الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– قسنطينة –

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم اللغة العربية

الرقم الترتيبي: ...../.....

الاختيارات النحوية في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين لابن هشام الأنصاري

- دراسة وصفية مقارنة -

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغويات

إعداد الطالب:

سليم لطرش

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الناصر بن طناش

اللجنة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس	ذهبية بورويس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر .قسنطينة.
المشرف والمقرر	عبد الناصر بن طناش	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر .قسنطينة.
العضو	عزيز كعواش	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر .بسكرة.
العضو	نادية توهامي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر .قسنطينة.
العضو	الحاج قديدح	أستاذ محاضر	جامعة محمد الصديق بن يحيى .جيجل.
العضو	رشيد فلكاوي	أستاذ محاضر	المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار .قسنطينة.

نوقشت يوم: 04 جانفي 2021

السنة الجامعية: 1441–1442هـ / 2020–2021م

تشكر

أتوجه بالشكر إلى فضيلة الأستاذ الدكتور سامي عبد الله الكناني الذي بدأ معي مشوار الإشراف على هذا العمل ثم توقف بسبب تقاعده

وإلى فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الناصر بن طناش الذي أكمل معي الإشراف على هذا العمل والذي أفدت كثيرا من نصائحه وتوجيهاته

كما أتوجه بالشكر إلى أسرة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية أساتذة قسم اللغة العربية وموظفي الدراسات العليا ومناوبي المكتبة

باسم الله الرحمان الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله المتفرد بالكمال، والصلاة والسلام على أفصح من نطق وخير من أبان، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الدارس للنحو العربي يقف على الخلاف في كثير من مسائله، وهذا راجع إلى تعدد المذاهب النحوية، وعلى رأسها مذهبي البصريين والكوفيين، ونحاة الكوفة بنَوْا قواعدهم النحوية على منهج يختلف عن ذلك الذي كان بنى عليه نحاة البصرة قواعدهم، مما أدى إلى وجود مسائل خلافية في النحو بين البصريين والكوفيين.

إن الخلاف النحوي ظهر بداية في المناظرات التي كانت تدور بين النحاة، وجلساتهم العلمية، وحلقاتهم التعليمية، ثم بعد ذلك في مصنفات النحاة وتآليفهم، فتعددت الكتب التي أُلِفت في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، منها ما وصل إلينا، والكثير منها ضاع ولم يصل، وقد ذكرت كتب الطبقات والمعاجم الكثير من هذه الكتب، أكتفي بذكر أربعة منها: الأول: المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لابن كيسان (ت299هـ)، والثاني: المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، لابن النحاس (ت 338هـ)، والثالث: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، والرابع: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ).

ولعل أشهر كتب الخلاف النحوي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لابن الأنباري، فقد رصد فيه مجموعة من المسائل النحوية المختلف فيها بين المدرستين البصرية والكوفية، بلغ عددها مائة وإحدى وعشرين مسألة، منها مائة وثلاث مسائل في النحو وثماني عشرة مسألة في الصرف، وقد اعتمدت على هذا الكتاب في تحديد مسائل الخلاف التي درستها، واستفدت منه منهجيا في عرضها مقتصرا على تحديد رأي الفريقين في كل مسألة، وما احتج به كل فريق منهما.

وكتب الخلاف ذكرت الكثير من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، تلك المسائل التي تباينت منها مواقف النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد القرن الرابع الهجري بين مؤيد ومعارض ومرجِّح ومضعِّف لهذا الرأي أو ذاك، بانين قواعدهم على مناهج تتفق مع منهج إحدى المدرستين (البصرة والكوفة) أو تختلف عنهما، مما سمح بوجود اختيارات نحوية عند المتأخرين، قد تتوافق مع مذهب أحد الفريقين.

ويعدُّ ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) أحد النحاة المتأخرين المشهورين بالتحقيق في المسائل النحوية، عُرِف بالعديد من التصانيف في ميدان النحو، كـ "شرح قطر الندى وبل الصدى"، و"شرح

شذور الذهب"، و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، و"الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"الجامع الصغير في النحو"، وغيرها، وقد تعرض في مؤلفاته لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فكانت له مواقف منها واختيارات مال في بعضها للجانب البصري وفي بعضها الآخر للجانب الكوفي، وهو ما دفعني لدراسة بعض هذه المسائل وتحليلها لمعرفة الأسس التي بنى عليها اختياراته فكان عنوان الموضوع: الاختيارات النحوية في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين لابن هشام الأنصاري –دراسة وصفية مقارنة–.

وتكمن أهمية الموضوع في أنه يتناول الاختيارات النحوية في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأحد النحاة المتأخرين البارزين في القرن الثامن الهجري ألا وهو ابن هشام الأنصاري في مؤلفاته النحوية وهي كلها كتب متميزة في مجال النحو، خاصة "مغني اللبيب"، و"أوضح المسالك" و"قطر الندى" و"شذور الذهب".

ولأن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين كثيرة جدا ومبثوثة في كتب عديدة ومتنوعة، فقد وقع الاختيار في هذه الدراسة على مسائل خلاف مشهورة، وهي الموجودة في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، ولما كانت دراسة كل مسائل الخلاف الموجودة في هذا الكتاب يتطلب جهدا كبيرا ووقتا طويلا، فقد اقتصرت الدراسة على ثلاثين مسألة تعد كافية لإبراز المنهج النحوي لابن هشام ومعرفة الأصول العامة التي اعتمد عليها في استنباط القواعد النحوية، ففي مثل هذه المسائل يكثر الاحتجاج والاستدلال على الرأي الذي يذهب إليه النحوي، فيتبيَّن بذلك المنهج العام الذي اعتمد عليه، ومن ثم يمكن مقاربة منهجه بمنهج النحاة المتقدمين من بصريين وكوفيين.

وتسعى الدراسة لتحقيق ما يأتي:

1- الوقوف على آراء واختيارات ابن هشام الأنصاري من خلال مجموعة من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين الواردة في كتاب "الإنصاف" لابن الأنباري.

2- تصنيف المسائل محل الدراسة وفق المنهج الذي سار عليه النحاة في تبويب المسائل النحوية، كالإعراب والبناء، التنكير والتعريف، الجملة الاسمية، نواسخ الجملة الاسمية، وغيرها.

3- تأصيل المسائل الخلافية المدروسة، وتحقيق القول فيما نسبه ابن الأنباري للبصريين والكوفيين على وجه العموم، فكثيرا ما يردد في كتابه "الإنصاف": (ذهب الكوفيون)، و(ذهب البصريون)، و(احتج الكوفيون)، و(احتج البصريون)، وذلك بالوقوف –ما أمكن– على أقوال البصريين والكوفيين من خلال مؤلفاتهم في كل مسألة خلافية مدروسة، أو ما نسبه النحاة المتأخرون من خلال مؤلفاتهم

للبصريين والكوفيين في تلك المسائل.

4- معرفة الأصول من سماع وقياس التي اعتمد عليها فريق الخلاف من بصريين وكوفيين في مسائل الخلاف المدروسة، ومعرفة ما اعتمد عليه ابن هشام الأنصاري من ذلك، وهذا ما يُسهِّل تحديد منهج ابن هشام مقارنة بمنهج الفريقين من بصريين وكوفيين.

5- الوقوف على ما نصَّ عليه ابن هشام الأنصاري نفسه من خلاف في المسائل المدروسة، وكيفية تعامله مع هذا الخلاف، مما يُساهِم في إبراز شخصيته النحوية.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب عدة من أبرزها:

1- تطلعي إلى معرفة المنهج النحوي لابن هشام الأنصاري، وهذا منذ بداية تكويني في ميدان النحو، حيث قرأت في بداية تعليمي للنحو كتاب "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام، فوجدته يقدم النحو بطريقة سهلة، مما حبَّب إليَّ النحو والتخصص فيه.

2- إن من يطالع مؤلفات ابن هشام الأنصاري يجد كثيرا من الاختيارات النحوية مبثوثة فيها، فكثيرا ما يقول ابن هشام وهو يعطي الحكم المتعلِّق بمسألة ما (حكمها كذا خلافا للأخفش) أو (خلافا للمبرد) أو (خلافا للكوفيين)، وما يشبه ذلك، وهذا ينم عن الاطلاع الواسع لابن هشام على آراء من سبقه من النحاة في المسائل النحوية، وأن ما ذهب إليه في مسألة ما هو اختيار لرأي من بين آراء أخرى في تلك المسألة.

3- اهتمام ابن هشام بالخلاف النحوي، فقد ينصُّ على وقوع الخلاف في مسألة ما، ويناقش أدلة كل فريق في تلك المسألة، فيُقوِّي بعضها ويجيب على البعض الآخر.

ولعله من المفيد القول أن هناك عدة دراسات حول ابن هشام ومذهبه النحوي ومنهجه في الدراسة، أذكر من الكتب: "ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي" لعلي فودة نيل، نشر سنة 1985م، و"منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني" لعمران عبد السلام شعيب، نشر سنة 1986م، و" ابن هشام النحوي: عصره، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو" لسامي عوض، نشر سنة 1987م، و"تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري" لحسن موسى الشاعر، نشر سنة 1994م، و"ابن هشام وأثره في النحو العربي" ليوسف عبد الرحمان عوض، نشر سنة 1998م، وأذكر من الرسائل الجامعية: رسالة ماجستير بعنوان "حروف المعاني عند ابن هشام" لذهبية بورويس، إشراف عبد الله بوخلخال، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، سنة 1994م، ورسالة ماجستير بعنوان

"اختلاف الآراء في الفكر النحوي عند ابن هشام" لهاني عبد الكريم عبد الله فخري، إشراف هادي نهر، جامعة عدن بالجمهورية اليمنية، سنة 2002م، ورسالة ماجستير بعنوان " التفكير النحوي عند ابن هشام من خلال كتابه مغني اللبيب" لنسيمة قرميط، إشراف أحمد الشايب عرباوي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة 2015م، وهذه الدراسات المتعدِّدة تنم عن مدى اهتمام الباحثين بابن هشام الأنصاري وكل ما يتعلق بمنهجه وفكره وآرائه في ميدان النحو، مما يدل على مكانته العلمية المرموقة، غير أن هذه الدراسات تناولت منهج ابن هشام من خلال مسائل النحو عامة ولم تلتفت إلى مسائل الخلاف على وجه الخصوص، ولعل ما تضيفه هذه الدراسة هو محاولة معرفة منهج ابن هشام من خلال مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي المقرون بالإجراء التحليلي وكذا المنهج المقارن في معالجة موضوع هذا البحث، الذي جاء في فصولٍ أربعة: فصل نظري، وثلاثة فصول تطبيقية.

الفصل الأول تضمن التعريف بابن هشام وآثاره، فخصصت مبحثا أولا لحياته وبيئته، ومبحثا ثانيا لإنتاجه العلمي.

أما الفصل الثاني فاشتمل على مسائل الخلاف المتعلقة ببعض المقدمات النحوية، فجعلت ما تعلق منها بالإعراب والبناء في مبحث أول، وما تعلق بالتنكير والتعريف في مبحث ثان.

واشتمل الفصل الثالث على مسائل الخلاف الخاصَّة بالجملة الاسمية، فأفردت ما اختصَّ منها بالمبتدأ في المبحث الأول، وما اختصَّ بالخبر في المبحث الثاني.

وتناولت في الفصل الرابع مسائل الخلاف الخاصة بنواسخ الجملة الاسمية، فما كان منها خاصًّا بـ(كان) وأخواتها وضعته في مبحث أول، وما كان خاصًّا بـ(إنَّ) وأخواتها وضعته في مبحث ثان.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع النحوية، منها: مصادر البصريين، كـ"الكتاب" لسيبويه، و"معاني القرآن" للأخفش، و"المقتضب" للمبرد، و"أصول النحو" لابن السراج، ومصادر الكوفيين، كـ"معاني القرآن" للفراء، و"مجالس ثعلب"، و"إعراب ثلاثين سورة" لابن خالوية، ومصادر النحاة المتأخرين، كـ" الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، و"أمالي ابن الشجري"، والتبيين عن مذاهب النحويين" للعكبري، و"شرح التسهيل" لابن مالك، و"ارتشاف الضرب" لأبي حيان، و"همع الهوامع" للسيوطي، ومؤلفات ابن هشام الأنصاري، كـ "شرح قطر الندى" و"شرح شذور الذهب"، و"أوضح المسالك" و"مغني اللبيب"، والجامع الصغير".

وقد اعترض البحث عدة صعوبات: منها ما خص الجانب العلمي، تمثل في التعامل مع مؤلفات نحوية قديمة كـ"الكتاب" لسيبويه و"معاني القرآن" للفراء، حيث يصعب فهم النصوص الواردة في مثل هذه الكتب، وكذا التعامل مع كم كبير من المؤلفات النحوية تمتد من القرن الثاني الهجري إلى القرن الثاني عشر الهجري، ومنها ما خص الجانب الاجتماعي، تمثل في كوني أقطن بولاية وأعمل بولاية ثانية وأدرس بولاية ثالثة، حيث نتج عن التنقل بين هذه الولايات الثلاثة إرهاق وتعب كبيرين مما أدى إلى التأخر في إتمام هذا البحث.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بوافر شكري وعميق امتناني إلى الذي بدأ معي مشوار الإشراف على هذا العمل ثم توقف بسبب تقاعده فضيلة الأستاذ الدكتور سامي عبد الله الكناني، وأسأل الله أن يمده بالصحة والعافية، ثم إلى الذي أكمل معي الإشراف على هذا العمل فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الناصر بن طناش، ولا أنسى كريم إيثاره بأوقات راحته في قراءة كل سطر خطته يميني في هذه الأطروحة، هذا مع كثرة انشغاله بالتدريس، وإشرافه على عدد وافر من طلبة الدراسات العليا، والحق أني أفدت من نصائحه وتوجيهاته، وأسأل المولى القدير أن يكافئه عني خيرا، وأتوجه في الأخير بالشكر إلى لجنة القراءة والمناقشة التي ستتفضل بإسداء النصائح والتوجيهات لتقييم وتقويم هذا البحث.

والله خير مسؤول بالمن والقبول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الفصـــــل الأول

ابن هشام الأنصاري وإنتاجه العلمي

المبحث الأول: ابن هشام الأنصاري.

المبحث الثاني: إنتاجه العلمي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: ابن هشام الأنصاري:

قسمت هذا المبحث إلى محورين: الأول: حياته، والثاني: بيئته.

أولا: حياته:

إن المتتبع لحياة ابن هشام يقف على جوانب متعددة منها، وتبعا لذلك قسمت هذا المحور إلى عدة عناصر: أولا: اسمه ونسبه، ثانيا: مولده ووفاته، ثالثا: علمه ومكانته، رابعا: شيوخه وتلاميذه، خامسا: مذهبه الفقهي ورحلاته.

1- اسمه ونسبه:

ذكر ابن حجر أنه «عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الفاضل المشهور»[1]، وذكر السيوطي في "البغية" أنه «عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل العلامة المشهور أبو محمد»[2].

يظهر من خلال هاتين الترجمتين أن اسمه (عبد الله) ولقبه (جمال الدين) وكنيته (أبو محمد)، أما نسبه ففيه بعض الاختلاف، فابن حجر ذكر أنه (ابن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام)، والسيوطي ذكر أنه (ابن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام) ويرى بعض الباحثين أنه لا منافاة بين النسبين، فالسيوطي الذي جاء بعد ابن حجر ذكر النسب مختصرا فحذف منه الجدين الأول والثاني (ابن يوسف بن عبد الله) لتكرر هذين الاسمين فيه[3].

وأغلب المترجمين لابن هشام ذكروا له النسب الذي ذكره السيوطي في "البغية"[4]، إلا الشوكاني

---

[1] – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين)، تحقيق: د/ سالم الكرنكري الألماني، 308/2.

[2] – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، (1399هـ-1979م)، 68/2.

[3] – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط1، (1418هـ-1998م)، ص 17.

[4] – ينظر مثلا: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زادة (أحمد بن مصطفى)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ-1985م)، 183/1، 184.

فإنه ذكر له النسب الذي ذكره ابن حجر[1]، وذكر السيوطي في "حسن المحاضرة" بأنه «ابن يوسف بن عبد الله»[2]، وهو ما ذكره جرجي زيدان في "تاريخ الآداب"[3]، وذكر القنوجي في "أبجد العلوم" بأنه «ابن يوسف بن أحمد»[4]، وذكر حاجي خليفة في "كشف الظنون" بأنه «ابن يوسف»[5]، وكل ما ذكروه هو اختصار لما ذكره ابن حجر.

وذكر الزركلي في "الأعلام" أنه «ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف»[6]، وهو غريب، فقد جعل (أحمد) هو الجد الأول لابن هشام، وهذا مخالف لما ذكره ابن حجر.

وقد وُصِف ابن هشام بعدة أوصاف وألقاب جاء أغلبها في ترجمتي ابن حجر والسيوطي السابقتين، سأذكرها مرتبة بحسب كثرة ورودها في تراجم ابن هشام:

أ- النحوي: أي بنسبته إلى (النحو)، وهو العلم الذي أشتهر به، وقد جاء هذا الوصف في الترجمتين السابقتين، وفي جلّ التراجم، كترجمة ابن عماد في "شذرات الذهب"[7].

ب- الأنصاري: أي بنسبته إلى (الأنصار) لأن نسبه ينتهي إليهم، وقد جاء هذا الوصف في ترجمة السيوطي السابقة، وفي أغلب التراجم، كترجمة الأتابكي في "النجوم الزاهرة"[8]، وقد انفرد إياد سركيس في "معجم المطبوعات العربية" فذكر «الأنصاري الخزرجي»[9]، أي نسب ابن هشام إلى

---

[1] – ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني (محمد بن علي)، تحقيق: محمد حسن حلّاق، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، (1427هـ-2006م)، 440/1.

[2] – حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (1387هـ-1967م)، 536/1.

[3] – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار الهلال، 154/3.

[4] – أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، القنوجي (صديق ابن حسن)، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 54/3.

[5] – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) الشهير بكاتب جلبي، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 124/1.

[6] – الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، (2002م)، 147/4.

[7] – ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، وبيروت، ط1، (1406هـ-1986م)، 329/8.

[8] – ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الأتابكي (أبو المحاسن يوسف بن تغرِي بردِي جمال الدين)، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة، وزارة الثقافية والإرشاد القومي: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 336/10.

[9] – معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس (يوسف إليان)، مطبعة سركيس بمصر، (1346هـ-1928م)، 273/2.

الأنصار عموما، ونسبه إلى قبيلة (الخزرج) من الأنصار خصوصا، لأن نسبه ينتهي إلى هذه القبيلة على وجه التحديد.

ج- الحنبلي: أي بنسبته إلى المذهب الفقهي للإمام (أحمد بن حنبل) وهو المذهب الذي تحوَّل إليه في آخر عمره، وقد جاء هذا الوصف في ترجمة السيوطي السابقة، وفي غالب التراجم، كترجمة البغدادي في "هبة العارفين"[1]، وقد انفرد إيان سركيس أيضا فذكر «الشافعي الحنبلي»[2]، فنسب ابن هشام إلى المذهب الفقهي للإمام (الشافعي)، وهو المذهب الذي كان عليه أولا، ونسبه إلى المذهب الفقهي للإمام (أحمد بن حنبل)، وهو المذهب الذي تحوَّل إليه ثانيا.

د- المشهور: أي المعروف عند العلماء والدارسين في ميدان النحو، وقد جاء هذا الوصف في الترجمتين السابقتين، وفي كثير من التراجم، كما في "مفتاح السعادة"[3].

هـ- المصري: أي بنسبته إلى (مصر) لأنه ولد وعاش فيها، وقد جاء هذا الوصف في بعض التراجم، كترجمة الخوانساري في "روضات الجنات"[4].

و- الشيخ: يعتبر هذا الوصف كلقب أو منزلة علمية يعطي لمن علا كعبه في العلم، وقد جاء هذا الوصف في ترجمة السيوطي السابقة، وفي بعض التراجم، كما في "أبجد العلوم"[5].

ز- الإمام: يعتبر هذا الوصف أيضا كلقب أو منزلة علمية يمنح لمن كانت له منزلة عالية في العلم، ويدل على القدوة، أي أن هذا العالم أصبح مرجعا يُتَّبع، وقد جاء هذا الوصف في بعض التراجم، كما في "حسن المحاضرة"[6].

ح- العلاَّمة: وهو أيضا من الألقاب والمنازل العلمية التي تُعطي لمن تبحَّر في العلم، وقد جاء هذا الوصف في ترجمة السيوطي السابقة وفي بعض التراجم، كما في "شذرات الذهب"[7].

ط- الفاضل: وهذا الوصف يدل على الأخلاق السامية التي يتحلى بها هذا العالم، وقد جاء هذا

---

[1] - ينظر: هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، إسماعيل باشا البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي، 465/1.

[2] - معجم المطبوعات العربية والمعربة، 273/2.

[3] - ينظر: مفتاح السعادة، 183/1، 184.

[4] - ينظر: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري (الميرزا محمد باقر الموسوي)، الجزء الخامس، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، تهران، وقم، (1392هـ)، 137/5.

[5] - ينظر: أبجد العلوم، 54/3.

[6] - ينظر: حسن المحاضرة، 536/1.

[7] - ينظر: شذرات الذهب، 329/8.

الوصف في الترجمتين السابقتين، وفي "مفتاح السعادة"[1].

ي- الركن العماد والسند الاستناد: ويدل هذا الوصف على التضلع في العلم، وقد انفرد بذكر هذا الوصف الخوانساري في "روضات الجنات"[2].

وقد اشتهر ابن هشام الأنصاري بـ(ابن هشام) أي بنسبه إلى جده الأكبر (هشام)، صرَّح بذلك في "أبجد العلوم"[3]، كما اشتهر بـ(ابن هشام النحوي) أي بنسبة إلى جده الأكبر (هشام) ونسبته إلى علم (النحو)، صرَّح بذلك في "روضات الجنات"[4]، و"كشف الظنون"[5]، و"معجم المطبوعات العربية والمعربة"[6]، وفي تقديري أن شهرته بـ(ابن هشام النحوي) قديمة، أما مؤخرا فقد اشتهر بـ(ابن هشام الأنصاري) أي بنسبة إلى جده الأكبر (هشام) وبنسبته إلى (الأنصار)، وإن كنت لم أقف على من صرَّح بهذه الشهرة في كتب التراجم.

وليس ابن هشام الأنصاري وحده من اشتهر بـ(ابن هشام)، بل هناك عدد كبير من العلماء وأغلبهم من النحاة اشتهروا بهذا الاسم، ذكر منهم السيوطي في "بغية الوعاة" ثمانية[7]، وذكر منهم الخوانساري في "روضات الجنات" خمسة عشر[8]، وتقييد ابن هشام الأنصاري بـ(الأنصاري) يُمَيِّزه عن بقية العلماء والنحويين الذين اشتهروا بهذا الاسم، وهو في تقديري أحسن من تقييده بـ(النحوي)، لأن أغلب أولئك الذين اشتهروا بـ(ابن هشام) هم نحويون، فلا يحصل التمييز بهذا الوصف، أما وصف الأنصاري فلا أعلم أحدا ممن اشتهر بـ(ابن هشام) ينتهي نسبه إلى الأنصار إلا (ابن هشام الخضراوي)[9]، لكن هذا اشتهر بنسبته إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس (الخضراوي) فلا يحصل الخلط بينه وبين ابن هشام الأنصاري المنسوب للأنصار (الأنصاري).

2- مولده ووفاته:

---

(1) - ينظر: مفتاح السعادة، 183/1، 184.

(2) - ينظر: روضات الجنات، 137/5.

(3) - ينظر: أبجد العلوم، 54/3.

(4) - ينظر: روضات الجنات، 137/5.

(5) - ينظر: كشف الظنون، 124/1.

(6) - ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 273/2.

(7) - ينظر: بغية الوعاة، 390/2.

(8) - ينظر: روضات الجناة، 140/5، 141.

(9) - ينظر ترجمته في: بغية الوعاة، 267/1.

ذكر ابن حجر في "الدرر" أن ابن هشام الأنصاري ولد في ذي القعدة سنة 708 من الهجرة، ومات ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة 761 من الهجرة[1]، وهذا يعني أنه رحمه الله لم يُعمِّر طويلا، فمات عن بضع وخمسين سنة كما أكده في "النجوم الزاهرة"[2]، وكل التراجم لم تخرج عما قاله ابن حجر في مولد ووفاة ابن هشام إلا اثنان، الأول ما قاله في "كشف الظنون" إنه توفى سنة 762 هجرية[3]، والثاني: ما قاله في "هدية العارفين" إنه توفى سنة 763 هجرية[4].

وذكر في "النجوم الزاهرة" أنه دفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة[5]، بينما ذكر في "شذرات الذهب" بأنه دفن بعد صلاة العصر[6]، وذكر في "الأعلام" بأن مولده ووفاته بمصر[7].

وقد قال ابن نباته[8] في رثائه:

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نُوءُ رَحْمَةٍ يَجُرُّ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ غَمَامِ

سَأَرْوِي لَهُ مِنْ سِيرَةِ الْمَدْحِ مُسْنَدًا فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامِ[9].

وقال أيضا:

يَا وَلِيًّا رَجَوْتُهُ لَوْلَاهُ عِنْدَ دَارِ الدُّنَا وَدَارِ السَّلَامِ

حَبَذَا كَوْثَرُ الْجَنَانِ وَرِضْوَا نُ أُنَادِيهِ يَا مُضِيفَ الْكِرَامِ

---

(1) – ينظر: الدرر الكامنة، 308/2، و310.

(2) – ينظر: النجوم الزاهرة، 336/10.

(3) – ينظر: كشف الظنون، 124/1.

(4) – ينظر: هدية العارفين، 465/1.

(5) – ينظر: النجوم الزاهرة، 336/10.

(6) – ينظر: شذرات الذهب، 331/8.

(7) – ينظر: الأعلام، 147/4.

(8) – هو جمال الدين أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن نباته الجذامي الفارقي المصري، شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين العلماء بالأدب، أصله من ميفارقين، ولد سنة 686هـ بالقاهرة، و سكن الشام سنة 715هـ، وولي نظارة (القمامة) بالقدس، ورجع إلى القاهرة سنة 761هـ، فكان صاحب سر السلطان الناصر حسن، وتوفى بالقاهرة سنة 768هـ، ينظر: الأعلام، 38/7، 39.

(9) – ديوان ابن نباتة المصري، ابن نباتة (أبو بكر محمد بن محمد جمال الدين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 466.

اسْـــــقِنِي شَـــــرْبَةً أَلَـــــذُّ عَلَيْهَـــــا وَاسْـــقِ بِـــاللهِ مِثْلَهَـــا ابْـــنَ هِشَـــامِ[1].

وقال ابن الصاحب بدر الدين[2] في رثائه:

تَهَـــنَّ جَمَـــالَ الـــدِّينِ بِالْخُلْـــدِ إِنَّـــنِي لِفَقْـــدِكَ عَيْشِـــي تَرْعَـــةٌ وَثَكَـــالُ

فَمَـــا لِـــدُرُوسٍ غِبْـــتَ عَنْهَـــا طَـــلَاوَةٌ وَلَا لِزَمَـــانٍ لَسْـــتَ فِيـــهِ جَمَـــالُ[3].

3- علمه ومكانته:

ذكر ابن حجر في "الدرر" أن ابن هشام الأنصاري «أتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وكان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه رحمه الله، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطّلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب، قال لنا ابن خلدون: مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»[4].

يتضح من كلام ابن حجر أن ابن هشام تميز بعدة صفات منها:

أ- إتقانه للعربية: والمقصود بالعربية (النحو) على وجه الخصوص، ففيه تفوَّق على الأقران والشيوخ.

ب- تنافسه في العلم: يظهر ذلك من مخالفته الشديدة لأبي حيان محاولا بذلك التفوق عليه في ميدان (النحو).

ج- اشتغاله بالتعليم: فهو يتصدر لنفع الطالبين، أي طالبي العلم، ونفعهم يكون بتعليمهم.

---

[1] - ينظر: المصدر السابق، ص 465.

[2] - هو بدر الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن سليم بن حنا المصري المعروف بابن الصاحب، ولد سنة 717 أو 718هـ، تفقه ومهر في العلم ونظم ونثر وفاق أهل عصره في ذلك، وكان جماعا للمال لطيف الذات كثير النوادر، مات في 19 جمادى الآخرة سنة 788هـ، ينظر: إنباء الغمر بأنباء العمر، ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين)، تحقيق: د/حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، (1389هـ-1969م)، 321/1.

[3] - ينظر: الدرر الكامنة، 94/3، 95، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ابن حُمَيْد (محمد بن عبد الله)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، (1416هـ-1996م)، 665/2، 666.

[4] - الدرر الكامنة، 308/2، 309.

د- تميُّزه في العلم: يظهر ذلك من خلال إتيانه بالفوائد الغريبة، أي الجديدة، وتدقيقه في المسائل، واستقصائه للمباحث.

هـ- حوزه على ملكة لغوية: يظهر ذلك من خلال قدرته على التصرف في الكلام والتعبير عن المقصود.

و- تحلِّيه بالأخلاق الفاضلة: كالتواضع، والبر، والشفقة ورقة القلب.

ز- شهرته في الآفاق: ويتضح ذلك من خلال ما نقله ابن حجر عن ابن خلدون، وما قاله في الثناء عليه حتى جعله أنحى من سيبويه.

وكل التراجم رددت ما قاله ابن حجر في ما تميز به ابن هشام من صفات[1].

وتتجلى بعض صفات ابن هشام من خلال شعره، فمما قاله في الحثِّ على طلب العلم:

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ وَمَنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى الْبَذْلِ

وَمَنْ لَمْ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ العُلَا يَسِيراً يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلًا أَخَا ذُلِّ[2].

ومما قاله في الوعظ:

سُوءُ الْحِسَابِ أَنْ يُؤَاخَذَ الْفَتَى بِكُلِّ شَيْءٍ فِي الْحَيَاةِ قَدْ أَتَى[3].

4- شيوخه وتلاميذه:

أ- شيوخه:

ذكر ابن حجر في "الدرر" أن ابن هشام «لزم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر درس الشيخ تاج الدين التبريزي، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شرح "الإشارة" له إلا الورقة الأخيرة، وحدَّث عن ابن جماعة، وتخرَّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم»[4].

لقد عدَّد ابن حجر ستة علماء أخذ عنهم ابن هشام الأنصاري النحو وغيره، لكن بدرجات

---

[1] - ينظر: بغية الوعاة، 68/2، 69، ومفتاح السعادة، 184/1، وشذرات الذهب، 329/8، 330.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، 310، وبغية الوعاة، 69/2، وشذرات الذهب، 330/8.

[3] - ينظر: بغية الوعاة، 69/2، وشذرات الذهب، 330/8.

[4] - الدرر الكامنة، 308/2.

متفاوتة في مدى لزومه لهم، وهؤلاء العلماء هم:

1- ابن المرَّحل: هو شهاب الدين أبو الفرج عبد اللطيف ابن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز عزيز بن نعمه بن ذوالة، الحرّاني الأصل، الإمام البارع المحقق العلامة النحوي الشافعي المصري، المعروف بابن مرحَّل، توفي في المحرَّم سنة 744 هجرية وقد جاور الستين، كان فاضلا فقيها إماما في النحو، مدققا فيه ومحققا، عارفا باللغة وعلم البيان والقراءات، اعتنى بالعربية وخصوصا ألفية ابن مالك، فكان فيها ماهرا، وأقرأها فأخذها جماعة عنه بحلب والقاهرة، وكان شديد التثبت في النقل.

وقد أخذ عنه ابن هشام الأنصاري وكان يُنوَّه به ويُعرِّف بقدره يقول: إن الاسم في زمانه كان لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل[1].

2- ابن السرَّاج: هو شمس الدين أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن نمير المعروف بابن السرَّاج، الكاتب المجوِّد والمقرئ، ولد بعد 670، وقيل في 670 هجرية، ومات بالقاهرة في نصف شعبان سنة 747 هجرية، اعتنى بالقراءات وأجاد النسخ والكتابة، وتصدَّر لإقراء القرآن، وتعليم الخط المنسوب، فبرع فيه وصار معلِّما له بالجامع الأزهر، وانتفع به جماعة، وكان حسن النقل، يعرف النحو ويقرئه، ويغلب عليه سلامة الصدر، ذو تنسك وصلاح وقلة معاشرة، وله حلقة وافرة يتعلمون الكتابة[2].

ويبدو أن ابن هشام الأنصاري قد أخذ عنه القراءة أو القراءات لقول ابن حجر: تلا على ابن السرَّاج.

3- أبو حيَّان: هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الشهير بأبي حيان، الأندلسي الغرناطي المغربي الجياني النِفْزِي نسبة إلى قبيلة من البربر، المالكي ثم الشافعي، الشيخ الإمام العلامة، نحويُّ عصره ولغويُّه ومفسِّره ومحدِّثه ومقرئه ومؤرِّخه وأدبيُّه، ولد في أواخر شوال وقيل في آخره سنة 654 هجرية بغرناطة و ونشأ بها، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، ومات بها في 28 صفر وقيل 18 صفر وقيل 8 صفر سنة 745 هجرية بمنزله خارج باب البحر بعد أن كفَّ بصره، قرأ القرآن بالروايات وسمع الحديث بالأندلس وافريقية ومصر والحجاز، وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، قال: عدة من أخذت عنه أربعمائة وخمسون شخصا، وأما من أجازني فكثير جدا، وكان ثبتا في ما ينقله صدوقا حجَّة، عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذه الفن

[1] - ينظر: الدرر الكامنة، 406/2، 407، وشذرات الذهب، 244/8.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، 232/4، 233، وحسن المحاضرة، 508/1، وشذرات الذهب، 262/8.

أكثر عمره حتى صار لا يُذكَر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره، وهو الذي جسَّر الناس على قراءة كتب ابن مالك ورغَّبهم فيها وشرح لهم غامضها، والتزم أن لا يقرئ أحدا إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في مصنفاته، وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم وخصوصا المغاربة، وأقرأ الناس قديما وحديثا حتى ألحق الصغار بالكبار وصار تلاميذه أئمة وأشياخا في حياته، وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم، وله التصانيف التي سارت في آفاق الأرض واشتهرت في حياته، وقاربت ستين مصنفا في النحو وغيره[1].

ويبدو أن ابن هشام الأنصاري لم يأخذ عن أبي حيان إلا شيئا من الأدب، لقول ابن حجر: سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمي، ولم يأخذ عنه شيئا آخر، لقول ابن حجر: لم يلازمه ولا قرأ عليه، وهذا في تقديري يرجع إلى المنافسة الشديدة التي كانت بينهما، فقد نقلت عن ابن حجر أنه قال عن ابن هشام: كان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه[2].

4- تاج الدين التبريزي: هو تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي الشافعي، ولد في "أردبيل" بـ" أذربيجان" سنة 677 وقيل 667 هجرية وسكن تبريز، ورحل إلى بغداد سنة 716 هجرية، ثم ذهب إلى مكة حاجا، ثم دخل مصر سنة 722 هجرية، وأفتى وهو ابن ثلاثين سنة، وأصمَّ في آخر عمره، ومات بالقاهرة يوم الأحد سابع عشر وقيل تاسع عشر رمضان سنة 746 هجرية، ودُفِن بتربة أعدها لنفسه خارج باب البرقية قريبا من الخانقاه الدويدارية، وهو عالم كبير شهير، كثير التلامذة، حسن الصيانة، من مشايخ الصوفية، كان عديم النظير في عصره، أحد الأئمة العلماء الجامعين لأنواع العلوم، تضلع في علوم شتى، من فقه ونحو ومعقول وحساب وفرائض وغير ذلك، طلب الكثير ونسخ بخطة وحصّل كثيرا وناظر وكثرت طلبته، وشغل الناس في عدة علوم، وكان من خيار العلماء دينا ومروءة فانتفع الناس به، وله تصانيف في التفسير وعلم الحديث والأصول والحساب[3].

ومن المحتمل جدا أن يكون ابن هشام الأنصاري قد أخذ عنه الفقه والنحو لقول ابن حجر: وحضر درس الشيخ تاج الدين التبريزي.

---

[1] – ينظر: الدرر الكامنة، 302/4-304، والنجوم الزاهرة، 111/10، 112، وشذرات الذهب 251/8-254، وهدية العارفين، 152/2، 153.

[2] – ينظر: الدرر الكامنة، 308/2.

[3] – ينظر: الدرر الكامنة، 72/3-74، وبغية الوعاة، 171/2، وشذرات الذهب، 256/8، 257.

5- تاج الدين الفاكهاني: هو تاج الدين عمر بن علي بن سالم بن صدقه اللخمي الإسكندري الفاكهاني العلامة النحوي، من أهل الإسكندرية، وُلِد سنة 654 هجرية، وزار دمشق سنة 730 وقيل 731 هجرية، وحجّ من طريقها، ورجع إلى الإسكندرية ومات بها سنة 731 وقيل 734 هجرية، كان فقيها متفننا في العلوم، عالما بالنحو، صالحا عظيما، صحب جماعة من الأولياء وتخلَّق بآدابهم، من تصانيفه "الإشارة" في النحو[1].

ويبدو أن ابن هشام الأنصاري قد أخذ عنه النحو، لقول ابن حجر، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شرح "الإشارة" له إلا الورقة الأخيرة.

6- ابن جماعة: هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن عازم بن صخر بن حجر الكناني الحموي البياني الشافعي، قاضي القضاة، شيخ الإسلام، الخطيب المفسِّر، وُلِد في ربيع الآخر سنة 639 هجرية بحماة، أخذ عن جماعة من الشيوخ بمسقط رأسه، ودرس بالقيمرية بدمشق، ولي القضاء عدة مرات، في القدس سنة 687 هجرية، وفي مصر سنة 690 هجرية، وجُمِع له بين القضاء ومشيخة الشيوخ، وفي دمشق سنة 693 هجرية وجمع له بين القضاء والخطابة ومشيخة الشيوخ، وفي مصر مرة ثانية، ومرة ثالثة في سنة 710 هجرية، وصُرِف عن القضاء سنة 727 هجرية بعد أن عَمِي، ودرَّس بالصالحية والناصرية وجامع ابن طولون والكاملية والزاوية المنسوبة للشافعي، وانقطع بمنزله بمصر قريبا من ست سنين، ومات في جمادى الأولى سنة 733 هجرية ودُفِن بالقرافة قريبا من الإمام الشافعي رحمهما الله، وقد جاوز التسعين بأربع سنين وأشهر، كان إماما عالما مصنفا، اشتغل بعلوم كثيرة، له مشاركة قوية في الحديث، عارفا بالفقه وأصوله، أخذ النحو عن ابن مالك، له النظم والنثر والخطب، كان مناظرا متفننا صاحب معارف يضرب في كل فن بسهم، وكان ذكيا فطنا ورعا حسن الهدي متين الديانة ذا تعبد وأوراد، عارفا بطرائق الصوفية، فيه حسن أخلاق وقوة نفس في الحق، وله وقع في النفوس وجلالة في الصدور[2].

ويبدو أن ابن هشام الأنصاري قد أخذ عنه الحديث، لقول ابن حجر: وحدَّث عن ابن جماعة.

وقد ذُكر في هامش "الدرر الكامنة" شيخين آخرين من شيوخ ابن هشام الأنصاري زيادة على ما ذُكر في المتن:

---

[1] - ينظر: الدرر الكامنة، 178/3، وحسن المحاضرة، 458/1، وشذرات الذهب، 169/8، والأعلام، 56/5.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، 280/3-283، والنجوم الزاهرة، 298/9، وحسن المحاضرة، 425/1، وشذرات الذهب، 184/8-186، والأعلام، 297/5، 298.

7- تقي الدين السبكي: هو تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحي بن عمر بن عثمان بن علي بن مسور بن سوار بن سليم السبكي الشافعي الأنصاري الخزرجي، الإمام الفقيه المحدِّث الحافظ المفسِّر الأصولي المتكلِّم النحوي المقرئ اللغوي الأديب، شيخ الإسلام في عصره وأوحد المجتهدين، وُلِد في سُبك من أعمال المنوفية بمصر، في مستهل صفر سنة 683 هجرية، وتفقَّه على والده، ودخل القاهرة، وطلب الحديث بنفسه ورحل فيه إلى الشام والإسكندرية والحجاز، وولي قضاء الشام سنة 739 هجرية، وأُضِيف إليه الخطابة بالجامع الأموي سنة 742 هجرية، وولي التدريس بدار الحديث الأشرفية، ثم الشامية البرانية سنة 746 هجرية، وعاد إلى القاهرة، وأقام بها قليلا في دار على شط النيل بجزيرة الفيل وهو موعوك، إلى أن مات في ثالث جمادى الآخرة سنة 756 هجرية، كان محقِّقا مدقِّقا نظَّارا، من أنظر أهل العلم ومن أجمعهم للعلوم وأحسنهم كلاما في الأشياء الدقيقة وأجلهم على ذلك، له في الفقه وغيره الاستنتاجات الجليلة والدقائق والقواعد المحرّرة التي لم يُسبَق إليها، برع في الفنون، وتفقَّه به جماعة من الأئمة، وتخرَّج به خلق في أنواع العلوم، وانتشر صيته وتواليفه التي بلغت نحو مائة وخمسين كتابا مطوَّلا ومختصرا، ولم يخلف بعده مثله، وكان في غاية الإنصاف والرجوع إلى الحق في المباحث ولو على لسان أحاد الطلبة، مواظبا على وظائف العبادات، مراعيا لأرباب الفنون، محافظا على ترتيب الأيتام في وظائف آبائهم، على قدم من الصلاح والعفاف[1].

وقد أخذ عنه ابن هشام الأنصاري الفقه الشافعي[2].

8- مجد الدين الزنلكوني: هو مجد الدين أبو بكر بن إسماعيل بن عبد العزيز الزنكلوني أو (السنكلوني) المصري الشافعي، فهو ينسب إلى "زنكلون" قرية من بلاد الشرقية من أعمال الديار المصرية، وأصلها "سنكلون" أو "سنكلوم"، لذلك جاء في بعض التراجم "السنكلوني"، إلا أن الناس لا ينطقون إلا "الزنكلوني"، وُلِد سنة 679 هجرية، عاش في القاهرة وتوفى بها في ربيع الأول سنة 740 هجرية، كان إماما في الفقه أصوليّا، محدِّثا، نحويّا، ذكيّا، حسن التعبير، اعتنى بالفقه فمهر فيه، وصنَّف التصانيف الجياد، وأُنتُفِع به، وكان ملازما للاشتغال ليلا ونهارا، يمزج الدروس بالوعظ وبحكايات الصالحين، وولي مشيخة الخانقاة البيبرسية، ودرَّس الحديث بها وبجامع الحاكم، ودرَّس بالمسرورية وغيرها، و كان صالحا، قانتا لله، صاحب كرامات، منقبضا عن الناس، ملازما لشأنه، من العلماء العاملين

---

[1] - ينظر: الدرر الكامنة، 63/3-71، وحسن المحاضرة، 321/1-323، وشذرات الذهب، 308/8-310، والأعلام، 302/4.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، (الهامش:1)، 308/2.

الخاشعين الناسكين[1].

وقد أخذ عنه ابن هشام الأنصاري الفقه الشافعي[2].

ب- تلاميذه:

ذكر ابن حجر في ترجمته له أنه «تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم»[3]، وهو ما ذكره بقية المترجمين في ترجمتهم لابن هشام، وقد وقفت على عشرة علماء ذكر ابن حجر وغيره في تراجمهم أنهم أخذوا عن ابن هشام:

1- نور الدين البالسي: هو نور الدين علي بن أبي بكر بن أحمد البالسي المصري النحوي، برع وتميز، ومات كهلا ولم يحدِّث وذلك في جمادى الآخرة سنة 767هجرية[4].

وقد أخذ عن ابن هشام الأنصاري[5].

2- كمال الدين النُوَيري: هو كمال الدين وقيل جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم بن عبد الله النويري ثم المكي، الشافعي، ينسب إلى "النويرة" من أعمال مصر، ولد في شعبان سنة 722 هجرية، وتوفي في يوم الأربعاء ثالث عشر رجب سنة 786 هجرية وهو متوجه من الطائف إلى مكة، ودُفِن بالمعلاة، وقيل: توفي في شوال عن ثمانين سنة تقريبا، اشتهر ذكره وبَعُد صيته وانتهت إليه رئاسة الفقهاء الشافعية بالأقطار الحجازية، وولي مشيخة الحديث بالناصرية، ومشيخة الخانقاة النجمية، وولي القضاء بمكة فكان قاضي مكة وخطبيها، وكان يحفظ الكثير من الفوائد الحديثية والأدبية، وانتفع به الناس وحدَّث بكثير من مسموعاته، وكان حسن العشرة يقصده الناس لحسن محادثة، ويحرصون على مجالسته لفكاهة فيه[6].

وقد أخذ العربية عن جمال الدين ابن هشام[7].

3- جمال الدين اللخمي: هو جمال الدين إبراهيم، وقيل (أحمد)، بن محمد بن عبد الرحيم بن

---

[1] - ينظر: الدرر الكامنة، 441/1، وحسن المحاضرة، 426/1، وشذرات الذهب، 220/8، والأعلام، 62/2.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، (الهامش:1)، 308/2.

[3] - المصدر نفسه، 308/2.

[4] - ينظر: بغية الوعاة، 151/2.

[5] - ينظر: المصدر نفسه، 151/2، والدرر الكامنة، 33/3.

[6] - ينظر: الدرر الكامنة، 326/3، وشذرات الذهب، 502/8، 503، والنجوم الزاهرة، 303/11.

[7] - ينظر: شذرات الذهب، 502/8.

إبراهيم بن يحي بن أحمد اللخمي الأسيوطي ثم المكي، وُلِد سنة 715 هجرية، تحول إلى مكة فاستوطنها من سنة 776 هجرية إلى أن مات في الثامن من رجب وقيل في الثالث منه سنة 790 هجرية، مهر في الفنون، وخاصة في الفقه والعربية، وتصدى للتدريس والتحديث، وناب في الحكم بالقاهرة[1].

أخذ العربية عن جمال الدين ابن هشام[2].

4- جلال الدين التباني: هو جلال الدين جلال بن أحمد بن يوسف بن طوع رسلان العجميّ الرومي الثَّيْري القاهري التباني الحنفي، ويقال: كان اسمه "رسولا"، الشيخ العلامة، أصله من بلدة في الروم يُقال لها (ثيرة)، قدم إلى القاهرة قبل الخمسين، واستقر بمسجد في محلة (التبانة) ظاهر القاهرة بالقرب من باب الوزير، وكان يقام فيها سوق للتبن، فغلب عليه نسبته إليها، ومات في يوم الجمعة ثالث عشر رجب سنة 793 هجرية بالقاهرة عن بضع وستين سنة، وهذا يعني أنه وُلِد حوالي 730 هجرية، كان إماما عالما بفنون كثيرة، أفتى وأقرأ ودرَّس عدة سنين، ودرس بالصرغتمشية والألجيهية، برع في الفنون مع الدين والخير، وصنَّف عدة تصانيف، وكان محبا في السنَّة حسن العقيدة، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وعرض عليه القضاء غير مرة فأصرَّ على الامتناع عفة منه[3].

أخذ العربية عن ابن هشام وبرع فيها[4].

5- بدر الدين بن بصاقة: هو بدر الدين محمد بن نصر الله ابن بصاقة، وقيل (ابن مصاغة)، الدمشقي النحوي، مهر في العربية وأحسن الخط، مات في رمضان سنة 794هجرية[5].

لازم الجمال ابن هشام[6].

6- صدر الدين ابن الفرات: هو صدر الدين عبد الخالق بن علي بن الحسن وقيل (ابن الحسين) ابن الفرات المالكي، برع في الفقه وكتب الخط المنسوب ووقَّع على القضاة، مات في جمادى الآخرة سنة 794 هجرية[7].

---

[1] - ينظر: الدرر الكامنة، 60/1، 61، وشذرات الذهب، 535/8.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، 60/1.

[3] - ينظر: الدرر الكامنة، 545/1، والنجوم الزاهرة، 123/12، 124، وشذرات الذهب، 561/8، والأعلام، 132/2.

[4] - ينظر: الدرر الكامنة، 545/1، وشذرات الذهب، 561/8، والأعلام، 132/2.

[5] - ينظر: إنباء الغمر، 448/1، وشذرات الذهب، 8/ 574، 575، وبغية الوعاة، 255/1.

[6] - ينظر: إنباء الغمر، 448/1، وشذرات الذهب، 8/ 574، 575، وبغية الوعاة، 255/1.

[7] - ينظر: شذرات الذهب، 570/8، وهدية العارفين، 509/1.

حمل عن الشيخ جمال الدين ابن هشام[1].

7- محب الدين ابن هشام: هو محب الدين محمد بن عبد الله ابن يوسف بن هشام، ابن الشيخ جمال الدين، العلامة النحوي ابن النحوي، وُلِد سنة 750 هجرية، ومات في رجب سنة 799 هجرية، كان أوحد عصره في تحقيق النحو، وكان أنحى من أبيه، وكان إليه المنتهى في حسن التعليم مع الدين المتين[2].

قرأ العربية على أبيه العلامة جمال الدين[3].

8- سراج الدين ابن الملقِّن: هو سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج الأنصاري التكروري الأصل المصري الشافعي المعروف بابن الملقِّن، وُلِد في ربيع الأول سنة 723 هجرية بالقاهرة، وكان أصل أبيه من الأندلس فتحوَّل منها إلى "التكرور" ثم قدم القاهرة ثم مات بعد أن وُلِد له "عمر" بسنة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يُلقِّن القرآن، فنُسب إليه (ابن الملقِّن) وكان يغضب من ذلك ولم يكتبه بخطه، إنما كان يكتب: ابن النحوي، وبها اشتهر في بعض البلاد كاليمن، ونشأ في كفالة زوج أمه ووصيِّه، ومات ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة 804 هجرية بالقاهرة، من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، اشتغل في كل فن حتى قرأ في كل مذهب كتابا، وسمع على الحفاظ وأجاز له جماعة، ورحل إلى الشام وبيت المقدس، كان أحد مشايخ الإسلام مشهورا بكثرة التصانيف التي ما فُتِح على غيره بمثلها في عصره، حتى كان يقال إنها بلغت ثلاثمائة مجلدة ما بين كبير وصغير، وعنده من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر منها ما هو ملكه ومنها ما هو أوقاف المدارس، ثم إنها احترقت مع أكثر مسوداته في آخر عمره[4].

أخذ في العربية عن الجمال ابن هشام[5].

9- علاء الدين ابن المُغْلي: هو علاء الدين أبو الحسن علي بن محمود بن أبي بكر السَّلَمي وربما كتبت السلماني ثم الحموي، الحنبلي النحوي اللغوي، المعروف بابن المُغْلي، لأن والده لما قدم من العراق وسكن سَلَمية وكان تاجرا سُمِي بالمُغْلي نسبة إلى المُغْل[6]، الشيخ العلامة أعجوبة الزمان،

---

[1] - ينظر: شذرات الذهب، 570/8.

[2] - ينظر: إنباء الغمر، 540/1، وبغية الوعاة، 148/1.

[3] - ينظر: إنباء الغمر، 540/1، وبغية الوعاة، 148/1.

[4] - ينظر: حسن المحاضرة، 438/1، والبدر الطالع، 508/1-511، والأعلام، 57/5.

[5] - ينظر: البدر الطالع، 508/1-511.

[6] - ربما لأنه كان تاجرا في المُغْل أي: الغلال.

قاضي القضاة، وُلِد سنة 771 وقيل 776 هجرية بحماة وقيل بسَلَمية [1]، ونشأ في مدينة حماة، وتفقَّه بها ثم بدمشق، وولي قضاء حماة بعد 790 هجرية، ثم ولي قضاء حلب سنة 804 هجرية، وما لبث أن عاد إلى قضاء بلده حماة، ثم في سنة 818 هجرية ولي قضاء الديار المصرية مضافا إلى قضاء حماة، توفي بالقاهرة يوم الخميس 20 صفر، وقيل يوم الجمعة 11 صفر، وقيل يوم الخميس 20 محرم سنة 828 هجرية، كان إماما عالما حافظا يحفظ في كل مذهب من المذاهب الأربعة كتابا يستحضره في مباحثه، وحفظ جملة من المختصرات في العلوم، وكان يحفظ من الشروح والقصائد الطوال، وينظم الشعر الوسط، ويكرر على محفوظاته المختصرة، ويستحضر شيئا كثيرا من الفنون، وكان غاية في الذكاء وسرعة الحفظ وجودة الفهم، فقد كان في الحفظ آية من آيات الله، لا يُعرَف أحد في عصره يدانيه في كثرة المحفوظ يسرد ذلك سردا، برع في الفقه والنحو والحديث وغير ذلك، ومع طول ملازمته للاشتغال ومناظرة الأقران والتقدم في العلوم لم يشتغل بالتصنيف، عُرِف بالدين والتعفف والعدل في قضائه مع التصدي للأشغال والإفتاء والإفادة والتحديث، وكان يتأنى في البحث ولا يغضب إلا نادرا ويحتمل ما يقع ممن يناظره من الجفاء ويكظم غيظه ولا يُشفِي صدره، ويُكرم الطلبة ويُرفدهم بماله، لكن فيه زهو شديد وبأو زائد وإعجاب بالغ، وكان واسع الحال جدا، شديد الميل إلى التجارة والزراعة ووجوه تحصيل الأموال[2].

قرأ في النحو على ابن هشام[3].

10- برهان الدين الدُجوي: هو برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدُّجوي ثم المصري، النحوي، ينسب إلى "دُجوة" قرية على شط النيل الشرقي على بحر رشيد، مات يوم الجمعة ثامن عشر ربيع الأول سنة 802 وقيل 830 هجرية، وقد بلغ الثمانين، وهذا يعني أنه وُلِد سنة 722 أو 750 هجرية، مهر في العربية وتصدى لإقرائها دهرا وانتفع به الناس فيها، وكان أكثر اعتناءه بألفية

---

[1] - سَلَمية: بُلَيْدَة في ناحية البرية، من أعمال حماة، بينهما مسيرة يومين، في طريقها إلى حمص، ينظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ابن عبد الحق البغدادي (أبو الفضائل عبد المؤمن صفي الدين)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، (1373هـ-1954م)، 731/2.

[2] - ينظر: إنباء الغمر، 357/3، 358، وشذرات الذهب، 268/9، 269، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين)، تحقيق: د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، (1415هـ-1994م)، 193/3-195، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ابن مفلح (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد برهان الدين)، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، (1410 هـ-1990م)، 264/2-266، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي (أبو الخير محمد بن عبد الرحمن شمس الدين)، دار الجيل، بيروت، 34/6-36.

[3] - ينظر: المقصد الأرشد 264/2، 265.

ابن مالك، وكان يتكسب بالشهادة والعقود، وفيه دعابة[1].

أخذ عن جمال الدين ابن هشام[2].

5- مذهبه الفقهي ورحلاته:

أ- مذهبه الفقهي:

قال ابن حجر في ترجمة ابن هشام: «وتفقَّه للشافعي ثم تحنبل فحفظ "مختصر الخرقي" في دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين»[3]، وهذا يبين أن ابن هشام كان شافعيا معظم حياته، لكنه تحول إلى المذهب الحنبلي في آخر عمره، فحفظ "مختصر الخرقي"، وهو كتاب في الفقه الحنبلي، ألفه العلامة شيخ الحنابلة أبو القاسم عمر بن الحسيني بن عبد الله البغدادي الخرقي (ت 334هـ)، وكتابه "المختصر" مشهور في مذهب الإمام أحمد بن حنبل[4]، وتبعا لما قاله ابن حجر ذكرت كثير من التراجم أن ابن هشام كان شافعيا ثم تحنبل[5].

وقال ابن مفلح في ترجمة ابن هشام: «وكان يُقرِئ "الحاوي الصغير" أحسن قراءة، ثم أقبل على مذهب أبي حنيفة، ثم استقر آخرا حنبليا، وسبب ذلك أنه لم يكن له حظ من الدنيا عند الشافعية والحنفية، فسأله قاضي القضاة موفق الدين الحجاوي أن ينتقل إلى مذهب الحنابلة وينزل في مدارسهم، فأجابه إلى ذلك، وحفظ "الخرقي" في دون أربعة أشهر»[6]، و"الحاوي الصغير في الفروع" للشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي (ت 665هـ)، من الكتب المعتبرة بين الشافعية[7]، وكلام ابن مفلح يفيد أن ابن هشام كان شافعيا ثم حنفيا ثم استقرَّ حنبليا آخر عمره.

ويمكن الجمع بين كلام ابن حجر وابن مفلح أن مدة تحول ابن هشام من المذهب الشافعي إلى

---

(1) - ينظر: إنباء الغمر، 111/2، 112، والضوء اللامع، 153/1،وبغية الوعاة، 427/1، وشذرات الذهب، 26/9، 27، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: مجموعة من العلماء، مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، ط1، (1424هـ-2003م)، 96/1.

(2) - ينظر: إنباء الغمر، 111/2، والضوء اللامع، 153/1، وبغية الوعاة، 427/1، وشذرات الذهب، 26/9، 27، والموسوعة الميسرة، 96/1.

(3) - الدرر الكامنة، 308/2.

(4) - ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين)، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، (2004م)، 2899/2.

(5) - ينظر: بغية الوعاة، 68/2، ومفتاح السعادة، 184/1، وشذرات الذهب، 329/8، والبدر الطالع، 440/1.

(6) - المقصد الأرشد، 67/2.

(7) - ينظر: كشف الظنون، 625/1.

المذهب الحنفي كانت قصيرة، ثم ما لبث أن تحول إلى المذهب الحنبلي واستقرَّ عليه.

ب- رحلاته:

إذا طالعنا المصادر التي ترجمت لابن هشام فإننا لا نجد فيها شيئا عن الرحلات العلمية التي قام بها ابن هشام سوى خبر رحلته إلى الحجاز مرتين لأداء فريضة الحج، والظاهر أن طلبه للعلم لم يتجاوز القاهرة، التي كان بها من العلماء ما يروي ظمأه، خاصة وأن المدارس فيها متعددة، والعلوم والفنون بها مختلفة[1].

ثانيا: بيئته:

يتناول البحث شخصية هامة في تاريخ الفكر العربي والإسلامي، فقد قُدِّر لها أن تحيا في عصر متأخِّر (708-761هـ)، وفي البيئة المصرية تحت حكم المماليك التي أتيح لها أن ترث البيئات الإسلامية المتقدمة، فقد ورثت البيئة الإسلامية التي كانت في العراق بعد سقوط بغداد على يد التتار سنة 656هـ من جهة، والبيئة الإسلامية التي كانت في الأندلس بعد سقوط قرطبة سنة 633هـ وتدهور الأوضاع بها في أواخر عهد ملوك الطوائف من جهة أخرى، فحياة ابن هشام في هذا العصر وهذه البيئة التي تميزت بميزات خاصة حضارية وثقافية كل ذلك ظهر آثاره في إنتاجه ومؤلفاته، وابن هشام في حقيقة الأمر صورة للعلوم الإسلامية بصفة عامة في نهاية تدرجها[2].

والحديث عن ذلك العصر وتلك البيئة يتناول الحياتين السياسية والثقافية، لما لذلك من أثر في تكوين شخصية ابن هشام عالما ونحويا ومؤلفا[3]، وعليه سأقف في هذا المحور عند جانبين: الأول: الحياة السياسية، والثاني: الحياة العلمية.

I- الحياة السياسية:

لا يعزب عن البال أن العلوم والفنون ظلان تابعان للأطوار السياسية، فإذا كان الطور السياسي عنيفا صاخبا ذا أثر بارز في تاريخ شعب من الشعوب فإن آثاره تبدو في الحركة العلمية والنهضة

---

(1) - ينظر: شروح كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دارسة منهجية مقارنة، رسالة دكتوراه، إعداد: عبد الله محمد عياني، إشراف: أ.د ظافر اليوسف، مكتبة الجامعة الأردنية، (1428هـ-2007م)، ص 13.

(2) - ينظر: ابن هشام النحوي: عصره، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النحو، سامي عوض، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، (1987م)، ص 19، 20.

(3) - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1395هـ-1986م)، ص 11.

الفكرية، وإن غشيته سكينة وسادته دعة وطمأنينة استبانت نتائجه في العلوم والآداب[1].

ولتوضيح الإطار السياسي في عهد ابن هشام سأقف عند خمس محطات: أولا: الدولة المملوكية، ثانيا: الدولة البحرية، ثالثا: أشهر ملوك الدولة البحرية، رابعا: أهم ما سجله المماليك من حوادث تاريخية، خامسا: مساهمة المماليك في النهضة العلمية.

1- الدولة المملوكية:

يطلق العصر المملوكي على الفترة الممتدة من سنة 648 هـ إلى سنة 923هـ، فقد خلف المماليك الأيوبيين في حكم مصر والشام في هذه الفترة التي امتدت زهاء ثلاثة قرون، فعاش المصريون في عهدهم تحت راية واحدة في رخاء وأمن، وقد اتخذ المماليك القاهرة قاعدة لملكهم وانقسموا خلال هذه الحقبة إلى دولتين هما: الدولة البحرية، والدولة البرجية أو الجركسية[2].

وفي أثناء هذه الفترة كان وجود ابن هشام على مسرح الحياة من سنة 708 هـ إلى سنة 761هـ، وقد كانت مصر في تلك الأيام يحكمها المماليك البحرية[3].

2- الدولة البحرية:

حكم مصر المماليك البحرية الذين أتيح لهم قتل "توارن شاه" ابن الملك الصالح نجم الدين الأيوبي سنة 648هـ، وقلّدوا زوجة أبيه "شجرة الدر"، ولكنهم ما لبثوا أن خلعوها بعد مدة وجيزة، وبخلعها انتهى ملك الدولة الأيوبية وبدأ حكم المماليك البحرية[4].

وامتد حكم الدولة البحرية من سنة 648هـ إلى سنة 784هـ، وقد عرفت بالبحرية نسبة إلى طائفة من المماليك عُرِفوا بالبحرية[5]، ومؤسس هذه الدولة "عز الدين أيبك" الذي وطّد نفوذه بعد أن انتصر على الأيوبيين[6]، فقد وقعت بينه وبين "الناصر" الأيوبي صاحب دمشق وقائع انهزم فيها "الناصر"، ثم تم الصلح بين الاثنين سنة 651هـ[7].

---

[1] – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 21.

[2] – ينظر: ابن هشام النحوي، ص 20، 21.

[3] – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 11.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص 11.

[5] – ينظر: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، الدكتور محمود رزق سليم، مكتبة الآداب، ط1، (1385هـ-1965م)، 177/4.

[6] – ينظر: ابن هشام النحوي، ص 21.

[7] – ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي (أبو العباس أحمد بن علي تقي الدين)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب

3- أشهر ملوك الدولة البحرية:

أشهر ملوك الدولة البحرية خمسة:

أ- المعز عز الدين آيبك: يعتبر مؤسس دولة المماليك البحرية، وقد وطد نفوذه بعد أن انتصر على الأيوبيين، وعزَّز سيطرته بأن أخمد ثورة الأعراب، وتخلَّص من منافسيه من المماليك البحرية[1].

ب- المظفر سيف الدين قطز: تولَّى السلطة سنة 657هـ، حين شعر بالخطر المحدق الذي يهدِّد مصر والعالم الإسلامي بعد أن وصل التتار بزعامة "هولاكو" إلى الشام، وذلك بعد أن أسقطوا الخلافة في بغداد سنة 656هـ، وقد وصف المؤرخون السلطان قطر بأنه «كان بطلا شجاعا مقداما حازما حسن التدبير، يرجع إلى دين وإسلام وخير، وله اليد الطولى في جهاد التتار»[2].

وقد استطاع أن يهزم التتار في موقعتين حاسمتين هما: "عين جالوت" و"بيسان"، وقد حسم بهما شر التتار عن مصر بصفة نهائية[3].

ج- الظاهر ركن الدين ببرس: آلت إليه السلطة في أواخر سنة 658هـ، بوصفه أقوى أمراء البحرية وممن أبلوا في معركة "عين جالوت" بلاء حسنا، وكان قويُّ الشكيمة حاسم الرأي غيورا على الإسلام بطلا فارسا مغوار فأكسب الملك هيبة ورهبة، وقد قام في عهده بأمور على جانب كبير من الأهمية:

فقد أخضع بلاد الشام وقضى على الخارجين فيها، وقهر التتار، وانتصر على الصلبيين وأجلاهم عن يافا وطبرية وأنطاكية وقيسارية وبلاد كثيرة، كما هزم السلاجقة، وغزا جملة من البلاد، وفتح بلاد النوبة وبرقة، وبطش بالباطنية سنة 670هـ وفتح قلاعهم.

وقد أقام بمصر خلافة عباسية ثانية بقيت إلى آخر العصر، وعدد قضاة الشرع فنصب من كل مذهب من المذاهب السنية الأربعة قاضي قضاة، كما راجت في عهده العلوم وأكرم العلماء، وأعاد خطبة الجمعة والدراسة إلى الجامع الأزهر والجامع الحاكم بعد أن هُجِرا زمنا طويلا، هذا عدا ما أنشأه من العمائر والمرافق النافعة[4].

العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ-1997م)، 479/1.

[1] - ينظر: ابن هشام النحوي، ص 21-22.

[2] - النجوم الزاهرة، 84/7.

[3] - ينظر: عصر سلاطين المماليك، 178/4، وابن هشام النحوي، ص 22-25.

[4] - ينظر: عصر سلاطين المماليك، 178/4، وابن هشام النحوي، ص 27، 28، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 27.

د- المنصور سيف الدين قلاوون: حكم من سنة 678هـ إلى سنة 689هـ، وهو من أعظم سلاطين الدولة البحرية لما قام به من فتوح وأعمال جليلة، وهو رأس أسرة قلاوون التي تتابع على عرش مصر فيها أربعة عشر ملكا حكموها وحدهم قرابة مائة عام.

وقد غزا جملة غزوات موفقه، فانتصر على التتار سنة 680هـ وانتزع منهم حمص، كما انتصر على الصلبيين سنة 688هـ وانتزع منهم طرابلس الشام بعد أن بقيت في أيديهم زهاء مائتي عام.

ومن أعماله الجليلة أنه قد بنى "البيمارستان" المنصوري المشهور[1].

هـ- الناصر محمد بن قلاوون:

حكم ثلاث مرات في نحو 42 عاما، وقد امتدت سلطته الثالثة من سنة 709هـ إلى سنة 741هـ، أثبت خلال هذه الفترة كفاية نادرة ومقدرة بارعة في تصريف شؤون الدولة مما أضفى على حكمه مهابة كبيرة في الداخل والخارج، وقد وصفه المؤرخون بأنه كان «ملكا عظيما محظوظا مطاعا مهابا ذا بطش ودهاء وحزم شديد وكيد مديد»[2].

وقد دانت له بلاد الشام وفرَّ التتار من بأسه، فبعد أن هزموه في موقعه "سلمية" كرَّ عليهم في موقعه "مرج الصفر" كرة صادقة هزمهم بها هزيمة نكراء.

كما امتازت مدة حكمه بالهدوء والاستقرار ونعمت البلاد في ظله بالسكينة والسلام، فامتلأ عصره برجال العلم والأدب، وقسم الإقطاعات تقسيما جديدا عُرف بـ "الروك الناصري"، وحفر الخليج الناصري عام 725هـ، وأقام المنشآت والعمائر الضخمة، وقد وصفه المقرزي بأنه كان محبا للعمارة وأنه ينفق كل يوم على العمارة ثمانية آلاف درهم فضة[3].

وفي عهد الناصر محمد بن قلاوون كان الجزء الأكبر من حياة ابن هشام الأنصاري (من سنة 708 إلى سنة 741هـ)، أما الجزء الثاني من حياته فقد عاش فيه ثمانية من أبناء الناصر وأحفاده تتابعوا على الحكم عشرين عاما (من سنة 741 إلى سنة 761هـ).

والفترة الأولى التي عاشها ابن هشام في ظل حكم الناصر كانت فترة طويلة وتعتبر من أزهر الأيام التي أظلَّت مصر في عهد المماليك البحرية، وقد تمكن فيها الناصر محمد بن قلاوون من إخماد الفتن

---

(1) - ينظر: عصر سلاطين المماليك، 179/4، وابن هشام النحوي، ص 27، 28، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 28.

(2) - العصر المماليكي في مصر والشام، الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، (1976م)، ص 123.

(3) - ينظر: السلوك، 313/3، وعصر سلاطين المماليك، 181/4 وابن هشام النحوي، ص 28، 29، وابن هشام واثره فيه النحو العربي، ص 27.

والقضاء على الدسائس التي كانت من سمات هذا العصر المملوكي رغبة في الحكم وتكالبا على السلطة، كما استطاع ردَّ الغزاة من المغول وطرد فلول الصليبيين الذين كان قد انتصر عليهم صلاح الدين الأيوبي في مواقعه الحاسمة، وأصبح الناصر محمد بن قلاوون يحكم إمبراطورية واسعة الأرجاء تمتد من برقة إلى ساحل البحر الأحمر بلغ فيها نظام الحكم مبلغا جعل الشعب في عهده يحيا حياة استقرار وأمن ورخاء.

ولكن بعد وفاة الناصر دخلت الدولة في طور آخر بسبب تعاقب السلاطين على حكم البلاد في فترات متلاحقة وفي سن لا تمكنهم من النهوض بأعباء الحكم، وتبع هذا صراع سياسي وتنافس بين الأمراء على الوثوب إلى الحكم والعمل على خلع السلطان القائم بالأمر ثم نفيه أو قتله.

فمن استقرار ساد في عهد الناصر وأظلَّ ابن هشام في حياة التحصيل والنضج إلى اضطراب ساد الحياة بعد هذا العهد، ولكن ركب العلم بعامة ومسار التأليف عند ابن هشام بخاصة لم يكن ليتأثر أو يتوقف بعد أن أمدته ذخيرة العهد السابق بنشاطه وانبعاثه[1].

4- أهم ما سجله المماليك من حوادث تاريخية:

هناك ثلاث حوادث تاريخية بارزة سجلها المماليك كان لها تأثير كبير في العالم الإسلامي: أولا: وقف الزحف المغولي على البلاد الإسلامية، ثانيا: طرد الصليبيين من البلاد الإسلامية، ثالثا: نقل الخلافة العباسية إلى القاهرة.

أ- وقف الزحف المغولي على البلاد الإسلامية:

لقد مُنِيَ العالم الإسلامي في القرون الوسطى بحادث عظيم تمثل في خروج التتار من عزلتهم وإغارة أبنائهم المغول على البلاد الإسلامية تحت قيادة "جنكزخان" الذي قهر الصين وكرَّ على الممالك الإسلامية يلتهمها واحدة تلو أخرى، فلم يغادر مدينة إلا دمّر مبانيها وأحرق ما وصلت إليه يده من آثار علمائها وتركها أطلالا دارسة.

ولما توفي "جنكزخان" سنة 624هـ خلفه حفيده "هولاكو" الذي كان أشد منه قوة وأكثر بطشا حيث احتل التتار تحت قيادته جميع الممالك الإسلامية ببلاد فارس، ثم توجهوا نحو بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية واستولوا عليها سنة 656هـ وقتلوا أهلها وسبوا أطفالها وقضوا على ما فيها من تراث كان ثمرة خمسة قرون وأتوا على الكتب التي كانت أثمن ذخائر المدينة فأبادوها حرقا وإغراقا.

ولقد تطلع التتار بزعامة "هولاكو" إلى ما وراء بغداد، فوصلوا إلى الشام واستولوا عليها، وأرسل

[1] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 12.

"هولاكو" رسله إلى مصر بكتاب يتوعَّد فيه ملوكها، فنادى السلطان سيف الدين قطز إلى الجهاد في سبيل الله وسار على رأس جيشه لاسترداد دمشق من التتار فالتقى بهم عند قرية "عين جالوت" سنة 658هـ، ونشبت بين الطرفين معركة طاحنة أبدى فيها المماليك بزعامة "قطز" وقيادة "بيبرس" البندقداري ضروبا من البأس والشجاعة والبطولة إلى أن تم القضاء على التتار وولوا مدبرين وقُتِل قائدهم "كتبغا"، ثم لاحقوهم إلى قرب "بيسان" فهزموهم مرة ثانية وقتلوا أكابرهم وعدة منهم.

وقد عدَّ المؤرخون معركة "عين جالوت" من المواقع الفاصلة في التاريخ نظرا لنتائجها المهمة والتي من أهمها: إعادة رباط الوحدة بين مصر والشام بعد أن تمزَّق نتيجة للتنافس بين المماليك في مصر والأيوبيين في الشام، وكبح التوغل المغولي في البلاد الإسلامية وإنقاذها من خطرهم الجاثم[1].

ولم ينته الصراع بين لمماليك والتتار إلا بعد موت "أوجلجاتيو" المغولي وولاية ابنه "بوسعيد" سنة 717هـ مما أدى إلى عقد صلح بين الطرفين سنة 720هـ، ويعتبر هذا الصلح نقطة تحول بين التتار والمماليك إذ هدأت الأمور بينهما بعد ذلك ولم تعد بينهما حروب طاحنة من نوع الحروب التي شهدها القرن السابع الهجري[2].

ب- طرد الصليبين من البلاد الإسلامية: لقد وفد الصليبيون إلى البلاد الإسلامية من أنحاء أوروبا وبينهم أجناس مختلفة يقودهم بعض المغامرين من الملوك والقواد والرهبان من الإنجليز والفرنسيين وغيرهم يلبسون لباس الدين ويخفون أطماعهم وراءه، فأسسوا لهم مستعمرات وملكوا مدنا على سواحل البحر الأبيض ببلاد الشام ومدنا أخرى بداخلها صارت ملجأ للأوروبيين، فضلا عن دول مسيحية مستقلة تجاوبت معهم في أرمينية وقبرص، وكانت الإمارات الصليبية في بلاد الشام صورة دائمة تعبر عن الخطر الأوربي الغربي وتعتمد في تهديدها الدائم لبلاد المسلمين في الشرق الأدنى على قواعد قريبة ثابتة.

وقد أظهر المماليك ثباتا كبيرا في مواجهة الصليبيين واسترداد المدن التي احتلوها وإجلائهم عن المستعمرات التي أقاموها، وخاضوا ضدهم حروبا كانت امتداد لتلك الحروب الصليبية التي اشتهرت في العصور الوسطى فنجحوا في التغلب عليهم وإليهم يرجع الفضل في اقتلاع جذور الخطر الصليبي من بلاد الشام وطرد الصليبيين نهائيا من تلك البلاد.

ومن أشهر من قاومهم من سلاطين المماليك الظاهر بيبرس فقد حاربهم واسترد منهم كثيرا من

---

[1] - ينظر: السلوك، 514/1-517، وعصر سلاطين المماليك، 187/4، 189، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 21، 22، وابن هشام النحوي، ص 24-27.

[2] - ينظر: العصر المماليكي، ص 51.

المدن التي احتلوها فيما سلف أو أسسوها مستعمرات لهم، من بينها: صفد وأنطاكية وقيسارية وأرسوف وطبرية ويافا والشقيف وبغراس والقصير وحصن الأكراد والقرين وحصن عكا وصافيتا والمرقبة وحلب ونياس وطرسوس.

ولما وَلِيَ الملك المنصور قلاوون أمر السلطنة فتح عددا من المدن منها: المرقب وجبلة وطرابلس، وخلفه ابنه الأشرف خليل فافتتح مدنا أخرى منها: عكا وجبت وبيروت، ويعتبر بعض المؤرخين سقوط مدينة عكا ومدن الساحل في يد سلاطين مصر عام 691هـ نهاية للحروب الصليبية[1].

وما قام به المماليك من جهود في طرد الصليبيين من بلاد الشام مع نهاية القرن السابع الهجري قد أثمر ازدهار مصر والشام في بداية القرن الثامن الهجري، وهو ما ظهر في عهد الناصر محمد بن قلاوون الذي عاصره ابن هشام الأنصاري، فكان عهده من أزهى عهود المماليك البحرية.

ج- نقل الخلافة العباسية إلى القاهرة:

أهم ما تميز به عهد الظاهر بيبرس أنه أقام خلافة عباسية ثانية مركزها مدينة القاهرة وذلك بعد إزالة الخلافة العباسية الأولى من بغداد على يد التتار سنة 656هـ وقد وقع ذلك على مرتين:

ففي سنة 659 هـ وصل إلى مصر عم "المستعصم"، وهو أبو القاسم أحمد بن الظاهر، الذي فرَّ من بطش التتار، فبايعه الظاهر بيبرس والناس على طبقاتهم وكتب إلى النواحي بأخذ البيعة له والدعاء له على المنابر وأن تنقش السكة باسميهما، ولُقِّب بـ"الخليفة المستنصر بالله"، فقام الخليفة العباسي بدوره فقلَّد الظاهر بيبرس البلاد الإسلامية وما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار.

لكن هذه الخلافة لم تدم طويلا فقد جهَّز بيبرس الخليفة العباسي لاسترداد بغداد وإرجاع الخلافة لها، وعند مسيره إلى العراق التقى بعساكر التتار على الحدود العراقية فانهزم وقُتِل.

وفي سنة 661هـ قدم إلى مصر رجل من عقب "المسترشد" من خلفاء بني العباس، هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر، كان قد فرَّ من بطش التتار إلى دمشق، ففُعِل معه كما فُعِل مع "المستنصر" حيث بايعه السلطان بيبرس، ثم أخذ الناس في مبايعته على اختلاف مراتبهم، وتلقَّب بـ"الحاكم بأمر الله"، وفي المقابل فإن الخليفة قلَّد السلطان بيبرس أمور البلاد والعباد وفوَّض إليه سائر الأمور، وضُرِبت السكة باسم السلطان واسمه وخُطِب لهما على منابر الشام ومصر وقُدِّم اسم الخليفة على اسم السلطان في الدعاء، وهكذا أُعِيدت الخلافة العباسية مرة أخرى إلى البلاد المصرية وقد عاشت هذه الخلافة في

[1] - ينظر: عصر سلاطين المماليك، 4/193-195، والعصر المماليكي، ص55.

القاهرة طيلة حكم المماليك[1].

لقد شعر العالم الإسلامي بفراغ كبير في منصب القيادة الروحي بعد سقوط بغداد في أيدي المغول ومقتل الخليفة العباسي المستعصم، وأن هذا الحدث قد خلق موقفا غير طبيعي منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصبح الوضع يتطلب أن ينهض زعيم إسلامي طموح يعمل على إعادة إحياء الخلافة العباسية لتؤدي دورها الروحي في العالم الإسلامي، وقد شاءت الظروف أن يكون تنفيذ هذا المشروع على يد الظاهر بيبرس الذي شعر بشدة تأثر المسلمين بسقوط بغداد وخلوّ منصب الخلافة من خليفة يكون له المقام الروحي المرموق، فكان في عمل بيبرس هذا كسب أدبي لمصر وتأهيل لزعامة العالم الإسلامي وجعل القاهرة مركزا للعلوم الإسلامية[2].

5- مساهمة المماليك في النهضة العلمية:

من أبرز ما ساهم به المماليك في النهضة العلمية التي شهدتها مصر والشام: أولا: بناء المدراس والمساجد، ثانيا: الاهتمام بالعلماء والرفع من شأنهم.

أ- بناء المدارس والمساجد:

كان ملوك الدولة البحرية جد حرصين على تخليد ذكراهم فتنافسوا في إقامة المساجد وإنشاء المدارس والمعاهد لإقامة الشعائر الدينية وإحياء ما درس من العلوم الشرعية والعربية، وكانوا بهذا للإسلام نعم العون فقد عوضه الله بعلمهم في مصر ما فاته في كثير من بلاد الله[3].

وسلاطين المماليك الذين دأبوا على إنشاء المساجد والمدارس والخوانق قد حرصوا على الاهتمام بها ومن مظاهر ذلك: أولا: اهتموا بنظام الأوقاف والتي من خلالها تُجبَى الأموال الكثيرة وتُصرَف على تلك المدارس وغيرها من دور العلم ومَنْ فيها من مدرسين وموظفين وطلاب، كما ساعد نظام الأوقاف

---

[1] - ينظر: السلوك، 528/1-530، وتاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمان بن محمد ولي الدين)، تحقيق: الأستاذ خليل شحادة، مراجعة: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، (1421هـ-2000م)، 440/5، 441، والروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ابن عبد الظاهر (أبو الفضل عبد الله محيي الدين)، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط1، (1396هـ-1976م)، ص 141، 142، وبدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس الحنفي (أبو البركات محمد بن أحمد)، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، (1395هـ-1975م)، 320/1.

[2] - ينظر: تاريخ المماليك في مصر والشام، الدكتور محمد سهيل طقوش، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ-1997م)، ص 92، 93، وابن هشام النحوي، ص 27، 28.

[3] - ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 23

على فتح أبواب العلم للفقراء إذ تكفلت تلك الأوقاف بتدريسهم وتأمين الطعام والشراب والسكن والعلاج لأولئك الطلاب، ثانيا: عيَّنوا للمدراس والمساجد موظفيها من مدرسين ومعدين ومؤذنين وقرَّاء وغيرهم، وكانت وظيفة التدريس بالمشهور من هذه المدراس جليلة القدر يخلع السلطان على صاحبها في كثير من الأحيان، ولا يتم تعيين المدرِّس فيها إلا بموافقة السلطان نفسه وبعلمه، ثالثا: جرت العادة عند الفراغ من بناء مدرسة للسلطان أن يحتفل بافتتاحها في حفل كبير يحضره الأمراء والفقهاء والقضاة والأعيان، ويأكلون من سماط يزخر بألوان الأطعمة، ثم يخلع السلطان على كل من أسهم في بناء المدرسة، رابعا: في كثير من الأحيان لم يكن بناء المدرسة مستقلا، بل كان بناء ملحقا بالقبة التي بناها السلطان أو الأمير منشئ المدرسة ليُدفَن فيها بعد وفاته، ومبعث اختيارهم أن يدفنوا إلى جوار المدارس هو طلب الرحمة باعتبار المدارس أماكن تُدرَّس فيها العلوم الدينية، خامسا، عنوا بالتنقيب عن الكتب القيِّمة فجمعوا منها ما استطاعوا الحصول عليه مما لم تصل إليه أيدي التتار الأواثم وجعلوه في خزائن المدارس والمساجد لتكون مراجع للمؤلفين[1].

ب- الاهتمام بالعلماء والرفع من شأنهم:

لقد كان سلاطين المماليك يعملون على نشر العلم وتقدير العلماء وإكرامهم واحتضانهم وقد وُجِدت عدة عوامل دفعتهم إلى ذلك، منها: أولا: عامل إيماني يتمثل في إرضاء الله وخدمة الدين خاصة وأن المماليك كانوا في جهاد مستمرٍّ ضد التتار والصلبيين، والعلماء لهم دور كبير في تحفيز الناس وحثِّهم على الجهاد في سبيل الله، وثانيا: عامل سياسي يظهر في التودد إلى الشعب حتى يستقرَّ حكمهم خاصة وأن المماليك قد تمسكوا بهذا السلطان الواسع واستقام لهم ذلك الملك الكبير، وثالثا: عامل تاريخي يرجع إلى اتِّباعهم للخلفاء العباسيين فقد سبقوهم في ذلك، فأراد المماليك أن ينهجوا نهجهم ويقتفوا آثارهم ليتبوَّؤوا مكانتهم ويبلغوا شأوهم، فكان منهم للعلماء هذا الصنيع المشكور والعمل المبرور، ورابعا: عامل حضاري يبرز في المحافظة على التراث العلمي في مصر حتى لا يتعرض للضياع كما حدث في بغداد، بل حتى يكون عوضا عما فُقِد منه هنالك، وخامسا: عامل نفسي يتَّضح فيما

---

[1] - ينظر: عصر سلاطين المماليك، 64/3، 67، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 26، والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، (1992م)، ص 158-166، ودمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، أكرم حسن الحلبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، (1402هـ-1982م)، ص 162، وجلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، المكتب الإسلامي، بيروت، (1410هـ-1989م)، ص 56-59، ومحض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ابن عبد الهادي (أبو المحاسن يوسف بن الحسن جمال الدين) الشهير بابن المِبْرَد، تحقيق: د/عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الفريح، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، (1420هـ-2000م)، (مقدمة المحقق)، 30/1.

اتَّصف به الملوك والأمراء من حرص بالغ على تخليد آثارهم إذ لم يكن لهم من نسب يركنون إليه أو حسب يعوِّلون عليه، فقد كان المماليك يُجلَبون من بلاد لا يعرفون لها تاريخا ينتمون إليه ولا أدبا يتمسكون به ويسعون في نشره، لذلك أغدقوا على العلماء وأجزلوا للمؤلفين العطاء مستحسنين أن يُوشِي المؤلفون صدور كتبهم بأسمائهم، وسادسا: عامل تربوي يعود إلى أسلوب الأيوبيين في تربية المماليك على الدين أساسا ثم على الفروسية والقتال، فقد احتاج حكامهم إلى العلماء باستمرار حيث كانوا يشاركون في تربية الجيش الذي يعتمد عليه الحاكم في حكمه، وقد أثرت هذه التربية أيضا في المماليك أنفسهم فأصبحوا يعظمون العلم والعلماء[1].

II- الحياة العلمية:

لقد نجح المماليك في صد المغول وطرد الصليبيين ونقل الخلافة العباسية إلى القاهرة فكانت مصر في عهدهم تنعم بالأمن والاستقرار وينتشر في ربوعها الآمان والطمأنينة، فشدَّ إليها العلماء الرحال من المشرق والمغرب هروبا من بطش التتار في العراق وبلاد فارس ومن بطش الإسبان في الأندلس، فانتقلت إليها مراكز العلم والأدب من بغداد وبخارى ونيسابور والريّ وقرطبة وإشبيلية وغيرها من مدائن العلم في العصور العباسية، فقامت القاهرة مقام بغداد ونابت عنها في النهوض بالثقافة العلمية، وفيها أخذ الحكام أنفسهم بالجد الصارم في إنهاض الحركة العلمية بالمشاركة البصيرة حينا وبالبذل بسخاء دائما، وقد شجَّع ذلك على كثرة العلماء وانتشار المدارس ودور العلم وانتعاش حركة التأليف، لهذا كله ارتقت الحياة العلمية في مصر بعد سقوط بغداد ارتقاء كبيرا وأصبحت ميدانا لنشاط علمي واسع، حيث نشرت زعامتها وقيادتها العلمية على البلاد الإسلامية زهاء ثلاثة قرون تحت حكم المماليك[2].

ولإبراز النهضة العلمية في عصر المماليك بصفة عامة وفي عصر ابن هشام خلال القرن الثامن الهجري على وجه الخصوص سأقف عند ثلاثة محطات: أولا: العلوم المختلفة في هذا العصر، وثانيا: الدراسات النحوية في هذا العصر، وثالثا: دور العلم في هذا العصر.

1- العلوم المختلفة في هذا العصر:

---

[1] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 13، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 26، و29، وقصة التتار من البداية إلى عين جالوت، الدكتور راغب السرجاني، مؤسسة اقرأ، القاهرة، ط1، (1427هـ-2006م)، ص 260.

[2] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره و مذهبه النحوي، علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1405هـ-1985م)، ص 3، وابن هشام النحوي، ص 32-35، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 23، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 12، 13.

ساقف في هذا المحطة عند ثلاث عناصر: أولا: حركة التأليف في العلوم، وثانيا: كبار العلماء الذين عاصروا ابن هشام، وثالثا: أشهر المؤلفات في هذا العصر.

أ- حركة التأليف في العلوم:

لقد شهدت مصر في العهد المملوكي حركة عظيمة في التأليف، وكانت منابع المؤلفين ومادة كتبهم ما خلفه الشرق العربي من تراث ضخم تعاقبت على بنائه الأجيال، وما جاء من المغرب والأندلس، وقد صهرت بيئة مصر هذا النتاج وصبته في قالب جديد، وحظيت الدراسات الدينية بالمنزلة الأولى في التأليف[1].

وقد بلغت المؤلفات خلال حكم المماليك الآلاف وعُرِف عن بعض العلماء أنه ألف وحده مئات من الكتب والرسائل، فقد ذُكِر أن ابن جماعة (ت 767هـ) جاوزت مؤلفاته الألف[2]، وابن تيمية (ت727هـ) أربت مؤلفاته على خمسائة، وابن حجر العسقلاني (ت852هـ) زادت مؤلفاته على مائة وخمسين، والسيوطي (ت 911هـ) جاوزت مؤلفاته الستمائة[3].

ومن مؤلفات العصر المملوكي في شتى ميادين العلم والمعرفة: كتب تراجم الأعلام، كتب السيرة النبوية، كتب تاريخ المدن والأمصار، كتب التاريخ العام، كتب السير، تاريخ الخطط والآثار، تقويم البلدان وما يتصل به، المؤلفات الدينية: كتب الفقه وأصوله على المذاهب الأربعة، تفسير القرآن الكريم وما يتصل به، الحديث ومصطلحه وشرحه ونقده، التصوف والعقائد، القراءات[4].

ب- كبار العلماء الذين عاصروا ابن هشام:

لقد زخر العصر المملوكي بالعدد الوافر من علماء المذاهب الأربعة والعلماء المجتهدين وكثير من المتصوفة وأهل الكلام والأصوليين واللغويين والأدباء والأطباء والمنجمين والفلكيين والمؤرخين وغيرهم[5].

وقد عاصر ابن هشام جماعة من كبار العلماء، سأذكر بعضهم على ترتيب وفاتهم:

1- ابن تيمية: هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني النميري الدمشقي الحنبلي شيخ الإسلام، محدِّث حافِظ مفسِّر فقِيه مجتهِد مشارِك في أنواع العلوم، وُلِد بحرّان سنة

---

(1) - ينظر: ابن هشام النحوي، ص 41.

(2) - ينظر: بغية الوعاة، 64/1.

(3) - ينظر: عصر سلاطين المماليك، 91/2.

(4) - ينظر: ابن هشام النحوي، ص 40، وعصر سلاطين المماليك، 95/2-152.

(5) - ينظر: عصر سلاطين المماليك، 88/2.

661هـ، عاش في دمشق، زار مصر وحدَّث بها، له مصنفات كثيرة، ذكر في "الدرر" أنها ربما تزيد على أربعة آلاف كراسة، وفي "فوات الوفيات" أنها تبلغ ثلاثة مئة مجلد، توفي سنة 728هـ[1].

2- أبو الفدا: هو عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن أيوب، مؤرِّخ جغرافِيّ أدِيب مشارِك في أنواع من العلوم، وُلِد بدمشق سنة 672هـ، نظم "الكافية" لابن حاجب في النحو وله مصنفات عديدة، رحل إلى مصر وأقامه "الناصر" سلطانا على "حماة" حتى توفي بها سنة 732هـ[2].

3- النُوَيْرِي: هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التيمي البكري الشافعي، مؤرِّخ أدِيب مشارِك في علوم كثيرة، وُلِد بقُوص سنة 677هـ، اتصل بالسلطان "الناصر" ووكَّله في بعض أموره، توفي بالقاهرة سنة 733هـ[3].

4- ابن قدامة المقدسي: هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد الدمشقي الحنبلي، قال: الذهبي: الفقِيه البارِع، المقرِئ المجوِّد، النحوِيّ، المحدِّث، الحافِظ الحاذِق، ذو الفنون، وقال ابن حجر: أحد الأذكياء، وُلِد سنة 705هـ، صنَّف شرحا على "التسهيل" في مجلدين، وصنَّف ما يزيد على سبعين كتابا، يربى ما أكمله منها على مائة مجلد، توفي سنة 744هـ[4].

5- ابن فضل الله العُمَرِي: هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي الدمشقي الشافعي، مؤرِّخ وأدِيب، حجة في معرفة الممالك والمسالك وخطوط الأقاليم والبلدان، إمام في الترسُّل والإنشاء، عارف بأخبار رجال عصره وتراجمهم، غزير المعرفة بالتاريخ، وُلِد بدمشق سنة 700 هـ، تولَّى القضاء، له عدة مؤلفات، توفي بدمشق سنة 749هـ[5].

6- ابن القيم الجوزية: هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الحنبلي، فقِيه أصولِيّ مجتهِد مفسِّر متكلِّم نحوِيّ محدِّث مشارِك في غير ذلك، من أركان الإصلاح الإسلامي وأحد كبار العلماء، وُلِد بدمشق سنة 691هـ، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، كتب بخطه الحسن شيئا كثيرا وألف تصانيف كثيرة، توفي بدمشق سنة 751هـ[6].

---

(1) – ينظر: معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1414هـ-1993م)، 163/1، والأعلام، 144/1.

(2) – ينظر الأعلام، 319/1، ومعجم المؤلفين، 372/1.

(3) – ينظر: معجم المؤلفين، 190/1، والأعلام، 165/1.

(4) – ينظر: بغية الوعاة، 29/1، 30، والأعلام، 326/5.

(5) – ينظر: الأعلام، 268/1، ومعجم المؤلفين، 324/1.

(6) – ينظر: معجم المؤلفين، 164/3، 165، والأعلام، 56/6.

7- النشَّابي: هو صدر الدين محمد بن أحمد بن مكي الحنفي، وُلِد سنة 719هـ، برع في الفقه والأصول والنحو وشارك في الحديث، توفي بالقاهرة سنة 760هـ[1].

8- ابن شاكر الكَتْبِي: هو صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمان الدراني الدمشقي الشافعي، مؤرِّخ باحِث عارِف بالأدب، وُلِد بداريا سنة 681هـ، له عدد من المصنفات، توفي بدمشق سنة 764هـ [2].

9- الصلاح الصفدي: هو صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، أدِيب ومؤرِّخ، وُلِد بصفد سنة 696هـ، تولَّى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وحلب، ثم وكالة بيت المال في دمشق، له زهاء مائتي مصنف، توفي بدمشق سنة 764هـ[3].

10- ابن جماعة: هو أبو عمر عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي الدمشقي ثم المصري الشافعي، الحافِظ، قاضي القضاة، عالِم مشارِك في بعض العلوم، وُلِد بدمشق سنة 694هـ، له العديد من المصنفات، توفي بمكة سنة 767هـ[4].

11- الإسنوي: هو أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الشافعي، مؤرِّخ مفسِّر فقِيه أصولِيّ عالِم بالعربية والعروض، وُلِد بإسنا من صعيد مصر سنة 704هـ، قدم القاهرة سنة 721هـ، انتهت إليه رياسة الشافعية وولي الحسبة ووكالة بيت المال، له تصانيف كثيرة، توفي بمصر سنة 772هـ[5].

12- ابن كثير: هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن ضوّ بن درع القريشي البصروي ثم الدمشقي الشافعي، حافِظ محدِّث مؤرِّخ مفسِّر فقِيه، وُلِد بجندل من أعمال بصرى سنة 700 هـ وقيل 701هـ، وانتقل إلى دمشق سنة 706هـ، رحل في طلب العلم، له تصانيف كثيرة، توفي سنة 774هـ[6].

13- السبكي: هو أبو البقاء بهاء الدين محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي الأنصاري

---

[1] - ينظر: بغية الوعاة، 52/1.

[2] - ينظر: الأعلام، 156/6، ومعجم المؤلفين، 339/3.

[3] - ينظر: الأعلام، 315/2، ومعجم المؤلفين، 680/1.

[4] - ينظر: الأعلام، 26/4، ومعجم المؤلفين، 166/2.

[5] - ينظر: الأعلام، 344/3، ومعجم المؤلفين، 129/2.

[6] - ينظر: الأعلام، 320/1، ومعجم المؤلفين، 373/1.

الشافعي، مفسِّر فقِيه أصولِيّ أدِيب لغوِيّ نحوِيّ، وُلِد سنة 707هـ، وَلِيَ القضاء عدة مرات في دمشق وطرابلس والقاهرة ووَلِيَ وكالة بيت المال، لم يجتمع لأحد من معاصريه ما اجتمع له من فنون العلم مع الذكاء المفرط ودقة النظر وحسن البحث وقوة الحجة، له عدد من الكتب، توفى بدمشق سنة 777هـ[1].

14- الحافظ العراقي: هو أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر المهراني الشافعي، محدِّث حافِظ فقِيه أصولِيّ أدِيب لغوِيّ مشارِك في بعض العلوم، بحَّاثة من كبار حفاظ الحديث، أصله من الكرد، وُلِد برازنان من أعمال إربل سنة 725هـ، تحوَّل صغيرا مع أبيه إلى مصر، قام برحلة إلى الحجاز والشام وفلسطين وعاد إلى مصر، له تصانيف كثيرة، توفى بالقاهرة سنة 806هـ[2].

15- ابن خلدون: هو أبو زيد ولي الدين عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن محمد الحضرمي المالكي، فيلسوف مؤرِّخ عالِم اجتماعي بحَّاثة أدِيب، أصله من إشبيلية، وُلِد بتونس سنة 732هـ ونشأ بها، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس وتولَّى أعمالا وعاد إلى تونس، توجه إلى مصر ووَلِيَ فيها قضاء المالكية، له عدد من المصنفات، توفى بالقاهرة سنة 808هـ[3].

16- الفيروز آبادي: هو أبو الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الشافعي، لغوِيّ مشارِك في عدة علوم، وُلِد بكارزين من أعمال شيراز سنة 729هـ ونشأ بها، انتقل إلى العراق، جال في مصر والشام ودخل بلاد الروم والهند، رحل إلى زُبَيْد باليمن سنة 796هـ ووَلِيَ قضاءها، له تصانيف كثيرة، توفى بزُبَيْد سنة 817هـ[4].

ج- أشهر المؤلفات في هذا العصر:

لقد كان من حسنات إحياء التراث العلمي بمصر بعد سقوط بغداد تأليف أوسع المعاجم اللغوية وأكثرها شهرة، وهما: "لسان العرب" لابن منظور (ت711هـ)، و"القاموس المحيط" للفيروز آبادي (ت 817هـ).

وكان من حسناته أيضا ظهور الموسوعات الأدبية والعلمية الكبيرة التي تعد في طليعتها: "نهاية

---

[1] - ينظر: بغية الوعاة، 152/1، 153، والأعلام، 184/6، و معجم المؤلفين، 383/3، 384.

[2] - ينظر: الأعلام، 344/3، ومعجم المؤلفين، 130/2.

[3] - ينظر: الأعلام، 330/3، ومعجم المؤلفين، 119/2، 120

[4] - ينظر: الأعلام، 146/7، 147، ومعجم المؤلفين، 776/3، 777.

الأرب" للنُوَيْري (ت 733هـ)، "ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار" لفضل الله العُمَري (ت 749هـ)، و"صبح الأعشى" للقلقشندي (ت 821هـ).

كما برزت في هذا العصر كتب التراجم والطبقات، مثل: "الوافي بالوفيات" و"نكت الهميان" لصلاح الدين الصفدي (ت 764هـ)، و"فوات الوفيات" لابن شاكر الكَتْبِي (ت 764هـ)، و"الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"، و"الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ).

كذلك نشطت كتابة التاريخ، مثل كتاب "المختصر في أخبار البشر" لأبي الفدا إسماعيل بن أيوب (ت 732هـ)، وكتاب "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر" لابن خلدون (ت 808هـ)، وكتابي "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار" و"السلوك لمعرفة دول الملوك" للمقريزي (ت 845هـ)، وكتاب "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" لابن تغرى بردى (ت 874هـ).

وقد كثرت المؤلفات في غير هذا من فقه وحديث وتفسير: فمن كتب الفقه "الفتاوى الكبرى" لابن تيمية (ت 728هـ)، و"زاد المعاد" لابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، ومن كتب الحديث "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح" للحافظ العراقي (ت 806هـ)، ومن كتب التفسير "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" للنسفي (ت 710هـ)، و"التسهيل لعلوم التنزيل" لابن جزي (ت 741هـ)، و"البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، و"تفسير القرآن العظيم" لابن كثير (ت 774هـ)[1].

2- الدراسات النحوية في هذا العصر:

سأقف في هذا المحطة عند أربع عناصر: أولا: حركة التأليف في النحو، وثانيا: منهج التأليف في النحو، وثالثا: كبار النحاة الذين عاصروا ابن هشام، ورابعا: أشهر المؤلفات النحوية في هذا العصر.

أ- حركة التأليف في النحو:

كان عصر المماليك ولاسيما البحرية -وهو العصر الذي تلا انفراط عقد الدولة الأيوبية- من العصور التي بلغت فيها اللغة مبلغا عظيما من الرقي والنهوض، وزخرت القاهرة بالعلماء والأدباء[2]، ولعل النحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وُضِعت فيهما

---

[1] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 3، 4، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 13، 14، وابن هشام النحوي، ص 38، 39.

[2] - ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 34.

أسفار قيِّمة وعُرِف بهما رجال أفذاذ[1].

ومن المؤلفات التي نالت شهرة وحظيت بالعناية والدراسة والاهتمام والشرح "ألفية ابن مالك"، كما حظي كتابه "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" بعدد من الشروح، كما حظيت "الكافية" لابن الحاجب و"الشافية" أيضا بشروح عديدة ومختصرات متنوعة، ثم جاء كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام ليشغل اهتمام النحويين، فأقدموا على شرحه ووضع الحواشي عليه وشرح أبياته وشواهده[2].

لقد نهضت الدراسات النحوية في عصر الأيوبيين والمماليك نهضة مباركة لارتباطها ارتباطا وثيقا بعلوم الدين التي كانت أجل أهداف النشاط العلمي المتَّقِد في هذه الحقبة، وآراء الأعلام من النحويين ومؤلفاتهم هي التي أقامت صرح المدرسة المصرية أو مدرسة مصر والشام في النحو[3].

ب- منهج التأليف في النحو:

من السمات البارزة في كثير من المؤلفات النحوية بهذا العصر التدرج فيها بين: مختصرٍ ووسيطٍ وبسيطٍ، مراعاة لمستويات الطلاب من صغيرٍ مبتدئٍ، ومتوسطٍ شادٍ، وكبيرٍ منتهٍ، ولقد كانت مقدرتهم العلمية وتمكنهم من أساليب الكلام قبضا وبسطا أكبر معين لهم على تفاوت كتبهم بين وجيزٍ ووسيطٍ وبسيطٍ.

وكان لهم إلى هذه السمة سمة أخرى في تأليفهم هي المتون والشروح، وهي تعليق مؤلف لاحق على كلام مؤلف سابق بالإيضاح له والتوسع في مسائله مع سبك في الصنعة حتى يتعشق الكلمان ويأخذ بعضها بحجز بعض فيصيرا كلاما واحدا، وهذا ما يُعبَّر عنه بالشرح، ولا يكاد الإنسان يظفر بكتاب من كتب هذا العهد عاطلا من تلك الحِلْيَة، ولكثرة هذا النوع من المؤلفات في هذا العهد سُمي "عهد المتون والشروح".

فقد نحا بعض النحاة في هذا العصر إلى وضع المتون، ثم إلى شرحها، ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره، على نمط ما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات حيث شهد العصر ظاهرة التقليد، وظاهرة المتون والشروح والتعليقات والإكمالات والتذييلات، حتى نتج عن ذلك نتاج وفير في مادتي النحو والصرف.

---

[1] - ينظر: ابن هشام النحوي، ص 41.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص 49.

[3] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 5.

وقد كان في مقدمة الدوافع لكثرة تأليف المتون، الرغبة القوية في التعويض السريع لما فُقِد من التراث من جهة، وتقديم مختصرات صغيرة للطلاب من جهة أخرى، إلا أن هذه المتون كانت من الإيجاز والتركيز بحيث احتاجت إلى شروح لها، وربما قام مؤلف المتن نفسه بشرحه كما فعل بعض أئمة النحو السابقين.

وهناك خاصية أخرى من الخصائص البيِّنة في مصنفات هذه الفترة وهي الطابع التعليمي أو المدرسي الذي يُعنَى بتنظيم المادة العلمية في أسلوب يعين الطلاب على استعابها.

وكتب ابن هشام تعتبر في طليعة الأمثلة للمؤلفات النحوية التي يتمثل فيها منهج التأليف في عصره[1].

ج- كبار النحاة الذين عاصروا ابن هشام:

لقد ظهر في عصر المماليك عدد كبير من النحاة البارزين والمشهورين منهم من سبق ابن هشام كابن الناظم (ت 686هـ)، وابن النحاس (ت 698هـ)، ومنهم من جاء بعده كخالد الأزهري (ت905هـ)، والسيوطي (ت 911هـ) [2]، وقد عاصره جماعة من كبارهم، سأذكر بعضهم على تريب وفاتهم:

1- ابن المرحل: هو أبو الفرج شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز بن نعمة المصري الشافعي، الأمام البارع المحقِّق النحوِيّ، قال ابن شهبة: مهر في النحو، وقد انتهت إليه وإلى أبي حيان مشيخة النحو بالديار المصرية، وأخذ عنه جمال الدين ابن هشام، وهو الذي نوَّه باسمه وعرَّف بقدره، وقال الإسنوي: كان فاضِلا فقِيها إماما في النحو، مدقِّقا فيه محقِّقا، عارِفا باللغة وعلم البيان والقراءات، وُلِد في حدود سنة 684هـ، تصدَّر بالجامع الحاكمي مدة طويلة وانْتُفِع به وتخرَّجت به الطلبة وصاروا أئمة فضلاء، توفى بالقاهرة سنة 744هـ[3].

2- أبو حيان: هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الجياني النفزي الغرناطي الأندلسي، أدِيب نحوِي لغوِي مفسِّر محدِّث مقرِئ مؤرِّخ، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، وُلِد بقرية من أعمال غرناطة سنة 654هـ، رحل إلى مالقة وتنقل إلى عدة

---

[1] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 7، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 31، 32، وابن هشام النحوي، ص 47.

[2] - ينظر: ابن هشام النحوي، ص 41-46.

[3] - ينظر: شذرات الذهب، 244/8، والموسوعة الميسرة، 1315/2.

مدن إلى أن أقام بالقاهرة، وقد تتلمذ له ابن هشام ولم يلازمه، له تصانيف كثيرة اشتهرت في حياته وقرئت عليه، توفي بالقاهرة سنة 745هـ[1].

3- الجاربردي: هو أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الشافعي، النحوِيّ المفسِّر، قال السبكي: كان فاضِلا ديِّنا متفَّنِنا مواظِبا على الشغل بالعلم وإفادة الطلبة، وُلِد سنة 664هـ، نزل بتبريز وتوفي بها سنة 746هـ[2].

4- المرادي: هو أبو محمد بدر الدين الحسن بن القاسم بن عبد الله بن علي المصري المراكشي المالكي، المعروف بابن أم قاسم، عالِم مشارِك في النحو والتفسير والفقه والأصول والقراءات والعروض، مولده بمصر، وشهرته وإقامته بالمغرب، له عدة مصنفات، توفي بسرياقوس سنة 749هـ[3].

5- ابن الفخَّار: هو أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الخولاني البيري النحوِيّ، قال عنه ابن الخطيب: أستاذ الجماعة وعَلَم الصناعة وسيبويه العصر، إمام الأئمة من غير مدافع، مبرزا أمام أعلام البصريين من النحاة، منتشر الذكر بعيد الصيت عظيم الشهرة، له مشاركة في القراءات والفقه والعروض والتفسير، مات بغرناطة سنة 754هـ[4].

6- ابن عقيل: هو أبو محمد بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، نحوِيّ فقِيه مفسِّر من أئمة النحاة، قال ابن حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، وُلِد بالقاهرة سنة 694هـ وقيل 698هـ وقيل700هـ، وَلِيَ قضاء الديار المصرية مدة قصيرة، له عدة تصانيف، توفي بالقاهرة سنة 769هـ[5].

7- ابن الصائغ: هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الرحمان بن علي بن أبي الحسن الزمردي المصري الحنفي، أدِيب لغوِيّ نحوِيّ فقِيه محدِّث، وُلِد سنة 708هـ، وَلِيَ في آخر عمره قضاء العسكر وإفتاء دار العدل، درَّس بالجامع الطولوني، له تصانيف كثيرة، توفي سنة 776هـ[6].

8- الرُعَيْنِي: هو أبو جعفر شهاب الدين أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي البيري الأندلسي،

---

[1] - ينظر: معجم المؤلفين، 784/3، 785، والأعلام، 152/7.

[2] - ينظر: الموسوعة الميسرة، 176/1، وبغية الوعاة، 303/1.

[3] - ينظر: الأعلام، 211/2، ومعجم المؤلفين، 578/1.

[4] - ينظر: الدرر الكامنة، 57/4، وبغية الوعاة، 174/1، 175، والموسوعة الميسرة، 2276/3، 2277.

[5] - ينظر: الأعلام، 96/4، ومعجم المؤلفين، 251/2.

[6] - ينظر: الأعلام، 192/6، ومعجم المؤلفين، 396/3.

أدِيب نحوِيّ لغوِيّ مقرِئ، كان مقتدرا على النظم والنثر عارفا بالنحو وفنون اللسان، إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وُلِد بعد سنة 700هـ، رافق ابن جابر الأندلسي (الأعمى) في رحلته إلى المشرق سنة 738هـ، فعُرِفا "بالأعمى والبصير"، وأقام بحلب نحو 30سنة، له عدد من المصنفات، توفي بحلب سنة 779هـ[1].

9- ابن جابر: هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوّاري المالكي الضرير، أدِيب نحوِيّ لغوِيّ مقرِئ عالم بالعربية، وُلِد سنة 698هـ، رحل من الأندلس إلى المشرق فدخل مصر والشام وأقام بحلب، وقد صحبه في رحلته الرُعَيْنِي فكان ابن جابر يؤلِّف وينظم والرُعَيْنِي يكتب فاشتهرا بـ"الأعمى والبصير"، له عدة مصنفات، توفي بالبيرة سنة 780هـ[2].

د- أشهر المؤلفات النحوية في هذا العصر:

حفل هذا العصر بمؤلفات نحوية كثيرة رُزِقت الشهرة والخلود كان في طليعتها:

الكتب التي ألفت حول "ألفية ابن مالك" والتي منها: "شرح الفية ابن مالك" لابن الناظم (ت686هـ)، و"منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، و"توضيح الألفية" لابن أم قاسم المرادي (ت 749هـ)، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، و"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "لابن عقيل (ت 769هـ).

والكتب التي أُلِفت حول كتاب "التسهيل لابن مالك" وهي عديدة منها: أربعة كتب لأبي حيان (ت 745هـ) هي: "التنخيل الملخص من شرح التسهيل"، و"التكميل في شرح التسهيل"، و"التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، و"ارتشاف الضرب" وفيه لخَّص أبو حيان كتابه "التذييل والتكميل"، ومنها "شرح التسهيل" لابن أم قاسم المرادي (ت 749هـ)، وقد ذكروا ثلاثة كتب لابن هشام (ت761هـ) هي: "شرح التسهيل"، و"حواشي التسهيل"، و"التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان"، ومنها "شرح التسهيل" لابن عقيل (ت 769هـ).

وفي هذا العصر ظهرت عدة مؤلفات في حروف المعاني من أشهرها: كتاب "رصف المباني في حروف المعاني" لأحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)، وكتاب "الجنى الداني في حروف المعاني" لابن أم قاسم المرادي (ت 749هـ)، وكتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام (ت 761هـ)[3].

---

[1] - ينظر: الأعلام، 1274، ومعجم المؤلفين، 330/1، والموسوعة الميسرة، 456/1.

[2] - ينظر: الأعلام، 328/5، ومعجم المؤلفين، 83/3، و الموسوعة الميسرة، 1951/2، 1952.

[3] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 13، وابن هشام النحوي، ص 44.

3- دور العلم في هذا العصر:

أصبح عصر المماليك في مصر زاخرا بالعوم والآداب فكثر العلماء وانتشرت المدارس ودور العلم حينذاك، وقد هيأ القاهرة لتتبوّأ هذه المكانة العلمية وجود العديد من الجوامع والمدارس والخوانق والزوايا سواء تلك التي كانت موجودة أو التي بناها المماليك[1].

وسأقف في هذا المحطة عند أربع عناصر، أولا: الجوامع والمساجد، وثانيا: المدراس، وثالثا: الخوانق، ورابعا: المكتبات.

أ- الجوامع والمساجد:

لقد كانت المساجد والجوامع تؤدي رسالة المدارس و تضطلع بمهمتها من قبل وجودها ومن بعد، بل لقد كانت المساجد أوسع نطاقا وأهم نفعا، وكانت عناية المماليك بها أكثر وحظها من العمارة أوفر، يشهد لذلك إحكام صنعتها، ويؤيده ما رواه التاريخ من أنها كانت مستقرَّ فطاحل العلماء ومهبط الوافدين عليهم يقطفون من رياضهم ويغرفون من حياضهم[2].

لقد قامت الجوامع والمساجد بدور كبير في التدريس ونشر العلم، ولم يكن التدريس دينيًّا فحسب وإنما تخطاه إلى علوم أخرى متعددة يأتي في مقدمتها الطب، وأهم تلك الجوامع:

1- جامع عمرو بن العاص: هو الجامع العتيق المشهور بـ"تاج الجوامع" أول مسجد أسس بديار مصر، وقد روي عن محمد بن عبد الرحمان الصائغ أنه أدرك بجامع عمرو قبل الوباء الكائن في سنة 749هـ بضعا وأربعين حلقة لأمراء العلم.

2- جامع أحمد بن طولون: بناه أبو العباس أحمد بن طولون، وجدَّده "لاجين"، ورتب فيه دروس التفسير والحديث والفقه على المذاهب الأربعة والطب والميقات.

3- الجامع الأزهر: أنشأه القائد "جوهر" الصقلي سنة 361هـ، وقد جُدِّد في أيام "الظاهر بيبرس"، وكان الجامع عامرا بتلاوة القرآن ودراسته وتلقينه، والاشتغال بأنواع العلوم كالفقه والحديث والتفسير والنحو ومجالس الوعظ.

4- جامع الحاكم: أول من أسسه "العزيز بالله بن المعِزّ" سنة 393هـ، وجدَّده "بيبرس" الجاشنكير، ورتب فيه دروسا على المذاهب الأربعة، ودرس حديث، ودرس قراءات، ودرس نحو، وجعل

---

[1] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 13، وابن هشام النحوي، ص 48.

[2] - ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 26.

في كل درس مدرِّسا، وعمل فيه خزانة كتب جليلة، وجعل فيه عدة متصدِّرين لتلقين القرآن الكريم، وعدة قرَّاء يتناوبون قراءة القرآن، ومعلِّما يقرئ أيتام المسلمين.

5- جامع القلعة: من أهم الجوامع التي أنشأها المماليك، وقد أنشأه الملك "ناصر محمد قلاوون" سنة 718هـ وعمَّره أحسن عمارة[1].

ب- المدارس:

لعبت المدارس دورا كبيرا في نشر العلم والمعرفة، وتبوَّأ رئاستها والتدريس فيها عدد كبير من العلماء المشهود لهم بالفضل والعلم، وأهم هذه المدارس:

1- المدرسة الصالحية: بناها السلطان "صلاح الدين بن أيوب"، وفي عهد المماليك -ابتداء من سنة 678هـ- تعاقب على ولايتها والتدريس فيها مجموعة من العلماء، مثل: ابن دقيق العيد، وابن جماعة، وابن حجر.

2- المدرسة الكاملية: وهي دار الحديث، بناها "الملك الكامل الأيوبي"، وممن وليها: ابن دقيق العيد، والبدر ابن جماعة، والحافظ العراقي.

3- المدرسة الظاهرية القديمة: بناها الملك "الظاهر بيبرس" سنة 661هـ، وكان يدرَّس فيها الفقه الشافعي والحنفي، وعلم الحديث، وعلم القراءات.

4- المدرسة الناصرية: أتم بناءها "الناصر محمد بن قلاوون" سنة 703هـ، ورتب فيها دروسا للمذاهب الأربعة.

5- مدرسة صرغتمش: بُنِيَت سنة 757هـ، ورُتِّب فيها دراسة الفقه على المذاهب الربعة، وهي من أبدع المباني وأجلِّها[2].

ج- الخوانق:

الخانقاه لفظ مأخوذ من الفارسية، ومعناه البيت الذي ينزل فيه الصوفية، ومن أهم الخوانق في عهد المماليك:

1- خانقاه سعيد السعداء: كان دارا لرجل اسمه سعيد السعداء قنبر، فوقفها صلاح الدين

---

[1] - ينظر: ابن هشام النحوي، ص 48-51.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص 53-55.

الأيوبي سنة 569هـ، وهي أول خانقاه عُمِلت بديَّار مصر، ويوصف شيخها بـ"شيخ الشيوخ"، وكان سكانها من الصوفية يُعرَفون بالعلم والصلاح، وممن وَلِيَها: بدر الدين بن جماعة، والشيخ تقي الدين القلقشندي.

2- خانقاه شيخو: بناها الأمير سيف الدين شيخو العمري، ورتَّب فيها أربعة دروس على المذاهب الأربعة، ودرس حديث، ودرس قراءات.

3- الخانقاه البيبرسية: بناها الأمير "ركن الدين بيبرس" الجاشنكير سنة 707هـ، وذكر المقرزي أنها أجمل خانقاه بالقاهرة بنيانا وأوسمها مقدارا وأتقنها صنعة[1].

د- المكتبات:

كانت مكتبات المدارس والجوامع في عصر المماليك على درجة فائقة من الإعداد والغنى، وقد ألحق بالمدرسة الظاهرية خزانة كتب جليلة تشمل على مجموعة ضخمة من المراجع في مختلف العلوم.

وكذلك حرص السلطان "المنصور قلاوون" على أن يزوِّد مكتبة المدرسة المنصورية بالكثير من كتب التفسير، والحديث، والفقه، واللغة، والطب، والأدبيات ودواوين الشعراء.

وقد أُلحِقت خزانات الكتب أيضا بالخوانق والجوامع، وفي جميع الحالات كان يقوم بالإشراف على هذه الخزانات خازن الكتب، ومهمته ترتيب الكتب، وتنظيمها، وحفظها، وترميمها بين حين وآخر، لذلك كان يختار لخزانة الكتب عادة فقيها أو عالما يراعي فيه سعة العلم والأمانة[2].

[1] - ينظر: المصدر السابق، ص 57-59.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص 55-56.

المبحث الثاني: الإنتاج العلمي لابن هشام الأنصاري:

لقد كان لابن هشام إنتاج علمي غزير، فقد ترك لنا مجموعة كبيرة من المؤلفات لا تكاد تخرج في مجملها عن مجالي النحو والصرف، وسأحاول تصنيف آثار ابن هشام في هذا المبحث وفق تقسيم أولي وثانوي وثالثي، فالتقسيم الأولي يكون بتصنيف آثار ابن هشام إلى: أولا: آثار مطبوعة، وثانيا: آثار مخطوطة، وثالثا: آثار مفقودة، ورابعا: آثار أخرى، والتي منها آثار منسوبة لابن هشام، والتقسيم الثانوي يكون بتصنيف هذه الآثار إلى كتب ورسائل، ولا يشمل هذا التصنيف القسم الرابع[1]، أما التقسيم الثالثي فيكون بتمييز الآثار التي هي كتب إلى كتب خالصة لابن هشام وكتب هي شروح أو حواشي لكتب غيره ككتب ابن مالك وأبي حيان، ولا يشمل هذا التصنيف الرسائل[2].

أولا: آثار ابن هشام المطبوعة:

أ- كتبه الخالصة:

1- مغني اللبيبي عن كتب الأعاريب:

وهو من أهم كتب ابن هشام المطبوعة، وقد ذكره كل من ترجم لابن هشام[3]، ويفهم من سياق الكلام في "معجم المطبوعات" أن مغني اللبيب طبع في جزء واحد وطبع في جزئيين[4]، وقد أشار الدكتور شوقي ضيف أن (مغني اللبيب) ينقسم إلى قسمين كبيرين: قسم خاص بالحروف والأدوات، وقسم خاص بالجملة وأبواب أخرى[5]، وقد طبع القسم الأول في جزء أول، والقسم الثاني في جزء ثان.

وقد قسم ابن هشام كتابه (مغني اللبيب) إلى ثمانية أبواب:[6] الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها، الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها، الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما، الباب الرابع: في ذكر أحكام

---

(1) – لأن القسم الرابع له تصنيف خاص، فقد صنفته إلى: أولا: آثار هي أسماء أخرى لكتب ذُكِرت سابقا، وثانيا: آثار متعلقة بأحد الكتب التي سبق ذكرها، وثالثا: آثار انفرد بذكرها مرجع واحد، ورابعا: آثار منسوبة لابن هشام.

(2) – لأن الرسائل لا تكون إلا خالصة لابن هشام، فهي لا تكون شروحا أو حواشي لكتب أخرى.

(3) – ينظر: الدرر الكامنة، 308/2، والنجوم الزاهرة، 336/10، والمقصد الأرشد، 67/2.

(4) – ينظر: معجم المطبوعات، 276/2.

(5) – ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، ط7، ص 347.

(6) – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هاشم الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 14/1، 15.

يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها، الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، الباب السابع: في كيفية الإعراب، الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية.

ويتبين من مقدمة (مغني اللبيب) أن هناك سببين جعلا ابن هشام يؤلف كتابه هذا: الأول: أنه لما ألف كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) استحسنه الناس، فحثه ذلك على وضع كتاب أحسن وأوسع منه، فألف كتاب (مغني اللبيب)، قال ابن هشام «ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه: المقدمة الصغرى المسماة (بالإعراب عن قواعد الإعراب)، حسن وقعها عند أولي الألباب، وصار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة لما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات البحر»[1]، والسبب الثاني: أنه كان قد ألف كتابا في الإعراب سنة 749هـ بمكة المكرمة، لكنه أضاعه عند عودته إلى مصر، ثم لما عاد إلى مكة المكرمة سنة 756هـ صنف (مغني اللبيب)، كأنه أراد أن يعوض الكتاب الذي فقده في الرحلة الأولى، قال ابن هشام «وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك [يعني في علم الإعراب] منوِّرا من أرجاء قواعده كلَّ حالك، ثم إني أُصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر، ولما منَّ الله تعالى عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمَّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا، واستأنفت العمل لا كَسِلًا ولا متوانيًا، ووضعت هذا التصنيف»[2]، وربما هذا ما جعل أحد الباحثين يذهب إلى أن الكتاب الأول الذي فقده ابن هشام اسمه أيضا (مغني اللبيب)[3].

ويتبين من قول ابن هشام الأخير أنه ألف كتابه (مغني اللبيب) سنة 756هـ بمكة المكرمة، أي عند رحلته الثانية إليها، ويبدو أنه فرغ منه في ذي القعدة من السنة نفسها، يتبين ذلك من قوله في نهاية (مغني اللبيب) «وأسال الله الذي منَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام، ويسَّر عليَّ إتمام ما ألحقت به من زوائد في شهر رجب الحرام، أن يحرم وجهي على النار»[4]، لكن قول ابن هشام (إنه أتم ما ألحق به من زوائد في شهر رجب) فيه إشكال، لأن شهر رجب قبل شهر ذي القعدة، لكن يمكن تفسير ذلك بأنه رجب من السنة الموالية، أي سنة 757هـ، فيكون ابن هشام قد أتمَّ متن الكتاب في ذي القعدة من سنة 756هـ بمكة المكرمة، وأتم الزوائد الملحقة به في رجب من سنة

---

[1] – مغني اللبيب، 14/1.

[2] – المصدر نفسه، 13/1.

[3] – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 28، 29.

[4] – مغني اللبيب، 808/2.

757هـ بمصر.

ولقد تعددت العبارات والأوصاف التي أطلقها العلماء على كتاب (مغني اللبيب) تنويها بمكانته نذكر منها: قولهم «اشتهر في حياته وأقبل الناس عليه»[1]، أي اشتهر (مغني اللبيب) في حياة ابن هشام وقبل موته، وأقبل عليه الناس يدرسونه ويأخذون منه، وقولهم «وهو كتاب نفيس»[2]، وقولهم «وهو كتاب جليل الشأن باهر البرهان»[3]، وقولهم «وهو كتاب لم يُؤلَّف في بابه مثله»[4].

كما لهج العلماء قديما وحديثا بالثناء على (مغني اللبيب) بيانا لقيمته العلمية: قال ابن خلدون «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه (بالمغني في الإعراب)، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جمٍّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها»[5]، وقال الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع "لهذا الكتاب من اسمه أوفر حظ وأوفى نصيب، والحق أن ابن هشام كان موفقا في كل كتاب، ملهما في تخير الألقاب، وقد تجلى توفيقه كاملا في (مغنيه) الذي هذَّب فيه النحو، وجمع فيه إلى دقة اللفظ رقة حواشيه، ولم يغادر شاردة لهذا العلم إلا أعطاها، ولا واردة إلا جلَّاها، وكل شيء له مساس بالنحو فصَّله، وكل حكم بحثه وحلَّله، وقد تصدَّى في هذا السفر الجليل لجميع المسائل فقتلها بالبحث الدقيق، وتعرض لكافة المشاكل فتناولها بالدرس العميق، ثم أخرجت يده الصناع عصارة في الفن صافية تسر الناظرين، وخلاصة للعلم شافيه تسوغ للشاربين، وليس غريبا على ابن هشام أن يمنح العربية كتابا (كالمغني) مبرأ من الهفوات، سليما من التكرار والزيادات، لا شية فيه مما ألفه المؤلفون السابقون»[6]، وقال الشيخ محمد الطنطاوي «وفي (المغني نهج سبيلا لم يسبق إليه، أتاح له ألا يدع مسألة نحوية إلا عرض لها بإبداع مع عدم تكرار، فأوفى

---

[1] – الدرر الكامنة، 308/1، وبغية الوعاة، 69/2، ومفتاح الساعدة، 184/1، وشذرات الذهب، 330/8، ولاشك أنهم نقلوا هذه العبارة عن (الدرر).

[2] – المقصد الأرشد، 67/2.

[3] – كشف الظنون، 1752/1، ومعجم المطبوعات، 276/2.

[4] – البدر الطالع، 440/1.

[5] – مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ولي الدين)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، (1425هـ-2004م)، 370/2.

[6] – ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 92.

على الغاية»[1].

وقد طبع (مغني اللبيب) ونشر مرارا، وسأذكر الطبعات التي وقفت عليها[2] محاولا ترتيبها حسب التسلسل الزمني لتاريخ طبعها: فقد طبع في طهران سنة 1274هـ، وفي المطبعة الميمنية في مصر سنة 1305هـ، وفي المطبعة الحميدية في مصر سنة 1358هـ، وفي مطبعة المشهد الحسيني في القاهرة سنة 1386هـ جزئين في مجلد على هامش حاشية الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، وفي مطبعة المدني في القاهرة، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، كما نشرته دار الفكر في دمشق سنة 1384 هـ الموافق لـ 1964م وسنة 1399هـ، بتحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، والمكتبة العصرية في بيروت وصيدا سنة 1411هـ الموافق لـ 1991م، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ودار الجيل في بيروت سنة 1411هـ، باعتناء: ح الفاخوري في مجلدين، ودار إحياء الكتب العربية في مصر في جزئين، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير الأزهري، ودار الطلائع في القاهرة، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وإضافة إلى هذه الطبعات فـ(مغني اللبيب) له نسخ مخطوطة في أكثر مكاتب أوروبا، ودار الكتب المصرية[3].

ولقد تناول العلماء (مغني اللبيب) بكثير من الدراسات، من شرحه، وشرح شواهده، ووضع الحواشي عليه، واختصاره، ونظمه، وسأذكر ما وقفت عليه من هذه الدراسات[4]، محاولا ترتيب كل نوع منها حسب التسلسل الزمني لوفاة أصحابها:

فمن شروحه: أولا: شرحه بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 827هـ)، في ثلاثة شروح: شرح أول صغير بمصر، وشرح ثان أطول منه بالهند، سماه (تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب)، يوجد منه مخطوط، وشرح ثالث بإيضاح المتن بالمداد الأحمر حتى وصل إلى حرف الفاء ولم يكمله، لو كَمُل لكان أحسن الشروح كلها، وقد طبع، وثانيا: شرحه أبو باشر شمس الدين محمد بن عماد (ت 844هـ) في ثلاثة مجلدات، سماه (كافي المغني)، وثالثا: شرحه تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشمني (ت 872هـ)، وسماه (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، و قد طبع، ورابعا: شرحه نور الدين على

---

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، ط2، ص 279.

[2] – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، 154/3، والدليل إلى المتون العلمية، عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصيمعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1420هـ-2000م)، ص 539، 540.

[3] – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، 154/3.

[4] – ينظر: كشف الظنون، 1752/1-1754، والدليل إلى المتون العلمية، ص 540-546، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 29، 30.

بن محمد العسيلي المصري الشافعي (ت 944هـ)، وقيل وضع عليه حاشية، وخامسا: شرحه شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الحصفكي الحلبي الشافعي المعروف بابن الملاّ (ت 1003هـ)، وسماه (منتهى أمل الأديب من الكلام على مغني اللبيب)، ويوجد منه مخطوط، وسادسا: شرحه محمد بن أحمد الأزنيقي الرومي المعروف بوحي زاده (ت 1018هـ) شرحا مفيدا جامعا في ست مجلدات أحسن فيه وأجاد، وسماه (مواهب الأديب شرح مغني اللبيب)، ويوجد منه مخطوط، وسابعا: شرحه القاضي مصطفى رمزي بن الحسن الأنطاكي (ت 1100هـ)، سماه (غُنْيَة الأريب عن شروح مغني اللبيب)، وقد تعلق نظره بأكثر الشروح فشرحه شرحا موجزا مفيدا، ويوجد منه مخطوط، وهناك من يعمل على تحقيقه، وثامنا: شرحه محمد مهدي بن علي أصغر بن محمد بن يوسف القزويني الشيعي (ت 1150هـ)، وسماه (عناء الأريب في فهم مغني اللبيب)، ويوجد منه مخطوط، وتاسعا: شرحه مؤلف مجهول، وسماه (الشرح الجديد لمغني اللبيب)، ويوجد منه مخطوط.

ومن شروح شواهد (مغني اللبيب): أولا: شرح شواهده المؤلف نفسه جمال الدين ابن هشام (ت 761هـ) في شرحين: شرح الشواهد الصغرى، وشرح الشواهد الكبرى[1]، وثانيا: شرح شواهده جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، وسماه (فتح القريب شرح شواهد مغني اللبيب)، وقد طبع، وثالثا: شرح شواهده عبد القادر بن عمر البغدادي صاحب الخزانة (ت 1093هـ)، وطبع باسم (شرح أبيات مغني اللبيب) في خمسة أجزاء، ورابعا: شرح شواهده محمد العسافي، وسماه (كمال الأديب بشرح شواهد مغني اللبيب)، ويوجد منه مخطوط غير كامل، وخامسا: أعرب شواهده محمد علي طه الدرة، وسماه (فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب)، وقد طبع في أربع أجزاء.

ومن حواشي (مغني اللبيب): أولا: وضع عليه حاشية المؤلف نفسه جمال الدين ابن هشام (ت 761هـ) وقد طبعت، وثانيا: وضع عليه حاشية شمس الدين ابن الصائغ الزمردي (ت 776 أو 777هـ) إلى أثناء الباء الموحدة، سماه (تنزيه السلف عن تمويه الخلف)، وثالثا: ووضع عليه حاشية جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، اسمها (الفتح القريب على مغني اللبيب)، ويوجد منها مخطوط، ورابعا: وضع عليه حاشية مصطفى بن محمد المعروف بعزمي زادة (ت 1040هـ)، ويوجد منه مخطوط، وخامسا: وضع عليه حاشية مصطفى بن محمد عرفة الدسوقي (ت 1230هـ)، وقد طبعت عدة مرات، وسادسا: وضع عليه حاشية محمد بن محمد بن أحمد السنباوي الأزهري المعروف بالأمير الكبير (ت1232هـ)، وقد طبعت، وسابعا: وضع حاشية على الحاشية

[1] – سيأتي الكلام عنهما ضمن آثار ابن هشام المفقودة.

السابقة عبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري (ت 1305هـ)، سماها (القصر المبني على حواشي المغني)، وقد طبعت، وثامنا: وضع عليه حاشية إبراهيم بن سليمان الكردي الحلبي، ويوجد منه مخطوط.

ومن مختصرات (مغني اللبيب): أولا: اختصره شمس الدين محمد بن محمد العيزري (ت 808هـ)، وسماه (مُدْنِي الأريب من حاصل مغني اللبيب)، وقد تم تحقيق النصف الأول منه، وثانيا: اختصره شمس الدين محمد بن إبراهيم البيجوري (ت 863هـ)، وثالثا: اختصره محمد بن عبد المجيد الساموني الشافعي (ت بعد 961هـ)، ثم تتبع ما لخصه من القواعد بحواش توضح مبانيها وأمثلة تنجلي بها معانيها، وسماه (ديوان الأريب في مختصر مغني اللبيب)، ورابعا: اختصره محمد بن صالح العثيمين، وسماه (مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وقد طبع، وخامسا: اختصره أحمد بن عبد الرحمن بن عيسى الأوسي المشتهر بالنائب (ت 1155هـ)، وسماه (قراضة الذهب في علمي النحو والأدب)، وسادسا: هذبه هاشم بن عبد الحي الطباطبائي اليزدي، وسماه (التهذيب لمغني اللبيب)، وقد طبع.

ومن نظوم (مغني اللبيب): أولا: نظمه أبو النجا بن خلف المصري (ت 896هـ)، ثم شرحه، وثانيا: نظمه أبو المواهب عبد الحفيظ بن الحسن بن محمد بن الحسن العلوي سلطان المغرب الأقصى (ت 1356هـ)، وسماه (السبك العجيب نظم مغني اللبيب)، وقد طبع، وشرح النظم السابق محمد يحيى بن محمد المختار الولاتي الحوضي (ت 1330هـ)، وقد طبع، ووضع حاشية على الشرح السابق علي بن مبارك الروداني الإدريسي، سماها (فتح الصمد على شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب)، وقد طبعت، وثالثا: نظمه عبد الحفيظ مولوي، وقد طبع.

2- الإعراب عن قواعد الإعراب:

كتاب موجز لكنه مهم ذكره كثير ممن ترجم لابن هشام، لكن ذكروه بتسميات مختلفة، سأذكر ما وقفت عليه منها: أولا: (قواعد الإعراب)[1]، وثانيا: (قواعد لطيفة في الإعراب)[2]، وثالثا: (الإعراب عن قواعد الإعراب)[3]، وقد ذكر هذه التسمية الكثير ممن ترجم لابن هشام، رابعا: (الإعراب)[4]، وخامسا: (نبذة من قواعد الإعراب)[5]، وتكون هذه تسمية خامسة إذا قصد بها كتاب (الإعراب عن

---

[1] - ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، ومفتاح السعادة، 183/1، والبدر الطالع، 440/1.

[2] - ينظر: المقصد الأرشد، 67/2.

[3] - ينظر: هدية العارفين، 465/1، وتاريخ آداب اللغة العربية، 154/3، والأعلام، 147/4.

[4] - ينظر: الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول، عبد اللطيف حمزة، تقديم: د/جيلان حمزة، وزارة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 229.

[5] - ينظر: معجم المؤلفين، 306/2.

قواعد الإعراب) مكتملا، أما إذا قصد بها مختصر كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، فهي تسمية لكتاب آخر سيأتي ذكره في هذا البحث، سادسا: (القواعد الكبرى)، وذلك وفقا لما ذهب إليه أحد الباحثين المعاصرين، فقد جزم بأن كتاب (القواعد الكبرى) المنسوب لابن هشام هو عينه كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)[1]، وذلك بعد تحقيق في اسم الكتاب قام به، واعتمد فيه على مجموعة من الأدلة المقنعة[2].

وبعض من ذكر تسمية (الإعراب عن قواعد الإعراب) صرح بأنه مشهور (بقواعد الإعراب)[3]، إذا فـ(الإعراب عن قواعد الإعراب) هي التسمية الكاملة للكتاب، وما عداها هو اختصار لها.

وقد ذهب في "مفتاح السعادة" إلى أن (قواعد الإعراب) مختصر من (مغني اللبيب)[4]، وهذا يخالف ما صرَّح به ابن هشام نفسه في مقدمة (المغني) من أنه ألف (قواعد الإعراب) قبل (المغني)، قال «ومما حثني على وضعه [يعني (مغني اللبيب)] أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة (بالإعراب عن قواعد الإعراب) حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب»، إذا (فالإعراب عن قواعد الإعراب) كما قال محققه: الدكتور علي فودة نيل كان النواة الأولى لـ(مغني اللبيب)[5].

وقد قسم ابن هشام كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) إلى أربعة أبواب:[6] الباب الأول: في الجملة وأحكامها، والباب الثاني: في الجار والمجرور، والباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون كلمة تنقسم إلى ثمانية أنواع، والباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفيات موجزة.

وقد أشار ابن هشام إلى كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) في كتابه (شرح بانت سعاد)، والذي فرغ من تأليفه في 18 رجب سنة 756هـ[7]، وفي كتابه (مغني اللبيب)[8]، والذي فرغ من تأليف

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 21.

[2] – ينظر، المصدر نفسه، ص 17-21.

[3] – ينظر: كشف الظنون، 124/1، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، 274/2.

[4] – ينظر: مفتاح السعادة، 183/1.

[5] – مغني اللبيب، 14/1.

[6] – ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: د/ علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1401هـ-1981م)، ص 32-103.

[7] – ينظر: المصدر نفسه، (مقدمة المحقق)، ص 3، 4.

[8] – ينظر: مغني اللبيب، 14/1.

في ذي القعدة سنة 756هـ[1]، وهذا يعني أن ابن هشام ألف كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) قبل سنة 756هـ، أو في بدايتها.

وكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) رغم صغر حجمه إلا أن العلماء قد أثنوا عليه، نذكر من ذلك: قول الدكتور على فودة نيل «ومع أن هذا الكتاب أقرب إلى أن يكون رسالة مختصرة، فإن مباحثه مركزة جامعة في أسلوب موجز جدا لخلاصة المسائل التي اشتمل علها غالبا»[2]، وقوله في موضع آخر «(الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام الأنصاري منهج فريد لم يسبق إليه في التأليف النحوي... ومع [أنه] كتاب وجير لكنه جمع خلاصة وافية دقيقة لطائفة من مسائل النحو تشتد إليها حاجة طلاب العربية، ولا توجد في صورتها هذه بكتاب آخر»[3]، وقول عمران عبد السلام شعيب «وهو كتاب صغير الحجم لا يعدو كونه رسالة مختصرة، ولكنه مع هذا عظيم النفع بالغ الأهمية»[4]، وقول الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع «وهو كُتَيِّب صغير في الحجم، غزير في العلم»[5].

وقد طبع (الإعراب عن قواعد الإعراب) عدة مرات، وفي ما يلي ما وقفت عليه من طبعاته[6]: فقد طبع مع كتاب (قطر الندى) ببولاق سنوات: 1253هـ، و1264هـ، و1274هـ، و1282هـ، وطبع بالقاهرة سنتي: 1278هـ، و1280هـ، وطبع مع كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف) للميداني، و(الأنموذج) للزمخشري، بمطبعة الجوائب في الآستانة سنة 1299هـ، وطبع بمطبعة حجازي بمصر، نشر جامعة القاهرة، بدون تاريخ، وقد نشره المستشرق الفرنسي (دي ساسي) (De sacy)، مع ترجمة فرنسية سنة 1829م، ضمن مختارات من النحو العربي، ونشرته دار الفكر بيروت، سنة 1390هـ الموافق لـ 1970م، بتحقيق: رشيد العبيدي، ونشرته عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية سنة 1401هـ الموافق لـ 1981م، بتحقيق: الدكتور علي فودة نيل.

كما أن (الإعراب عن قواعد الإعراب) توجد منه الكثير من النسخ المخطوطة في مكتبات العالم[7]: فتوجد منه مخطوطات في مدن عربية وإسلامية، كالقاهرة ، والإسكندرية، والموصل، والجزائر،

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، 808/2.

(2) – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 16.

(3) – الإعراب عن قواعد الإعراب، (مقدمة المحقق)، ص 1، 2.

(4) – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 31.

(5) – ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 63.

(6) – ينظر: ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي، ص 23.

(7) – ينظر: المصدر نفسه، ص 21، 22.

والرباط، وفاس، وتونس، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، وطهران، كما توجد منه مخطوطات في مدن غربية وأجنبية، كبرلين، وجوتا، وهامبورج، وبرنستون، وجوتنجن، وليبزج، وباريس، وبريطانيا، وكمبردج، والفاتكان، وبولونيا.

و(الإعراب عن قواعد الإعراب) رغم صغر حجمه إلا أن العلماء قد تناولوه بالدراسة، من شروح، وشروح للشواهد، وحواش، ومختصرات، ونظوم، وحتى ترجمات، وسأذكر ما وقفت عليه من تلك الدراسات[1]، محاولا ترتيب كل نوع منها حسب تاريخ وفاة أصحابها:

فمن شروحه: أولا: شرحه أبو عبد الله عز الدين محمد ابن جماعة الكناني (ت 819هـ)، وسماه (أوثق الأسباب)، ويوجد منه مخطوطتان، وثانيا: شرحه جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت 864هـ)، ولم يكمله، اسمه (شرح قواعد الإعراب) أو (حواشي المحلي على الإعراب عن قواعد الإعراب)، ويوجد منه مخطوطتان، وثالثا: شرحه العلامة محيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت879هـ)، اسمه (شرح الإعراب عن قواعد الإعراب)، يوجد منه عدة نسخ مخطوطة، ورابعا: شرحه أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت 893)، واسمه (شرح الإعراب عن قواعد الإعراب)، وخامسا: شرحه خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت 905هـ)، وسماه (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، وهو أكثر شروح (قواعد الإعراب) شهرة وذيوعا، احتفى به العلماء والطلاب على مر العصور، وقد طبع طبعات متعددة، ويوجد منه مخطوطات كثيرة، وسادسا: شرحه محمود بن إسماعيل بن عبد الله بن إبراهيم الخرتبرتي أو الخربري (ت 910هـ)، وسماه (توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وسابعا: شرحه برهان الدين إبراهيم بن محمد المعروف بابن أبي شريف المقدسي (ت923هـ)، ويوجد منه مخطوطتان، وثامنا: شرحه محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البركلي الرومي المعروف بزلف نكار (ت 964 أو 975 أو 994هـ)، وسماه (كاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجه قواعد الإعراب)، ويوجد منه عدة مخطوطات، وتاسعا: شرحه نور الدين علي بن محمد العسيلي المصري الشافعي (ت980 أو 994هـ)، وعاشرا: شرحه شمس الدين أبو الثناء أحمد بن محمد بن عارف الزيلي ثم السيواسي (ت 1006هـ)، وسماه (حل معاقد القواعد التي تثبت بالدلائل والشواهد)، وقد طبع هذا الشرح، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وحادي عشر: شرحه مؤلف مجهول (ت القرن 11هـ)، وسماه (مقاصد الألباب)، وثاني عشر: شرحه سعيد بن محمد بن سليمان الجانكي العثماني النحوي (ت بعد 1270هـ)، وسماه (كاشف النقاب عن الإعراب عن قواعد

[1] – ينظر: كشف الظنون، 124/1، 125، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 26–43، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 31، 32.

الإعراب)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثالث عشر: شرحه مؤلف مجهول وسماه (هداية الطالب إلى معرفة قواعد الإعراب)، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن شروح شواهده: أولا: شرح شواهده حاجي بابا بن إبراهيم بن عبد الكريم الطوسيوي أو الطوسي (ت 890هـ)، وسماه (لطائف الإعراب)، أو (شرح الإعراب لابن هشام)، ويوجد منه مخطوطتان، وثانيا: شرح شواهده أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي النحوي اللغوي (ت 1107هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثالثا: شرح شواهده عبد القادر بن خالد بن زيد الجبالي العيسي التونسي المغربي النحوي (ت 1122هـ)، سماه (رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب لابن هشام)، يوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن مختصراته: أولا: اختصره المؤلف نفسه جمال الدين ابن هشام (ت762هـ) وهذا المختصر وفقا لدراسة قيمة قام بها الدكتور علي فودة نيل، له عدة تسميات[1] (القواعد الصغرى)، و(النكت) و(نكت مختصرة من كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب)، و(نبذة الإعراب)، و(مختصر قواعد الإعراب)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وقد شرح هذا المختصر: محمد سعيد بن علي بن أحمد الأسطواني (ت 1230)، وسماه (لب الألباب بشرح نبذة الإعراب)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثانيا: اختصره عبد الله بن علي بن عبد الرحمان الدمليجي الأزبكي المصري الشافعي، المعروف بعبد الله سويدان (ت 1234هـ) وسماه (وسيلة الطلاب إلى قواعد الإعراب)، ويوجد منه مخطوطتان.

ومن نظومه: أولا: نظمه أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد ابن الهائم (ت 815هـ)، وسماه (تحفة الطلاب)، ثم شرح هذا النظم، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وشرح هذا النظم أيضا: محمد بن محمد المغربي التافلاني الأزهري الخلوتي (ت 1191هـ)، وسماه (ريحانة الألباب بشرح تحفة الطلاب)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثانيا: نظمه أبو البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدي (ت 909هـ) وسماه (بهجة القواعد)، وثالثا: نظمه الجواد بن شعيب بن دحية (ت القرن11هـ)، يسمى (نظم قواعد الإعراب)، وعليه تقريضات للشيخ عبد الله الدنوشري (ت 1025هـ)، يوجد منه نسخة مخطوطة، ورابعا: نظمه محمد معروف بن مصطفى بن أحمد النودهي الشهرزوري البرزنجي الشافعي (ت 1254هـ) وسماه (الإغراب في نظم قواعد الإعراب)، وخامسا: نظمه يوسف بن العارف الشهيد (ت بعد 1320هـ)، يسمى (منظومة القواعد)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وسادسا: نظمه أبو محمد عبد الله

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 38-40.

بن حميد بن سلوم السالمي (ت 1332هـ)، وسماه (بلوغ الأمل في تفصيل الجمل)، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن الحواشي على الشرح المشهور (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) للأزهري: أولا: وضع حاشية عليه شمس الدين محمد بن عبد الرحمان بن محمد الحموي الحنفي (ت 1017هـ)، اسمها (حاشية الحموي على موصل الطلاب)، ويوجد منه مخطوطتان، وثانيا: وضع حاشية عليه أبو بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني الشافعي (ت 1019هـ)، وسماه (هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، وقد طبع، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وثالثا: وضع حاشية عليه محمد الخالص بن عنقاء الحسيني المكي (ت 1054هـ)، وسماه (المنهل المُرِّي من حواشي ابن عنقا على شرح القواعد للأزهري)، جمعه تلميذه: محمد بن عبد الرحمن التهامي، لكن لم يكمله، ويوجد منه نسخه مخطوطة، ورابعا: وضع حاشية عليه وعلى (شرح الكافيجي) محمد بن علي بن أحمد الحريري الحرفوشي (ت 1059هـ)، سماه (درر الفرائد وغرر الفوائد على شرحي القواعد للكافيجي وخالد)، ويوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة، وخامسا: وضع حاشية عليه أحمد بن محمد الزرقاني (ت بعد 1061هـ)، تسمى (حاشية الزرقاني على كتاب موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، ويوجد منها عدة نسخ مخطوطة، وسادسا: وضع حاشية عليه جلال الدين حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشافعي الأزهري المعروف بالمدابغي (ت 1170هـ)، تسمى (حاشية المدابغي على موصل الطلاب)، ويوجد منها نسخة مخطوطة، وسابعا: وضع حاشية عليه أبو السعادات حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، المعروف بحسن العطار (ت 1250هـ)، تسمى (حاشية العطار)، ويوجد منها ثلاث نسخ مخطوطة، وثامنا: وضع حاشية عليه مؤلف مجهول، ويوجد منها نسخة مخطوطة.

3- شرح قطر الندى وبل الصدى:

(قطر الندى وبل الصدى) متن صغير ألفه ابن هشام للمبتدئين في النحو بعبارة موجزة مركزة جعلته صالحا للاستظهار جامعا للمبادئ الأساسية، إلا أن ما فيه من إيجاز وتركيز جعل معانيه صعبة وغامضة، مما جعل مؤلفه يشرحه بكتاب (شرح قطر الندى وبل الصدى)، إذا فـ(شرح قطر الندى وبل الصدى) في الأصل مكون من كتابين: الأول (قطر الندى وبل الصدى)، والثاني (شرحه)، وهذا ما جعل بعض من ترجم لابن هشام وذكر مصنفاته يميز بين الكتابين: (قطر الندى وبل الصدى) و(شرحه)[1]، لكن المؤلف جعل الشرح مشتملا على المتن، وميَّز بينهما بأن جعل كلمات (المتن)

[1] - ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، وبغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 185/1.

مسبوقة بحرف (ص)، وما يعقبها من شرح لها مسبوق بحرف (ش)، فأصبح الكتابان كتابا واحدا هو (شرح قطر الندى وبل الصدى)، وهذا ما جعل بعض من ترجم لابن هشام يذكر في مصنفاته كتابا واحدا هو (شرح قطر الندى وبل الصدى)[1].

وقد سار ابن هشام في تبويب (القطر) على الطريقة التي عرفت في ألفية ابن مالك وشروحها، ولم يخالف هذه الطريقة إلا مخالفة يسيره في بعض الأبواب، واقتصر فيه على مباحث النحو، فليس فيه من مباحث الصرف إلا القليل: كأنواع المشتقات، والوقف، وهمزة الوصل[2].

وقد تميز (القطر) بخصائص أهمها: أولا: الاختصار عموما مع التفصيل في بعض المواطن، وثانيا: الاختيار والنقد في مواطن كثيرة، وثالثا: سهولة التعبير ويسره[3].

وقد أثنى بعض العلماء على (القطر)، من ذلك: قول محيي الدين عبد الحميد «قلما رأيت امرأ من ذوي الرأي والمكانة سبقت له بالكتاب [يعني (القطر)] معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له، والثناء عليه، والإشادة بذكره»[4]، وقال جرجي زيدان «(قطر الندى وبل الصدى) من أهم كتب النحو»[5]، وقال الدكتور يوسف عبد الرحمان الضبع «وهذا الشرح [يعني (شرح القطر)] له فضل كبير على الناشئين، لأنه يجمع إلى الإيجاز سهولة العبارة، ووضوح الإشارة، فلا يجد الطالب فيه تعقدا لفظيا، أو معنى مستعصيا، بل لا يحتاج في دراسته إلى شيخ يأخذ بيده أو يساعده، ثم هو يقطع في الزمن القصير منه المقدار الكبير مع تعليق الفوائد، وتحصيل الفرائد»[6].

وقد طبع (شرح قطر الندى وبل الصدى) عدة مرات، وفي ما يلي ما وقفت عليه من طبعاته وفقا للترتيب الزمني لتاريخ الطبع[7]: فقد طبع في بولاق سنة 1253هـ، وفي الهند سنة 1261هـ، وأعيد طبعه في بولاق سنة 1264، وطبع في القاهرة سنة 1274هـ، وفي تونس سنة 1281هـ، وعليه حاشية لحسن الشريف، ثم طبع في القاهرة سنة 1282هـ، وبهامشه (نظم القطر) للشيخ عبد العزيز

---

(1) – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، 154/3، ومعجم المؤلفين، 306/2، والأعلام، 147/4.

(2) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 95.

(3) – ينظر: المصدر نفسه، ص 96-101.

(4) – شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1429هـ-2008م)، (مقدمة المحقق)، ص 7.

(5) – تاريخ آداب اللغة العربية، 154/3.

(6) – ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 77.

(7) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 103، 104، والدليل إلى المتون العلمية، ص 506.

الفرغلي، ويليه (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام، و(تتميم الفوائد بسرد أبيات الشواهد)، وطبع في إيران سنة 1285هـ، وفي تونس سنة 1326هـ، وفي القاهرة سنة 1330هـ، وسنة 1344هـ، وطبع في مطبعة دار الشعب في مصر سنة 1400هـ.

كما طبع (قطر الندى وبل الصدى) مع تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد المسمى (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) بمطبعة السعادة في مصر، عدة طبعات، الطبعة الأولى سنة 1355هـ، والطبعة العاشرة سنة 1379هـ، والطبعة الثانية عشرة سنة 1386هـ، الموافق لـ 1966م، وطبع مع تعليق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي في جزئين بمجلد واحد بمكتبة ومطبعة محمد علي صبيح في مصر، سنة 1385هـ، وسنة 1388هـ الموافق لـ 1969م، وقد نشرته المكتبة العصرية في صيدا وبيروت سنة 1414هـ الموافق لـ 1994م، ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ونشرته دار المعرفة في بيروت سنة 1418هـ، بعناية: الشيخ محمد خير طعمة الحلبي، ونشرته دار الوطن للنشر في الرياض سنة 1420هـ، بعناية: أبي الحسن علي بن سالم باوزير، ونشرته دار الشعب في مصر دون تاريخ، بعناية الشيخين: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي.

وقد طبع المتن وحده (قطر الندى وبل الصدى) مرة واحدة، بمطبعة البابي الحلبي وأولاده في القاهرة سنة 1357هـ الموافق لـ 1938م.

(وشرح قطر الندى وبل الصدى) يوجد منه مخطوطات كثيرة متفرقة في مختلف مكتبات العالم[1]: فتوجد منه مخطوطات في مدن عربية وإسلامية، كالإسكندرية والموصل، والقاهرة، وباتنة، والجزائر، والرباط، وفاس، ودمشق، وبغداد، والمدينة المنورة، والمنصورة، والرياض، كما توجد منه مخطوطات بمدن غربية وأجنبية، كجوبا، وبولس، وبرنستون، وفيلادلفيا، وأمبروزيانا، والفاتكان، وكمبردج، وأسكوريال، وبطرسبرج، وباريس، وبنكبيور، وباتافيا.

وقد تناول العلماء (قطر الندى وبل الصدى) وشرحه أي (شرح قطر الندى وبل الصدى) بكثير من الدراسات: من شروح، وشروح للشواهد، ومختصرات، وحواش، ونظوم، وترجمات، وسأذكر ما وقفت عليه من تلك الدراسات محاولا ترتيب كل نوع منها وفق الترتيب الزمني لوفاة أصحابها[2]:

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 101–103.

[2] – ينظر: كشف الظنون، 1352/2، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 104–116، والدليل إلى المتون العلمية، ص 506–512.

فمن شروح (قطر الندى) بعد شرح ابن هشام: أولا: شرحه معمر بن يحي بن أبي الخير بن عبد القوي المالكي (ت 897هـ)، ويوجد منه مخطوط، وثانيا: شرحه أبو الفضل محمد بن إبراهيم بن علي ابن أبي الصفى الحسيني الحنفي (ت 900هـ)، وثالثا: شرحه جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي (ت 972هـ)، وسماه (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، وهو أهم شروح (قطر الندى) وأكثرها ذيوعا بعد شرح ابن هشام: وقد طبع عدة مرات، وحده ومع غيره، كما توجد منه مخطوطات متعددة في أنحاء العالم، ورابعا: شرحه عبد الملك بن جمال الدين العصامي الأسفراييني المعروف بالمُلَّا عصام (ت 1037 أو 1038هـ)، وسماه (بلوغ المرام)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وخامسا: شرحه إسماعيل بن غنيم الجوهري (ت1165هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وسادسا: شرحه أبو عبد الله محمد ارتضا علي خان العمري الصفوي المدارسي (ت 1270هـ)، ويوجد منه مخطوطة، وسابعا: شرحه أبو إسحاق إبراهيم الأندلسي، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثامنا: شرحه عبد الله بن صالح الفوزان، وسماه (تعجيل الندى بشرح قطر الندى)، وهو مطبوع، وتاسعا: شرحه مؤلف مجهول أول، ويوجد منه مخطوطتان، وعاشرا: شرحه مؤلف مجهول ثان، ويوجد منه نسخة مخطوطة واحدة، وحادي عشر: شرحه ووضع عليه حاشية مؤلف مجهول ثالث، ويوجد منه مخطوطتان، وثاني عشر: شرحه مؤلف مجهول رابع، وسماه (مرقص الأخبار)، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن الشروح المتعلقة بـ(شرح قطر الندى): أولا: شرح ديباجته إسماعيل بن غنيم الجوهري (ت1165هـ)، وسماه (بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح قطر الندى)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثانيا: شرح خاتمته أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي (ت 1299هـ)، وسماه (جلاء الصدا عن شرح قطر الندى)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثالثا: شرح ديباجته أبو البركات خير الدين نعمان بن محمود بن عبد الله الآلوسي (ت 1317هـ)، وسماه (الذبالة الوهاجة في دياجي الديباجة)، وقد طبع مع كتابه (الطارف والتالد)، ويوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة، لكنها منسوبة لوالده (أبي الثناء محمود الآلوسي).

ومن شروح شواهد (قطر الندى): أولا: شرح شواهده صادق بن علي بن الحسن الحسيني الأعرجي (ت885هـ)، وتوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة، وثانيا: شرح شواهده شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الشافعي المعروف بالخطيب الشربيني (ت 977هـ)، وقد طبع عدة مرات، ويوجد منه عدة مخطوطات، وثالثا: شرح شواهده شهاب الدين أبو العباس أحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري الشافعي (ت 992 أو 994هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، ورابعا: شرح شواهده جمال الدين بن علوان القباني (ت 1095هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وخامسا: شرح شواهده أبو القاسم بن محمد

البجائي التونسي (ت1107هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وسادسا: شرح شواهده صادق بن علي بن الحسن بن هاشم الأعرجي الحسيني النجفي المعروف بالفحام (ت 1205هـ)، وتوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وسابعا: شرح شواهده محمد أمين بن محمد صالح البغدادي الشهير بالمدرس (ت 1236هـ)، ويوجد منه مخطوطتان، وثامنا: شرح شواهده عثمان بن عبد القاسم بن المكي التوزري الزبيدي المالكي (ت 1348هـ)، وسماه (معالم الاهتدا في شرح شواهد قطر الندى)، وقد طبع عدة مرات، وتاسعا: شرح شواهده علي بن عبد الرحيم بن سلطان بن إدريس بن عبد العزيز العدوي المالكي (ت 1366هـ)، وسماه (شفاء الصدر بتوضيح شواهد القطر)، وقد طبع مرتين، وعاشرا: شرح شواهده تاج الدين أبو بكر الأحمدي، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وحادي عشر: أعرب شواهده القرآنية والحديثية رياض بن حسن الخوام، وهو مطبوع، وثاني عشر: شرح شواهده مجهول، ويوجد منه نسختان مخطوطتان.

وقد شرح شواهد الشرح المشهور (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي) محمد سعيد بن محمد أمين بن محمد صالح المدرِّس (ت 1273هـ)، وفيه احتمال أنه مطبوع.

ومن مختصرات (قطر الندى): أولا: اختصره صادق بن علي بن الحسن الحسيني الأعرجي (ت885هـ)، وسماه (مختارات من كتاب القطر)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثانيا: لخصه أحمد كامل الحضري، وسماه (النحو الحديث أو خلاصة القطر)، وهو مطبوع، وثالثا: يسره عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، وسماه (طريق الهدى إلى تيسير شرح قطر الندى وبل الصدى)، وهو مطبوع.

ومن حواشي (شرح قطر الندى): أولا: وضع حاشية عليه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري الشافعي (ت 992 أو 994هـ)، ويوجد منها نسخة مخطوطة، وثانيا: وضع حاشية عليه أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني الشافعي (ت 1019هـ)، وثالثا: وضع حاشية عليه يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي (ت1061هـ) ويوجد منها عدة نسخ مخطوطة، ورابعا: وضع حاشية عليه أحمد بن أحمد بن حماد الدلجموني المالكي (ت بعد 1178هـ)، وسماه (حسن بيان الندا بشرح قطر الندى)، ويوجد منه مخطوطتان، وخامسا: وضع حاشية عليه شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري (ت 1197هـ)، وقد طبعت عدة مرات، ويوجد منها عدد من النسخ المخطوطة، وقد وضع تقريرا على هذه الحاشية عبد الرحمان بن سيد الشرشيمي (ت 1309هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، كما وضع تقريرا عليها محمد بن محمد بن حسين الإنبابي (ت 1313هـ)، وقد طبع عدة مرات، وسادسا: وضع حاشية عليه أبو

محمد حسن بن عبد الكبير المعروف بالشريف التونسي (ت 1234هـ)، وقد طبعت هذه الحاشية مرة واحدة، وسابعا: وضع حاشية عليه محمد أمين بن محمد صالح البغدادي الشهير بالمدرس (ت 1236هـ)، ويوجد منها نسخة مخطوطة، وثامنا: وضع حاشية عليه عبد الرحيم بن محمد سعيد بن عبد الرحمان بن عبد الله بن الحسين البغدادي الشافعي الشهير بالسويدي (ت1237هـ)، وقد طبعت هذه الحاشية مرة واحدة، ويوجد منها نسخة مخطوطة واحدة، وتاسعا: وضع حاشية عليه محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين بن عبد الله المدارسي الشافعي (ت 1238هـ)، وقد طبعت هذه الحاشية مرة واحدة، ويوجد منها نسخة مخطوطة واحدة، وعاشرا: وضع حاشية عليه شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت 1270هـ)، وقد وصل فيها إلى باب الحال ولم يتمها، ويوجد منها مخطوطتان، وقد أتمَّ هذه الحاشية ابنه أبو البركات خير الدين نعمان بن محمود بن عبد الله الآلوسي (ت 1317هـ)، وسماها (الطارف والتالد في إكمال حاشية الوالد)، وقد طبعت مرتين، ويوجد منها مخطوطتان، وحادي عشر: وضع حاشية عليه أبو عبد الله محمد الطاهر بن محمد بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور الشريف (ت 1284هـ)، وسماه (هدية الأريب لأصدق حبيب) ، وقد طبعت مرة واحدة، وثاني عشر: وضع حاشية عليه أحمد بن عبد الكريم بن عيسى بن أحمد نعمة الله الترمانيني (ت1293هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن حواشي الشرح المشهور (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى) للفاكهي: أولا: وضع حاشية عليه أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني الشافعي (ت1019هـ)، سماها (هداية مجيب الندا إلى قطر الندى) أو (منهج الهدى إلى مجيب الندا) أو (منهاج الهدى إلى مجيب الندا)، ويوجد منها عدة نسخ مخطوطة، وثانيا: وضع حاشية عليه محمد بن علي بن أحمد الحريري الحرفوشي العاملي الدمشقي الشيعي (ت1059هـ)، سماها (دليل الهدى على مجيب الندا)، وذكر أنه هذَّب شرح الفاكهي وحرره وضم إليه ما يكمله، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وثالثا: وضع حاشية عليه يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي (ت1061هـ)، ويوجد منها نسخة مخطوطة، ورابعا: وضع حاشية عليه ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي الشافعي، الشهير بالعليمي (ت1061هـ)، وقد طبعت عدة مرات، ويوجد منها نسخ مخطوطة كثيرة في أنحاء العالم، وخامسا: وضع حاشية عليه علي بن عبد القادر النبتيتي المصري الحنفي (ت1060 أو 1065هـ)، سماها (إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وسادسا: وضع حاشية عليه إبراهيم بن منصور الفتال الدمشقي الحنفي (ت 1098هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وسابعا: وضع حاشية عليه عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي

الشافعي (ت 1221هـ)، ويوجد منه مخطوطتان، وثامنا: وضع حاشية عليه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد القادر بن أحمد بن إبراهيم الرياحي التونسي (ت 1266هـ)، ويوجد منه مخطوطة، وتاسعا: وضع حاشية عليه عبد الله بن محمد النبراوي الشافعي (ت 1275هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن نظوم (قطر الندى): نظمه سليمان بن عبد الله بن شاوي الحميري العبيدي البغدادي (ت 1209هـ)، ويوجد منه مخطوطتان، وثانيا: نظمه عبد العزيز بن أحمد الفرغلي (ت 1216هـ)، وقد طبع هذا النظم عدة مرات، وطبع شرح هذا النظم أيضا، وثالثا: نظمه محمد سعيد البويصري العمري، وسماه (نشأة الطلاب وبهجة الأحباب).

4- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:

(شذور الذهب في معرفة كلام العرب) متن مختصر، كتبه ابن هشام بأسلوب مركز دقيق كما هو الشأن في المتون، وحتى يكشف عن غوامضه، ويكمل فوائده، شرحه بكتاب (شرح شذور الذهب)، إذا فهو في الأصل مكون من كتابين: (شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، (وشرحه)، لذلك بعض من ترجم لابن هشام وذكر مصنفاته ميز بين الكتابين: (شذور الذهب)و(شرحه) [1]، لكن المؤلف جمع بين المتن والشرح، وميز بينهما بأن جعل عبارات (المتن) مسبوقة بكلمة (قلت)، وعبارات (الشرح) بعدها مسبوقة بكلمة (أقول)، فأصبح الكتابان كتابا واحدا هو (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، لذلك بعض من ترجم لابن هشام ذكر في مصنفاته كتابا واحدا هو (شرح شذور الذهب)[2].

وقد اتبع ابن هشام في تبويب (شذور الذهب) طريقة تختلف في مجملها عن تبويب الألفية وشروحها، فإنه بدأ بمقدمة عن الكلمة والكلام، فباب عن الإعراب وأنواعه وعلاماته، ثم البناء وأنواع المبنيات، ثم النكرة والمعرفة، ثم المعربات وأنواعها، من المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، ثم عامل الإعراب وما يتصل به من تنازع واشتغال وتوابع، ويختم كتابه بموانع الصرف والعدد[3].

وتتحدد القيمة العلمية لكتاب (شذور الذهب) بعناصر أهمها: أولا: المنهج المبتكر في تبويبه، ثانيا: اشتماله على عدد من المباحث المستوفاة التي لا نجدها بصورتها هذه في كتبه الأخرى، ثالثا: تضمنه إعراب كثير من آيات القرآن أو الأجزاء المهمة منها، ومن الأبيات المستشهد بها، وذلك بقصد

---

[1] – ينظر: المقصد الأرشد، 67/2، والبدر الطالع، 440/1، وروضات الجنات، 138/5.

[2] – ينظر: هدية العارفين، 465/1، والمدارس النحوية، ص 347، والأعلام، 147/4.

[3] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 74.

التدريب، رابعا: العناية فيه بتفسير طائفة من الألفاظ الغريبة والعبارات الغامضة بشواهد[1].

وهناك علماء أثنوا على (شذور الذهب): فقد قال عنه الدكتور عبد اللطيف حمزة «وأما مصنفات ابن هشام فقد أربت على العشرين، وجاء أكثرها شروحا قيمة لطائفة من الكتب المشهورة في النحو المنسوبة إلى كبار البارزين في هذا العلم، نستثني من ذلك كله كتاب (شذور الذهب) فقد كان من وضعه وتأليفه، وفيه مجال كبير لظهور شخصيته وطريقته»[2]، وقال عنه عمران عبد السلام شعيب «وهو كتاب جليل معوّل عليه في التدريس في كثير من المعاهد المهتمة بالدراسات العربية... وهذا الشرح [يعني (شرح الشذور لابن هشام)] له قيمة علمية فائقة تجعله في مرتبة الصدارة بين الشروح الأخرى»[3]، وقال عنه الدكتور يوسف عبد الرحمان الضبع «وأبلغ دليل على قيمته من بين كتبه منحه هذا اللقب [شذور الذهب]، ولكل مسمى من اسمه نصيب... وهو شرح [يعني (شرح الشذور)] جد نافع، لما اشتمل عليه من تحقيق وتحليل، وما جاء فيه من بحث وتعليل، وما امتاز به من إيضاح وتفصيل»[4]، وقال عنه حاجي خليفة «وهو مؤلف جليل القدر، معول عليه في العربية»[5].

وقد طبع (شرح شذور الذهب) مرارا[6]، وسأذكر ما وقفت عليه من طبعاته وفقا للترتيب الزمني لتاريخ الطبع: فقد طبع بمصر سنة 1253هـ، ثم في المطبعة الأزهرية بالقاهرة سنة 1279هـ، وطبع في مطبعة بولاق سنة 1282هـ، وسنة 1292هـ، وطبع في القاهرة سنة 1289هـ، وسنة 1294هـ، وبهامشه حاشية الأمير الكبير عليه، وطبع في المطبعة الشرقية بالقاهرة سنة 1303هـ، وفي المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة 1304هـ، وفي المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة 1305هـ، وبذيله رسالة (موقد الأذهان وموقظ الوسنان في الأحاجي النحوية) للمؤلف، وطبع في المطبعة الخيرية مرة أخرى سنة 1307هـ، وأعادت مطبعة بولاق طبعه سنة 1310هـ، وسنة 1320هـ، وسنة 1344هـ ضمن مجموعة، ثم طبع في مطبعة البابي الحلبي سنة 1345هـ، وسنة 1349هـ، وبهامشه حاشية الأمير عليه، ونشر في عدة طبعات بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المسمى (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)، الطبعة الحادية عشرة بالمكتبة التجارية في القاهرة سنة 1388هـ الموافق لـ 1968م، ونشر بتحقيق:

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ص 75-79.

[2] – الحركة الفكرية في مصر، ص 229.

[3] – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 33، 34.

[4] – ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 66.

[5] – كشف الظنون، 1029/2.

[6] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 85، 86، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 33، 34، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، 275/2.

محمد سيد كيلاني، المسمى (الإفادة من حاشيتي الأمير وعبادة على شرح شذور الذهب)، بمطبعة البابي الحلبي في مصر سنة 1380هـ، الموافق لـ 1960م، ونشر بتحقيق: عبد المتعال الصعيدي، المسمى (شذرات على شرح شذور الذهب)، مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح، سنة 1386هـ الموافق لـ1966م، ونشر بتحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، سنة 1422هـ الموافق لـ2001م، ونشر بتحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع في سوريا، بدون تاريخ.

أما مخطوطات (شرح الشذور) فيوجد منها الكثير في مكتبات العالم[1]: فهناك مخطوطات منه في مدن عربية وإسلامية، منها: الجزائر، والإسكندرية، والقاهرة، والموصل، وبغداد، وفاس، والسليمانية، ودمشق، ومشهد، وتونس، وطنطا، والبصرة، والمدينة المنور، والمنصورة، وهناك مخطوطات منه في مدن غربية وأجنبية، منها: برلين، وميونخ، وباريس، والأسكوريال، وأياصوفيا، وبرنستون جاريت، وبريل، وبودليانا.

وقد تناول العلماء (شذور الذهب) و(شرحه) بكثير من الدراسة، من شروح، وشروح للشواهد، ومختصرات، وحواش، ونظوم[2]، وسأذكر ما وقفت عليه من تلك الدراسات محاولا ترتيب كل نوع منها وفق الترتيب الزمني لوفاة أصحابها:

فمن شروح (شذور الذهب) بعد شرح ابن هشام: أولا: شرحه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم النعيمي البرماوي الشافعي (ت 831هـ)، وسماه (شرح الصدور بشرح زوائد الشذور)، وتوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وثانيا: شرحه بدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحلبي (ت 836هـ)، وسماه (السرور في شرح الشذور)، وتوجد منه نسخة مخطوطة، وثالثا: شرحه شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري الشافعي (ت889هـ)، وسماه (شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور)، ويوجد منه مخطوطتان، ورابعا: شرحه جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، وسماه (سر الزبور على شرح الشذور)، ويوجد منه نسخ مخطوطة، وخامسا: شرحه أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (ت 926هـ)، وسماه (بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب)، ويوجد منه العديد من النسخ المخطوطة، وسادسا: شرحه عبد الملك بن جمال الدين العصامي بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين الأسفراييني، المعروف بالمُلَّا عصام (ت 1037 أو 1038هـ)، وسماه (شفاء الصدور بشرح الشذور)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وسابعا: شرحه

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 84، 85.

[2] – ينظر: كشف الظنون، 1029/2، 1030، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 86–94، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 33، 34، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص 307، 308.

يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي (ت 1061هـ)، وتوجد منه نسخة مخطوطة، وثامنا: شرحه جمال الدين عبد الله بن محمد، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وتاسعا: شرحه ابن مُلَّا، صنَّفة سنة 995هـ، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وعاشرا: شرحه مؤلف مجهول، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة.

ومن الشروح المتعلقة بـ(شرح شذور الذهب): أولا: وضع تقريرا على خاتمته شمس الدين محمد بن محمد بن حسين الإنبابي (ت 1313هـ)، ويوجد منه مخطوطتان، وثانيا: حققه عبد المتعال الصعيدي (ت 1377هـ)، وسماه (شذرات على شرح شذور الذهب)، حيث نسب فيه الشواهد لقائليها، وشرح المفردات وأعربها في إيجاز، مع بعض التعليقات، وقد نشر بهامش طبعته لـ(شذور الذهب)، وثالثا: حققه محمد محيي الدين بن عبد الحميد (ت 1393هـ)، وسماه (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)، حيث نسب فيه الشواهد لقائليها، وشرح مفرداتها اللغوية، وأعربها، وعلَّق على بعض المسائل، وقد نشره بهامش طبعاته لـ(شذور الذهب).

ومن شروح شواهد (شذور الذهب): أولا: شرح شواهده أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي (ت 1107هـ)، وسماه (الشرح الأطول لشواهد شذور الذهب)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وثانيا: أعرب آياته أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي (ت 1107هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وثالثا: شرح شواهده بعض الأفاضل، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن مختصرات (شرح شذور الذهب): اختصره شهاب الدين أبو العباس أحمد بن صلاح الدين بن محمد المحلي (ت 844هـ)، وسماه (مختصر شرح شذور الذهب)، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

ومن الحواشي على (شرح شذور الذهب): أولا: وضع حاشية عليه جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، وسماها (نثر الزهور على شرح الشذور)، وثانيا: وضع حاشية عليه يوسف بن محمد بن حسام الدين الفيشي المالكي (ت1061هـ)، ويوجد منه مخطوطات، وثالثا: وضع حاشية عليه أبو القاسم بن محمد البجائي التونسي (ت 1107هـ)، ويوجد منها نسخة مخطوطة، ورابعا: وضع حاشية عليه نعمة الله بن عبد الله بن محمد بن حسين الحسيني الجزائري (ت 1112هـ)، ويوجد منه نسخة مخطوطة، وخامسا: وضع حاشية عليه محمد بن عبادة بن بري العدوي المالكي المصري (ت 1193هـ)، وقد طبعت عدة مرات، ويوجد منها عدة مخطوطات، وسادسا: وضع حاشية عليه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت 1230هـ)، ويوجد منها نسخة مخطوطة، وسابعا: وضع حاشية عليه محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المالكي الأزهري المعروف بالأمير الكبير (ت 1232هـ)، وهي من أشهر الحواشي المعروفة لـ(شرح شذور الذهب)، وقد طبعت عدة مرات، ويوجد منها الكثير من

النسخ المخطوطة، وقد وضع تقريرا على هذه الحاشية عبد الرحمان بن سيد الشرشيمي (ت 1309هـ)، ويوجد منه أربع نسخ مخطوطة، كما وضع تقريرا عليها شمس الدين محمد بن محمد بن حسين الإنبابي (ت 1313هـ)، وقد طبع مع (حاشية الأمير)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وثامنا: وضع حاشية عليه محمد منصور اليافعي الحنفي (ت نحو 1244هـ)، وسماها (الدر المنثور على شرح الشذور)، ويوجد منها ثلاث نسخ مخطوطة، وتاسعا: وضع حاشية عليه برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد الحسيني الإدريسي المعروف بالجارم الرشيدي (ت بعد 1271هـ، وقيل 1265هـ)، ويوجد منها مخطوطتان، وعاشرا: ووضع حاشية عليه محمد أمين، ويوجد منها نسخة مخطوطة.

ومن نظوم (شذور الذهب): نظمه أبو الفتوح محيي الدين عبد القادر بن إبراهيم بن سليمان المحلي الشافعي المعروف بابن السفيه (ت 907هـ)، ثم شرح هذا النظم.

5- شرح قصيدة (بانت سعاد):

هو كتاب شرح فيه ابن هشام قصيدة لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الصحابي، مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي تسعة وخمسون بيتا، يقول في مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَبْتُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُجْزَ مَكْبُولُ[1]

وكان من قصة كعب بن زهير أنه قصد أن يأتي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مع أخيه بجير لكي يُسلِما، إلا أن أخاه بجير سبقه على ذلك، فغضب كعب وهجاه على إسلامه، فأباح الرسول صلى الله عليه وسلم دمه، فحذره أخوه بجير، فنظم كعب قصيدته المشهورة[2]، وقيل: إن كعب بن زهير كان قد هجا النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه، فجاء إليه معتذرا وقرأ أمامه هذه القصيدة ومدحه بها[3].

وقصيدة (بانت سعاد) لها تاريخ أدبي وعلمي مجيد، بوَّأها مكانة متميزة بين تراث العربية، فألفت حولها مؤلفات متعددة ومتنوعة على مرِّ العصور، من أهمها الشروح الكثيرة التي أفردت لها، والتي من بينها شرح ابن هشام الأنصاري[4]، وهو شرح تغلب عليه النزعة النحوية والصرفية، وهو إلى الناحية اللغوية أقرب منه إلى الناحية الأدبية، فيه كثير من آرائه وآراء العلماء التي أودعها مؤلفاته النحوية،

---

(1) - ينظر هذه القصيدة: ديوان كعب بن زهير، تحقيق: الأستاذ علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1417هـ-1997م)، ص 60-68.

(2) - ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص 38.

(3) - ينظر: كشف الظنون، 1329/2.

(4) - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 117.

والقارئ لهذا الشرح يعلم أنه لابن هشام، لأن روحه تتجلى فيه، وقلمه يشف عنه[1].

وقد قدم ابن هشام لهذا الشرح بفصلين: الفصل الأول: تحدث فيه عن نسب كعب، وعن مكانته الشعرية، وأورد بعض ما يستحسن من شعره، كما تحدث عن مكانة أبيه (زهير بن أبي سلمى)، وابنه (عقبة بن كعب)، وحفيده (العوام بن عقبة)، ثم انتقل ابن هشام إلى الحديث عن قصة كعب بن زهير التي أدت إلى قوله قصيدة (بانت سعاد)، وأنهى ابن هشام هذا الفصل بشرح الأبيات التي دارت بين كعب وأخيه بجير في تلك القصة، والفصل الثاني: تعرض فيه ابن هشام للجانب العروضي لقصيدة (بانت سعاد)، فذكر بحرها وعروضها وضربها، وقطع البيت الأول منها، كما تعرض للجانب الأدبي لهذه القصيدة، فذكر المعاني الإجمالية التي اشتملت عليها: من تشبيب، ووصف الشاعر لناقته، وحديثه عن الوشاة وموقفه منهم، ثم مدح الرسول صلى الله عليه وسلم والاعتذار إليه وطلب العفو منه، ومدح أصحابه المهاجرين، وعقب الفصل الثاني بدأ ابن هشام في شرح أبيات القصيدة، وهو غالبا يبدأ بشرح مفردات البيت، ويثني بالمسائل النحوية المتعلقة به، وينهي شرحه بما قد يحتاج إليه من بيان المعنى العام للبيت، ويذكر أحيانا ما يتصل بشرح البيت من بحث في الأدب، أو البلاغة، أو العروض[2].

وقد ذكر ابن هشام في مقدمة كتاب (شرح بانت سعاد) سببين لتأليف هذا الكتاب: الأول: التعرض لبركات من قيلت فيه هذه القصيدة وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، والثاني: إسعاف طالبي علم العربية بالفوائد الجليلة والقواعد العديدة[3].

وقد فرغ ابن هشام من تأليف كتاب (شرح بانت سعاد) في اليوم الثامن والعشرين من رجب سنة 756هـ[4]، ويبدو أن ذلك كان في الحرم المكي، لأن في هذه السنة ذهب ابن هشام لأداء مناسك الحج في رحلته الثانية.

وقد نوَّه العلماء بـ(شرح بانت سعاد) لابن هشام، وهذه بعض أقوالهم: قال عنه في "المقصد الأرشد" «وهو كتاب مفيد»[5]، وقال عنه في "روضات الجنات" «ثم إن شرحه المذكور محتو على فوائد جمَّة وقواعد مهمة، قلَّ ما يوجد نظيرها في شيء من الكتب»[6]، وقال الدكتور علي فودة نيل «وشرح

---

[1] – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 70، 71.

[2] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 118، 119.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص 117.

[4] – ينظر: كشف الظنون، 1330/2.

[5] – المقصد الأرشد، 67/1.

[6] – روضات الجنات، 138/5.

ابن هشام لهذه القصيدة أثر علمي رائع حقا، قال عنه عبد القادر البغدادي: شرح هذه القصيدة شرحا يجِلُّ عن الوصف، ويكِلُّ الذهن عن درك مزاياه وهو حديد الطرف، وهو مع صغر حجمه وقلة جرمه، قد اشتمل على مباحث شريفة، ونكات لطيفة، وتحقيقات غريبة، وتدقيقات عجيبة، ودلائل أنيقة، ومسائل دقيقة، خلا عن أكثرها جميع مصنفاته، بل لم توجد في كتب نحو، ولم أشك في أنه أدركه في هذا الشرح من النور النبوي لمعة، وأوقد في ضميره من سبحات القدس شمعة، حتى نسج شرحه بهذا المنوال البعيد المنال، ووفق لتحبيره بهذا الطراز، وفيه مسحة من الإعجاز»[1]، وقال الدكتور محمود سالم محمد «ومن أمثلة شرح قصيدة كعب الشرح الذي وضعه ابن هشام، والذي مال به إلى اللغة وعلومها حتى أصبح مما يعتمده المشتغلون باللغة وعلومها، فقد جعل من شرحه لقصيدة كعب كتابا يحوي مسائل اللغة والنحو ودقائقها...وقد أصبح هذا الشرح مصدرا لشراح قصيدة كعب بن زهير الذين جاؤوا بعده»[2].

وقد طبع (شرح بانت سعاد) لابن هشام أربع مرات[3]: طبع في لينزج (ليبسك) باعتناء الأستاذ: أغناطيوس جويدي سنة 1871م أي حوالي 1288هـ، وطبع وبهامشه حاشية الباجوري عليه بالمطبعة الخيرية بالقاهرة سنتي 1304هـ، و1307هـ، وطبع بمطبعة البابي الحلبي في القاهرة سنة 1345هـ.

وقد وضعت على كتاب (شرح بانت سعاد) حاشيتين[4]: الحاشية الأولى لعبد القادر بن عمر البغدادي ثم المصري صاحب الخزانة (ت 1093هـ)، ويوجد منها عدة نسخ مخطوطة، والحاشية الثانية لإبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري الشافعي (ت 1277هـ)، وقد طبعت مرتين، وتوجد منها عدة نسخ مخطوطة.

6- الجامع الصغير في النحو:

هو كتاب مختصر جامع لأهم قضايا النحو يمكن الاعتماد عليه في الاستظهار المركز الشامل لهذه القضايا، أو المراجعة السريعة لها، وهو كتاب فيه خصائص المتون، والتي منها: أولا: بدؤه بدون مقدمة، وهذا النهج في التأليف من الدخول في الموضوع مباشرة دون مقدمة هو ما اتبعه ابن هشام في ما صنَّف من متون، كمتن (شذور الذهب)، ثانيا: عرض مادته العلمية في إشارات موجزة شاملة تحتاج إلى شرح

---

[1] - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 117.

[2] - المدائح النبوية حتى نهاية العصر المملوكي، د/ محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط1، (1417هـ-1996م)، ص 520-521.

[3] - ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 275/2، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، (هامش1)، ص 118، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 36، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص 38.

[4] - ينظر: كشف الظنون، 1330/2، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، 275/2، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص 38.

لها وبسط لمسائلها، ثالثا: الاكتفاء غالبا في شواهده القرآنية بذكر الكلمات التي هي موضع الشاهد، دون ذكر الشاهد ككل[1].

وقد اهتم ابن هشام في (الجامع الصغير) بالنحو دون الصرف، وما أورده فيه من الموضوعات النحوية هو ما أورده في كتاب (شرح قطر الندى)، وزاد عليه بعض الموضوعات، وترتيب الأبواب في الكتابين يكاد يكون واحدا، لم يختلف إلا في القليل، وإذا كان الكتابان يتشابهان في الموضوعات والتبويب، فإن كتاب (الجامع الصغير) يعتبر بصفة عامة أكثر إحاطة وشمولا من (شرح قطر الندى)، ففي الأول من المسائل والأحكام مالا نجده في الثاني، وكذلك نجد أن ما في (الجامع الصغير) إنما هو مختصر لما في (أوضح المسالك) في المباحث المشتركة بينهما، قد ينقص عنه حينا أو يزيد عليه حينا آخر[2].

وترجع قيمة (الجامع الصغير) إلى أنه كتاب مختصر جامع في إيجاز وشمول للمسائل النحوية، فهو يغني عن الكتب المتوسطة، ويمكن حفظه أو الإلمام بما فيه في وقت قصير، وهو بأسلوبه ومحتواه كتاب للمتخصصين ذو قيمة تعليمية كبرى[3].

وتوجد أربع نسخ مخطوطة لكتاب (الجامع الصغير)[4]: مخطوطة بالمكتبة التيمورية، تم نسخها سنة 749هـ، ومخطوطة بالمكتبة الأهلية في باريس، نسخت سنة 904هـ، ومخطوطة بمكتبة المسجد الأحمدي بطنطا، كتبت سنة 977هـ، ومخطوطة بمكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة، كتبت سنة 1108هـ.

وقد طبع كتاب (الجامع الصغير) مرتين[5]: أولا: نشر سنة 1288هـ الموافق لـ 1968م، بتحقيق: محمد شريف سعيد الزبيق، حيث حقَّق مخطوطة مكتبة عارف حكمت، وقدَّم لها بمقدمة في ست صفحات، ترجم فيها لابن هشام، وتحدث عن هذه المخطوطة وقيمتها، وعن عمله في تحقيقها، وثانيا: نشر ضمن سلسلة روائع التراث اللغوي سنة 1400هـ الموافق لـ 1980م، بمكتبة الخانجي في القاهرة، بتحقيق: أحمد الهرميل، حيث حقَّق مخطوطة المكتبة التيمورية، وكان هذا التحقيق هو القسم الثاني من رسالة الدكتوراه له.

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 245-247.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 249-253.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص 259.

[4] – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، 155/3، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 262-270، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 36، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 65.

[5] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 270-272.

وهناك شرحان على كتاب (الجامع الصغير)[1]: أولا: شرحه إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل العلوي الزبيدي اليمني (ت 932هـ)، وسماه (السراج المنير شرح الجامع الصغير)، وهو شرح كبير جدا في مجلدين، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وثانيا: شرحه العلامة فخر الدين عبد الغفار بن إبراهيم العلوي (لم أقف على تاريخ وفاته)، وسماه (الرائد الخبير بموارد الجامع الصغير)، ويوجد منه نسخة مخطوطة.

7- كتاب الألغاز:

لهذا الكتاب ثلاث تسميات: الأولى: الألغاز أو كتاب الألغاز[2]، والثانية: ألغاز نحوية[3]، والثالثة: ألغاز ابن هشام[4].

وهو كتاب في مسائل نحوية عويصة، يشتمل على نكت أدبية وألغاز نحوية، ألفه ابن هشام لخزانة السلطان الكامل، يقع في نحو ثلاث وعشرين صفحة ، وموضوعه هو أبيات من الشعر في إعرابها إلغاز، قام المصنف بإيضاح غموضها، وقد اشتمل الكتاب على نحو خمسة وأربعين بيتا ملغزا منقولا عن أئمة العربية، كالأصمعي (ت 216هـ)، وأبي محمد اليزيدي (ت 302هـ)، وأبي على الفارسي (ت 377هـ)، وغيرهم[5].

و(كتاب الألغاز) يوجد منه عدة نسخ مخطوطة[6]: في كل من برلين، والإسكندرية، وبتانيا، ودار الكتب المصرية بالقاهرة، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ودار الكتب الوطنية بتونس، ومكتبة الجامعة ببيروت.

وقد طبع (كتاب الألغاز) مرتين[7]: أولا: طبع على هامش حاشية الغزي عليه سنة 1304هـ

---

[1] – ينظر: كشف الظنون، 564/1، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 273-275، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 36، 37.

[2] – ينظر: معجم المؤلفين، 306/2، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 182، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 34، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 64.

[3] – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، 155/3، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، 274/2.

[4] – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 34.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص 34، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 64، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 182-184.

[6] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 186، وخزانة التراث، فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، (الكتاب مرقم آليا)، 695/6، و660/9، و796/20، و806/81، و576/96، و924/120.

[7] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 187، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 34، وتاريخ آداب اللغة العربية، 155/3.

بالمطبعة الإعلامية بالقاهرة، وثانيا: طبع وحده سنة 1393هـ الموافق لـ 1973م، بتحقيق: أسعد خضير، والكتاب في هذه الطبعة يختلف اختلافا كبيرا عن الأصل الذي وجد عليه، وقد بلغت فيه الأبيات الملغزة ثلاثة وخمسين بيتا، وذكر المحقق في مقدمته لهذا الكتاب أن ابن هشام تخيَّر ألغازه من كتاب (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب) للرماني (ت 384هـ).

وهناك حاشية على (كتاب الألغاز)[1]: فقد وضع حاشية عليه أحمد بن سيف الغزي الحنفي (لم أقف على تاريخ وفاته)، وقد طبعت سنة 1304هـ بمصر، ويوجد منها مخطوطتان: إحداهما: في دار الكتب المصرية بالقاهرة، والأخرى: في المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

8- نزهة الطرف في علم الصرف:

ذكر هذا الكتاب بعض المترجمين لابن هشام[2]، ولم أقف على مضمونه، غير أنه يبدو من خلال عنوانه أنه خاص بعلم الصرف، على خلاف كتبه السابقة، فإن منها ما هو خاص بعلم النحو، ومنها ما هو جامع للعلمين.

وقد نشر (نزهة الطرف) بتحقيق: الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، سنة 1410هـ، الموافق لـ 1990م[3].

وقد ذكر الدكتور علي فودة نيل كتاب (نزهة الطرف) في الكتب المنسوبة إلى ابن هشام، ونفى أن يكون له حقيقة بناء على أن هذا الكتاب للميداني (ت 518هـ)[4]، لكن بعض الباحثين أكدوا أن (نزهة الطرف) لابن هشام يختلف عن (نزهة الطرف) للميداني، فقد قال نواف بن جزاء الحارثي محقق كتاب (شرح شذور الذهب للجوجري) «وتصفَّحت الكتابين فاتضح لي أن بينهما فوارق جوهرية»[5]، ويقصد بالكتابين: (نزهة الطرف) للميداني، و(نزهة الطرف) لابن هشام، ونقل عن الدكتور السيد عبد المقصود محقق كتاب (نزهة الطرف للميداني) أنه قال «تأكد لي بما لا يدع مجالا للشك أن ما نقله

---

(1) – ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 274/2، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 186، وخزانة التراث، (مرقم آليا)،482/37.

(2) – ينظر: السحب الوابلة، 666/2، ومعجم المؤلفين، 306/2، والأعلام 147/4.

(3) – ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوجري (محمد بن عبد المنعم شمس الدين)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، (1423هـ-2004م)، (مقدمة المحقق)، 24/1، 25.

(4) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 350.

(5) – شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 25/1.

السيوطي في (النكت) عن كتاب ابن هشام (نزهة الطرف) بعيد كل البعد عن (نزهة الطرف) للميداني»[1]، ويتضح من هاذين القولين أن (نزهة الطرف في علم الصرف) هما كتابين أحدهما للميداني والآخر لابن هشام، متفقين في الاسم، لكنهما مختلفين في المضمون.

ب- كتب هي شروح لكتب غيره:

9- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

ألف جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك (ت 672هـ) مؤلفات في العربية كثيرة، متعددة المشارب مختلفة المناحي، قلَّ أن تجد من بينها كتابا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم بالقراءة والبحث وبيان معانيه بوضع الشروح والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه (الخلاصة) الذي اشتهر بين الناس باسم (الألفية)، وهو أرجوزة ظريفة جمع فيها خلاصة علمي النحو والصرف، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص، حتى طويت مصنفات أئمة النحو قبله، ولم ينتفع من جاء بعده بأن يحاكوه أو يدعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه.

و(ألفية ابن مالك) عليها شروح كثيرة جدا، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزيهم، ومن أهم هذه الشروح: شرح ابن الناظم (ت686هـ)، وشرح ابن عقيل (ت729هـ)، وشرح ابن هشام (ت761هـ)، وشرح المكودي (ت801هـ)، وشرح المرادي (ت849هـ)، وشرح الأشموني (ت929هـ)[2].

وشرح ابن هشام على (ألفية ابن مالك) هو المسمى (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، وقد ذكر ابن حجر والشوكاني أن ابن هشام له (تعليق على الألفية)[3]، ومن المحتمل جدا أنهما يقصدان بذلك هذا الكتاب أي (أوضح المسالك)، أما بقية العلماء الذين ترجموا للابن هشام، فهناك من ذكر هذا الكتاب باسم (التوضيح على ألفية ابن مالك)[4]، أو (التوضيح على الألفية)[5]، أو اختصارا

---

[1] – المصدر السابق، 25/1، ولم أقف على كتاب نزهة الطرف للميداني بتحقيق الدكتور السيد عبد المقصود.

[2] – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بهاء الدين)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (مقدمة الطبعة الأولى)، 5/1-8.

[3] – ينظر: الدرر الكامنة، 308/2، والبدر الطالع، 440/1.

[4] – ينظر: المقصد الأرشد، 67/2.

[5] – ينظر: بغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 184/1، وشذرات الذهب، 330/8، وروضات الجنات، 138/5، وهدية العارفين، 465/1.

(التوضيح)[1]، وهناك من ذكره باسم (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)[2]، و(أوضح المسالك) هي التسمية التي وضعها ابن هشام للكتاب، أما (التوضيح) فهي التسمية التي اشتهر بها الكتاب، كما صرَّح بذلك بعض العلماء[3].

ويتميز (أوضح المسالك) بمجموعة من الخصائص أهمها[4]: أولا: لم يتقيد ابن هشام في تنظيم المادة العلمية داخل الأبواب بأسلوب (الألفية)، وإنما كانت له طريقته الخاصة، فهو يقسم الباب إلى فصول غالبا، والفصل إلى مجموعة من المسائل وفق تنظيم يقوم على ترتيب المعلومات وحصرها وجمع الأشباه بعضها إلى بعض، وثانيا: لم يذكر ابن هشام في (أوضح المسالك) أبيات (الألفية) إلا نادرا، فهو شرح غير ممزوج بأبيات الألفية، بل هو شرح مستقل يبدو كما لو كان تصنيفا قائما بذاته، وثالثا: الإيجاز المركز سمة بارزة في (أوضح المسالك)، فهو على إيجازه ممتلئ بالمادة العلمية، من ذكر للمذاهب والآراء، ومن ترجيح، ومن تصحيح وتضعيف، ومن تدليل وتعليل، ورابعا: نجد في (أوضح المسالك) استكمالا وزيادة لما فات (الألفية) من تفصيل، كما نجد فيه أيضا نقدا لصاحب (الألفية) وخلافا معه حين تتطلب الحقيقة العلمية ذلك في رأي ابن هشام، وخامسا: نجد في (أوضح المسالك) تأثرا إلى حد ما بـ(شرح ابن الناظم) باعتباره سابقا عليه، ونجد فيه مع ذلك نقدا لابن الناظم ومخالفة له.

وقد أثنى بعض العلماء على (أوضح المسالك) من ذلك: قول عمران عبد السلام شعيب «وهذا الشرح هو أهم شروح الألفية، فقد استطاع ابن هشام أن يوضِّح به معانيها، ويحلِّل تراكيبها، وقد سلك في منهجه مسلكا لم يأل معه جهدا في ترتيب أبوابه وتفصيل ما أجمله الناظم أو إضافة ما عساه أن يكون قد أغفله»[5]، وقول الدكتور يوسف عبد الرحمان الضبع «(أوضح المسالك) سهل المباني دقيق المعاني، يشف لفظه عن معناه، ويدرك الناظر فيه ما رمى إليه مؤلفه دون أن يلتبس عليه عرض أو تخفى عليه خافية، وهو إلى (الألفية) أهدى سبيل، وللناشئ نعم الدليل، ولا يجد الباحث في معاجم اللغة العربية لهذا الكتاب عنوانا أكثر مطابقة أو اسما أتم موافقة مما خلعه عليه مؤلفه، فهو بحق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»[6].

---

[1] – ينظر: النجوم الزاهرة، 336/10.

[2] – ينظر: معجم المؤلفين، 306/2، والمدارس النحوية، ص 347، والأعلام، 147/4.

[3] – ينظر: كشف الظنون، 154/1، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، 274/2، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص 303.

[4] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 47-57، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 30، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 86 و193.

[5] – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 30.

[6] – ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 86.

وقد طبع (أوضح المسالك) على الأصل الذي وضعه عليه مؤلفه عدة مرات[1]: في كلكتا سنتي: 1832م (1250هـ)، و1838م (1256هـ)، وفي مطبعة الأعلام بالقاهرة سنة 1304هـ، وفي بولاق سنة 1310هـ، وفي القاهرة سنة 1312هـ، وفي المطبعة المحمودية بالقاهرة سنة 1316هـ، وفي مطابع أخرى بالقاهرة سنوات: 1322هـ، و1323هـ، و1326هـ، و1332هـ (في مطبعة التقدم العلمية)، و1348هـ، و 1354هـ.

كما نشر (أوضح المسالك) مع عدة تحقيقات عليه بعناوين مختلفة[2]:نشر بتحقيق: محمد سالم، وأحمد مصطفى المراغي، تحت عنوان (تهذيب أوضح المسالك)، في القاهرة، سنة 1329هـ، ونشر بتحقيق: محمد عبد العزيز النجار، وعبد العزيز حسن، تحت عنوان (منار السالك إلى أوضح المسالك)، في القاهرة، سنوات: 1925م (1344هـ)، و1927م (1346هـ)، و1349هـ، وانفرد محمد عبد العزيز النجار بإخراج طبعة جديدة منقحة منه سنتي: 1953م (1372هـ)، و1954م (1373هـ)، ونشر ومعه تحقيق أول مختصر لمحمد محيي الدين عبد الحميد بعنوان (إرشاد السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، مطبعة السعادة في مصر، سنة 1376هـ، ونشر ومعه تحقيق ثان متوسط لمحمد محيي الدين عبد الحميد بعنوان (هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، في ثلاثة أجزاء، عدة مرات، نشرت طبعته الخامسة دار إحياء التراث العربي في بيروت، سنة 1966م (1388هـ)، ونشر ومعه تحقيق ثالث مطول لمحمد محيي الدين عبد الحميد بعنوان (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، نشرت طبعته الخامسة المكتبة التجارية الكبرى في القاهرة، سنة 1967م (1387هـ)، كما نشرته المكتبة العصرية في بيروت في مجلدين، ونشر ومعه تحقيق لعبد المتعال الصعيدي، بعنوان (بغية السالك إلى أوضح المسالك)، الطبعة الثالثة منه تقع في جزء واحد، ظهرت سنة 1384هـ الموافق لـ 1964م، ونشرته مطبعة محمد علي صبيح في مصر، سنة 1388هـ، كما نشرته دار العلوم الحديثة في بيروت، سنة 1402هـ، ونشر بتحقيق: محمد عبد العزيز النجار، تحت عنوان (ضياء السالك إلى أوضح المسالك) في أربعة أجزاء، بالقاهرة، سنة 1388هـ الموافق لـ 1968م، ونشر في ترتيب جديد بتحقيق: الدكتور فهمي قطب الدين النجار، تحت عنوان (زاد الطالب من أوضح المسالك)، طبع في أربعة أجزاء، سنة 1413هـ، كما طبع ثانية في مطابع النرجس التجارية في الرياض، سنة 1415هـ.

---

[1] – ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص 274، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص 303، والدليل إلى المتون العلمية، ص 516، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 61.

[2] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 62، 63، والدليل إلى المتون العلمية، ص 517.

و(أوضح المسالك) توجد منه عدة نسخ مخطوطة في مكتبات العالم[1]: فتوجد منه مخطوطات في مدن عربية وإسلامية منها: الرباط، وفاس، وسليم أغا، ودمشق، والقاهرة، ومشهد، وتونس، والمدينة المنورة، وطنطا، وبغداد، كما توجد منه مخطوطات في مدن غربية وأجنبية، منها: برلين، وليدن، وبرنستون، والفاتكان، وبريل، وسرفيلي، وبتافيا.

وهناك عدة دراسات حول كتاب (أوضح المسالك)، أغلبها حواشي عليه، وبعضها شروح له، أو شروح لشواهده، أو نظوم له، سأذكر كل نوع من هذه الدراسات وفق الترتيب الزمني لوفاة أصحابها[2]:

فمن شروح (أوضح المسالك): أولا: شرحه زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، كان يعرف بالوقاد، واشتهر بخالد الأزهري (ت 905هـ)، وسماه (التصريح بمضمون التوضيح)، وهو شرح عظيم ممزوج بالمتن، من مراجع النحو المشهورة، كما أنه من المصادر المهمة لآراء ابن هشام النحوية في كتبه المختلفة، وبخاصة بعض ما فُقِد منها كحواشي التسهيل، وحواشي الألفية، وقد طبع (التصريح) عدة طبعات، ويوجد منه مخطوطات كثيرة في مكتبات العالم، وثانيا: شرحه نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت 929هـ)، وهذا الشرح ينقل عنه الصبان (ت 1206هـ) أحيانا في حاشيته على (شرح الأشموني)، وثالثا: شرحه بدر الدين أبو الفضل وأبو البركات وأبو الجود محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي العامري الشافعي (ت 984هـ).

ومن شروح شواهد (أوضح المسالك): أولا: شرح شواهده مع شواهد (شرح ابن الناظم وشرح ابن عقيل وشرح المرادي) بدر الدين أبو محمد وأبو الثناء محمود بن أحمد بن موسى العيني المصري الحنفي (ت 855هـ)، وسماه (المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية)، واشتهر باسم (الشواهد الكبرى)، وقد طبع في بولاق سنة 1299هـ، كما طبع على هامش (خزانة الأدب للبغدادي)، وقد اختصره في كتاب سماه (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد)، وعرف باسم (الشواهد الصغرى)، وقد طبع في المطبعة الكاستلية في القاهرة، سنة 1297هـ، وقد قام بتحقيق (الشواهد الكبرى) الأستاذ إبراهيم السابح الطيار في رسالته للماجستير المقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–كلية اللغة العربية–بالرياض، العام الجامعي (1406هـ/1407هـ)، في خمس مجلدات، وثانيا: شرح شواهده أبو

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 61.

[2] – ينظر: كشف الظنون، 154/1، 155، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 63–73، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 31، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 64، 65، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص 303، والدليل إلى المتون العلمية، ص 516–519.

عبد الله محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي المالكي (1116هـ)، وسماه (تكميل المرام بشرح شواهد توضيح ابن هشام)، وقد طبع بمدينة فاس، ويوجد منه بعض النسخ المخطوطة، وثالثا: شرح شواهده مع شواهد (شرح المكودى) أبو حامد محمد العربي بن محمد الهاشمي الزرهوني (ت1260 هـ)، وسماه (روضة المنى وبلوغ المرام بجمع شواهد المكودي وابن هشام)، وقد طبع في فاس.

ومن الحواشي على (أوضح المسالك): أولا: وضع حاشية عليه عز الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز المصري الشافعي المعروف بابن جماعة (ت 819هـ)، وثانيا: وضع حاشية عليه شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمان بن عبد الله بن يوسف بن هشام الشافعي (ت 835هـ)، وتوجد منه عدة نسخ مخطوطة، وثالثا: وضع حاشية عليه بدر الدين أبو محمد وأبو الثناء محمود بن أحمد بن موسى العيني المصري الحنفي (ت 855هـ)، ورابعا: وضع حاشية عليه محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد الأنصاري السعدي العبادي المالكي (ت 880هـ)، وسماها (رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك)، وخامسا: وضع حاشية عليه سيف الدين محمد بن محمد بن عمر بن قطلوبغا البكتمري الحنفي (ت 881هـ، وقيل 870هـ)، وسادسا: وضع حاشية عليه كمال الدين أبو الفضل محمد بن إبراهيم بن علي الحنفي المعروف بابن أبي الصفا (ت 900هـ)، وسابعا: وضع حاشية عليه جلال الدين أبو الفصل عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي (ت 911هـ)، وسماها (التوشيح)، وثامنا: وضع حاشية عليه برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن عبد الرحمان بن محمد بن إسماعيل الحنفي المعروف بابن الكركي (ت 922هـ، وقيل 890هـ)، وتاسعا: وضع حاشية عليه ناصر الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن علي اللقاني المالكي (ت 958هـ)، ويوجد منه بضعة مخطوطات، وعاشرا: وضع حاشية عليه شمس الدين محمد بن محمد الطبلني التونسي المالكي (ت 972هـ، وقيل 962هـ)، وحادي عشر: وضع حاشية عليه أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الوفائي الشنواني الشافعي (ت 1019هـ)، وسماها (هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك) أو (هداية السالك على أوضح المسالك)، ويوجد منها بعض النسخ المخطوطة، وثاني عشر: وضع حاشية عليه ياسين بن محمد الخليلي، ويعرف بابن غرس الدين، والخطيب الخليلي (ت 1086هـ) ويوجد منه بعض النسخ المخطوطة، وثالث عشر: وضع حاشية عليه أبو عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام ابن كيران الفاسي المالكي (ت 1227هـ)، وقد طبعت في فاس، ويوجد منها نسخة مخطوطة فيها، ورابع عشر: وضع حاشية عليه أبو الحسن علي بن إدريس بن علي قصاره الحميري (ت1259 هـ)، ويوجد منه بعض النسخ المخطوطة.

ومن الحواشي على (شرح التصريح) لخالد الأزهري: وضع حاشية عليه ياسين بن زين الدين بن

أبي بكر بن محمد بن عُلَيْم الحمصي العُلَيْمي الشافعي (ت 1061هـ)، وهذه الحاشية من مراجع النحو المعروفة، وهي أيضا مصدر من المصادر المهمة لآراء ابن هشام ببعض كتبه المفقودة مثل كتاب (التذكرة)، و(حواشي التسهيل)، ومما جاء في هذه الحاشية بعض تعليقات لابن هشام على هوامش (ألفية ابن معطي)، وقد طبعت هذه الحاشية مع (شرح التصريح على التوضيح) بأسفله في معظم طبعات (شرح التصريح).

ومن نظوم (أوضح المسالك): نظمه ووضع حاشية أو شرحا لهذا النظم أبو عبد الله محمد بن حمدون السلمي المرادسي المعروف بابن الحاج (ت 1274هـ)، وسماه (كشف الخفاء والغطاء)، وقد طبع بفاس.

ومن الدراسات الحديثة على (أوضح المسالك): قام الدكتور علي بن حسن البواب بتأليف كتاب (تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في أوضح المسالك)، نشرته دار الفرقان بالأردن، سنة 1402هـ، في (99) صفحة.

10- الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية:

كان القدماء يطلقون لقب (أمير المؤمنين في النحو) على أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي (ت 745هـ)، ويعدونه شيخ النحاة، وهو الذي جسر الناس على قراءة كتب ابن مالك وتداولها، وقد أولى النحو أهمية كبيرة في تفسير القرآن الكريم وتفهم معانيه وإدراك أسراره، فبثَّ في تفسيره الكبير (البحر المحيط) المسائل النحوية الكثيرة، وأثبت الآراء المختلفة، ولم يكتف بما ذكره في هذا الكتاب وفي كتبه الخاصة بالدراسات الإسلامية والقرآنية، وإنما خاض غمار التأليف في اللغة والنحو، وترك كتبا كثيرة لها قيمتها وأهميتها في دراسة النحو العربي وتطوره[1].

ومما ترك أبو حيان من ذلك كُتَيِّبا مختصرا جدا في النحو باسم (اللمحة البدرية في علم العربية)، ويسمى أيضا (الملحة البدرية)، وقد قسمه أبو حيان إلى مقدمة وسبعة أبواب، تكلَّم في المقدمة على الكلمة وأنواعها، والإعراب وألقابه وعلاماته، وكان الباب الأول: في النكرة والمعرفة، والثاني: في المرفوعات، والثالث: في المنصوبات، والرابع: في المجرورات، والخامس: في التوابع، والسادس: في الفعل، والسابع: في الممنوع من الصرف، ولما كانت (اللمحة) مختصرة فقد شرحها بعض من جاء بعد أبي حيان، كابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، وابن المجاور النابلسي (ت 772هـ)، ومحمد البرماوي (ت

[1] - ينظر: أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، (1385هـ-1966م)، ص 101.

831هـ)[1].

وشرح ابن هشام على (اللمحة البدرية) لأبي حيان يسمى (الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية)، وهو الاسم الكامل للكتاب الذي ذكره بعض العلماء[2]، وبعضهم ذكر تسميات مختصرة للكتاب: (شرح اللمحة البدرية في علم العربية)[3]، و(شرح اللمحة البدرية)[4]، و(شرح اللمحة)[5]، و(شرح الملحة)[6].

وقد أبان ابن هشام في مقدمة (شرح اللمحة) عن الهدف من شرحه وهو استكمال ما نقص في رسالة (اللمحة)، حيث قال: «فهذه نكت حررتها على (اللمحة البدرية في علم العربية) لأبي حيان الأندلسي، مُكَمِّلَة من أبوابها ما نقص، ومسبلة على أذيالها ما قلص»[7].

و(شرح اللمحة) هو شرح ممزوج، يُفَرَّقُ فيه بين المتن والشرح بكلمتي (قال) قبل كلام أبي حيان، و(أقول) قبل كلام ابن هشام، وقد اتَّبع ابن هشام في شرحه تبويب أبي حيان في رسالته باعتباره شارحا لها، وهو في شرحه يشير إلى ما يراه من نقص، ويضيف ما يجده ضروريا للوفاء بالموضوع، كما أنه يذكر الخطأ ويُبَيِّن الصواب فيه، وفي بعض المواطن يُفَصِّلُ ويُبَيِّنُ ما أجمله أبو حيان في رسالته، أو يحصر ويستنتج الفوائد التي تضمنها كلامه مع التوضيح له[8].

ومن الظواهر البارزة في شرح (اللمحة) نقد ابن هشام لأبي حيان، فانتقده في مواضع متعددة بأنه اختصر في رسالة (اللمحة البدرية) اختصارا مجحفا بالموضوع أو مخلا به، وعاب عليه في بعض المواضع أنه حمَّل (اللمحة) بعض الأحكام التي لا تليق بالمختصرات، ومن نقد ابن هشام لأبي حيان مخالفته له أحيانا في رأي اختاره[9].

وتكمن قيمة كتاب (شرح اللمحة) في احتوائه على طائفة من الفوائد التي يهم دارس النحو

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ص 149–150.

[2] – ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، والدبر الطالع، 440/1، ومعجم المؤلفين، 306/2.

[3] – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 84.

[4] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 276، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 35.

[5] – ينظر: بغية الوعاة، 69/2، وشذرات الذهب، 330/8، و روضات الجنات، 138/5، وهدية العارفين، 465/1.

[6] – ينظر: مفتاح السعادة، 185/1.

[7] – شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: الأستاذ الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 235/1.

[8] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 276–278.

[9] – ينظر: المصدر نفسه، ص 279–282.

الإحاطة بها، والتي ربما لا يجد بعضها في كثير من كتب النحو، كبيان وجه شاهد خفي، وإعراب تعابير مشكلة، وتوضيح بعض الاصطلاحات[1].

و(شرح اللمحة) قام بدراسته وتحقيقه الأستاذ الدكتور: هادي نهر، في رسالة الدكتوراه التي قدمها لجامعة القاهرة، سنة 1974م، وذكر هادي نهر أنه كان من المفروض أن يخرج كتاب (شرح اللمحة) بأربعة أجزاء ضخمة تستوفي نسخته الأصلية التي قدمها للامتحان، غير أن ظروف الطباعة الصعبة، خاصة من الناحية المادية، حالت دون إخراجه الكتاب بصورته الأصلية، التي لم يترك فيها شاردة ولا واردة إلا وعلَّق عليها، وفصل القول في ذكر مظانها ومصادرها، ولهذا اضطر إلى حذف أكثر الهوامش وإلى تأجيل طباعة أربعة فصول مسهبة من الدراسة، ليخرجه بجزئين فقط[2]، وقد طُبع هذين الجزئين في دار اليازوري العلمية في عمان بالأردن، بدون تاريخ، وذكر عمران عبد السلام شعيب أن (شرح اللمحة) قام بدراسته وتحقيقه الدكتور هادي نهر، وطبع بمطبعة جامعة بغداد، سنة 1397هـ الموافق لـ 1977م[3]، ومن المحتمل جدا أن يكون الكتاب طبع كاملا في هذه الطبعة، كما ذكر أحد الباحثين أن (شرح اللمحة) حقَّقه أيضا الدكتور صلاح روَّاي في القاهرة سنة 1405هـ، وهو أفضل من تحقيق الدكتور هادي نهر[4].

و(شرح اللمحة) توجد منه مخطوطتان: الأولى: في مكتبة سوهاج، والثانية: في دار الكتب المصرية[5].

11- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:

هو كتاب شرح فيه ابن هشام الشواهد، واختلفت عبارات الدارسين في تحديد هذه الشواهد التي شرحها ابن هشام في هذا الكتاب، فهناك من قال بأنها شواهد (الألفية)[6]، وهناك من قال بأنها شواهد (شرح الألفية)، دون أن يحدد شرحا بعينه[7]، وهناك من حدد وقال بأنها شواهد (شرح ابن الناظم على

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، ص 282-283.

(2) – ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 5/1.

(3) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 35.

(4) – ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 22/1.

(5) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 285، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 84.

(6) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 36.

(7) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 65.

الألفية)[1].

وقد ذكر بعض الدراسين أن (تخليص الشواهد) قد سمي في بعض المصادر بتسميات مختلفة: (شواهد ابن الناظم)، و(شرح أبيات ابن الناظم)، و(حواشي ابن الناظم) و(شرح الشواهد الكبرى)، والاسم الذي عرف به أكثر من غيره هو (شرح الشواهد) لابن هشام[2].

وقد تقيَّد ابن هشام في تبويب كتابه (تخليص الشواهد) بترتيب الأبواب في (الألفية) و(شرح ابن الناظم) لها، إذ كان كتابه متعلقا بشواهد هذا الشرح، غير أن ابن هشام في كتابه لم يكمل جميع الأبواب، فقد وقف فيه عند باب (التنازع)[3].

وقد أشار ابن هشام في مقدمة (تخليص الشواهد) إلى منهجه في هذا الكتاب وهو أنه يشرح الشاهد ويضبطه، ويُبَيِّن وجه الاستشهاد منه، ويورد بعض ما يتقدمه من أبيات وما يتأخر عنه مما يشتمل على حكم نحوي، أو شاهد لغوي، أو حكمة أو مثل، أو نسيب مستلذ أو غزل، وأنه فصَّل ذلك كله مسألة مسألة، وتخيَّر له العبارة الموجزة، والإشارة المستسهلة، وأنه رأى من إتمام الفائدة ألَّا يقتصر على شرح شواهد (الشرح)، ولا على مسائل تلك الشواهد، بل أردفها بشواهد كثيرة ومسائل عديدة لم يشتمل عليها (الشرح)[4].

ويتميز منهج ابن هشام في (تخليص الشواهد) بمجموعة من الخصائص، منها: أولا: أنه يذكر المسألة أولا، ثم يذكر ما يتصل بها من مباحث وشواهد، وهذا النهج في شرح الشواهد من ابتكار ابن هشام، لأن من سبقه كانوا يذكرون الشاهد أولا، ثم يذكرون ما يتعلق به من مسائل ومباحث، وثانيا: أنه تطرَّق إلى مسائل نحوية لا تتعلق بشواهد (الشرح)، وثالثا: أنه استطرد إلى شواهد أُخَرَ عدا شواهد (الشرح)، ورابعا: أنه تعرض لمباحث أدبية[5].

وقد ذكر ابن هشام في مقدمة (تخليص الشواهد) سبب تأليفه لهذا الكتاب، وهو أنه شكا إليه جماعة من الطلاب الراغبين في تحقيق علم الإعراب ما يجدونه من صعوبة الشواهد الشعرية المستشهد بها في (شرح الخلاصة الألفية)، وأنهم لم يجدوا من يشرحها ويوضحها لهم، وأنهم في حاجة ماسة إلى تأليف

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 217.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 217.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص 220، 221.

[4] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 221.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، ص 221-227.

يجمع ذلك، فأنشأ لهم هذا المختصر المسمى بـ (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)[1].

وقد أشار ابن هشام في (تخليص الشواهد) إلى مصنفين له: الأول: (أوضح المسالك)، والثاني: (شرح بانت سعاد)، وإذا كان (أوضح المسالك) لم يُحَدَّد تاريخ تأليفه، فإن (شرح بانت سعاد) جاء في نهايته أنه تم تأليفه في الثامن عشر من شهر رجب سنة 756هـ، وهذا يعني أن كتاب (تخليص الشواهد) ألف بعد هذا التاريخ، ومن المرجح أنه قد ألف في أواخر حياة ابن هشام الذي توفى سنة 761هـ، ولعل سر عدم إكماله أن الموت فاجأه قبل أن يتمه[2].

وكتاب (تخليص الشواهد) أو كما يعرف بـ(شرح الشواهد لابن هشام) من المصادر المهمة في النحو العربي رغم أنه لم يكمل، فقد كان في طليعة المؤلفات التي اعتمدت عليها كتب الشواهد المشهورة التي ألفت بعده، فقد نقل منه العيني (ت 855هـ) نصوصا كثيرة طويلة بألفاظها أحيانا، وبتصرف فيها أحيانا أخرى، وذلك في كتابه (شرح الشواهد الكبرى)، واعتمد عليه السيوطي (ت 911هـ) في كتابه (شرح شواهد المغني)، وذكره في نحو خمسين موضعا، كما عده البغدادي (ت 1093هـ) من مصادر الخزانة، وذكره فيها نحو ست وستين مرة، ونقل فيها منه مباحث طويلة بأكملها، وأهمية كتاب (تخليص الشواهد) تكمن في أن فيه تحقيق شواهد ومسائل ينفرد بها بين كتب المؤلف، وبعض هذا التحقيق يمثل تطورا في آراء ابن هشام باعتبار تاريخ تأليف هذا الكتاب[3].

وقد نشر كتاب (تخليص الشواهد) بتحقيق: الدكتور عباس الصالحي، في بيروت سنة 1406هـ[4]، وتوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية في القاهرة[5]، وثانية بمكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة[6]، وثالثة بمكتبة المتحف العراقي[7].

ج- رسائله:

12- موقد الأذهان وموقظ الوسنان:

---

[1] - ينظر: المصدر السابق، ص 217.

[2] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 242، 243.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، ص 240.

[4] - ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، ص 18.

[5] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 36، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 65، وابن هشام الأنصاري آثاره و مذهبه النحوي، ص 243، 244.

[6] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 244.

[7] - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 101/1.

من أكثر رسائل ابن هشام شهرة، جمع فيها طائفة من طرائف كتب النحو والأدب، ورتبه على أربعة فصول: الأول: في الأحاجي المعنوية، والثاني: في الأحاجي اللفظية، والثالث: في الإشارات الخفية، والرابع في التصحيفات اللوذعية [1].

وقد وُصِف (موقد الأذهان) بأنه في أعوص مسائل النحو[2]، وبأنه في الأحاجي النحوية [3]، وبأنه في الألغاز النحوية[4]، وبأنه في الألغاز النحوية والفكاهات الأدبية [5]، وبأنه في ألغاز نحوية وأدبية [6]، وبأن ابن هشام تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو[7].

وهناك من ذهب إلى أن (موقد الأذهان وموقظ الوسنان) مشهور بـ(ألغاز ابن هشام)[8]، وفي الحقيقة المشهورة بهذا الاسم هو كتاب (الألغاز) الذي مرَّ معنا سابقا في الكتب المطبوعة [9].

وقد ذكر ابن هشام في نهاية هذه الرسالة أنه ألفها في التاسع والعشرين من جمادى الأولى سنة 737هـ [10].

وقد طبع ونشر (موقد الأذهان) عدة مرات [11]: طُبِع ضمن مجموعة في بولاق سنة 1253هـ-1837م، وفي القاهرة سنة 1279هـ، وطُبِع مذيلا لكتاب (شرح شذور الذهب للمؤلف) في بولاق سنة 1282هـ، وفي مصر سنة 1253هـ، وسنة 1305هـ، وطُبِع لوحده في مطبعة الحرمين سنة 1322هـ، ونشر بتحقيق: على فودة نيل، في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض سنة 1980م، وبتحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة 1403هـ، ونشره: حسن إسماعيل مروة في ضمن كتابه (رسائل ابن هشام النحوية).

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 316.

[2] – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، 154/3، والحركة الفكرية في مصر، ص 230.

[3] – ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 276/2.

[4] – ينظر: الأعلام، 147/4.

[5] – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 85.

[6] – ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 24/1.

[7] – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 34.

[8] – ينظر: هدية العارفين، 465/1.

[9] – ينظر: هذه الأطروحة، ص 64.

[10] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 321.

[11] – ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 275/2، 276، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 321، وابن هشام وأثره في النحو العربي، (هامش**)، ص 85، وشرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 24/1.

وتوجد عدة نسخ مخطوطة لـ(موقد الأذهان) في مختلف مكتبات العالم[1]: في برلين، وباريس، والإسكندرية، والقاهرة، والفاتكان، والمتحف البريطاني، والأصفية، ورامبور، ومكتبة المسجد الأحمدي بطنطا، وقسم مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض، ودار الكتب المصرية ضمن مجموعة.

13- فوح الشذا بمسألة كذا:

جعل ابن هشام هذه الرسالة في خمسة فصول: الأول: في ضبط موارد استعمال (كذا)، والثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها، والثالث: في إعرابها، والرابع: في بيان معناها عند النحويين، والخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء[2].

وقد أشار ابن هشام في صدر هذه الرسالة إلى سبب تأليفها بقوله «إني لما وقفت على كتاب (الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان رحمه الله، رأيته لم يزد على أن نسخ أقوالا وجدها، وجمع عبارات وعدَّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيَّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبَّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيت الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب إلا على الاضطراب والشغب، فاستخرت الله في وضع تأليف مهذَّب أبيِّن فيه ما أجمل، واستئناف تصنيف مرتب أورد فيه ما أهمل، وسميته (فوح الشذا بمسألة كذا)» [3].

وقد صرَّح ابن هشام في نهاية هذه الرسالة بأنه ألفها في شهر شعبان من سنة 752هـ[4].

وقد طبعت ونشرت هذه الرسالة ثلاث مرات[5]: طبعت ضمن كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي، ونشرت بتحقيق: أحمد مطلوب، في بغداد سنة 1382هـ/1963م، وبتحقيق: الدكتور سهير محمد خليفة، في القاهرة سنة 1988م.

14- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل:

---

(1) – ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية، 154/3، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 320، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 34، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 85.

(2) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 303-305، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 87/1.

(3) – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 303.

(4) – ينظر: المصدر نفسه، ص 305.

(5) – ينظر: المصدر نفسه، ص 305، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 35، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 84، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (الهامش1)، 86/1، شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 22/1.

يتلخص مضمون هذه الرسالة وسبب تأليفها في أن ابن مالك ذكر في كتابه (التسهيل) أن الرباعي المزيد إذا جمع جمع تكسير تسقط منه الزوائد إلا إذا كان الزائد حرف لين رابعا، وما جاء خلاف هذه القاعدة فهو من باب الشذوذ، وقد سئل ابن هشام عما جاء شاذا من ذلك فذكر ثلاثة أمثلة لذلك: (عناكبيت) جمع (عنكبوت)، و(عباقريّ) -في قراءة- جمع (عبرقيّ) لا (عبقر)، و(تخاريبت) جمع (تخربوت)، ثم بلغه أن معترضا اعترض على هذه الأمثلة ببعض الحجج، فأورد ابن هشام من الأدلة ما يبيِّن صحة ما ذكره من الأمثلة، وفساد ما أُعتُرِض به من الحجج، وهذه الأدلة التي أوردها هي موضوع هذه الرسالة [1].

وقد ذكر ابن حجر في (الدر الكامنة) أن من مؤلفات ابن هشام (إقامة الدليل على صحة النحيل)، وفي الهامش صححت الكلمة الأخيرة بـ(التحليل) [2]، وذكر خالد الأزهري (ت905هـ) في مقدمة (شرح التصريح) أن من مؤلفاته (إقامة الدليل على صحة التحليل)[3]، والاسم الصحيح للرسالة هو (إقامة الدليل على صحة التمثيل)، بناء على ما يدل عليه موضوعها، إذ أن ابن هشام أراد أن يقيم الدليل على صحة ما مثَّل به من أمثلة، كما سبق ذكره، وبناء على ما جاء في مخطوطتها الوحيدة بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود، فيكون ما جاء في (الدرر الكامنة) و(شرح التصريح) فيه تصحيف[4].

ويبدو أن ابن هشام ألف هذه الرسالة في أواخر حياته، فقد أشار فيها إلى كتابه (المغني)، والذي قد ألفه سنة 756هـ قبيل وفاته ببضع سنوات [5].

وقد نشرت هذه الرسالة بتحقيق: الدكتور هاشم طه شلاش، في مجلة كلية الآداب ببغداد، العدد السادس عشر، سنة 1972م[6].

15- المسائل السفرية في النحو:

هي عبارة عن أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم[7].

---

[1] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 298، 299.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، 309/2.

[3] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن هشام، خالد الأزهري (أبو الوليد بن عبد الله زين الدين)، وبهامشه حاشيته، للعلامة شيخ يس، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر، 5/1.

[4] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 300.

[5] - ينظر: المصدر نفسه، ص 301.

[6] - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 77/1، وشرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 17/1.

[7] - ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 23/1.

وقد نشرت بتحقيق: أحمد مطلوب، في مجلة كلية الآداب ببغداد، سنة 1963م[1]، وبتحقيق: الدكتور علي حسين البواب، في الرياض سنة 1402هـ[2]، كما نشرت ضمن مجموعة من رسائل ابن هشام في مكتبة سعد الدين بدمشق، بتحقيق: الأستاذ حسن إسماعيل مروة[3].

16- المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَنْ) الشرطية:

في هذه الرسالة ذكر ابن هشام ثلاث مسائل متعلقة بـ(مَنْ) الشرطية، وقع البحث فيها بينه وبين العلامة تقي الدين السبكي الشافعي (ت 755هـ): المسألة الأولى: خاصة بالفرق بين (مَنْ) و(إنْ) الشرطيتين، والمسألة الثانية: خاصة بخبر (مَنْ) الشرطية وغيرها من أسماء الشرط، والمسألة الثالثة: خاصة بالعموم المستفاد من (مَنْ) الشرطية[4]، وتلي هذه المسائل فوائد مختلفة[5].

وجاء في بعض التراجم أن (المباحث المرضية المتعلقة بمَنْ الشرطية) في مجلدين[6]، وهو بعيد، لأن موضوعها هو كلمة واحدة، وهي (مَنْ) الشرطية، فهي رسالة صغيرة كما وصفها أحد الدراسين[7].

وقد قام بتحقيق هذه الرسالة الدكتور مازن المبارك، سنة 1408هـ[8]، ويبدو أنه نشرها.

وتوجد بعض النسخ المخطوطة من هذه الرسالة[9]: ففي دار الكتب المصرية بالقاهرة ثلاث نسخ: الأولى تحت رقم (459 مجاميع)، والثانية تحت رقم (730مجاميع)، والثالثة تحت رقم (2: 156)، وفي مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنور نسخة برقم (185 عام مجاميع).

17- أنت أعلم ومالُكَ:

هذا المثال موضوع رسالة لابن هشام، قدَّم لها بذكر ما دفعه إلى تأليفها، وهو أسئلة لبعض علماء

---

(1) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، (هامش*)، ص 85.

(2) – ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 23/1.

(3) – ينظر: شذرات الذهب، (هامش2)، 330/8.

(4) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 307-308.

(5) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 85.

(6) – ينظر: هدية العارفين، 465/1.

(7) – ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 22/1.

(8) – ينظر: المصدر نفسه، 22/1.

(9) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 308، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 37، 38، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 85.

عصره حول أمور، منها المثال المذكور، وقد بين المؤلف وجوه الإشكال في إعراب هذا المثال[1].

وقد أورد هذه الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر[2].

18- إن رحمة الله قريب من المحسنين:

هي رسالة لابن هشام حول قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3]، ذكر في أولها أن هذه الآية فيها سؤال مشهور: ما الحكمة في تذكير (قريب) مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث (رحمة)؟ مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث، وذكر أن العلماء أجابوا عن هذا السؤال بأوجه جمعها فوقف منها على أربعة عشر وجها، منها قوي وضعيف، وأنه سرد هذه الأوجه وتتبعها بالتصحيح والإبطال بحسب ما يظهره الله تعالى له[4].

وهذه الرسالة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[5]، ويوجد منها ثلاث نسخ مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، الأولى برقم (17)، والثانية برقم (20)، والثالثة برقم (87)[6].

19- إنما:

هي رسالة صغيرة تحدث فيها ابن هشام عن (إنَّما) من جانبين: الجانب المعنوي: وهو إفادتها الحصر، أو عدم إفادتها له، والجانب اللفظي: وهو تركيبها، أو عدم تركيبها[7].

وهذه الرسالة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[8].

20- توجيه النصب في قولهم: فضلًا، ولغةً، واصطلاحًا، وخلافًا، وأيضًا، وهلمَّ جرًا:

هي رسالة في إعراب هذه الكلمات التي يكثر دورانها في الكلام، وذكر ابن هشام في أولها أنه سأله بعض الإخوان عن توجيه النصب في مثل قول القائل (فلان لا يملك درهما فضلًا عن دينار)،

---

(1) - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 191.

(2) - ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1406هـ-1985م)، 7/68-83.

(3) - الأعراف، 56.

(4) - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 194.

(5) - ينظر: الأشباه والنظائر، 5/260-272.

(6) - ابن هشام من خلال كتابه المغني، (الهامش5)، ص 37، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 196.

(7) - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 197.

(8) - ينظر: الأشباه والنظائر، 7/241-247.

و(الإعراب لغةً: البيان، واصطلاحًا: تغير الآخر لعامل)، و(يجوز كذا خلافًا لفلان)، و(قال أيضًا)، و(هلمَّ جرًا)، وذكر أن كل هذه التركيب مشكلة، وأنه ليس على ثقة من أنها عربية، وإن كانت مشهورة في عرف الناس، وأنه لم يقف لأحد على تفسير لبعض هذه التراكيب، ووقف على تفسير غير شاف لبعضها الآخر، وذكر أنه مورد في هذه الرسالة ما تيسر له من تفسير هذه التراكيب وإعرابها[1].

وهذه الرسالة من الرسائل التي أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[2]، وقد قام بتحقيق الرسالة الدكتور حسن الشاعر، وصدرت طبعته الأولى في عمان سنة 1404هـ[3].

وتوجد عدة نسخ مخطوطة من هذه الرسالة: في برلين و القاهرة، والرباط، وجامع الزيتونة بتونس وفي مكتبة جامعة ليدن[4]، كما توجد منها نسخة ببرلين، ونسخة أخرى بليدن باسم (مسائل في النحو وأجوبتها)[5].

21- شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته:

جعل ابن هشام هذه لرسالة في ثلاثة فصول: الأول: في تفسير الاستفهام، والثاني: في بيان المطلوب بأداة الاستفهام، وتقسيمها باعتبار ذلك، والثالث: في الفرق بين (أم) المتصلة و(أم) المنقطعة، وختم الرسالة بتقرير مختصر لخص فيه أهم الفروق بين نوعي (أم) التي ذكرها في الفصل الثالث، وأضاف فروقا أخر[6].

وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في الأشباه والنظائر[7]، ويوجد منها نسخة مخطوطة بمكتبة خسرو باشا بتركيا[8].

22- شروط التنازع:

وهي رسالة صغيرة ذكر ابن هشام في أولها أنه تتبع الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين أو العوامل فوجدها منحصرة في خمسة شروط: شرطين في العامل، وشرطين في المعمول، وشرط بينهما،

---

(1) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 198.

(2) – ينظر: الأشباه والنظائر، 130/6-169.

(3) – ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 18/1، 19.

(4) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 202.

(5) – ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (الهامش1)، 103/1.

(6) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 203.

(7) – ينظر: الأشباه والنظائر، 42/7-57.

(8) – ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 23/1.

والرسالة هي تفصيل لهذه الشروط كلها[1].

وهذه الرسالة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[2]، ويوجد منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (469نحو)[3].

23- الفرق بين قولنا: والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار (لا) وبدون تكرارها:

بدأ ابن هشام هذه الرسالة ببيان حالات الاسمين المتفقي الإعراب، المتوسط بينها واو العطف، فذكر لهما ثلاث حالات: الأولى: يتعين فيها كونهما متعاطفين، والثانية: يمتنع فيها كونهما متعاطفين بل يجب تقدير عامل بعد (الواو)، ويكون الكلام من باب عطف الجمل، والثالثة: يجوز فيها الوجهان السابقان، وبناء على هذه الحالات بيَّن ابن هشام الفرق بين تكرار (لا) وعدم تكرارها في قول المتكلم (والله لا كلمت زيدا ولا عمرًا ولا بكرًا)، وما يترتب على ذلك من أن يكون يمينا واحدة أو أكثر من يمين[4].

وهذه الرسالة من الرسائل التي أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[5].

24- كأنَّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل:

تناول ابن هشام هذا القول بالبحث في رسالة له، اشتملت على مناقشة تتعلق بقائله، ومعنى (كأنَّ) فيه، وإعرابه[6].

وجاء في نهاية هذه الرسالة أنه أنجزها يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة 754هـ[7].

وهذه الرسالة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[8].

25- ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا:

---

[1] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 205، 206.

[2] - ينظر: الأشباه والنظائر، 252/7-262.

[3] - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (الهامش 8)، 103/1.

[4] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 207.

[5] - ينظر: الأشباه والنظائر، 231/7-240.

[6] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 208.

[7] - ينظر: المصدر نفسه، ص 209.

[8] - ينظر: الأشباه والنظائر، 58/7-67.

هي رسالة لابن هشام حول قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1]، وقد صدَّرها ببيان أوجه الإعراب الجائزة في هذه الآية، فذكر أنها أربعة، وقد ناقش ابن هشام مسألة تقديم الحال على عاملها مناقشة طويلة في هذه الرسالة شغلت معظم صفحاتها، عرض فيها كل ما وقف عليه من آراء حولها، وانتهى من هذا العرض بأن في المسألة ثلاث مذاهب، وأنه بناء على المذهب الثاني والثالث يجوز في الآية وجه خامس هو عكس الوجه الرابع، لكن أخذ ابن هشام بعد هذا العرض ينقد المذهبين الثاني والثالث وبالتالي لا يجوز عنده الوجه الخامس في الآية[2].

وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في الأشباه والنظائر [3].

26- اعتراض الشرط على الشرط:

لابن هشام رسالة حول هذه المسألة ذكر في أولها أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح، وعرض خمس صور ظنها بعض النحاة من اعتراض الشرط على الشرط وهي ليست منه كما بيَّن ذلك، وذكر أن الصورة التي يتحقق فيها اعتراض شرط على آخر هي أن يتقدم شرطان وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما، ثم حصر ابن هشام آراء النحاة حول تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين في ثلاث مذاهب[4].

وقد طبعت رسالة (اعتراض الشرط على الشرط) بكتاب (الأشباه و النظائر) للسيوطي[5]، إلا أن بها اضطرابا كبيرا نتج عن تقديم نهاية المذهب الأول والمذهب الثاني كله تقريبا إلى صدر الحديث عن المذهب الأول، فاختلط الكلام، وأصبح فهمه عسيرا[6].

وتوجد ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الرسالة: الأولى: في مكتبة جامعة ليدن ضمن مجموعة برقم (or 740)[7]، والثانية: في مكتبة جامعة ليدن أيضا ضمن مجموعة برقم (2887)[8]، والثالثة: في

---

(1) – آل عمران، 97.

(2) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 210.

(3) – ينظر: الأشباه والنظائر، 7/84-92.

(4) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 289.

(5) – ينظر: الأشباه والنظائر، 7/107-123.

(6) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 290.

(7) – ينظر: المصدر نفسه، (هامش1)، ص 289.

(8) – ينظر: المصدر نفسه، ص 290.

ليدن (2/1 cat)[1].

27- إعراب "لا إله إلا الله":

هي رسالة صغيرة ذكر فيها ابن هشام وجوه الإعراب الجائزة في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، وأنه يجوز الرفع فيما بعد (إلا) والنصب، والأول أكثر، وقد بيَّن المؤلف في تفصيل أوجه الرفع والنصب، والآراء المختلفة منسوبة إلى أصحابها، والراجح منها والمرجوح بأدلته[2].

وقد حقَّق الدكتور حسن الشاعر هذه الرسالة ونشرها في الجامعة الإسلامية[3]، في العددين 81 و82، سنة 1409هـ[4].

28- إعراب "خير" في قول جابر "كان يكفي من هو أوفى منك شعرا وخير منك":

هي رسالة صغيرة جدا، ذكر فيها ابن هشام وجه الرفع في كلمة (خير) في قول جابر (كان يكفي من هو أوفى منك شعرا وخير منك)، ورجحه، ثم ذكر وجه النصب، وأنه خُرِّج على سبعة أوجه، وقد أبطل هذه الأوجه كلها بعد أن ذكرها ماعدا الوجه السابع منها فإنه استبعده[5].

وقد أورد هذه الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر[6].

29- تصغير "يَحْيَى":

هي رسالة صغيرة تكلم فيها ابن هشام على لغز لابن الحاجب وضعه على شكل أبيات في تصغير (يَحْيَى)، فقدم ابن هشام لذلك بثلاثة أمور، ثم ذكر وجهين في تصغير (يَحْيَى) بناء على ذلك[7].

وقد أورد هذه الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر[8].

ثانيا: آثار ابن هشام المخطوطة:

أ- كتبه الخالصة:

---

[1] - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (هامش 6)، 103/1.

[2] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 292.

[3] - من المحتمل جدا أن تكون الجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة.

[4] - ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 17/1.

[5] - ينظر: الأشباه والنظائر، 93/7، 94.

[6] - ينظر: المصدر نفسه، 93/7-97.

[7] - ينظر: المصدر نفسه، 266/4-268.

[8] - ينظر: المصدر نفسه، 266/4-269.

30- شوارد الملح وموارد المنح:

هو كتاب أورده صاحب (كشف الظنون) ولم ينسبه لأحد[1]، وأورده صاحب (هدية العارفين) ونسبه لابن هشام الأنصاري[2].

وقد اختلف الدارسون في حجم هذا الكتاب، فمنهم من وصفه بأنه «كتاب كبير يقع في أربع وستمائة صفحة»[3]، ومنهم من قال «الكتاب في (250) ورقة»[4]، ومنهم من وصفه بأنه «رسالة في سعادة النفس»[5].

كما اختلف الدارسون في موضوع هذا الكتاب، فمنهم من قال إنه «كتاب تفسير -يغلب عليه تأويلات المتصوفة وقصصهم- لآيات من كتاب الله تعالى تناسب مجالي الوعظ والتذكير، إلى جانب هذا هناك طائفة من الأحاديث والأخبار والنكت متأثرة بهذا الاتجاه في اختيارها وعرضها، وهو يذكر الآية أو الحديث مع سؤال من سائل، ويجيب عنه»[6]، ومنهم من ذكر أن ابن هشام «تناول فيه بعض المسائل الاعتقادية كالحديث عن الآخرة، وقضية الإسراء والمعراج، وفروض الصوم والصلاة والزكاة، وغيرها من المسائل الدينية»[7].

وقد ذكر الدارسون لهذا الكتاب نسخه مخطوطة واحدة في مكتبة برلين، برقم (7:2097)[8]، وحسب ما جاء في (خزانة التراث) فإنه توجد له نسخة مخطوطة ثانية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، تحت رقم (0342 ف)[9].

وقد شكك الدكتور علي فودة نيل في نسبة هذا الكتاب لابن هشام، وذكره في الكتب المنسوبة إليه، وذكر لذلك خمسة أسباب[10]، وقد ورد في (خزانة التراث) أربع نسخ مخطوطة بعنوان (شوارد الملح

---

(1) - ينظر: كشف الظنون، 1065/2.

(2) - ينظر: هدية العارفين، 465/1.

(3) - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 340.

(4) - شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 107/1.

(5) - منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 38.

(6) - ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي، ص 340.

(7) - شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 107/1.

(8) - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 340، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 38، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 107/1.

(9) - ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 653/16.

(10) - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 341-343.

وموارد المنح)، اثنتان منسوبتان لابن هشام[1]، واثنتان منسوبتان لعبد الرحمن بن الجوزي (ت597هـ)[2]، وهذا فيه احتمالان: الأول: أن يكون الكتاب لابن الجوزي ونُسِب خطأ في بعض النسخ لابن هشام، ويؤيد ذلك موضوع الكتاب، فإن ابن الجوزي معروف بالتأليف في التفسير والمواعظ، وابن هشام غير معروف بذلك، والاحتمال الثاني: أن يكون كتابين أحدهما لابن الجوزي، والآخر لابن هشام، كما رأينا ذلك في (نزهة الطرف في علم الصرف) أنهما كتابان: أحدهما للميداني، والآخر لابن هشام[3]، ويبقى الجزم بأحد الاحتمالين السابقين مرهون بمقارنة الكتابين: المنسوب لابن الجوزي، والمنسوب لابن هشام، فإن كانا متطابقين، فالاحتمال الأول هو الصحيح، ويكون (شوارد الملح) ليس من تأليف ابن هشام، وإن كانا مختلفين، فالاحتمال الثاني هو الصحيح، ويكون (شوارد الملح) من تأليف ابن هشام.

ب- كتب هي شروح لكتب غيره:

31- شرح الجمل الكبرى:

(الجمل في النحو) أكثر كتب الزجاجي (ت 337هـ) شهرة ومكانة، وهو من الكتب التي حظيت بعناية فائقة من النحاة في عصور مختلفة كان من مظاهرها تأليف شروحه الكثيرة، وقد جاء في بعض المصادر والدراسات المتأخرة أن لابن هشام شرحا له[4]، وذُكِر فيها باسمين: الأول: (شرح الجمل الكبيرة)[5]، والثاني: (شرح الجمل الكبرى)[6]، وقد ذكر حاجي خليفة أن شرح ابن هشام لكتاب (الجمل في النحو) للزجاجي هو شرح للشواهد[7]، وقال الدكتور هادي نهر «وقد ذكر بعض المترجمين أنه شرح لشواهد الجمل»[8]، وبناء على ذلك فهذا الكتاب ذُكِر في بعض المصادر والدراسات المتأخرة باسمين آخرين: الثالث: (شرح شواهد الجمل الكبيرة)[9]، والرابع: (شرح شواهد الجمل)[10].

---

(1) – ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 653/16 و491/37، وهما اللتان ذكرتهما آنفا.

(2) – ينظر: المصدر نفسه، 351/36، و736/115.

(3) – ينظر هذه الأطروحة، ص 65، 66.

(4) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 331.

(5) – ينظر: معجم المؤلفين، 306/2.

(6) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 331، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 104/1.

(7) – ينظر: كشف الظنون، 603/1، 604.

(8) – شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 104/1.

(9) – ينظر: هدية العارفين، 465/1.

(10) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 41.

ويمتاز (شرح الجمل الكبرى) ببعض الخصائص، منها: أولا: العناية بالإعراب، فقد أعرب الشارح الشواهد الشعرية كلها، وأعرب كثيرا من الشواهد القرآنية والأمثلة الواردة في كتاب الجمل، كما أعرب البسملة وعناوين بعض الأبواب وبعض النصوص، ثانيا: التصرف في عبارة الأصل وبسطها وذلك في كثير من نصوص النصف الأول من الكتاب، ثالثا: نسبة بعض الشواهد الشعرية –التي لم يذكر معها قائلها– إلى صاحبها، رابعا: يخلو كتاب (شرح الجمل) من المقدمة، خامسا: قلة الشواهد القرآنية سمة بارزة في هذا الكتاب، سادسا: عدم التعرض فيه لمسائل الخلاف بين النحاة، وعدم استيعابه لدقائق المسائل التي يبحث فيها[1].

وقد ذكر الدارسون أن لكتاب (شرح الجمل الكبرى) نسخة مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بحلب برقم (976)[2]، وتوجد لهذه النسخة ثلاثة مصورات في المكتبة المركزية بالرياض بأرقام (380، 4903، 7574 عن الأحمدية بحلب)، ومصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (72 عن الأحمدية بحلب 976)، كما توجد نسخة مخطوطة ثانية لهذا الكتاب في خزانة ابن يوسف بمراكش برقم (413)[3].

وقد شكك الدكتور علي فودة نيل في نسبة كتاب (شرح الجمل الكبرى) إلى ابن هشام، وذكره في الكتب المنسوبة إليه، وعلل ذلك بسبعة أسباب، كان أهمها في نظره السبب السابع، وهو أن هذا الكتاب فيه اصطلاحات في الإعراب تخالف المعهود من اصطلاحات ابن هشام، وذكر لذلك أربعة أمثلة [4]، وقد ذكر البغدادي (ت 1093هـ) أن من المصادر التي اعتمد عليها في (الخزانة) كتاب (شرح أبيات الجمل) لابن هشام اللخمي (ت 577هـ) [5]، وهذا الكتاب توجد منه نسخة مخطوطة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة برقم (133 عن المكتبة الوطنية بتونس 15748) [6]، فقد يكون (شرح أبيات الجمل) لابن هشام اللخمي –إذا صح تشكيك علي فودة نيل– نُسِب خطأ لابن هشام الأنصاري، لكن الجزم بذلك يبقى مرهونا بمقارنة الكتابين: المنسوب لابن هشام اللخمي، والمنسوب لابن هشام الأنصاري، والنظر في مدى تطابقهما.

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 331-333، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 105/1-107.

[2] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 331، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (هامش2)، 105/1.

[3] – ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 904/74.

[4] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 333-337.

[5] – ينظر: خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، (1418هـ-1997م)، 19/1.

[6] – ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 714/63.

32- حواشٍ على الألفية:

ذكر الدكتور هادي نهر أن هذا الكتاب «يقع في 252 صفحة من القطع الصغير، وهو تعليقات على ألفية ابن مالك، وقد ضمَّنه بعض الاعتراضات على تقسيمات ابن مالك لبعض مسائل النحو» [1].

وذكرت بعض الدراسات أن (حواش على الألفية) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (187 نحو) [2].

والظاهر من كلمة (حواشٍ) التي هي جمع (حاشية) أن ابن هشام لم يضع حاشية واحدة على الألفية) وإنما وضع عدة حاشيات، وهذا يفيد أن (حواش على الألفية) ليس كتابا واحدا، وإنما هو عدة كتب، والذي يؤيد هذا أن التراجم القديمة ذكرت أن ابن هشام «له عدة حواش على (الألفية) و(التسهيل)»[3]، وأيضا فإن خالد الأزهري في (شرح التصريح) أيَّد قوله في أحد المسائل النحوية بقول ابن هشام فقال «قاله الموضح [يعني ابن هشام] في بعض حواشيه على الخلاصة»[4]، فلو كان (حواشي الخلاصة) كتابا واحدا لما جاز له أن يقول (في بعض حواشي الخلاصة)، ولوجب أن يقول (في حواشي الخلاصة)، و(الخلاصة) طبعا هي (الألفية).

إذن (حواشٍ على الألفية) يحتمل أن يكون كتابا واحدا، لما ذُكر أنه توجد نسخة مخطوطة بهذا العنوان، ويحتمل أن يكون عدة كتب، لما ذكر من أن ابن هشام له عدة حواشٍ على (الألفية).

33- شرح اللب لعبد الله بن عمر البيضاوي:

ألف القاضي والمفسر والعلامة ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي (ت 685هـ) كتاب (لب اللباب في علم الإعراب)، وهو مختصر لكتاب (الكافية في النحو) لابن الحاجب (ت 646هـ)[5].

وكتاب (لب الألباب) منطوٍ على فوائد جليلة جلية، ومتكفل لغرائب النحو بوجازة ألفاظ عبقرية، وقد ذكر فيه ما هو الواجب مما تركه ابن الحاجب، وقد شرحه: محمد بن بير علي المعروف

---

[1] - شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 102/1.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، (الهامش 3)، 102/2، وشرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 19/1.

[3] - بغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 185/1، وشذرات الذهب، 330/8.

[4] - شرح التصريح، 330/1.

[5] - ينظر: الأعلام، 110/4، وهدية العارفين، 462/1، 463.

ببركلي (ت 981هـ)، وبا يزيد بن عبد الغفار القونوي (ت بعد 983هـ)، ومحمد بن علي الكونباتي (ت941هـ) [1].

وقد ذكر عمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين) أن من مؤلفات ابن هشام (شرح اللب لعبد الله بن عمر البيضاوي)[2]، و(اللب) هو كتاب (لب الألباب في علم الإعراب) للبيضاوي.

وقد جاء في (خزانة التراث) أنه توجد نسخة مخطوطة من (شرح اللب) لابن هشام في المكتبة المركزية بالرياض تحت رقم (1465 عن الظاهرية 1777/336، 1557 عن حلب)[3].

ج- رسائله:

34- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم:

هي رسالة صغيرة توجد منها نسخة مخطوطة بمكتبة برلين برقم (6884)[4].

35- رسالة في إعراب بعض الكلمات:

توجد منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (128 نحو)[5].

36- رسالة في "كاد" وأخواتها:

توجد منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (697 نحو)[6]، وقد جاءت في بعض المصادر باسم (رسالة في "كان" وأخواتها)[7]، وهو تحريف.

37- رسالة في معاني حروف الجر:

توجد منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (96 نحو) [8]، وقد جاءت في بعض

---

[1] - ينظر: كشف الظنون، 1546/2.

[2] - ينظر: معجم المؤلفين، 306/2.

[3] - ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 921/74.

[4] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص38، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 66، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (هامش 7)، 103/1، وشرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 20/1.

[5] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 37، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (هامش3)، 103/1.

[6] - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (هامش 1)، 104/1، وشرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 21/1.

[7] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 38.

[8] - ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 21/1.

المصادر باسم (رسالة في معاني حروف النحو)[1]، وهو تحريف.

38- رسالة في الأسماء (أسماء خيل السباق):

تقع هذه الرسالة في ثماني ورقات ضمن المخطوط رقم (545 مجاميع) بدار الكتب المصرية[2].

39- رسالة في قول السهيلي "أول ما أقول إني أحمد الله" بكسر همزة "إنَّ":

تقع هذه الرسالة في ورقتين بالمخطوط رقم (102 مجاميع تيمور)[3].

40- رسالة في قوله تعالى ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلهِ﴾[4]:

تقع هذه الرسالة في ورقتين ضمن المخطوط رقم (102 مجاميع تيمور)[5].

41- مسألة في تعدد ما بعد "إلا" على ثلاثة أقسام:

توجد منها نسخة مخطوطة بمكتبة خسرو باشا بتركيا[6].

ثالثا: آثار ابنن هشام المفقودة:

أ- كتبه الخالصة:

42- التذكرة:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام أكثر من ترجم له، وقالوا: إنه في خمسة عشر مجلدا[7]، وقد نقل عنه السيوطي في (الأشباه والنظائر) نحو عشرين نصا، كما جاءت في (حاشية يس على شرح التصريح) بضعة نصوص منه[8].

ومن الموضوعات الظاهرة - فيما ذكره السيوطي من نصوص هذا الكتاب- موضوعات تعني بالفروق بين الأمور المتشابهة، مثل: بعض الحروف، أنواع تابع المنادى، أخوات (إنَّ)، بعض الظروف

---

(1) - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 38، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، (هامش2)، 104/1.

(2) - ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 19/1، 20.

(3) - ينظر: المصدر نفسه، 20/1.

(4) - النساء، 172.

(5) - ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 20/1.

(6) - ينظر: المصدر نفسه، 23/1.

(7) - ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، وبغية الوعاة، 69/2، وشذرات الذهب، 330/8، وكشف الظنون، 184/1.

(8) - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 357، 358.

وبعض التوابع[1]، وبعض النصوص التي جاءت في (حاشية يس على شرح التصريح) تعرفنا بنوع آخر من موضوعات التذكرة، وتدلنا على أنه كتاب مبسوط تناول فيه ابن هشام المباحث بتفصيل مطوَّل، ولذا كان في خمسة عشر مجلدا[2].

43- الجامع الكبير:

هذا الكتاب ورد ذكره في كثير من كتب التراجم[3].

قال الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع عن هذا الكتاب "نسبه السيوطي إليه، ويُفهَم من ذكره بعد (الجامع الصغير) أنه في النحو أيضا[4]، وهذا غريب لأن السيوطي ذكر (الجامع الكبير) قبل (الجامع الصغير) وليس بعده[5].

44- كفاية التعريف في علم التصريف:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام بعض المترجمين والدارسين منهم: إسماعيل باشا البغدادي[6]، وصالح العثيمين[7]، ومحمد بن عبد الخالق عضيمة[8].

وهذا الكتاب هو الثاني في علم الصرف لابن هشام بعد كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف).

ب- كتب هي شروح أو حواشي لكتب غيره:

45- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب:

هو كتاب نسبه لابن هشام جل من ترجموا له قديما، وذكروا أنه يقع في مجلدين[9]، وذكر الدكتور علي فودة نيل أنه متعلق بكتاب (الشافية)، وهو كتاب مشهور في الصرف لابن الحاجب (ت

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، ص 358.

(2) – ينظر: المصدر نفسه، ص 360.

(3) – ينظر: بغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 185/1، وشذرات الذهب، 330/8، وروضات الجنات، 138/5.

(4) – ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 65.

(5) – ينظر: بغية الوعاة 69/2.

(6) – ينظر: هدية العارفين، 465/1.

(7) – ينظر: تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، صالح بن عبد العزيز آل عثيمين، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ-2001م)، 1128/2.

(8) – ينظر: المغني في تصريف الأفعال، محمد بن عبد الخالق عُضَيْمة، دار الحديث، القاهرة، ط2، (1420هـ-1999م)، ص 24.

(9) – ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، وبغية الوعاة، 69/2، وشذرات الذهب، 330/8، والبدر الطالع، 440/1.

646هـ)[1].

وهذا الكتاب هو الثالث في علم الصرف لابن هشام بعد كتابي: (نزهة الطرف في علم الصرف) و(كفاية التعريف في علم التصريف).

46- رفع الخصاصة عن قُرَّاء الخلاصة:

من الكتب التي ذكرها لابن هشام معظم من ترجم له، وذكروا أنه يقع في أربع مجلدات[2]، وقد ذكره بعض المترجمين باسم (دفع الخصاصة عن الخلاصة) [3].

ويظهر من عنوان هذا الكتاب أنه متعلق بـ(الخلاصة) وهي (ألفية ابن مالك)، قال الدكتور على فودة نيل «وقد أشار حاجي إلى أنه حواش عليها»[4]، يقصد أن حاجي خليفة صاحب "كشف الظنون" أشار إلى أن كتاب (رفع الخصاصة) هو حواشي على (ألفية ابن مالك)، وكلام على فودة نيل غير دقيق، فإن حاجي خليفة قال عن (ابن هشام) «وله عدة حواشي على الألفية منها (دفع الخصاصة عن الخلاصة) في أربع مجلدات»[5]، فكلامه يفيد أن (رفع الخصاصة) أحد (حواشي الألفية) المتعددة، وليس هو (حواشي الألفية) الوحيد، وبهذا يندفع التساؤل الذي عقب به علي فودة نيل على كلامه السابق، حيث قال «فهل هو الحواشي التي سبق ذكرها أو حواشي غيرها»[6]، لأنه كان قد ذكر مؤلف لابن هشام هو (حواشٍ على الألفية)، فتساءل هل (رفع الخصاصة) هو هذا المؤلف الذي كان قد ذكره أم أنه مؤلف آخر؟ والإجابة -حسب قول حاجي خليفة السابق- أن ابن هشام له عدة حواشٍ على الألفية، و(رفع الخصاصة) هو أحد هذه الحواشي.

إذن وحسب قول حاجي خليفة السابق فإن (رفع الخصاصة) هو حاشية على (ألفية ابن مالك)، لكنه قال في موضع آخر لما عرَّف بكتاب (دفع الخصاصة عن الخلاصة): «والخلاصة اسم (ألفية ابن مالك)، وهو شرح عليها»[7]، فحسب قوله هذا فإن (رفع الخصاصة) هو شرح لـ (ألفية ابن مالك)، وهو ما ذهب إليه عمران عبد السلام شعيب حيث قال عند تعريفه لكتاب (رفع الخصاصة عن قرَّاء

---

[1] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 367.

[2] - ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، وبغية الوعاة، 69/2، والبدر الطالع، 440/1، وروضات الجنات، 138/5.

[3] - ينظر: كشف الظنون، 154/1، وهدية العارفين، 465/1.

[4] - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 364.

[5] - كشف الظنون، 154/1.

[6] - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 364.

[7] - كشف الظنون، 757/1.

الخلاصة: «وهو شرح آخر للألفية غير كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)»[1].

ويمكن دفع التعارض بين قولي حاجي خليفة، أي قوله: إنَّ (رفع الخصاصة) حاشية على (الألفية)، وقوله: إنه شرح لها، بأن الحاشية قد يطلق عليها: شرح، والشرح قد يطلق عليه: حاشية، وبناء على هذا فإن كتاب (رفع الخصاصة) يحتمل الأمرين، فقد يكون شرحا لـ (الألفية)، وقد يكون حاشية عليها.

47- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل:

ذكر هذا الكتاب في مصنفات ابن هشام كثير ممن ترجم له، وقالوا: إنه يقع في عدة مجلدات[2].

و(التذييل والتكميل) كتاب كبير لأبي حيان الأندلسي يقع في عشرة مجلدات كبيرة، شرح به كتاب (التسهيل) لابن مالك[3]، وعليه وضع ابن هشام كتاب (التحصيل والتفصيل)، وذكر عمران عبد السلام شعيب أنه من جهة شرح لـ (التسهيل)، ومن جهة أخرى تعقيب على كتاب أبي حيان، واستدراك لما فاته في شرحه[4].

وقد ذكر علي فودة نيل أنه قد جاء في فهرس المكتبة الآصفية كتاب مخطوط باسم (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، به نقص من أوله، وجاء في آخره أنه صُنِّف سنة 744هـ، وأن واضع الفهرس رجَّح أن يكون هذا الكتاب المخطوط هو كتاب (التحصيل والتفصيل) لابن هشام المتوفي سنة 761هـ، وعلَّل ذلك بأن وفاة ابن هشام تأخرت عن تاريخ تأليف هذا الكتاب المخطوط [5].

وقد ردَّ علي فودة نيل على ذلك بأنه مجرد احتمال، وابن هشام لا ينفرد بذلك، فهناك أعلام آخرون تأخرت وفاتهم عن تاريخ تأليف هذا الكتاب المخطوط، ولهم شروح حول (التسهيل) أشهرهم أبو حيان (ت 745هـ)، والمرادي (ت 749هـ)، وابن عقيل (ت 769هـ)، وقد تكون قراءة هذا الكتاب المخطوط معينة على معرفة صاحبه[6].

وهذا الكتاب المخطوط الموجود في المكتبة الآصفية قيل: إنه يقع في مجلدين: الأول: تحت رقم

---

[1] – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 39.

[2] – ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، وبغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 184/1، والبدر الطالع، 440/1.

[3] – ينظر: أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، ص 113.

[4] – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 39.

[5] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 355.

[6] – ينظر: المصدر نفسه، ص 355، 356.

(69 نحو)، والثاني: يبدأ بباب المستثنى يقع تحت رقم (70 نحو)[1].

48- شرح التسهيل:

كتاب آخر لابن هشام ذكره له كثيرون وقالوا: إنه تركه مسودة ولم يبيِّضه[2]، وقد أشار إليه ابن هشام نفسه في كتابه (شرح اللمحة البدرية)[3].

وكلام حاجي خليفة في "كشف الظنون" [4] يوحي بأن (شرح التسهيل) لابن هشام هو نفسه كتاب (التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل) الذي سبق ذكره، وهو بعيد، لأن معظم من ترجم لابن هشام ذكر له الكتابين: كتاب (شرح التسهيل) وكتاب (التحصيل والتفصيل)، وبوصفين مختلفين: فالأول وُصِف بأنه مسودة، والثاني وُصِف بأنه في عدة مجلدات، وهذا يدل أن الكتابين مختلفان.

وقد تساءل علي فودة نيل كيف أن شرح التسهيل لم يُكمَل وتُرِك مسودة، مع أن ابن هشام قد ذكره في (شرح اللمحة البدرية)، وهذا الأخير خلَّفه لنا كاملا[5]؟ وكأنه يشكك في أن يكون (شرح التسهيل) مسودة، وبالتالي يطرح فرضية أن يكون هذا الكتاب كاملا.

49- شرح الشواهد الصغرى:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام الكثير ممن ترجم له[6].

و(الشواهد) التي شرحها ابن هشام في هذا الكتاب تبقى غير معروفة، قال علي فودة نيل عن هذا الكتاب «لم أعثر على ما يعرفني بحقيقته»[7].

50- شرح البردة:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام الكثيرون[8]، وقد ذكره الدكتور هادي نهر باسم (شرح السيرة)[1]،

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ص 356.

[2] – ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، وبغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 184/1، والبدر الطالع، 440/1.

[3] – ينظر: شرح اللمحة البدرية، 293/2.

[4] – ينظر: كشف الظنون، 406/1.

[5] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي، ص 365.

[6] – ينظر الدرر الكامنة، 2/ 309، وبغية الوعاة، 69/2، وشذرات الذهب، 330/8، والبدر الطالع، 440/1.

[7] – ابن هشام الأنصاري، أثاره ومذهبه النحوي، ص 366.

[8] – ينظر: الدرر الكامنة، 309/2، والنجوم الزاهرة، 336/10، وبغية الوعاة، 69/2، والبدر الطالع، 440/1.

وهي تسمية غريبة انفرد بها.

والبردة قصيدة مشهورة للبوصيري (ت 696هـ) في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد سماها (الكواكب الدرية في مدح سيد البرية)، و عدتها 162 بيتا أولها:

أَمِـــنْ تَـــذَكُّرِ جِـــيرَانٍ بِـــذِي سَـــلَمِ مَزَجْـــتُ دَمْعًـــا جَـــرَى مِـــنْ مُقْلَـــةٍ بِـــدَمِ[2].

قال الدكتور هادي نهر «وعلى البردة شروح كثيرة، من أحسنها شرح ابن هشام»[3]، وكلامه فيه غرابة لأن (شرح البردة) لابن هشام كتاب مفقود، قال الدكتور يوسف عبد الرحمان الضبع عن هذا الكتاب « لم أعثر عليه رغم طول البحث والسؤال عنه»[4].

51- حواشي التسهيل:

ذكر خالد الازهري في مقدمة (شرح التصريح) أن من مؤلفات ابن هشام (حواشي التسهيل) في مجلدين[5]، وقوله في مجلدين يدل على أن (حواشي التسهيل) كتاب واحد، لكن التراجم القديمة ذكرت أن ابن هشام «له عدة حواشي على (الألفية) و(التسهيل)»[6]، وهذا يدل على أن (حواشي التسهيل) عدة كتب، ويؤيد هذا أن كلمة (حواشي) جمع (حاشية) توحي بأن ابن هشام وضع عدة حاشيات على (التسهيل) وليس حاشية واحدة.

إذن (حواشي التسهيل) يحتمل أن يكون كتابا واحدا، وهو الذي ذكر خالد الأزهري أنه في (مجلدين)، ويحتمل أن يكون عدة كتب.

52- تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام بعض الباحثين، منهم عمران: عبد السلام شعيب[7]، والدكتور هادي نهر[8]، كما ذكره الدكتور علي فودة نيل وقال عنه «انفرد بروكلمان -فيما أعلم- بذكره لابن

---

(1) - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 82/1

(2) - ديوان البوصيري، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مكتبة البابي الحلبي، ط2، (1973م)، ص 238.

(3) - شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 82/1.

(4) - ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 66.

(5) - ينظر: شرح التصريح، 5/1.

(6) - بغية الوعاة، 69/1، ومفتاح السعادة، 185/1 وشذرات الذهب 330/8.

(7) - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 38.

(8) - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 110/1.

هشام، وقال: إنه توجد منه مخطوطة بمكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم 1210، وقد انتهى بي البحث عن هذه المخطوطة إلى عدم وجودها بالمكتبة المذكورة»[1]، وقال في الهامش «أرسلت للمسؤول عن مكتبة جامع القرويين بفاس أسأله عن هذا وأطلب منه المساعدة على تصويره إن كان موجودا فلم يردَّ عليَّ، فاستعنت بالأستاذ الفاضل محمد إبراهيم الكتاني الذي تكرم مشكورا واتصل بالمسؤولين، ثم كتب إليَّ بتاريخ 26 رجب 1390هـ بأن البحث انتهى به إلى عدم وجود هذا المخطوط بمكتبة جامع القرويين بفاس، وأن بروكلمان أخطأ في ذكر وجوده بها»[2].

إذن فكتاب (تخليص الدلالة)، يعتبر مفقودا حتى يثبت وجود المخطوطة منه التي ذكرها بروكلمان.

ج- رسائله:

53- رسالة في أحكام (لو) و(حتى):

ذكر هذه الرسالة لابن هشام خالد الأزهري في مقدمة (شرح التصريح)[3].

رابعا: آثار أخرى لابن هشام:

سأذكر هنا بعض الآثار التي ذكرتها بعض التراجم والدراسات لابن هشام، وتشمل: أولا: آثار هي أسماء أخرى لكتب ذُكِرت سابقا، وثانيا: آثار متعلقة بأحد الكتب التي سبق ذكرها، وثالثا: آثار انفرد بذكرها مرجع واحد، ورابعا: آثار منسوبة لابن هشام

أ- آثار هي أسماء أخرى لكتب ذُكِرت سابقا:

1- شرح الشواهد الكبرى:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام كل من ترجموا له قديما[4]، وقد ذكر الدكتور علي فود نيل أن كتاب (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) سُمِّيَ في بعض المصادر باسم (شرح الشواهد الكبرى)[5].

2- حواشي على شرح الألفية لابن الناظم:

---

[1] - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 368.

[2] - المصدر نفسه، (الهامش2)، ص 368.

[3] - ينظر: شرح التصريح، 5/1.

[4] - ينظر الدرر الكامنة، 309/2، وبغية الوعاة، 69/2، وشذرات الذهب، 330/8، والبدر الطالع، 440/1.

[5] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 217.

ذكرت هذا الكتاب لابن هشام بعض الدراسات الحديثة[1]، وقد ذكر الدكتور علي فودة نيل أن كتاب (تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد) سُمِّيَ في بعض المصادر باسم (حواشي ابن الناظم)[2]، وهذه التسمية تفيد أن الكتاب لابن الناظم وليس لابن هشام، فلا شك أن المقصود منها (حواشي على شرح ابن الناظم).

3- شرح أبيات ابن الناظم:

ذُكِر هذا الكتاب لابن هشام في بعض المراجع[3]، وقد ذكر الدكتور علي فودة نيل أن كتاب (تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد)، سُمِّيَ في بعض المصادر باسم (شرح أبيات ابن الناظم)[4].

4- مسائل في النحو وأجوبتها:

ذُكِر هذا الكتاب لابن هشام في المصادر بأسماء متقاربة، فذُكِر بهذا الاسم (مسائل في النحو وأجوبتها) [5]، وذُكِر باسم (مسائل وأجوبتها في النحو)[6]، وذُكِر باسم (أسئلة وأجوبة في النحو)[7]، وذُكِر باسم (مسائل وأجوبتها المعروف باسم ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن)[8].

وهذا الكتاب هو كتاب (المسائل السفرية في النحو) جاء ذلك في (معجم تاريخ التراث الإسلامي)[9]، ومما يؤكد ذلك أنه جاء في (خزانة التراث) مخطوط بعنوان (مسائل في النحو وأجوبتها)، وبعنوان فرعي (المسائل السفرية)[10].

5- أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم:

ذُكِر هذا الكتاب لابن هشام في بعض الدراسات الحديثة[11]، ومن المحتمل جدا أن يكون هذا

---

(1) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 39، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 111/1.

(2) – ينظر: ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهب النحوي، ص 217.

(3) – ينظر: خزانة الأدب، 19/1، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 41.

(4) – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 217.

(5) – ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 276/2.

(6) – ينظر: معجم المؤلفين، 306/2.

(7) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 37.

(8) – ينظر ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 310.

(9) – ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي –مخطوطات ومطبوعات–، إعداد: علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري، تركيا، ط1، (1422هـ-2001م)، 1475/2.

(10) – ينظر خزانة التراث، (مرقم آليا)، 122/2، و348/3.

(11) – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 38، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 99/1.

الكتاب هو كتاب (المسائل السفرية في النحو)، يدل على ذلك أمران: الأول: أن محقق كتاب (شرح شذور الذهب للجوجري) وصف كتاب (المسائل السفرية) بقوله: «وهي أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم»[1]، وهو ما ينطبق على عنوان هذا الكتاب تماما، والأمر الثاني: أن عمران عبد السلام شعيب وصف كتاب (أبحاث نحوية) بقوله: «وهذه الأبحاث النحوية القرآنية أبحاث موجزة سُئِل عنها في بعض أسفاره إلى الحجاز»[2]، وهو ما يجعل (أبحاث نحوية) ينطبق عليها (مسائل سفرية) لوقوع هذه الأبحاث في السفر.

6- القواعد الكبرى:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام كثير ممن ترجم له قديما[3]، وقد أكد الدكتور علي فودة نيل أن كتاب (القواعد الكبرى) لابن هشام هو نفسه كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) حيث قال بعد أن ساق الأدلة المبينة لذلك «وبهذا يثبت لنا ثبوتا مؤكدا أن كتاب (القواعد الكبرى) المنسوب لابن هشام هو عينه كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) ويتبين لنا خطأ من ذهب إليه بعضهم من عدِّهما كتابين له»[4].

ومما يؤكد ما ذهب إليه علي فودة نيل أنه جاء في (خزانة التراث) مخطوط بعنوان (قواعد ابن هشام في معرفة المعرب والمبني من الأسماء والأفعال والحروف) ، وهذا المخطوط جاء بعنوان فرعي أول (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وبعنوان فرعي ثان (القواعد الكبرى في النحو)[5].

7- شرح شواهد الجمل:

جاء ذكر هذا الكتاب لابن هشام في بعض التراجم القديمة[6]، وقد ذكر الدكتور هادي نهر أن كتاب (شرح الجمل الكبرى) لابن هشام سماه بعض المترجمين (شرح شواهد الجمل في النحو) [7].

ومما يؤكد ما قاله هادي نهر أن من خصائص المنهج الذي اتبعه ابن هشام في كتاب (شرح الجمل) كما قال الدكتور علي فودة نيل «العناية بالإعراب، فقد أعرب الشارح الشواهد الشعرية كلها،

---

(1) – شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 23/1.

(2) – منهج ابن هشام من خلال كتابه مغني، ص 38.

(3) – ينظر: بغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 185/1، وروضات الجنات، 138/5، وهدية العارفين، 465/1.

(4) – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 21.

(5) – ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 333/26.

(6) – ينظر: كشف الظنون، 604/1، وهدية العارفين، 465/1.

(7) – ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 104/1.

وأعرب كثيرا من الشواهد القرآنية، والأمثلة الواردة بكتاب (الجمل)»[1]، فتركيز ابن هشام على الشواهد في كتاب (شرح الجمل) ترك بعض المترجمين يطلقون عليه (شرح شواهد الجمل).

8- تعليق على ألفية ابن مالك:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام كلا من: ابن حجر[2]، والشوكاني[3]، وقد ذكره أيضا الدكتور هادي نهر وقال: «ولعله كتابه الموسوم بـ (حواشي على الألفية)»[4].

وفي تقدري أن كتاب (تعليق على الألفية) ليس هو كتاب (حواشي على الألفية)، كما توقع هادي نهر، وإنما هو كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، يدل على ذلك أن ابن حجر بدأ به أولا مع كتاب (مغني اللبيب) في بداية ترجمته لابن هشام، ثم عدد بقية مصنفاته في نهاية هذه الترجمة[5]، والشيء نفسه تقريبا فعله الشوكاني، حيث لما عدد مصنفات ابن هشام، بدأ بكتاب (مغني اللبيب) أولا ثم (تعليق على ألفية ابن مالك) ثانيا[6]، وهذا يدل أن (تعليق على ألفية ابن مالك) في مرتبة (مغني اللبيب) من حيث الأهمية، وهذا ينطبق على كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) أكثر مما ينطلق على كتاب (حواشي على الألفية).

ب- آثار متعلقة بأحد الكتب التي سبق ذكرها:

9- القواعد الصغرى:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام كثير ممن ترجم له قديما[7]، وقد قال الدكتور علي فودة نيل «أما كتاب (القواعد الصغرى) فقد ذكر بروكلمان أنه مختصر لكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وأنه توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة بلدية الاسكندرية»[8]، ثم ذكر علي فودة نيل أنه حاول الحصول على هذه النسخة المخطوطة لكتاب (القواعد الصغرى) ليتأكد من حقيقتها، لكنه لم يتمكن من ذلك نظرا

---

(1) – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 331.

(2) – ينظر: الدرر الكامنة، 308/2.

(3) – ينظر: البدر الطالع، 440/1.

(4) – شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 109/1.

(5) – ينظر: الدرر الكامنة، 307/2، 308.

(6) – ينظر: البدر الطالع، 440/1.

(7) – ينظر: بغية الوعاة، 69/2، ومفتاح السعادة، 185/1، وروضات الجنات، 138/5، ومعجم المؤلفين، 306/2.

(8) – ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهب النحوي، ص 21.

لأن المخطوطة في وضع لا يُمَكِّن من الاطلاع عليها[1].

10- نكتة الإعراب:

ذكر عمر رضا كحالة أن من مصنفات ابن هشام (نكتة الإعراب)[2]، وقد ذكر الدكتور علي فودة نيل أن بروكلمان أشار إلى مخطوطة باسم (النكت لابن هشام)، وذكر أنها من مختصرات كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) ثم قال علي فودة نيل: «وبالإضافة إلى ما ذكره بروكلمان توجد بالمكتبة الوطنية بتونس مخطوطة باسم (نكت مختصرة من كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام، وهي برقم (4478م)، وبالمتحف البريطاني مخطوطة باسم (نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب) لابن هشام...وقد حصلت على مُصَوَّر لهذا المختصر من المتحف البريطاني فوجدته رسالة صغيرة تقع في خمس صفحات، هي تلخيص مختصر جدا للأبواب الثلاثة الأولى من كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) بها تصرف كبير في عبارة الأصل وأمثلته[3].

ومما يؤيد كلام علي فودة نيل أنه جاء في (خزانة التراث) مخطوط بعنوان (نكت مختصرة من كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب) من تأليف ابن هشام، موجود في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (98مج)[4]، فدل هذا كله على أن كتاب (نكتة الإعراب) هو مختصر لكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب).

11- نبذة الإعراب:

ذكر الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع أن من مصنفات ابن هشام (نبذة الإعراب)[5]، وقد ذكره عمر رضا كحالة باسم (نبذة من قواعد الإعراب)[6].

وقد قال الدكتور علي فودة نيل وهو يتكلم على مختصر كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) المسمى (نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب لابن هشام): «وجدت بين مخطوطات المكتبة الظاهرية شرحا لهذا المختصر اسمه (لب الألباب شرح نبذة الإعراب لابن هشام)...وفي هذا الشرح وجدت

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، (الهامش2)، ص 38.

(2) – ينظر: معجم المؤلفين، 306/2.

(3) – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 38،39.

(4) – ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 378/95.

(5) – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 85.

(6) – ينظر: معجم المؤلفين، 306/2.

نصوص (النبذة) المنسوبة لابن هشام هي نفسها عبارات (النكتة) التي سبقت الإشارة إليها»[1]، فدل هذا على أن كتاب (نبذة الإعراب) هو كتاب (نكتة الإعراب) نفسه، والذي هو مختصر لكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب).

12- جمل في النحو:

ذكر إسماعيل باشا البغدادي أن من مصنفات ابن هشام (جمل في النحو)[2]، وقد قال الدكتور يوسف عبد الرحمان الضبع وهو يعدد مصنفات ابن هشام: «وله (نبذة الإعراب) المشهور بـ (جمل جمال الدين بن هشام)، وهو كُتَيِّب مخطوط استهله بقوله: هذه نكتة بسيرة اختصرتها من (قواعد الإعراب) تسهيلا على الطلاب، وقد جعلها المؤلف على ثلاثة أبواب»[3]، يُفهَم من كلامه أن (جمل في النحو) هو (نبذة الإعراب)، وهو (نكتة الإعراب)، وهو كُتَيِّب مختصر من كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب).

وقد ذكر الدكتور هادي نهر أن من مصنفات ابن هشام (الجمل) لكنه قال: «وانفرد به الشوكاني، والذي يبدو أنه خلط بين ابن هشام الأنصاري، وبين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام النحوي المتوفي سنة (570هـ)، إذ ألف هذا كتابا سمّاه (الجمل)»[4].

ويمكن التعقيب على كلام هادي نهر بأمرين: الأول: أن الشوكاني ترجم لابن هشام في (البدر الطالع)، وذكر مصنفاته، لكن لم يذكر منها كتاب (الجمل)[5]، والأمر الثاني: محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت 570هـ) من مصنفاته (المجمل في شرح أبيات الجمل)[6]، لكن وقع تحريف عند بعض المترجمين فقال (الجمل في شرح أبيات الجمل)[7].

13- الموارد إلى عين القواعد:

ذكر هذا الكتاب لابن هشام محقق كتاب (شرح شذور الذهب للجوجري) وقال: «وهو اختصار لكتابه، (الإعراب عن قواعد الإعراب)، ويسمى أيضا (النكت المختصرة من قواعد الإعراب)،

---

(1) – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 40.

(2) – ينظر: هدية العارفين، 465/1.

(3) – ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 85.

(4) – شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 110/1، 111.

(5) – ينظر: البدر الطالع، 440/1، 441.

(6) – بنظر: بغية الوعاة، 48/1، 49، وهدية العارفين، 97/2، ومعجم المؤلفين، 26/9.

(7) – ينظر: الأعلام، 318/5.

و(القواعد الصغرى)، وهي رسالة صغيرة، وقد نشرها حسن إسماعيل مروة تحت اسم (القواعد الصغرى) في ضمن كتابه (من رسائل ابن هشام النحوية)»[1].

نستنتج مما سبق أن (الموارد إلى عين القواعد)، و(القواعد الصغرى)، (ونكتة الإعراب)، و(نبذة الإعراب)، و(جمل في النحو) كلها مسميات لكُتَيِّب صغير هو مختصر (الإعراب عن قواعد الإعراب).

ج- آثار انفرد بذكرها مرجع واحد:

14- رسالة في توجيهات بعض ألفاظ استعملها المؤرخون:

ذكر هذه الرسالة عمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين) ضمن مصنفات ابن هشام[2].

15- كتاب في مسائل نحوية:

ذكر هذا الكتاب عمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين) ضمن مصنفات ابن هشام[3]، ومن المحتمل أن يكون هذا الكتاب هو كتاب (المسائل السفرية في النحو)، لأنه عبارة عن مسائل نحوية ألفها ابن هشام في السفر.

16- غاية الإحسان في علم اللسان:

ذكرت هذا الكتاب خديجة الحديثي في كتابها (أبو حيان النحوي)، حيث قالت «وممن ألف كتابا باسم (غاية الإحسان في علم اللسان) ابن هشام الأنصاري النحوي»[4]، وقد قال الدكتور علي فودة نيل: إنها ذكرته نقلا عن كتاب (تاريخ الأدب العربي في العراق) لعباس عزاوي[5]، وليس كما قال، بل تفردت خديجة الحديثي بذكر هذا الكتاب لابن هشام.

وقد اعتبر الدكتور علي فودة نيل هذا الكتاب لا وجود له، وقال محتجا على ذلك «ولم أجد في كل ما عثرت عليه من المراجع - القديمة والحديثة- من ذكر هذا الكتاب لابن هشام» [6]، ويمكن التعقيب على كلامه بأن هذا الكتاب قد يكون من آثار ابن هشام المفقودة، فإذ ذكرته خديجة الحديثي، وهي الباحثة الأكاديمية المتخصصة، فإنما وجدته في بعض المراجع.

---

[1] - شرح شذور الذهب للجوجري، (مقدمة المحقق)، 24/1.

[2] - ينظر: معجم المؤلفين، 306/2.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، 306/2.

[4] - أبو حيان النحوي، ص 144.

[5] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 351.

[6] - ينظر: المصدر نفسه، ص 351.

17- مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور:

ذكر هذا الكتاب الدكتور هادي نهر في مقدمة تحقيقه لـ(شرح اللمحة البدرية) ضمن مؤلفات ابن هشام[1]، وذكر في الهامش أنه يوجد في دار الكتب المصرية[2].

18- شرح المفصل لابن يعيش:

ذكره الدكتور هادي نهر في مقدمة تحقيقه لـ(شرح اللمحة البدرية) ضمن مصنفات ابن هشام[3]، وهذا وهم منه، إذ أن (شرح المفصل لابن يعيش) واضح من تسميته أنه لابن يعيش (ت 643هـ).

د- آثار منسوبة لابن هشام:

19 - التيجان:

ذكر هذا المؤلف لابن هشام إسماعيل باشا البغدادي في (هدية العارفين)[4]، وقد ذكره أيضا الدكتور هادي نهر، وقال: «ولم يعرف موضوعه، ونسبه صاحب (الهدية) إلى ابن هشام الأنصاري، والذي أظنه أن الكتاب لابن هشام صاحب السيرة كما ذكر صاحب (كشف الظنون)»[5].

وهذا الكتاب هو في التاريخ، والاسم الكامل له (التيجان في ملوك حمير)، وهو لجمال الدين أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت 213هـ)، والذي من أشهر كتبه (السيرة النبوية)[6]، فعرف بها (ابن هشام صاحب السيرة)، وعُرفت به (سيرة ابن هشام)، وهناك اسم آخر كامل لهذا الكتاب هو (التيجان في معرفة ملوك الزمان)، فقد جاء في (خزانة التراث) مخطوط بعنوانين: الأول: (التيجان في معرفة ملوك الزمان)، والثاني: (التيجان في معرفة ملوك حمير)، من تأليف: عبد الملك بن هشام بن أيوب، المعروف بابن هشام[7].

يتضح مما سبق أن صاحب (الهدية) أخطأ في نسبة كتاب (التيجان) لابن هشام الأنصاري، والذي أوقعه في هذا الخطأ هو التشابه في الاسمين بين ابن هشام الأنصاري، وابن هشام البصري

---

(1) - ينظر: شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 108/1.

(2) - ينظر: المصدر نفسه، (الهامش1)، 108/1.

(3) - ينظر: المصدر نفسه، 113/1.

(4) - ينظر: هدية العارفين، 465/1.

(5) - شرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 110/1.

(6) - ينظر: الأعلام، 166/4.

(7) - ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 838/113.

صاحب السيرة، وذلك من ثلاثة أوجه: الأول: في اللقب، فكلاهما (جمال الدين)، والثاني: في الكنية، فكلاهما (أبو محمد)، و الثالث: في اسم الشهرة، فكلاهما (ابن هشام).

20- مختصر الانتصاف من الكشاف:

نُسِب هذا الكتاب لابن هشام في بعض التراجم القديمة [1]، وفي بعض الدراسات الحديثة [2].

و(الكشاف) هو كتاب في التفسير لجار الله الزمخشري (ت 538هـ)، وقد قام الإمام ابن منير الاسكندري (ت 683هـ) بوضع كتاب (الانتصاف من الكشاف) بيَّن فيه ما تضمَّنه (الكشاف) من آراء اعتزالية وردَّ عليها، وناقشه في بعض الأعاريب، ثم ألف الإمام علم الدين عبد الكريم بن علي العراقي (ت 704هـ) كتاب (الإنصاف)، جعله حكما بين (الكشاف) و(الانتصاف)، وكتاب (مختصر الانتصاف من الكشاف) المنسوب لابن هشام قيل: إنه تلخيص لكتابي (الانتصاف) و(الإنصاف) مع بعض الزيادات اليسيرة[3].

و(مختصر الانتصاف) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة برلين تحت رقم (791)[4].

وقد قدَّم الدكتور علي فودة نيل أدلة قوية على أن هذا الكتاب ليس لابن هشام الأنصاري، وإنما هو لعلم الدين عبد الكريم بن علي العراقي (ت 704هـ)، وذلك بعد أن قرأ قراءة أولى وثانية مخطوطة هذا الكتاب الموجودة في مكتبة برلين[5].

21- الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية:

جاء هذا الكتاب منسوبا لابن هشام في بعض التراجم القديمة[6]، وكذا جاء في بعض الدراسات الحديثة، مع الإشارة إلى أنه شرح لشواهد كتاب (اللمع في العربية) لابن جني (ت 392هـ) [7].

---

[1] – ينظر: كشف الظنون، 1477/2، وهدية العارفين، 465/1، ومعجم المؤلفين، 306/2.

[2] – ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 36، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 84، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 100/1.

[3] – ينظر: كشف الظنون، 1477/2، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 84، 85، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 100/1.

[4] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 345، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 36، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 84، 85.

[5] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 345-349.

[6] – ينظر: هدية العارفين، 465/1، وتاريخ آداب اللغة العربية، 155/3، ومعجم المؤلفين، 306/2.

[7] – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 66، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 104/1.

وذكر الدكتور علي فودة نيل أن معظم المصادر والدراسات ذكرت مخطوطة وحيدة لكتاب (الروضة الأدبية) موجودة في مكتبة برلين، وهي برقم (6752)[1]، وجاء في (خزانة التراث) أنه توجد مخطوطة من هذا الكتاب في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة برقم (504 عن برلين)[2]، ويبدو أنها مأخوذة من مخطوطة برلين السابقة.

وقد ذكر الدكتور علي فودة نيل أنه قرأ مخطوطة هذا الكتاب الموجودة في برلين فوجدها مطابقة لكتاب (الاقتراح) للسيوطي (ت 911هـ)، وبعد أن أجرى مقابلة شاملة بين الكتابين قال «وبهذا ثبت لديَّ أن مخطوطة (الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية) الموجودة بمكتبة برلين ما هي إلا نسخة مزيَّفة من كتاب (الاقتراح) للسيوطي، لا تختلف عنه إلا في العنوان والنسبة لابن هشام، وإلا في الجزء الأول من المقدمة الذي ينتهي بهذه العبارة (وكان قبلي العلامة ابن جني قد ألف في ذلك كتابين لطيفين حصر بهما من هذا الفن القلب والعين)»[3].

22- شرح الجامع الصغير في الفروع للشيباني:

ذُكر هذا الكتاب لابن هشام في بعض التراجم القديمة[4]، وكذا في بعض الدراسات الحديثة[5].

و(الجامع الصغير في الفروع) كتاب في الفقه الحنفي للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي (ت187هـ)، وهو كتاب مشهور معتمد في الفقه الحنفي، قال عنه حاجي خليفة «وهو كتاب قديم مبارك مشتمل على ألف وخمسمائة واثنتين وثلاثين مسألة...والمشايخ يعظمونه حتى قالوا: لا يصلح المرء للفتوى ولا للقضاء إلا إذا علم مسائله»[6].

ونظرا لهذه المكانة التي حظي بها هذا الكتاب فقد اهتم به العلماء قديما وحديثا، ووضعوا عليه شروحا كثيرة، وقد ذكر حاجي خليفة هذه الشروح ونسب شرحا منها لابن هشام[7].

وقد ذهب الدكتور علي فودة نيل إلى أن كتاب (شرح الجامع الصغير) المنسوب لابن هشام لا وجود له، واحتج على ذلك بأنه بحث عنه في كتب التراجم والفهارس المعروفة فلم يجد له ذكرا، وأنه

---

[1] - ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 327.

[2] - ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 483/37.

[3] - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 329.

[4] - ينظر: كشف الظنون، 561/1، وهدية العارفين، 465/1، ومعجم المؤلفين، 306/2.

[5] - ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ص 41، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 112/1.

[6] - كشف الظنون، 561/1.

[7] - ينظر: المصدر نفسه، 563/1.

أرسل إلى عالم كبير في تراث الفقه الحنفي يسأله عن هذا الكتاب، فردَّ عليه بأنه راجع الفهارس الموجودة لديه فلم يجد بها هذا الشرح [1]، وهذه الحجة التي ذكرها علي فودة نيل تبدو واهية، لأن هذا الكتاب المنسوب لابن هشام إذا كان مفقودا، فأنى له أن يجده هو أو غيره.

وأقول إنه من المحتمل جدا أن يكون الشرح الذي نسبه حاجي خليفة لابن هشام، وتبعه غيره في ذلك، هو لعالم آخر يتشابه اسمه مع اسم ابن هشام، فنسبه حاجي خليفة خطأ لابن هشام لتشابه الاسمين، كما رأينا ذلك في كتاب (التيجان)، فقد نسبه إسماعيل باشا البغدادي خطأ لابن هشام الأنصاري، وإنما هو لابن هشام البصري صاحب السيرة[2]، وإنما أستبعد أن يكون (شرح الجامع الصغير في الفروع للشيباني) من تأليف ابن هشام الأنصاري لسببين: الأول: أنه لم يعهد عن ابن هشام التأليف في الفقه، وإنما عُهِد عنه التأليف في النحو، خاصة وأن كتاب (الجامع الصغير في الفروع للشيباني) يحتوي على أكثر من 1500 مسألة في الفقه، فأنى لابن هشام –وهو غير متخصص في الفقه– أن يشرح هذه المسائل كلها، والسبب الثاني: أن ابن هشام كان شافعيا، وتحنبل في آخر حياته، وما كان حنفيا إلا مدة قصيرة بين هذين المذهبين، فأنى له –ولم يكن حنفيا لمدة طويلة– أن يشرح كتابا معتمدا في الفقه الحنفي، إذ لا يشرح كتابا معتمدا في مذهب ما إلا من كان راسخا في هذا المذهب.

23– شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية:

ذُكِر هذا الكتاب منسوبا لابن هشام في بعض الدراسات الحديثة[3]، وقد جاء في بعض المراجع باسم (شرح القصيدة اللغوية في المسائل النحوية)[4]، وهو تحريف، وقد جاء في بعض تلك المراجع والدراسات أن (شرح القصيدة اللغزية) لابن هشام مطبوع ضمن كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي[5]، وقد وجدته فيه لكنه غير منسوب لابن هشام[6].

وذكر الدكتور علي فودة نيل نقلا عن بروكلمان أن كتاب (شرح القصدة اللغزية) لابن هشام توجد منه نسخة مخطوطة في ليدن برقم (226)، وذكر نقلا عن دائرة المعارف الإسلامية أنه توجد منه مخطوطة في ليدن برقم (222)، كما ذكر أنه تحصل على مصورة لمخطوطة من هذا الكتاب في ليدن

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 351.

[2] – ينظر: هذه الأطروحة، ص 103، 104.

[3] – ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 77، وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 338.

[4] – ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 276/2، وشرح اللمحة البدرية، (مقدمة المحقق)، 113/1.

[5] – ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، 276/2، وابن هشام وأثره في النحو العربي، ص 77.

[6] – ينظر: الأشباه والنظائر، 271/4–314.

برقم (2991)[1].

و(القصيدة اللغزية في المسائل النحوية) من تأليف أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد، المعروف بابن لب الأندلسي (ت 782هـ)، وهي أرجوزة في الألغاز النحوية، في 70 بيتا، ومؤلفها له شرح عليها[2]، وقد ذكرها البغدادي في (الخزانة) باسم (المنظومة النونية في الألغاز النحوية)[3].

وقد ذهب الدكتور علي فودة نيل إلى أن (شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية) ليس من تأليف ابن هشام، وذكر عدة أدلة على ذلك ثم قال «وبهذا يثبت لنا ثبوتا مؤكدا أن الشرح المذكور ليس لابن هشام، وإنما هو لابن لب الأندلسي»[4].

ومن الأدلة التي ذكرها علي فودة نيل على ذلك دليلين قويين يؤكدان ما ذهب إليه، الأول: أن (شرح القصيدة اللغزية) الذي جاء في (الأشباه والنظائر) لم ينسبه السيوطي لابن هشام، وإنما أسبقه بهذه الكلمة «ثم رأيت كراسة فيها ألغاز منظومة مشروحة ولم أعرف لمن هي، وها هي ذه»[5]، والدليل الثاني: أن (شرح القصيدة اللغزية)، سواء المطبوع ضمن (الأشباه والنظائر)، أو المخطوط الموجود في ليدن، قد خُتم بالعبارة الآتية « فهذا تمام الشرح في طرز على القصيدة اللغزية في المسائل النحوية مما قيده ناظمها إبانة لغرضه منها، والله الموفق للصواب، انتهى»[6]، فهذه عبارة صريحة في أن صاحب الشرح هو صاحب القصيدة، وهذا يعني أن (شرح القصيدة اللغزية) الذي نسبته بعض المراجع والدراسات لابن هشام، هو في حقيقة الأمر شرح ابن لب الأندلسي نفسه لقصيدته اللغزية.

ومما يؤيد هذا أنه جاء في (خزانة التراث) نسخ مخطوطة كثيرة لـ(شرح القصيدة اللغزية) منسوبة لابن لب الأندلسي[7]، ولم تأت إلا نسخة مخطوطة واحدة منسوبة لابن هشام، وهي الموجودة بليدن[8]، مما يدل أن هذه المخطوطة منسوبة خطأ لابن هشام.

---

[1] – ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 338.

[2] – ينظر: الأعلام، 140/5.

[3] – ينظر: خزانة الأدب، 192/8، و381/9.

[4] – ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، ص 339.

[5] – الأشباه والنظائر، 271/4.

[6] – المصدر نفسه، 314/4، وينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، (الهامش5)، ص339.

[7] – ينظر: خزانة التراث، (مرقم آليا)، 534/50، و865/63، و555/87، و953/89.

[8] – ينظر: المصدر نفسه، 490/37.

الفصـــــل الثاني

مسائل خلافية متعلقة ببعض المقدمات النحوية

المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالإعراب والبناء

المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالتنكير والتعريف

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اشتمل هذا الفصل على إحدى عشر مسألة نحوية من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين والمتعلقة ببعض المقدمات النحوية، وأقصد بالمقدمات النحوية في هذا الفصل الأبواب الأولى التي ذكرها ابن مالك (ت672هـ) في ألفيته، حيث افتتحها بمقدمة أولى: الكلمة والكلام والكلم والقول، ومقدمة ثانية: الإعراب والبناء، ومقدمة ثالثة: التنكير والتعريف، وقد وزعت مسائل هذا الفصل على مبحثين: المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالإعراب والبناء، والمبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالتنكير والتعريف.

المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالإعراب والبناء

يشمل هذا المبحث ست مسائل: أولا: مسألة الإعراب والبناء في فعل الأمر، ثانيا: مسألة أصل حرف التنفيس "السين"[1]، ثالثا: مسألة علامات إعراب الأسماء الستة، رابعا: مسألة علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، خامسا: مسألة التثنية في "كلا" و"كلتا"، سادسا: مسألة جمع العَلَم المذكر المنتهي بالتاء.

1- مسألة الإعراب والبناء في فعل الأمر:

يُقسَم الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، وقد اتَّفق النحاة على أن الماضي مبنيّ والمضارع معرب إلا في حالتين[2]، لكن اختلفوا في الأمر هل هو معرب أم مبني؟ فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون[3].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن الأصل في الأمر للمخاطب في نحو (اِفْعَلْ) هو (لِتَفْعَلْ)، كقولهم في الأمر للغائب (لِيَفْعَلْ)، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمخاطب في كلامهم أكثر من الغائب حذفوا اللام مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، واحتجوا على هذا الأصل بخمس حجج، ثلاث من السماع، واثنتين من القياس، فالسماع قوله تعالى ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[4]

---

[1]- "السين" و"سوف" حرفان غير عاملين، ولذلك لا يدخلان في أي باب من أبواب النحو، ووجه إدخالهما في هذا الباب أنهما حرفان مبنيان.

[2]- الحالة الأولى: إذا اتصل بنون النسوة، والحالة الثانية: إذا اتصل بنون التوكيد.

[3]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1428هـ-2007م)، (المسألة 72)، 427/2.

[4]- يونس، 58.

في قراءة من قرأ بالتاء ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾[1]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم (وَلْتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ)[2]، وقول الشاعر[3]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضَّى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا

وأما القياس، فبالحمل على الضد وهو النهي نحو (لا تَفْعَلْ)، فهو معرب مجزوم فكذلك الأمر، وبالقياس على المعتل، تقول(اغزُ وارمِ واخشَ) فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول (لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ) بحذف حرف العلة، فدلَّ على أن الأمر مجزوم بلام مقدرة[4].

واحتج البصريون على مذهبهم بحجتين، الأولى بالاستصحاب، حيث قالوا: إن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء التي توجب الإعراب أو البناء على الفتح، فهو باق على أصله في البناء على السكون، والحجة الثانية بالقياس، وهو رد ما وقع فيه الخلاف إلى ما وقع فيه الإجماع، فقد أجمعنا على بناء ما كان على (فَعَالِ) من أسماء الأفعال، وهو نائب عن فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا لما بُنِيَ ما ناب عنه[5].

---

[1]- رواها ابن الجزري عن أبي بن كعب، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد)، تصحيح ومراجعة: على محمد الضباع، دار الكتاب العربي، 285/2، ونسبها ابن جني لعثمان بن عفان وأبي بن كعب، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ-1998م)، 433/1، وذكر القيسي أنها رُوِيت عن ابن عامر وغيره، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب)، تحقيق: د/محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1394هـ-1974م)، 520/1.

[2]- رواه أبو داود في سننه، رقم 632، بلفظ (وَازْرُرْهُ)، والنسائي في سننه، رقم 765، بلفظ (وَزُرَّهُ عَلَيْكَ)، وابن خزيمة في صحيحه، رقم 777، بلفظ (شُدَّهُ)، كلهم عن سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ، ولم أقف عليه بلفظ (وَلْتَزُرَّهُ) في كتب الحديث.

[3]- البيت من الخفيف ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 14/9، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1417هـ-1996م)، 93/8، وهو من شواهد تذكرة النحاة، أبو حيان (محمد بن يوسف أثير الدين)، تحقيق: عفيف عبد الرحمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1406هـ- 1986م)، ص666، وشرح شواهد المغني، السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، ذُيِّل بتصحيحات وتعليقات: محمد محمود بن التلاميد التركيزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 2/ 602.

والشاهد في البيت قوله (لتقم) حيث أمر الشاعر المخاطب بلام الأمر، والفعل المضارع المجزوم بلام الأمر هو أصل فعل الأمر عند الكوفيين.

[4]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 72)، 427/2-435.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، (المسألة 72)، 435/2-439.

مذهب البصريين

قال سيبويه (ت180هـ) «والوقف قولهم: اضرِبْ في الأمر»[1]، والوقف عند سيبويه هو البناء على السكون، بدليل قوله في مجاري أواخر الكلم من العربية «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف»[2]، فظاهر أن المجاري الأربعة الأخيرة، ومنها الوقف، هي علامات البناء، لجعله المجاري الأربعة الأولى علامات الإعراب، حيث قال: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب»[3]، ففعل الأمر عنده مبني على السكون أو ما عبر عنه بالوقف، وعلَّل ذلك بقوله «لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت عن المضارعة بعد (كم) و(إذ) من المتمكنة»[4]، أي أن فعل الأمر بَعُدَ عن مشابهة الفعل المضارع لأنه لا يقع وصفا ولا حالا، فساوى (كم) و(إذ) في بعده عن الاسم، لذلك بُنِيَ ولم يحرك، أي بُنِيَ على السكون[5].

قال المبرد (ت285هـ) إن فعل الأمر مبني على الوقف[6]، وكذلك قال الزجاجي (ت337هـ) ونفى أن يكون مجزوما[7]، وعلَّل المبرد ذلك بما علَّل به سيبويه[8]، وقال ابن السراج (ت316هـ) إن فعل الأمر مبني على السكون[9]، ومثل ذلك قال الفارسي (ت377هـ)[10]، وعمَّم ذلك السيرافي (ت368هـ) حيث قال «هو عندنا مبني على السكون»[11]، وقوله (عندنا)، يعني عند البصريين، فكثيرا ما يستعمل هذه الكلمة في شرحه لكتاب سيبويه، ويقصد مذهب البصريين، ولم يجوِّز أن يكون

---

[1]- الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 17/1.

[2]- المصدر نفسه، 13/1.

[3]- المصدر نفسه، 13/1.

[4]- المصدر نفسه، 17/1.

[5]- فيه إشارة إلى أن الأمر أبعد عن المضارع من الماضي، لأن الماضي يقع وصفا وحالا، لذلك بُنِي وحرِّك، أي بُنِي على الفتح.

[6]- ينظر: المقتضب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 81/4.

[7]- ينظر: الجمل في النحو، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق: د/علي توفيق الحمد، انتشارات استقلال، طهران، ط1، (1410هـ)، ص264.

[8]- ينظر: المقتضب، 3/2، 82/4.

[9]- ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، تحقيق: د/عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1408هـ-1988م)، 51/1.

[10]- ينظر: كتاب الإيضاح، الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، (1416هـ-1996م)، ص76.

[11]- شرح كتاب سيبويه، السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1433هـ-2012م)، 39/1.

مجزوما بلام الأمر محذوفة[1]، وضعَّف ذلك أيضا ابن الوراق (ت381هـ)[2]، وعلَّل السيرافي ذلك بأنه «على أصل ما يستحقه»[3]، أي أن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، ففعل الأمر استحق البناء على السكون على الأصل.

نقل ابن مالك (ت672هـ) قولين للأخفش (ت215هـ) في فعل الأمر، قال «المشهور عن الأخفش موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء، وعنه أيضا قول آخر وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر»[4]، فالقول الأول وافق فيه مذهب البصريين، وهو المشهور عنه، والقول الثاني وافق فيه الكوفيين في أن فعل الأمر مجزوم، لكن يجعل العامل فيه معنويا وهو(معنى الأمر)، ونقل خالد الأزهري (ت905هـ) قولا واحدا للأخفش، قال «وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنما حذفت حذفا مستمرا»[5]، فجعل مذهبه موافقا تماما لمذهب الكوفيين.

مذهب الكوفيين

قال الفراء (ت207هـ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلذِينَ آمَنُو يَغْفِرُوا﴾[6] «معناه في الأصل حكاية بمنزلة الأمر كقولك: قل للذين آمنوا اغفروا، فإذا ظهر الأمر مصرَّحا فهو مجزوم لأنه أمر»[7]، يعني أن الفعل المضارع (يغفروا) في الآية يقصد به الأمر، فلو جاء على صيغة الأمر (اغفروا) وصُرِّح بذلك لكان مجزوما، وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[8] «هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفرَحُوا﴾[9]أي يا أصحاب محمد، بالتاء...وقوَّى قول زيد أنها في قراءة أبيّ ﴿فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا﴾[10]، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أن

---

(1)- المصدر نفسه، 39/1.

(2)- ينظر: علل النحو، ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، تحقيق: محمود محمد محمود نصَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ-2002م)، ص210، 211.

(3)- شرح كتاب سيبويه، 39/1.

(4)- شرح التسهيل، ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، و د/ محمد بدوي المفتون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 62/4.

(5)- شرح التصريح، 55/1.

(6)- الجاثية، 14.

(7)- معاني القرآن، الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد)، الجزء الثالث، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: أ/ علي النجدي ناصف، 45/3.

(8)- يونس، 58.

(9)- سبق تخريج هذه القراءة: الهامش1، ص 110.

(10)- ينظر: المحتسب، ابن جني، 433/1، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (أبو

العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل»[1]، فقد احتج على جزم فعل الأمر بأن أصل الأمر أن يكون بفعل مضارع مجزوم بلام الأمر، ثم حذفت التاء واللام لكثرة الأمر للمخاطب خاصة، واستدلَّ على ذلك بالقراءات، كما استدلَّ في موضع آخر بالحديث الشريف، قال «ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المشاهد (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)[2]، يريد خذوا مصافكم»[3].

نقل الفراء عن الكسائي (ت189هـ) أنه لا يرى أن (اِفْعَلْ) أصله (لِتَفْعَلْ)، قال «وكان الكسائي يعيب قولهم [أي القراء] ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾[4]، فقد وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل»[5]، وبناء على هذا ففعل الأمر عند الكسائي قد لا يكون مجزوما، وقد يكون مجزوما ولكن ليس بلام الأمر محذوفة.

قال ابن خالويه (ت370هـ) في قوله تعالى ﴿اِهْدِنَا﴾[6] «موقوف لأنه دعاء ولفظه لفظ الأمر سواءً... وسقطت الياء للدعاء، وهو عند الكوفيين مجزوم بلام مقدرة، والأصل: لِتَهدنا يا ربَّنا، كما قرأ الرسول صلى الله عليه وسلم ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[7]»[8]، فقد ذهب إلى أن فعل الأمر موقوف، أي مبني، وجعل سقوط الياء للدعاء، أي للأمر الذي يفيد الدعاء، وليس للجازم المقدَّر، فهو مبني على حذف حرف العلة، وبذلك خالف الكوفيين، الذين ذكر أن مذهبهم في فعل الأمر أنه مجزوم بلام مقدرة، لأن أصله فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وذكر استدلالهم على ذلك بالقراءة، وقد وافقهم في أصل فعل الأمر والاستدلال على ذلك، مع أنه خالفهم في حكمه، قال «الأمر قد كثر في كلامهم للمواجَه، وقلَّ ذلك للغائب، فاستخفُّوا طرحَ اللامِ وحرفَ المضارعة من الأمر للمخاطب وقالوا (قلْ) ولم

القاسم محمود بن عمر)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي أحمد معوَّض، بمشاركة: أ.د/فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، (1418هـ- 1998م)، 151/3، وتفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف)، تحقيق: د/عبد الرزاق المهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 222/5.

[1]- معاني القرآن، الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد)، الجزء الأول، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، 469/1.

[2]- رواه الترمذي في السنن، رقم 3159، وأحمد في المسند، رقم 22109، كلاهما عن معاذ بن جبل، وابن خزيمة في التوحيد، رقم 57، عن عبد الله ابن عباس.

[3]- معاني القرآن، الفراء، 470/1.

[4]- سبق تخريج هذه القراءة: الهامش 1، ص110.

[5]- معاني القرآن، الفراء، 469/1، 470.

[6]- الفاتحة، 6.

[7]- يونس، 58، وقد سبق تخريج هذه القراءة: الهامش 1، ص110.

[8]- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ص27.

يقولوا (لِتَقُلْ)... على أنه قرئ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[1] بالتاء على أصل الأمر»[2]، ربما لأنه يرى أن الأمر لما تغيرت صيغته تغير حكمه، وقد صرَّح ابن خالويه بالخلاف في حكم فعل الأمر بين البصريين والكوفيين، قال في قوله تعالى ﴿سَبِّحْ﴾[3] «موقوف لأنه أمر عند البصريين، وعند الكوفيين جزم بلام مضمرة، علامة جزمه سكون الحاء»[4].

والقول بأن فعل الأمر مجزوم بلام مقدرة نسبه كثير من النحاة المتأخرين للكوفيين، منهم: ابن الشجري (ت 542هـ)[5]، والعكبري (ت 616هـ) في كتبه: التبيين[6] واللباب[7] ومسائل خلافية في النحو[8]، وابن يعيش (ت 643هـ)[9]، وابن عصفور (ت 669هـ)[10]، وابن مالك[11]، والأستراباذي (ت 686هـ)[12]، وابن أبي الربيع (ت 688هـ)[13]، وأبو حيان (ت 745هـ)[14]، وابن عقيل (ت769هـ)[15]، وخالد الأزهري (ت 905هـ)[1]، والسيوطي (ت 911هـ)[2]، والأشموني

---

[1]- يونس، 58، وقد سبق تخريج هذه القراءة: الهامش 1، ص110.

[2]- إعراب ثلاثين سورة، ص42، 43

[3]- الأعلى، 1.

[4]- إعراب ثلاثين سورة، ص54.

[5]- ينظر: أمالي ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي ضياء الدين)، تحقيق: د/محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1413هـ-1992م)، 355/2.

[6]- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ-1986م)، ص176.

[7]- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، إعادة ط1، (1422هـ-2001م)، 17/2.

[8]- ينظر: مسائل خلافية في النحو، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، وحلب، سورية، ط1، (1412هـ-1992م)، ص119.

[9]- ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش (أبو البقاء يعيش بن علي موفق الدين)، عالم الكتب، بيروت، 61/7.

[10]- ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن)، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ)-1999م)، 334/2.

[11]- ينظر: شرح التسهيل، 62/4.

[12]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي (الرضي محمد بن الحسن نجم الدين)، تقديم: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 129/4.

[13]- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد)، تحقيق: د/ عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1407هـ-1986م)، 224/1.

[14]- ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان (محمد بن يوسف أثير الدين)، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1408هـ-1988م)، ص132.

[15]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بهاء الدين) ومعه كتاب منحة الجليل

(ت900هـ)[3].

مذهب ابن هشام

قال ابن هشام (ت761هـ) «حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون، كـ اضرِبْ، واذهَبْ، وقد يُبْنَى على حذف آخره، وذلك إذا كان معتلا، نحو: اغزُ، واخشَ، وارمِ، وقد يُبْنَى على حذف النون، وذلك إذا كان مسنداً لألف الاثنين، نحو (قُومَا)، أو واو الجماعة، نحو (قُومُوا)، أو ياء المخاطبة، نحو (قُومِي)»[4]، من خلال هذا القول يرى ابن هاشم أن فعل الأمر مبني، وقد فصَّل في أحوال بنائه، فهو يُبْنَى في الأصل على السكون، وهي العلامة الأصلية، وقد يُبْنَى على حذف حرف العلة أو حذف النون، وهما علامتان فرعيتان.

ونحوا من هذا القول ذهب ابن هشام في كتابيه: شذور الذهب وأوضح المسالك، إلا أنه ذكر قاعدة عامة في بناء الأمر، قال «يُبْنَى على ما يُجْزَم به مضارعه»[5]، كما ذكر أن البناء في الفعل هو الأصل[6]، وهو بذلك استصحب الأصل في بناء الأمر، ويكون قد وافق البصريين رأيا وحجة.

2- مسألة أصل حرف التنفيس "السين":

ذهب الكوفيون إلى أن (السين) التي تدخل على الفعل المضارع نحو سأفعل أصلها (سوف)، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها[7].

بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 39/1.

[1]- ينظر: شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن هشام، خالد الأزهري (أبو الوليد بن عبد الله زين الدين)، وبهامشه حاشيته، للعلامة شيخ يس، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر، 55/1.

[2]- ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: أ/ عبد السلام محمد هارون، و أ.د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، (1421هـ-2001م)، 27،26/1.

[3]- ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني (أبو الحسن علي بن محمد نور الدين)، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 61/1، 62.

[4]- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1429هـ-2008م) ، ص50.

[5]- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ص103.

[6]- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1426هـ-2005م)، 35/1.

[7]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 92)، 532/2.

احتج الكوفيون بأن (سوف) كثر استعمالها في كلام العرب فحذفوا منها الواو والفاء تخفيفا، وهم يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم: لا أدرِ، ولم أُبَلْ، ولم يكُ، وخُذْ، وكُلْ، والأصل: لا أدري، ولم أُبالِ، ولم يكنْ، وأأخُذْ و أأكُلْ، ومما يقوي ذلك أن العرب حذفوا الفاء من (سوف)، فقالوا: سَوْ أفعل، ومنهم من حذف الواو فقال: سَفَ أفعل، وإذا جاز أن تحذف الفاء تارة والواو أخرى لكثرة الاستعمال، جاز أن يجمع بينهما في الحذف[1].

أما البصريون فاحتجوا باستصحاب الأصل، إذ الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا في نفسه، و(السين) حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلا في نفسه، لا مأخوذا من غيره[2].

مذهب البصريين

قال سيبويه في باب عقده للحروف غير العاملة «وتلك الحروف أيضا سوف يفعل، لأنها بمنزلة (السين) التي في قولك سيفعل...فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل»[3]، يظهر من هذا القول أن (سوف) عنده مغايرة لـ(السين)، يدل على ذلك قوله (لأنها بمنزلة السين)، وقوله (فأشبهتها)، فلو كانت (السين) أصلها (سوف) ومقتطعة منها لما قال سيبويه ذلك، لأن التشابه بين شيئين يقتضي تغايرهما.

قال المرادي (ت749هـ) «و(السين) عند البصريين حرف مستقل»[4]، أي أنها ليست مقتطعة من (سوف)، وقال ابن يعيش في (السين) و(سوف) «والذي عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل»[5]، وربما يقصد بـ(أصحابنا) البصريين، لأنه ذكر قبل ذلك رأي الكوفيين.

مذهب الكوفيين

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[6] «هي قراءة عبد الله[7]

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، (المسألة 92)، 532/2.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، (المسألة 92)، 532/2.

[3]- الكتاب، 115/3.

[4]- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدين)، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، و أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1413هـ-1992م)، ص59، 60.

[5]- شرح المفصل، 148/8.

[6]- الضحى، 5.

[7]- ذكر ابن عطية أن هذه القراءة في مصحف عبد الله ابن مسعود، ينظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية (أبو

﴿وَلَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[1]، والمعنى واحد، إلا أن (سوف) كثرت في كلامهم وعرف موضعها فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك، كما قيل: أيش تقول[2]، وكما قيل: قم لا باك، وقم لا بشانئك، يريدون: لا أبا لك، ولا أبا لشانئك، وقد سمعت بيتا حذفت الفاء فيه من كيف، قال الشاعر[3]:

مِنْ طَالِبِينَ البُعْرانَ لَنَا رَفَضَتْ كَيْلاَ يُحِسُّونَ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا

أراد: كيف لا يحسون؟، وهذا لذلك»[4]، فقد صرَّح الفراء بأن (السين) أصلها (سوف) وهي مقتطعة منها، (السين) هي (سوف) حذفت منها الفاء والواو، وعلَّل ذلك بكثرة الاستعمال، واستشهد بالقراءة، وهي نص في المسألة محل الخلاف، كما استشهد بأقوال مسموعة عن العرب وبالشعر على الحذف لكثرة الاستعمال، ويقصد الفراء بـ(الحرف) الكلمة، فالحذف لكثرة الاستعمال عنده يجوز في كل أقسام الكلمة، الاسم والفعل والحرف، لذلك استدلَّ بالحذف من الأسماء (شيء، أبا، كيف) على الحذف من الحروف (سوف).

قال ثعلب (ت291هـ) «سَوْفَ يكون ذلك، وسَفْ يكون، وسَيكون، وسَوْ يفعل، وسَوْفَ يفعل»[5]، من خلال هذا التمثيل لثعلب يمكننا أن نستنتج مذهبه، وهو أن (السين) مقتطعة من (سوف)، فقد أعطى أربعة أمثلة وجمع بينها بالواو، ليدل أنها بنفس المعنى، فمرة تكون (سوف)، ومرة تكون (سفْ) بحذف الواو، ومرة تكون (سين) بحذف الفاء والواو، ومرة تكون (سَوْ) بحذف الفاء،

محمد عبد الحق بن غالب)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ -2001م)، 494/5.

(1)- الضحى، 5.

(2)- لم يذكر الفراء أصل هذا القول، وأصله: أي شيء تقول.

(3)- البيت من البسيط في شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: د/حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص 71، ولفظ البيت فيه:

أَوْ بَاغِيَانِ لِبُعْرَانَ لَنَا رَفَضَتْ كَيْ لاَ تُحِسُّونَ مِن بُعْرَانِنَا أَثَرَا

وينظر: خزانة الأدب 102/7، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 99/3، وقد جاء في الخزانة بلفظ:

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانَ شَرَدْنَ لَنَا كَيْ لاَ يُحِسَّانِ مِن بُعْرَانِنَا أَثَرَا

وهو من شواهد لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل محمد بن المكرم جمال الدين)، دار صادر، بيروت، 76/14 (بغا)، وشرح المفصل، 110/4.

(4)- معاني القرآن، الفراء، 274/3.

(5)- مجالس ثعلب، ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، (1400هـ-1980م)، القسم الثاني، ص315.

فهذه الصيغ مأخوذة من بعضها، أكملها (سوف) وهي الأصل، وأقلها (السين).

قال ابن خالويه «قال الفراء عن الكسائي: في (سوف) أربعُ لغات، يقال: سَوْفَ يُعْطِيك، وسَيعطيك، وسَوْ يعطيك، وفي حرف[1] ابن مسعود ﴿وَ لَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[2]»[3]، يتضح من هذا القول أن مذهب الكسائي أن (السين) مقتطعة من (سوف)، وبالتالي فالفراء قد أخذ بمذهب الكسائي، ويبدو أن ابن خالويه أيضا أخذ بهذا المذهب، فقد استدلَّ عليه بالقراءة.

وممن نسب للكوفيين أن (السين) مقتطعة من (سوف) ابن يعيش[4]، والمرادي[5].

مذهب ابن هشام

قال ابن هشام «(السين) المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلِّصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعا من (سوف) خلاف للكوفيين، ولا مدّة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوف) خلافا للبصريين»[6]، فقد أثبت الخلاف في هذه المسألة، وذهب إلى أن (السين) ليست مقتطعة من (سوف)، ولكن تساويها في الدلالة على المستقبل، فأصلهما مختلف ومعناهما واحد، فقد وافق البصريين في أصلهما وهو محل المسألة، وخالفهم في معناهما، حيث يرى البصريون أن (سوف) للمستقبل البعيد، و(السين) للمستقبل القريب.

لم يعلِّل ابن هشام الرأي الذي ذهب إليه، وقد يكون معتمدا على أصل البصريين في عدم جواز الحذف من الحروف، فرغم أنه ساوى بين (السين) و(سوف) في المعنى، وهذا ما يُسهِّل أن تكون (السين) مقتطعة من (سوف)، لكنه لم يذهب إلى ذلك.

3- مسألة علامات إعراب الأسماء الستة:

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة، فذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة، وهي: أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال، معربة من مكانين[7]، وذهب البصريون إلى أنها معربة من

---

[1]- الحرف القراءة التي تقرأ على أوجه، ينظر: لسان العرب، 41/9.

[2]- الضحى، 5، وقد سبق تخريج هذه القراءة، الهامش7، ص 116.

[3]- إعراب ثلاثين سورة، ص118.

[4]- ينظر: شرح المفصل، 148/8.

[5]- ينظر: الجنى الداني، ص59، 60.

[6]- مغني اللبيب، 158/1.

[7]- أي معربة بعلامتين، مثل: جاء أبُوك، فـ(أبُوك) مرفوع وعلامة رفعه الواو والضمة التي قبلها.

مكان واحد[1]، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب[2]، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل إعراب[3]، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الكلمة، وذهب علي بن عيسى الربعي (ت420 هـ)[4] إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب[5]، وذهب أبو عثمان المازني (ت247هـ) إلى أن الباء[6] حرف الإعراب وإنما الواو والألف والياء نشأت من إشباع الحركات[7].

احتج الكوفيون على أن الأسماء الستة معربة من مكانين أي بالحركات والحروف، لأن كلاهما يتغير في حالة الرفع والنصب والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر، وإنما أضافوا الحركات ولم يقتصروا على الحروف فقط لأن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء في حالة الإفراد[8]، وما كان إعرابا للكلمة في حال الإفراد هو بعينه يكون إعرابا لها في حال الإضافة، ومنهم من قال: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها، تكثيرا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان[9].

وأما البصريون فاحتجوا على أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، بأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو مسلمات وصالحات[10]، وأيضا له نظير في كلام العرب، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وليس في كلامهم معرب له إعرابان، ومنهم من قال: لو جاز أن يجمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجمع فيه إعرابان مختلفان، وذلك ممتنع،

---

[1]- أي معربة بعلامة واحدة، مثل: جاء أبُوك، فـ(أبُوك) مرفوع وعلامة رفعه الواو، أو الضمة المقدرة في الواو، أو الضمة على الباء.

[2]- هي الحروف التي يكون فيها الإعراب ظاهرا أو مقدرا، مثل الدال من (زيد)، والألف من (عصا).

[3]- هي حروف تدل على الإعراب دون أن يكون فيها إعراب ظاهر أو مقدر.

[4]- أحد أئمة النحويين، أخذ عن السيرافي، ورحل إلى شيراز فأخذ عن الفارسي ولازمه عشر سنين، رجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات، ينظر: بغية الوعاة، 181/2.

[5]- مذهبه يقتضي أن تكون الأسماء الستة معربة بحركات منقولة من حرف العلة إلى الحرف الذي قبله في حالتي الرفع والجر، وبحركة مقدرة في حالة النصب، وسيأتي شرح مذهبه عند ذكر حجته.

[6]- هي الباء في (أبوك)، والمقصود كل حرف يكون قبل حرف العلة في الأسماء الستة.

[7]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 2)، 17/1، 18.

[8]- الإفراد هنا الذي يقابل الإضافة، أي حالة عدم الإضافة.

[9]- ينظر: المصدر نفسه، (المسألة 2)، 18/1، 19.

[10]- الأصل: مسلمتات، وصالحتات، فحذفت تاء التأنيث الأولى لدلالة تاء الجمع الثانية عليها.

ومن ذهب إلى أنها دلائل إعراب وليست حروف إعراب فاحتج بأن حروف الإعراب لا تدل على الإعراب بنفسها كالدال من (زيد)، والراء من (عمرو)، أما هذه الأحرف في الأسماء الستة تدل على الإعراب بنفسها، واحتج علي بن عيسى الربعي بأن الأصل في قولك: هذا أبُوهُ (هذا أبَوُهُ)، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها وبقيت الواو على حالها، فكان فيه نقل بلا قلب، والأصل في قولك: رأيت أبَاهُ (رأيت أبَوَهُ) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا، فكان فيه قلب بلا نقل، والأصل في قولك: مررت بأبِيكَ (مررت بأبَوِكَ)، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب، واحتج المازني بأن الباء حرف إعراب لأنها تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، فهذه الحركات على الباء حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف، فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة، وقد جاء ذلك كثيرا في استعمالهم[1].

مذهب البصريين

اختلفت آراء البصريين وتعددت مذاهبهم في إعراب الأسماء الستة، وأهم هذه المذاهب ستة ذكرها المتأخرون، سأذكر كل مذهب منها منسوبا إلى أول من قال به، وبعد ذلك أذكر ما وقفت عليه من هذه المذاهب في كتب البصريين.

مذهب سيبويه: يرى أن حروف المد في الأسماء الستة هي حروف الإعراب، والتي هي لام الكلمة[2] عادت في الإضافة بعد أن سقطت في الإفراد، والإعراب مقدر في هذه الحروف، فالضمة مقدرة في الواو، والفتحة مقدرة في الألف، والكسرة مقدرة في الياء، وإنما بقيت واوا[3] في الرفع، وقلبت ألفا في النصب وياء في الجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها، وإنما تغيرت الحركات التي قبل هذه الحروف من الضمة في الرفع إلى الفتحة في النصب إلى الكسرة في الجر إتباعا[4] للحركات المقدرة في هذه الحروف.

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، (المسألة 2)، 19/1، 21.

[2]- يرى بعض النحاة أن حرف المد في (فوك) و(ذو المال) هو عين الكلمة، ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، 72/1.

[3]- الواو هي لام الكلمة فلم تنقلب من شيء، لأن أصل (أب) مثلا (أَبَو) على وزن (فَعَل)، بدليل قولنا في النسب أَبَوِيّ.

[4]- إلا في حالة النصب، فإن ما قبل حرف المد بقي مفتوحا على أصله، وقيل ذهبت حركته ثم حرك إتباعا لحركة الواو، قيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الإتباع، ينظر: شرح الأشموني، 78/1.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[1]، وابن يعيش[2]، والأستراباذي[3]، ونسبوه لسيبويه، كما ذكره ابن أبي الربيع[4]، ونسبه لسيبويه والفارسي، وذكره أيضا أبو حيان[5]، والسيوطي[6]، والأشموني[7]، ونسبوه لسيبويه والفارسي وجمهور البصريين.

مذهب الأخفش: يرى أن حروف المد في الأسماء الستة هي زوائد دوَّال على الإعراب، والإعراب مقدَّر في الحروف التي قبلها، أو هي حروف إعراب وتدل على الإعراب، والإعراب لا ظاهر ولا مقدَّر فيها، على اختلاف الأقوال التي نقلت مذهبه.

قال العكبري «قال الأخفش هي زوائد دوَّال على الإعراب كالحركات»[8]، وفيه إثبات قول واحد للأخفش، وقال ابن يعيش «وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف إعراب وتدل على الإعراب في أحد قوليه إلا أنه لا يقول أن فيها إعرابا منويا»[9]، وفيه إثبات قولين للأخفش، ولعل القول الآخر هو ما ذكره العكبري، وقال أبو حيان «وذهب الأخفش إلى أنها دلائل الإعراب، واختلف في تفسير قوله، فقال الزجاج والسيرافي: معناه أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حرف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كونُ حروف العلة تطلب حركات من جنسها، وقال ابن السراج وابن كيسان[10]: معنى قوله أنها حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدَّر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، فهذان قولان في تفسير قول الأخفش»[11]، وفيه إثبات قول واحد للأخفش، لكن النحاة اختلفوا في تفسيره على قولين، فقول الزجاج (ت311هـ) والسيرافي يقتضي أن حروف المد في

---

[1]- ينظر: التبيين، ص193، واللباب، 90/1.

[2]- ينظر: شرح المفصل، 52/1.

[3]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 70،69/1.

[4]- ينظر: البسيط، 195/1.

[5]- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف أثير الدين)، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 836/2، 837.

[6]- ينظر: همع الهوامع، 124/1.

[7]- ينظر: شرح الأشموني، 78/1.

[8]- اللباب، 91/1، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، 70/1.

[9]- شرح المفصل، 52/1.

[10]- هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن، يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو لكنه إلى مذهب البصريين أميل، وقيل خلط المذهبين فلم يضبط منهما شيئا، من مؤلفاته: المهذب في النحو، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، مات سنة 299هـ، وقيل سنة 320هـ، ينظر: بغية الوعاة، 18/1، 19.

[11]- ارتشاف الضرب، 338/2، وينظر: همع الهوامع، السيوطي، 126/1.

الأسماء الستة زائدة، وهو يوافق قول العكبري، وقول ابن السراج وابن كيسان (ت299هـ) يقتضي أنها أصلية، وهو يوافق قول ابن يعيش.

مذهب قطرب (206هـ)[1]: يرى أن حروف المد في الأسماء الستة هي نفسها إعراب وأنها نابت عن الحركات، فالواو نابت عن الضمة، والألف نابت عن الفتحة، والياء نابت عن الكسرة.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[2] ونسبه لقطرب والزيادي (249هـ)[3]، وذكره ابن يعيش[4] ونسبه للزيادي وحده، كما ذكره أبو حيان[5]، والسيوطي[6]، والأشموني[7]، ونسبوه لقطرب والزيادي والزجاجي من البصريين.

مذهب الجرمي (225هـ)[8]: يرى أن حروف المد في الأسماء السته هي لام الكلمة، وانقلابها هو الإعراب، فانقلاب الواو ألفا هو علامة النصب، وانقلابها ياء هو علامة الجر، وهذا يقتضي أن الرفع ليس له علامة، لأن الواو هي الأصل ولم تنقلب عن شيء، أو عدم انقلابها في الرفع هو علامة الرفع.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[9]، وابن يعيش[10]، والأستراباذي[11]، وأبو حيان[12]، والسيوطي[13]، ونسبوه للجرمي من البصريين.

مذهب المازني: يرى أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل حروف المد، وحروف المد إشباع

---

[1]- هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه وأخذ عن عيسى بن عمر، من مصنفاته: المثلث، العلل في النحو، إعراب القرآن، الهمز، مات سنة 206هـ، ينظر: بغية الوعاة، 242/1، 243.

[2]- ينظر: اللباب، 94/1.

[3]- هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي، كان نحويا لغويا راوية، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، من مصنفاته: شرح نكت سيبويه، مات سنة 249هـ، ينظر: بغية الوعاة، 414/1.

[4]- ينظر: شرح المفصل، 52/1.

[5]- ينظر: ارتشاف الضرب، 837/2.

[6]- ينظر: همع الهوامع، 123/1، 124.

[7]- ينظر: شرح الأشموني، 77/1.

[8]- هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، كان فقيها عالما بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، انتهى إليه علم النحو في زمانه، مات سنة 225هـ، من مصنفاته: كتاب الأبنية، مختصر في النحو، غريب سيبويه، ينظر: بغية الوعاة، 8/2، 9.

[9]- ينظر: اللباب، 92/1.

[10]- ينظر: شرح المفصل، 52/1.

[11]- ينظر: كافية ابن الحاجب، 72/1.

[12]- ينظر: ارتشاف الضرب، 338/2.

[13]- ينظر: همع الهوامع، 125/1.

لهذه الحركات، فالواو إشباع للضمة قبلها، والألف إشباع للفتحة قبلها، والياء إشباع للكسرة قبلها، وبالتالي فهي حروف زائدة متولدة من الحركات التي قبلها.

وقد جاء هذا المذهب في كتاب: نحو المازني[1]، وذكره العكبري[2]، وابن يعيش[3]، والأستراباذي[4]، ونسبوه للمازني، كما ذكره أبو حيان[5]، والسيوطي[6]، ونسبوه للمازني والزجاج.

مذهب الربعي: يرى أن حروف المد في الأسماء الستة هي لام الكلمة والتي أصلها واو، لكن وقعت فيها بعض الإعلالات، ففي الرفع وقع إعلال بالنقل، نقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها حتى تسلم ولا تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي النصب وقع إعلال بالقلب، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي الجر وقع إعلالان بالنقل ثم القلب، نقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[7]، وابن يعيش[8]، ونسباه للربعي.

وهذا المذهب يقتضي أن الأسماء الستة معربة بحركات منقولة من حروف المد إلى ما قبلها، وقد ذكر هذا الإعراب الأستراباذي[9]، وأبو حيان[10]، و السيوطي[11]، ونسبوه للربعي.

وأرى أن هذا الإعراب الذي ذكروه ليس على إطلاقه، لأن حالة النصب فيها قلب فقط، وليس فيها نقل، وبالتالي فالفتحة التي قبل الألف أصلية وليست منقولة من الواو المنقلبة ألفا، ويكون بالتالي الإعراب في هذه الحالة بفتحة مقدرة على الألف لتعذر ظهورها، وليست منقولة إلى ما قبلها.

كان هذا عرضا لمذاهب البصريين في إعراب الأسماء الستة كما جاءت في كتب المتأخرين، وأهم

---

[1]- ينظر: نحو المازني، جمع وتوثيق ودراسة: علي بن أحمد بن علي المازني، تقديم: أ.د/ هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، (2008م)، ص24.

[2]- ينظر: اللباب، 92/1.

[3]- ينظر: شرح المفصل، 52/1.

[4]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 70/1.

[5]- ينظر: ارتشاف الضرب، 337/2.

[6]- ينظر: همع الهوامع، 125/1.

[7]- ينظر: اللباب، 90/1.

[8]- ينظر: شرح المفصل، 52/1.

[9]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 70/1.

[10]- ينظر: ارتشاف الضرب، 837/2.

[11]- ينظر: همع الهوامع، 125/1.

هذه المذاهب مذهبا سيبويه وقطرب، قال ابن عقيل في الأسماء الستة «والمشهور أنها معربة بالحروف... والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء»[1]، وهذا يعني أن المشهور مذهب قطرب، والصحيح مذهب سيبويه، وحسب العرض السابق، لم يُنْسَب لجمهور البصريين إلا مذهب سيبويه، فلماذا المشهور هو مذهب قطرب؟ خاصة وأن ابن الأنباري أغفل هذا المذهب ومذهب الجرمي عند عرضه لمذهب البصريين، ربما يتبين لنا ذلك بعد أن أذكر ما وقفت عليه من مذاهب البصريين في كتبهم.

قال الخليل (ت170هـ) «وعلامة الرفع ستة أشياء: الضمة، والواو، والفتحة والألف، والنون، والسكون، فالضم: عبدُ الله وزيدٌ، والواو: أخوك وأبوك»[2]، ثم قال «وعلامة الخفض ثلاث: الكسرة والياء والفتحة، فالكسرة: مررت بزيدٍ، والياء: مررت بأخيك»[3]، وقال السيرافي «إذ كانت هذه الألف وأختها الواو والياء إنما يدخلن على (أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال) إذا كانت مضافة، فتكون الواو علامة الرفع والياء علامة الجر والألف علامة النصب»[4]، وقال ابن جني (ت392هـ) «الثاني منهما [أي حالتي الإنابة]، هو إنابة الحرف عن الحركة، وذلك في بعض الآحاد وجمع التثنية، وكثير من الجمع، فالآحاد نحو أبوك وأخوك وحماكِ وفاكِ وهنيكِ وذي مال، فالألف والياء و الواو في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على الفتح والكسر والضم، ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات: الضمة والفتحة والكسرة»[5]، ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حروف المد في الأسماء الستة هي علامات الإعراب، ونائبة عن الحركات، وهذا يوافق مذهب قطرب، وإذا سلمنا أن السيرافي وابن جني وافقا قطربا في مذهبه لتأخرهما عنه، فالإشكال في الخليل لتقدمه عليه، فالخليل شيخ سيبويه، وقطرب تلميذ سيبويه، ولدفع هذا الإشكال نقول إن الخليل قد يكون جعل حروف المد في الأسماء الستة علامات الإعراب من باب التجاوز والمسامحة، وبتعبير أدق، من باب الاختصار، مع اعتقاده أن هذه الحروف هي حروف الإعراب والإعراب مقدَّر فيها، وهذا ما وقع من سيبويه نفسه، فقد قال الأستراباذي «وقال المصنف [يعني ابن حاجب]: ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين [أي الأسماء الستة]، تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، قال: لأنه قدَّر الحركة، ثم قال في الواو: هي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد

---

[1]- شرح ابن عقيل، 44/1.

[2]- الجمل في النحو، المنسوب للخليل (أبو عبد الرحمان بن أحمد الفراهيدي)، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط6، (1430هـ-2009م)، ص143.

[3]- المصدر نفسه، ص193.

[4]- شرح كتاب سيبويه، 23/3.

[5]- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 360/2.

الإعرابين»[1]، فسيبويه قدَّر الحركة في الواو لأنه يعتقد أن الواو حرف الإعراب، ثم قال في الواو: هي علامة الرفع، من باب التجاوز والاختصار، وذلك للعلاقة المتعدية، فقد ذكرنا في مذهب سيبويه: إنما بقيت الواو في الرفع، وقلبت ألفا في النصب وياء في الجر للدلالة على الإعراب المقدَّر فيها، فالضمة المقدَّرة في الواو هي علامة الرفع، والواو تدل على هذه الضمة، فالواو تدل على علامة الرفع، إذًا يمكن أن نقول: الواو هي علامة الرفع تجاوزا واختصارا.

قال المبرد «إن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب، لأنه لا انقلاب معها[2]، وقولنا دليل على الإعراب إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت: مسلمون ومسلمين، وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفا نحو قولك: أخوك وأخاك وأخيك، وأبوك وأباك وأبيك، وذو مال وذا مال وذي مال»[3]، واضح من هذا القول أن حروف المد في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم عند المبرد هي دلائل على الإعراب، وقال في موضع آخر «فأما فو زيد، وذو مال، فإنما غيِّرا عن الأصل الذي هو لهما، لأنهما ألزما الإضافة فكان حرف إعرابهما متنقلا على غير ما عليه جملة الأسماء، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معتلة، نحو قولك: أخوك، وأخاك، وأبوك، وفو زيد، وحموك، وهنوك في بعض اللغات»[4] يتضح من هذا القول أن المبرد يرى أن حروف المد في الأسماء الستة هي حروف إعراب، أي أنها أصلية وليست زائدة، ونستنتج من مجموع القولين أن حروف المد في الأسماء الستة عند المبرد هي حروف إعراب ودوال على الإعراب، وهو ما يوافق مذهب الأخفش في أحد قوليه، وقد علَّل المبرد تغير حروف المد في الأسماء الستة مع أنها حروف إعراب، بلزوم هذه الأسماء للإضافة[5]، وهي مخالفة لبقية الأسماء في ذلك، فخالفتها أيضا في تغير حروف إعرابها.

قال الفارسي(ت377هـ) «الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل...وهذا الاختلاف في الآخر على ضربين: أحدهما اختلاف في اللفظ والآخر اختلاف في الموضع[1]، فالاختلاف في اللفظ

---

[1]- شرح كافية ابن الحاجب، 70/1.

[2]- المبرد هنا يرد مذهب الجرمي الذي جعل علامات الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع انقلاب حروف المد، لأنه يقتضي أن لا يكون للرفع علامة.

[3]- المقتضب، 155/2.

[4]- المصدر نفسه، 240،239/1.

[5]- حتى لو أفردت لفظا فهي مضافة معنى، فإذا قلنا (أب) فهو أب فلان وإذا قلنا (أخ) فهو أخ فلان، وهكذا.

[1]- يقصد الإعراب المحلي.

على ضربين، أحدهما بتعاقب الحركات والآخر بالحروف...واختلاف الآخر بالحروف في الأسماء كقولهم: أخوه وأبوه وفوه وذو مال»[1]، ففي هذا القول جعل حروف المد في الأسماء الستة هي علامات الإعراب، وهذا يوافق مذهب قطرب، وقال في موضع آخر «الدليل على أن الواو في (أخوك) ونحوه، حرف الإعراب الذي هو لام الفعل [يقصد الكلمة] وليس هو بعلامة الإعراب ودلالته قولهم: امرُؤٌ، وابنُمٌ، فأتبعوا ما قبل حرفِ الإعرابِ حرفَ الإعرابِ فكما أن الهمزة في (امرِئٍ) والميم في (ابنِمٍ)، حرفُ إعراب ليس بدلالتي إعراب، كذلك حرف اللين في (أخِيك) ونحوه حرف إعراب»[2] وفي هذا القول صرَّح بأن حروف المد في الأسماء الستة هي حروف الإعراب والتي هي لام الكلمة، ونفى أن تكون هذه الحروف علامات الإعراب أو دلالاته، ويفهم من هذا أن حركات الإعراب مقدرة في هذه الحروف، وهذا يعني أنه يطابق تماما مذهب سيبويه، إذا هناك اختلاف بين القول الأول للفارسي في الإيضاح وقوله الثاني في المسائل المشكلة، فما هو مذهبه في إعراب الأسماء الستة؟

قال العكبري (ت616هـ) «وقال أبو علي[3] وجماعة من أصحابه: هذه حروف إعراب دوَّال على الإعراب فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه، إلا أنهم لم يقدِّروا فيها إعرابا»[4]، وكذلك قال أبو حيان[5]، ويبدوا هذا القول بعيدا، لأن الفارسي في القول الثاني نفى أن تكون حروف المد في الأسماء الستة علامات الإعراب ودلالاته، وكما رأينا في مذهب سيبويه فقد نسبه السيوطي والأشموني للفارسي، ويبدو هذا القول هو الأقرب، يدل على ذلك قوله الثاني، أما قوله الأول، وهو جعله حروف المد في الأسماء الستة علامات الإعراب، فقد يكون ذلك من باب التجاوز والاختصار، كما بينت ذلك في مذهب الخليل.

وقد احتج الفارسي في القول الثاني على أن حروف المد في الأسماء الستة هي حروف الإعراب والتي هي لام الكلمة بقول العرب (امرُؤٌ) و(ابنُمٌ)، حيث يتبعون حركة الراء لحركة الهمزة في الأول فيقولون (امرُؤٌ) و(امرَأً) و(امرِئٍ)، ويتبعون حركة النون لحركة الميم في الثاني فيقولون (ابنُمٌ)و(ابنَمًا) و(ابنِمٍ)، كذلك في الأسماء الستة حركات ما قبل حروف المد اتبعت للحركات المقدَّرة في حروف المد،

---

[1]- الإيضاح، ص73، 74.

[2]- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله الشَيْكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ص539.

[3]- يعني الفارسي.

[4]- اللباب، 94/1.

[5]- ينظر: ارتشاف الضرب، 839/2.

مما يدل أن حروف المد هي حروف الإعراب، كما احتج في موضع آخر على أن حروف المد في الأسماء الستة هي حروف الإعراب وليست علامات الإعراب بقولهم: فوك، وذو مال، لأنه يلزم من جعلها علامات للإعراب بقاء الاسم على حرف واحد، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم[1].

قال ابن الوراق «واعلم أن الإعراب في الحقيقة مقدَّر في هذه الحروف [يعني حروف المد في الأسماء الستة]، إذ شرط الإعراب أن يكون زيادة على بناء الكلمة، ولا يجوز أن تكون ما تفتقر إليه الكلمة من بنائها إعرابا، وإذا كان كذلك فالإعراب مقدَّر كما يقدَّر في الأسماء المقصورة»[2]، فهو يوافق مذهب سيبويه في أن حروف المد في الأسماء الستة هي حروف الإعراب، وأن الإعراب مقدَّر فيها، وقال «هذه الأسماء [يعني الأسماء الستة] تفرد في اللفظ فيصير إعرابها بالحركات، نحو قولك: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ، فقد لزمت أوساطها الحركات، فلما ردوها إلى أصلها في الإضافة وقد كانت أوسطها تدخلها حركات الإعراب أرادوا أن يبقوا هذا الحكم فيها، ليدل بذلك على أنها مما يصح أن يعرب بالحركات في حال الانفراد»[3]، فهو يرى أن الحركات التي قبل حروف المد هي حركات الإعراب التي كانت في حالة الإفراد بقيت في حالة الإضافة، ليكون ذلك دليلا على أنها معربة بهذه الحركات في حالة الإفراد، وهو يخالف مذهب سيبويه الذي يرى أن الحركات التي قبل حروف المد أتبعت للحركات المقدرة في حروف المد.

علَّل ابن الوراق والفارسي انقلاب وتغير حروف المد في الأسماء الستة، وهي أسماء مفردة، بكونها توطئة ومقدمة لما يجيء في المثنى وجمع المذكر السالم من إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات[4]، وعلَّل ابن الوراق تخصيص هذه الأسماء الستة بهذه التوطئة من غيرها من الأسماء المفردة بأنها ملازمة للإضافة، والإضافة فرع على الأصل، فشابهت المثنى والجمع لأنهما فرع على المفرد[5].

كان هذا نقلا لأقوال البصريين في إعراب الأسماء الستة كما جاءت في كتبهم، ولقد رأينا أن الكثير منهم يجعلون حروف المد في هذه الأسماء هي علامات الإعراب مع اعتقادهم أن هذه الحروف هي حروف الإعراب، والإعراب مقدَّر فيها، وهذا من باب التجاوز والاختصار وتسهيل الإعراب، وهذا

---

[1]- ينظر: المسائل المشكلة، ص540.

[2]- علل النحو، ص214.

[3]- المصدر نفسه، ص213، 214.

[4]- ينظر: علل النحو، ص213، وينظر: المسائل الشيرازيات، الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: أ.د/ حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، (1424هـ-2004م)، 325/1.

[5]- ينظر: علل النحو، ص213.

ما جعل مذهب قطرب هو المشهور في أقوالهم، وإن كان مذهب سيبويه هو الصحيح في أذهانهم.

مذهب الكوفيين

يبدو أن للكوفيين مذهب واحد في إعراب الأسماء الستة، وهو أنها معربة من مكانين، بالحروف والحركات، فعلامة الرفع الواو والضمة قبلها، وعلامة النصب الألف والفتحة قبلها، وعلامة الجر الياء والكسرة قبلها.

وقد ذكر هذا المذهب المبرد[1]، وابن يعيش[2]، والأستراباذي[3]، ونسبوه للكوفيين، وذكره العكبري[4]، ونسبه للفراء، كما ذكره ابن حيان[5]، والسيوطي[6]، ونسباه للكسائي والفراء.

ولم يخالف هذا المذهب من الكوفيين إلا هشام الضرير[7]، الذي يرى في أحد القولين أنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات، وهو ما يوافق مذهب قطرب من البصريين، ذكر ذلك أبو حيان[8]، والسيوطي[9]، والأشموني[10]، ويرى في قول آخر أنها معربة بالانقلاب في حالتي النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع، وهو ما يوافق مذهب الجرمي من البصريين، ذكر ذلك أبو حيان[11].

مذهب ابن هشام

ذهب ابن هشام إلى أن الأسماء الستة ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، وقفت على هذا المذهب في كثير من كتبه: قطر الندى[12]،

---

[1]- ينظر: المقتضب، 55/2.

[2]- ينظر: شرح المفصل، 52/1.

[3]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 70/1.

[4]- ينظر: اللباب، 93/1.

[5]- ينظر: ارتشاف الضرب، 838/2.

[6]- ينظر: همع الهوامع، 125/1.

[7]- هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنف: مختصر النحو، الحدود، القياس، ينظر : بغية الوعاة، 328/2.

[8]- ينظر: ارتشاف الضرب، 837/2.

[9]- ينظر: همع الهوامع، 123/1، 124.

[10]- ينظر: شرح الأشموني، 77/1.

[11]- ينظر: ارتشاف الضرب، 838/2.

[12]- ينظر: قطر الندى، ص65.

وشذور الذهب[1]، وأوضح المسالك[2]، والجامع الصغير[3]، وشرح اللمحة البدرية[4]، وظاهر ما ذكره في هذه الكتب، أن حروف المد في الأسماء الستة عنده هي علامات إعراب نابت عن الحركات، وهذا يوافق مذهب قطرب من البصريين.

قال السيوطي «والثاني [من مذاهب إعراب الأسماء الستة] وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين، أنها معربة بحركات مقدَّرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر»[5]، فقد نسب مذهب سيبويه لابن هشام، ولم أقف عليه في كتبه، فلعله يكون في أحد كتبه التي لم تصل إلينا، أو يكون سهوا من السيوطي رحمه الله، وإذا صحَّ ما ذكره السيوطي، فيكون ما ذكره ابن هشام من أن حروف المد في الأسماء الستة هي علامات الإعراب من باب التجاوز والاختصار، ويكون المشهور في كلامه مذهب قطرب، والصحيح في اعتقاده مذهب سيبويه.

4- مسألة علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

اختلف النحاة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، فذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب قطرب من البصريين، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنها ليست إعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب، وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحكي عن الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع[6].

احتج الكوفيون على أنها إعراب كالحركات بأنها تتغير كتغير الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها[7].

واحتج البصريون على أنها حروف إعراب وليست بإعراب بأنها زيدت للدلالة على معنى التثنية

---

[1]- ينظر: شذور الذهب، ص66.

[2]- ينظر: أوضح المسالك، 38/1.

[3]- ينظر: الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1400هـ-1980م)، ص11.

[4]- ينظر: شرح اللمحة البدرية، 289/1.

[5]- همع الهوامع، 124/1.

[6]- ينظر: الانصاف، (المسألة: 3)، 29/1.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 3)، 29/1، 30.

والجمع فصارت من تمام صيغة الكلمة، فهي بمنزلة التاء في قائمة، والألف في حبلى، وهما حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف، ومن ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، فاحتج بأنها لو كانت إعرابا لما اختلَّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) في قولك: قام زيدْ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب، وهي تدل على الإعراب لأنك إذا قلت: رجلان، علم أنه رفع، ومن ذهب إلى أن المثنى والجمع مبنيان، فاحتج بأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد فيهما، فنزلا منزلة ما ركب من اسمين نحو (خمسةَ عشرَ) وما أشبهه[1].

مذهب البصريين

هذه المسألة تشبه كثيرا المسألة السابقة، فللبصريين آراء مختلفة ومذاهب متعددة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، فهناك خمسة مذاهب ذكرها النحاة المتأخرون، سأذكرها منسوبة لأئمتها، ثم أذكر ما وقفت عليه منها في كتب البصريين.

مذهب سيبويه: يرى أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع[2] هي حروف إعراب بمثابة الدال من (زيد) والألف من (عصا).

وقد ذكر هذا المذهب المبرد[3]، والسيرافي[4]، وابن الوراق[5]، والسهيلي (ت581هـ)[6]، والعكبري[7]، والأستراباذي[8]، وأبو حيان[9]، ونسبوه لسيبويه، كما ذكره ابن جني[10]، وابن يعيش[11]، ونسباه لسيبويه والزجاج، وابن كيسان، وابن السراج، وزاد ابن جني الفارسي.

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، (المسألة: 3)، 30/1، 31.

[2]- إذا ذكر الجمع في هذه المسألة، فالمقصود به جمع المذكر السالم، أو ما يسمى الجمع على حد التثنية.

[3]- ينظر: المقتضب، 153/2.

[4]- ينظر: شرح كتاب سيبويه، 132/1، وجعل هذا المذهب عند جمهور مفسري كتاب سيبويه.

[5]- ينظر: علل النحو، ص234.

[6]- ينظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله)، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنَّا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ص420.

[7]- ينظر: اللباب، 103/1، والتبيين، ص203.

[8]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/1.

[9]- ينظر: النكت الحسان، ص38.

[10]- ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، دراسة وتحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، (1413هـ-1993م)، 695/2.

[11]- ينظر: شرح المفصل، 139/4.

واختلف أصحاب سيبويه في الإعراب على مذهبه، فقال بعضهم: هو مقدَّر على الألف والواو والياء كما يقدَّر على المقصور، وقال آخرون: لا يقدَّر عليها إعراب، وهذا يقتضي أن هذه الحروف تدل على الإعراب بذواتها، ذكر هذا الخلاف العكبري[1]، والأستراباذي[2].

وممن قال إن الإعراب مقدَّر في المثنى والجمع على مذهب سيبويه السيرافي مستنتجا ذلك من قوله، قال «وقد ذكر [يعني سيبويه] هاهنا أن اللام في (فَعَلَ) ليس بحرف إعراب إذ لا إعراب فيه ولا يستحقه فعلم أنه لم يسم آخر حرف في التثنية والجمع حرف إعراب إلا والإعراب مقدَّر فيه»[3]، وذكر ابن الوراق أن الإعراب مقدَّر في الألف والواو والياء على مذهب سيبويه[4]، واختار ذلك أبو حيان[5]، وقال السيوطي عن ذلك «وهو رأي سيبويه والخليل»[6]، وذكر الأشموني أن سيبويه ذهب إلى ذلك ومن وافقه[7].

وممن قال إن الإعراب ليس مقدَّرا في الألف والواو والياء على مذهب سيبويه ابن جني ، وجعل ذلك قول سيبويه والزجاج وابن كيسان وابن السراج والفارسي [8].

مذهب الأخفش: يرى أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي دلائل إعراب، ليست إعرابًا، ولا حروف إعراب.

وقد ذكر هذا المذهب المبرد[9]، والسيرافي[10]، ونسباه للأخفش، كما ذكره ابن الوراق[11]، وابن جني[12]، والسهيلي[13]، وابن يعيش[14]، ونسبوه للأخفش والمبرد، وذكره أيضا العكبري[1]،

---

[1]- ينظر: اللباب، 103/1، والتبيين، ص203.

[2]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/1.

[3]- شرح كتاب سيبويه، 159/1.

[4]- ينظر: علل النحو، ص234.

[5]- ينظر: النكت الحسان، ص38.

[6]- همع الهوامع، 161/1.

[7]- ينظر: شرح الأشموني، 97/1.

[8]- ينظر: سر صناعة الإعراب، 695/2.

[9]- ينظر: المقتضب، 154/2.

[10]- ينظر: شرح كتاب سيبويه، 133/1.

[11]- ينظر: علل النحو، ص238.

[12]- ينظر: سر صناعة الإعراب، 695/2.

[13]- ينظر: نتائج الفكر، ص420.

[14]- ينظر: شرح المفصل، 139/4.

والأستراباذي[2]، ونسباه للأخفش والمازني والمبرد.

وأُخْتُلِفَ في الإعراب على مذهب الأخفش، فقال البعض: لا يوجد إعراب لا ظاهر ولا مقدَّر، وإنما إذا رأيت الألف والواو علمت أن الموضع مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الموضع منصوب أو مجرور، ذكر ذلك المبرد [3]، وابن يعيش[4]، وقال البعض الآخر: إن الإعراب بحركات مقدَّرة فيما قبل الألف والواو والياء، ذكر ذلك السيوطي، وقال هو رأي الأخفش، وجعل القول بأن هذه الحروف دلائل إعراب من تفسير أبو علي الفارسي لمذهب الأخفش[5]، كما ذكر ذلك صاحب كتاب (نحو المازني)، وقال إنه نُسِبَ للمازني[6].

مذهب قطرب: يرى أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي علامات الإعراب، مثل الضمة والفتحة والكسرة.

وقد ذكر هذا المذهب السيرافي[7]، والسهيلي[8]، والعكبري[9] ونسبوه لقطرب من البصريين، وذكره ابن جني[10]، وابن يعيش[11]، ونسباه للزيادي من البصريين، كما ذكره السيوطي نقلا عن أبي حيان[12]، والأشموني[13]، ونسباه لقطرب والزجاج والزجاجي من البصريين.

قال السيرافي «وذكر قوم مذهب سيبويه أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع هن إعراب بمنزلة الضمة والكسرة والفتحة في دال (زيد)»[14]، وهذا يعني أن مذهب سيبويه عند بعض

---

(1)- ينظر: اللباب، 103/1، والتبيين، ص204.

(2)- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/1.

(3)- ينظر: المقتضب، 155/2.

(4)- ينظر: شرح المفصل، 139/4.

(5)- ينظر: همع الهوامع، 161/1.

(6)- ينظر: نحو المازني، ص26.

(7)- ينظر: شرح كتاب سيبويه، 133/1.

(8)- ينظر: نتائج الفكر، ص420.

(9)- ينظر اللباب، 103/1، والتبيين، ص204.

(10)- ينظر: سر صناعة الإعراب، 695/2، 696.

(11)- ينظر: شرح المفصل، 140/4.

(12)- ينظر: همع الهوامع، 161/1.

(13)- ينظر: شرح الأشموني، 97/1.

(14)- شرح كتاب سيبويه، 134/1، 135.

النحاة يوافق مذهب قطرب، لكن المشهور عن سيبويه هو المذهب الأول (مذهب سيبويه)[1].

قال المبرد «وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء [في المثنى] هما الإعراب»[2]، ويقصد (بغيرهما) بغير سيبويه والجرمي، ويدخل معهما الأخفش أيضا، لأنه ذكر مذهبه بعد هذا القول، وقال ابن الوراق «وقد رُوِي عن غير هؤلاء أنهم جعلوا هذه الحروف [في المثنى والجمع] هي الإعراب كالضمة والفتحة والكسرة»[3]، ويقصد (بغير هؤلاء) بغير سيبويه والأخفش والمبرد والجرمي والزجاج، يستفاد من هذين القولين أن عموم النحاة، وعموم البصريين خاصة يذهبون مذهب قطرب في إعراب المثنى والجمع.

مذهب الجرمي: يرى أن الألف في المثنى، والواو في الجمع هما حرفا الإعراب، وانقلابهما ياء هو الإعراب.

وقد ذكر هذا المذهب المبرد[4]، وابن الوراق[5]، وابن جني[6]، والعكبري[7]، وابن يعيش[8]، والأستراباذي[9]، والسيوطي[10]،ونسبوه للجرمي، ونسبه السيوطي أيضا للمازني.

وظاهر مذهب الجرمي أن علامة النصب والجر في المثنى والجمع هي انقلاب الألف ياء في المثنى، وانقلاب الواو ياء في الجمع، وهما علامتان معنويتان، ولكن اختلف في علامة الرفع في المثنى والجمع على مذهبه، فابن جني يستفاد من كلامه أنهما في حال الرفع لا إعراب فيهما عند الجرمي[11]، وهذا يقتضي أن الألف والواو يدلان على الرفع بذاتيهما، وذهب الأستراباذي أنهما معربين بحركة مقدرة على مذهب الجرمي[12]، وهذا يعني أن علامة الرفع هي ضمة مقدرة على الألف في المثنى، وضمة مقدرة على الواو في الجمع، وأما السيوطي فيرى أن إعرابهما عند الجرمي والمازني هو «ببقاء الألف والواو

---

[1]- ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 140/4.

[2]- المقتضب، 154/2.

[3]- علل النحو، ص240.

[4]- ينظر: المقتضب، 153/2.

[5]- ينظر: علل النحو، ص239.

[6]- ينظر: سر صناعة الإعراب، 695/2.

[7]- ينظر: اللباب، 103/1، والتبيين، ص204.

[8]- ينظر: شرح المفصل، 140/4.

[9]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 77/1.

[10]- ينظر: همع الهوامع، 162/1.

[11]- ينظر: سر صناعة الإعراب، 714/2.

[12]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 77/1.

رفعا»[1]، وهذا يعني أن علامة الرفع هي عدم انقلاب الألف في المثنى، وعدم انقلاب الواو في الجمع، وهما علامتان معنويتان، ويبدو هذا الأقرب حتى تنسجم علامة الرفع مع علامتي النصب والجر، فيكون إعراب المثنى والجمع بعلامات كلها معنوية في مذهب الجرمي.

رأي الزجاج[2]: يرى أن المثنى والجمع مبنيان وليس معربين.

وقد ذكر هذا الرأي ابن الوراق[3]، وأبو حيان[4]، والسيوطي[5]، ونسبوه للزجاج، وعلَّل السيوطي هذا الرأي بقوله «لتضمنه معنى الحرف، وهو العاطف، إذ أصل: قام الزيدان (قام زيد وزيد) كما بُنِيَ لذلك خمسةَ عشرَ»[6].

لم يحدد هذا الرأي علامة البناء في المثنى والجمع، والذي يظهر أن المثنى يُبنى على الألف والجمع يُبنى على الواو إذا كانا في محل رفع، ويبنى كل منهما على الياء إذا كانا في محلي نصب أو جر، وهذا شاذ، لأن البناء لا يتغير، فيكون على شيء واحد مهما كان محل الكلمة وليس على شيئين.

كان هذا عرضا لمذاهب البصريين في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم كما جاءت في كتب المتأخرين، وكما جاءت أيضا عند البصريين المتأخرين، والملاحظ أنه لم يُنْسَبْ أي مذهب منها للبصريين أو جمهورهم، لكن كما استنتجت في العرض من قول المبرد وابن الوراق، فإن عموم البصريين على مذهب قطرب، وهو أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي علامات إعراب كالضمة والفتحة والكسرة، والآن سأذكر ما وقفت عليه من مذاهب البصريين في كتبهم.

قال الخليل «وعلامة الرفع ستة أشياء: الضمة، والواو، والفتحة، والألف، والنون، والسكون، فالضم: عبدُ الله، وزيدٌ، والواو: أخوك وأبوك، والفتحة: عبدَا اللهِ في الاثنين، والألف في قولهم الزيدان والعمران، والنون في: يقومان ويقومون، والسكون في: يرمي ويقضي ويغزو ويخشى»[7]، فجعل من علامات الرفع الألف في المثنى (الزيدان والعمران)، وهذا يوافق مذهب قطرب، لكن السيوطي نسب

---

[1]- همع الهوامع، 162/1.

[2]- اعتبرته رأيا وليس مذهبا لعدة أسباب: أولا: لشذوذه حيث يرى المثنى والجمع مبنيان، وهما معربان، ثانيا: لقلة من ذكره، ثالثا: لأنه منسوب للزجاج، والزجاج نسبت إليه مذاهب أخرى كمذهب سيبويه ومذهب قطرب.

[3]- ينظر: علل النحو، ص239.

[4]- ينظر: النكت الحسان، ص38.

[5]- ينظر: همع الهوامع، 57/1.

[6]- المصدر نفسه، 57/1.

[7]- الجمل في النحو، ص143.

مذهب سيبويه للخليل، كما جاء في العرض، فقد يكون ما قاله السيوطي غير صحيح ، خاصة وأنه تفرد بهذا القول، فيحمل قول الخليل على ظاهره، ويكون داخلا في مذهب عموم البصريين الذي استُنْتِجَ في العرض، والذي يوافق مذهب قطرب، وإذا صحَّ ما قاله السيوطي فيحمل قول الخليل على التجاوز والاختصار كما وضحت ذلك في المسألة السابقة[1]، ولا شك أن التجاوز بَيِّن وواضح في قول الخليل، فقد جعل من علامات الرفع الفتحة في (عبدَا اللهِ)، وما هي إلا حركة مجانسة للألف، والألف هي علامة الرفع، وكذلك جعل من علامات الرفع السكون في مثل (يرمي)، وما هو إلا ناتج عن حذف الضمة للثقل، والضمة المقدرة هي علامة الرفع، فالفتحة لما جانست علامة الرفع (الألف) تجاوز الخليل وسماها علامة الرفع، والسكون لما نتج عن حذف علامة الرفع (الضمة) تجاوز وسماه علامة الرفع.

قال سيبويه «واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفا...ويكون في الجر ياء...ويكون في النصب كذلك...وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما مُنِع من الحركة والتنوين...وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيتُ الرجُلَيْنِ، ومررت بالرجُلَيْنِ، وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها...وذلك قولك: المسلمُون، ورأيت المسلمِينَ، ومررت بالمسلمِينَ»[2]، فقد صرَّح في هذا القول بأن حروف المد واللين، الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي حروف الإعراب ، وهو ما يتوافق تماما مع مذهبه الذي جاء في العرض (مذهب سيبويه)، كما أنه لم يصرِّح بأن الإعراب مقدَّر في هذه الحروف، وهذا ما جعل أصحابه يختلفون في ذلك، فبعضهم فهم أن الإعراب مقدَّر من قوله (فهو حرف الإعراب) لأنه يقتضي أن فيه إعرابا، والبعض الآخر فهم أن الإعراب غير مقدَّر من قوله (غير متحرك) وجعله النون عوضا عن الحركة والتنوين، وهذا يفيد أنه غير متحرك أصلا، وبالتالي ليس فيه إعراب مقدَّر.

قال الأخفش «وجعلت (الياء) للنصب والجر [في الجمع] نحو (العالمين والمتقين) فنصبها وجرها سواء، كما جعلتَ نصب الاثنين وجرَّهما سواء...وجُعل الرفع [في الجمع] بـ(الواو)، ليكون علامة للرفع، وجُعل رفع الاثنين بـ(الألف)»[3] فقد جعل (الواو) علامة للرفع في الجمع، وأكد هذا حين ذكر لغة

---

[1]- ينظر هذه الأطروحة، ص 124، 125.

[2]- الكتاب، 1/17،18.

[3]- معاني القرآن، الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1411هـ-1990م)، 1/14.

بعض العرب في اسم الموصول (الذين) حيث يعربونه فيقولون في الرفع (اللذون)، قال «جعلوا له في الجمع علامةً للرفع، لأن الجمع لابدَّ له من علامة: (واوٍ) في الرفع، و(ياءٍ) في النصب والجر»[1]، وظاهر هذا القول يتوافق مع مذهب قطرب، لكن كل النحاة نسبوا للأخفش مذهبه (مذهب الأخفش) كما جاء في العرض، لهذا ربما لا يكون يقصد بـ(علامة للرفع) ما يقوم مقام الضمة، وإنما يقصد به ما يدل على الرفع، أي أن (علامة الرفع) بمعنى (دليل على الرفع)، وذلك لأن (علامة) و(دليل) كلمتان مترادفتان، فالعلامة هي دليل، والدليل هو علامة.

قال المبرد «وإذا ثنَّيت الواحد ألحقته ألفا ونونا في الرفع، أما (الألف) فإنها علامة الرفع...فإذا كان الاسم مجرورا أو منصوبا فعلامته (ياء) مكان الألف...فإذا جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته في الرفع واوا ونونا، أما (الواو) فعلامة الرفع...ويكون فيه في الجر والنصب (ياء) مكان الواو»[2]، فقد سمى الألف علامة الرفع وكذلك الواو، وسمى الياء علامة الجر والنصب، ولا شك أن المبرد لا يقصد بـ(علامة) ما يقوم مقام الحركة، وإنما يقصد بها (الدليل)، فالألف والواو دليلا الرفع، والياء دليل الجر والنصب، يدل على ذلك قوله في موضع آخر «والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب غيرها، كما كان في الدال من (زيد) ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف...وقولنا: دليل إعراب إنما هو أنك تعلم أن الموضعَ موضعُ رفع إذا رأيت الألف، وموضعُ خفض ونصب إذا رأيت الياء، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت: مسلمون ومسلمين»[3]، فقد صرَّح بأنه يوافق تماما الأخفش في مذهبه وردَّ مذهب سيبويه وقطرب، فالألف والواو والياء في المثنى والجمع دلائل إعراب وليست حروف إعراب ولا إعرابا.

قال السيرافي «ليس يخلو القول في هذه الحروف من أن تكون بمنزلة الدال من (زيد)، والألف من (عصا)، كما قلنا، أو تكون بمنزلة الضمة في الدال من (زيد) والفتحة والكسرة كما قال قطرب ومن تابعه، أو تكون دليلا على الضمة والكسرة والفتحة كما قال الأخفش ومن تابعه»[4]، ويقصد بالحروف الألف والواو والياء في المثنى والجمع، وهي بمنزلة الدال من (زيد) أي أنها حروف إعراب، فهو يوافق

---

[1]- المصدر السابق، 15/1.

[2]- المقتضب، 5/1.

[3]- المصدر نفسه، 154/2، 155.

[4]- شرح كتاب سيبويه، 133/1.

مذهب سيبويه، وكان قد ذكر أن ذلك مذهب جمهور مفسري كتاب سيبويه[1]، وذكر أنهم احتجوا على ذلك بحجج منها أنهم قالوا: إن هذه الحروف من تمام صيغة الكلمة للمعنى الذي وضعت له، فصارت بمنزلة الهاء في (قائمة) والألف في (حبلى)، لأن الهاء والألف زيدتا لمعنى التأنيث، كما زيدت هذه الحروف لمعنى التثنية أو الجمع[2]، ومنها أنهم قالوا: الإعراب المجمع عليه يجوز سقوطه من الشيء المعرب نحو الحركات في (زيد) و(الرجل) وما أشبه ذلك إذا وقفت عليه، ونحو النون في الأفعال الخمسة إذا سبقت بناصب أو جازم، وهذه الحروف لا يجوز سقوطها، لأنه يذهب معنى التثنية أو الجمع، وبالتالي فهي حروف إعراب وليست إعراب[3].

وإذا كانت الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي حروف إعراب عند السيرافي، فهل فيها إعراب مقدَّر عنده أم لا؟

يبدو أنه يجوِّز الأمرين، قال «فإن قال قائل: أخبروني عن هذه الحروف هل فيهن حركة في النية لم ينطق بها استثقالا كما تكون في (قفا وعصا) حركة منوية، فإن فيها جوابين: أحدهما: أن فيه حركة مقدَّرة...والجواب الآخر أن لا حركة منوية فيه»[4]، واحتج على الرأي الأول بأن هذه الحروف لما دلَّت على تمام معنى الكلمة في ذاتها أشبهت ألف (حبلى وقفا وعصا) فتجري مجراها في تقدير الحركة، واحتج على الرأي الثاني بأنه لا نظير للمثنى وجمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة، فيستدل باختلاف الحركات الظاهرة في هذا النظير على اختلاف الحركات المقدَّرة في المثنى وجمع المذكر السالم، كما أُستُدِلَّ بالحركات الظاهرة في (حبل وجمل) على الحركات المقدَّرة في (قفا وعصا)[5]، وفي قول آخر للسيرافي يبدو أنه يميل إلى الرأي الثاني، أي أنه لا إعراب مقدَّر في هذه الحروف، قال «فإن قال قائل فإذا زعمتم أن هذه الحروف بمنزلة الدال في (زيد) والألف في (عصا)، وأنه لا إعراب فيها فلم سماها سيبويه حروف الإعراب؟ فالجواب في ذلك أن حروف الإعراب هي أواخر الكلم دخلها الإعراب أم لم يدخلها، لأنها في الموضع الذي يحل فيه الإعراب إن وجد»[6].

قال الفارسي «الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل...وهذا الاختلاف في الآخر

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، 132/1.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، 132/1.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، 133/1.

[4]- المصدر نفسه، 133/1.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، 133/1.

[6]- المصدر نفسه، 134/1.

على ضربين: أحدهما اختلاف في اللفظ، والآخر اختلاف في الموضع، فالاختلاف في اللفظ على ضربين: أحدهما بتعاقب الحركات، والآخر بالحروف...واختلاف الآخر بالحروف في الأسماء كقولهم: أخوه وأبوه وفوه وذو مال، وتثنية الأسماء، وجمعها على حدِّ التثنية (جمع السلامة)، نحو: مسلمانِ ومسلمون»[1]، فظاهر هذا القول أن اختلاف الحروف في المثنى والجمع هو الإعراب، أي أن هذه الحروف هي علامات الإعراب، وهذا ما يوافق مذهب قطرب، غير أن النحاة نسبوا للفارسي مذهب سيبويه كما مرَّ في العرض، لذلك يحمل هذا القول على التجاوز والاختصار.

قال ابن جني «الثاني منهما [يعني من ضربي الإعراب الفرعي] وهو إنابة الحرف عن الحركة، وذلك في بعض الآحاد وجمع التثنية وكثير من الجمع...والتثنية نحو (الزيدان) و(الرجلين)، والجمع نحو (الزيدون) و(المسلمين)...كما أن ألف التثنية وواو الجمع نائبتان عن الضمة، والياء فيهما نائبة عن الكسرة والفتحة»[2]، فظاهر هذا القول أن الحروف في المثنى والجمع نائبة عن الحركات فهي علامات إعراب فرعية، وهو ما يوافق مذهب قطرب، لكن هذا القول محمول على التجاوز والاختصار، لأن ابن جني بعد عرضه لمذاهب النحاة في المثنى والجمع، اختار مذهب سيبويه، قال «واعلم أنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نر فيها أصلب مكسرًا ولا أحمد مخبرا من مذهب سيبويه»[3]، وابن جني يرى أن الإعراب ليس مقدَّر في الألف والواو والياء في المثنى والجمع على مذهب سيبويه، قال «واعلم أن سيبويه يرى أن الألف في التثنية كما أنه ليس في لفظها إعراب، فكذلك لا تقدير إعراب فيها كما يقدَّر في الأسماء المقصورة المعربة نية الإعراب»[4]، واستدلَّ على ذلك بجعل سيبويه النون في المثنى والجمع عوض عن الحركة والتنوين، قال «ويدل على أن ذلك مذهبه قولُه: (ودخلت النون كأنها عوض لما مُنِع من الحركة والتنوين)، فلو كانت في الألف عنده نية حركة لما عوَّض منها النون كما لا يعوَّض منها في قولك: هذه حبلى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى، النون»[5]، كما نقل عن الفارسي أنه استدل على ذلك بصحة الياء في الجر والنصب وعدم إعلالها، ولو كان فيها تقدير حركة لوجب أن تُعَلَّ فتقلب ألفا لانفتاح ما قبلها[6].

---

(1)- الإيضاح، ص73،74.

(2)- الخصائص، ص360، 361.

(3)- سر صناعة الإعراب، 696/2.

(4)- المصدر نفسه، 706/2.

(5)- المصدر نفسه، 706/2.

(6)- ينظر: المصدر نفسه، 706/2.

قال ابن الوراق «واعلم أن الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع من حروف الإعراب عند سيبويه بمنزلة الدال في (زيد)، والإعراب فيها مقدَّر كما يقدَّر في أواخر المقصور، نحو: عصا ورحى»[1]، فقد ذهب مذهب سيبويه في أن هذه الحروف في التثنية والجمع هي حروف إعراب، وعلَّل ذلك بأنها من تمام الكلمة، قال «وإنما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب لأن معنى الكلمة إنما يكمل بها، وصارت آخر حرف في الاسم، وقد بيَّنا أن حكم الإعراب إنما يكون زيادة على بناء الاسم، فلهذا وجب أن تكون حروف الإعراب»[2]، كما رأى أن الإعراب مقدَّر في الألف والواو والياء في المثنى والجمع قياسا على تقديره في الاسم المقصور، وإنما تغير آخر المثنى والجمع ولم يتغير آخر المقصور «لأن المقصور يستدل على إعرابه بنظيره من الصحيح وبنعته، فصار ما في النعت والنظير من علامة الإعراب يغني عن تغيير آخر المقصور...وأما التثنية والجمع فلا نعت لهما إلا بالتثنية أو الجمع ولا نظير لهما إلا كذلك، فلو لزمت وجها واحدا لم يكن على إعرابها دليل فجعل تغيرها عوضًا عن عدم النظير»[3].

مذهب الكوفيين

للكوفيين مذهب واحد في إعراب المثنى والجمع، وهو أنهما معربان بالحروف، فالألف علامة الرفع في المثنى، والواو علامة الرفع في الجمع، والياء علامة النصب والجر فيهما، وهذا المذهب يوافق مذهب قطرب من البصريين.

وقد ذكر هذا المذهب ابن جني[4]، والعكبري[5]، وابن يعيش[6]، ونسبوه للفراء، كما ذكره الأستراباذي[7]، والسيوطي عن طريق أبي حيان[8]، والأشموني بصيغة "قيل"[9]، ونسبوه للكوفيين.

قال ابن خالويه في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[10] «(العالمين) جر بالإضافة، علامة

---

[1]- علل النحو، ص234.

[2]- المصدر نفسه، ص234.

[3]- المصدر نفسه، ص235.

[4]- ينظر: سر صناعة الإعراب، 695/2، 696.

[5]- ينظر: اللباب، 103/1، والتبيين، ص204.

[6]- ينظر: شرح المفصل، 140/4.

[7]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/1.

[8]- ينظر: همع الهوامع، 161/1.

[9]- ينظر: شرح الأشموني، 97/1.

[10]- سورة الحمد، 1.

جره الياء التي قبل النون، وفي الياء ثلاث علامات: علامة الجر، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير»[1]، فقد جعل الياء في الجمع علامة للجر، وهو ما يوافق مذهب الكوفيين.

مذهب ابن هشام

ذهب ابن هشام إلى أن المثنى يرفع بالألف نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة، ذكر ذلك في العديد من كتبه، قطر الندى[2]، وشذور الذهب[3]، وأوضح المسالك[4]، والجامع الصغير[5]، وظاهر ما ذكره في هذه الكتب أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع عنده هي علامات الإعراب نابت عن الحركات، وهذا ما يوافق مذهب قطرب من البصريين، غير أن ابن هشام ذكر الخلاف في هذه المسألة في شرح اللمحة البدرية، فذكر أربعة مذاهب في إعراب المثنى والجمع، منها مذهب قطرب، ضعفها كلها ولم يرجح منها أي مذهب، قال «وقد اختلف فيما أعرب به المثنى وما حمل عليه على أربعة كلها مشكل، أحدها: وهو المشهور إعرابها بالحروف، ويردُّه أن الإعراب إذا قدِّر سقوطه لم يُخِل بالكلمة، وهذه الحروف إذا أسقطت اختلت الكلمة، ولأنها دالة على التثنية فلا تدل على الإعراب، لأن دلالة الحرف في وقت واحد على معنيين غير معهود، والثاني: بحركات مقدَّرة في الحروف، ويردُّه أنه يلزم منه [قلب] حرف العلة إلا أن تكون قبله حركة مجانسة، ويلزم على هذا قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والثالث: أنه معرب جرا ونصبا بالتغيير والانقلاب، وفي الرفع بغير علامة، وهو قول الجرمي، وينسب لسيبويه، واختاره ابن عصفور، ورُدَّ بمخالفته النظائر، وبأن الرفع أقوى وجوه الإعراب فَجَعْل علامته عديمة مُنَافٍ لذلك، والرابع: أنَّه معرب بحركات مقدرة في لام المفرد، وحرف التثنية دال عليه، وردَّ بأن الحرف المزاد في الكلمة لمعنى لا [يُخَالُ] بالإعراب على ما قبله، كالمزيد فيه ياء النسب وتاء التأنيث...والأقوال المذكورة في تحقيق ما يعرب به المثنى ثابتة بعينها في الجمع»[6]، والمذهب الأول الذي ذكره هو مذهب قطرب، والثاني مذهب سيبويه، والثالث مذهب الجرمي وقد أشار إلى ذلك، والرابع مذهب الأخفش، ولعل ذكره لمذهب قطرب أولا، وقوله (هو المشهور) يجعله هو الراجح عنده على بقية المذاهب، مع تضعيفه له ولبقية المذاهب، ويُعَزِّز ذلك ما ذهب إليه في العديد من كتبه

---

[1]- إعراب ثلاثين سورة، ص21.

[2]- ينظر: قطر الندى، ص68، 69.

[3]- ينظر: شذور الذهب، ص82، 83.

[4]- ينظر: أوضح المسالك، 47/1، 48.

[5]- ينظر: الجامع الصغير، ص12.

[6]- شرح اللمحة البدرية، 315/1-322.

كما ذكرت سابقا.

5- مسألة التثنية في "كلا" و"كلتا":

اختلف النحاة في التثنية في "كلا" و"كلتا" هل هي لفظية ومعنوية أم معنوية فقط؟ فذهب الكوفيون إلى أن "كِلَا" و"كِلْتَا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كِلَا (كُلّ) فخُفِّفت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كِلْتَا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان، والعمران)، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصا ورحا) [1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بالنقل والقياس، أما النقل فقد قال الشاعر:[2]

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

فأفرد قوله (كِلْتَ) فدلَّ على أن (كِلْتَا) تثنية، وأما القياس فإن الألف فيهما تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر كما تنقلب ألف (الزيدان والعمران)، ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر (عصا ورحى) لم تنقلب في النصب والجر كما لم تنقلب ألفهما[3].

واحتج البصريون على مذهبهم بخمس حجج، الحجة الأولى: أن الضمير تارة يرد إليهما مفردًا حملاً على اللفظ، وتارة يرد إليهما مثنى حملا على المعنى، واستشهدوا على ذلك بالقرآن والشعر وقول العرب، قال الله تعالى ﴿كِلْتَا الجَنَتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[4]، فقال (آتَتْ) بالإفراد حملا على اللفظ، وقد جاء ذلك كثيرا، وقال الشاعر:[5]

---

[1]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 62)، 359/2.

[2]- البيت من الرجز وقد نُسِب لأبي الدهماء، ينظر: خزانة الأدب 129/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 362/9، وهو من شواهد كتاب الجيم، أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار)، تحقيق: إبراهيم الإبياري ومحمد خلف الله أحمد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (1394هـ- 1974م)، 150/3، وأسرار العربية، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (1377هـ- 1957م)، ص 288، ولسان العرب، 229/15 (كلا).

[3]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 62)، 359/2-361.

[4]- الكهف، 33.

[5]- البيت من البسيط وقد نُسِب للفرزدق ولجرير، ولم أقف عليه في ديوانيهما، ينظر: خزانة الأدب، 131/1، و299/4، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 361/1، وهو من شواهد أسرار العربية، ص 287، وتخليص الشواهد، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ- 1986م)، ص 66، وشرح التصريح، 43/2، وشرح شواهد المغني، ص 552، ولسان العرب، 156/9 (سكف)، وشرح شواهد الإيضاح لأبي

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فقال (أقلعا) حملا على المعنى، وقال (رابي) حملا على اللفظ، وحُكِي عن بعض العرب أنه قال:(كِلَاهُمَا قَائِمَانِ، كِلْتَاهُمَا لَقِيتُهُمَا)، فقال (قائمان، لقيتهما) حملا على المعنى، والحجة الثانية: أنهما يضافان إلى التثنية، نحو: جاءني كلا أخويك وكلتا أختيك، فلو كانت التثنية فيهما لفظيةً لما جاز إضافتهما إلى التثنية، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، الحجة الثالثة: أن الألف فيهما تجوز إمالتها، قال تعالى ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾[1]، وقال تعالى ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]، قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما[3]، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جاز إمالتها، لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها، الحجة الرابعة: عدم انقلاب الألف فيهما في حالتي النصب والجر إذا أضيفتا إلى مظهر، لأن الأصل هو المظهر، وإنما المضمر فرعه، تقول: رأيت كِلا الرجلين، ومررتُ بكلتا المرأتين، ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر، الحجة الخامسة: الذي يدل أن (كِلَا) ليست مأخوذة من (كُلّ) أن (كُلّ) للإحاطة وكِلَا لمعنى مخصوص، فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر[4].

مذهب البصريين

قال هادي نهر «(كِلَا) اسم دال على التثنية عند الخليل، وهو مأخوذ من (كُلّ) الدالة على الجمع ولكنهم فرقوا بين التثنية والجمع بالتخفيف والتثقيل»[5]، فقوله (دال على التثنية) ولم يقل (مثنى) يدل على أنه مثنى معنى لا لفظا، لكن قوله (مأخوذ من كُلّ) يدل على أنه مثنى لفظا أيضا، لأن الألف

علي الفارسي، ابن بري (أبو محمد عبد الله)، تحقيق: عبيد مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علّام، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (1405هـ- 1985م)، ص 171.

[1]- الإسراء، 23.

[2]- الكهف، 33.

[3]- ذكر في الإتحاف أن (كلاهما) في الآية من سورة الإسراء أمالها حمزة والكسائي وخلف واختلف فيها عن الأزرق، ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د/شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، (1407هـ-1987م)، 195/2، وذكر في غيث النفع أنه أمالها الأخوين (حمزة والكسائي)، ينظر: غيث النفع في القراءات السبع، النوري الصفاقسي (أبو الحسن علي بن محمد)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1425هـ- 2004م)، ص363، كما ذكر في الإتحاف وغيث النفع أن (كلتا) في الآية من سورة الكهف نص على إمالتها وقفا أصحاب الإمالة العراقيون قاطبة كأبي العز وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط وغيرهم، ينظر: الإتحاف، 214/2، وغيث النفع، ص 372.

[4]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 62)، 361/2-366.

[5]- نحو الخليل من خلال معجمه، هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص96.

فيه تكون للتثنية.

قال الفارسي «فأما من قال: إن الألف في (كِلَا) ألف تثنية لِمَا رأى من انقلابها إلى الياء في موضع الجر والنصب إذا أضيفت إلى المضمر فليس قوله بمستقيم»[1]، فقد استبعد أن تكون (كِلَا) مثنى في اللفظ، وبعد أن استدلَّ على أن (كِلَا) مفرد قال «فعلمت بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتثنية كما علمت أن (كُلّ) اسم مفرد مصوغ للجمع»[2]، أي أن (كِلَا) مفرد لفظا مثنى معنى.

وقد استدلَّ الفارسي على ذلك بدليلين، الأول: أن الإخبار عن (كِلَا) يكون كالإخبار عن المفرد، كقوله تعالى ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[3]، فقال (آتَتْ) وهو خبر (كلتا)، وكقول جرير:[4]

كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلاَّ لَمَامَا

فقال (يومُ صدٍّ) بالإفراد وهو خبر (كلا)، وإذا جاء خبر (كِلَا) مثنى فهو محمول على المعنى وذلك قليل، والدليل الثاني: إبدال التاء من لامها في المؤنث، وذلك قولهم: كلتا، وحرف التثنية لا يبدل منه التاء، إنما تبدل مما كان لاما، مثل: أخت، وبنت، ولا يمكن جعل التاء زائدة للتأنيث، لأن ذلك يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له، كما يؤدي إلى زيادتها في موضع لا يحكم بزيادتها في مثله[5].

وعلَّل الفارسي انقلاب ألف (كِلَا) إلى الياء في حالتي النصب والجر إذا أضيفت إلى المضمر بأنها أشبهت في لزوم الإضافة بعض الظروف التي تنقلب ألفاتها إلى ياء عند إضافتها إلى المضمر، مثل: لَدَيْكَ، وعَلَيْكَ، واستدل على ذلك بدليلين، الأول: أن هذا القلب إنما جاء في حالتي النصب والجر، لأن تلك الظروف لا ترتفع فأشبهتها (كِلَا) في هاتين الحالتين ولم تشبهها في حالة الرفع، والدليل الثاني: أن ألف (كِلَا) لا تنقلب إلى الياء عند إضافتها إلى الظاهر في حالات الإعراب الثلاث كما لم تنقلب ألفات تلك الظروف عند إضافتها إلى الظاهر، ولو كانت (كِلَا) مثنى لانقلبت ألفها ياء في حالتي النصب والجر إذا أضيفت إلى المظهر كما تنقلب إذا أضيفت إلى المضمر، ففي ثبات الألف في النصب

---

[1]- المسائل الشيرازيات، ص413.

[2]- المصدر نفسه، ص416.

[3]- الكهف، 33.

[4]- البيت من الوافر في ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (1406هـ-1986م)، ص 442، ورواية البيت فيه (صِدْقٍ) بدل من (صَدٍّ)، و(تأتها) بدل من (نأتها)، وينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 49/7، ورواية البيت فيه (تأتها) بدل من (نأتها)، وهو من شواهد لسان العرب، 229/15 (كلا)، وشرح شواهد الإيضاح، ص291، وشرح المفصل، 54/1.

[5]- ينظر: المسائل الشيرازيات، ص416-421.

والجر عند الإضافة إلى المظهر دلالة على أنها لام الكلمة وليست بألف تثنية[1].

قال ابن جني «قال الفرزدق:[2]

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فقوله (كلاهما قد أقلعا) ضعيف لأنه حمل على المعنى، وقوله (وكلا أنفيهما رابي) قويّ لأنه حمل على اللفظ»[3]، يدل هذا القول على أن (كِلَا) عند ابن جني مفرد في اللفظ مثنى في المعنى.

وممن نسب من المتأخرين للبصريين أن (كِلَا) و(كِلْتَا) مفردان لفظا مثنيان معنى: ابن يعيش[4]، وابن عصفور[5]، وابن النحاس (ت 698هـ)[6]، والسيوطي[7].

ويفيد كلام السهيلي أن حجة سيبويه والخليل في أن (كِلَا) اسم مفرد وألفها لام الفعل وليست ألف التثنية أنها في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر مع الظاهر على صورة واحدة، وإنما تنقلب ياء في حال الخفض والنصب مع المضمر خاصة كما ينقلب ما ليس بألف تثنية، نحو: لَدَيْهَا وعَلَيْهَا[8].

وذكر ابن عصفور أن البصريين استدلوا على أن (كِلَا) و(كِلْتَا) مفردان في اللفظ بأربعة أدلة، أحدها: أنهما إن كانا مثنيين في اللفظ وجب أن يُجعلا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو اثنين، وذلك قليل، والدليل الثاني: أنهما لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين فتقول: كلا الرجلين، لئلا تكون قد أضفت الشيء إلى نفسه من غير مسوغ، والدليل الثالث: أنهما بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض في حال إضافتهما إلى الظاهر، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض، والدليل الرابع: الإخبار عنهما إخبار المفرد، ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد[9].

مذهب الكوفيين:

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، ص 413، 414.

[2] - سبق تخريجه، الهامش5، ص 141.

[3] - الخصائص، 505/2.

[4] - ينظر: شرح المفصل، 54/1.

[5] - ينظر: شرح جمل الزجاجي، 279/1.

[6] - ينظر: شرح المقرب المسمى التعليقة، ابن النحاس (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بهاء الدين)، تحقيق: د/خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، 674/2، 675.

[7] - ينظر: همع الهوامع، 136/1، و674/2، 675.

[8] - ينظر: نتائج الفكر، ص281، 282.

[9] - ينظر: شرح جمل الزجاجي، 280/1، 281.

قال الفراء «وقوله [تعالى] ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1]، ولم يقل(أتتا)، وذلك أن (كِلْتَا) ثنتان لا يفرد واحدتهما، وأصله (كُلّ) كما تقول للثلاثة: كلّ، فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع لا أن يفرد للواحدة شيء، فجاز توحيده على مذهب (كُلّ)، وتأنيثه جائز للتأنيث الذي ظهر في (كِلْتَا)، وكذلك فافعل بـ(كِلْتَا) و(كِلاَ) و(كُلّ) إذا أضفتهن إلى معرفة وجاء الفعل بعدهن، فاجمع ووحِّد»[2]، يفهم من هذا القول أن (كِلْتَا) عنده مثنى لفظا ومعنى، وأن الألف فيها هي ألف التثنية، والتاء فيها هي تاء التأنيث، لأنه جعلها مأخوذة من (كُلّ)، وقال إن القياس أن يخبر عنه بالمثنى كما يخبر عن الجمع بالجمع لكن جاز أن يخبر عنه بالمفرد لأنه مأخوذ من (كُلّ) و(كُلّ) يجوز الإخبار عنه بالمفرد،، ومما يؤكد أن الألف في (كِلْتَا) هي ألف التثنية عند الفراء قوله «وقد تفرد العرب إحدى (كِلْتَا) وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها، أنشدني بعضهم: [3]

فِي كِلْتَ رِجْلَيْها سُلاَمَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

يريد بـ(كِلْتَ)(كِلْتَا)»[4]، أي أن (كِلْتَ) مفرد (كِلْتَا) بإسقاط ألف التثنية في اللفظ، وإن كان يُقْصَد بها المثنى كـ(كِلْتَا) في المعنى، أي أن (كِلْتَا) تُثَنى وتُفْرَد والمعنى التثنية، وقد استدل الفراء على هذا بالقياس على (أيّ)، قال «والعرب تفعل ذلك أيضا في (أيّ) فيؤنثون ويذكرون والمعنى التأنيث، من ذلك قوله الله تبارك وتعالى ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[5]، ويجوز في الكلام (بأيّة أرض)»[6]، أي أنه قاس إسقاط ألف التثنية في (كِلْتَا) مع بقاء التثنية على إسقاط تاء التأنيث في (أيّة) مع بقاء التأنيث، كما قاس عليه أيضا سقوط التاء من (كِلْتَا) مع بقاء التأنيث، قال «وكذلك يجوز أن تقول للاثنتين: كلاهما وكلتاهما، قال الشاعر:[7]

---

[1] – الكهف، 33.

[2] – معاني القرآني، 142/2.

[3] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 141.

[4] – معاني القرآن، 142/2.

[5] – لقمان، 34.

[6] – معاني القرآن، 142/2، 143.

[7] – البيت نُسِب لجُبيهاء الأشجعي، وهو من شواهد الحماسة الشجرية، ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي ضياء الدين)، القسم الأول، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (1970)، ص 955، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، الجزء الرابع، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1428 هـ – 2007 م)، 99/4.

كِلاَ عَقِبَيْهِ قَدْ تَشَعَّبَ رَأْسُهَا مِنَ الضَّرْبِ فِي جَنْبَيْ ثَفَالٍ مُبَاشِرِ

الثفال: البعير البطي»[1]،حيث قال الشاعر (كلا عقبيه)، والأصل (كلتا عقبيه) بدليل قوله (تشعَّب رأسها)، وهذا مما يؤكد أن التاء في (كِلْتَا) تاء التأنيث عنده.

ولما كان (كِلَا) و(اثنان) مثنيان لا مفرد لهما من لفظهما[2] عند الفراء لكن يجوز أن تفرد خبر (كِلَا) فتقول: كلاهما قام، ولا يجوز أن تفرد خبر (اثنان) فلا تقول: الاثنان قام، برَّر ذلك الفراء بقوله «إن الاثنين بُنيا على واحد ولم يُبْنَ (كِلَا) على واحد»[3]، أي أن (اثنان) عدد له مفرد من معناه وهو الواحد، و(كِلَا) ليس عدد وليس له مفرد من معناه لذلك اختلف حكمها في جواز الإخبار عنهما بالمفرد.

وممن نسب من المتأخرين للكوفيين أن (كِلَا) و(كِلْتَا) مثنيان لفظا ومعنى وأنهما مأخوذان من (كُلّ) وألفهما ألف التثنية، ابن يعيش[4]، وابن عصفور[5]، والأستراباذي[6]، وابن النحاس[7]، والسيوطي[8].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «(كِلَا) و(كِلْتَا) مفردان لفظا مثنيان معنىً»[9]، فواضح من هذا القول أنه يوافق مذهب البصريين.

6- مسألة جمع العَلَم المذكر المنتهي بالتاء:

اختلف النحاة في الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سُمِّي به رجلا هل يجوز أن يُجمَع جمع مذكر سالما أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يُجمَع بالواو والنون، وذلك نحو (طَلْحَة) و(طَلْحُون)، وإليه

---

(1) – معاني القرآن، الفراء، 143/2.

(2) – هذا في اللغة الكثيرة، وإلا حسب الفراء فإن العرب قد تفرد إحدى (كِلْتَا)، فتقول (كِلْتَ)، ولكنها لغة قليلة، كما مرَّ سابقا، ينظر: ص 145.

(3) – معاني القرآن، 143/2.

(4) – ينظر: شرح المفصل، 54/1

(5) – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 279/1.

(6) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 80/1.

(7) – ينظر: التعليقة، 674/2، 675.

(8) – ينظر: همع الهوامع، 137/1.

(9) – مغني اللبيب، 221/1.

ذهب ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام فيقول (طَلَحُون)، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع فالعرب قد تستعمل الجمع على تقدير حذف حرف من الكلمة، واستدلوا بقول الشاعر:[2]

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمِّ

ومحل الشاهد في البيت قوله (أَعْقَاب) هو جمع (عُقْبة) بعد تقدير سقوط التاء فصار (عُقْب)، مثل(أَقْفَال) جمع (قُفْل)، وأما القياس فقاسوا الاسم المنتهي بالتاء على الاسم المنتهى بألف التأنيث، مثل (حمراء) أو(حُبْلى) إذا سميت به رجلا فإنه يجمع بالواو والنون فتقول (حمراؤون) و(حُبْلَوْن)، وما في آخره ألف التأنيث أشد تمكنا في التأنيث مما فيه تاء التأنيث، لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها، وتاء التأنيث زيدت في الكلمة، فيكون جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون من باب أولى، واحتجَّ ابن كيسان بأن التاء تسقط في (طَلَحَات) فجاز جمعه بالواو والنون كقولهم: أرْض وأرَضُون، وكما حُرِّكَتْ العين من (أرَضُون) حملاً على (أرَضَات) فكذلك تُحَرَّك العين من (طَلَحُون) حملا على (طَلَحَات) لأنهم يجمعون ما كان على (فَعْلة) من الأسماء دون الصفات على (فَعَلَات)[3].

واحتج البصريون على مذهبهم أيضا بالقياس والسماع، أما القياس فقالوا: إن جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون يؤدي إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان، علامة التأنيث التاء وعلامة التذكير الواو والنون، وذلك لا يجوز، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل رْبعة، جمعوه بلا خلاف فقالوا (رَبْعات)، ولم يقولوا (رَبْعُون)، وأما السماع فقالوا: لم يسمع من العرب في جمع العلم على مذكر المنتهى بالتاء إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم في جمع طَلْحَة (طَلَحَات)، وفي جمع هُبَيْرة (هُبَيْرات)، قال الشاعر:[4]

رَحِم اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا: الطَّلْحُون ولا الهُبَيْرُون ولا من هذا النحو بالواو

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 4)، 34/1.

[2] – البيت من الرجز لا يُعرَف قائله، وهو من شواهد همع الهوامع، 152/1، والشهر الأصم: رجب، لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ولا حركة قتال ولا قعقعة سلاح، لأنه من الأشهر الحرم، ينظر: لسان العرب، 344/12، (صمم).

[3] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 4)، 34/1، 35.

[4] – البيت من الخفيف في ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د/محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ص20، وينظر: خزانة الأدب، 10/8، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 525/1، ورواية البيت فيهما (نضَّر الله) بدلا من (رحم الله)، وهو من شواهد المقتضب، 188/2، وشرح المفصل، 47/1، والجني الداني، ص605.

والنون[1].

مذهب البصريين:

قال المبرد «فإن سمَّيْتَ رجلا بشيء فيه ألف التأنيث فأردت جمعه جمعته بالواو والنون...وما كان بالهاء فإنك تجمعه بالألف والتاء، فتقول: طلَحَات وحَمَدَات»[2]، ويفهم من هذا أن العَلَم المؤنث بالتاء إذا سُمِّيَ به رجل لا يجمع جمع مذكر سالم عنده، وإن كان نظيره المؤنث بالألف يجمع هذا الجمع، وعلَّل المبرد هذا الفرق بقوله «والفصل بينهما أن ما كان فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فهي لازمة له لأنها لم تدخل على بناء مذكر»[3]، يفهم من هذا أن ما كان فيه تاء التأنيث فهي زائدة لأنها دخلت على مذكر، فيكون أصل طلحة مثلا (طَلْح) ثم زيدت فيه تاء التأنيث، وجمع طَلْح (طَلْحُون)، وجمع طَلْحة (طَلَحَات)، فلا يجوز جمع طلحة على (طَلْحُون) لأنه جمع (طلْح)، أي أننا لو جمعنا طلحة على (طَلْحُون) لوقع اللبس هل هو جمع (طَلْح) وهو الأصل أم هو جمع (طَلْحَة)؟ وهذا لا يتصور في ما كان تأنيثه بالألف لأنها لازمة وبالتالي له صورة واحدة في المفرد، مثل (سَلْمى)، لا يجوز إسقاط الألف فتقول (سَلْم)، وبالتالي إذا جمعنا سَلْمى على (سَلْمَوْن) إذا كان عَلَم على مذكر فلا يقع اللبس هل هو جمع (سَلْم) أم جمع (سَلْمى)؟ لأن (سَلْم) غير موجود.

وعلَّل المبرد عدم جواز جمع العَلَم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالما بقوله «فأما (طَلْحَة) فلو قلت في جمعها (طَلْحَتُون) للزمك أن تكون أنَّثته وذكَّرته في حال، وهذا هو المحال»[4]، أي أنه يؤدي إلى الجمع بين علامتين متضادتين وهو غير جائز، ونلاحظ أن الجمع المفترض الذي أعطاه المبرد لـ(طَلْحَة) إذا جمع جمع مذكر سالما هو (طَلْحَتُون) بالتاء حيث لم يجوِّز إسقاط التاء، قال «فإن قلت: أحذف التاء، فإن هذا غير جائز، وإنما جاز في الجمع في المؤنث لأنك لما حذفتها جئت بما قام مقامها في اللفظ والتأنيث»[5]، أي جاز حذف التاء في (طَلْحَات) وإن كان أصله (طَلْحَتَات)، لأن التاء الثانية قامت مقام التاء الأولى المحذوفة لفظا لأنها مثلها ومعنى لأنها تدل على التأنيث أيضا، أما إذا حذفناها في (طَلْحَتُون) فنقول (طَلْحُون) حتى نتفادى الجمع بين علامتين متضادتين، فإنه لا شيء يقوم مقام التاء المحذوفة لا من حيث اللفظ لأن الواو لا تماثل التاء، ولا من حيث المعنى لأن الواو لا تدل على

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 4)، 35/1.

[2] – المقتضب، 7/4.

[3] – المصدر نفسه، 7/4.

[4] – المصدر نفسه، 8/4.

[5] – المصدر نفسه، 8/4.

التأنيث.

قال السيرافي «لا خلاف بين أصحابنا أن الرجل إذا سُمِّيَ باسم آخره هاء التأنيث، ثم أردت جمعه جمعته بالتاء»[1]، وفيه إشارة إلى مذهب البصريين في أن العَلَم المؤنث بالتاء إذا سُمِّيَ به رجل يجمع جمع مؤنث سالم ولا يجمع جمع مذكر سالم، وذكر أنهم استدلوا على ذلك بالسماع وهو قول العرب: رِجَال رَبَعَات، وقولهم طَلْحَة الطَلَحَات، وقولهم: ما أكثر الهُبَيْرات، يريدون جمع هُبَيْرة، ولم يسمع: رِجَال رَبْعُون، ولا طَلْحَة الطَلْحِين، ولم يسمع: ما أكثر الهُبَيْرِين[2]، كما استدل بالقياس وهو أنه «لا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان»[3].

وذكر السيرافي أن ابن كيسان ذهب إلى جواز جمع العلم المؤنث بالتاء إذا سُمِّيَ به رجل جمع مذكر سالما، فيقول (الطَلَحُون) بفتح اللام كما فتحوا الراء في (أرَضُون) حملا على فتحها في (أرَضَات) بالألف والتاء، وأنه احتج بسقوط التاء في (الطلَحَات) فمن أجل سقوطها وبقاء الاسم بغير تائه جاز جمعها بالواو والنون[4].

وممن نسب للبصريين من المتأخرين عدم جواز جمع العلم المؤنث بالتاء إذا سُمِّيَ به رجل جمع مذكر سالما ابن عصفور[5]، وممن نسب منهم لابن كيسان جواز ذلك مع فتح العين من (فعْلَة) العكبري[6]، والأستراباذي[7]، وأبو حيان[8].

ويبدو أن مذهب البصريين مقيد بأن لا يكون العَلَم المؤنث بالتاء محذوف الفاء أو اللام والتاء عوض عنها، فإنه في هذه الحالة يجوز جمعه جمع مذكر سالما ما لم يجمع جمع تكسير قبل العَلَمِيَّة أو تكون عينه حرف علة، قال ابن مالك «ما صار علما [لمذكر] من الثلاثي المُعَوَّض من لامه أو فائه هاء التأنيث، فإنه يُجْمَع بالواو والنون، وبالألف والتاء، ما لم يُكْسَر قبل العَلَمِيَّة كـ(شَفَة) فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كـ(مِيَة) فيلزم جمعه بالألف والتاء، فيقال فيمن اسمه عِدَة وثِبَة، جاء عِدُون وثِبُون، ورأيت

---

[1] – شرح كتاب سيبويه، 143/4.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، 143/4، 144.

[3] – المصدر نفسه، 144/4.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، 144/4.

[5] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 149/1.

[6] – ينظر: اللباب، 121/1.

[7] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 440/3.

[8] – ينظر: النكت الحسان، ص195، 196.

عِدِين و ثِبِين، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول، وهو مأخوذ من كلام سيبويه»[1]، وهذا الذي ذكره ابن مالك ونسبه لسيبويه وابن السراج، ذكره الأشموني ونسبه الصبان (ت1206هـ) في حاشيته على شرح الأشموني للجمهور، وقال «منعه المبرد، وأوجب جمعه على نحو: عِدَات»[2].

مذهب الكوفيين:

قال أحمد ديرة عن جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم «ولم أجد فيما قرأت للفراء نصا يتحدث فيه عن هذه المسألة، ولكن هناك معانٍ قد يُفْهَم منها أنه يُجِيز جمع الاسم المذكر المختوم بتاء التأنيث على صورة المذكر السالم جمعا»[3]، وهو يشير إلى ما ذكره الفراء من جواز التأنيث والتذكير حملا على اللفظ مرة وحملا على المعنى مرة، فقد يكون اللفظ مؤنث ومعناه مذكر كـ(موعظة) بمعنى (وعظ)، قال تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[4]، فهذا حمل على المعنى، أي: جاءه وعظٌ، ويجوز: جاءته موعظةٌ، بالحمل على اللفظ، وقد يكون اللفظ مذكر ومعناه مؤنث، كـ(بطن) بمعنى (قبيلة)، قال الشاعر:[5]

فَإِنَّ كِلاَبًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فحمل على المعنى، أي: عشرُ قبائلَ، و يجوز: عشرةُ أبطنٍ، بالحمل على اللفظ[6]، وفهم أحمد ديرة من هذا المعنى الذي ذكره الفراء «أن من يعامل اللفظ لا يجمع (طَلْحَة) جمع مذكر سالما ومن يعامل المعنى يجمعه»[7]، أي أنه أسقط المعنى العام الذي ذكره الفراء على (طَلْحَة) فهو مؤنث لفظا لأن فيه التاء، ومذكر معنى لأنه اسم لرجل، فعند جمعه يجوز حمله على اللفظ فيُجمَع جمع مؤنث سالما (طَلْحَات) ويجوز حمله على المعنى فيُجْمَع جمع مذكر سالما (طَلْحُون)، وبالتالي فأحمد ديرة فهم من هذا المعنى الذي ذكره الفراء أنه يُجِيز جمع العَلَم المؤنث بالتاء إذا سُمِّيَ به رجل جمع مذكر سالما.

---

(1) – شرح التسهيل، 77/1.

(2) – حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان (أبو العرفان محمد بن علي)، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، 92/1.

(3) – دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير من جامعة الفاتح، طرابلس، المختار أحمد ديرة، دار قتيبة، بيروت، ودمشق، ط1، (1411هـ-1991م)، ص386.

(4) – البقرة، 275.

(5) – البيت من الطويل نُسِب للنوَّاح الكلابي، ينظر: خزانة الأدب، 395/7، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 493/3، وهو من شواهد الكتاب، 565/3، والمقتضب، 148/2، وأمالي الزجاجي، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، (1407هـ- 1987م)، ص 118.

(6) – ينظر: معاني القرآن، الفراء، 125/1، 126.

(7) – دراسة في النحو الكوفي، ص386

وقد نقل أحمد ديرة قولا صريحا لأبي بكر بن الأنباري[1] يذكر فيه أنه يُجَوِّز في جمع العَلَم المؤنث بالتاء إذا سُمِّيَ به رجل وجهان، الأول: أن يُجْمَع جمع مذكر سالما حملا على معناه وهو الأجود، والوجه الثاني: أن يُجْمَع جمع مؤنث سالما حملا على لفظه[2].

ونسب كثير من المتأخرين للكوفيين جواز جمع العلم المؤنث بالتاء إذا سُمِّيَ به رجل جمع مذكر سالما، منهم: العكبري[3]، وابن عصفور[4]، والأستراباذي[5]، وأبو حيان[6]، وابن عقيل[7]، والسيوطي[8]، والأشموني[9].

قال ابن عصفور «واستدلَّ الكوفيون على جواز جمع (طَلْحَة) وأمثاله بالواو والنون مع حذف التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التكسير وإن أدَّى ذلك إلى حذف التاء من غير عوض، نحو قوله:[10]

وعُقْبةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمِّ

فجمع عُقْبَة على أَعْقَاب[11]»، أي أنهم قاسوا سقوط التاء في جمع المذكر السالم على سقوطها في جمع التكسير، مع أن جمع التكسير يجوز فيه من الحذف والزيادة مالا يجوز في جمع التصحيح.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام في شروط ما يجمع جمع مذكر سالما «أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع

---

[1] – هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي، كان من أعلم الناس بالنحو والآداب، وأكثرهم حفظا، سمع من ثعلب وخلق، من مؤلفاته: الهاءات، المشكل، المذكر والمؤنث، الزاهر، المقصور والممدود، الواضح في النحو، الموضح فيه، اللامات، ولد سنة 271هـ، ومات سنة 328هـ وقيل 327هـ ببغداد، ينظر: بغية الوعاة، 212/1-214.

[2] – ينظر: دراسة في النحو الكوفي، ص386.

[3] – ينظر: اللباب، 121/1.

[4] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 148/1، 149.

[5] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 440/3.

[6] – ينظر: النكت الحسان، ص195.

[7] – ينظر: شرح ابن عقيل، 59/1.

[8] – ينظر: همع الهوامع، 152/1.

[9] – ينظر: شرح الأشموني، 87.

[10] – سبق تخريجه، الهامش2، ص 147.

[11] – شرح جمل الزجاجي، 14/1.

نحو: طلحة وعلَّامة»[1]، فأطلق (تاء التأنيث) هنا، وقيَّدها في موضع آخر بأن تكون لغير عوض أي ليست عوض حرف محذوف، قال في أوصاف ما يجمع جمع مذكر سالما «سالم من هاء التأنيث لغير تعويض»[2]، وفيه إشارة إلى جواز جمع نحو (عِدَة) جمع مذكر سالما، وهو بذلك يوافق تماما مذهب البصريين.

ملخص عن هذا المبحث:

ذهب ابن هشام في مسألة "الإعراب والبناء في فعل الأمر" إلى أن فعل الأمر مبني، واحتجَّ باستصحاب الأصل، وذهب في مسألة "أصل حرف التنفيس (السين)" إلى أن (السين) أصل بنفسها، وذهب في مسألة "علامات إعراب الأسماء الستة" إلى أن حروف المد في الأسماء الستة هي علامات الإعراب، وذهب في مسألة "علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم" إلى أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي علامات الإعراب نابت عن الحركات، وذهب في مسألة "التثنية في (كِلَا) و(كِلْتَا)" إلى أن (كِلَا) و(كِلْتَا) مفردان لفظا مثنيان معنىً، وذهب في مسألة "جمع العَلَم المذكر المنتهي بالتاء" إلى أن أنه لا يُجمَع نحو (طلحة) جمعًا مذكرًا سالمًا، وقد وافق ابن هشام مذهب البصريين أو أحد أئمتهم في كل مسائل الخلاف المتعلقة بهذا المبحث.

[1] – أوضح المسالك، 48/1.

[2] – الجامع الصغير، ص12.

المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالتنكير والتعريف:

يضم هذا المبحث خمس مسائل: أولا: مسألة مراتب المعارف، ثانيا: مسألة الضمير في "إيَّاك" وأخواتها، ثالثا: مسألة الحروف التي وضع عليها الاسم في "ذا" و"الذي"، رابعا: مسألة مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة، خامسا: مسألة بناء "أيّ" الموصولة في بعض الحالات.

1- مسألة مراتب المعارف:

اختلف النحاة في مراتب المعارف، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم (اسم الإشارة) نحو: هذا وذاك أعرف من الاسم العَلَم نحو: زيد وعمرو، وذهب البصريون إلى أن الاسم العَلَم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف، فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر، ثم الاسم العَلَم، ثم الاسم المبهم، ثم ما عُرِّف بالألف اللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف وتعريفه على قدر ما يضاف إليه، وذهب ابن السراج إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العَلَم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، وذهب السيرافي إلى أن أعرف المعارف الاسم العَلَم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرِّف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بحجتين، الأولى، قالوا: الاسم المبهم يعرف بالعين وبالقلب، وأما العَلَم فلا يعرف إلا بالقلب وما يعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد، والحجة الثانية، قالوا: العَلَم يقبل التنكير، فيوصف بالنكرة، نحو: مررتُ بزيدٍ الظريفَ وزيدٍ آخرَ، وتدخل عليه الألف واللام إذا ثُنِّي أو جُمِع، مثل: الزيدان، والزيدون، وأما الاسم المبهم فلا يقبل التنكير لأنه لا يوصف بنكرة، ولا تدخل عليه الألف واللام بحال من الأحوال، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير[2].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن قالوا: الأصل في العَلَم أن يوضع لشيء واحد بعينه لا يكون له مشارك فأشبه ضمير المتكلم، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من الاسم المبهم فكذلك ما أشبهه وهو العلم[3].

مذهب البصريين:

---

[1]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 101)، 581/2.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، (المسألة 101)، 581/2، 582.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، (المسألة 101)، 582/2.

قال المبرد «وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض ونحن مميِّزوا ذلك إن شاء الله»[1]، فقد التزم بذكر مراتب المعارف، وربط ذلك بالخصوص، فقال «وكلما كان الشيء أخصَّ فهو أعرف، فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم»[2]، حيث جعل ضمير المتكلم هو أخصُّ المعارف، وبالتالي فهو أعرفها، ثم لم يذكر المبرد ما هو أخصُّ المعارف بعد ضمير المتكلم، حيث ذكر أنواع المعارف، فتكلَّم على الضمائر بصفة عامة، ثم الأعلام، ثم الأسماء المبهمة، ثم الأسماء التي فيها الألف واللام[3]، فنستنتج أن مراتب المعارف عند المبرد بحسب هذا الترتيب الذي ذكرها به.

قال ابن السراج «والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المُكْنَى[4]، والمبهم، والعَلَم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن»[5]، لم يصرِّح بمراتب المعارف في هذا القول، لكن قد يستفاد ذلك من الترتيب الذي ذكرها به، ونلاحظ أنه لم يقدِّم الاسم المبهم على الضمير كما ذكر ابن الأنباري، لكن قدَّمه على العَلَم، وهو ما يوافق المذهب الكوفي الذي جاء في المسألة.

قال الزجاجي «وأعرف المعارف: أنا، ثم أنت، ثم هو، ثم زيد، ثم هذا، هذا مذهب سيبويه»[6]، وهو ما يوافق المذهب البصري الذي جاء في المسألة، وقد جعله مذهب سيبويه، وفيه أيضا أنه رتب أنواع الضمائر من حيث تعريفها، دلَّ على ذلك بالأمثلة التي ذكرها، فأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب.

قال الفارسي «أعرف المعارف (أنا)...وكذلك المَكْني[7] كله، ثم (زَيْد) بعده...وبعده ما فيه الألف واللام...ثم بعده (هذا) و(ذلك)» [8]، نلاحظ أنه يوافق المذهب البصري إلا أنه قدم ما فيه الألف واللام على الاسم المبهم، وقد علَّل ذلك بقوله «لأن (هذا)، لا تعلم به جنسا من جنس كما علمت بـ(الرجل) فهو أشدُّ إبهام، وما فيه الألف واللام أخصُّ منه، إذ تعرف به واحدا معهودا من

---

[1]- المقتضب، 280/4.

[2]- المصدر نفسه، 281/4.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، 281/4، 283.

[4]- يعني الضمير.

[5]- الأصول في النحو، 149/1.

[6]- الجمل في النحو، ص 178.

[7]- المَكْني بالياء يعني أيضا الضمير.

[8]- المسائل المنثورة، الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (المسألة 51)، ص 49.

جنس»[1]، أي أن ما فيه الألف واللام خاص بجنس معين، والاسم المبهم لا يخصُّ جنسا بعينه، فيكون ما فيه الألف واللام أخصُّ من المبهم، وبالتالي أعرف منه.

قال ابن الوراق «وأما المبهم فليس موضوعا لشيء بعينه، ألا ترى أن الإشارة لا تختص بزيد دون عمرو، فلما احتاج المشير إلى الشخص أن يميِّز بين الشخصين حيث يعرف المشار إليه بعينه، صار هذا الحكم أنقص رتبة من الأعلام، لأنه يعرف بغيره فصار تعريفه فرعًا، فلذلك صار أنقص من الأعلام مرتبه»[2]، أي أن العلم أعرف من الاسم المبهم، وعلَّل ذلك بأن العلم يفيد التعريف بنفسه فتعريفه أصل، بينما الاسم المبهم يفيد التعريف بغيره وهو الإشارة إلى الشيء، فتعريفه فرع، وبالتالي فهو أنقص تعريفا من العلم.

وقد نسب المتأخرون للبصريين ثلاثة مذاهب في مراتب المعارف:

المذهب الأول: أعرف المعارف المضمر ثم العَلَم ثم المبهم (اسم الإشارة) ثم ما فيه الألف واللام.

ذكر ذلك ابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، ونسباه لسيبويه، واقتصر العكبري[5] على أن أعرف المعارف المضمر، ونسبه لسيبويه، وكذلك السيوطي[6]، ونسبه لسيبويه والجمهور.

المذهب الثاني: أعرف المعارف المبهم (اسم الإشارة) ثم المضمر ثم العَلَم ثم ما فيه الألف واللام.

ذكر ذلك ابن يعيش[7]، ونسبه لابن السراج، واقتصر العكبري[8] على أن اسم الإشارة أعرف من المضمر ومن العَلَم، ونسبه لابن السراج، واقتصر السيوطي[9] على أن اسم الإشارة أعرف المعارف، وقال نُسِب لابن السراج، واقتصر السيوطي نقلا عن أبي حيان[10] على أن اسم الإشارة أعرف من العَلَم، وقال نُسِب لابن السراج.

---

[1]- المصدر السابق، (المسألة 51)، ص50.

[2]- علل النحو، ص 525.

[3]- ينظر: شرح المفصل، 87/5.

[4]- ينظر: شرح جمل الزجاجي، 207/1.

[5]- ينظر: اللباب، 494/1.

[6]- ينظر: همع الهوامع، 191/1.

[7]- ينظر: شرح المفصل، 87/5.

[8]- ينظر: اللباب، 494/1.

[9]- ينظر: همع الهوامع، 191/1.

[10]- ينظر: المصدر نفسه، 192/1.

المذهب الثالث: أعرف المعارف العَلَم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام.

ذكر ذلك ابن يعيش[1]، ونسبه للسيرافي، واقتصر السيوطي[2] على أن أعرف المعارف العَلَم، ونسبه للصيمري[3]، وقال نُسِب ذلك لسيبويه.

وقد ذكر العكبري أن مما احتج به سيبويه ومن تابعه في الترتيب بين المعارف أن المضمر لا يوصف، والعلم يوصف، والمبهم يوصف ويوصف به[4]، فالعلم والمبهم يوصفان فهما أقل مرتبة من المضمر الذي لا يوصف، والمبهم يوصف به فهو أقل مرتبة من العلم الذي لا يوصف به.

مذهب الكوفيين:

قال أحمد ديرة «يطلق الكوفيون على أسماء الإشارة الأسماء المبهمة، ويرون في ترتيبها في باب المعارف أنها أعرف من العَلَم...ولا أحسب هذا الرأي إلا للفراء وإن لم أعثر عليه في كتابه المعاني»[5]، فقد يكون هذا الرأي للفراء في غير كتابه معاني القرآن، لكن قد يكون لغير الفراء من أئمة الكوفيين.

قال ثعلب «(أنا) و(أنت) لم يختلف الناس في أنها أبدال، وأنها أوَّل المعارف، ولكن اختلفوا في (زيد) و(هذا)»[6]، فقوله (الناس) يقصد النحاة، وربما يقصد على وجه الخصوص الفريقين من البصريين والكوفيين، وهذا يعني أنهما متفقان على أن أعرف المعارف المضمر (أنا) و(أنت)، لكن اختلفا في العَلَم (زيد) والمبهم (هذا)، فقد أثبت الخلاف في هذه المسألة، لكن للأسف لم يذكر رأيه فيها، وتقديمه (زيد) على (هذا) قد يوحي بأنه يميل إلى رأي البصريين، أي أن العلم أعرف من المبهم.

وقد نسب المتأخرون للكوفيين مذهبين في مراتب المعارف:

---

[1]- ينظر: شرح المفصل، 87/5.

[2]- ينظر: همع الهوامع، 191/1.

[3]- هو عبد الله بن علي بن إسحاق أبو محمد الصيْمري النحوي، قدم مصر، وصنف كتابا في النحو سماه التبصرة، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، (1406هـ-1986م)، 123/2، ومن المحتمل أن يكون الصيمري من النحاة البصريين المتأخرين معاصرا للرماني وابن جني، فقد رجح الدكتور فتحي أحمد مصطفى أنه من نحاة القرن الرابع الهجري، وأنه توفي في أواخر هذا القرن، أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس، ينظر: مقدمة التبصرة والتذكرة، الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي)، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1(1402هـ-1982م)، 10/1.

[4]- ينظر: اللباب، 494/1.

[5]- دراسة في النحو الكوفي، ص 381، 382.

[6]- مجالس تعلب، 439/2، 440.

المذهب الأول: أعرف المعارف المضمر ثم المبهم ثم العَلَم ثم ما عرِّف بالألف واللام، ذكر ذلك، ابن عصفور[1]، ونسبه للفراء، وهناك من اقتصر على أن اسم الإشارة (المبهم) أعرف من العَلَم، ذكر ذلك ابن مالك[2]، والسيوطي نقلا عن أبي حيان[3]، ونسباه للكوفيين.

المذهب الثاني: أعرف المعارف العَلَم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرِّف بالألف واللام، ذكر ذلك ابن يعيش[4]، ونسبه للكوفيين، وهناك من اقتصر على أن العَلَم أعرف من المضمر والمبهم، ذكر ذلك العكبري[5]، ونسبه للكوفيين، وهناك من اقتصر على أن العَلَم أعرف المعارف، ذكر ذلك السيوطي[6]، وقال عُزِي للكوفيين.

والذين ذكروا المذهب الأول، ذكروا الحجتين اللتين نقلهما ابن الأنباري في المسألة مما احتج به الكوفيون، وزادوا حجة ثالثة، وهي أن المبهم (اسم الإشارة) يتقدم على العلم عند اجتماعهما، فتقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا، مما يجعل عندهم المبهم أعرف من العلم، ذكر ذلك ابن عصفور[7]، ونسبه للفراء، كما ذكره السيوطي نقلا عن أبي حيان[8]، ونسبه للكوفيين.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «الاسم ضربان: نكرة...ومعرفة، وهو ستة متفاوتة المراتب: المضمر، ثم العَلَم، ثم المشار به، ثم الموصول، ويُعبَّرُ عنهما بالمبهم، ثم ذو الأداة، ومنه (يا رجلُ)، والمضاف لواحد منها»[9]، فقد صرَّح بأن المعارف متفاوتة، وعطف بينها بـ(ثم) مما يدل على أنه ذكرها بالترتيب، ماعدا المضاف لمعرفة فإنه عطفه بـ(الواو) لأنه بحسب ما يضاف إليه، وهو يتوافق تماما مع مذهب البصريين الذي ذكره ابن الأنباري، غير أنه زاد في المبهم الاسم الموصول وجعله بعد اسم الإشارة، كما زاد في المعرف بالأداة المنادى وجعله مساويا لما فيه الألف واللام، أي جعل الأداة شاملة لـ(ال) التعريف و(يا) النداء.

---

[1]- ينظر: شرح جمل الزجاجي، 207/1، و136/2.

[2]- ينظر: شرح التسهيل، 117/1.

[3]- ينظر: همع الهوامع، 192/1.

[4]- ينظر: شرح المفصل، 87/5.

[5]- ينظر: اللباب، 494/1.

[6]- ينظر: همع الهوامع، 191/1.

[7]- ينظر: شرح جمل الزجاجي، 136/2.

[8]- ينظر: همع الهوامع، 192/1.

[9]- الجامع الصغير، ص18.

وقد ذكر ابن هشام المعارف السابقة وبالترتيب نفسه في كتبه: قطر الندى[1]، وشذور الذهب[2]، وأوضح المسالك[3]، وشرح اللمحة البدرية[4]، حيث في القطر عطف بينها بـ(ثم)، وفي الشذور رتبها بالأعداد (أحدها، الثاني، الثالث...)، وصرَّح فيهما بأن الضمير أعرف المعارف، بينما في أوضح المسالك وشرح اللمحة عطف بينها بـ(الواو)، كما نلاحظ أنه في القطر ذكر ذو الأداة ولم يذكر أن منه المنادى، وفي الشذور ذكر مكانه المحلى بالألف واللام ولم يذكر معه المنادى، وفي أوضح المسالك وشرح اللمحة عدَّ المنادى قسما لوحده وذكره في الأخير بعد المضاف لمعرفة، كما أنه في شرح اللمحة لم يذكر الاسم الموصول، وذكر المعرف بـ(ال) بدل ذي الأداة.

2- مسألة الضمير في "إيَّاك" وأخواتها:

اختلف النحاة في "إيَّاك" وأخواتها ما هو الضير فيها؟ فذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من (إيَّاك وإيَّاه وإيَّاي) هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيَّا) عماد، وإليه ذهب ابن كيسان، وذهب بعضهم إلى أن (إيَّاك) بكامله هو الضمير، وذهب البصريون إلى أن (إيَّا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، وذهب الخليل إلى أن (إيَّا) اسم مضمر أُضِيفَ إلى الكاف والهاء والياء، لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات، فخُصَّ بالإضافة عوضا عما مُنِعه، ولا يُعْلَم اسم مضمر أُضِيف غيره، وذهب المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يُعْلَم اسم مبهم أُضِيف غيره، وذهب الزجاج إلى أنه اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة، وحُكِيَ أيضا عن الخليل أنه مظهر ناب مناب المضمر[5].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن الكاف والهاء الياء في (إيَّاك، وإيَّاه، وإيَّاي) هي نفسها التي تكون في حال الاتصال مثل (ضربتك وضربته وضربتني)، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل (ضرب) لم تقم بنفسها فأُتِيَ بـ(إيَّا) لتعتمد عليه، والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيَّا) ولزوم (إيَّا) لفظا واحدًا[6].

---

[1]- ينظر: شرح قطر الندى، ص 116-138.

[2]- ينظر: شرح شذور الذهب، ص 168-187.

[3]- ينظر: أوضح المسالك، ص18.

[4]- ينظر: شرح اللمحة البدرية، 333/1.

[5]- ينظر: الإنصاف، (المسألة 98)، 570/2،.

[6]- ينظر: المصدر نفسه، (المسألة 98)، 570/2.

واحتج البصريون على مذهبهم بأن الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد، لأنه لا نظير له في كلامهم، فلا يصح أن تكون الكاف والهاء والياء في (إيَّاك وإيَّاه وإيَّاي) ضمير منفصل، ووجب أن تكون (إيَّا) هي الضمير المنفصل لأن لها نظير في كلامهم مثل (أنت وهو وأنا)، كما وجب أن تكون (الكاف والهاء والياء) حروف لا محل لها من الإعراب، لأنها لو كانت معربة كان إعرابها الجر بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا، لأن الضمير لا يضاف إلى ما بعده، إذ الإضافة تُراد للتعريف، والضمير في أعلى مراتب التعريف[1].

مذهب البصريين:

قال هادي نهر «قال الخليل وقوله تعالى ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[2]، (ما) صلة، و(أيًّا) يجعل مكان اسم منصوب كقولك: ضربتُكَ، فالكاف اسم المضروب، فإذا أردت تقديم اسمه غير ظهوره [أي: اسمه المضمر] قلت: إيَّاكَ ضربتُ، فتكون (إيَّا) عمادا للكاف لأنها لا تفرد من الفعل»[3]، لقد ذكر في هذا القول أن الخليل قد سمَّى (إيَّا) عمادا، فهل هذا يعني أن رأيه يتوافق مع مذهب الكوفيين الذي ذكره ابن الأنباري؟ لقد عقب هادي نهر على قول الخليل فقال «فهو وإن عدَّ (إيَّا) عمادا كما هو عند الكوفيين إلا أنه رأى تلازم (إيَّا) مع لواحقها وأنها كلها [في] موضع النصب»[4]، وقوله (إنها كلها في موضع النصب) يعني أن (إيَّاكَ) بكامله في موضع نصب، وبالتالي فـ(إيَّاكَ) بكامله هو الضمير، وهذا يتوافق مع مذهب بعض الكوفيين الذي ذكره ابن الأنباري، وأرى أن القول الذي نقله هادي نهر عن الخليل لا يوحي بذلك، فقد جاء فيه (و"أيًّا" يجعل مكان اسم منصوب)، فـ(أيًّا) لوحدها هي التي تُجعل في موضع اسم منصوب، وذلك عندما تتصل بالضمير المتصل المنصوب لما يُقدَّم على عامله، مثل(ضربتُكَ)، فتصبح (إيَّاكَ ضربتُ)، فتكون (إيَّا) في محل نصب مفعول به، (والكاف) ضمير في محل جر مضاف إليه.

ومن خلال القول السابق للخليل يبدو أن (إيَّا) في (إيَّاكَ) عنده اسم ظاهر أصلها (أيّ) المعربة لأنه ربطها بـ(أيًّا) في الآية وهي اسم ظاهر (اسم شرط)، لكن وقع تَغَيُّر في بنيتها، حيث كسرت همزتها وأضيفت ألف في آخرها، وأصبحت مبنية لأنها أصبحت ملازمة للإضافة وملازمة لحالة إعرابية واحدة هي حالة النصب، وإنما سماها الخليل عمادا لأن الضمير المتصل المنصوب يعتمد عليها عندما ينفصل

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، (المسألة 98)، 571/2.

[2]- الإسراء، 110.

[3]- نحو الخليل من خلال محجمه، ص34.

[4]- المصدر نفسه، ص37.

عن عامله فيتصل بها، وقد قال هادي نهر «ونُسِب للخليل أيضا أن (إيَّا) اسم ظاهر، و(الكاف) اسم مضمر، وموضع هذه الكاف جر بالإضافة إلى (إيَّا)»[1]، وأرى أن هذا يُسْتَفَاد من القول السابق للخليل الذي نقله هادي نهر كما وضحت ذلك، وقال هادي نهر في موضع آخر «أما (إيَّاك) ونحوه من ضمائر النصب المنفصلة فرأي الخليل أنها مركب إضافي، فـ(إيَّا) ضمير مضاف إلى الكاف»[2]، وهو المذهب الذي نسبه ابن الأنباري للخليل.

قال سيبويه «وقال الخليل: لو أن رجلا قال: إيَّاك نفسِك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة، وحدَّثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ»[3]، يفيد هذا القول أن الخليل يرى أن الكاف في (إيَّاك) ضمير، لأنه قال: إنها مجرورة، وحجته في ذلك السماع، وهو قول الأعرابي الذي نقله سيبويه عنه، ومحل الشاهد فيه (وإيَّا الشوابِّ) حيث جر (الشوابِّ) بإضافته إلى (إيَّا)، مما يدل على أن الحروف الملحقة بـ(إيَّا) كالكاف والهاء والياء هي ضمائر في محل جر، ويدل أيضا على أن (إيَّا) اسم ظاهر.

قال سيبويه «اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيَّا) ما لم تَقْدِر على (الكاف) في رأيتُك، و(كُمَا) التي في رأيتُكما، و(كُمْ) التي في رأيتُكم...و(نا) التي في رأيتُنا، فإن قَدَرْتَ على شيء من هذه الحروف في موضع، لم تُوقِع (إيَّا) ذلك الموضع، لأنهم استغنوا بها عن (إيَّا)، كما استغنوا بـ(التاء) وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها»[4]، يتضح من هذا القول أن (إيَّا) هو ضمير النصب المنفصل عند سيبويه، ويبدو أن الضمير المنفصل عنده هو أصل الضمير المتصل، فما الضمير المتصل إلا بعض الحروف الملحقة بالضمير المنفصل، وقد قاس سيبويه (إيَّاكَ) وأخواته في النصب على (أنت) وأخواته في الرفع، فكما أن التاء في (أنتَ) حرف منه، وإن أغنت عنه في (ضربْتَ) فكانت ضميرا، فكذلك الكاف في (إيَّاكَ) حرف ملحق به، وإن أغنت عنه في (ضربتُكَ) فكانت ضميرا، وسيبويه اعتبر أن (أنت) كله ضمير، فـ(التاء) حرف منه، و(إيَّاكَ) ليس كله ضمير، فالضمير هو (إيَّا) و(الكاف) حرف ملحق به، وربما يرجع ذلك إلى أن (أنت) مكون من ثلاثة حروف، وهو أقل ما يتكوَّن منه الاسم، لذلك اعتبر (التاء) حرفا من الضمير، خاصة وأنه حرف لا يتغير، وأما (إيَّاك) فمكوَّن من خمسة حروف، فاعتبر (إيَّا) ضميرا وهو ثابت، و(الكاف) حرفا ملحقا به، خاصة وأنه يتغير مثل (إيَّاهُ)

---

[1]- المصدر السابق، ص35.

[2]- نحو الخليل من خلال الكتاب، هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص24.

[3]- الكتاب، 279/1.

[4]- المصدر نفسه، 355/2، 356.

و(إيَّايَ)، ونستنتج مما سبق أن مذهب سيبويه يتوافق مع مذهب البصريين الذي ذكره ابن الأنباري.

قال صاحب كتاب (نحو المازني) في أوجه الخلاف بين النحاة في (إيَّاك) وأخواته «والثاني: إن (إيَّا) اسم ظاهر أضيف إلى المضمر بعده، وهو قول الخليل والمازني وابن مالك»[1]، فمن خلال هذا القول مذهب المازني يتوافق مع مذهب الزجاج الذي ذكره ابن الأنباري.

قال المبرد «والمضمر المنفصل نحو: هو، وأنت، وإيَّاه، وإيَّاك»[2]، وهذا قول مجمل، وظاهره أن (إيَّاكَ) بكامله ضمير، وهو يتوافق مع المذهب الثاني للكوفيين الذي ذكره ابن الأنباري.

قال الزجاج في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[3] «وموضع (إيَّاكَ) نصب بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في (إيَّاكَ) خفض بإضافة (إيَّا) إليها، و(إيَّا) اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إيَّاكَ ضربْتُ، وإيَّاهُ ضربْتُ، وإيَّايَ حدَّثْتَ»[4]، فقد صرَّح بأن (إيَّا) ضمير مضاف إلى (الكاف) وهي ضمير، أي أن (إيَّاكَ) عند الزجاج مضمر مضاف إلى مضمر، وهو لا يتوافق مع ما نسبه ابن الأنباري له من أن (إيَّاك) مظهر مضاف لمضمر، بل يتوافق مع ما نسبه للخليل.

وقد احتج الزجاج على أن (إيَّا) مضاف إلى (الكاف)، وبالتالي فهما اسمان وليس اسما واحدا بقوله «والدليل على إضافته قول العرب (إذَا بَلَغَ الرّجُلُ السِّتِينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ)[5]، هذا وإجراؤهم الهاء في إيَّاهُ مجراها في عصاهُ»[6]، فقد احتج بالسماع وهو قول العرب الذي نقله، ومحل الشاهد فيه (إيَّا الشَّوابِّ) حيث أضافوا (إيَّا) إلى (الشَّوابِّ)، مما يدل على أن (الهاء) في (إيَّاهُ) مضاف إليه، كما احتج بالقياس، حيث قاس (إيَّاهُ) على (عصاهُ) فكما أن (الهاء) في (عصاهُ) مضاف إليه، فكذلك الهاء في (إيَّاهُ) مضاف إليه.

قال السيرافي «وقد أُجْرِيَ الضمير للمنصوب (إيَّا) وما يتصل بها من علامة المتكلم، والمخاطب، والغائب، في التثنية والجمع، والمؤنث والمذكر، نحو: إيَّاي، وإيَّانا، وإيَّاه، وإيَّاها، وإيَّاهم...وسائر ما

---

[1]- نحو المازني، ص 59.

[2]- المقتضب، 279/4.

[3]- الفاتحة، 4.

[4]- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، (1424هـ-2004م)، 53/1، 54.

[5]- سبق أن هذا القول نقله سيبويه عن الخليل، ص160.

[6]- معاني القرآن وإعرابه، 54/1.

يتصل بـ(إيَّا)» [1]، يفهم من هذا القول أن (إيَّا) عنده هي الضمير، والكاف أو الهاء أو الياء المتصلة بها هي حروف تدل على الخطاب أو الغيبة أو التكلم، وهو ما يتوافق مع مذهب البصريين عند ابن الأنباري، غير أن السيرافي ذكر خلاف النحاة في هذه المسألة، ثم قال «والصحيح عندي ما قاله الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت ما يقع بعد (إيَّا) من الضمير هو الضمير الذي كان يقع للمنصوب لو كان متصلا بالفعل، لأنك تقول: ضربتُكَ، ثم تقول: إيَّاكَ ضربتُ...وكان حقُّ هذا الضمير أن يكون متصلا بفعل، فلما قدموه لما يستحقه المفعول به من التقديم والتأخير، أتوا بـ(إيَّا) فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل، و(إيَّا) هو اسم ظاهر» [2]، فقد اختار مذهب الخليل، الذي يرى بحسب ما شرحه أن (إيَّا) اسم ظاهر أضيف إلى مضمر، وهو ما يتوافق مع ما نسبه ابن الأنباري للزجاج.

وقد احتج السيرافي على ما ذهب إليه بالقياس، فقد قاس (إيَّا) في الضمير المنفصل على (أيّ) في النداء، قال «وقد رأيناهم فعلوا شبيها بهذا حيث قالوا: يا أيُّها الرجلُ، لأنهم أرادوا نداء الرجل، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام، فأتوا بـ(أيّ) فجعلوه وصلة إلى الألف واللام، وأوقفوا حرف النداء عليه، وأعطَوْه حقَّه من لفظ المنادى، وجعلوا المقصود بالنداء نعتا له، كما قالوا: يا زيدُ العاقلُ» [3]، فكما أن (أيّ) يتوصل بها إلى نداء ما فيه (ال)، فكذلك (إيَّا) يتوصل بها إلى الضمير المتصل عندما يتقدم على عامله، ويرى السيرافي أن أصل (إيَّا)، هو (أيّ)، قال «ولا أَبْعَدَ أن يكون لفظ (إيّا) هو فِعْلَى من (أيّ)، وأخذ أحدهما من الآخر لاشتراكهما في الوصلة» [4]، وهذا ما كنت قد استنتجته سابقا من قول الخليل في العين، كما احتج السيرافي على ما ذهب إليه بالسماع، قال «رأينا العرب إذا كنُّوا عن المنادى قالوا: يا أنتَ، ويا إيَّاكَ، فـ(أنت) مفرد لم ينصب كما لم ينصب: يا زيدُ، و(إيَّاكَ) مضاف نُصب كما نُصِب: يا عبدَ اللهِ» [5]، فالشاهد قول العرب: يا إيَّاكَ، ومحل الشاهد فيه (إيَّاكَ)، فهو منادى، وهو منصوب إذ أنه من ضمائر النصب، والمنادى لا يكون منصوبا إلا إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف، إذا فـ(إيَّا) مضاف و(الكاف) مضاف إليه.

قال الفارسي في المسائل المنثورة «إيَّاكَ، ليس بمَكْنِي، وإنما هو ظاهر، والدليل على ذلك أنك

---

[1]- شرح كتاب سيبويه، 105/3.

[2]- المصدر نفسه، 177/2.

[3]- المصدر نفسه، 177/2.

[4]- المصدر نفسه، 177/2، 178.

[5]- المصدر نفسه، 178/2.

تقول: إيَّاهُ، إيَّاكَ، إيَّايَ فتضيفه إلى سائر ما يضاف إليه من الأسماء الظاهرة»[1]، ويفهم من كلامه أن (إيَّا) اسم ظاهر مضاف إلى مضمر، وهو يتوافق مع ما نسبه ابن الأنباري للزجاج.

وقال الفارسي في الإغفال «الدليل على أن هذا الاسم [يعني (إيَّا)] مضمر ليس بمظهر أنه في جميع الأحوال منصوب الموضع، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه الانتصاف، ولا ينتصب[2] إلا ما كان ظرفا، وليس (إيَّا) بظرف فيلزم إجازة هذا الحكم عليه، فكونه منتصبا أبدًا دليلٌ أنه ليس بظاهر»[3]، فقد أثبت أن (إيَّا) ضمير، وأنكر أن يكون اسما ظاهرًا، واستدلَّ على ذلك بلزومه الانتصاب مع كونه ليس ظرفا، كما استدلَّ على ذلك بأدلة أخرى، فقال «ويدل أيضا على أنه [أي (إيَّا)] ليس بظاهر تغيُّر ذاته، وامتناع ثباته في حال الرفع والجر وليس كذلك الأسماء الظاهرة»[4]، أي أن (إيَّاكَ) في حال النصب، يصبح (أنت) في حال الرفع، ويصبح(كَ) في حالة الجر، أي أن ذاته وصيغته تتغير في الأحوال الثلاثة، وقال «ويدل أيضا على أنه اسم مضمر أنه في المنصوب نظير (أنت) في المرفوع، فكما أن (أنت) مضمرٌ، كذلك قولُنا (إيَّاكَ) مضمرٌ»[5]، وهو استدلال بالنظير، بحيث (إيَّاك) في النصب نظيره (أنت) في الرفع، فيحكم لـ(إياك) بما حُكم به لـ(أنت)، كما استعبد الفارسي أن يكون (إيَّا) ضميرا مضافا، قال «فما حكاه أبو العباس[يعني المبرد] عن الخليل أنه مضمر مضاف، وما حكيته عن المازني من ذلك، فهو مستبعد لا أعلم له سماعا يعضده، ولا قياسا يثبته»[6]، وقد علَّل ذلك بقوله «والذي عندي أن حمل هذه الحكاية [يعني ماحكاه الخليل (وإيَّا الشَّوابِّ)] على الشذوذ أسهل من إضافته إلى المضمر، إذ الغرض في الإضافة التخصيص، والمضمر على نهاية التخصيص، فلا وجه إذا لإضافته»[7]، أي أن (إيَّا) ضمير، والضمير أعرف المعارف، فلا يضاف لأنه لا يحتاج إلى زيادة تعريف أو تخصيص، وهذا يقتضي أن ما اتصل بـ(إيَّا) من كاف أو هاء أو ياء هو حرف عند الفارسي، وهذا ما صرَّح به حيث قال «فإذا جاز أن تكون الكاف والياء والواو تارة أسماء، وتارة حروفا، جاز ذلك في سائر هذه العلامات ولم يمتنع، فتكون الكاف والهاء في هذا الاسم [يعني (إيَّا)] لعلامة الخطاب والغيبة

---

[1]- المسائل المنثورة، ص 49.

[2]- في الأصل (يرتفع)، وهو خطأ.

[3]- الإغفال (وهو المسائل المصلَحَةُ من كتاب: معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج)، الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، (2003م)، 74/1.

[4]- المصدر نفسه، 74/1.

[5]- المصدر نفسه، 75/1.

[6]- المصدر نفسه، 80/1.

[7]- المصدر نفسه، 80/1.

فقط»[1]، أي أن الكاف في (إيَّاكَ) حرف يدل على الخطاب، والهاء في (إيَّاهُ) حرف يدل على الغيبة، وهكذا، نستنتج من كل ما سبق أن مذهب الفارسي في (إيَّاك) وأخواته حسب ما جاء في كتابه الإغفال أن (إيَّا) هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، وهو يتوافق مع مذهب سيبويه وما نسبه ابن الأنباري للبصريين.

وقد نقل الفارسي الخلاف في هذه المسألة، فقال حُكي عن الخليل والمازني أن (إيَّا) مضمر مضاف، وحُكي عن الأخفش والمبرد أن (إيَّا) مضمر مفرد (غير مضاف) يتغير آخره لاختلاف المضمرين وأعدادهم[2]، وحسب هذا القول فمذهب المازني يتوافق مع مذهب الخليل، ومذهبا الأخفش والمبرد يتوافقان مع مذهب سيبويه وما نسبه ابن الأنباري للبصريين.

ونقل ابن الوراق أيضا الخلاف في (إيَّاك) وأخواته، فذكر أن الخليل كان يقول: هو اسم مظهر مضاف ناب عن الضمير، والأخفش كان يقول: إنه اسم بكامله وأن ما بعد (إيَّا) من الكاف والياء والهاء لا موضع لها من الإعراب، وأنها متعلقة بـ(إيَّا) كما تتعلق (التاء) من (أنت) بـ(أن)[3]، وحسب هذا القول فمذهب الخليل يتوافق مع ما قال ابن الأنباري إنه نُسِب له، ومذهب الأخفش يتوافق مع المذهب الثاني للكوفيين الذي ذكره ابن الأنباري.

وقد قوَّى ابن الوراق رأي الخليل، فقال «ومما يقوِّي قول الخليل أن بعض النحويين ذكر أن (إيَّا) على وزن (فِعْلى)، وأنه مشتق من الآية، والآية: العلامة، يُقَال: رأيت آية فلان، أي: شخصه، فأصل (إيَّا) على هذا القول أن تكون الهمزة فاء الفعل، والياء عينه[4]، والْألف الْآخرة زائدة، لأن (آيَة) أَصْلهَا: أَيَيَة، وغيره يقول: أصلها: أَيَّة، فلما اشتق لفظ (إيَّا) منها، والاشتقاق إنما هو للأسماء الظاهرة، دلَّ على أن (إيَّا) مظهرة»[5]، في حين لم يضعِّف رأي الأخفش، بل أجازه، قال «وجاز قول الأخفش أن يكون [إيَّا] إضمارا، لأنها لما استعملت استعمال المضمر كانت كعلامة المرفوع، ألا ترى أنك متى قدرت على التاء لم تأت بـ(أنت)، فكما اتفقوا على أن (أنت) مضمر وجب أن يكون (إيَّا) مضمرًا، ومع هذا فإن (إيَّا) لو كانت اسما مظهرا لحسن أن تقول: ضربت إيَّاكَ»[6]، وكأن ابن الوراق من خلال

---

[1]- المصدر السابق، 77/1.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، 76/1.

[3]- ينظر: علل النحو، ص 563، 564.

[4]- يعني الياء الأولى من الياء المشددة، وتكون الياء الثانية هي لام الفعل.

[5]- المصدر نفسه، ص 565، 566.

[6]- المصدر نفسه، ص 566.

هذين القولين يريد أن يعطي رأيا ثالثا مركبا من رأيي الخليل والأخفش، وهو أن (إيَّاك) وأخواته أصله اسم ظاهر مضاف، لكنه استعمل استعمال الضمير فأصبح ضميرا.

قال ابن جني في الخصائص «ونحوا من ذلك ما رآه أبو الحسن [الأخفش] في أن الهاء والياء في (إيَّاهُ) و(إيَّايَ)، حرفان، أحدهما للغيبة، وهو الهاء، والآخر للحضور، وهو الياء، وذلك أنه كان يرى أن الكاف في (إيَّاكَ) حرف للخطاب، فإذا أدخلت عليه الهاء والياء في (إيَّاهُ) و(إيَّايَ) قال: هما أيضا حرفان للغيبة والحضور، مخلوعة عنهما دلالة الاسمية في رأيته، وغلامي وصاحبي، وهذا مذهب هوْل، وهو ـ وإن كان كذلك ـ جارٍ على القوة، ومقتاس بالصحة»[1]، لقد ذكر أن مذهب الأخفش هو أن الكاف والهاء والياء في (إيَّاك) وأخواته هي حروف تدل على الخطاب والغيبة والحضور، وقد قوَّى ابن جني هذا المذهب وصححه (جار على القوة ومقتاس بالصحة) رغم وصفه له بأنه (مذهب هَوْل) أي مُفْزِع، وذلك بسبب أنه لم تُعْهَد الحرفية في الهاء والياء كما عُهِدَت في الكاف في مثل اسم الإشارة (ذلك)، وقد أوضح ابن جني مذهب الأخفش أكثر في سر صناعة الإعراب، قال «إيَّا، اسم مبهم يُكْنَى به عن المنصوب، وجعلت الياء و الكاف والهاء بيانًا عن المقصود ليُعْلَم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب، كالكاف في (ذلك)، و(أرأيتَك)، وهذا هو قول أبي الحسن الأخفش»[2]، فقد أوضح أن (إيَّا) في مذهب الأخفش ضمير مبهم يتضح معناه بالحروف التي تتصل به، وقد أيَّد ابن جني هذا المذهب تأييدا مطلقا، حيث قال بعد أن أورد أقوال النحاة في (إيَّاكَ) وأخواته «وتأملنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها، فلم نجد فيها ما يصحُّ مع الفحص والتنقير غير قول أبي الحسن الأخفش»[3].

وقد استدلَّ ابن جني على ما صحَّحه من مذهب الأخفش بالقياس، خاصة في (إيَّاهُ) و(إيَّايَ) حيث لم تُعْهَد حرفية الهاء والياء، قال «ويؤكد صحة هذا المذهب عندك أنا قد وجدنا غير الكاف لحقه من سلب الاسمية عنه وإخلاصه للحرفية ما لحق الكاف، وهو التاء في (أنت)، والألف في قول من قال: قاما أخواك، والواو في قول من قال: قاموا إخوتك، والنون في قول من قال: قُمْنَ الهنداتُ»[4]، حيث استدل على حرفية الهاء والياء في (إيَّاهُ) و(إيَّايَ) بالقياس على حرفية التاء في (أنت) حيث التاء فيه حرف يدل على الخطاب بدليل تغيره، وكذلك بالقياس على حرفية الألف والواو والنون في لغة أكلوني

---

[1]- الخصائص، 533/1، 534.

[2]- سر صناعة الإعراب، 313/1.

[3]- المصدر نفسه، 314/1.

[4]- المصدر نفسه، 317/1.

البراغيث، حيث تكون في هذه اللغة الألف حرف يدل على التثنية، والواو حرف يدل على جمع المذكر، والنون حرف يدل على جمع المؤنث، والذي يجمع هذه الحروف كلها أنها كانت في الأصل ضمائر (هاء الغائب، وياء المتكلم، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة) فهي أسماء، ثم خرجت من الاسمية إلى الحرفية في هذه المواضع الخاصة، وقد أخذ ابن جني هذا الاستدلال عن شيخه أبي علي الفارسي، قال «وبه كان أبو علي ـ رحمه الله ـ ينتصر لمذهب أبي الحسن [الأخفش] ويذبُّ عنه»[1].

هذا وقد نسب المتأخرون للبصريين أو بعض أئمتهم خمسة مذاهب في (إيَّاكَ) وأخواته:

المذهب الأول: (إيَّا) هو الضمير، ولواحقه ـ وهي الكاف من (إيَّاك) والهاء من (إيَّاه) والياء من (إيَّاه) ـ حروف تدل على المراد من خطاب أو غيبة أو تكلم، لا محل لها من الإعراب.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[2]، والأستراباذي[3]، والأشموني[4]، ونسبوه لسيبويه، كما ذكره ابن يعيش[5]، ونسبه للأخفش، كما ذكره ابن عصفور[6]،ونسبه للبصريين، وذكره أيضا ابن أبي الربيع[7]، ونسبه لسيبويه وأكثر البصريين، وذكره أيضا أبو حيان[8]، ونسبه لسيبويه، وقال: عُزِي إلى الأخفش واختاره الفارسي، كما ذكره المرادي[9]، ونسبه لسيبويه، وقال: اختاره الفارسي وابن جني، كما ذكره السيوطي[10]، ونسبه لسيبويه والفارسي، وقال هو والمرادي: عزاه صاحب البديع[11] إلى الأخفش.

المذهب الثاني: (إيَّا) ضمير مضاف، وما لحقه من كاف وهاء وياء ضمائر في محل جر مضاف إليه.

---

(1)- المصدر السابق، 318/1.

(2)- ينظر: اللباب، 479/1.

(3)- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 27/3.

(4)- ينظر: شرح الأشموني، 130/1.

(5)- ينظر: شرح المفصل، 98/3.

(6)- ينظر: شرح جمل الزجاجي، 15/2.

(7)- ينظر: البسيط، 306/1.

(8)- ينظر: ارتساف الضرب، 930/2.

(9)- ينظر: الجني الداني، ص 536.

(10)- ينظر: همع الهوامع، 211/1، 212.

(11)- ينظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير (أبو السعادات مبارك بن محمد مجد الدين)، تحقيق: د/ فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1420هـ)، 11/2، 12.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[1]، وخالد الأزهري[2]، ونسباه للخليل، كما ذكره ابن يعيش[3]، ونسبه للخليل، وقال: حُكِيَ عن المازني، كما ذكره المرادي[4]، والسيوطي[5]، ونسباه للخليل والمازني، وذكره أيضا ابن مالك[6]، والأستراباذي[7]، ونسباه للخليل والأخفش والمازني.

المذهب الثالث:(إيَّا) اسم ظاهر مضاف، ولواحقه ـ الكاف والهاء والياء ـ ضمائر في محل جر مضاف إليه.

وقد ذكر هذا المذهب ابن يعيش[8]، وابن مالك[9]، و والمرادي[10]، وخالد الأزهري[11]، ونسبوه للزجاج، كما ذكره الأستراباذي[12]، ونسبه للزجاج والسيرافي، و ذكره أيضا ابن عصفور[13]، ونسبه للخليل.

المذهب الرابع: (إيَّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كُنِيَ به عن المنصوب، والكاف والهاء والياء حروف تُبَيِّن المقصود من مخاطب وغائب ومتكلم لا موضع لها من الإعراب.

وقد ذكر هذا المذهب ابن يعيش[14]، ونسبه لسيبويه، وقال: يُعْزَى هذا القول إلى الأخفش.

المذهب الخامس: (إيَّا) دعامة وعماد تعتمد عليها لواحقها لتصير بسببها منفصلة، واللواحق من كاف وهاء وياء هي الضمائر.

وقد ذكر هذا المذهب الأستراباذي[15]، ونسبه لابن كيسان، كما ذكره أبو حيان[1]، ونسبه لابن

---

[1]- ينظر: اللباب، 479/1.

[2]- ينظر: شرح التصريح، 103/1، 104.

[3]- ينظر: شرح المفصل، 100/3.

[4]- ينظر: الجني الداني، ص536.

[5]- ينظر همع الهوامع، 212/1.

[6]- ينظر: شرح التسهيل، 145/1.

[7]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 27/3، 28.

[8]- ينظر: شرح المفصل، 100/3.

[9]- ينظر: شرح التسهيل، 144/1.

[10]- ينظر: الجني الداني، ص 536، 537.

[11]- ينظر: شرح التصريح، 104/1.

[12]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 28/3.

[13]- ينظر: شرح جمل الزجاجي، 15/2

[14]- ينظر: شرح المفصل، 101/3.

[15]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 28/3.

كيسان في (النهاية) [2]، وذكره أيضا خالد الأزهري[3]، ونسبه لبعض البصريين.

مذهب الكوفيين:

قال ابن خالوية «واختلف أهل النحو فقال بعضهم (إيَّاك) بكامله ضمير المنصوب، وقال آخرون: الكاف في موضع خفض كما تقول: إيَّا زَيْدٍ، واحتجوا بقول العرب: إذا بلغ الفتى ستين سنة فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»[4]، لقد أورد ابن خالوية في هذا القول مذهبين في (إيَّاكَ)، الأول: أنه بكامله ضمير، وهو ما يتوافق مع المذهب الثاني للكوفيين الذي ذكره ابن الأنباري، والثاني أن (إيَّا) مضاف والكاف مضاف إليه وهو ما يتوافق مع مذهب الخليل أو مذهب الزجاج اللذَيْنِ ذكرهما ابن الأنباري، وابن خالوية لم ينسب أحد القولين إلى أحد بعينه، كما أنه لم يرجح أحد القولين، وبالتالي فهو يجيز القولين، وقد يكون مائلا إلى القول الأول بتقديمه له، وإذًا فهو يميل إلى المذهب الثاني للكوفيين.

وقد نسب المتأخرون للكوفيين أو بعض أئمتهم ثلاثة مذاهب في (إيَّاك) وأخواته:

المذهب الأول: (إيَّا) عماد ودعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل، واللواحق من (كاف وهاء وياء) هي الضمائر.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[5]، وأبو حيان[6]، والمرادي[7]، والسيوطي[8]، ونسبوه للفراء، وذكره أيضا الأستراباذي[9]، ونسبه لبعض الكوفيين، وذكره أيضا خالد الأزهري[10]، ونسبه لجمع من الكوفيين.

المذهب الثاني: (إيَّاك) بجملته هو الضمير، يعني (إيَّا) ولواحقه.

---

[1]- ينظر: ارتشاف الضرب، 930/2.

[2]- هو كتاب النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز الموصلي (ت 637هـ).

[3]- ينظر: شرح التصريح، 103/1.

[4]- إعراب ثلاثين سورة، ص 26.

[5]- ينظر: اللباب، 480/1.

[6]- ينظر: ارتشاف الضرب، 930/2.

[7]- ينظر: الجنى الداني، ص 537.

[8]- ينظر: همع الهوامع، 212/1.

[9]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 28/3.

[10]- ينظر: شرح التصريح، 103/1.

وقد ذكر هذا المذهب أبو حيان[1]، ونسبه للكوفيين غير الفراء، كما ذكره المرادي[2]، وقال نُسِبَ للكوفيين، وذكره أيضا السيوطي[3]، ونسبه للكوفيين، كما ذكره الأستراباذي[4]، ونسبه لقوم من الكوفيين.

المذهب الثالث: (إيَّا) هو الضمير وما زاد عليه من كاف وهاء وياء فهو حرف يدل على الخطاب أو الغيبة أو التكلم.

وقد ذكر هذا المذهب ابن أبي الربيع[5]، ونسبه لأكثر الكوفيين.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «وكذلك أيضا الياء في (إيَّايَ) والكاف في (إيَّاكَ) والهاء في (إيَّاهُ) ليست مضمرات، وإنما هي ـ على الصحيح ـ حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو (إيَّا)، ولكنه لما وُضِعَ مشتركا بينها وأرادوا بيان من عَنَوْا به احتاج إلى قرينة تُبَيِّن المعنى المراد منه»[6]، يتضح من هذا القول أن (إيَّا) عند ابن هشام هو الضمير لأنه جعلها هي الدالة على الذات (المتكلم والمخاطب والغائب)، وصرَّح بأن الياء والكاف والهاء هي حروف دالة على معنى مجرد (التكلم والخطاب والغيبة)، وهذا ما يتوافق مع مذهب البصريين الذي ذكره ابن الأنباري، والمنسوب حسب ما جاء في عرض مذاهب البصريين لسيبويه والأخفش والفارسي وابن جني، ويبدو أن هذا المذهب راجح عند ابن هشام، فقد قال (على الصحيح)، وقال في موضع آخر «المختار أن الضمير نفس (إيَّا)، وأن اللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة»[7]، فقد صرَّح بأن (إيَّا) ضمير وأن اللواحق لها حروف، ومما يدل أيضا أنه المذهب الراجح عنده قوله (المختار).

3- مسألة الحروف التي وضع عليها الاسم في "ذا" و"الذي":

اختلف النحاة في الحروف التي وُضِع عليها الاسم في "ذا" و"الذي"، فذهب الكوفيون إلى أن

---

(1)- ينظر: ارتشاف الضرب، 930/2.

(2)- ينظر: الجنى الداني، ص 537.

(3)- ينظر: همع الهوامع، 212/1.

(4)- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 28/3.

(5)- ينظر: البسيط، 306/1.

(6)- شذور الذهب، ص168.

(7)- أوضح المسالك، 82/1.

الاسم في (ذا) و(الذي) الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لهما، وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما، واختلفوا في (ذَا)، فذهب الأخفش ومن تابعه إلى أن أصله (ذَيّ) بتشديد الياء، إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي (ذَيْ)، فأبدلوا من الياء ألفا لئلا يلتحق بـ(كَيْ)، فالألف منه منقلبة عن ياء بدليل جواز إمالتها، ولا يجوز أن تكون اللام المحذوفة واوا، لأن لهم مثل (حييت) وليس لهم مثل (حيوت)، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في (ذا) هو (ذَوَي) بفتح الواو، لأن باب (شويت) أكثر من باب (حييت) فحذفت اللام تأكيدا للإبهام، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما (الذي) فأجمعوا على أن الأصل فيه (لَذِي) نحو: عَمِي، وشَجِي[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن الألف في (ذا) تحذف في التثنية نحو (ذان وذين) مما يدل على أنها زائدة، ولو كانت أصلية لقلبت ياء، فيقال (ذيان وذيين)، فأصل (ذا) هو الذال الساكنة وحدها، وزادوا عليها الألف تكثيرا لها كراهية أن تبقى على حرف واحد، وحركوا الذال لالتقاء السكانيين وفتحوها لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، واحتجوا أيضا بأن الياء في (الذِي) تحذف في التثنية نحو (اللذان واللذين) مما يدل على أنها زائدة، ولو كانت أصلية لبقيت، فيقال (اللذيان، واللذيين)، فأصل (الذي) هو الذال الساكنة وحدها، وأدخلوا عليها (ال) الزائدة ليتميز الاسم الموصول عن اسم الإشارة، وفصلوا بين اللام الساكنة والذال الساكنة بلام ثانية مفتوحة حتى يسلم سكون اللام الأولى ولا تكسر لالتقاء الساكنين[2]، وزادوا الياء بعد الذال الساكنة تكثيرا لها، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين، وكسروها لأن الكسرة من جنس الياء، واستدلوا على أن (الذال) أصلها السكون بقول الشاعر:[3]

اللَّذْ بأسْفَلِهِ صَحْراءُ واسعةٌ واللّذْ بأعْلاهُ سيْلٌ مَدَّهُ الجُرُفُ[4].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن (ذَا) و(الذِي) كل واحد منهما كلمة منفصلة لا تتصل بغيرها، ولا يجوز أن يبنى على حرف واحد لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف، وأقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء ثلاثة أحرف، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أوغلت في شبه

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة 95)، 551/2.

[2] – الأصل في (الذي) أن يكتب (الّلذي) بلامين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة، لكن كتب بلام واحدة اختصارا، وهو مكون من (ال) الزائدة، و(لَذِي).

[3] – البيت من البسيط ولم يُنسَب لأحد، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 34/5، وهو من شواهد تذكرة النحاة، ص516.

[4] – ينظر: الإنصاف، (المسألة 95)، 551/2، 552.

الحروف فعلى خلاف الأصل، ولا يمكن إلحاق (ذَا) بها لأنها تكون وصفا، نحو قوله تعالى ﴿اِذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾[1]، وتكون موصوفا، نحو قوله تعالى ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾[2]، والذي يدل على أن الألف في (ذا) أصلية قولهم في تصغيرها (ذَيَّا)، وأصله (ذَيَيَّا) بثلاث ياءات، ياءان من أصل الكلمة (الأولى والثالثة)، وياء التصغير (الثانية)، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا واحدة (الأولى)، ولولا أن الألف في (ذا) أصلية لما انقلبت ياء وأدغمت في ياء التصغير، وكذلك لا يمكن إلحاق (الذِي) بالأسماء الموغلة في شبه الحرف بأن يحكم بزيادة اللام الثانية، لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد، وإنما يحكم بزيادتها في كلمات يسيرة نحو (زَيْدَل) لقيام الدليل على ذلك كقولك في معناها: زَيْد، ولا يوجد دليل على زيادتها في (الذي) فتبقى أصلية، والذي يدل على أن الياء في (الذي) أصلية قولهم في تصغيرها (اللَّذِيَّا)، فلولا أنها أصلية لما ثبتت وأدغمت في ياء التصغير، فوجب أن يكون الاسم في (الذِي) لَذِي، لأن له نظير في كلامهم، نحو: شَجِي، وعَمِي[3].

مذهب البصريين:

قال الخليل «وأصل (الذِي) (ذُو) قال الشاعر:[4]

إِذَا مَا جَنَى لَمْ يَسْتَشِرْنِي بِذُو جَنَى وَلَيْسَ يُعَرِّينِي الذِي هُوَ قَارِفُ

يعنى: بالذي جنى...ثم أدخلوا على (ذُو) الألف واللام للتعريف ويُلزمُ الياءُ، كما أُلزِمت الكسرةُ في (هؤلاءِ) في كل وجه»[5]، يفهم من هذا القول أن الياء في (الذِي) أصلية وهي منقلبة عن واو بسبب كسر الذال[6]، وأن اللام الثانية في (الذِي) زائدة وإن كان لم يشر إليها.

قال هادي نهر «يرى الخليل أن (ذِ) و(ذِي) و(ذَا) في: هذه، وهذي، وهذا هي الاسم المبني، وليس في البناء منها غير (الذال) والألف زائدة وقد احتج لرأيه هذا بحجج ولم يشر سيبويه إلى تفاصيل هذه الحجج في الكتاب»[7]، وحسب هذا القول فمذهب الخليل في (ذا) أن الألف زائدة والذال

---

[1] – يوسف، 93.

[2] – الكهف، 49.

[3] – ينظر: الإنصاف، (المسألة 95)، 553/2، 554.

[4] – لم أقف على تخريج هذا البيت.

[5] – الجمل في النحو، ص 182، 183.

[6] – لقد قارن الخليل لزوم الياء في (الذِي) بلزوم الكسرة في (هؤلاءِ)، وهو غير متجه، لأن الكسرة علامة البناء، وليس الياء كذلك، وربما يريد أنهم ألزموا كسر الذال في (الذِي) فلزم قلب الواو ياء.

[7] – نحو الخليل من خلال الكتاب، ص 18.

وحدها أصلية.

قال سيبويه «فإذا ثنيت (ذَا) قلت: ذَانِ...وإن ثنيت (الذِي) قلت: اللذان، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللذون، وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير»[1]، لم يعلِّل حذف الألف في (ذَا) والياء في (الذِي) بأنهما زائدان، وإنما علَّل ذلك بشيء آخر، وهو التفريق بين ما كان مبنيا وما كان معربا مما آخره ألفا أو ياء، فالأول يحذف آخره إذا ثُنِّيَ أو جُمِعَ، والثاني ليس كذلك، ويُستنتج من هذا أن الألف في (ذَا)، والياء في (الذِي) أصليتان عند سيبويه، إذ لو كانتا زائدتين لعلَّل حذفها في التثنية والجمع بذلك، لأن ذلك أسهل.

قال الزجاج «وأصل (الذِي) لَذٍ على وزن عَمٍ فاعلم، كذلك قال الخليل وسيبويه والأخفش وجميع من يوثق بعلمه»[2]، وأصل عَمٍ عَمِي حُذِفَت الياء وعُوِّضَ عنها بالتنوين، وهذا يعني أن اللام الثانية والياء في (الذِي) أصليتان عنده، ونسب ذلك للخليل وسيبويه والأخفش وغيرهم، وما نقلته قريبا عن الخليل أن اللام الثانية عنده زائدة وليست أصلية.

قال السيرافي «فإن قال قائل: فأنتم تقولون: رحى ورحيان، وقفا وقفوان فتقلبون الألف واوا أو ياء في التثنية لاجتماع الساكنين وتحركونها، فهلا فعلتم ذلك في تثنية (ذَا) و(تَا)؟ قيل له: إنما فعل هذا برحا وقفا، لأن الألف منهما في موضع حركة، والدليل على ذلك أن مثلها في الصحيح متحرك كقولهم: حملٌ وجبلٌ وأشباه ذلك»[3]، فقد علَّل قلب الألف في (رحى) و(قفا) وعدم حذفها عند التثنية بأنها (في موضع حركة) أي فيها حركة مقدَّرة لأن (رحى) و(قفا) معربان، ويفهم من هذا أنه يعلِّل حذف الألف في (ذَا) عند التثنية بأنها في موضع سكون أي ساكنة، لأن (ذا) مبني[4]، مما يجعلنا نستنتج أن الألف في (ذَا) أصلية عند السيرافي إذ لم يعلِّل حذفها في التثنية بأنها زائدة، ويؤكد ذلك ما قاله في تصغير (ذَا) «إذا صغرنا اسما على أقل من ثلاثة أحرف ردَّ التصغير الحرف الذاهب، فلما صغرنا (ذَا) لم يكن بد من تتمة ثلاثة أحرف وتحريكهنَّ»[5]، يدل هذا القول أن (ذَا) عند السيرافي اسم ثلاثي حُذِفَ

---

[1] – الكتاب، 411/3.

[2] – معاني القرآن وإعرابه، 71/1.

[3] – شرح كتاب سيبويه، 59/1.

[4] – هذا التعليل قريب من تعليل سيبويه السابق، بل هو أوضح منه، لأنه يوضح أنه جاز حذف الألف أو الياء في المبني عند تثنيته ولم يجز ذلك في المعرب، لسكون الألف أو الياء في المبني، وحركتهما في المعرب (أي بحركة مقدَّرة).

[5] – شرح كتاب سيبويه، 59/1، 60.

منه حرف، وبالتالي فكل من الذال والألف حرفان أصليان.

قال الفارسي «إن سأل سائل فقال: (تلك) أيها هو الاسم؟ قيل له: الاسم في الحقيقة هو التاء والياء المحذوفة، كما أن الاسم في المذكر (ذَا) فكذلك في (تلك) فالمؤنث (تِي)» [1]، في هذا القول اعتبر اسم الإشارة للمؤنث هو التاء والياء المحذوفة، مما يدل أن الياء عنده أصلية، إذ لو كانت زائدة لاعتبر الاسم هو التاء فقط، وقد استدلَّ على ذلك بالقياس على اسم الإشارة للمذكر (ذَا)، مما يدل أن الألف فيه عنده أصلية.

وقد صرَّح الفارسي في معرض ردِّه على مذهب الكوفيين أن (ذَا) و(الذِي) لا يكونان على حرف واحد: قال «(ذَا) لا يخلو من أن يكون اسما مضمرا أو مظهرا، فالذي يدل على أنه مظهر وليس بمضمر أنك تكنى عنه فتقول: هذا ضربته، كما تقول: زيدا أكرمته، ولو كان مضمرا لم يُكْنَ عنه، وأوضح من هذا في كونه مظهرا أنك تصفه في نحو: مررت بهذا الرجل العاقل، وتصف به في نحو: مررت بزيد هذا، وعمرو ذاك، فلو كان مضمرا لم يوصف به، فإذا كان كذلك، ثبت أنه مظهر، وإذا كان مظهرا فالمظهر لا يكون على حرف واحد، وأيضا فإن هذه الأسماء قد صُغِّرت، وفي تصغيرهم إيَّاها دليل على أنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد، ألا ترى أن أقل ما يقع عليه التصغير إنما هو (فُعَيْل)، فكذلك هذا الاسم لما صُغِّر علمت أنه على (فُعَيْل)، وإنما استعمل في الواحد في قولهم (هذا) محذوفا كـ(يدٍ) ونحوه، وألفه عندي منقلبة عن ياء، وإذا كان كذلك علمت أن اللام أيضا ياءٌ»[2]، لقد احتجَّ الفارسي في هذا القول على أن (ذَا) ليس على حرف واحد فقط بحجتين، الأولى: أنه اسم مظهر، والمظهر لا يكون على حرف واحد بالقياس على بقية الأسماء المظهرة، واستدل على أنه مظهر بدليلين، الأول: أنه يُكْنَى عنه، والثاني: أنه يوصف ويوصف به، والحجة الثانية: أنه يُصَغَّر، ولا يُصَغَّر أقل من الثلاثي، وبذلك خلص الفارسي إلى أن (ذَا) اسم ثلاثي عينه هي الألف المنقلبة عن ياء، ولامه محذوفة هي ياء أيضا، وبالتالي فأصله (ذَيّ).

وقال «فأما (الذِي) فالفاء منه لام، والعين، ذال، واللام ياء...فإن زعم زاعم أن اللام التي هي فاء زائدة، لم يجد فصلا بين من قال: إن اللام من (لَهْوٍ) و(لَحْمٍ) ونحو ذلك زائدة أيضا، على أن اللام لم تُزَد إلا في موضع وموضعين وهو (عَبْدَل) و(ذَلِكَ) و(هُنَاكَ)، وليس في هذه المواضع زيادتها أوَّلا، وإذا كانوا قد صغَّروا هذا الاسم كما صغَّروا (ذَا)، ثبت أن أقل ما ينبغي أن يكون عليه ثلاثة أحرف إذِ

---

[1] – المسائل المنثورة، ص 131.

[2] – الإغفال، 314/2، 315.

التصغير لا يَلحَق أقلَّ عددا منه»[1]، لقد اعتبر الفارسي أن (الذِي) اسم ثلاثي مكوَّن من ثلاثة أحرف (لَذِي)، وردَّ على من زعم أن اللام الثانية فيه زائدة بالقياس على النظير مثل (لَهْو) حيث اللام فيه أصلية فكذلك (الذي)، واحتج على أنه ثلاثي بأنه يُصَغَّر.

لقد وضَّح الفارسي مسألتين في (ذَا) و(الذِي) في سياق الاحتجاج لما ذهب إليه:

الأولى: مجيء (ذَا) على حرفين أحدهما حرف لين، قال «إن الاسم المظهر إنما امتنع أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين، لأنه لو كان كذلك لبقي على حرف واحد، ألا ترى أن حرف اللين يلزمه الانقلاب لكونه متحركا[2]، فإذا لزمه الانقلاب فسكن لحقه التنوين فنحذف الأوَّل من الساكنين[3]، فبقي الاسم متحركا على حرف واحد، فلهذا المعنى لم تجر الأسماء على حرفين أحدهما حرف لين...فلما أُمِنَ هذا المعنى في قولهم (ذا)، لأن التنوين لا يلحقه لمكان بنائه، لم يمنع أن يكون أحد حرفيه لينا»[4]، أي أن الاسم لا يجيء على حرفين أحدهما حرف لين إذا كان معربا لوجود علة فيه تؤدي إلى حذف حرف اللين، وهي التنوين، بينما هذه العلة غير موجودة في الاسم المبني فيمكن أن يجيء على حرفين أحدهما حرف لين، مثل (ذَا).

والمسألة الثانية: حذف الألف في تثنية (ذا) والياء في تثنية (الذي) فقالوا (ذان) و(اللذان)، قال في ذلك «إنه إنما حُذِفَ لالتقاء الساكنين، وما يحذف لالتقاء الساكنين لا يدل على أنه زائد...ولم يثبت كما ثبت في (رَحَيَانِ) ونحوه، ليكون ذلك فصلا بين المتمكن وغير المتمكن، وقد فعلوا ذلك بنحوه مما لم يتمكن في غير هذا، ألا تراهم قالوا: هَيْهَاتَ زَيْدٌ، ثم قالوا في لفظ جمعه: هَهَاتَ، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين[5]، ولم يجعلوه كـ(رَحَيَانِ)» [6]، وهو التعليل نفسه الذي علَّل به سيبويه حذف الألف والياء من (ذَا) و(الذِي) عند تثنيتهما، وزاد الفارسي بأن قاس حذف الألف والياء من (ذَا) و(الذِي) عند تثنيتهما على حذف الياء من (هيهات) عند جمعه، بجامع أنها أسماء مبنية.

---

[1] – المصدر السابق، 316/2، 317.

[2] – يقصد الإعلال بالقلب، فالواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا، مثل: قَالَ، أصله: قَوَلَ، بَاعَ، أصله، بَيَعَ.

[3] – الساكن الأول هو حرف اللين الألف المنقلبة عن ياء أو واو، والساكن الثاني التنوين لأنه نون ساكنة.

[4] – الإغفال، 315/2، 316.

[5] – ربما يكون (ههات) بالألف أي: هاهات، لكن حذفت ألفه في الرسم كما حذفت في (هذا) لأنه بالألف (هاذا)، فيكون أصله: هَايْهَاتَ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، الألف والياء.

[6] – الإغفال، 319/2.

قال ابن جني «قال أبو علي: ولذلك قالوا: ذَا، وأصله ذَيْ[1]، فأبدلوا ياءه ألفا وإن كانت ساكنة[2]، ولم يقولوا: ذَيْ لئلا يشبه كَيْ وأَيْ، فأبدلوا ياءه ألفا ليلحق بباب مَتَى وإِذَا، ويخرج عن شبه الحرف بعض الخروج»[3]، فقد نقل عن أبي علي الفارسي وهو موافق له أن ألف (ذَا) منقلبة عن ياء ساكنة، وهذا يعني أنها عنده أصلية وليست زائدة، كما نقل عنه تعليله لقلبها ألفا، والأصل أن تبقى ياء ساكنة، وذلك لتبتعد عن شبه بعض الحروف مثل (كَيْ) وتشبه بعض الأسماء المبنية مثل (إِذَا) لأنها اسم مبني وليست حرفا.

هذا وقد نقل المتأخرون مذهبين للبصريين في اسم الإشارة (ذَا)، مع بعض الاختلافات في أحدهما:

المذهب الأول: (ذَا) اسم ثلاثي الوضع، ألفه منقلبة عن أصل، ولامه ياء، وهذا محل اتفاق، ثم فيه ثلاثة اختلافات، الأول: ألفه منقلبة عن ياء، فهو من باب (حييت)، وقيل: منقلبة عن واو، فهو من باب (طويت)، والثاني: عينه متحركة، فهو على وزن (فَعِل) أو (فَعَل)، وقيل ساكنة، فهو على وزن (فَعْل)، الثالث: المحذوف منه هو اللام، وقيل: المحذوف هو العين.

وقد ذكر هذا المذهب ونسبه للبصرين كثير من النحاة، منهم: العكبري[4]، والسيوطي[5]، وقد أشارا إلى الخلافين الأول والثاني، ومنهم: ابن يعيش[6]، وقد أشار إلى الخلاف الأول، ومنهم: الأستراباذي[7]، والمرادي[8]، والصبان[9]، وقد أشاروا إلى الخلافات الثلاثة، ومنهم خالد الأزهري[10]، وقد أشار إلى الخلافين الثاني والثالث، ونسب الأستراباذي إلى الأخفش أن (ذَا) ألفه منقلبه عن ياء،

---

[1] – هذا بالنظر إلى أصل الألف فقط وإغفال الحرف الثالث المحذوف، وإلا فأصل (ذا) عند الفارسي (ذيّ) بياءين كما نقلنا عنه سابقا: ص173.

[2] – الأصل في الياء الساكنة أن لا تقلب ألفا، لأن شرط إقلابها ألفا أن تكون متحركة وما قبلها مفتوح.

[3] – سر صناعة الإعراب، 469/2.

[4] – ينظر: اللباب، 485/1، 486.

[5] – ينظر: همع الهوامع، 258/1.

[6] – ينظر: شرح المفصل، 126/3.

[7] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/3.

[8] – ينظر: الجنى الداني، ص 238.

[9] – ينظر: حاشية الصبان، 148/1.

[10] – ينظر: شرح التصريح، 126/1.

وعينه متحركة ولامه محذوفة، وأصله (ذَيِي)[1].

المذهب الثاني: (ذا) اسم ثنائي الوضع، وألفه أصل بنفسها، غير منقلبة عن شيء، كـ(ما).

ذكر هذا المذهب المرادي[2]، والسيوطي نقلا عن أبي حيان[3]، و الصبان[4]، ونسبوه للسيرافي.

كما نقل المتأخرون مذهبا واحد للبصريين في اسم الموصول (الذِي)، وهو أن أصله (لَذِي)، بوزن (شَجِي)، و(عَمِي) فاللام فاء الكلمة، والذال عينها، والياء لامها، ثم دخلت عليها الألف واللام زائدتين لتحسين اللفظ، وقيل: للتعريف.

وقد ذكر هذا المذهب ونسبه للبصريين ابن الشجري[5]، وابن يعيش[6]، والأستراباذي[7]، وأبو حيان[8]، وذكر هذا الأخير أن هذا المذهب في البسيط[9] مذهب سيبويه[10].

وفي الأخير نورد بعض الحجج التي نقلها المتأخرون عن البصريين، والمتعلقة باختلافاتهم في مذهبهم الأول في اسم الإشارة (ذَا):

من ذهب إلى أن الألف في (ذَا) منقلبة عن ياء احتج بما حكاه سيبويه من إمالتها، ومن ذهب إلى أنها منقلبة عن واو احتج بأن باب (طويت) أكثر من باب (حييت)، ذكر ذلك ابن يعيش[11]، والأستراباذي[12]، والصبان[13]، وذكر الحجة الثانية العكبري[14]، ومن ذهب إلى أن (ذَا) متحرك العين، احتج بقلبها ألفا، ومن ذهب إلى أنه ساكن العين احتج بأن السكون هو الأصل، ذكر ذلك

---

[1] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/3.

[2] – ينظر: الجني الداني، ص 238.

[3] – ينظر: همع الهوامع، 259/1.

[4] – ينظر: حاشية الصبان، 148/1.

[5] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 52/3.

[6] – ينظر: شرح المفصل، 139/3.

[7] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 98/3، 99.

[8] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1002/2.

[9] – لعله يقصد: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع.

[10] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1002/2.

[11] – ينظر: شرح المفصل، 126/3.

[12] – ينظر: شرح كافية ابن ا ابن الحاجب، 76/3.

[13] – ينظر: حاشية الصبان، 148/1.

[14] – ينظر: اللباب، 486/1.

السيوطي[1]، وذكر الحجة الأولى الأستراباذي[2]، والصبان[3]، ومن ذهب إلى أن (ذَا) محذوف اللام احتج بأن الحذف أليق بالآخر، ومن ذهب إلى أنه محذوف العين، احتج بأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك، ذكر ذلك الصبان[4].

مذهب الكوفيين:

قال ابن خالوية في (الذِي) «وشُدِّدَت اللام لأنهما لامان، والأصل: لَذٍ مثل عَمٍ، ثم دخلت الألف واللام للتعريف، فالتشديد من أجل ذلك»[5]، وقوله: لَذٍ مثل عَمٍ، يعني: لذي مثل عمي، حذفت الياء وعوض عنها بالتنوين في كليهما، لأنهما اسمان منقوصان، وهذا يعني أن أصل (الذِي) عند ابن خالويه هو (لَذِي)، فاللام والياء أصليان وليس زائدين، وهو ما يتوافق مع مذهب البصريين.

وقد نقل المتأخرون مذهبا واحدا للكوفيين في اسم الإشارة (ذَا): وهو أن الاسم (الذال) وحدها، والألف زائدة لتكثير الكلمة أو لبيان حركة الذال.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[6]، وابن يعيش[7]، والأستراباذي[8]، والسيوطي[9]، وخالد الأزهري[10]، والصبان[11]، ونسبوه للكوفيين.

كما نقل المتأخرون مذهبين للكوفيين في اسم الموصول (الذِي):

المذهب الأول: الاسم في (الذِي) هو الذال وحدها، وما عداها فهو زائد، فاللام الثانية والياء زائدتان.

وقد ذكر هذا المذهب العكبري[1]، وابن يعيش[1]، والأستراباذي[2]، وأبو حيان[3]،

---

[1] – ينظر: همع الهوامع، 259/1.
[2] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/3.
[3] – ينظر: حاشية الصبان، 148/1.
[4] – ينظر: المصدر السابق، 148/1.
[5] – إعراب ثلاثين سورة، ص31.
[6] – ينظر: اللباب، 484/1.
[7] – ينظر: شرح المفصل، 127/3.
[8] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 76/3.
[9] – ينظر: همع الهوامع، 258/1.
[10] – ينظر: شرح التصريح، 126/1.
[11] – ينظر: حاشية الصبان، 148/1.
[1] – ينظر: اللباب، 114/2.

والسوطي[4]، ونسبوه للكوفيين.

المذهب الثاني: أصل (الذِي) هو (ذَا) المشار بها.

وقد ذكر هذا المذهب ابن الشجري[5]، والسيوطي[6]، ونسباه للفراء، وذكر أبو حيان أن هذا المذهب في البسيط مذهب الفراء[7].

ونذكر في الأخير أن الفارسي من البصريين قد نقل مذهب الكوفيين في (ذَا) و(الذِي) ، قال «يقول الكوفيون، إن (ذَا) التي للإشارة إنما هو الذال وحدها، والألف فيه زيادة، كذلك (الذِي) عندهم إنَّما الأصلُ الذالُ وحدها، واللام زائدة»[8]، وهو يتوافق مع ما نقله المتأخرون.

مذهب ابن هشام:

لم يتعرض ابن هشام في كتبه لأصل (ذَا) و (الذِي) غير أنه يفهم من كلامه في كتاب أوضح المسالك أن الألف في (ذَا)، والياء في (الذِي)، حرفان أصليان وليس زائدين، قال في تثنية (الذِي) و(التِي) «ولتثنيتهما: (اللذان) و(اللتان) رفعا، و(اللذين) و(اللتين) جرا ونصا، وكان القياس، في تثنيتهما وتثنية (ذَا) و(تَا) أن يقال: اللذِيَان واللتِيَان وذِيَان وتِيَان، كما يقال: القاضِيان بإثبات الياء، والفتَيَان بقلب الألف ياء، ولكنهم فرَّقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرَّقوا في التصغير إذ قالوا: اللذَيَّا واللتَيَّا، وذَيَّا وتَيَّا، فأبقوا الأول على فتحه، وزادوا ألفا في الآخر عوضا عن ضمة التصغير»[9]، فقد علَّل إسقاط الألف في (ذَا) والياء في (الذِي) عند تثنيتها بالتفريق بين المعرب والمبني، وهو تعليل سيبويه نفسه، مما يدل على أنهما حرفان أصليان عنده، إذ لو كانا عنده زائدين، لعلَّل سقوطهما في التثنية بذلك، وقد قاس ابن هشام التفريق بين المعرب والمبني في التثنية حيث لا يسقط آخر المعرب، ويسقط آخر المبني، إذا كان ساكنا، على التفريق بينهما في التصغير، حيث يُضَمُ أوَّل المعرب ولا يُضَمُ

---

[1] – ينظر: شرح المفصل، 139/3.

[2] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 99/3.

[3] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1002/2.

[4] – ينظر: همع الهوامع، 283/1.

[5] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 52/3.

[6] – ينظر: همع الهوامع، 283/1.

[7] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1002/2.

[8] – الإغفال، 314/2.

[9] – أوضح المسالك، 127/1.

أوَّل المبني ويُعَوَّض عن ذلك بزيادة ألف في آخره.

يتضح من كلام ابن هشام أن الذال وحدها ليست هي الاسم في (ذَا) و(الذِي)، وهو ما يتوافق مع مذهب البصريين.

4- مسألة مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة:

اختلف النحاة في مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة، فذهب الكوفيون إلى أن (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى (الذي) والأسماء الموصولة، نحو: هَذَا قَالَ ذَاكَ زَيْدٌ، أي: الذِي قالَ ذاكَ زيدٌ، وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى (الذي)، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة[1].

احتجَّ الكوفيون على مذهبهم بالسماع، من القرآن كقوله تعالى ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[2]، والتقدير فيه: ما التي بيمنك، ومن كلام العرب كقول ابن مفرِّغ:[3]

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

يريد: والذي تحملين طليق، فدلَّ على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة[4].

واحتج البصريون على مذهبهم بالتمسك بالأصل واستصحاب الحال، إذ الأصل في (هذا) وما أشبه من أسماء الإشارة أن يكون دالًّا على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أن لا يحمل عليها[5].

مذهب البصريين:

قال الخليل« وأما قول الشاعر:[1]

---

[1] - ينظر: الإنصاف، (المسألة 103)، 589/2.

[2] - طه، 17.

[3] - البيت من الطويل في ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري، تحقيق: د/عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1402هـ- 1982م)، ص 170، وينظر: خزانة الأدب، 41/6، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 191/5، وهو من شواهد شرح التصريح، 139/1، و381، وشرح المفصل، 79/4، وأمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين)، تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمَّار، عمان، الأردن، ودار الجبل، بيروت، لبنان، (1409هـ-1989م)، 447/1.

[4] - ينظر: الإنصاف، (المسألة 103)، 589/2، 590.

[5] - ينظر: المصدر نفسه، (المسألة 103)، 590/2، 591.

[1] - سبق تخريجه قريبا، الهامش 3.

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ عَتَقْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

معناه الذي تحملين طليق، رفع لأنه خبر (الذي)...وأما (ماذا) فمنهم من يجعل (ماذا) بمنزلة (ما) وحده، فيقول ماذا رأيت؟ أي: ما رأيت؟ فتقول: زيدًا، أي: رأيت زيدًا...ومنهم من يجعل (ماذا) بمنزلة (الذي)، فيقولُ: ماذا رأيتَ؟ فتقول خيرٌ، أي: الذي رأيتُ خيرٌ»[1]، فقد جعل (هذا) في البيت بمعنى (الذي)، وهو ما يتوافق مع مذهب الكوفيين، لكن قد يكون ذلك مما يجيزه في الشعر فقط للضرورة، لا في سائر الكلام، ومما يدل على ذلك قوله (ومنهم من يجعل (ماذا) بمنزلة (الذي)، فقَيَّدَ مجيء (ذا) بمعنى (الذي) أن تكون مسبوقة بـ(ما) الاستفهامية[2]، وذلك إذا جاء الجواب مرفوعا [3]، ولم يجعل ذلك مطلقا.

قال سيبويه «هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة (الذي): وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و(مَنْ) في الاستفهام، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف الاستفهام، وإجرائهم إيَّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد، أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقولُ: متاعٌ حسنٌ...وأما إجراؤهم إيَّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقولُ: خيرًا، كأنك قلت: ما رأيت؟»[4]، لقد حصر سيبويه في هذا القول جواز مجيء (ذا) بمعنى (الذي) في حالتين، الأولى: إذا كانت مسبوقة بـ(ما) الاستفهامية (ماذا)، والحالة الثانية: إذا كانت مسبوقة بـ(مَنْ) الاستفهامية (مَنْ ذا)، وذلك إذا جاء الجواب بعد هما مرفوعا[5]، مثل قولك: ماذا رأيت؟ فيقال: متاعٌ حسنٌ، لأنه يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: الذي رأيت متاعٌ حسنٌ، وهذا يعني أن: ماذا رأيت بمعنى: ما الذي رأيت، أي: (ذا) بمعنى (الذي) ، ويدلُّ هذا القول على أن سيبويه لا يجيز مجيء (ذا) بمعنى (الذي) في غير هاتين الحالتين.

قال الأخفش «وقوله [تعالى] ﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾[1]، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي)، ويكون

---

[1] – الجمل في النحو، ص 180، 181.

[2] – اقتصار الخليل على (ما) الاستفهامية، يعني أنه لا يرى أن (ذا) تأتي بمعنى (الذي) بعد (مَنْ) الاستفهامية (مَنْ ذا).

[3] – أما إذا جاء الجواب بعدها منصوبا، فتكون (ما) عنده اسم استفهام، و(ذا) ملغاة، بدليل قوله (ماذا رأيت؟ أي: ما رأيت).

[4] – الكتاب، 416/2، 417.

[5] – أما إذا جاء الجواب بعدها منصوبا، فتكون (ماذا) بكاملها عنده اسم استفهام، بدليل قوله (وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد).

[1] – البقرة، 26.

(ماذا) اسما واحدا إن شئت بمنزلة (ما) كما قال [تعالى] ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[1]، فلو كانت (ذا) بمنزلة (الذي)، قالوا: خيرٌ، ولكان الرفعُ وجه الكلام، وقد يجوز فيه النصب، لأنه لو قال: ما الذي قلت؟ فقلتَ: خيرًا، أي، قلتُ خيرًا، لجاز، ولو قال: ما قلت؟ فقلت خيرٌ، أي: الذي قلت خيرٌ، لجاز، غير أنه ليس على اللفظ الأول، كما يقول بعض العرب إذا قيل له: كيف أصبحتَ؟ قال: صالحٌ[2]، أي: أنا صالحٌ»[3]، يستفاد من هذا القول أن الأخفش يُجَوِّز أن تكون (ذا) بمعنى (الذي) بعد (ما) الاستفهامية، سواء أكان الجواب بعدها مرفوعا، وهو الأولى لأنه (وجه الكلام)[4]، أم منصوبا، وهو خلاف الأولى لأنه (ليس على اللفظ الأول)[5].

قال الزجاج في الوجوه الإعرابية لقوله تعالى ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾[6] «وفيها وجه رابع وهو الذي أغفله الناس، أن (ذلك) في موضع نصب بوقوع (يدعو) عليه، ويكون (ذلك) في تأويل (الذي)، ويكون المعني: الذِي هوَ الضلالُ البعيدُ يدعُو، ويكون: لمن ضرُّه أقربُ من نفعه مستأنفا، وهذا مثل قوله [تعالى] ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[7]، على معنى: وما التِي بيمينِكَ يا موسَى، ومثله قول الشاعر:[8]

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ عَتَقْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ»[9]

فقد جَوَّز الزجاج في هذا القول أن يكون اسم الإشارة (ذا) بمعنى اسم الموصول (الذي) مطلقا مستدلا بالقرآن وكلام العرب، وهو ما يتوافق مع مذهب الكوفيين الذي ذكره ابن الأنباري.

قال ابن السراج «ويكون (ذا) في موضع (الذي)، فتقول: ضربْتُ هذَا يقومُ، وليس بحاضرٍ، تريد: الذِي يقومُ، قالوا: وقد جاء هذا في الشعر»[1]، فهو يُجَوِّز أيضا أن يكون (ذا) بمعنى (الذي)، وقد أعطى على ذلك مثالا من عنده، مما يدل أن جواز ذلك عنده ليس من باب الضرورة الشعرية.

---

[1] – النحل، 30.

[2] – وجه الكلام أن يقول: صالحا، بالنصب، لأنه حال.

[3] – معاني القرآن، الأخفش، 59/1، 60.

[4] – أي: لفظ الجواب يتطابق مع لفظ السؤال.

[5] – أي: لفظ الجواب لا يتطابق مع لفظ السؤال.

[6] – الحج، 12، 13.

[7] – طه، 17.

[8] – سبق تخريجه، الهامش3، ص 179.

[9] – معاني القرآن وإعرابه، 338/3.

[1] – الأصول في النحو، 158/1.

قال السيرافي «(تلك) و(هذا) وما جرى مجراهما من أسماء الإشارة لا يكنَّ عند أصحابنا بمعنى (الذي) وأخواتها، إلا (ذا) وحدها إذا كان قبلها (ما)»[1]، فقد صرَّح في هذا القول بأن أصحابه وهم البصريون يمنعون مجيء اسم الإشارة (ذا) وأخواته بمعنى اسم الموصول (الذي) وأخواته، واستثنى حالة واحدة وهي (ذا) إذا كان قبلها (ما) الاستفهامية فإنهم يجيزون أن تكون بمعنى (الذي)، ولم يذكر الحالة الثانية التي ذكرها سيبويه، وهي (ذا) إذا كان قبلها (مَنْ) الاستفهامية، لأنها محل خلاف بين البصريين كما سيأتي.

وقال السيرافي «﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[2]، (بيمينِك) عند أصحابنا في موضع الحال، كما تكون في موضع الصفة إذا قلت: مررتُ بعصًا بيمينِك، كأنه قال: مستقرةً بيمنِك، وكذلك (تحملين)[3]، في موضع حال، كأنه قال: وهذَا حاملتَهُ أنتِ طليقُ، وتقديره: حاملةً له أنتِ طليقُ، وأسهل من هذا في التقدير: وهذا محمولًا طليقُ»[4]، فقد ذكر في هذا القول أن البصريين (أصحابه) يعربون ما أوهم أنه صلة لاسم الإشارة حالا، وإذا ثبت أنه حال، بطل أن يكون صلة، وإذا بطل أن يكون صلة، بطل أن يكون اسم الإشارة بمعنى اسم الموصول.

قال الفارسي «ولا يجوز أن يكون (ما) لغوا و(ذا) بمنزلة (الذي)، لأنهم أجروها مجرى (الذي) مع (ما)، ألا تراهم لا يقولون: رأيْتُ ذَا قامَ، تريد: الذِي قامَ، وإنما يكون مع (ما) بمنزلة (الذي) وذلك مما لا ينكر في كلامهم، لأنهم قد يلزمون الشيءَ حكمًا لا يكون له مع غيره»[5]، قوله (لأنهم أجروها) يعني النحاة البصريين على وجه الخصوص، ويفيد هذا القول أن البصريين يمنعون مجيء (ذا) بمعنى (الذي) إلا مع (ما) الاستفهامية، وهو موافق لما ذكره السيرافي، وعلَّل ذلك بأن العرب قد تعطي لكلمة حكما خاصا في حالة، لا يكون لها في غيرها.

هذا وقد نقل المتأخرون عن البصريين عدم جواز مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة ماعدا جواز مجيء (ذا) وحدها بمعنى (الذي) إذا سبقت بـ(ما) الاستفهامية.

ذكر ذلك ابن يعيش[1]، والأستراباذي[1]، وأبو حيان[2]، ونسبوه للبصريين، وذكره ابن

---

[1] – شرح كتاب سيبويه، 185/3.

[2] – طه 17.

[3] – يريد بيت ابن مفرّغ السابق (نَجَوْتِ وَهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ).

[4] – شرح كتاب سيبويه، 185/3.

[5] – المسائل المشكلة، ص 375.

[1] – ينظر: شرح المفصل، 24/4.

الشجري[3]، ونسبه لسيبويه.

كما نقل المتأخرون أن هناك من البصريين مَن زاد (مَنْ) الاستفهامية مع (ما) الاستفهامية، أي: يجوز أن تأتي (ذا) بمعنى (الذي) إذا سبقت بـ(ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين.

قال خالد الأزهري «وأما (ذا) فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها أن لا تكون للإشارة ...والأمر الثاني أن لا تكون (ذا) ملغاة...والأمر الثالث أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتفاق من البصريين، أو بـ(مَنْ) على الأصح عندهم لأن كلا منهما استفهام»[4]، فمجيء (ذا) بمعنى (الذي) بعد (ما) الاستفهامية هو محل اتفاق بين البصريين، كما ذكره خالد الأزهري، أما مجيء (ذا) بمعنى (الذي) بعد (مَنْ) الاستفهامية، فليس محل اتفاق بينهم، وإن كان هو الأصح عندهم، لأن كلا من (ما) و(مَنْ) للاستفهام، وقد نقل خالد الأزهري سبب التفريق بين (ما) و(مَنْ)، قال «وأجاب المانع بالفرق بأن (ما) تجانس (ذا) لما فيها من الإبهام بخلاف (مَنْ) فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل»[5]، أي أن المانعين لـ(ذا) أن تكون موصولة إذا سبقت بـ(مَنْ) أجابوا واحتجوا بالفرق بين (ما) و(مَنْ) في الإبهام وعدمه، ومن ثم المجانسة لـ(ذا) وعدمها.

وقال أبو حيان «وفي النهاية[6](ذا) لا تكون بمعنى (الذي) إلا مع (ما)، وقد أجاز أبو سعيد: وقوعها مع (مَنْ)، انتهى»[7]، ربما يقصد أبا سعيد السيرافي، فيكون هو من أجاز من البصريين مجيء (ذا) بمعنى (الذي) بعد (مَنْ) الاستفهامية، وقد رأينا في أقوال البصريين أن سيبويه هو الذي أجاز ذلك.

ومن الحجج التي نقلها المتأخرون عن البصريين على مذهبهم ما قاله الأستراباذي «واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل»[1]، أي أن مجيء (ذا) بمعنى (الذي) يجعل (ذا) مشتركا بين الإشارة والموصولية، وهو خلاف الأصل، فمنع مجيء (ذا) بمعنى (الذي) يدفع هذا الاشتراك، ويجعل (ذا) خاصا

---

(1) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 108/3.

(2) – ينظر: ارتشاف الضرب، 10/2.

(3) – ينظر: أمالي ابن الشجري، 443/2.

(4) – شرح التصريح، 138/1، 139.

(5) – المصدر نفسه، 139/1.

(6) – هو كتاب: النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز الموصلي، (ت 637هـ).

(7) – ارتشاف الضرب، 1008/2.

(1) – شرح كافية ابن الحاجب، 108/3.

بالإشارة وهو الأصل.

مذهب الكوفيين.

قال الفراء «وقوله [تعالى] ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [1]، يعني عصاه، ومعنى (تلك) هذه، وقوله (بيمينك) في مذهب صلة لـ(تلك)، لأن (تلك) و(هذه) توصلان كما توصل (الذي)، قال الشاعر:[2]

عَدَسْ مَا لعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

و(عَدَسْ) زجر للبغل، يريد: الذي تحملين طليق»[3]، من خلال هذا القول يتضح أن الفراء يجيز مجيء أسماء الإشارة أسماء موصولة، حيث فسر بذلك الآية من سورة طه، واستشهد عليه ببيت ابن مفرِّغ.

قال أحمد ديرة «وبرجوعي لمعاني القرآن الكريم للفراء لم أعثر على تفسير (هؤلاء) بمعنى (الذين)، وخاصة في آيتي: البقرة والنساء[4]، وحتى آية طه[5]، لم يقل الفراء فيها: إن تلك بمعنى الذي، وإنما قال بالنص: (ومعنى تلك هذه) غير أن الفراء أعرب (بيمنك) وقال: في مذهب صلة لتلك، لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي، فكون تلك وهذه لها صلة كصلة الذي، لا يعني أن اسم الإشارة يقوم مقام الاسم الموصول»[6]، لقد أحسن أحمد ديرة النقل عن الفراء لكنه أخطأ الفهم، فقوله (لم يقل الفراء فيها: إن تلك بمعنى الذي، وإنما قال بالنص: ومعنى تلك هذه)، نقول عنه: إن الفراء إلى حد هذا القول لم يفسِّر اسم الإشارة (تلك) باسم الموصول، وإنما فسَّر اسم الإشارة (تلك) وهو للبعيد، لأن فيه اللام والكاف، باسم الإشارة (هذه) وهو للقريب، ليدل على أن (تلك) إشارة للقريب وهي عصا موسى لأنها قريبة من المخاطب وهو موسى عليه السلام، فكأن الفراء يريد أن يقول: اسم الإشارة (تلك) استعمل مكان اسم الإشارة (هذه) لأن المشار إليه قريب وليس ببعيد، وقول أحمد ديرة (فكون تلك وهذه لها صلة كصلة الذي، لا يعني أن اسم الإشارة يقوم مقام الاسم الموصول)، نقول عنه: هنا مربط الفرس، حيث قال الفراء (تلك وهذه توصلان كما توصل الذي)، فهنا فسَّر الفراء اسم الإشارة (تلك)

---

[1] – طه، 17.

[2] – سبق تخريجيه، الهامش3، ص 179.

[3] – معاني القرآن، الفراء، 177/2.

[4] – يريد: الآية 85 من سورة البقرة، والآية 109 من سورة النساء.

[5] – يريد: الآية 17 من سورة طه.

[6] – دراسة في النحو الكوفي، ص 364.

في الآية باسم الموصول[1]، لأنه جعل لها صلة، ولا يوصل إلا الاسم الموصول أو ما كان بمعناه، وهذا يعني أن (تلك) بمعنى الاسم الموصول، أما إذا بقي اسم الإشارة على معناه وهو الإشارة: فلا يوصل ولا يكون ما بعده صلة، فإذا قلنا: هذَا زَيْدٌ، فـ(هذا) اسم إشارة، ولا توجد بعده صلة، لأنه مبتدأ وما بعده خبر، أما إذا قلنا: هذَا بجانبِك زَيْدٌ، فإذا اعتبرنا (بجانبك) صلة (هذا)، فيكون (هذا) اسم موصول، والتقدير: الذِي بجانبِك زَيْدٌ، كما يقوله الكوفيون، لذلك إذا اعتبرنا (هذا) باق على إشارته، لا يمكن اعتبار (بجانبك) صلة، بل هو حال كما يقوله البصريون، ولقد ذهب أحمد ديرة بعيدا حين أنكر وجود الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة[2].

ونقل السيرافي عن ثعلب أنه قال في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[3] «(هؤلاء) في معنى (الذين)، وتقتلون في صلتها، كأنه قال: (ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم)، كما قال ابن مفرَّغ:[4]

عَدَسْ مَا لعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

معناه: والذي تحملين طليق»[5]، فهو يجيز مجيء أسماء الإشارة أسماء موصولة، حيث فسَّر بذلك الآية من سورة البقرة، واستدل عليه ببيت ابن مرِّغ.

وقد نقل المتأخرون عن الكوفيين جواز مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة مطلقا[6].

ذكر ذلك ابن الشجري[7]، والعكبري[8]، وابن يعيش[9]، وابن عصفور[10]، والأستراباذي[1]، وأبو

---

[1] – ومما يؤكد ذلك أنه استشهد ببيت ابن مفرِّغ، وجعل اسم الإشارة (هذا) فيه بمعنى (الذي)،حتى يستدل بذلك على أن اسم الإشارة (تلك) في الآية بمعنى (الذي)، ينظر: معاني القرآن، الفراء، 177/2.

[2] – ينظر: دراسة في النحو الكوفي، ص 364.

[3] – البقرة، 85.

[4] – سبق تخريجه، الهامش3، ص 179.

[5] – شرح كتاب سيبويه، 111/3، ولم أقف على هذا القول في "مجالس ثعلب".

[6] – يعني سواء أكان اسم الإشارة (ذا)، أم كان غيره من أسماء الإشارة، وسواء أكان مسبوق بـ(ما) الاستفهامية، أم لا.

[7] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 443/2.

[8] – ينظر: اللباب، 120/2.

[9] – ينظر: شرح المفصل، 24/4.

[10] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 169/1.

[1] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 107/3.

حيان[1]، وخالد الأزهري[2]، والسيوطي[3]، والأشموني[4]، والصبان[5]، ونسبوه للكوفيين.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «وإنما تكون (ذا) موصولة بشرط أن يتقدمها (ما) الاستفهامية، نحو [قوله تعالى] ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[6]، أو (مَنْ) الاستفهامية نحو قوله:[7]

وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالهَا؟

أي: ما الذِي أنزلَ ربُّكم؟ ومَنْ الذِي قالَها؟ فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافًا للكوفيين»[8]، لقد اشترط ابن هشام في هذا القول شرطا واحدا في (ذا) حتى تكون موصولة، أي بمعنى (الذي)، وهو أن يتقدمها (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميين، وهذا ما يتوافق مع مذهب البصريين، ولم يُجِزْ أن تكون (ذا) موصولة مطلقا، أي إذا لم تسبقها (ما) أو (مَنْ)، وذكر أن ذلك مذهب الكوفيين.

لقد ذكر ابن هشام بعد هذا القول استدلال الكوفيين ببيت ابن مفرِّغ، ثم عقب عليه بقوله «وهذا لا دليل فيه، لجواز أن يكون (ذا) للإشارة، وهو مبتدأ، و(طليق) خبره، (وتحملين) جملة حالية، والتقدير: وهذَا طليقٌ في حالة كونه محمولًا لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها للإشارة ، لا موصولة»[9]، لقد خرَّج (تحملين) في بيت ابن مفرِّغ على أنه حال كما يقوله البصريون، وليس صلة لـ(هذا) كما يقوله الكوفيون، واستدل بشيء آخر على عدم موصولية (ذا) وهو دخول هاء التنبيه عليه، فهو اسم إشارة.

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1010/2.

[2] – ينظر: شرح التصريح، 139/1.

[3] – ينظر: همع الهوامع، 290/1.

[4] – ينظر: شرح الأشموني، 204/1.

[5] – ينظر: حاشية الصبان، 168/1.

[6] – النحل، 30.

[7] – البيت من الكامل في ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ص27، وينظر: خزانة الأدب، 259/4، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 62/6، وهو من شواهد لسان العرب، 141/12 (حكم)، وقد جاء في جل هذه المصادر بلفظ:

وَغَرِيبَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالهَا؟

[8] – قطر الندى، ص 127، 128.

[9] – المصدر نفسه، ص 128.

وقال ابن هشام «والمشترك [من اسم الموصول] ما يطلق بلفظ واحد على المفرد المذكر العاقل وفروعه وهو ثلاثة أقسام: أحدها: ما اتفق على اشتراكه والتكلم به وهو أربعة ألفاظ...الرابعة: (ذا) بعد (ما) الاستفهامية لكل ما لا يعقل، نحو: ماذا صنعت؟ أو (مَنْ) الاستفهامية لكل عاقل كقوله:[1]

مَنْ ذَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ إِلَى الْكَرَى فَعَسَى خَيَالُ أَحِبَّتِي يَلْقَانِي»[2]

لقد ذكر ابن هشام في هذا القول فائدتين: الأولى: أن (ذا) الموصولة هي اسم موصول مشترك[3]، وبالتالي فهي أعمُّ من اسم الموصول (الذي) لأنه خاص[4]، والفائدة الثانية: أن (ذا) الموصولة إما أن تكون للعاقل وذلك إذا سبقت بـ(مَنْ) الاستفهامية، وإما أن تكون لغير العاقل وذلك إذا سبقت بـ(ما) الاستفهامية، وبالتالي فهي أخص من هذه الناحية من اسم الموصول (الذي) لأنه يكون للعاقل ولغير العاقل.

وقد زاد ابن هشام شرطا ثانيا في مجيء (ذا) موصولة في كتابية: الجامع الصغير[5]، وشذور الذهب، قال في هذا الأخير «الشرط الثاني: أن لا تكون (ذا) ملغاة، وإلغاؤها بأن تركب مع (ما) فيصرا اسما واحدا، فتقول : ماذا صنعت؟ وينزل (ماذا) بمنزلة قولك: أي شيء، فتكون مفعولا مقدما، فإن قدرت (ما) مبتدأ و (ذا) خبرا، فهي موصولة، لأنها لم تُلْغَ»[6]، فقد اشترط لمجيء (ذا) موصولة أن لا تكون ملغاة، والإلغاء عنده أن تركب مع (ما) الاستفهامية، أو كذلك مع (مَنْ) الاستفهامية، بحيث يصبحا اسما واحدا، فيصبح (ماذا) بكامله بمعنى (ما)، أو (من ذا) بكامله بمعنى (مَنْ)، وهذا يعني أن الإلغاء عند ابن هشام ليس معناه الزيادة، أي اعتبار (ذا) زائدة، لأن (ذا) اسم والاسم لا يزاد، وقد أشار ابن هشام إلى هذا المعنى الثاني للإلغاء بقوله «ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تقديرها [يعني (ذا)] زائدة»[7].

وقد زاد ابن هشام شرطا ثالثا في مجيء (ذا) موصولة في كتابة أوضح المسالك وذكره أولا، قال «وأما (ذا) فشرط موصوليتها ثلاثة أمور: أحدها: أن لا تكون للإشارة، نحو: مَنْ ذَا الذَاهِبُ؟ ومَاذَا

---

[1] – لم أقف على تخريج هذا البيت.

[2] – شرح اللمحة، 364/1 و366.

[3] – يشترك فيه المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث.

[4] – خاص بالمفرد أو المثنى أو الجمع، وبالمذكر أو المؤنث.

[5] – ينظر: الجامع الصغير، ص 29.

[6] – شذور الذهب، ص 180.

[7] – أوضح المسالك، 143/1.

التَوَانِي؟»[1]، من خلال تمثيله في هذا القول يتضح شرط مجيء (ذا) موصولة في (ماذا) أو (مَنْ ذا) أن يأتي بعدهما جملة وليس اسما مفردا، والعلة في ذلك أنه إذا جاءت بعد (ماذا) أو (مَنْ ذا) جملة يمكن اعتبارها صلة لـ(ذا) وبالتالي فـ(ذا) موصولة، أما إذا جاء بعدهما اسما مفردا فلا يمكن اعتباره صلة، لأن الصلة يجب أن تكون جملة أو شبه جملة، وبالتالي فـ(ذا) ليست موصولة وإنما تبقى على أصلها اسم إشارة، وتكون خبرا لـ(ما) أو (مَنْ) والاسم بعدها بدلا منها.

5- مسألة بناء "أيّ" الموصولة في بعض الحالات:

اختلف النحاة في "أيّ" الموصولة هل تكون مبنية في بعض الحالات أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أن (أيّهم) إذا كان بمعنى (الذي) وحذف العائد من الصلة معربٌ، نحو قولهم: لأضربَنَّ أيَّهم أفضلُ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معربٌ، نحو قولهم: لأضربَنَّ أيَّهم هو أفضلُ، وذهب الخليل إلى أن (أيُّهم) مرفوع بالابتداء، و(أفضلُ) خبره، ويجعل (أيُّهم) استفهاما في قولهم: لأضربَنَّ أيُّهم أفضلُ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر، والتقدير عنده: لأضربَنَّ الذي يقال له أيُّهم أفضلُ، وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى، وذهب يونس إلى ما ذهب إليه الخليل في أن (أيُّهم) مرفوع بالابتداء، و(أفضلُ) خبره، ويجعل (أيُّهم) استفهاما، إلا أنه يعلِّق (لأضربَنَّ) عن العمل في (أيّهُم) فينزِّل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو: علمت أيُّهم في الدار[2].

احتج الكوفيون على ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، فالسماع قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[3]، بنصب (أَيَّهُمْ)، وهي قراءة[4] هارون القارئ ومعاذ الهراء، ورواية عن يعقوب، وقد حملوا القراءة المشهورة بالضم على أحد وجهين: الأول: أن الفعل (لننزعنَّ) عمل في الجار والمجرور (من كل شيعة) واكتفى بذلك، كما تقول: أكلتُ مِنْ كلِّ طعامٍ، فيكتفي الفعل بالجار والمجرور، فتكون (أيُّهم) أشدُّ) في الآية جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر، والوجه الثاني: أن الشيعة

---

[1] – المصدر السابق، 143/1.

[2] – ينظر: الإنصاف، (المسألة 102)، 583/2، 584.

[3] – مريم، 69.

[4] – ذكر هذه القراءة العكبري ولم ينسبها لأحد، ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1399هـ - 1979 م)، 115/2، وإعراب القراءات الشواذ، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، (1417هـ-1996م)، 54/2، وذكر أبو حيان أنه قرأ بها طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش، ينظر: البحر المحيط، 258/6.

معناها الأعوان، وتقدير الآية: لننزعَنَّ من كلِّ قومٍ شايعوا فتنظروا أيُّهم أشدُّ على الرحمان عتيًّا، و(تنظروا) المقدَّر معلَّق عن العمل في (أيُّهم) لأنه من أفعال القلوب، وبالتالي فـ(أيُّهم) استفهام وهو مبتدأ و(أشدُّ) خبر، ومن السماع أيضا ما حكاه الجرمي أنه قال: خرجت من الخندق- يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدا يقول: اضْربْ أيُّهم أفضلُ، أي كلُّهم ينصبون، وكذلك لم يُروَ عن أحد من العرب: اضْرِبْ أيُّهم أفضلُ، بالضم، وأما القياس فإن المفرد من المبنيات إذا أُضِيف أُعرِب، نحو: قبلُ وبعدُ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، و(أيّ) إذا أفردت أعربت، فلو قلنا: إنها إذا أضيفت بُنِيت، لكان هذا نقضا للأصول[1].

واحتج البصريون على مذهبهم بالقياس، حيث قالوا : إن القياس يقتضي أن تكون (أيّ) مبنية في كل حال، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت (مَنْ) و(ما) لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملا على نظيرها وهو (بعض)، وعلى نقيضها وهو (كلّ)، وذلك على خلاف القياس، فإذا حذف العائد من صلتها رُدَّت إلى أصلها من البناء وهو مقتضى القياس، وفسَّروا ذلك بأحد أمرين، الأول: لضعفها بحذف العائد، كما أن (ما) في لغة أهل الحجاز العاملة عمل (ليس) لما كان القياس يقتضي أن لا تعمل[2]، فإنها لضعفها في العمل إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رُدَّت إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها، والأمر الثاني: لمخالفتها أخواتها (مَنْ) و(ما) من حذف المبتدأ (العائد) معها، تقول: اضْرِبْ أيُّهمْ أفضلُ، تريد: أيُّهم هو أفضلُ، ولو قلت: اِضْرِبْ مَنْ أفضلُ، وكُلْ ما أطيبُ، تريد: منْ هو أفضلُ، وما هو أطيبُ، لم يَجُزْ، كما أن (يا أللهُ)، لما خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه[3]، فلما خالفت (أيّ) سائر أخواتها وضعفت بحذف المبتدأ (العائد) من صلتها وجب بناؤها، وبُنِيَت على الضم لأنه أقوى الحركات، والذي يدلُّ على صحة هذا التعليل وأنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ، أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ (العائد) أعربوها فقالوا: ضربتُ أيَّهم هو في الدَّار، بالنصب، وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة (أيّ) ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن (أيّ) لا تنفك عن الإضافة، فيصير المضاف إليه عوضًا عن حذف المبتدأ[1].

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة 102)، 584/2، 585.

[2] – (ما) حرف غير مختص، تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل، فالقياس يقتضي أن تكون غير عاملة، غير أن أهل الحجاز أعملوها عمل (ليس) لمشابهتها لها في النفي، ينظر: شرح المفصل، 108/1.

[3] – الأصل أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام، لأن (يا) النداء لا تجتمع مع (ال)، ويتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام بواسطة وصلة وهي (أيُّها)، فتقول: يا أيُّها الرجلُ، واستثني من ذلك لفظ الجلالة (الله)، فينادى بغير وصلة، لكن لا تحذف همزة وصله في اللفظ عند وصله بـ(ياء) النداء بل تثبت، فيلفظ: يا أللهُ، والأصل أن تسقط، فيلفظ: يا لله، ينظر: شرح المفصل، 342/1-345.

[1] – ينظر الإنصاف، (المسألة 102)، 585/2، 586.

مذهب البصريين:

قال سيبويه «وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرِبْ أيُّهم أفضلُ، فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرِبْ الذي أفضلُ، لأن (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)، كما أنَّ (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)...وزعم الخليل أن (أيُّهم) وقع في: اضرِبْ أيُّهم أفضلُ، على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له: أيُّهم أفضلُ، وشبهه بقول الأخطل:[1]

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنزِلٍ فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرُومُ

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهدُ إنَّك لرسولُ اللهِ، و(اضرِبْ) معلَّقة»[2]، في هذا القول أورد سيبويه رأي الخليل ويونس في قول العرب (اضرِبْ أيُّهم أفضلُ):

أما الخليل فقال: إن القياس أن تكون (أيّهم) منصوبة، لأنها موصولة بمعنى (الذي)، والقياس في (أيّ) الموصولة أن تكون معربة، فتكون مفعولا به للفعل (اضرِبْ)، و(أفضلُ) صلةٌ صدرُها محذوفٌ تقديره (هو)، لكن مجيء (أيُّهم) بالرفع جعل الخليل يحملها على الحكاية، وذلك بتقدير قول محذوف، فتكون (أيُّهم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و(أفضلُ) خبره، والجملة الاسمية مقول القول للقول المحذوف، وقد استشهد الخليل على ما ذهب إليه من تقدير الحكاية ببيت الأخطل، والشاهد فيه قوله (لا حَرِجٌ ولا محرومُ) بالرفع، وكان وجه الكلام نصبها على الحال، ووجه الرفع عند الخليل أنه محمول على الحكاية بتقدير: فأبيت كالذي يقال له: لا حَرِجٌ ولا محرومٌ.

وأما يونس فقد حمل الرفع في (أيُّهم) على التعليق، أي أن (اضرِبْ) عُلِّق عن العمل فلم ينصب المفعول به، فتكون (أيُّهم) مبتدأ مرفوع، و(أفضلُ) خبره، والجملة الاسمية سدت مسد المفعول به، وقد حمل يونس الفعل (اضرِبْ) على أفعال القلوب (عَلِمَ) وأخواتها التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، حيث يجوز أن تُعَلَّقَ عن العمل، فلا تنصب المفعولين، بل يرتفعان على أنهما مبتدأ وخبر، وتسد الجملة الاسمية مسد المفعولين.

وما ذهب إليه الخليل ويونس يقتضي أن (أيّ) الموصولة عندهما معربة دائما، إذ لو كانت عندهما مبنية في بعض الحالات لحملا (أيُّهم) على أنها موصولة مبنية على الضم في قولهم: اضرِبْ أيُّهم

---

[1] – البيت من الكامل في ديوان الأخطل، شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1414هـ- 1994م)، ص 305، وينظر: خزانة الأدب 254/3، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 210/7، وهو من شواهد تذكرة النحاة، ص 447، وشرح المفصل، 146/3، و87/7، والكتاب، 84/2، و399، ولسان العرب، 492/4 (ضمر).

[2] – الكتاب، 398/2-400.

أفضلُ، لأنه أيسر من حملها على أنها استفهامية مرفوعة، لما فيه من تقدير الحكاية عند الخليل، وتعليق فعل غير قلبي عند يونس.

وقال سيبويه «وأرى قولهم: اضرِبْ أيُّهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا: من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بـ(أيّهم) حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا، واُستعمِل استعمالا لم تُستعمَله أخواته إلا ضعيفا، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضلُ فاضرِبْ، واضرِبْ مَنْ أفضلُ، حتى يُدخِل (هو)، ولا يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول: ما هو أحسنُ... كما أن قولك: يا أللهُ حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه، وكما أن (لَيْسَ) لما خالفت سائر الفعل ولم تُصرَّفْ تَصرُّفَ الفعلِ تُرِكت على هذه الحال»[1]، لقد صرَّح في هذا القول برأيه في (أيُّهم) من قولهم: اضرِبْ أيُّهم أفضلُ، بأنه مبني على الضم، إذ جعله من باب (خمسةَ عشرَ) و(الآنَ) المبنيان على الفتح، وقد علَّل بناءه في هذا الموضع بأنه خالف أخواته من الأسماء الموصولة كـ(الذي) و(مَنْ) و(ما)، إذ حُذِف العائد (هو) من صلة (أيّ)، وهو صدر صلته، بينما لم يُحذَف من صلة أخواته إلا قليلا، وقد قاس ذلك على قولهم: يا أللهُ، حيث لم يحذفوا ألفه[2]، كما قاس ذلك على (لَيْسَ) حيث سكنوا عينه[3]، وإذا كانت (أيُّهم) في قولنا: اضربْ أيُّهم أفضلُ، مبنية على الضم عند سيبويه، فما هي الحالة بالضبط التي تبني فيها (أيّ) عنده؟

وقال سيبويه «فإذا جاء (أيُّهم) مجيئا يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر رجع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصل وإلى القياس[4]»[5]، أي إذا ذكر العائد (هو) في صلة (أيّهم) رجعت إلى الأصل والقياس وهو الإعراب، وذلك لزوال علة بنائها وهو حذف العائد من صلتها، فتقول: اضرِبْ أيَّهم هو أفضلُ.

نستنتج أن أول شرط لبناء (أيّ) الموصولة عند سيبويه، هو أن يُحذَف العائد وهو صدر صلتها.

---

(1) – المصدر السابق، 400/2.

(2) – سبقت الإشارة إلى هذه المسألة: الهامش 3، ص189.

(3) – أصل (لَيْسَ) هو (لَيِسَ) بكسر الياء، لكنه خفِّف بتسكين عينه، ينظر: شرح المفصل، 112/7، وقد علَّل سيبويه تركه مخفَّفا بإبقاء عينه ساكنة مخالفا سائر الأفعال إذ عينها متحركة، بأنه خالف أيضا سائر الأفعال إذ أنه جامد وهي متصرفة.

(4) – الأصل في (ما) أن تكون غير عاملة لأنها حرف غير مختص يدخل على الاسم كما يدخل على الفعل، لكن أهل الحجاز أعملوها لأنها تشبه (ليس) في النفي، فقالوا: ما زيدٌ منطلقا، فإذا دخل حرف الاستثناء قبل خبرها، عادت إلى أصلها وزال عملها لزوال نفي خبرها عن اسمها، فقالوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، ينظر: شرح كتاب سيبويه، 322/1، 323.

(5) – الكتاب، 401/2.

وقال سيبويه «ومن قولهما [يعني الخليل ويونس]: اضرِبْ أيٌّ أفضلُ، وأما غيرهما فيقول: اضربْ أيًّا أفضلُ، ويقيس ذا على (الذي) وما أشبهه من كلام العرب، ويسلِّم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك يعني (أيُّهم)، وأجروا (أيًّا) على القياس، ولو قالت العربُ: اضرِبْ أيٌّ أفضلُ، لقلتُه، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذِّ المنكر في القياس، كما لا تقيس على (أمسِ) (أمسَك)[1]... ولا على (الآنَ) (آنَك)[2]، وأشباه هذا كثير، ولو جعلوا (أيّا) في الانفراد بمنزلته مضافا لكانوا خُلَقَاءَ إذ كان بمنزلة (الذي) معرفةً أن لا يُنَوَّنَ، لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة»[3]، تعرَّض في هذا القول لحكم (أيّ) المفردة (الغير مضافة)، فذكر أن الخليل ويونس يقولان: اضربْ أيٌّ أفضلُ، لأن على مذهبهما (أيٌّ) اسم استفهام، وهو مبتدأ مرفوع، وغيرهما من النحاة يقول: اضرب أيًّا أفضلُ، لأن (أيّ) عندهم اسم موصول، وهو مفعول به منصوب، حيث هذا ما جاء به السماع، وهذا ما يقتضيه القياس لأن (أيّ) معربة، وهو ما ذهب إليه سيبويه، فلم يُجِزْ أن تكون (أيّا) مرفوعة في قولنا: اضرِبْ أيًّا أفضلُ، لأن السماع لم يأت بذلك (ولو قالت العرب: اضرِبْ أيٌّ أفضلُ، لقلته)، كما لم يُجِزْ أن تكون (أيّا) مبينة قياسا على (أيُّهم) في قولنا: اضرِبْ أيُّهم أفضلُ، لأنها حالة خاصة فلا يُقَاس عليها (ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس)، كما أن (أمسِ) المبنية على الكسر حالة خاصة، فلا يُقَاس عليها (أمسَكَ) المضافة، فهي معربة، و(الآنَ) المبنية على الفتح حالة خاصة، فلا يُقَاس عليها (آنَكَ) المضافة، فهي معربة، واستدل أيضا على أن (أيًّا) معربة وليست مبنية كـ(أيُّهم) بأنها منونة، والمبني لا ينون إذا كان معرفة، أي لا يلحقه تنوين التمكين، وإن كان ينون إذا كان نكرة، أي يلحقه تنوين التنكير (كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة)، و(أيّا) بمنزلة (الذي) فهي معرفة، وبالتالي تنوينها تنوين التمكين، وإذا فهي معربة.

نستنتج من هذا أن الشرط الثاني لبناء (أيّ) الموصولة عند سيبويه، هو أن تكون مضافة وليست مفردة، ومنه فالحالة بالضبط التي تُبنَى فيها (أيّ) عند سيبويه هي أن تكون مضافة وصدر صلتها محذوف، لكن بناؤها على الضم في هذه الحالة عنده هل هو من باب الوجوب أم من باب الجواز؟

---

[1] – (أمسِ) إذا قصد به اليوم الذي قبل يومك فإنه يُبنى على الكسر، بشرط أن يكون مجردا من (ال) والإضافة، فإذا اقترن ب(ال) أو أضيف فإنه يُعرَب، ينظر: الأصول في النحو، 142/2، 143.

[2] – (الآنَ) ظرف مبني على الفتح بشرط أن يكون مقترنا بـ(ال) وغير مضاف، فإذا تجرد من (ال) أو أضيف فإنه يُعرَب، ينظر: شرح المفصل، 103/4، 104.

[3] – الكتاب، 401/2، 402.

قال سيبويه «وحدثنا هارون[1]، أن ناسا وهم الكوفيون[2]، يقرؤونها[3] ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[4]، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت: اضرِبْ الذي أفضلُ، لأنَّك تنزل (أيّا) و(مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام»[5]، لقد اعتبر قراءة النصب في الآية من سورة مريم (لغة جيدة)، وهذا يعني أنه يجوز عنده إعراب (أيّ) مع أنها مضافة وصدر صلتها محذوف، وقد علَّل سيبويه ذلك بأمرين: الأول: أنهم قاسوها على حالة الجر في قولهم (امرُرْ على أيِّهم أفضلُ)، بحيث أعربوها فجروها بحرف الجر (على)، والأمر الثاني: أنهم قاسوها على قول بعضهم (امرُرْ على الذي أفضلُ)، حيث في هذا القول حُذِف صدر صلة (الذي)، وهذا يعني لا توجد فيه علة بناء (أيّهم) عند سيبويه، وهي مخالفة (أيّهم) لـ(الذي)، لأن كل منهما حُذف صدر صلته، وبالتالي تكون (أيّهم) معربة، وقد صرَّح سيبويه بهذا القياس في موضع آخر، فقال «وأما الذين نصبوا فقاسوه وقالوا: هو بمنزلة قولنا: اضرِبْ الذي أفضلُ، إذا أثرنا أن نتكلم به»[6]، وفيه إشارة إلى أن (اضرِبْ الذي أفضلُ) لغة قليلة (إذا أثرنا أن نتكلم به) واللغة الكثيرة هي (اضرِبْ الذي هو أفضلُ) بذكر صدر صلة (الذي)، وهي التي قاس عليها سيبويه حالة البناء.

نستنتج أن بناء (أيّ) عند سيبويه إذا أُضِيفت وحُذِف صدر صلتها ليس من باب الوجوب والإلزام إذ يجوز أن تُعرَب، وإن كان البناء عنده هو الأكثر والأقيس، ولكن هل بناء (أيّ) عند سيبويه في هذه الحالة يكون في جميع الحالات الإعرابية، الرفع والنصب والجر؟

قال سيبويه كما مرَّ سابقا في قراءة النصب عند الكوفيين للآية من سورة مريم «نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ»[7]، وهذا يعني أن الكوفيين سمعوا عن العرب (امرُرْ على أيِّهم أفضلُ) بالجر، فهي لغة عندهم.

---

(1) – هو هارون بن موسى أبو عبد الله العتكي، وقيل أبو موسى، القارئ النحوي الأعور، من أهل البصرة، روى عنه الأئمة، كان يهوديا وحسن إسلامه، وحفظ القرآن وضبطه وحفظ النحو، ينظر: إنباه الرواة، 361/3.

(2) – قال السيرافي: والذي قرأه منهم بالنصب معاذ بن مسلم الهراء، وهو من رؤسائهم في النحو، ورُوِي أيضا عن هارون القارئ النصب، ينظر: شرح كتاب سيبويه، 167/3.

(3) – سبق تخريج هذه القراءة: الهامش4، ص 188.

(4) – مريم، 69.

(5) – الكتاب، 399/2.

(6) – المصدر نفسه، 401/2.

(7) – المصدر نفسه، 399/2.

وقال سيبويه أيضا «ومن قال: امررْ على أيُّهم أفضلُ، قال: امررْ بأيُّهم أفضلُ، وهما سواء»[1]، وهذا يعني أن سيبويه سمع عن العرب (امرُرْ على أيُّهم أفضلُ) بالضم، فهي لغة عنده ويبدو أن قول سيبويه (من قال: امرُرْ على أيُّهم أفضلُ) بتقديم أداة الشرط (مَنْ) لا يدل على أن لغة الضم عنده قليلة، وإنما أراد في تقديري أن يُضَعِّف لغة أخرى قد تكون مسموعة عنده وهي (امررْ بأيِّهم أفضلُ) بالجر عندما يكون حرف الجر (الباء)، فهو يريد أن يقول: إذا ثبت أن عربيا يقول: امرُرْ على أيُّهم أفضلُ، بالضم، فيجب أن يقول: امررْ بأيُّهم أفضلُ، بالضم كذلك، (وهما سواء)، أي لا فرق عند من يضم (أيُّهم) بعد حرف الجر بين أن يكون حرف الجر (على) أو (الباء).

يمكن أن نستخلص في الأخير أن حالة الجر عند سيبويه مثل حالة النصب، وتكون حالة الرفع التي لم يُشِر إليها مثلهما أيضا، أي أن (أيّ) إذا أُضِيفت وحُذِف صدر صلتها تُبنى على الضم في الحالات الثلاثة عنده، وهو الأكثر والأقيس، ويجوز أن تعرب في الحالات الثلاثة أيضا.

كان هذا ما نقلته من كلام سيبويه في حكم (أيّ) الموصولة من حيث الإعراب والبناء، ومن جاء بعده من البصريين لا يكاد كلامهم في حكمها يخرج عن كلامه، فقد دار حول ثلاثة شواهد:

الشاهد الأول: قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[2]، بضم (أيُّهم)، وقد قرئ بنصبها[3]، وهذا الشاهد في حالة النصب.

الشاهد الثاني: ما نقله سيبويه من قول العرب (اضرِبْ أيُّهُمْ أفضلُ)، بضم (أيُّهم)، وهذا الشاهد في حالة النصب أيضا.

الشاهد الثالث: بيت من الشعر لم يذكره سيبويه وذكره غيره، وهو قول غسان:[4]

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم (أيُّهم)، وروي بجرها، وهذا الشاهد في حالة الجر.

كما كادت أراء البصريين تنحصر في المذاهب الثلاثة التي ذكرها سيبويه:

---

[1] – المصدر السابق، 401/2.

[2] – مريم، 69.

[3] – سبق تخريج هذه القراءة: الهامش4، ص 188.

[4] – البيت من المتقارب وقد نُسِب لغسان بن وعلة، ولغسان، ولرجل من غسان، ينظر: خزانة الأدب، 61/6، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 236/6، وهو من شواهد شرح التصريح، 135/1، وشرح المفصل، 147/3، و21/4، و87/7.

مذهب الخليل: يرى أن (أيّ) الموصولة معربة دائما، وحمل الشاهدين الأول والثاني على الحكاية، أي بتقدير قول محذوف، و(أيُّهم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع و(أشدُ) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول للقول المحذوف.

مذهب يونس: يرى أيضا أن (أيّ) الموصولة معربة دائما، لكنه حمل الشاهدين الأول والثاني على تعليق الفعل قبل (أيُّهم) فلم يعمل فيه، و(أيُّهم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و(أشدُ) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية، أو سدت مسد مفعول الفعل الذي قبل (أيُّهم).

مذهب سيبويه: يرى أن (أيّ) الموصولة معربة لكنها تبنى إذا حُذِف صدر صلتها وكانت مضافة، وعليه حمل الشاهدين الأول والثاني، ف (أيُّهم) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به للفعل قبله، و(أشدُّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والجملة من المبتدأ المحذوف والخبر صلة الموصول (أيُّهم)، وبناء (أيّ) الموصولة عنده في هذه الحالة ليس من باب الوجوب، فقد أجاز أن تُعرَب، وعليه حمل قراءة النصب في الشاهد الأول.

وسأعرض الآن بعض أقوال البصريين في حكم (أيّ) الموصولة من حيث الإعراب والبناء:

قال الأخفش: «وقال الله تعالى ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[1]، لأن كل ما كان من طلب العلم فقد يقع بعده الاستفهام...وأما قوله عز وجل ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[2]، فلم يرتفع على مثل ما ارتفع عليه الأول، لأن قوله (لننزعنَّ) ليس بطلب علم، ولكن لما فُتِحَتْ[3](مَنْ) و(الذي) في غير موضع، (أيّ) صارت غير متمكنة، إذ فارقت أخواتها، فتركت على لفظ واحد وهو الضم، وليس بإعراب، وجُعل (أشدُّ) من صلتها، وقد نصبها قومٌ وهو قياس...وقد قرئ[4] ﴿تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنُ﴾[1]، فرفعوا وجعلوه من صلة (الذي)، وفتحه على الفعل أحسن،

---

[1]- آل عمران، 44.

[2]- مريم، 69.

[3]- يقصد: فُتِح ما بعد (مَنْ) و (الذي)، وسيأتي شرح ذلك: ص 196.

[4]- ذكر العكبري هذه القراءة ولم ينسبها لأحد، ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمان، 266/2، ونسبها ابن جني لابن يَعْمَر، ينظر: المحتسب، 234/1، ونسبها في الإتحاف للحسن والأعمش، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، 38/2، ونسبها القرطبي ليحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق، ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمُبَيِّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد)، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، (1427هـ-2006م)، 124/9، وذكر القباقبي أنه قرأ بها الحسن والشنبوذي عن الأعمش، ينظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، القباقبي (أبو عبد الله محمد بن خليل شمس الدين)، تحقيق: د/أحمد خاد شكري، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 (1424هـ-2003م)، ص390.

[1]- الأنعام، 154.

وزعموا أن بعض العرب قال: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا»[1]، لقد جعل الأخفش (أيُّهم) في قوله تعالى ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[2]، اسم استفهام وهي مرفوعة على الابتداء لأن ما قبلها (يلقون أقلامَهم) فيه طلب العلم، والتقدير: يلقون أقلامَهم ليعلموا أيُّهم يكفلُ مريم، وليس كذلك (أيُّهم) في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[3]، لأن ما بعدها (لننزعنَّ) ليس فيه طلب العلم، فهي ليست اسم استفهام، ولم ترفع على الابتداء (لم يرتفع على ما ارتفع عليه الأول)، بل جعلها الأخفش اسم موصول، فقد قارنها بـ(مَن) و(الذي)، وصرَّح بأنها مبنية ("أيّ" صارت غير متمكنة)، وعلَّل ذلك بمخالفتها لأخواتها (إذ فارقت أخواتها)، يعني (منْ) و(الذي) و(ما)، ووضَّح هذه المفارقة بقوله (لكن لما فُتِحَتْ "مَنْ" و"الذي" في غير موضع صارت "أيّ" غير متمكنة)، أي لما كانت اللغة الكثيرة في (مَنْ) و(الذي) أن يُفتَح ما بعدهما، بينما اللغة الكثيرة في (أيّ) أن يُرفع ما بعدها، فقد خالفت (أيّ) أخواتها (مَنْ) و(الذي)[4]، فخولف الأصل فيها وهو الإعراب، فكانت مبنية، ووجه المخالفة هو عدم حذف العائد من صلة (مَنْ) و(الذي)، وحذفه من صلة (أيّ)، وتوضيح ذلك أنك تقول في اللغة الكثيرة: أكرِمْ مَنْ أحسنَ وأكرِمْ الذي أحسنَ، بفتح (أحسنَ) وهو صلة الموصول، فعل ماضي مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على اسم الموصول، فالعائد مستتر وليس محذوف، بينما تقول في اللغة الكثيرة: أكرِمْ أيُّهم أحسنُ، برفع (أحسنُ)، وهو صلة الموصول، خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، يعود على اسم الموصول، فالعائد محذوف، فنستنتج أن علة بناء (أيّ) الموصولة عند الأخفش هو مخالفتها لأخواتها بحذف العائد من صلتها، وهو صدر صلتها، ولكنه أجاز أن تُعرَب (أيّ) في هذه الحالة، حيث جعل قراءة النصب[5] في الآية السابقة ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[6] قياس (وقد نصبها قوم وهو قياس)، ووجهه أن تُقاس على (الذي) في اللغة القليلة حين يُحذف صدر صلتها، وذلك إذا ارتفع ما بعدها، مثل: أَكرِمْ الذي أحسنُ، وتقديرها: أَكرِمْ الذي هو أحسنُ، وذلك لانتفاء المخالفة بين (أيّ) و(الذي) حينئذ، فكلاهما حُذِف صدر صلته، وقد استشهد الأخفش على رفع ما بعد (الذي) في اللغة القليلة بالقراءة

---

[1]- معاني القرآن، الأخفش، 218/1، 219.

[2]- آل عمران، 44.

[3]- مريم، 69.

[4]- لم يذكر الأخفش (ما)، وهي مثل (مَنْ) و (الذي) تقع اسم موصول.

[5]- سبق تخريج هذه القراءة: الهامش4، ص 188.

[6]- مريم، 69.

الشاذة[1] ﴿تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنُ﴾[2]، بالرفع، والتقدير فيها: تماماً على الذي هو أحسنُ، كما استشهد بقول بعض العرب (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا)، والتقدير فيه: ما أنا بالذي هو قائلٌ لك شيئا.

يتضح مما سبق أن مذهب الأخفش في حكم (أيّ) الموصولة من حيث الإعراب والبناء مطابق تماما لمذهب سيبويه.

وقد نقل بقية البصريين المذاهب الثلاثة التي ذكرها سيبويه، منهم: الزجاج[3]، وابن السراج[4]، والزجاجي[5]، والسيرافي[6]، والفارسي نقلا عن الزجاج[7]، وابن الوارق[8]، والرماني (ت384هـ)[9].

لكن منهم من رجَّح قول الخليل:

قال الزجاج «والذي أعتقده أن القول في هذا قولُ الخليل، وهو موافق للتفسير، لأن الخليل كان مذهبه أو تأويله في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾[10]، الذي من أجل عتوه يقال: أيُّ هؤلاءِ أشدُّ عتيًّا، فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد، والله أعلم»[11]، وواضح أن الخلفية التفسيرية للآية من سورة مريم كانت وراء هذا الترجيح.

وقال ابن السراج «وأنا استبعد بناء (أيّ) مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية، كأنه إذا قال: اضربْ أيُّهم أفضلُ، فكأنه قال: اضرب رجلًا إذا قيل: أيُّهم أفضلُ قيل: هو، والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذ آنسوا بعلم

---

[1]- سبق تخريج هذه القراءة الشاذة: الهامش 4، ص195، والقراءة المتواترة ﴿تماماً على الذي أحسنَ﴾ بالفتح، وإليها أشار الأخفش في القول السابق "وفتحه على الفعل أحسن": معاني القرآن، الأخفش، 219/1.

[2]- الأنعام، 154.

[3]- ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 278/3، 279.

[4]- ينظر: الأصول في النحو، 324/2، 325.

[5]- ينظر: مجالس العلماء، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص231، وقد فاته أن يذكر مذهب سيبويه مع أنه قد رجَّحه.

[6]- ينظر: شرح كتاب سيبويه، 166/3.

[7]- ينظر: الإغفال، 397/2، 398.

[8]- ينظر: علل النحو، ص325، وص573، 574.

[9]- ينظر: معاني الحروف، الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ودار الشروق، جدة، (1429هـ-2008م)، ص174، 175.

[10]- مريم، 69.

[11]- معاني القرآن وإعرابه، 279/3.

المخاطب ما يعنون وهذا الذي أختاره مذهب الخليل»[1]، فقد اختار مذهب الخليل، وعلَّل ذلك بأن الحذف والاختصار معهود في كلام العرب، وإن كان تقديره للمحذوف يختلف نوعا ما عن تقدير الخليل، فقد قدر جملة شرطية محذوفة لم يبق منها إلا جزء من فعل الشرط (أيُّهم أفضلُ)، وقد استبعد مذهب سيبويه، وعلَّل ذلك بأن (أيّ) المفردة أحق بالبناء من (أيّ) المضافة[2]، فلما كانت (أيّ) المفردة معربة، فمن باب أولى أن تكون (أيّ) المضافة معربة أيضا، وقد صرَّح بأن البناء هو مذهب البصريين قال «والبناء مذهب سيبويه والمازني وغيرهما من أصحابنا»[3]، ويقصد بـ(أصحابنا) البصريين.

وقال الرماني بعد ذكره لمذهب الخليل «وهذا وجه حسن لأن في (نَنزِعَنَّ) دليلا على معنى القول، لأنهم ينزعون بالقول»[4]، ويبدو أن تفسير الآية كان وراء هذا التحسين، يدل على ذلك قوله (لأنهم يُنزعون بالقول).

ومنهم من رجَّح مذهب سيبويه:

قال الزجاجي «وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه»[5]، ولم يبيِّن وجه الجودة.

وقال السيرافي «ويُقوِّي مذهب سيبويه في البناء أن نظيريْ (أيُّهم) مَنْ وما، وهما مبنيان، وكان حقّ (أيّهم) أن يكون مبنيا لوقوعه موقع حرف الاستفهام والجزاء وموقع (الذي)، وكل ذلك مبني، فلما دخل (أيّهم) نقص في العائد ضَعُفَ فرُدَّ إلى أصله، كما أن (ما) في لغة أهل الحجاز إذا تقدم خبرها أو دخل الاستثناء بين الاسم والخبر رُدَّ إلى ما يوجبه القياس فيه من بطلان عملها»[6]، وواضح أنه أرجع قوَّة مذهب سيبويه إلى قوَّة القياس فيه.

وقال الفارسي «فإن قال قائل في مذهب سيبويه: لِمَ زَعَمَ أنه إذا حُذف العائد من الصلة وجب البناء على الضم؟ قيل: إن الصلة تبيِّن الموصول وتوضِّحه، كما أن المضاف يبيِّن المضاف إليه ويخصِّصه، وكما أنه إذا حُذِفَ المضاف إليه من الأسماء التي تبيِّنها الإضافة بُنِيَت، كذلك لما حُذف العائد من

---

[1]- الأصول في النحو، 324/2.

[2]- يرجع ذلك إلى أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة، فما ليس فيه خصائص الأسماء المعربة أحق بالبناء مما فيه خصائص الأسماء المعربة.

[3]- الأصول في النحو، 325/2.

[4]- معاني الحروف، ص174.

[5]- مجالس العلماء، ص231.

[6]- شرح كتاب سيبويه، 166/3.

الصلة إلى الموصول هنا بُنِيَت»[1]، ويبدو أن تعليله لمذهب سيبويه هو ترجيح له.

وقال ابن الوراق «والأقوى عندي من هذه الأقوال قول سيبويه، وإنما وجب بناء (أيّ) في هذه الحالة لمخالفتها أخواتها، فلما خرجت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فأُلزِمت البناء للنقص الذي دخلها من حذف المبتدأ»[2]، فقد قوّى مذهب سيبويه لقوة التعليل فيه، وقوله (وجب بناء "أي") يحمل على اللغة الكثيرة، فقد قال ابن الوراق: «وبعض العرب يعربها، وإن حذفت منها المبتدأ، وهي لغة جيدة»[3]، أي أنه يُجَوِّز أن تُعرَب (أيّ) في اللغة القليلة.

وقد نقل المتأخرون آراء البصريين في حكم (أيّ) من حيث الإعراب والبناء، وذكروا المذاهب الثلاثة السابقة، مذهب الخليل، ومذهب يونس، ومذهب سيبويه، وزاد بعضهم مذهبين آخرين هما:

مذهب الأخفش: يرى أن (أيّ) الموصولة معربة دائما، وحمل قوله تعالى﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[4] على زيادة (مِنْ)، فـ(كلّ شيعةٍ) مفعول به للفعل (ننزعنَّ) مجرور لفظا بـ(مِنْ) الزائدة، منصوب محلا، و(أيُّهُم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و(أشدُّ) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية[5].

مذهب المبرد: يرى أن (أيّ) الموصولة معربة دائما، وحمل (شيعة) في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[6]، على معنى: يشيعُ، والتقدير: لننزعنَّ من كلِّ فريقٍ يشيعُ أيُّهم أشدُّ، فـ(أيُّهم) اسم موصول فاعل مرفوع بـ(شيعة)، و(أشدُّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والجملة من المبتدأ المحذوف والخبر صلة الموصول (أيُّهم).

ونلاحظ أن مذهبي الأخفش والمبرد حسب ما نقله المتأخرون يتوافقان مع مذهبي الخليل ويونس في أن (أيّ) الموصولة معربة دائما، والاختلاف بين هذه المذاهب الأربعة في تخريج الآية السابقة من سورة مريم.

---

[1]- الإغفال، 400/2.

[2]- علل النحو، ص574.

[3]- المصدر نفسه، ص327.

[4]- مريم، 69.

[5]- هذا مخالف لما نقلته عن الأخفش في كتابه معاني القرآن، حيث وجدت مذهبه يوافق تماما مذهب سيبويه، ينظر: ص 195-197.

[6]- مريم، 69.

وممن نقل المذاهب الثلاثة السابقة، مذهب الخليل، ومذهب يونس، ومذهب سيبويه، ونسب كل مذهب لصاحبه، السهيلي[1]، وابن يعيش[2]، ومنهم ابن الشجري[3]، ونسب مذهب سيبويه أيضا للمازني وجماعة من البصريين، ومنهم أبو حيان[4]، ولم يُفَصِّل في مذهبي الخليل ويونس، ومنهم السيوطي[5]، ونسب مذهب سيبويه أيضا للجمهور، ومنهم، ابن مالك[6]، والأشموني[7]، ولم ينسبا مذهب سيبويه إليه، ومنهم ابن الحاجب (ت646هـ)[8]، ولم يذكر مذهب يونس، ومنهم الأستراباذي[9]، وزاد مذهبي الأخفش والمبرد، ومنهم ابن النحاس[10]، وزاد مذهب الأخفش في أن (أيّ) معربة دائما دون أن يذكر تخريجه للآية من سورة مريم، ومنهم خالد الأزهري[11]، وزاد مذهب الأخفش، ومنهم الصبان[12]، ولم ينسب مذهب سيبويه إليه، وزاد مذهب الأخفش، ومنهم العكبري[13]، وأجمل، فنسب البناء لسيبويه والإعراب لبعض البصريين.

مذهب الكوفيين

قال الفراء «وقول الله ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[14]، من نصب (أياً) أوقع عليها النزع وليس باستفهام، كأنه قال: ثم لنستخرجَنَّ العاتي الذي هو أشدُّ، وفيها وجهان من الرفع، أحدهما: أن تجعل الفعل مكتفيا بـ(من) في الوقوع عليها، كما تقول: قد قتلْنَا مِنْ كلِّ قومٍ، وأصبْنَا مِنْ كلِّ طعامٍ، ثم تستأنف (أياً) فترفعها بالذي بعدها[1]، كما قال عز وجل ﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ

---

[1]- ينظر: نتائج الفكر، ص198-199.

[2]- ينظر: شرح المفصل، 145/3، 146 و87/7.

[3]- ينظر: أمالي ابن الشجري، 41/3.

[4]- ينظر: النكت الحسان، ص159.

[5]- ينظر: همع الهوامع، 313/1.

[6]- ينظر: شرح التسهيل، 208/1.

[7]- ينظر: شرح الأشموني، 215/1.

[8]- ينظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين)، تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، عمان، الأردن، ودار الجبل، بيروت، لبنان، (1409هـ-1989م)، 147/1، 148.

[9]- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 143/3-146.

[10]- ينظر: شرح المقرب، 1022/2، 1023.

[11]- ينظر: شرح التصريح، 136/1.

[12]- ينظر: حاشية الصبان، 174/1، 175.

[13]- ينظر: اللباب، 123/2.

[14]- مريم، 69.

[1]- يريد أن (أيُّهم) مبتدأ وهو مرفوع بالخبر بعده (أشدُّ)، حيث العامل الذي يرفع المبتدأ عن الكوفيين هو الخبر.

الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾[1]، أي ينظرون أيُّهم أقربُ[2]...وأما الوجه الآخر فإن في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾[3]، لننزعَنَّ من الذين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايع أيُّهم أشدُّ وأخبثُ، وأيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيا، والشيعة ويتشايعون سواء في المعنى، وفيه وجه ثالث من الرفع أن تجعل (ثم لننزعَنَّ من كل شيعة) بالنداء، أي لنُنَادِيَنَّ (أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًّا)، وليس هذا الوجه يريدون[4]، ومثله مما تعرفه به قوله ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذِينَ آمَنُوا أَن لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾[5]، فقال بعض المفسرين (أفلم يَيْأس الذين آمنوا) ألم يعلم، والمعنى –والله أعلم– أفلم يَيْأسوا علما بأن الله لو شاء لهدى الناس جميعا، وكذلك (لننزعَنَّ) يقول: يريد ننزعهم بالنداء» [6]، لقد تعرض للآية من سورة مريم، وذكر أن (أيّهم) على قراءة النصب اسم موصول منصوب بالفعل (ننزعَنَّ)، أما على قراءة الرفع فذكر فيها وجهان، ثم زاد وجها ثالثا رآه ضعيفا، الوجه الأول: أن يكون الفعل (ننزعَنَّ) اكتفى بالجار والمجرور (مِنْ كلِّ شيعةٍ)، و(أيُّهم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و (أشدُّ) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية، الوجه الثاني: أن تكون (شيعة) بمعنى: تشايعوا، ويكون تقدير الآية: ثمّ لننزعَنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أيُّهُم أشدُّ، فـ(أيُّهم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و (أشدُّ) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي (ينظرون) لأنها بمعنى (يعلمون)، الوجه الثالث: أن يكون النزع بالنداء، ويكون تقدير الآية: ثم لننزعنّ من كلّ شيعة بالنداء نُنَادِيَنَّ أيُّهم أشدُّ، فـ(أيُّهم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و(أشدُّ) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول للفعل (نُنَادِيَنَّ) لأنه بمعنى (نقولَنَّ)، ونلاحظ أن الفراء خرَّج (أيُّهم) في قراءة الرفع على أنها استفهامية في الأوجه الثلاثة، حتى يبرِّر رفعها على الابتداء، ولم يخرِّجها على أنها موصولة كما في قراءة النصب، لأنها تكون حينئذ مبنية على الضم مفعولا به للفعل (ننزعَنَّ)، فنستنتج أن (أيّ) الموصولة معربة دائما عند الفراء.

وقد نقل بعض البصريين مذهب الكوفيين في حكم (أيّ) من حيث الإعراب والبناء:

---

[1]– الإسراء، 57.

[2]– وجه التمثيل هنا هو أن (أيُّهم أشدُّ) مبتدأ وخبر كما أن (أيُّهم أقربُ) مبتدأ وخبر لأن (أيُّهم) في كلا الموضعين اسم استفهام، وليس وجه التمثيل في تقدير الفعل (ينظرون) لأنه يقدَّر في (أيُّهم أقربُ)، ولا يقدَّر في (أيُّهم أشدُّ) على هذا الوجه لأنه استئناف.

[3]– مريم، 69.

[4]– ليس واضح على من يعود واو الجماعة في (يريدون): فقد يعود على أهل التفسير، أو على النحاة، أو على الذين يُنزَعون، وعليه فهذا الوجه ضعيف إما من الناحية التفسيرية، أو الناحية النحوية، أو من ناحية المعنى.

[5]– الرعد، 31.

[6]– معاني القرآن، الفراء، 47/1، 48.

فنقل الزجاجي الأوجه الثلاثة للفراء في تخريج الآية من سورة مريم[1].

وقال السيرافي «واعلم أن الكوفيين يُجْرون (أيّهم) مجرى (ما) و(مَنْ) في الاستفهام والمجازاة والخبر[2]، وإذا أوقعوا عليها الفعل –وهي في معنى الذي– نصبوها، وسواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوا، ولا فرق عندهم بين قولك: لأضربنَّ الذي أفضلُ، ولأضربنَّ أيَّهم أفضلُ، ولا يضمُّون (أيّهم) إلا في موضع رفع، فخرَّجوا الآية [من سورة مريم] على ثلاثة أوجه كلُّها يوجب رفع (أيّهم) بالابتداء، و(أشدُّ على الرحمن) خبره»[3]، واضح من هذا القول أن (أيّ) الموصولة عند الكوفيين معربة دائما ولا تُبْنَى على الضم، وذكر السيرافي الوجهين الأول والثاني، ونسي أن يذكر الوجه الثالث، ونسب الوجه الأول للكسائي والفراء[4].

وذكر الفارسي الوجه الأول في تخريج الآية من سورة مريم ونسبه للكسائي[5].

كما نقل بعض المتأخرين مذهب الكوفيين في حكم (أيّ) من حيث الإعراب والبناء:

فذكر العكبري أن (أيّهم) إن وُصلت بمفرد، أي إذا حُذِفَ صدر صلتها، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها معربة[6].

وقال ابن يعيش: «والكوفيون يخالفون في هذا الأصل [يعني مذهب سيبويه] وينصبون (أيّا) إذا وقع عليها فعل، سواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوه، ولا فرق عندهم بين قولهم لأضربنّ أيَّهم هو أفضل وبين لأضربنّ أيَّهم أفضل، ولا يضمُّون (أيّهم) إلا في موضع رفع، فأما قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[7]، فإنهم يقرؤونها بالنصب حكاه هارون القارئ[8] عنهم وقرأ بها أيضا، وتأوَّلوا الضم على وجوه»[9]، وهذا القول قريب من قول السيرافي السابق، وواضح منه أن (أيّ) الموصولة معربة دائما عند الكوفيين ولا تُبْنَى على الضم، وذكر ابن يعيش ثلاثة وجوه للكوفيين في

---

(1)– ينظر: مجالس العلماء، ص231.

(2)– يعني أن (أيّ) تجري مجرى (ما) و(مَنْ) فتكون اسم استفهام واسم شرط واسم موصول.

(3)– شرح كتاب سيبويه، 165/3.

(4)– ينظر: المصدر نفسه، 165/3.

(5)– ينظر: الإغفال، 399/3.

(6)– ينظر: اللباب، 123/2.

(7)– مريم، 69.

(8)– سبق التعريف به، الهامش1، ص 193.

(9)– شرح المفصل، 145/3، 146.

تأويل الآية من سورة مريم: الوجه الأول مطابق للوجه الأول الذي ذكره الفراء، ونسبه للكسائي والفراء، والوجه الثاني يشبه الوجه الثاني الذي ذكره الفراء لكن لا يطابقه، حيث جعل النزع بمعنى التبيين فهو قريب من العلم فلذلك جاز تعليقه عن العمل في (أيّهم)، ولم يقدِّر الفعل (ينظروا) كما عند الفراء، والوجه الثالث أيضا يشبه الوجه الثالث الذي ذكره الفراء لكن لا يطابقه، حيث جعله على الحكاية فقدَّر فعل القول، ولم يقدر فعل النداء[1]، لكن ابن يعيش في موضع آخر ذكر وجهين للكوفيين مطابقين للوجهين الأولين الذين ذكرهما الفراء، ونسب الوجه الأول أيضا للكسائي والفراء[2].

وقال الأستراباذي «وذهب الكوفيون والخليل إلى أن نحو (أيُّهم) في مثل هذا الموضع [يعني لما تكون مضافة وصدر صلتها ضمير محذوف] معربة مرفوعة، على أن ما بعدها خبر، وهي استفهامية لا موصولة، وهي في الآية [يعني الآية من سورة مريم] مبتدأ، خبره (أشدُّ)، و(مِنْ كلِّ شيعةٍ) معمول لـ(ننزعَنَّ)، كما تقول: أكلت مِنْ كلِّ الطعامِ، قال تعالى ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾[3]، فتكون (مِنْ) للتبعيض، والكلام محكيّ، أعني (أيُّهم أشدُّ) صفة (شيعةٍ) على إضمار القول، أي: كلِّ شيعةٍ مقولٍ فيهم (أيُّهم أشدُّ)»[4]، نستنتج من هذا القول أن (أيّ) الموصولة معربة دائما عند الكوفيين لأنهم خرَّجوا (أيُّهم) في الآية من سورة مريم على أنها استفهامية معربة وليست موصولة مبنية، لكن الأستراباذي كأنه جمع بين تخريج الفراء في الوجه الأول وتخريج الخليل، فمن جهة جعل الفعل (ننزعَنَّ) عاملا في الجار المجرور (من كلّ شيعة) أي مكتفيا به، وهو ما يوافق تخريج الفراء، ومن جهة أخرى جعل جملة (أيُّهم أشدُّ) محكية، أي بتقدير قول محذوف، وهو ما يوافق تخريج الخليل، فالفراء لم يُقدِّر الحكاية في الوجه الأول، وجعل جملة (أيُّهم أشدُّ) مستأنفة، والخليل لم يجعل الفعل (ننزعَنَّ) مكتفيا بالجار والمجرور وعاملا فيه، وجعله عاملا في اسم محذوف تقديره (الذين)، لأن تقدير الآية عنده: لننزعنّ من كلِّ شيعةٍ الذين يُقال فيهم أيُّهم أشدُّ، وبالتالي جملة (يقال فيهم) صلة لـ(الذين) وليست صفة لـ(شيعة).

ونقل خالد الازهري عن الكوفيين أن (أيّ) الموصولة معربة مطلقا سواء أُضِيفَتْ أم لم تُضَفْ، ذُكر صدر صلتها أو حُذِفَ، كما نقل تخريج الكسائي للآية من سورة مريم، حيث اعتبر (كلّ شيعة)

---

[1]- ينظر: المصدر السابق، 146/3.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، 87/7.

[3]- النمل، 23.

[4]- شرح كافية ابن الحاجب، 144/3.

مفعول به للفعل (ننزعنَّ) و(مِنْ) زائدة[1]، وعلى هذا التخريج يكون (كلِّ شيعةٍ) مفعولا به مجرورا لفظا بـ(مِنْ) الزائدة منصوبا محلا، و(أيُّهم) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و(أشدُّ) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية، ويمكن اعتبار هذا التخريج وجها رابعا للكوفيين في تأويل الآية من سورة مريم مع الأوجه الثلاثة للفراء.

وقال السيوطي «وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى إعرابها [يعني (أيّ) الموصولة] حينئذ [يعني حين تُضَاف ويُحْذَف عائدها]، وأوّلوا الآية [يعني الآية من سورة مريم] على الحكاية، أو التعليق، على أن فيها قراءة بالنصب»[2]، وهذا يفيد أن (أيّ) الموصولة معربة دائما عند الكوفيين، وقال السيوطي أنهم أوَّلوا الآية من سورة مريم على الحكاية، أو التعليق، والحكاية مذهب الخليل، والتعليق مذهب يونس، أما بالنسبة للكوفيين فقد يقصد بالحكاية الوجه الثالث الذي ذكره الفراء، حيث قدَّر فعل النداء وفيه معنى القول، وقد يقصد بالتعليق الوجه الثاني الذي ذكره الفراء، حيث قدَّر الفعل (ينظرون) وفيه معنى العلم، وهو من أفعال القلوب التي يُعلَّق ما بعدها فلا تعمل فيه، وهو يختلف عن التعليق الذي ذكره يونس، حيث قدَّر الفعل (ننزعَنَّ) معلقا، وهو ليس من أفعال القلوب التي يُعَلَّق ما بعدها.

ونقل الصبان تخريج الكسائي للآية من سورة مريم، حيث جعل (أيُّهم) استفهامية، و(كلِّ شيعةٍ) مفعول به للفعل (ننزعنَّ) و(من) زائدة[3]، وهو ما اعتبرناه وجها رابعا للكوفيين في تأويل الآية من سورة مريم، ويفيد أن (أيّ) الموصولة معربة دائما عندهم.

وقد نقل بعض النحاة الاحتجاج لمذهب الكوفيين:

فقد قال السيرافي «ويُقوِّي حكاية الكوفيين ومذهبهم ما رُوي عن الجرمي أنه قال: خرجتُ من الخندق -يعني خندق البصرة- حتى صرتُ إلى مكة، لم أسمع أحدا يقول: اضربْ أيُّهم أفضلُ، أي كلُّهم ينصب، ولم يذكر الكوفيون: لأضربنَّ أيُّهم أفضلُ، وقد حكاه البصريون»[4]، وما نقله السيرافي عن الجرمي من عدم سماعه (اضربْ أيُّهم أفضلُ) بالضم، وإنما بالنصب، لم يجعله مما احتج به الكوفيون، وإنما احتج به هو لمذهبهم، لكن قوله إنهم لم يذكروا: لأضربَنَّ أيُّهم أفضلُ، قد يكون مما احتجوا به على مذهبهم، أي لم يسمعوا الضم عن العرب.

---

[1]- ينظر: شرح التصريح، 136/1، ويبدو أن بعض النحاة ومنهم الكسائي والأخفش يرون زيادة (مِنْ) في الإيجاب والأصل أن (مِنْ) تزاد في النفي.

[2]- همع الهوامع، 313/1.

[3]- ينظر: حاشية الصبان، 175/1.

[4]- شرح كتاب سيبويه، 165/3.

ونقل ابن يعيش ما رُوي عن الجرمي واحتجَّ به هو أيضا لمذهب الكوفيين[1].

ونقل العكبري أيضا ما رُوي عن الجرمي، وجعله مما احتجّ به الكوفيون على مذهبهم[2].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «واعلم أن (أيّا) الموصولة معربة في جميع حالاتها، إلا في حالة واحدة، فإنها تُبْنَى فيها على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان، أحدهما: أن تُضَاف، والثاني، أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا، وذلك كقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾[3]...(أيّ) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد، و(الهاء والميم) مضاف إليه، و(أشدُّ) خبر لمبتدأ محذوف، أي: أيُّهم هو أشدُّ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة (أيّ)...وكان الظاهر أن تُفْتَحَ (أيّ)، لأن إعراب المفعول النصب، إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى (الهاء والميم)، وحُذِفَ صدر صلتها، وهو المقدَّر بقولك (هو)، ومن العرب من يعرب (أيّا) في أحوالها كلها، وقد قرأ[4] هارون ومعاذ ويعقوب ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾[5] بالنصب، قال سيبويه: وهي لغة جيدة، وقال الجرميُّ: خرجت من الخندق -يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحدا يقول: اضربْ أيُّهم أفضلُ، أي كلُّهم ينصبُ ولا يضمُّ»[6]، لقد صرَّح ابن هشام أن (أيّ) الموصولة تُبْنَى على الضم في حالة واحدة، إذا كانت مضافة وحُذف صدر صلتها، وتكون معربة في غير هذه الحالة، كما صرَّح بأنه يجوز أن تعرب في الحالة التي تُبنى فيها، واستدلَّ على ذلك بقراءة النصب في الآية من سورة مريم وقول سيبويه: إنها لغة جيدة، كما استدلَّ بما قاله الجرمي من عدم سماعه: اضرِبْ أيُّهم أفضلُ، بالضم وإنما سمعه بالنصب، ونلاحظ هنا أن ابن هشام استدلَّ بقول الجرمي على جواز إعراب (أيّ) الموصولة في الحالة التي تُبنى فيها، لا على منع بنائها في هذه الحالة.

وقال ابن هشام «وهي [يعني (أيّ) الموصولة] معربة، فقيل مطلقًا، وقال سيبويه: تُبنى على الضم إذا أُضِيفَتْ لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، نحو [قوله تعالى] ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [7]، وقوله:[1]

---

[1]- ينظر: شرح المفصل، 146/3.

[2]- ينظر: اللباب، 124/2.

[3]- مريم، 69.

[4]- سبق تخريج هذه القراءة، الهامش 4، ص188.

[5]- مريم، 69.

[6]- شذور الذهب، ص143، 144.

[7]- مريم، 69.

* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ*

وقد تُعْرَبُ حينئذ كما رُوِيَتْ الآية بالنصب والبيت بالجر»[2]، لقد ذكر ابن هشام في هذا القول أن (أيّ) الموصولة تُبْنَى على الضم إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، ونسب ذلك إلى سيبويه، لكن أشار قبل ذلك إلى الخلاف في هذه المسألة بقوله (وهي معربة، فقيل مطلقا)، أي هناك من يرى أن (أيّ) الموصولة معربة دائما، وقوله (قِيلَ) يدل على تضعيفه لهذا الرأي، وبالتالي ترجيحه لرأي سيبويه، كما أجاز أن تعرب (أيّ) الموصولة في الحالة التي تُبْنَى فيها، واستدلَّ على ذلك بقراءة النصب في الآية من سورة مريم، وبرواية الجر في بيت غسان.

وقال ابن هشام «ولا يلزمُ إعرابُها [يعني (أيّ) الموصولة] خلافا لزاعمي ذلك، بل إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ عائدها مبتدأً، فالأصح بناؤها نحو [قوله تعالى] ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [3]، وقدَّرها المخالفُ استفهامية، ثم قال الخليل: الجملة محكيةٌ بقول، وقال يونس: (ننزعُ) معلَّق، وقال الأخفش: (مِنْ) زائدة»[4]، لقد صرَّح ابن هشام في هذا القول بالخلاف في مسألة حكم (أيّ) الموصولة من حيث الإعراب والبناء بين من يزعم أنه يلزمُ إعرابها دائما ومن يقول: إنها تُبنى إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، فضَعَّفَ الرأي الأول، ورَجَّحَ الرأي الثاني، واستدلَّ على ذلك بالآية من سورة مريم، ثم أورد تخريجات أصحاب الرأي الأول لهذه الآية، فذكر مذهب الخليل، ومذهب يونس، ومذهب الأخفش حسب ما نقله المتأخرون، ونلاحظ أن ابن هشام ركَّز على الخلاف بين البصريين، وأغفل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

وقال ابن هشام «والمبني جميع الحروف، والأفعال الماضية، وأفعال الأمر، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الموصولات إلا (أيًّا) في الأبواب الثلاثة»[5]، لقد عدَّد ابن هشام في هذا القول أنواع المبنيات، والتي منها الأسماء الموصولة، لكنه استثنى منها (أيّ) في ثلاث حالات فإنها تكون معربة، ويقصد بهذه الحالات أولا: إذا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدر صلتها، مثل: اضرِبْ أيَّهم هو أفضلُ، ثانيا: إذا لم تُضف ولم يُذكر صدر صلتها، مثل: اضربْ أيًّا أفضلُ، ثالثا: إذا لم تُضف وذُكر صدر صلتها، مثل: اضربْ أيًّا هو أفضلُ، وهذا يعني أنها تكون مبنية في حالة رابعة وهي إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صلتها، مثل: اضرِبْ أيُّهم أفضلُ.

---

[1]- جزء من بيت غسان، وسبق تخريجه، الهامش4، ص 194.

[2]- أوضح المسالك، 138/1، 139.

[3]- مريم، 69.

[4]- الجامع الصغير، ص29، 30.

[5]- شرح اللمحة، 367/2.

وأخيرا قد أشار ابن هشام إلى الخلاف في (أيّ) الموصولة من حيث الإعراب والبناء في كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب دون أن ينسبه لأحد الفريقين[1].

يتضح مما سبق أن ابن هشام يرى أن (أيّ) الموصولة تُبْنَى إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها، واستدلَّ على ذلك بالآية من سورة مريم، وجوَّز أيضا أن تعرب في هذه الحالة، واستدلَّ على ذلك بقراءة النصب في الآية السابقة وبرواية الجر في بيت غسان، ومنه فمذهب ابن هشام في هذه المسألة مطابق تماما لمذهب سيبويه وجمهور البصريين.

ملخص عن هذا المبحث:

ذهب ابن هشام في مسألة "مراتب المعارف" إلى أن مراتب المعارف: المضمر، ثم العلم، ثم المشار به، ثم الموصول ويُعبَّرُ عنهما بالمبهم، ثم ذو الأداة، وذهب في مسألة "الضمير في "إيَّاك" وأخواتها" إلى أن (إيَّا) هو الضمير الدال على الذات (المتكلم والمخاطب والغائب)، والياء والكاف والهاء هي حروف دالة على معنى مجرد (التكلم والخطاب والغيبة)، وذهب في مسألة "الحروف التي وُضِع عليها الاسم في (ذا) و(الذي)" إلى أن الألف في (ذا) والياء في (الذي) حرفان أصليان، وعلَّل إسقاطهما عند التثنية بالتفريق بين المعرب والمبني قياسا على التفريق بينهما في التصغير، حيث يُضَمُّ أوّل المعرب ولا يُضَمُّ أوّل المبني ويُعوَّض عن ذلك بزيادة ألف في آخره، وذهب في مسألة "مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة" إلى أنه لا تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة إلا (ذا) بشرط أن يتقدمها (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميين وأن لا تكون ملغاة وأن لا تكون للإشارة، وذهب في مسألة "بناء (أيّ) الموصولة في بعض الحالات" إلى أن (أيّ) الموصولة تُبْنَى في حالة واحدة إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها، ويجوز أن تعرب في هذه الحالة، واحتجَّ من السماع بالآية 69 من سورة مريم وبقراءة النصب في الآية السابقة وبرواية الجر في بيت غسان، وقد وافق ابن هشام مذهب البصريين في كل مسائل الخلاف المتعلقة بهذا المبحث.

ملخص عن الفصل الثاني:

لقد وافق ابن هشام مذهب البصريين أو أحد أئمتهم في كل مسائل الخلاف المتعلقة بهذا الفصل، واحتجَّ باستصحاب الأصل في مسألة "الإعراب والبناء في فعل الأمر"، وبالقياس في مسألة "الحروف التي وُضِع عليها الاسم في (ذا) و(الذي)"، وبالسماع في مسألة "بناء (أيّ) الموصولة في بعض الحالات".

[1]- ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، ص82، 83.

الفصـــــل الثالث

مسائل خلافية متعلقة بالجملة الاسمية

المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالمبتدأ

المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالخبر

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اشتمل هذا الفصل على عشر مسائل نحوية من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين والمتعلقة بالجملة الاسمية من مبتدأ وخبر وما تعلق بهما من أحكام، وقد وزعتها على مبحثين: المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالمبتدأ، والمبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالخبر.

المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالمبتدأ

يشمل هذا المبحث خمس مسائل: أولا: مسألة عامل رفع المبتدأ وعامل رفع الخبر، ثانيا: مسألة محل ضمير الفصل من الإعراب، ثالثا: مسألة عامل رفع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور، رابعا: مسألة نوع "اللام" الداخلة على المبتدأ، خامسا: مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا".

1- مسألة عامل رفع المبتدأ وعامل رفع الخبر:

اختلف النحاة في عامل رفع المبتدأ وعامل رفع الخبر، فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: زيدٌ أخوك، وعمرٌو غلامُك، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ وحده[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن المبتدأ والخبر لا ينفك أحدهما عن صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، فالمبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، فكل واحد منهما يقتضي الآخر اقتضاء واحدا، فعمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، مثل قوله تعالى ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[2]، فـ(تَدْعُوا) مجزوم بأداة الشرط (أيًّا)، و(أيًّا) منصوب بفعل الشرط (تَدْعُوا)[3].

واحتج البصريون على مذهبهم في أن العامل هو الابتداء، وهو التعري عن العوامل اللفظية، بأن العوامل في الصناعة النحوية ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، فإذا أردت أن تميز بين ثوبين فصبغت أحدهما وتركت الآخر لكان تركُ صبغِ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، وإذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل، نحو (كان) وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، ومن ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر فاحتج بأن الخبر لا

---

[1] - ينظر: الإنصاف، (المسألة:5)، 38/1.

[2] - الإسراء، 110.

[3] - ينظر: الإنصاف، (المسألة:5)، 38/1، 39.

يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، ومنهم من احتج بأن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تُسَخِّنُ الماء بواسطة القدر، فالتسخين إنما حصل عند وجود القِدْر لا بها، لأنه حصل بالنار وحدها، ومن ذهب إلى أن المبتدأ يعمل في الخبر وحده دون الابتداء فاحتج بأن الابتداء عامل معنوي، وهو ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي[1].

مذهب البصريين:

قال الخليل «والمبتدأ وخبره: زيدٌ خارجٌ، والمرأةُ منطلقةٌ، رفعت (زيدًا) بالابتداء، ورفعت (خارجًا) لأنه خبر الابتداء»[2]، لقد صرَّح في هذا القول بأن عامل رفع المبتدأ هو الابتداء، في حين لم يصرِّح بعامل رفع الخبر، لكن علَّل رفعه بأنه خبر الابتداء، وقد يفهم من هذا التعليل أن عامل رفع الخبر هو الابتداء أيضا، لأنه أضاف الخبر إلى الابتداء ولم يضفه إلى المبتدأ.

قال هادي نهر «ذكر الخليل في هذا الباب [يعنى باب المبتدأ والخبر] مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر فرأى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع بالخبر فهما مترافعان، قال: الفوق نقيض التحت وهو صفة واسم، فإن جعلته صفة[3] نصبته، فقلت: تحتَ عبدِ اللهِ، وفوقَ زيدٍ، نصبته لأنه صفة، وإن صيرته اسما رفعته فقلت: فوقُه رأسُه فصار رفعا هاهنا، لأنه هو الرأس نفسه، رفعت كل واحد منهما بصاحبه»[4]، لقد صرَّح الخليل في هذا القول، المنقول عنه من معجمه العين، بأن المبتدأ والخبر رفع كل واحد منهما الآخر، وهو ما يتوافق مع مذهب الكوفيين، في حين أن القول الأول، الذي نقلته عنه من كتابه الجمل في النحو، يتوافق مع مذهب البصريين، فقد يكون للخليل مذهبان أول وثان، وقد يكون مذهب الخليل هو الأول، والثاني منسوب إليه فقط، فقد قيل: إن معجم العين منسوب للخليل، وقد يكون المذهب الأول يشمل الحالة العامة أين يكون الخبر ليس هو المبتدأ نفسه، والمذهب الثاني ينطبق على حالة خاصة أين يكون الخبر هو المبتدأ نفسه، وقد أشار إلى ذلك بقوله (لأنه هو الرأس نفسه)، أي أن فوق الإنسان هو رأسه، ورأس الإنسان هو فوقه، فالمبتدأ والخبر في هذه الحالة متساويان تماما، لذلك رفع كل واحد منهما صاحبه.

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، (المسألة:5)، 39/1، 40.

[2] – الجمل في النحو، ص 144.

[3] – يقصد بالصفة هنا الظرف.

[4] – نحو الخليل من خلال معجمه، ص 31.

قال سيبويه في باب الابتداء «واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكَر كلُّ واحد منها بعدما يُبتَدَأُ، فأما الذي يُبنَى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ اللهِ منطلقٌ، ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكِر ليُبنَى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن المبتدأ يكون المبني عليه وهو الخبر إما مفردا –وهو المبتدأ في المعنى (شيئا هو هو)– وإما ظرف مكان أو زمان (أو يكون في مكان أو زمان)، ثم صرَّح بأن عامل رفع الخبر المفرد هو المبتدأ (فإن المبني عليه يرتفع به) أي المبني على المبتدأ وهو الخبر يرتفع بالمبتدأ، كما صرَّح بأن عامل رفع المبتدأ هو الابتداء (كما ارتفع هو بالابتداء) أي كما ارتفع المبتدأ بالابتداء، وهذا يعني أن مذهب سيبويه في الخبر أنه مرفوع بالمبتدأ.

قال الأخفش «فإنما رفع المبتدأ ابتداؤك إيَّاه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، كما كانت (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقال بعضهم (رفع المبتدأُ خبَره)[2]، وكلٌّ حسنٌ، والأولُ أقيسُ»[3]، لقد صرَّح في هذا القول بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، أما الخبر فنقل فيه قولين، الأول: إنه مرفوع بالابتداء مثل المبتدأ، والقول الثاني: إنه مرفوع بالمبتدأ، وقد أجاز الأخفش القولين (وكلٌّ حسنٌ)، لكنه رجَّح القول الأول (والأولُ أقيسُ)، وقد قاسه على (إنَّ)، فكما أن (إنَّ) عملت في المبتدأ والخبر فكذلك الابتداء عمل في المبتدأ والخبر، وهذا يعني أن مذهب الأخفش في الخبر أنه مرفوع إما بالابتداء وهو الراجح، وإما بالمبتدأ.

قال المبرد «فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سِوَى الابتداء على المبتدأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر»[4]، فقد صرَّح بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، وهذا ما صرَّح به في موضع آخر حيث قال «ونظير ذلك[5]من الأسماء قولك: زيدٌ منطلقٌ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء، والخبر رُفِع بالابتداء والمبتدأ»[6]، غير أنه في موضع آخر حيث ذكر (زيدٌ الطويلُ) قال «وأما حيث كان [الطويلُ] خبرا فإنه

---

(1) – الكتاب، 127/2.

(2) – في الأصل: رفع المبتدأ خبرُه، وهو تحريف.

(3) – معاني القرآن، الأخفش، 9/1.

(4) – المقتضب، 126/4.

(5) – يقصد الأفعال في أسلوب الشرط، مثل: إنْ تأتني آتك، حيث يرى أن (تأتني) مجزوم بإنْ، (وآتك) مجزوم بإنْ وتأتني.

(6) – المقتضب، 49/2.

وقع مرفوعا بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء»[1]، فذكر أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ولم يذكر معه الابتداء، فقد يكون ذلك سهوا منه، أو اختصارا فاكتفى بذكر العامل اللفظي (المبتدأ) عن ذكر العامل المعنوي (الابتداء)، وهذا يعني أن مذهب المبرد في الخبر أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ، فكأنه قد جمع بين ما قاله سيبويه، وما رجحه الأخفش.

قال ابن السراج في المبتدأ والخبر «وهما مرفوعان أبدا، فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما»[2]، أي أن المبتدأ عنده مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، ويبدو أنه قد تابع المبرد.

قال الزجاجي «اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع، وخبره إذا كان اسما واحدا مثله فهو مرفوع أبدا، وذلك قولك (زيدٌ قائمٌ)، فـ(زيدٌ) مرفوع لأنه مبتدأ، والابتداء معنى رَفَعَه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ يُسنَد إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأُ الفاعلَ هذه المضارعةَ رُفِع»[3]، فقد ذكر عامل رفع المبتدأ وهو الابتداء، في حين أغفل ذكر عامل رفع الخبر، ويبدو أن الضمير (هو) في قوله (والابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل) لا يعود على (الابتداء)، لأنه يقتضي أن الابتداء هو المضارعة، وليس الأمر كذلك، إنما الابتداء هو الوقوع في أول الجملة والتجرد من العوامل اللفظية، وفي تقديري أن الضمير (هو) يعود على (رَفْعِه) المفهوم من (رَفَعَه) ويقصد به (سبب رَفْعِه)، فحذف المضاف (سبب) وأقام المضاف إليه (رَفْعِه) مقامه، ويكون تقدير الكلام (والابتداء معنًى رَفَعَه، وسببُ رَفْعِه مضارعته للفاعل)، فالزجاجي ذكر عامل رفع المبتدأ وهو الابتداء، ثم ذكر سبب وعلة رفعه وهو مضارعته للفاعل، ثم شرح هذه المضارعة، وهي أن كليهما مسندٌ إليه يحتاج إلى مسندٍ يتم به الكلام.

قال السيرافي «إن الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ليُخْبَر عنه، وهذه التعرية عاملة فيه»[4]، لقد صرَّح بأن عامل رفع المبتدأ هو الابتداء، وفسَّر الابتداء بأنه التعرية والتجرد من العوامل اللفظية[5]، ثم احتج على ذلك فقال «لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على ما يجب من

---

[1] – المصدر السابق، 12/4.

[2] – الأصول في النحو، 58/1.

[3] – الجمل في النحو، ص 36.

[4] – شرح كتاب سيبويه، 456/2.

[5] – يقصد بالعوامل اللفظية هنا: النواسخ، مثل: (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، و(ظنَّ) وأخواتها، وكذلك حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة.

الإعراب، والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن، كثوبين أبيضين متشابهين لرجلين إذا عَلَّمَ[1] أحدهما على ثوبه وترك الآخر العلامة، كان تعريته من العلامة علامة له»[2]، فقد ذكر أن العامل في علم النحو بمنزلة العلامة التي تدل على ما تستحقه الكلمة من إعراب، والعلامة قد تكون بالتجرد والتعرية أي بالعدم، واستدل على ذلك بدليل حسيّ، وهو أن يكون لرجلين ثوبين متشابهين، فيضع أحدهما علامة على ثوبه، ويجرد الآخر ثوبه من تلك العلامة، فيعرف الثاني ثوبه بتجرده من تلك العلامة، فيكون تجرد ثوبه من تلك العلامة علامة على ثوبه.

ثم ذكر مذهب البصريين في عامل رفع المبتدأ والخبر فقال «فأما المبتدأ فالابتداء يرفعه، وأما خبر المبتدأ فمن أصحابنا من يقول: إن الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعا، وقال أبو العباس محمد بن يزيد: إن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر»[3]، فقد أشار إلى اختلاف البصريين (أصحابنا) في عامل رفع الخبر، وهذا يقتضي أنهم أجمعوا على عامل رفع المبتدأ وهو الابتداء، فذكر أن بعضهم ذهب إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء، وفيه إشارة إلى مذهب الأخفش، وصرَّح بأن المبرد (أبو العباس محمد بن اليزيد) ذهب إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والخبر.

وتعرض لمذهب سيبويه على وجه الخصوص فقال «ولسيبويه فيه [يعني الخبر] عبارات مختلفة مشتبهة يوهم بعضها أن الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك قوله (فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء)، يعني يرتفع بالمبتدأ، ويُوهِم بعضُها[4] أن الابتداء يرفع المبتدأَ والخبرَ لقوله (وارتفع المنطلقُ – وهو يعني خبر الابتداء– لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»[5]، فقد جعل السيرافي كلامَ سيبويه مشتبها ومختلفا، بعضه يوهم أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وبعضه يوهم أن الخبر مرفوع بالابتداء، والذي أراه أن كلام سيبويه ليس مختلفا ولا مشتبها بل هو محكم، فقد صرَّح بأن الخبر مرفوع بالمبتدأ (فإن المبني عليه يرتفع به)، يعني أن المبني على المبتدأ وهو الخبر، يرتفع بالمبتدأ، وأما قوله بعد ذلك (وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته) فلا يوهم أن الخبر مرفوع بالابتداء، لأن سيبويه هنا لا يتحدث عن عامل رفع الخبر، وإنما يتحدث عن علة وسبب رفع الخبر، ومما يدل على ذلك استعماله للام التعليل (لأنه) في هذا الموضع وعدم استعماله لها في الموضع السابق، وإنما استعمل فيه كاف التشبيه (كما)، والشبه بين المبتدأ

---

[1] – في الأصل (يُعَلِّمُ)، والأنسب ما أثبته حتى يتناسب مع الفعل الماضي (وترك).

[2] – شرح كتاب سيبويه، 456/2، 457.

[3] – المصدر نفسه، 457/2.

[4] – في الأصل (بعضهم)، وهو تصحيف.

[5] – شرح كتاب سيبويه، 457/2.

والخبر في الحكم (ارتفع...كما ارتفع)، وليس في العامل، لأنه حدد عامل كل منهما، فالخبر (ارتفع به) أي بالمبتدأ، والمبتدأ (ارتفع بالابتداء)، ولما أشبه الخبرُ المبتدأَ في الحكم علَّل سيبويه ذلك (لأن المبني على المبتدأ بمنزلته)، أي لأن الخبر بمنزلة المبتدأ، وهذه المنزلة قد تكون من جهة المعنى فالخبر هو المبتدأ في المعنى، وقد تكون من جهة الإسناد، فالخبر هو أحد طرفي الإسناد كالمبتدأ، فهو عمدة مثله.

وفي الأخير أبدى السيرافي رأيه في عامل رفع الخبر فقال «وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته في غير هذا الموضع، ولا رأيته لأحد، وهو أن التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر، لأن الخبر أيضا لم يدخل عليه عاملٌ لفظي، لأن الاسمَ المبتدأَ ليس بعامل، فكان في كل واحد منهما تعرية»[1]، فقد صرَّح بأنه جاء برأي جديد لم يُسبَق إليه، وظاهر قوله أن الخبر مرفوع بالابتداء، لكنه ليس الابتداء الذي رفع المبتدأ، إنما ابتداء آخر، يدل على ذلك قوله (فكان في كل واحد منهما تعرية)، فالتعرية الموجودة في المبتدأ هو الابتداء الذي رفع المبتدأ، والتعرية الموجودة في الخبر هو الابتداء الذي رفع الخبر، والمقصود بالتعرية هو التجرد من العوامل اللفظية في كليهما، وهذا ظاهر في المبتدأ لأنه لم يسبق بشيء، أما في الخبر فلأنه لم يسبق إلا بالمبتدأ، وهو ليس بعامل بحسب رأي السيرافي، ثم ذهب يحتج لرأيه فقال « ويدلك على ذلك أن أصحابنا لا خلاف بينهم أن خبر المبتدأ قد يتقدم عليه ويرتفع بما كان يرتفع به، وقد علمنا أن العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، والابتداء والمبتدأ ليس بأقوى من (إنَّ) وأخواتها، وأخبارها لا تتقدم عليها، وإنما جاز تقديم خبر المبتدأ لأن فيه من التعرية مثل ما في المبتدأ، ويقوي هذا قول سيبويه (لأن المبني على المبتدأ بمنزلة)»[2]، فقد احتج على رأيه بجواز تقديم الخبر على المبتدأ عند البصريين (أصحابنا)، مع بقاء كل واحد منهما مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل التقديم، وهذا يعني أن الخبر المقدم على المبتدأ عند البصريين مرفوع إما بالمبتدأ وإما بالابتداء الذي رفع المبتدأ، وفي كلا الحالتين يكون العامل في الخبر مؤخرا عنه مع كونه عاملا ضعيفا، أما المبتدأ فلأنه اسم، وأما الابتداء فلأنه عامل معنوي، وعند البصريين العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، وبالتالي يحصل التناقض عند البصريين لأن جوازهم تقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى جواز تأخير العامل الضعيف على معموله، وهذا مما يدلُّ عند السيرافي أن الخبر مرفوع بابتداء غير الابتداء الذي رفع المبتدأ، فإذا تقدَّم الخبر على المبتدأ تقدم عامله معه وهو الابتداء الموجود فيه، وهذا لا يؤدي إلى التناقض.

قال الفارسي «الابتداءُ وصفٌ في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون معرًى من

---

[1] – المصدر السابق، 457/2.

[2] – المصدر نفسه، 457/2.

العوامل الظاهرة، ومسند إليه شيء، مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ...فـ(زيدٌ) ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو: أنَّ وكأنَّ وظننتُ، وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه»[1]، فقد صرَّح أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأغفل عامل رفع الخبر، وفسَّر الابتداء بالتعري والتجرد من العوامل اللفظية (الظاهرة)، وبالإسناد إليه، وهو أن يسند إليه شيء وهو الخبر، فالابتداء عند الفارسي هو التجرد من العوامل اللفظية من جهة، والإسناد إليه من جهة أخرى.

قال ابن الوراق «فإن قال قائل: لم استحق المبتدأ الرفع، وبأي شيء يرتفع؟ فالجواب في ذلك: أن الرافع[2] له التعرية، وليست بلفظ»[3]، فقد صرَّح بأن المبتدأ مرفوع بالتجرد من العوامل اللفظية (التعرية)، وهو عامل معنوي (وليس بلفظ).

ثم ذكر مذهب الزجاج في عامل رفع المبتدأ فقال «وأما أبو إسحاق الزجاج فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، قال: لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يُحَدَّثُ عنه، صار هذا هو المعنى الرافع للمبتدأ»[4]، ولا أرى أن الكلام الذي نقله ابن الوراق عن الزجاج يُفهَم منه أن العامل في المبتدأ هو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، وإنما يُفهَم منه أن العامل الذي رفع المبتدأ هو كونه مسندا إليه، وهو كما سبق وأن رأينا بعض ما فسَّر به الفارسي الابتداء، وقد يكون مما أخذه الفارسي عن الزجاج، فيكون قد جمع بين رأي المبرد (التعرية من العوامل)، ورأي الزجاج (الإسناد إليه)، وفسَّر بهما جميعا الابتداء الذي هو عامل رفع المبتدأ.

ثم ذكر ابن الوراق العامل الذي رفع الخبر فقال «فإن قيل: قد علمنا بما ذكرت [العامل] في المبتدأ، فما العامل في الخبر؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما: أن الابتداء وحده عامل في الخبر، كما كان في المبتدأ...والوجه [يعني الجواب] الثاني: أن يكون العامل في الخبر المبتدأ والابتداء جميعا...وكلا القولين جيد»[5]، وواضح أنه أجاز وجهين في العامل الذي رفع الخبر، الأول يتوافق مع مذهب الأخفش، أي أن الخبر مرفوع بالابتداء، والثاني يتوافق مع مذهب المبرد، أي أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، لكنه أغفل الوجه الثالث الذي يتوافق مع مذهب سيبويه، وهو أن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

---

[1] – الإيضاح، ص 85.

[2] – في الأصل (الدفع)، وهو تصحيف.

[3] – علل النحو، ص 368.

[4] – المصدر نفسه، ص 369.

[5] – المصدر نفسه، ص 371.

وقد احتج ابن الوراق على عامل رفع المبتدأ بما احتج به السيرافي[1]، كما احتج على عامل رفع الخبر في الوجه الأول وهو رفعه بالابتداء بالقياس على العوامل اللفظية، نحو إنَّ وكأنَّ وظننتُ، فكلها عاملة في المبتدأ والخبر فكذلك الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، وخاصة (ظننتُ) فهي نظير الابتداء، لأنها عملت في المبتدأ والخبر عملا واحدا وهو النصب، كما عمل هو في المبتدأ والخبر عملا واحدا وهو الرفع[2]، واحتج على عامل رفع الخبر في الوجه الثاني وهو رفعه بالابتداء والمبتدأ بأن المبتدأ ملازم للابتداء، فلا يصح للخبر معنى إلا بمقدمتهما جميعا، فوجب أن يعملا فيه جميعا[3].

قال ابن جني «ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علة رفع زيد، من نحو قولنا: زيدٌ قام أخوه، فقال لك: ارتفع بالابتداء لقلت: هذا قول البصريين»[4]، فواضح أنه نسب للبصريين رفع المبتدأ بالابتداء، وأكد ذلك في موضع آخر فقال «كرفع المبتدأ، فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء»[5]، ولاشك أنه يعني بـ(نحن) البصريين، لأنه ذكر بعد ذلك الكوفيين، وقال في موضع آخر «وإنما نقول في رفع المبتدأ: إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسندا إليه، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه»[6]، نستنتج من هذا القول أن الابتداء عند ابن جني هو الإسناد إليه والتجرد من العوامل اللفظية، وهو موافق في ذلك للفارسي.

هذا وقد نسب المتأخرون للبصريين أو بعض أئمتهم ثمانية مذاهب في عاملي رفع المبتدأ والخبر:

المذهب الأول: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.

وقد ذكره كثير من النحاة ، منهم ابن مالك[7]، وقال صرَّح بذلك سيبويه في مواضع كثيرة، ومنهم ابن النحاس[8]، وقال استنبطوا ذلك من قول سيبويه، ومنهم خالد الأزهري[9]،ونسبه لسيبويه، ومنهم الأشموني[10]، حيث استشهد بقول سيبويه على هذا المذهب، ومنهم أبو حيان[1]،ونسبه لسيبويه

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، ص368

(2) – ينظر: المصدر نفسه، ص 371.

(3) – ينظر: المصدر نفسه، ص 372.

(4) – الخصائص، 72/1.

(5) – المصدر نفسه، 194/1.

(6) – المصدر نفسه، 220/1.

(7) – ينظر: شرح التسهيل، 269/1.

(8) – ينظر: شرح المقرب، 299/1.

(9) – ينظر: شرح التصريح، 158/1.

(10) – ينظر: شرح الأشموني، 259/1.

وجمهور البصريين وقال أيضا نُسِب هذا للمبرد، ومنهم ابن عقيل[2]،ونسبه لسيبويه وجمهور البصريين، ومنهم السيوطي[3]، ونسبه لسيبويه والجمهور.

المذهب الثاني: المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء.

ذكر ذلك ابن النحاس، وجعله أحد أقوال البصريين[4]، وقال أيضا «وقال بعض من تعرض لهذا المكان [يعني قول سيبويه (فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء)]:إن الضمير في (به) يعود إلى الابتداء لا إلى المبتدأ، فيكون حينئذ مذهبه موافقا لقول من قال: إن الابتداء عامل في الجزأين معا»[5]، أي أن هناك من خرَّج قول سيبويه على هذا المذهب، كما ذكره أبو حيان[6]، والسيوطي[7]، ونسباه للأخفش وابن السراج والرماني.

المذهب الثالث: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

ذكره ابن النحاس وقال «وربما قيل إن هذا مذهب سيبويه –رحمه الله– استنباطا، وإلا فليس مصرحا به في كتاب سيبوبه –رحمه الله–»[8]، أي ربما هناك من خرَّج قول سيبويه على هذا المذهب، كما ذكره الأشموني، ونسبه للمبرد[9].

المذهب الرابع: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ.

ذكر ذلك ابن مالك، ونسبه للمبرد[10].

المذهب الخامس: المبتدأ والخبر مرفوعان بحقِّ الأصل، لأنهما عمدتان.

ذكر ذلك ابن أبي الربيع، وقال هذا ظاهر كلام أبي علي، يعني الفارسي[11].

---

(1) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1085/3.

(2) – ينظر: شرح ابن عقيل، 182/1.

(3) – ينظر: همع الهوامع، 8/2.

(4) – ينظر: شرح المقرب، 298/1.

(5) – المصدر نفسه، 299/1

(6) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1085/3.

(7) – ينظر: همع الهوامع، 8/2

(8) – شرح المقرب، 299/1.

(9) – ينظر: شرح الأشموني، 259/1.

(10) – ينظر: شرح التسهيل، 271/1.

(11) – ينظر: البسيط، 541/1.

المذهب السادس: المبتدأ والخبر مرفوعان بالحمل على الفاعل لشبههما به[1].

ذكر ذلك ابن أبي الربيع، وقال هو ظاهر كلام أبي القاسم، يعني الزجاجي[2].

المذهب السابع: المبتدأ والخبر مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية.

ذكر ذلك أبو حيان، ونسبه للجرمي والسيرافي وكثير من البصريين، وقال نسبه الفراء إلى الخليل[3].

المذهب الثامن: المبتدأ والخبر رفع كلّ واحد منهما الآخر.

ذكر ذلك أبو حيان، وقال هو اختيار ابن جني[4].

ونقل المتأخرون مذهب البصريين في عامل رفع المبتدأ لوحده، وهم وإن أجمعوا على أنه الابتداء إلا أنهم اختلفوا في تحديد معناه، وأيضا هناك من لم يذكر لفظ (الابتداء)، وذكر معناه مباشرة، وعليه فقد نسب المتأخرون للبصريين أو بعض أئمتهم ستة مذاهب في عامل رفع المبتدأ:

المذهب الأول: المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التعري من العوامل اللفظية.

وقد ذكره ابن يعيش، ونسبه لبعض البصريين[5]، وابن النحاس، ونسبه كذلك لبعض البصريين، حيث قال «واختلف النحاة في الابتداء العامل في المبتدأ، ما هو؟ فقال بعض البصريين: هو وصف قائم في المبتدأ، وهو ما ذكره المصنف»[6]، وقد ذكر في الهامش أن الوصف المقصود والذي ذكره المصنف هو التعري من العوامل اللفظية غير الزائدة.

المذهب الثاني: المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التعري من العوامل اللفظية، وإسناد الخبر إليه[7].

ذكر ذلك ابن يعيش، ونسبه للبصريين الآخرين غير الذين نسب لهم المذهب السابق[8].

المذهب الثالث: المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار.

---

(1) – ينظر: المصدر السابق، 542/1.

(2) –ينظر: البسيط، 542/1.

(3) – ينظر ارتشاف الضرب، 1085/3.

(4) – ينظر: المصدر نفسه، 1085/3.

(5) – ينظر: شرح المفصل، 84/1.

(6) – ينظر: شرح المقرب، 301/1.

(7) – ينظر : المصدر نفسه، (الهامش:2)، 301/1.

(8) – ينظر: شرح المفصل، 84/1.

ذكر ذلك العكبري، وقال رُوِي عن الزجاج[1]،كما ذكره ابن النحاس، ونسبه للزجاج[2].

المذهب الرابع: المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو كون الاسم أولا مقتضيا ثانيا.

ذكر ذلك العكبري، ونسبه لجمهور البصريين[3].

المذهب الخامس: المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو تجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون في المبتدأ المكتفي بمرفوعه تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء.

ذكر ذلك الأستراباذي، ونسبه للبصريين[4].

المذهب السادس: المبتدأ مرفوع بتجرده من العوامل وإسناده إلى الخبر.

ذكر ذلك العكبري، وقال روي عن المبرد وغيره[5].

كما نقل المتأخرون مذهب البصريين في عامل رفع الخبر لوحده فذكروا المذاهب التي ذكرها ابن الأنباري، وزادوا مذهب السيرافي الذي ذكرته سابقا، فنسبوا لهم أربعة مذاهب:

المذهب الأول: الخبر مرفوع بالمبتدأ.

ذكر ذلك كثير من النحاة، منهم ابن عصفور[6]، وابن مالك[7]، ونسباه لسيبويه، ومنهم العكبري، ونسبه للفارسي وابن جني في التبيين[8]، ونسبه للفارسي وحده في اللباب[9]،ومنهم الأستراباذي، وقال: نُقِل عن سيبويه، ويُحكَى عن الفارسي وابن جني[10].

المذهب الثاني: الخبر مرفوع بالابتداء

---

[1] – ينظر: اللباب، 126/1.

[2] – ينظر: شرح المقرب، 302/1.

[3] – ينظر: اللباب، 125/1.

[4] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 199/1.

[5] – ينظر: اللباب، 126/1.

[6] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 364/1.

[7] – ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، 334/1.

[8] – ينظر: التبيين، ص 229.

[9] – ينظر: اللباب، 128/1.

[10] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 200/1.

ذكر ذلك العكبري[1]، وخالد الأزهري[2]، ونسباه لابن السراج.

المذهب الثالث: الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

ذكر ذلك ابن يعيش، وقال: عليه كثير من البصريين[3].

وقد ذكر المذاهب الثلاثة السابقة ابن مالك[4]، وخالد الأزهري[5]، وقالا إنها أقوال البصريين.

المذهب الرابع: الخبر مرفوع بعامل معنوي غير الابتداء، وهو تجرد آخر، فعامل المبتدأ تجرد المبتدأ، وعامل الخبر تجرد الخبر عن العوامل اللفظية.

ذكر ذلك ابن النحاس[6]، ونسبه للسيرافي نقلا عن ابن عمرون[7].

مذهب الكوفيين.

قال الفراء في مثل قولنا: الأسدُ مخوفٌ، حيث يُعرَب (الأسدُ) مبتدأ، و(مخوفٌ) خبر، ثم ندخل اسم الإشارة (هذا) فنقول: هذا الأسدُ مخوفًا، فيُعرَب (هذا) مبتدأ، و(الأسدُ) خبر، و(مخوفًا) حال «فلم يجدوا بدًّا من أن يرفعوا (هذا) بـ(الأسد)، وخبره منتظر، فلما شُغِل (الأسدُ) بمرافعة (هذا)، نُصِب فعله [يعني: مخوف] الذي كان يرافعه لخلوته»[8]، فقوله (فلما شُغِل "الأسدُ" بمرافعة "هذا") يدل أن (هذا) مرفوع بـ(الأسد)، و(الأسدُ) مرفوع بـ(هذا) في الجملة الثانية، لأنه استعمل كلمة (مرافعة)، والتي تفيد التشريك أي أن كلا منهما رفع الآخر[9]، وكذلك قوله (نُصِب فعلُه الذي كان يرافعه) يدل أن (الأسدُ) مرفوع بـ(مخوف)، و(مخوفٌ) مرفوع بـ(الأسد) في الجملة الأولى لاستعماله كلمة (يرافع)، ونستنتج مما سبق أن المبتدأ والخبر عند الفراء مترافعان، أي أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، وهذا أيضا ما

---

[1] – ينظر: التبيين، ص 229، واللباب، 128/1.

[2] – ينظر: شرح التصريح، 159/1.

[3] – ينظر: شرح المفصل، 85/1.

[4] – ينظر: شرح الكافية الشافية، 334/1.

[5] – ينظر: شرح التصريح، 159/1.

[6] – ينظر: شرح المقرب، 300/1.

[7] – هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي، ولد سنة 596 هـ تقريبا، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدر لإقرائه، وتخرج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه ابن النحاس شرح المفصل، مات سنة 649هـ، ينظر: بغية الوعاة، 231/1.

[8] – معاني القرآن، الفراء، 12/1، 13.

[9] – ومما يؤكد ذلك أنه قد جاء في بعض النسخ (مرافعه)، ينظر: المصدر نفسه، (الهامش 1)، 13/1.

استنتجه المختار أحمد ديرة من القول السابق للفراء[1].

قال ثعلب «وماذا تصنع، يكون (ماذا) حرفا واحدا، (وتصنع) عاملا فيها، كأنك قلت: ما تصنع»[2]، ففي هذا القول ذكر أن (ماذا) في جملة (ماذَا تصنعُ) تكون حرفا واحدا، أي كلمة واحدة، وهي اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها (تصنع) في محل رفع خبر، وقوله (و"تصنع" عاملا فيها) يدل أن الجملة الخبرية هي التي رفعت محل المبتدأ ، فنستنتج أن الخبر يرفع المبتدأ عند ثعلب، ويمكن أن نستنتج أيضا أن المبتدأ يرفع الخبر عنده، لأنه إذا عمل الثاني في الأول، فمن باب أولى أن يعمل الأول في الثاني لتقدمه عليه.

وقال ثعلب «فإذا قالوا: مَنْ ذا نَأْتِه، كان من قول الفراء والكسائي أن يُرفَع (مَنْ) بـ(ذا) و(ذا) بـ(مَنْ)، و(نَأْتِه) جواب الجزاء، كأنه قال: مَنْ يكن هذا نَأْتِه»[3]، فقد ذكر أن جملة (مَنْ ذا نَأْتِه) عند الفراء والكسائي هي جملة شرطية، فـ(مَنْ ذا) جملة الشرط مكونة من اسم الشرط (مَنْ) وهو مبتدأ، واسم الإشارة (ذا) وهو خبر، و(نَأْتِه) جملة جواب الشرط، ويدل قوله (كان من قول الفراء والكسائي أن يُرفَع "مَنْ" بـ"ذا" و"ذا" بـ"من") أن المبتدأ والخبر عند الفراء والكسائي مترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ.

قال ابن خالويه «فـ(الحمدُ) رُفِع بالابتداء، علامةُ رفعه ضمُّ آخره، فإن قيل لِمَ رَفَعَ الابتداءُ؟ فقُلْ: لأن الابتداءَ أولُّ الكلام والرفعُ أولُّ الإعراب فأُتبِع الأوّلُ الأوّلَ»[4]، فقد صرَّح في هذا القول بأن المبتدأ (الحمدُ) من قوله تعالى ﴿الحمدُ لله﴾[5]مرفوع بالابتداء، وهو في هذا يوافق مذهب البصريين، وقد فسر الابتداء بأنه أوّلُ الكلام، فلم يخرجه عن معناه اللغوي، كما استدل على ما ذهب إليه بالمناسبة بين العامل وهو الابتداء، والعمل وهو الرفع، فكلاهما أوّلُ، وهو في هذا يخالف مذهب البصريين.

قال السيرافي في معرض احتجاجه على أن المبتدأ والخبر في كل واحد منهما تعرية من العوامل «وعلى نحو هذا سَوَّى الكوفيون بين الابتداء [يقصد: المبتدأ] والخبر، فجعلوا كلَّ واحدٍ منهما رافعًا للآخر، أيُّهما تقدم رفع الذي بعده، وأيُّهما تأخر رفع الذي قبله»[1]، فقد صرَّح في هذا القول بأن

---

[1] – ينظر: دراسة في النحو الكوفي، ص 324.

[2] – مجالس ثعلب، 526/2.

[3] – المصدر نفسه، 526/2.

[4] – إعراب ثلاثين سورة، ص 18.

[5] – الفاتحة، 1.

[1] – شرح كتاب سيبويه، 457/2.

المبتدأ والخبر عند الكوفيين مترافعان، المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ.

قال ابن جني في باب تعارض العلل «الكلام في هذا المعنى من موضعين...الأول منهما كرفع المبتدأ، فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه، والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مُواقِعه»[1]، فقد صرَّح في هذا القول بأن للكوفيين مذهبين في عامل رفع المبتدأ، الأول: أنه مرفوع بالخبر، والمذهب الثاني: أنه مرفوع بالضمير الذي يعود عليه من الخبر، فلو قلنا: زيدٌ قام أبوه، فـ (زيدٌ) مبتدأ مرفوع بالضمير (الهاء) من (أبوه)، ويدل قوله (الذي هو مرافعه عندهم) أن الخبر مرفوع بالمبتدأ لأن كلمة (مرافع) تدل أن كل واحد منهما رفع الآخر.

وقد اختلف المتأخرون في أقوال الكوفيين في عامل رفع المبتدأ والخبر:

فبعضهم أثبت لهم مذهبا واحدا: المبتدأ والخبر مترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ.

ذكر هذا المذهب ابن مالك[2]، وأبو حيان نقلا عن ابن مالك[3]، وخالد الأزهري[4]، والأشموني[5]، ونسبوه للكوفيين.

وبعض المتأخرين أثبت للكوفيين مذهبين في عامل رفع المبتدأ والخبر:

المذهب الأول: المبتدأ والخبر مترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ.

المذهب الثاني: المبتدأ مرفوع بما يعود عليه من ذكره من الخبر، أي بالضمير العائد عليه من الخبر، ولم يذكروا عامل رفع الخبر في هذا المذهب، ويبدو أنه مرفوع بالمبتدأ كما في المذهب الأول.

ذكر هاذين المذهبين العكبري، ونسبهما للكوفيين في التبيين[6] أما في اللباب فذكر المذهبين في عامل رفع المبتدأ، ونسبهما للكوفيين[1]، وذكر عامل رفع الخبر في المذهب الأول، ونسبه للفراء[2]، كما

---

[1] – الخصائص، 194/1.

[2] – ينظر: شرح التسهيل، 272/1.

[3] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1085/3.

[4] – ينظر: شرح التصريح، 159/1.

[5] – ينظر: شرح الأشموني، 259/1.

[6] – ينظر: التبيين، ص225.

[1] – ينظر: اللباب، 126/1.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، 129/1.

ذكرهما الأستراباذي، ونسب المذهب الأول للكسائي والفراء، ونسب المذهب الثاني للكوفيين[1]، وذكرهما أيضا ابن النحاس، ونسبهما للكوفيين، ثم قال «هذا منقول أكثر الناس عن مذهبهم، وهكذا ذُكِر في كتب الخلاف عنهم»[2].

وبعض المتأخرين أثبت للكوفيين مذهبا واحدا، لكنه يختلف باعتبار حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الخبر مفردا، فالمبتدأ والخبر مترافعان، المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ.

الحالة الثانية: إذا كان الخبر جملة، فالمبتدأ مرفوع بما يعود عليه من ذكره، أي بالضمير العائد عليه من الخبر، ولم يذكروا عامل رفع محل الخبر في هذه الحالة، ويبدو أنه مرفوع بالمبتدأ كما في الحالة الأولى.

ذكر هاتين الحالتين ابن النحاس نقلا عن ابن الدَّهَّان[3] في شرح الإيضاح نقلا عن الفراء نقلا عن الكسائي[4]، ثم قال ابن النحاس «فهذه الحكاية عن الفراء تدل على أن ما ذكره النحاة من مذهبهم، ليس بمذهبين- كما قالوا- بل هو اختلاف أحوال، لأنه قال: إن الخبر إذا كان مفردا، فهو الرافع [يعني للمبتدأ]، وهو المذهب الذي حكَوْه أولا عنهم، وإن كان فعلا [يعني جملة فعلية]، فرافع المبتدأ ما عاد عليه، وهو المذهب الذي حكَوْه عنهم ثانيا، فيكون هذا اختلاف حالين لا مذهبين كما ذكروا»[5].

وبعض المتأخرين ذكر حالتين أخريين:

الحالة الأولى: إذا لم يكن في الخبر ذكر أي ضمير يعود على المبتدأ[6]، فالمبتدأ والخبر مترافعان، المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ.

الحالة الثانية: إذا كان في الخبر ذكر أي ضمير يعود على المبتدأ[1]، فالمبتدأ مرفوع بما يعود عليه من ذكره، أي بالضمير العائد عليه من الخبر، ولم يذكروا عامل رفع الخبر أو محله في هذه الحالة، ويبدو

---

(1) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 200/1.

(2) – ينظر: شرح المقرب، 297/1.

(3) – هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ناصح الدين بن الدَّهَّان النحوي، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وصنف: شرح الإيضاح في أربعين مجلدة، شرح اللمع لابن جني في عدة مجلدات، الدروس في النحو، الرياضة في النكت النحوية، الفصول في النحو، ولد سنة 494هـ وقيل: كان ابن الدهان سيبويه عصره، ينظر بغية الوعاة، 587/1.

(4) – شرح المقرب، 297/1.

(5) – المصدر نفسه، 298/1.

(6) – وذلك إذا كان الخبر مفردا جامدا.

(1) – وذلك إذا كان الخبر مفردا مشتقا، أو جملة.

أنه مرفوع بالمبتدأ كما في الحالة الأولى.

ذكر هاتين الحالتين أبو حيان نقلا عن غير ابن مالك [1]، والسيوطي في قول آخر[2]، ونسباهما للكوفيين.

وقد نقل المتأخرون حجة الكوفيين على مذهبهم الأول، في أن المبتدأ والخبر مترافعان، فرفع كل واحد منهما الآخر، وهي أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر ولا يستغني عنه، فهو طالب له و محتاج إليه، وبه صار عمدة، فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما أن (أيّا) الشرطية عاملة في الفعل بعدها، وهو عامل فيها، نحو قوله تعالى ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[3].

وقد ذكر هذه الحجة العكبري[4]، وخالد الأزهري[5]، والسيوطي[6].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «الثالث من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان، مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يغني عن الخبر، ويشترك النوعان في أمرين: أحدهما: أنهما مجردان عن العوامل اللفظية، والثاني: أن لهما عاملا معنويا –وهو الابتداء– ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد»[7]، فقد صرَّح في هذا القول بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وقد فسَّر الابتداء بالتجرد للإسناد من العوامل اللفظية، وهو ما يتوافق مع المذهب الخامس الذي ذكرته فيما نسبه المتأخرون للبصريين في عامل رفع المبتدأ، والذي ذكره الأستراباذي، ونسبه للبصريين[8].

وقال ابن هشام «وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا»[1]، فقد صرَّح بعامل رفع المبتدأ وهو مثل ما صرَّح به في القول السابق تماما، كما صرَّح أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو ما يتوافق مع المذهب الأول الذي ذكرته فيما نقله

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1085/3.

[2] – ينظر: همع الهوامع، 9/2.

[3] – الإسراء، 110.

[4] – ينظر: التبيين، ص 227، 228.

[5] – ينظر: شرح التصريح، 159/1.

[6] – ينظر: همع الهوامع، 8/2، 9.

[7] – شذور الذهب، ص 210.

[8] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 199/1.

[1] – أوضح المسالك، 175/1.

المتأخرون عن البصريين في عامل رفع الخبر، والذي ذكره كثير من النحاة، ونسبوه لسيبويه والفارسي وابن جني[1]، وقد نفى ابن هشام أن يكون الخبر مرفوعا بالابتداء، كما نفى أن يكون مرفوعا بالابتداء والمبتدأ معا، وهذا يعني أنه ذهب مذهب سيبويه، واستبعد مذهبي الأخفش والمبرد، كما أشار في الأخير إلى مذهب الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان.

وقال ابن هشام «المبتدأ اسم أو مؤول به، مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، وهو مرفوع بالابتداء...والخبر الجزء المسند إلى المبتدأ...وهو مرفوع بالمبتدأ، لا بالمبتدأ، ولا بهما»[2]، وهذا القول هو نحو من القول السابق، فقد صرَّح فيه بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، لكنه لم يفسر معنى الابتداء، وربما يقصد به التجرد من العوامل اللفظية للإسناد، لأنه ذكره كوصف للمبتدأ، كما صرَّح بأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ونفى أن يكون مرفوعا بالابتداء أو الابتداء والمبتدأ.

وقال ابن هشام «فأما المبتدأ فهو اسم أو ما في تأويله معرَّى من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرا عنه...وقولنا (اللفظية) إشارة إلى أن له عاملا على الابتداء على الأصح، ونعني بالابتداء وجود الاسم على هذه الصفة الخاصة»[3]، فقد تعرَّض في هذا القول لعامل رفع المبتدأ، وصرَّح بأنه الابتداء، وقوله (على الأصح) فيه إشارة إلى الخلاف في هذه المسألة، وهو الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون ذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو ما صححه ابن هشام، والكوفيون ذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر أو بما يعود عليه من ذكره، وقد فسَّر ابن هشام الابتداء في هذا القول بـ(وجود الاسم على هذه الصفة الخاصة)، ولاشك أنه يريد بذلك تعرِّي المبتدأ من العوامل اللفظية ومخبرا عنه، أي التجرد للإسناد كما صرَّح بذلك في القولين السابقين.

ونستنتج من مجموع هذه الأقوال أن مذهب ابن هشام في عامل رفع المبتدأ يتوافق مع مذهب البصريين، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وتفسيره للابتداء يتوافق مع تفسير بعض البصريين له بأنه التجرد من العوامل للإسناد، وكذلك مذهبه في عامل رفع الخبر يتوافق مع مذهبهم، فقد ذكر أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو ما يتوافق مع مذهب سيبويه.

2- مسألة محل ضمير الفصل من الإعراب:

اختلف النحاة في ضمير الفصل هل له محل من الإعراب أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أن ما

---

[1] - ينظر: هذه الأطروحة، ص 219.

[2] - الجامع الصغير، ص 41-44.

[3] - شرح اللمحة، 401/1، 402.

يُفصَل به بين النعت والخبر يسمى عمادا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا، لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم ليَخرُجَ من معنى النعت كقولك: زيدٌ هو العاقلُ، ولا موضع له من الإعراب[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن ضمير العماد (هو) توكيد لما قبله، فتَنَزَّل منزلة (النفس) إذا كانت توكيدا، والتوكيد يتبع ما قبله في الإعراب، ومن ذهب منهم إلى أن حكمه حكم ما بعده احتج بأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه[2].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن ضمير الفصل (هو) إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، فهو كـ(الكاف) في "ذلك" و"تلك" التي دخلت لمعنى الخطاب وتثنى وتجمع ولا محل لها من الإعراب، وكـ(ما) في "إنّما" و"حيثما" التي تدخل لمعنى التوكيد ولا محل لها من الإعراب، فكذلك ضمير الفصل وجب أن لا يكون له محل من الإعراب[3].

مذهب البصريين:

قال الخليل «وتقول: هم قومٌ كرامٌ، فإذا جعلت هذه الحروف [يعني الضمائر] فصلا بين حروف (الترائي)[4]، وحروف (كان)[5]، لم تعمل شيئا، وأجريت الكلام على أصله، كقولك: كان عمرٌو هو خيرًا منك، قال تعالى في الأنفال ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِندِكَ﴾[6] نصب (الحقَّ) لأنه خبر كان...وقال عز وجل في آل عمران ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[7]، نصب (خيرًا) لأنه خبر (يحسبُ) »[8]، لقد سمَّى الضمير الذي يقع بين معمولي (كان) وأخواتها وبين معمولي (ظنَّ) وأخواتها فصلا، وضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، وما أصله مبتدأ وخبر، كاسم (كان) وخبرها، واسم (إنَّ) وخبرها، ومفعولي (ظنَّ)، وإنما يُمثَّل لضمير الفصل-كما فعل

---

(1) – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 100)، 579/2.

(2) – ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 100)، 579/2.

(3) – ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 100)، 579/2.

(4) – يقصد (ظنَّ) وأخواتها.

(5) – يقصد (كان) وأخواتها.

(6) – الأنفال، 32.

(7) – آل عمران، 180.

(8) – الجمل في النحو، الخليل، ص 188، 189.

الخليل-بالضمير الذي يقع بين اسم (كان) وخبرها، وبين مفعولي (الظنّ)، لأن ما بعده يكون منصوبا، فيُعلَم أنه ضمير فصل[1]، وقد صرَّح الخليل بأن هذا الضمير لا يعمل شيئا، ويبقى ما بعده منصوبا بما قبله على الأصل (لم تعمل شيئا، وأجريت الكلام على أصله)، وهذا يدل أن ضمير الفصل عنده لا محل له من الإعراب، إذ لو كان له محل من الإعراب لكان مبتدأ ولرفع ما بعده، واستشهد الخليل على ذلك بالقرآن الكريم، مثل قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِندِكَ﴾[2]حيث جاء (الحقّ) منصوبا خبر (كان)، ومثل قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[3]حيث جاء (خير) منصوبا مفعولا ثان لـ(يحسبُ)، وقد تجاوز الخليل فسماه خبر (يحسبُ)، وهذا يدلُّ أن ضمير الفصل (هو) في كلا الآيتين لا محل له من الإعراب.

والذي يدلُّ أن الخليل لا يسمى الضمير الذي يدخل بين اسم (كان) وخبرها أو مفعولي (ظنَّ) فصلا إلا إذا كان لا محل له من الإعراب قوله بعد القول السابق «فأما تميم فترفع هذا كله، ويجعلون المضمر مبتدأ وما بعده خبره...قال الشاعر أيضا:[4]

تَحِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنتَ تَرَكْتَهَا وَكُنتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنتَ أَقْدَرُ

رفع (أقدرُ) بـ(أنت) ولم يلتفت إلى (كان) لأنه يجب أن يكون لـ(أنت) خبر، وعلى هذا يقرأ من يقرأ هذا الحرف[5] في المائدة ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ﴾[6]، رفع (الرقيب) بـ(أنت)»[7]، فلم يُسَمِّ الضمير الذي يقع بين معمولي (كان) وأخواتها وبين معمولي (ظنَّ) وأخواتها في لغة تميم فصلا، لأنهم يرفعون ما بعد الضمير ولا ينصبونه، وهذا يعني أنهم يجعلون الضمير مبتدأ، أي له محل من الإعراب، وما بعده خبر له، وتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (كان) أو المفعول الثاني لـ(ظنَّ)، واستشهد الخليل على ذلك بالشعر:[1]

---

[1] - ينظر في هذا: شرح المفصل، ابن يعيش، 111/3.

[2] - الأنفال 32.

[3] - آل عمران، 180.

[4] - البيت من الطويل نُسِب لقيس بن ذريح، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 244/3، وهو من شواهد الكتاب، 393/2، والمقتضب، 105/4، وشرح المفصل، 3/ 112، ولسان العرب، 15/ 292 (ملا).

[5] - ذكر هذه القراءة العكبري ولم ينسبها لأحد، ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن، 234/1، كما ذكرها ابن خالويه ونسبها لأبي معاذ، ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص 42.

[6] - المائدة، 117.

[7] - الجمل في النحو، الخليل: ص 189، 190.

[1] - هو شطر بيت لقيس بن ذريح، وقد سبق تخريجه قريبا، الهامش 4.

وَكُنتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنتَ أَقْدَرُ

وبالقراءة الشاذة ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ﴾[1]، ومحل الشاهد في البيت رفع (أقدرُ)، وفي الآية رفع (الرقيبُ)، وهذا يدل أن الضمير (أنت) في كل من البيت والآية مبتدأ، وما بعده وهو (أقدرُ) في البيت و(الرقيبُ) في الآية خبر له، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (كان).

نستنتج مما سبق أن الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر والذي لا محل له من الإعراب يسميه الخليل فصلا.

قال سيبويه «هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهنَّ فصلا: اعلم أنهنَّ لا يكنَّ فصلا إلا في الفعل، ولا يكنَّ كذلك إلا في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء..فمن تلك الأفعال: حسبْتُ، وخلْتُ، وظننْتُ، ورأيْتُ إذا لم تُرِدْ رؤية العين، ووجدْتُ إذا لم تُرِدْ وجدان الضالة، وأُرَى، وجعلْتُ إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملْتُ ولكن تجعلها بمنزلة صيَّرْتُه خيرًا منك، وكان، وليس، وأصبح، وأمسى »[2]، لقد بيَّن في هذا القول أن الضمير بمختلف أنواعه يكون فصلا إذا وقع بين معمولي الفعل الناسخ الذَيْنِ أصلهما مبتدأ وخبر (كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء)، ثم عدد الأفعال الناسخة، فذكر (ظنَّ) وأخواتها، أي أفعال القلوب، وتشمل أفعال الشك (حسبت، وخلت، وظننت)، وأفعال اليقين (رأيت إذا لم ترد رؤية العين، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة، وأُرَى)، و(جعل) وأخواتها، أي أفعال التحويل والتصيير (جعلت إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملت ولكن تجعلها بمنزلة صيَّرته خيرا منك)، و(كان) وأخواتها، أي الأفعال الناقصة (كان، وليس، وأصبح، وأمسى).

وظاهر هذا القول أن ضمير الفصل عند سيبويه لا يكون إلا بين معمولي الفعل الناسخ، وليس الأمر كذلك، فقد قال بعد ذلك «واعلم أنها [يعني الضمائر] تكون في (إنَّ) وإخواتها فصلا، وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع، لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل»[3]، فقد ذكر أن الضمير يكون فصلا بين معمولي (إنَّ) وأخواتها، وبين المبتدأ والخبر، وإنما ذكر سيبويه الفعل الناسخ أوَّلا وخصَّه لأن الفصل فيه يتبيَّن من الابتداء، فإذا كان ما بعد الضمير منصوبا فالضمير فصل، وإذا كان ما بعد الضمير مرفوعا فالضمير مبتدأ، وذكر (إنَّ) والابتداء ثانيا لأن الفصل فيهما لا يتبيَّن من الابتداء، بسبب أن ما

---

[1] – المائدة، 117، وقد سبق تخريج هذه القراءة، الهامش 5، ص227.

[2] – الكتاب، 389/2، 390.

[3] – المصدر نفسه، 392/2.

بعد الضمير مرفوع على كل حال، فالضمير يحتمل أن يكون فصلا وما بعده مرفوع بما قبله، وأن يكون مبتدأ وما بعده مرفوع به.

وقال سيبويه «فجاز هذا [أي الفصل] في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلامًا بأنه قد فصل الاسمَ، وأنه فيما ينتظر المحدَّثُ ويتوقَّعه منه، مما لابد له من أن يذكره للمحدَّث ...فكأنه ذكر (هو) ليستدلَّ المحدَّثُ أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل رحمه الله»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن ضمير الفصل يأتي بعد تمام الاسم (المبتدأ أو ما أصله مبتدأ) فيفصل الاسم عما بعده، ليعرف المخاطَب أن ما بعد الاسم خارج عنه وليس من تمامه، أي ليس تابعا له، ليس نعتا له، ولا توكيدا له، ولا بدلا منه، بل هو الطرف الثاني الذي تتم به الفائدة مع الاسم وهو الخبر أو ما أصله خبر، وجعل سيبويه هذا من تفسير الخليل للفصل.

وقد فسَّر سيبويه الفصل في موضع آخر فقال «وإنما فصل لأنك إذا قلت: كان زيدٌ الظريفَ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لزيد، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنها متضمِّنة للخبر»[2]، وهو تفسير قريب من تفسير الخليل.

نستنتج مما سبق أن سبب تسمية ضمير الفصل فصلا عند الخليل وسيبويه هو لأنه يفصل بين النعت أو ما يمكن أن يكون تابعا للمبتدأ وبين الخبر.

وقال سيبويه «واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكَر، وذلك قولك: حسبْتُ زيدًا هو خيرًا منك، وكان عبدُ اللهِ هو الظريفَ، وقال الله عز وجل ﴿وَيَرَى الذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[3]»[4]، لقد ذكر في هذا القول أن ضمير الفصل لا يغير إعراب ما بعده، ويظهر ذلك خاصة في الضمير الذي يدخل بين معمولي الفعل الناسخ، فيبقى ما بعده منصوبا كما كان قبل دخول الضمير، وهذا يدل أن ضمير الفصل ليس مبتدأ، إذ لو كان مبتدأ لرفع ما بعده خبرا له، وقد استشهد سيبويه على ذلك بقوله تعالى ﴿وَيَرَى الذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[1]، حيث جاء (الحقّ) منصوبا مفعولا ثان لـ(يرى) لأنها بمعنى (يعلم)، وهذا يدل أن ضمير الفصل (هو) في الآية ليس مبتدأ.

---

[1] – المصدر السابق، 2/ 389.

[2] – المصدر نفسه، 388/2.

[3] – سبأ، 6

[4] – الكتاب، 390/2.

[1] – سبأ، 6.

ثم قال سيبويه «وقد زعم ناس أن (هو) هاهنا [يعني في الآية السابقة من سورة سبأ] صفة[1]، فكيف يكون صفةً وليس من الدنيا عربيٌّ يجعلها هاهنا صفةً للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررْتُ بعبدِ الله هو نفسِه، فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإن كنَّا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام، لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة[2] فتقول: إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلًا، ولا يكون (هو) ولا (نحن) هاهنا صفةً وفيهما اللامُ»[3]، فقد نفى أن يكون الضمير (هو) في الآية التي استشهد بها في القول السابق صفة، أي توكيدا للاسم الموصول قبله (الذي) المفعول الأول لـ(يرى)، وردَّ بقوَّة على من يزعم ذلك، واحتج على ذلك بحجتين: الأولى: أنه لم يُسمَع عن العرب تأكيد الاسم الظاهر بالضمير، فلا يجوز: مررْتُ بعبدِ الله هو نفسِه، فالاسم الظاهر يؤكد بالنفس فقط: مررت بعبدِ الله نفسِه[4]، والحجة الثانية: أنه يجوز عند العرب وعند النحاة: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، بنصب (الظريف)، فاللام التي دخلت على الضمير (هو) لا تخلو أن تكون لام الابتداء أو اللام المزحلقة[5]، ونصب (الظريف) يبطل أن تكون لام الابتداء، لأنه يبطل أن يكون الضمير (هو) مبتدأ، وقد سبق بيان ذلك، فيتعين أنها اللام المزحلقة، وإذا ثبت ذلك فالضمير (هو) ليس توكيدا لـ(زيد) بدليل دخول اللام المزحلقة عليه، لأن هذه اللام لا تدخل على توكيد المبتدأ كما لا تدخل على نعته، فلا يقال: إنْ كان زيدٌ للظريفُ عاقلًا، وإنما يقال: إنْ كان زيدٌ الظريفُ لعاقلًا، فتتصل اللام بخبر (كان) ولا تتصل بما هو تابع لاسم (كان).

نستنتج مما سبق أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب عند سيبويه، لأنه لو كان له محل من الإعراب لكان مبتدأ لما بعده أو توكيدا لما قبله، وقد أبطل سيبويه ذلك كله، فتعين أنه لا محل له من الإعراب.

وقد ذكر سيبويه لغة من يرفعون ما بعد الضمير الواقع بين معمولي الفعل الناسخ، مثل: أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك، وقاسها على: أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه، ففي كلا الجملتين وقع المفعول الثاني لـ(أظنُّ)

---

[1] – يقصد بالصفة هنا: التوكيد.

[2] – يقصد بالصفة هنا: النعت.

[3] – الكتاب، 2/ 390، 391.

[4] – في حين يجوز: مررت به هو نفسِه، فيؤكد الضمير المتصل بالضمير المنفصل وبالنفس، ينظر: شرح المفصل، 42/3، 43.

[5] – اللام المزحلقة هي لام الابتداء زحلقت إلى الخبر بسبب دخول (إنَّ) على المبتدأ حتى لا يجتمع مؤكدان، اللام و(إنَّ)، ينظر: شرح المفصل، 62/8-64، وفي هذا المثال زحلقت من اسم (كان) إلى ضمير الفصل (هو) بسبب دخول (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة.

جملة اسمية، وفي هذه الحالة لم يسمِّ سيبويه الضمير (هو) فصلا لأنه مبتدأ[1]، وهذا يدل أن ضمير الفصل عند سيبويه هو الذي لا محل له من الإعراب.

قال الأخفش «وقال [تعالى] ﴿اللَّهُمَ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِندِكَ﴾[2] فنصب (الحقَّ) لأن (هو) -والله أعلم- جُعِلت ههنا صلةً في الكلام، زائدةً توكيدًا كزيادة (ما)، ولا تزاد إلا في كل فعل لا يستغني عن خبر، وليست (هو) بصفة لـ(هذا)، لأنك لو قلت: رأيت هذا هو، لم يكن كلاما...وإنما جعلوا هذا المضمر نحو قولهم: هو، وهما، وأنت، زائدا في هذا المكان، ولم يُجعَل في مواضع الصفة، لأنه فصلٌ، أراد أن يبيِّن به أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله، ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي لا يكون له خبر»[3]، يتضح من خلال هذا القول أن الضمير الواقع بين معمولي الفعل الناسخ المنصوب ما بعده سماه الأخفش صلة، كما سماه فصلا، وعلَّل ذلك بأنه يبيِّن أن ما بعده ليس صفة (أي نعتا) لما قبله، وهذا يعني أنه يبيِّن أن ما بعده خبرا لما قبله، إذا فقد فصل بين النعت والخبر، كما وصف الأخفش هذا الضمير بأنه زائد توكيدا كزيادة (ما)، وهذا يعني أنه لا محل له من الإعراب عنده، وهذا ما أكده عندما نفى أن يكون الضمير (هو) صفةً (أي توكيدًا) لـ(هذا) في قوله تعالى ﴿اللَّهُمَ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِندِكَ﴾[4]،وعلَّل ذلك بأنه لا يقال: رأيت هذا هو، مما يدل أن (هو) لا يكون توكيدا لـ(هذا).

وقد وضَّح الأخفش هذا أكثر فقال «ولا تكون هذه المضمرة من صفة الظاهرة، ولكنها تكون من صفة المضمرة في نحو قوله تعالى ﴿وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَالِمِينَ﴾[5]...لأنك تقول: وجدْتُه هو، وأتاني هو، فتكون صفة، وقد تكون في هذا المعنى أيضا غير صفة، ولكنها تكون زائدة، كما كان في الأول»[6]، فالضمير المنفصل لا يكون توكيدا للاسم الظاهر، وهذا ما جعل الضمير (هو) لا يكون توكيدا لـ(هذا) في الآية السابقة لأن (هذا) اسم ظاهر، لكن يجوز أن يكون الضمير المنفصل توكيدا للضمير المتصل، وقد مثل لذلك بقوله تعالى ﴿وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَالِمِينَ﴾[1]، فالضمير (هم) يجوز أن يكون توكيدا للضمير المتصل (الواو) اسم (كان)، وقد علَّل ذلك بأنه يقال: وجدْتُه هو، مما يدلُّ أن

---

[1] - ينظر: الكتاب، 392/2، 393.

[2] - الأنفال، 32.

[3] - معاني القرآن، الأخفش، 347/1، 348.

[4] - الأنفال، 32..

[5] - الزخرف، 76.

[6] - معاني القرآن، الأخفش، 348/1.

[1] - الزخرف، 76.

(هو) يكون توكيدا للضمير المتصل (الهاء)، وجوَّز الأخفش أيضا أن يكون الضمير (هم) في الآية زائدا، أي فصلا، لأنه وقع بين معمولي فعل ناسخ وما بعده منصوب، فتحصَّل أن هذا الضمير له وجهان إعرابيان: الأول: أنه في محل رفع توكيد للضمير المتصل (الواو) اسم (كان)، والوجه الثاني: أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وفي الوجه الأول لم يسمِّ الأخفش الضمير (هم) فصلا، لأنه توكيدٌ (صفةٌ)، أي له محل من الإعراب.

وقد ذكر الأخفش لغة بني تميم الذين يرفعون ما بعد الضمير الواقع بين معمولي الفعل الناسخ، وقال بأنهم أجروه مجرى الاسم (يعني المبتدأ) فيرفع ما بعده إن كان قبله ظاهرا أو مضمرا[1]، ولم يسمِّه في هذه الحالة أيضا فصلا، لأن له محلا من الإعراب.

نستنتج مما سبق أن ضمير الفصل عند الأخفش هو ما كان زائدا لا محل له من الإعراب، أما ما كان له محل من الإعراب في وجه أو في لغة فليس ضمير فصل.

قال المبرد «وتقول: كان زيدٌ هو العاقلُ، تجعل (هو) ابتداء و(العاقل) خبره، وإن شئت قلت: كان زيدٌ هو العاقلَ يا فتى، فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كان زيدٌ العاقلَ، وإنما يكون (هو)، و(هما)، و(هم)، وما أشبه ذلك زوائد بين معرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات...ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر»[2]، من خلال هذا القول لم يسمِّ المبرد الضمير الذي يكون بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما مبتدأ وخبر فصلا، وإنما سماه زائدًا، وقد يكون ذلك وصفا له، ويدل هذا الاسم أو الوصف أن هذا الضمير لا محل له من الإعراب، إذ لا يكون زائدا وله محل من الإعراب.

قال الزجاج «وكذلك قوله [تعالى] ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[3]، إلا أن (هم) دخلت فصلا، وإن شئت كانت تكريرا للاسم، كما تقول: زيدٌ هو العالمُ، فترفع (زيدا) بالابتداء، وترفع (هو) ابتداء ثانيا، وترفع (العالم) خبرا لـ(هو)، و[هو] العالمُ خبرا لـ(زيد)...وإن شئت جعلت (هو) فصلا وترفع (زيدا) و(العالم) على الابتداء وخبره»[1]، لقد ذكر أن الضمير (هو) في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ

---

[1] – ينظر: معاني القرآن، الأخفش، 348/1.

[2] – المقتضب، 103/4، 104.

[3] – الأعراف، 157.

[1] – معاني القرآن وإعرابه، 73/1.

الْمُفْلِحُونَ﴾[1] له وجهان إعرابيان، الأول: أنه ضمير فصل دخل بين المبتدأ والخبر، والوجه الثاني: أنه مبتدأ ثان تكرير للمبتدأ الأول (أولئك)، وقد مثَّل لذلك بقولك: زيدٌ هو العالمُ، حيث اعتبر الضمير (هو) مبتدأ ثانيا في وجه، واعتبره فصلا في وجه آخر.

ثم قال الزجاج «وكذلك لك[2] في الكلام في الابتداء والخبر، وفي قولك: كان زيدٌ هو العالمَ، ذكرُ: هو، وأنت، وأنا، ونحن، دخلت إعلاما بأن الخبر مضمون وأن الكلام لم يتم، وموضع دخولها إذا كان الخبر معرفة أو ما أشبه المعرفة، وأن (هو) بمنزلة (ما) اللغو في قوله عز وجل ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[3] فإنما دخلوها مؤكدة»[4]، فقد علَّل دخول ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر إعلاما بأن ما بعده خبر، وهذا يعني أنه ليس نعتا لما قبله، وبالتالي فإنه يفصل بين الخبر والنعت، كما اعتبر الزجاج أن ضمير الفصل بمنزلة (ما) الزائدة (اللغو) كما في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[5]، حيث دخلت (ما) زائدة بين الجار والمجرور (برحمةٍ)، وهذا يدل أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب عنده.

قال الزجاجي «اعلم أن العرب تجعل هو وهما وهم وهي وأنت وأنتما وأنتم وما أشبه ذلك فصلا...وذلك قولك: كان زيدٌ هو القائمَ، تجعل (القائم) خبر كان، و(هو) الفصلُ لا يُعتَدُّ به»[6]، فقد سمَّى الضمير (هو) بين معمولي (كان) فصلا، وقوله (لا يُعتَدُّ به) يدل أنه لا محل له من الإعراب.

قال السيرافي «أصل دخول الفصل إيذان للمخاطَب المحدَّث بأن الاسم قد تمَّ ولم يبق منه نعت ولا بدل ولا شيء من تمامه، وأن الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أن يأتي به وهو الخبر، وهو الذي نحاه سيبويه، ومما زاد فيه بعض أصحابنا أن الفصل إنما أُتِيَ به ليُؤذِن أن الخبر معرفة أو ما يقوم مقامها، وأجمع من هذين في التعليل أن يقال: أُتِيَ بالفصل ليُتَبَيَّن أن ما بعده ليس بنعت الاسم، فجميع هذا سبب المجيء بالفصل، وأن الذي بعده كان مما يصح أن ينعت به الأوَّل»[7]، لقد ذكر في هذا القول ثلاثة تعليلات لدخول أو مجيء ضمير الفصل: الأول: أنه إعلام للمخاطَب بأن الاسم قبله قد تمَّ ولم يبق شيء من تمامه، وأن الذي بقي من الكلام هو الخبر، ونسب هذا التعليل لسيبويه،

---

(1) – الأعراف:157.

(2) – يريد: يجوز لك

(3) – آل عمران، 159.

(4) – معاني القرآن وإعرابه، 74/1.

(5) – آل عمران، 159.

(6) – الجمل في النحو، الزجاجي، ص 142.

(7) – شرح كتاب سيبويه، 158/3.

والتعليل الثاني: أنه يؤذن أن الخبر معرفة أو ما يقوم مقامها، ونسبه لبعض أصحاب سيبويه، أي لبعض البصريين، والتعليل الثالث: أنه يتبيَّن به أن ما بعده ليس بنعت للاسم قبله وكان مما يصح أن يُنعَت به، وكلامه يوحي بأن هذا تعليله[1]، وهذه التعليلات توحي بسبب تسمية هذا الضمير فصلا وإن لم يصرِّح بذلك، فالتعليل الأول يوحي بأن هذا الضمير فصل بين ما هو من تمام الاسم الأول وما هو من تمام الكلام، والتعليل الثاني يوحي بأن هذا الضمير فصل بين ما يتوقعه المخاطب من مجيء الخبر نكرة ومجيئه معرفه[2]، والتعليل الثالث يوحي بأن هذا الضمير فصل بين النعت والخبر.

وقال السيرافي «وليس للفصل موضع من الإعراب: رفع ولا نصب ولا جر، ونظيره من الأسماء التي لا موضع لها كاف ذلك وذانك وأولئك ورويدك ونحو ذلك»[3] فقد صرَّح بأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وقاسه على كاف الخطاب في أسماء الإشارة كـ(ذلك)، وبعض أسماء الأفعال كـ(رويدك) فالكاف في هذه الأسماء لا محل لها من الإعراب.

قال الفارسي «العرب تجعل (هو) و(أنت) وأخواتها فصلا بين المبتدأ وخبره إذا كان خبره معرفة أو قريبا من المعرفة، نحو قولهم: كان زيدٌ هو خيرًا منك، وكان عمرٌو هو العاقلَ، فإن سأل سائل فقال: (هو) ما موضعها من الإعراب؟ قيل له: لا موضع لها، والدليل على أنه لا موضع لها أنه لا يخلو أن يكون لها موضع أو لا موضع لها، فإن كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون مبتدأ أو خبرا، فإن كان مبتدأ فيصير لا خبر له، وإن كان خبرا كان بلا مبتدأ، فلما فسد هذا عُلِم أن لا موضع لها من الإعراب»[4]، لقد سمَّى الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر فصلا، وصرَّح بأنه لو كان له محل من الإعراب لكان مبتدأ أو خبرا، ويُفسِد الأول بأنه يكون بلا خبر، ويُفسِد الثاني بأنه يكون بلا مبتدأ، وهذا الاستدلال ينطبق على المثالين اللذين أوردهما: كان زيدٌ هو خيرًا منك، وكان عمرٌو هو العاقلَ، فالضمير (هو) فيهما وقع بين معمولي (كان)، فما بعده لا يمكن أن يكون خبرا له لأنه جاء منصوبا فهو خبر (كان)، وما قبله لا يمكن أن يكون مبتدأ له لأنه اسم (كان)، فتعيَّن أنه لا محل له من الإعراب، ولم يذكر الفارسي احتمالا ثالثا لو كان له محل من الإعراب وهو أن يكون تابعا لما قبله، وهذا الاحتمال مستبعد في المثالين السابقين، بسبب أن ما قبل الضمير فيهما اسم ظاهر، والضمير لا يكون تابعا للاسم الظاهر، فلا يكون وصفا له ولا بدلا منه ولا توكيدا له.

---

[1] – وقد نقلت عن سيبويه نحوا من هذا التعليل: ص230.

[2] – لأن في الغالب يتوقع المخاطب مجيء الخبر نكرة، فإذا دخل ضمير الفصل توقع مجيئه معرفة.

[3] – شرح كتاب سيبويه، 159/3.

[4] – المسائل المنثورة، ص114.

وقال الفارسي «وإنما دخلت [يعني هو] عند أصحابنا لتكون مؤذنة أن الاسم الذي يجيء بعدها معرفة وما يقارب من المعرفة، كما أنك إذا قلت: قامت هند، وقاما الزيدان، فقد علمت أن هاهنا التاء آذنت وعُلِم بها أن ما يجيء بعدها مؤنث، وإن كان يُعلَم بالخبر أن الاسم مؤنث إذا لُفِظ به، ومن هنا أشبهت (هو) في هذا الموضع حرف المعنى، إذ صارت يُعلَم بها ما يجيء بعدها كما يعلم بحرف المعنى»[1]، لقد علَّل دخول ضمير الفصل ليؤذن أن الاسم الذي يجيء بعده معرفة أو ما يقاربها، ونسب ذلك للبصريين (أصحابنا)، وهذا يوحي بأن ضمير الفصل يفصل بين ما يتوقعه المخاطَب من مجيء الخبر نكرة ومجيئه معرفة، كما بيَّنت ذلك سابقا، وقد قاسه الفارسي على تاء التأنيث التي توحي بمجيء الفاعل مؤنثا، مثل: قامت هند، وعلى ألف التثنية في لغة أكلوني البراغيث التي توحي بمجيء الفاعل مثنى، مثل: قاما الزيدان، فأشبهت (هو) حرف المعنى، إذ تدل على معنى وهو مجيء الخبر معرفة بعدها.

قال ابن الوراق «واعلم أن الفصل إنما دخل في الكلام ليبيِّن أن ما بعدها خبر، وليس بنعت، فلما كانت [هذه] علة [دخوله] لم يجز أن يقع إلا بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر، لأنه إذا كان ما قبله تامًّا لم يُحتَج إليه، إذ كان إنما دخل ليُنبِئ عن تمام ما بعده»[2]، فقد علَّل في هذا القول دخول الفصل، فذكر في الأول أنه دخل ليبيِّن أن ما بعده خبر وليس نعتا، أي فصل بين النعت والخبر، ثم ذكر في الأخير أنه دخل لينبئ عن تمام ما بعده، وهو قريب من الأول، لأن تمام ما بعده يعني أن ما بعده خبر يتم به الكلام، وليس نعتا لما قبله فلا يتم به الكلام، وبالتالي فقد فصل بين ما يتم به الكلام وما لا يتم به، أي بين الخبر والنعت.

كان هذا عرضا لأقوال البصريين في تسمية وإعراب الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، وقد نقل بعض المتأخرين أن البصريين يسمُّون هذا الضمير فصلا.

ذكر ذلك ابن الشجري[3]،وابن يعيش[4]،وابن مالك[5]، والسيوطي[1].

كما نقل بعض المتأخرين عن البصريين أن هذا الضمير لا محل له من الإعراب.

---

[1] – المصدر السابق، ص 114، 115.

[2] – علل النحو، ص 570، 571.

[3] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 37/2.

[4] – ينظر: شرح المفصل، 110/3.

[5] – ينظر: شرح التسهيل، 167/1.

[1] – ينظر: همع الهوامع، 236/1

ذكر ذلك ابن مالك ونسبه لسيبويه، قال «فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب»[1]، وذكره الأستراباذي[2]، والمرادي[3]، ونسباه للبصريين، كما ذكره ابن النحاس[4]، والسيوطي[5]، ونسباه للخليل.

مذهب الكوفيين:

قال الفراء «وقوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِندِكَ﴾[6] في (الحقّ) النصب والرفع[7] إن جعلت (هو) اسما رفعت (الحقّ) بـ(هو)، وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت (الحقّ)، وكذلك فافعل في أخوات (كان)، و(أظنّ) وأخواتها، كما قال تبارك وتعالى ﴿وَيَرَى الذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[8] تنصب (الحقّ) لأن (رأيت) من أخوات ظننت»[9]، فقد ذكر أن في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِندِكَ﴾[10] قراءتان، بنصب (الحقّ) وبرفعه، فعلى قراءة الرفع يكون (هو) مبتدأ، و(الحقّ) خبره، والجملة في محل نصب خبر (كان)، وعلى قراءة النصب يكون (هو) عمادًا، و(الحقّ) خبر (كان) منصوب، ثم عمَّم هذا الحكم على (كان) وأخواتها و(ظنَّ) وأخواتها، أي أنه إذا دخل الضمير بين معمولي فعل ناسخ يجوز أن يُنصَب ويُرفَع ما بعده[11]، ففي النصب يكون الضمير عمادًا، وفي الرفع يكون مبتدأ.

نستنتج أن الفراء يسمى الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر عمادًا إذا لم يكن مبتدأ.

ولم يذكر الفراء محل هذا الضمير من الإعراب، غير أنه وصفه في القول السابق بأنه (بمنزلة

---

(1) – شرح التسهيل، 169/1.

(2) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 66/3.

(3) – ينظر: الجني الداني، ص 351.

(4) – ينظر: شرح المقرب، 478/1

(5) – ينظر همع الهوامع، 236/1.

(6) – الأنفال، 32

(7) – ذكر قراءة الرفع العكبري ولم ينسبها لأحد، ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمان، 6/2، ونسبها في الإتحاف للمطوعي، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، 79/2، ونسبها الزمخشري للأعمش، ينظر: الكشاف، 577/2.

(8) – سبأ، 6.

(9) – معاني القرآن، الفراء، 1/ 409.

(10) – الأنفال، 32.

(11) – النصب هو الأكثر، والرفع لغة لبني تميم، ينظر: الجمل في النحو، الخليل، ص 188، 189.

الصلة)، وربما يقصد بالصلة (الألف واللام)، يدل على ذلك أنه قال عند ذكره لبعض الأحكام المتعلقة بهذا الضمير «فيكون (هو) عمادًا للاسم و(الألف واللام) عمادًا للفعل»[1]، ويقصد بالاسم اسم الفعل الناسخ، وبالفعل خبر الفعل الناسخ، وعبَّر عنه بالفعل لأنه مشتق من الفعل، فإذا قلت: كان زيدٌ هو القائمَ، فـ(هو) عماد لـ(زيد) و(الألف واللام) في (القائم) عماد لـ(قائم)، فقد ربط الفراء بين الضمير (هو) و(الألف واللام) وسمَّى كلا منهما عمادًا[2]، ورغم هذا الربط لا يمكن أن نقول: إن هذا الضمير لا محل له من الإعراب عند الفراء لربطه بـ(الألف واللام) وهو حرف لا محل له من الإعراب، لأنه لم يجعل مطابقة كلية بين الضمير(هو) و(الألف واللام)، وإنما هي مطابقة من ناحية الاعتماد فقط، بدليل أنه قال (بمنزلة الصلة) ولم يقل (صلة)، وأيضا فإن (الألف واللام) في الاسم المشتق هي اسم عند بعض النحاة وله محل من الإعراب يظهر في صلته، أي في الاسم المشتق.

قال ثعلب «وقالوا: تربَّع ابن جُؤْيَة[3] في اللحن حين قرأ[4] ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[5] وجعلوه حالا، يعني (أطهرَ)، وليس هو كما قالوا، هو خبر لـ(هذا) كما كان في (كان) إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب»[6]، لقد ذكر في هذا القول قراءة شاذة، وهي قوله تعالى ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[1]، بنصب (أطهرَ)، ووصفها باللحن أي بالخطأ، ثم ذكر تخريج النحاة لهذه القراءة، وربما يقصد

---

[1] – معاني القرآن، الفراء، 409/1، 410.

[2] – استدل الفراء على هذا الربط، بأنه إذا لم يُؤتَ بالألف واللام في الخبر، وكان يمكن الإتيان بها، فلا يُؤتَ بالعماد، فيقال: كان زيد قائما، ولا يقال: كان زيد هو قائما، وإذا كان لا يمكن الإتيان بالألف واللام في الخبر فالغالب أن يرفع ما بعد الضمير، فيكون الضمير مبتدأ وليس عمادا، فلأن يقال: كان زيد هو أخوك، أكثر من أن يقال: كان زيد هو أخاك، ينظر: معاني القرآن، الفراء، 409/1، 410.

[3] – لم أعثر له على ترجمة في كتب تراجم القراء، ولعله يكون الشاعر ساعدة بن جؤية الهذلي، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وليست له صحبة، وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، ينظر: الأعلام، 70/3، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)، تصحيح: أ.د/ف .كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط2، (1411هـ-1991م)، ص 103.

[4] – ذكر ابن جني أنها قراءة سعيد بن جبير والحسن (بخلاف عنه) ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق، ينظر: المحتسب، 448/1، وذكرها العكبري ولم ينسبها لأحد، ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمان، 2/ 43، ونسبها ابن خالويه لابن مروان وعيسى بن عمر، ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ص 66، وذكر الرازي أنها رُوِيت عن عبد الملك بن مروان والحسن وعيسى بن عمر، ينظر: تفسير الفخر الرازي (الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، (1401هـ- 1981م)، 34/18.

[5] – هود، 78.

[6] – مجالس ثعلب، 43/1..

[1] – هود، 78

البصريين، أنهم جعلوا (أطهرَ) حالا، فيكون (هؤلاءِ) مبتدأ، و(بناتي) خبر، و(هُنَّ) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، ويكون اللحن في مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[1]، وليس بين المبتدأ والخبر، وقد ردَّ ثعلب هذا التخريج وأعطى تخريجا آخر، وهو أن (أطهرَ) خبر لـ(هذا) يعني لـ(هؤلاء)، لأن (هذا) في مذهبه تكون تقريبا، والتقريب أن يكون (هذا) مثل (كان) فيرفع المبتدأ وينصب الخبر[2]، فيكون (هؤلاءِ) تقريبا، و(بناتي) اسمه، و(هُنَّ) عمادًا، و(أطهرَ) خبره، ويكون اللحن حسب ثعلب في اجتماع العماد مع التقريب (إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب)، فالأصل عند ثعلب هو: بناتِي أطهرُ لكم، مبتدأ وخبر، ثم دخل التقريب (اسم الإشارة) فنصب الخبر: هؤلاءِ بناتِي أطهرَ لكم، ثم دخل العماد (الضمير): هؤلاءِ بناتِي هنَّ أطهرَ لكم، فاجتمع العماد مع التقريب وهو اللحن عند ثعلب.

نستنتج مما سبق أن ثعلب يسمِّي الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر عمادًا، لأنه حسب مذهبه دخل بين اسم التقريب وخبره، وهما مبتدأ وخبر في الأصل.

هذا ما وقفت عليه من أقوال الكوفيين في تسمية وإعراب الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، وقد نقل كثير من النحاة أن الكوفيين يسمون هذا الضمير عمادا.

ذكر ذلك من البصريين الزجاج[3]، والزجاجي[4]، والسيرافي[5]،ومن المتأخرين ابن الشجري[6]، والعكبري[7]، وابن يعيش[8].

كما نقل كثير من المتأخرين عن الكوفيين أن هذا الضمير له محل من الإعراب، وذكروا لهم مذهبين:

المذهب الأول: أن هذا الضمير له حكم ما قبله[1].

---

[1] – حكى ابن مالك عن الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها، وعلى هذه اللغة خرَّج هذه القراءة، ينظر: شرح التسهيل، 168/1.

[2] – ينظر: مجالس ثعلب، 42/1.

[3] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 73/1.

[4] – ينظر: الجمل في النحو، الزجاجي، ص 142.

[5] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 158/3

[6] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 37/2.

[7] – ينظر: اللباب، 496/1

[8] – ينظر: شرح المفصل، 110/3

[1] – يعني ذلك أنه تأكيد لما قبله.

ذكر هذا المذهب العكبري[1]، ونسبه لبعض الكوفيين، وذكره ابن مالك[2]، والمرادي[3]، والسيوطي[4]، ونسبوه للفراء، وذكره أبو حيان[5]، ونسبه للكسائي، وذكره الأستراباذي[6]، وابن النحاس[7]، ونسباه للكوفيين، وصرَّح الأستراباذي بأنه تأكيد لما قبله.

المذهب الثاني: أن هذا الضمير له حكم ما بعده[8].

ذكر هذا المذهب العكبري[9]، ونسبه لبعض الكوفيين، وذكره ابن مالك[10]، والمرادي[11]، والسيوطي[12]، ونسبوه للكسائي، وذكره أبو حيان[13]، ونسبه للفراء.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام في الجامع الصغير «ويُسمَّى كلٌّ من (أنا) وأخواته فصلا...إن توسط بين ما يطابقه من مخبر عنه معرفة، وخبر كذلك، أو غير قابل لـ(ال)[14]»[15]، فقد صرَّح بأن الضمير الذي بين مبتدأ معرفة وخبر معرفة أو ما يقاربها يسمَّى فصلا.

وقال ابن هشام في شرح اللمحة «واختلف في الفصل [أي ضمير الفصل] أهو اسم أو حرف، فقيل حرف وهو الصحيح لأنه أُوتِي به لمعنى في غيره، وعلى هذا فلا موضع له من الإعراب كسائر

---

(1) – ينظر: اللباب، 496/1.

(2) – ينظر: شرح الكافية الشافية، 245/1.

(3) – ينظر: الجنى الداني، ص 351

(4) – ينظر: همع الهوامع، 237/1

(5) – ينظر: النكت الحسان، ص 60.

(6) – ينظر: شرح كفاية ابن الحاجب، 66/3.

(7) – ينظر: شرح المقرب، 478/1.

(8) – يعني ذلك أنه تأكيد لما بعده، وفيه بعد، لأن التأكيد لا يتقدم على المؤكد.

(9) – ينظر: اللباب، 496/1.

(10) – ينظر: شرح الكافية الشافية، 245/1.

(11) – ينظر: الجنى الداني، ص 351

(12) – ينظر: همع الهوامع، 237/1

(13) – ينظر: النكت الحسان، ص 60.

(14) – يعني: أو ما قارب المعرفة الغير قابل لـ(ال)، وذلك نحو: أفضل من زيد، فإنه لا يقبل (ال) لمجيء (من) بعده، فإذا لم تجئ (من) بعده قَبِلَ (ال)، فتقول: الأفضل، وكان معرفة، ينظر: شرح المفصل، 111/3، 112.

(15) – الجامع الصغير، ص 22.

الحروف»[1]، فقد ذهب إلى أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب لأنه حرف عنده، والحروف لا محل لها من الإعراب، وعلَّل ذلك بأن له معنى في غيره، وذلك أنه يعني أن ما بعده خبر وليس نعت، فكأنه أفاد معنى فيما بعده.

وقال ابن هشام في مغني اللبيب «(هو) وفروعه تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفا في نحو: زيدٌ هو الفاضلُ، إن أُعرِب فصلا وقلنا: لا موضع له من الإعراب»[2]، فقد صرَّح بأن الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر يكون حرفا ويُعرَب فصلا لا محل له من الإعراب، وقد احترز باسم الشرط (إذا) في قوله (إذا أُعرِب فصلا وقلنا: لا موضع له من الإعراب) من الوجه الإعرابي الثاني في المثال الذي أورده: زيدٌ هو الفاضلُ، حيث يجوز أن يُعرَب الضمير (هو) مبتدأ ثان، و(الفاضلُ) خبره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول (زيد)، فعلى هذا الوجه يكون الضمير (هو) اسما، ويكون له محل من الإعراب وهو الرفع.

نستنتج من الأقوال السابقة لابن هشام أنه يسمي الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر فصلا ويعتبره حرفا لا محل له من الإعراب، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

وقد أشار ابن هشام إلى الخلاف في ضمير الفصل، فقد ذكر أن الكوفيين يسمونه عمادًا[3]، ويُفهَم من ذلك أن البصريين يسمونه فصلًا، وذكر أنه بحسب ما قبله عند الكسائي وبحسب ما بعده عند الفراء[4]،وعكس في موضع آخر فذكر أنه باعتبار ما قبله عند الفراء وباعتبار ما بعده عند الكسائي[5]،كما ذكر أنه لا موضع له عند البصريين[6]، وفي موضع آخر نسب ذلك للخليل[7].

3- مسألة عامل رفع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور:

اختلف النحاة في عامل رفع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور، فذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه، ويُسمُّون الظرف المحلّ، ومنهم من يُسمِّيه الصفة، نحو قولك: أمامَك زيدٌ، وفي الدار عمرٌو، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن

---

[1] - شرح اللمحة، 422/1

[2] - مغني اللبيب، 17/2.

[3] - ينظر: الجامع الصغير، ص 22.

[4] - ينظر: المصدر نفسه، ص 22

[5] - ينظر: شرح اللمحة، 1/ 423.

[6] - ينظر: الجامع الصغير ، ص 22.

[7] - ينظر: شرح اللمحة، 423/1.

الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن الأصل في قولك (أمامَك زيدٌ، وفي الدارِ عمرٌو) حلَّ أمامَك زيدٌ، وحلَّ في الدارِ عمرٌو، فحُذِف الفعل وحلَّ محله الظرف، فارتفع الاسم به، واحتجوا بقول سيبويه: إنَّ الظرف يرفع إذا وقع خبرًا أو صفةً أو حالًا أو صلةً، أو اعتمد على نفي أو استفهام، وإذا عمل الظرف في تلك المواضع كلها فكذلك يعمل في هذا الموضع[2].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن الاسم بعد الظرف يرتفع بالابتداء، لأنه تعرى من العوامل اللفظية، ولا يصلح الظرف هاهنا أن يكون عاملا لوجهين: أحدهما: أن الظرف يعمل إذا قام مقام الفعل، وهو هنا ليس كذلك، لأنه يجوز أن تدخل عليه العوامل، فتقول: إنَّ أمامَك زيدًا، وظننْتُ خلفَك عمرًا، وما أشبه ذلك، فلو كان الظرف عاملا في (زيد) و(عمرو) لما دخل عليه عامل آخر وعمل فيهما، وأبطل عمله، كما لا يجوز أن تقول: إنَّ يقومُ عمرًا، وظننْتُ ينطلقُ بكرًا، والوجه الثاني: أن الظرف لو كان عاملا لوجب أن يُرفَع به الاسم في قولك: بك زيدٌ مأخوذٌ، وذلك لا يجوز بالإجماع[3].

مذهب البصريين:

قال الخليل «والرفع بخبر الصفة: تقول: لزيدٍ مالٌ، ولمحمدٍ عقلٌ، وعليك قميصٌ، وفي الدارِ زيدٌ واقفٌ، وإن شئْتَ: واقفًا، الرفع على خبر الصفة، والنصب على الاستغناء وتمام الكلام»[4]، وهو بداية باب عنون له بـ(والرفع بخبر الصفة)، ويقصد بالصفة الجار والمجرور، وبدأه بقوله (تقول: لزيدٍ مالٌ، ولمحمدٍ عقلٌ، وعليك قميصٌ)، فأورد أمثلة تمَّ الكلام فيها بالجار والمجرور وحصلت به الفائدة، ثم قال (وفي الدار زيدٌ واقفٌ، وإن شئت: واقفًا)، فأورد مثالا يحتمل أن يتمَّ الكلام فيه بالجار والمجرور (في الدارِ) وتحصل به الفائدة كالأمثلة الأولى، فيُنصَب (واقف) حالا، وهذا معني قوله (والنصب على الاستغناء وتمام الكلام)، ويحتمل أن يتمَّ الكلام فيه بالوصف (واقف) وتحصل به الفائدة، فيُرفَع خبرًا لـ(زيد) ويكون الجار والمجرور (في الدارِ) متعلِّقا به، لكن الخليل عبَّر عن هذه الحالة بقوله (الرفع على خبر الصفة) أي يرفع (واقف) خبرا للصفة أي للجار والمجرور، فجعل (واقف) خبرا للجار والمجرور، وليس خبرا للمبتدأ،

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 6)، 44/1.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 6)، 44/1، 45.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 6)، 45/1.

[4] – الجمل في النحو، الخليل، ص 163.

وهذا قد يُوهِم أن الخبر (واقف) مرفوع بالجار والمجرور ما دام خبرا له، وقد يُوهِم أيضا أن المبتدأ (زيد) اسم للجار والمجرور ومرفوع به، وهو ما قد يُفهَم منه أن الجار والمجرور يرفع الاسم بعده، لكن قول الخليل في بداية هذا الباب (الرفع بخبر الصفة) يُبعِد هذا الوهم، لأنه لم يقل (الرفع بالصفة)، فجَعْلِه (واقف) خبرا للجار والمجرور لا يقصد أنه مرفوع به.

نستنتج مما سبق أن الخليل يُسمِّي الجار والمجرور صفة، ويُسمِّي الخبر بعده خبر الصفة، لكنه لا يقصد أن الجار والمجرور يرفع الخبر أو المبتدأ بعده.

قال سيبويه «هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدَّمتَه أو أخَّرتَه، وذلك قولك: فيها عبدُ اللهِ قائمًا، وعبدُ اللهِ فيها قائمًا، فـ(عبدُ الله) ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو مَوْضِعٌ له، ولكنه يُجرَى مجرى الاسم المبني على ما قبله، ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبدُ اللهِ، حسن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُن واستغنى في قولك: هذا عبدُ اللهِ، وتقول: عبدُ الله فيها، فيصير كقولك: عبدُ اللهِ أخوك، إلا أنَّ عبد الله يرتفع مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا بالابتداء، ويدلك على ذلك أنك تقول: إنَّ فيها زيدًا، فيصير بمنزلة قولك: إنَّ زيدًا فيها»[1]، لقد عقد في هذا القول بابا ترجم له بقوله (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدَّمْتَه أو أخَّرْتَه)، وفيه تصريح بأن شبه الجملة من ظرف أو جار ومجرور[2] إذا وقعت خبرا لاسم معرفة فإن هذا الاسم يرتفع بالابتداء سواء تقدَّم على شبه الجملة أو تأخَّر عنها، وقد مثَّل لذلك بقوله (فيها عبدُ اللهِ قائمًا، وعبدُ اللهِ فيها قائمًا)، ففي المثال الأول تقدَّم الجار والمجرور (فيها) على (عبد الله) وفي المثال الثاني تأخَّر عنه، وصرَّح بأن (عبد الله) في المثالين ارتفع بالابتداء، وهذا ما أكَّده بعد ذلك بقوله (إلا أن "عبد الله" يرتفع مقدَّمًا كان أو مؤخَّرًا بالابتداء)، وعلَّل ذلك بقوله (لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما مَوْضِعٌ له، ولكنه يُجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله)، أي لأن الجار والمجرور (فيها) هو موضع لـ(زيد)، فيُجرَى مجرى الخبر المبني على ما قبله، إذًا فهو مبني على (عبد الله)، و(عبد الله) قبله في النية والرتبة، وإذا كان كذلك فـ(عبد الله) مبتدأ مرفوع بالابتداء لأنه في نية التقديم وإن تأخَّر لفظا، والجار والمجرور في نية التأخير وإن تقدَّم لفظا، ثم استدلَّ سيبويه على ذلك بقوله (ويدلُّك على ذلك أنك تقول: إنَّ فيها زيدًا، فيصير بمنزلة قولك: إنَّ زيدًا فيها)، أي الدليل على أن الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور مبتدأ مرفوع بالابتداء أنك تقول: إنَّ فيها زيدًا، فيكون (زيد) اسم (إنَّ)

---

[1] – الكتاب، 88/2.

[2] – يُفهَم ذلك من قوله (ما ينتصب فيه الخبر)، لأن الخبر المفرد والجملة لا ينتصبان.

منصوبا، وهو مثل قولك: إنَّ زيدًا فيها، حيث يكون (زيد) اسم (إنَّ) منصوبا، مما يدلُّ أن أصله مبتدأ في كلا الحالتين تقدَّم على الجار والمجرور أو تأخَّر عنه.

وقال سيبويه «وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت: فيها عبدُ اللهِ قائمٌ...فإذا نصبت (القائم) ف(فيها) قد حالت بين المبتدأ والقائم وأُستُغنِيَ بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيا عليه عَمَلَ (هذا زيدٌ قائمًا)، وإنما تجعل (فيها)، إذا رفعت (القائم)، مستقرًّا للقيام وموضعًا له، وكأنك لو قلت: فيها عبدُ الله، لم يَجُزْ عليه السكوت، وهذا يدلُّك على أن (فيها) لا يحدث الرفع أيضا في (عبد الله)، لأنها لو كانت بمنزلة (هذا) لم تكن لتُلغَى، ولو كان (عبد الله) يرتفع بـ(فيها) لارتفع بقولك: بك عبدُ اللهِ مأخوذٌ، لأن الذي يَرفِع ويَنصِب ما يُستَغنَى عليه السكوت وما لا يُستَغنَى بمنزلة واحدة، ألا ترى أن (كان) تعمل عمل (ضرب) ولو قلت: كانَ عبدُ اللهِ، لم يكن كلاما، ولو قلت: ضربَ عبدُ اللهِ، كان كلاما»[1]، هذا القول هو تكملة للقول السابق، ومازال يتحدث عن المثال الذي أورده فقال (وإن شئت ألغيت "فيها" فقلت: فيها عبدُ اللهِ قائمٌ) أي يجوز فيه وجهٌ ثانٍ وهو أن ترفع (قائما) وذلك إذا ألغيت (فيها)، أي لم تجعلها خبرا[2]، وجعلت (قائما) هو الخبر.

وشرح الوجه الأول وهو وجه النصب بقوله (فإذا نصبت "القائم" ف"فيها" قد حالت بين المبتدأ و"القائم" وأُستُغنِيَ بها)، يُفهَم من هذا الكلام أن الأصل في (قائم) أنه خبر للمبتدأ (عبدُ اللهِ)، فإذا نصبته لم يكن خبرا له، لأنك تجعل (فيها) هي الخبر، فكأنها حالت أن يكون (قائم) خبرا للمبتدأ (عبد الله)، وقوله (فعمل المبتدأ حين لم يكن "القائم" مبنيا عليه عَمَلَ "هذا زيدٌ قائمًا") أي فعمل خبر المبتدأ (فيها) لتضمنه معنى الاستقرار في (قائم) فنصبه على الحال، حين لم يكن (قائم) خبرا للمبتدأ (عبد الله)، وقد تجاوز سيبويه فنسب العمل للمبتدأ[3]، وقد قارن هذا العمل بعمل اسم الإشارة (هذا) لتضمنه معنى الإشارة والتنبيه في (قائم) فنصبة على الحال، في قولنا: هذا زيدٌ قائمًا.

ثم شرح الوجه الثاني وهو وجه الرفع بقوله (وإنما تجعل "فيها" إذا رفعت "القائم" مستقرًّا للقيام ومَوْضِعًا له، وكأنك لو قلت: فيها عبدُ اللهِ، لم يَجُزْ عليه السكوت)، أي إذا رفعت (قائم) فجعلته خبرا، تجعل (فيها) متعلِّقا به، فيكون قولك (فيها عبدُ اللهِ) غير تامٍّ حتى تقول (قائمٌ)، لأنه خبر لـ(عبد الله)

---

[1] – الكتاب، 89/2، 90.

[2] – يُسمِّي سيبويه شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور لغوا إذا لم تكن خبرا، لأنها يمكن أن تُلغَى وتحصل الفائدة بدونها، ويُسمِّيها مستقرا إذا كانت خبرا، لأن المبتدأ مستقرٌّ فيها، ينظر: شرح المفصل، 114/7، 115.

[3] – لعله يرى أن المبتدأ هو الذي يتضمَّن معنى الاستقرار.

ومتعلَّق لـ(فيها).

وبعد أن صرَّح سيبويه في القول السابق أن (عبد الله) مرفوع بالابتداء في قولنا: فيها عبدُ اللهِ قائمًا، صرَّح في هذا القول بأنه ليس مرفوعا بالجار والمجرور (فيها) قال (وهذا يدلك على أن "فيها" لا يُحْدِث الرفع أيضا في "عبد الله")، وعلَّل ذلك بقوله (لأنها لو كانت بمنزلة "هذا" لم تكن لِتُلغَى، ولو كان "عبد الله" يرتفع بـ"فيها" لارتفع بقولك: بك عبدُ اللهِ مأخوذٌ)، لقد عقد سيبويه في هذا القول مقارنتين:

فقد قارن بين قولنا (فيها زيدٌ قائمًا) وقولنا (هذا زيدٌ قائمًا)، حيث يجوز الرفع فيهما فتقول (فيها زيدٌ قائمٌ) و(هذا زيدٌ قائمٌ)، لكن هناك فرق بين (فيها) و(هذا)، وهو أن (فيها) يكون خبرا فيُبنَى عليه الكلام في وجه النصب، ويُلغَى فلا يُبنَى عليه الكلام في وجه الرفع، بينما (هذا) يكون مبتدأ فيُبنَى عليه الكلام في كلا الوجهين، لذلك افترقا في رفع ما بعدهما، فـ(هذا) يرفع ما بعده خبرا له في وجه النصب، وبدلا منه في وجه الرفع، بينما (فيها) لا يرفع ما بعده لأنه مبتدأ في كلا الوجهين، وهو خبر له في وجه النصب، ومتعلِّق بالخبر بعده في وجه الرفع، ونتيجة هذه المقارنة أن (فيها) لا يشبه (هذا)، فلا يُقَاس عليه في رفع ونصب ما بعده.

وقارن بين قولنا (فيها عبدُ اللهِ قائمٌ) وقولنا (بك عبدُ اللهِ مأخوذٌ)، حيث يجوز النصب في (قائم) لأنه يجوز أن يُلغَى ويُبنَى الكلام على (فيها)، فتقول (فيها عبدُ اللهِ) لحصول الفائدة، ولا يجوز النصب في (مأخوذ) لأنه لا يجوز أن يُلغَى ويُبنَى الكلام على (بك) فتقول (بك عبدُ اللهِ) لعدم حصول الفائدة، فلو سلمنا أن (فيها) رفع (عبد الله) فاعلا ونصب (قائما) حالا، قياسًا على ضربَ عبدُ اللهِ قائمًا، لوجب أن (بك) يرفع (عبد الله) اسما له وينصب (مأخوذا) خبرا له، قياسا على : كانَ عبدُ اللهِ قائمًا، لكن ذلك غير مسموع، فدلَّ ذلك على أن (فيها) لم يرفع (عبد الله)، ووجه القياس هنا أن (فيها) قيس على ما يَرفَع ويَنصِب، و(بك) قيس على ما يَرفَع ويَنصِب، ولأن قائلا قد يقول: إن هذا القياس غير صحيح، لأن (فيها) قيس على ما يَرفَع ويَنصِب ما يُستَغنَى عنه، و(بك) قيس على ما يَرفَع ويَنصِب ما لا يُستَغنَى عنه، أجاب سيبويه بقوله (لأن الذي يرفع وينصب ما يُستَغنَى عليه السكوت وما لا يُستَغنَى بمنزلة واحدة)، أي ما قيس عليه (فيها) وهو (ضربَ) بمنزلة ما قيس عليه (بك) وهو (كانَ) في العمل، فكل منهما يَرفَع ويَنصِب (ألا ترى أن "كان" تعمل عمل "ضرب") وإن كانت (كانَ) تَنصِب ما لا يُستَغنَى عنه فلا يجوز حذفه (ولو قلت: كانَ عبدُ اللهِ، لم يكن كلاما)، و(ضربَ) تَنصِب ما يُستَغنَى عنه فيجوز حذفه (ولو قلت: ضربَ عبدُ اللهِ، كان كلاما)، ونتيجة هذه المقارنة أن (فيها) لا

تُقَاس على (ضربَ) في رفع ونصب ما بعدها قياسا على أن (بك) لا تُقَاس على (كانَ) في رفع ونصب ما بعدها.

لقد صرَّح سيبويه في أقواله بأن (عبد الله) في قولنا: فيها عبدُ اللهِ قائمًا، رُفِع بالابتداء، ونفى أن يكون رُفِع بالجار والمجرور (فيها)، وعلَّل ذلك بأن الجار والمجرور (فيها) لا يمكن قياسه على العوامل التي ترفع وتنصب ما بعدها، فلا يُقَاس على اسم الإشارة (هذا) لعدم المشابهة، ولا يُقَاس على الفعل (ضربَ) قياسا على أن مشابهه[1] لا يقاس على (كان) .

يتضح من كلام سيبويه أن الظرف عنده لا يَرفَع الاسم إذا تقدَّم عليه وإنما يُرفَع بالابتداء.

قال صاحب كتاب "نحو المازني" «رأي المازني اتباعا لسيبويهِ وأكثرِ البصريين فيما بعد القائلِ[2] بأن الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور مُرتَفِع بالابتداء، كما ارتفع به مقدَّما، والظرف والجار والمجرور في موضع الخبر»[3]، يتضح من هذا القول أن المازني ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد ظرف مرتفع بالابتداء.

قال المبرد «وتقول: على كمْ جذعًا بيتُك مبنيٌّ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لـ(مبنيّ) رفعت البيت بالابتداء، وجعلت (المبنيّ) خبرا عنه، وجعلت (على كم) ظرفا لـ(مبنيّ) فهذا على قول من قال: في الدارِ زيدٌ قائمٌ، ومن قال: في الدارِ زيدٌ قائمًا، فجعل (في الدار) خبرا، قال: على كمْ جذعًا بيتُك مبنيًّا؟ إذا نصب مبنيًّا جعل (على كم) ظرفا للبيت، لأنه لو قال لك على المذهب: على كمْ جذعًا بيتُك؟ لاكتفى، كما أنه لو قال: في الدارِ زيدٌ، لاكتفى»[4]، لقد ذكر في هذا القول أنك تقول: على كمْ جذعًا بيتُك مبنيٌّ؟ برفع (مبنيّ) خبرا وجعل الجار والمجرور (على كم) متعلِّقا به، وهو مثل من قال: في الدارِ زيدٌ قائمٌ، وتقول: على كمْ جذعًا بيتُك مبنيًّا؟ بنصب (مبنيًّا) حالا وجعل الجار والمجرور (على كم) خبرا، وهو مثل من قال: في الدارِ زيدٌ قائمًا، وقد صرَّح في وجه الرفع أن البيت مرفوع بالابتداء (رفعت البيت بالابتداء) ولو صرَّح بذلك في وجه النصب لكان دليلا على أن المبرد يرى أن الاسم المرتفع بعد الظرف مرفوع بالابتداء وليس بالظرف[1]، لكن قوله (ومن قال: في الدار زيدٌ قائمًا، فجعل

---

(1) – المقصود به: الجار والمجرور الناقص، وهو الذي لا يكون خبرا، ويتعلَّق بمذكورٍ أو محذوفٍ جوازًا، مثل: بك زيدٌ مأخوذٌ.

(2) – وصف لسيبويه، فهو القائل.

(3) – نحو المازني، ص 37.

(4) – المقتضب، 56/3.

(1) – لأن في وجه الرفع الجار والمجرور (على كم) متعلِّق بـ(مبنيّ)، فهو في نية التأخير، ولم يرفع الاسم بعده عند جميع النحاة، أما في وجه النصب فالجار والمجرور (على كم) متعلِّق بمحذوف، وفيه خلاف هل رفع الاسم بعده أم أنه مرفوع بالابتداء.

"في الدار" خبرا) قد يكون فيه دليل على ذلك، لأنه سمَّى (في الدار) خبرا، ولم يسمِّه صفة أو محلا، مما قد يُفهَم منه أنه يجعل الاسم بعده (زيدا) مبتدأ مرفوعا بالابتداء.

قال ابن السراج «وتأملت جميع ذلك [أي ما يعمل عمل الفعل] فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرف، وفعل غير متصرف، واسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر، والأسماء التي سمَّوْا فيها الفعل[1] في الأمر والنهي»[2]، لقد عدد في هذا القول الأشياء التي تعمل عمل الفعل فترفع الفاعل، ولم يذكر منها الظرف المتقدِم على الاسم، مما يدل دلالة غير مباشرة على أن ابن السراج لا يرى أن الظرف يرفع الاسم بعده.

قال الزجاجي «واعلم أن حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفع ما بعد المخفوض بالابتداء، إلا أن يدخل عليه عامل غيره، تقول من ذلك: مِنْ زيدٍ رسولٌ قاصدٌ، ولِعمرٍو مالٌ كثيرٌ، وفي أخيك خصلةٌ جميلةٌ»[3]، لقد صرَّح في هذا القول بأن الاسم بعد الجار والمجرور يرتفع بالابتداء (ويرتفع ما بعد المخفوض بالابتداء) وهذا يعني أن الجار والمجرور عنده لا يرفع الاسم بعده.

قال السيرافي «مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخَّرتَ الظرف أو قدَّمتَه»[4]،لقد ذكر مذهب سيبويه، ويبدو أن السيرافي متبنٍ له، لأنه ذكر بعده مذهب الكوفيين[5]، ثم أورد أدلة على بطلانه[6].

قال الفارسي في قوله تعالى ﴿وَمِنهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾[7] «ليس يرتفع (أمِّيون) عند أبي الحسن [يعني الأخفش] بفعلهم[8]، إنما يرتفع بالظرف الذي هو(منهم)، ومذهب سيبويه أنه يرتفع بالابتداء، ففي (منهم) عنده ضمير لقوله (أمِّيون)، وموضع (منهم) على مذهبه رفعٌ، لوقوعه موقع خبر المبتدأ، أما على مذهب أبي الحسن فلا ضمير لقوله (أمِّيون) في (منهم)، ولا موضع له

---

(1) – يعني أسماء الأفعال.

(2) – الأصول في النحو، 75/1.

(3) – الجمل في النحو، الزجاجي، ص 62.

(4) – شرح كتاب سيبويه، 414/2.

(5) – سأورد قوله في مذهب الكوفيين.

(6) – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 415/2

(7) – البقرة، 78.

(8) – يقصد (استقرَّ) المحذوف الذي حلَّ محله الجار والمجرور (منهم) على مذهب الأخفش، وأضافه للضمير (هم) الذي يعود على الأميين لأنه وقع منهم، إذا التقدير قبل الحذف: استقرَّ منهم أمِّيون.

عنده، كما أنه لا موضع لـ(ذهبَ) من قولك: ذهبَ زيدٌ»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن مذهب الأخفش في الاسم الواقع بعد الظرف أنه يرتفع بالظرف وليس بالفعل المحذوف (استقرَّ) الذي حل محله الظرف، وأن الظرف ليس فيه ضمير يعود على الاسم بعده لأنه رفع الاسم الظاهر، وأن هذا الظرف لا محل له من الإعراب لأنه حل محل الفعل (استقرَّ) المحذوف، ولم يذكر الفارسي المعنى الإعرابي للاسم المرفوع بعد الظرف، لكن يبدو أنه فاعل، لأنه مثل له بالفعل والفاعل: ذهبَ زيدٌ، كما ذكر الفارسي مذهب سيبويه أن الاسم الواقع بعد الظرف مرتفع بالابتداء، وأن الظرف فيه ضمير يعود على هذا الاسم لأنه في نية التأخير، وأن هذا الظرف في محل رفع لأنه في موضع خبر المبتدأ المحذوف (استقرُّوا) أو(مستقرين).

وقد ذكر الفارسي تعليل الأخفش لرفعه الاسم الواقع بعد الظرف بالظرف بأن الظرف يجري مجرى الفعل في عدة مواضع، فيتحمل الضمير، ويُؤَكَّد ما فيه، وينتصب عن الحال، ويقع صلة الاسم الموصول، وتُوصَف به النكرة، كما يكون كل ذلك في الفعل، فأُجرِي مجرى الفعل مبتدأ، فرفع الاسم كما يرفعه الفعل[2].

وقال الفارسي بعد أن ذكر كلاما ظاهرُه تأييدٌ لمذهب الأخفش واحتجاج له[3] «فإن قال قائل: لو كان الاسم يرتفع بالظرف في نحو: في الدارِ زيدٌ، لما انتصب بـ(إنَّ) والعاملُ فيه الرفعَ موجودٌ وهو الظرفُ، كما أنه إذا ارتفع بالفعل لم تدخل (إنَّ) عليه، فهذا كلام من قال: إن الاسم في نحو: في الدارِ زيدٌ، يرتفع بالابتداء على من يقول: إنه مرتفعٌ بالظرف، وهو موضع نظر، فقد قلنا في ذلك شيئا، وسنذكره إن شاء الله، فأما ارتفاع الاسم في نحو هذا بالفعل المضمر فلا يجوز، ولم يقل به أحد»[4]، لقد أشار في هذا القول إلى الخلاف بين من يقول: إن الاسم في نحو: في الدارِ زيدٌ، يرتفع بالظرف، ومن يقول: إنه يرتفع بالابتداء، واحتجاج أصحاب الرأي الثاني على أصحاب الرأي الأول بانتصاب الاسم الواقع بعد الظرف بـ(إنَّ) مما يدل أن الظرف ليس عاملا فيه، ويبدو أن الفارسي لم يحسم رأيه في هذه المسألة، بل توقف فيها (وهو موضع نظر)، ولم أقف على ما قاله فيها في كتابه الإغفال (فقد قلنا في ذلك شيئا، وسنذكره إن شاء الله)، لكنه أكَّد أن الاسم بعد الظرف لم يرتفع بالفعل المحذوف (استقرَّ) (فأما ارتفاع الاسم في نحو هذا بالفعل المضمر فلا يجوز، ولم يقل به أحد).

---

(1) – الإغفال، 329/1.

(2) – ينظر: المصدر نفسه، 329/1، 330.

(3) – ينظر: المصدر نفسه، 331/1-333.

(4) – المصدر نفسه، 1/ 333، 334.

وقد وقفت على قول للفارسي في هذه المسألة في كتابه: المسائل الشيرازيات، فذكر الخلاف أيضا بين من يرفع الاسم بعد الظرف بالظرف، ومن يرفعه بالابتداء، دون أن يرجِّح أحد القولين[1].

قال ابن الوراق «واعلم أن المبتدأ إذا كان خبره ظرفا، أو اسما متعلِّقا بحرف جر، فتقديمه وتأخيره سواء، كقولك: زيدٌ عندَك، وعندَك زيدٌ، فـ(زيد) مرتفع بالابتداء في الوجهين جميعا»[2]،واضح من هذا القول أنه يرى أن الظرف لا يرفع الاسم بعده، وإنما يرتفع بالابتداء.

وقد تصوَّر ابن الوراق أن قائلا قال له: إذا تقدم (عندَك) على (زيد) وهو منصوب بفعل مضمر تقديره (استقرَّ) فكيف يصلح أن ترفع (زيدا) بالابتداء وقد تقدمه (استقرَّ) وهو فعل؟ فأجاب وقال «إنما (استقرَّ) مُؤخَّر بعد ذكر الابتداء وخبر»[3]،أي أن: عندَك زيدٌ، تقديره: عندَك زيدٌ استقرَّ، فالاسم بعد الظرف يرتفع بالابتداء، لأن الفعل المضمر الذي تعلَّق به الظرف لم يتقدم مع الظرف على الاسم بل بَقِيَ مُؤخَّرا عنه، وكأن الذي تقدم على المبتدأ هو معمول الخبر وهو الظرف، أما الخبر حقيقة وهو الفعل (استقرَّ) فلم يتقدم على المبتدأ، فبَقِيَ مرفوعا بالابتداء.

وقد تصوَّر ابن الوراق مرة أخرى أن قائلا قال له: فمن أين لك أن التقدير: عندَك زيدٌ استقرَّ؟ فأجاب وقال «الدليل على ذلك أنا نقول: إنَّ عندَك زيدًا، فتنصب (زيدًا) بـ(إنَّ)، ولو كان (استقرَّ) بين (عندك) و(زيدا) لم يَجُزْ أن تتخطاه (إنَّ) فتعمل في (زيد)»[4]، فقد استدلَّ بعمل (إنَّ) في الاسم الواقع بعد الظرف على أن الفعل (استقرَّ) مقدَّر بعده وليس قبله، واستدلَّ على ذلك أيضا بدليل آخر فقال «قولنا: زيدٌ عندَك، (زيد) مبتدأ بلا خلاف، و(عندك) نائب عن الخبر، وهو (استقرَّ)، والظرف مفعول فيه، فإذا قدمنا الظرف فيجب أن يبقى المبتدأ على ما كان عليه، لأن تقديم معمول الخبر لا يُوجِب تقديم الخبر، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، فإذا قدمت (عمرًا) على (زيد) لم تُخرِج (زيدا) من أن يكون مبتدأ، ولم يجب تقديم (ضارب) مع تقديم (عمرو)»[5]، أي أن قولنا: زيدٌ عندَك، الخبر حقيقة هو الفعل المضمر (استقرَّ)، والظرف (عندك) هو معمول له، وتقديم معمول الخبر على المبتدأ لا يُوجِب تقديم الخبر، مثل قولنا: عمرًا زيدٌ ضاربٌ، فـ(عمرا) معمول لـ(ضارب)، وتقديمه على المبتدأ (زيد) لا يوجب تقديم الخبر (ضارب).

---

[1] – المسائل الشيرازيات، 105/1.

[2] – علل النحو، ص 372

[3] – المصدر نفسه، ص 372.

[4] – المصدر نفسه، ص 372.

[5] – المصدر نفسه، ص 373.

وقال ابن الوراق «وأما أبو الحسن الأخفش فكان يُجِيز أن يرفع (زيدا) بتقدير (استقرَّ) إذا تقدمت الظروف، ويجيز ما ذكرناه عن سيبويه»[1]، يُفِيد ظاهر هذا القول أن الأخفش يُجِيز في الاسم الواقع بعد الظرف وجهين: الأول: أنه يُرفَع بالفعل المحذوف (استقرَّ) الذي يتعلَّق به الظرف، والوجه الثاني: أنه يُرفَع بالابتداء، يُفهَم ذلك من قوله (ويجيز ما ذكرناه عن سيبويه)، فقد يكون المعنى: ويُجِيز الأخفش ما ذكرناه نحن عن سيبويه من أن الاسم الواقع بعد الظرف يُرفَع بالابتداء، وهذا على فرض أن ما ذكره من أن الاسم الواقع بعد الظرف يُرفَع بالابتداء نقله عن سيبويه لكن سها أن ينسبه إليه، وقد يكون المعنى: ويُجِيز الأخفش ما ذكرناه من أن الاسم الواقع بعد الظرف يُرفَع بالابتداء نقلا عن سيبويه، وعلى هذين المعنيين فالأخفش يجيز الوجه الثاني.

ويحتمل قول ابن الوراق أن الأخفش يجيز وجها واحدا في الاسم الواقع بعد الظرف، وهو أنه يُرفَع بالفعل المحذوف (استقرَّ) الذي يتعلَّق به الظرف، لأن قوله (ويجيز ما ذكرناه عن سيبويه) يحتمل أن يكون معناه: وكان الأخفش ينقل جواز ما ذكرناه من أن الاسم الواقع بعد الظرف يُرفَع بالابتداء عن سيبويه، أي أن هذا الوجه كان الأخفش ينقل جوازه عن سيبويه، ولم يُجِزْه هو.

قال ابن جني في التقديم والتأخير «ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا، نحو قولهم: عندَك مالٌ، وعليك دَيْنٌ، وتحتَك بساطان، ومعك ألفان، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها»[2]، فقد صرَّح بأن الاسم الواقع بعد الظرف مرفوع بالابتداء، وهو مبتدأ، والظرف قبله خبر مقدَّم عليه، وكأنه علَّل ذلك بقوله (ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها)، أي أن الموضع الأصلي للاسم المرفوع بعد الظرف هو قبل الظرف، والظرف في نية التأخير، لذلك فهذا الاسم مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء، والظرف قبله خبر عنه.

وقد أشار ابن جني إلى مذهب من يرفع الاسم الواقع بعد الظرف بالظرفية، دون أن ينسبه إلى أحد[1]، وقد يقصد بالظرفية الظرف نفسه، أو معنى الظرفية الموجود في الظرف، أو معنى الاستقرار المتضمَّن في الظرف.

هذا ما وقفت عليه من أقوال البصريين في رافع الاسم الواقع بعد الظرف، وقد نقل المتأخرون

---

[1] – المصدر السابق، ص 373.

[2] – الخصائص، 304/1.

[1] – المصدر نفسه، 321/1.

عن البصريين خمسة مذاهب في رافع الاسم الواقع بعد الظرف.

المذهب الأول: الاسم بعد الظرف يُرفَع بالابتداء.

ذكر هذا المذهب أو ما يقتضيه السهيلي[1]، وابن يعيش[2]، والأستراباذي[3]، ونسبوه لسيبويه.

المذهب الثاني: الاسم بعد الظرف يُرفَع بالابتداء إذا كان الظرف ليس معتمِدا، ويُرفَع بالابتداء أو بالظرف إذا كان الظرف معتمِدا، ومعنى الاعتماد أن يُسبَق بنفي أو استفهام أو يقع خبرا أو نعتا أو حالا أو صلة.

ذكر هذا المذهب أو ما يقتضيه ابن الشجري[4]، والعكبري[5]، وابن أبي الربيع[6]، وأبو حيان[7]، ونسبوه لسيبويه، وقد اقتصر ابن الشجري في الاعتماد على أن يقع الظرف نعتا أو صلة، كما فرق أبو حيان بين اعتماد الظرف على نفي أو استفهام، فإن الاسم بعده يرفع بالابتداء فقط، واعتماده بأن يقع خبرا أو صفة أو حالا، فإن الاسم بعده يُرفَع بالابتداء أو الظرف.

المذهب الثالث: الاسم بعد الظرف يجوز فيه وجهان: أن يُرفَع بالابتداء، وأن يُرفَع بالظرف قبله.

ذكر هذا المذهب أو ما يقتضيه الأستراباذي[8]، وابن أبي الربيع[9]، وأبو حيان[10]، والسيوطي[11]، للأخفش.

المذهب الرابع: الاسم بعد الظرف يُرفَع بالظرف قبله.

ذكر هذا المذهب العكبري، ونسبه للأخفش في التبيين[1]، وذكر ما يقتضيه، ونسبه للأخفش

---

(1) – ينظر: نتائج الفكر، ص 235.

(2) – ينظر: شرح المفصل، 57/2.

(3) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 232/1

(4) – ينظر: أمالي ابن الشجري، 14/3.

(5) – ينظر: اللباب، 143/1.

(6) – ينظر: البسيط، 585/1.

(7) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1084/3.

(8) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 218/1.

(9) – ينظر: البسيط، 585/1.

(10) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1083/3، 1084

(11) – ينظر: همع الهوامع، 131/5، 132

(1) – ينظر: التبيين، ص 233.

والمبرد في اللباب[1].

المذهب الخامس: الاسم بعد الظرف يُرفَع بفعل مضمر تقديره (استقرَّ).

ذكر هذا المذهب أو ما يقتضيه السهيلي[2]، وابن الحاجب[3]، ونسباه للأخفش.

هذا وقد ذكر ابن الشجري تفصيلا جديدا في الاسم الواقع بعد الظرف وذكر في رافعه مذهبين مختلفين لا يخرجان عن المذاهب السابقة، قال «لك في (أنَّ) مذهبان، فمذهب سيبويه والأخفش والكوفيين، رفع (أنَّ) بالظرف، وكلُّ اسمِ حدثٍ يتقدمه ظرف يرتفع عند سيبويه بالظرف، ارتفاع الفاعل، وقد مثَّل ذلك بقوله: غدًا الرحيلُ، وأحقًّا أنَّك ذاهبٌ؟ وآلْحَقَّ أنَّك ذاهبٌ؟ قال: حملوه على: أفي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ...فهذا أحد المذهبين، والمذهب الآخر مذهب الخليل، وذلك أنه يَرفَع اسمَ الحدثِ بالابتداء، ويُخبِر عنه بالظرف المتقدم، حكى ذلك عنه سيبويه»[4]، يعني أن الاسم بعد الظرف إذا كان حدثا، أي اسما مشتقا، مثل: غدًا الرحيلُ، أو كان اسما مؤولا من (أنَّ) وما دخلت عليه، مثل: أحقًّا أنَّك ذاهبٌ، إذ التقدير: أفي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ، ففيه مذهبان:

المذهب الأول: أنه يُرفَع بالظرف قبله، وقد نسبه أبن الشجري لسيبويه والأخفش.

المذهب الثاني: أنه يُرفَع بالابتداء، وقد نسبه ابن الشجري للخليل نقلا عن سيبويه.

مذهب الكوفيين:

قال المختار أحمد ديرة بعد أن ذكر أقوال النحاة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف «والذي أَصِل إليه من جملة هذه الأقوال أن الظرف يعمل فيما بعده إذا تقدم وهو ما قال به الفراء»[5]، لقد نسب إلى الفراء أن الظرف يرفع الاسم الواقع بعده، ولقد بحثت عن المصدر الذي اعتمد عليه في ذلك، فوجدته قال «أما الكوفيون فيرون أن الاسم الواقع بعد الظرف يكون مرفوعا، ورافعه هو ما تقدم عليه، أي أنهم يقولون إن الرافع للمبتدأ هو الخبر، والرافع للخبر هو المبتدأ، وهذه مسألة خلافية من ضمن المسائل التي تحدث عنها الأنباري في إنصافه، وأيَّد الكوفيين في مذهبهم هذا أبو الحسن الأخفش وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، ويَعرِب الظرفَ خبرا رافعا للمبتدأ فيقول في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا

---

[1] – ينظر: اللباب، 143/1

[2] – ينظر: نتائج الفكر، ص 235، و422، 423.

[3] – ينظر: أمالي ابن الحاجب، 729/2

[4] – أمالي ابن لشجري، 196/3، 197.

[5] – دراسة في النحو الكوفي، ص 393.

شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الوَصِيَّةِ اِثْنَانِ﴾[1]: إن (شهادة) مبتدأ ورافعه (حين) ولذا قال ثعلب: وقال الفراء: إن شئت رفعته بحين»[2]، ويبدو من هذا القول أنه وقع له خلط بين مسألتين، استشهد بإحداهما على الأخرى، فالمسألة التي استشهد بها هي قول الفراء نقلا عن ثعلب: إن شئت رفعت المبتدأ (شهادة) بـ(حين) في قوله تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الوَصِيَّةِ اِثْنَانِ﴾[3]، وهي مسألة رافع المبتدأ والخبر، وقد مرت بنا في بداية هذا الفصل، حيث يرى الفراء والكوفيون أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، فهما مترافعان، والذي يدلُّ على ذلك أن (حين) وإن كان ظرفا فإنه مؤخر على المبتدأ (شهادة) وليس متقدما عليه، ومما يؤكد أن أحمد ديرة وقع في الخلط بين المسألتين قوله (أما الكوفيون فيرَوْنَ أن الاسم الواقع بعد الظرف يكون مرفوعا ورافعه هو ما تقدم عليه، أي أنهم يقولون إن الرافع للمبتدأ هو الخبر، والرافع للخبر هو المبتدأ) حيث فسَّر مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف بمسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، وظاهر كلامه يوحي أن الظرفَ المتقدم على الاسم خبرٌ مقدَّمٌ رفع مبتدأً مؤخرًا، وليس هذا هو مذهب الكوفيين الذي نقله ابن الأنباري في رافع الاسم بعد الظرف، وإنما هو أن الظرف المتقدم على الاسم ناب عن الفعل ورفع الاسم بعده فاعلا.

إذًا ما اعتمد عليه أحمد ديرة، وهو ما نقله ثعلب عن الفراء، ليس فيه أيُّ دليل على مذهب الفراء في رافع الاسم الواقع بعد الظرف.

هذا ولم أقف على أقوال الكوفيين في رافع الاسم الواقع بعد الظرف، وقد نقل السيرافي من البصريين مذهبهم فقال «وقال الكوفيون: إذا تقدَّم الظرفُ ارتفع الاسمُ بضميرٍ له مرفوعٍ في الظرفِ المتأخِّرِ»[4]، وظاهر كلامه أن مذهب الكوفيين في الاسم الواقع بعد الظرف أنه يُرفَع بالضمير الذي يعود عليه والموجود في الظرف والذي انتقل إليه من الفعل المضمر (استقرَّ) بعد حذفه، فمثلا إذا قلت: في الدارِ زيدٌ، فأصله: زيدٌ استقرَّ في الدارِ، فالفعل (استقرَّ) فيه ضمير يعود على (زيد) تقديره (هو)، ثم حُذِف الفعل (استقرَّ) فانتقل الضمير (هو) المقدَّر فيه إلى الظرف (في الدارِ)، ثم قُدِّم الظرف (في الدارِ) على المبتدأ (زيد) وفيه الضمير (هو) الذي يعود على (زيد)، فرُفِع (زيد) بهذا الضمير.

وهذا الذي ذكره السيرافي يتوافق مع مذهبٍ نُسِب للكوفيين، وهو أن المبتدأ مرفوع بما يعود عليه

---

(1) – المائدة، 106.

(2) – دراسة في النحو الكوفي، ص 390، 391.

(3) – المائدة، 106.

(4) – شرح كتاب سيبويه، 414/2، 415.

من ذكره في الخبر، فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ، فزيد مرفوع بالضمير المستتر في (قائم) الذي تقديره (هو) والذي يعود على (زيد)، وقد ذكرت هذا المذهب في مسألة رافع المبتدأ والخبر.

وما ذكره السيرافي يقتضي أن الاسم الواقع بعد الظرف مبتدأ وليس فاعلا، وأن الظرف قبله خبر وليس نائبا عن الفعل عند الكوفيين[1].

وقبل أن أتعرض لما نقله المتأخرون عن مذهب الكوفيين في رافع الاسم الواقع بعد الظرف، أودُّ أن أوضح أمرا، وهو أن مذهب الكوفيين في رافع المبتدأ ورافع الخبر أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، فهما مترافعان، وقد مرَّت معنا هذه المسألة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار في هذا المذهب أنه لا فرق بين أن يكون الخبر ظرفا أو غير ظرف، ولا فرق بين أن يكون مقدَّما أو مؤخَّرا، ينتج عن ذلك أنه إذا كان الخبر ظرفا، وكان مقدَّما على المبتدأ، فالاسم بعد الظرف مرفوع حتما بالظرف عند الكوفيين على أنه مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والظرفُ قبله خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يكون عندهم أبدا مرفوعا بالابتداء لأن المبتدأ عندهم لا يُرفَع بالابتداء، ومن ثمَّة يكون رفع الاسم الواقع بعد الظرف بالظرف عند الكوفيين مستفادًا من مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، وهو تحصيل حاصل.

لذلك يجب أن نوضِّح أن ما قاله ابن الأنباري في هذه المسألة (ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يَرفَع الاسم إذا تقدَّم عليه) لا يعني به أن الظرف خبر مقدَّم، والاسم بعده الذي رفعه مبتدأ مؤخر، وإنما يعني أن الظرف المقدم على الاسم ناب عن الفعل المحذوف (استقرَّ) وعمل عمله، فرفع الاسم بعده فاعلا، وبالتالي تكون مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف منفصلة تماما عن مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر.

إذا تقرَّر هذا فنقول أن الذين نقلوا عن الكوفيين أن الظرف يَرفَع الاسمَ بعده، يُحمَل قولهم على مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف، وليس على مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، أي يُحمَل قولهم على أن الظرف ناب عن الفعل ورفع الاسم بعده فاعلا، ولا يُحمَل على أن الظرف خبر ورفع الاسم بعده مبتدأ، إلا إذا صرَّحوا بذلك.

هذا وقد نقل المتأخرون عن الكوفيين مذهبين في رافع الاسم الواقع بعد الظرف:

المذهب الأول: الاسم بعد الظرف رُفِع بالظرف قبله فاعلا، والظرف ناب عن الفعل المحذوف.

---

[1] – لا يُقَال إن هذا فيه حجة لأحمد ديرة على ما اعتمد عليه فيما نسبه للفراء، لأن الذي اعتمد عليه، الظرف فيه مؤخَّر عن المبتدأ، وما نحن بصدده في هذه المسألة، الظرف فيه يجب أن يكون مقدَّما على المبتدأ.

وقد ذكر هذا المذهب أو ما يقتضيه العكبري[1]، وابن يعيش[2]، والأستراباذي[3]، وأبو حيان[4]، ونسبوه للكوفيين.

المذهب الثاني: الاسم بعد الظرف يجوز فيه وجهان: الأوّل: أنه رُفِع بالظرف قبله فاعلا، والظرف ناب عن الفعل المحذوف، والوجه الثاني: أنه رُفِع بالظرف قبله مبتدأً، والظرف خبر.

وقد ذكر ما يقتضي هذا المذهب السيوطي[5]، ونسبه للكوفيين.

هذا وكما نقلنا سابقا عن ابن الشجري أنه قال «لك في (أنَّ) مذهبان: مذهب سيبويه والأخفش والكوفيين، رفع (أنَّ) بالظرف»[6]، وهذا يعني أن الاسم بعد الظرف إذا كان مؤوَّلا من (أنَّ) وما دخلت عليه، مثل: أحقًّا أنَّك ذاهبٌ، إذ التقدير: أفي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ، وربَّما حتى إذا كان مشتقا، مثل: غدًا الرحيلُ[7]، يُرفَع عند الكوفيين بالظرف فاعلا والظرف ناب عن الفعل، والذي يبدو من سياق كلام ابن الشجري، أنه لا يتكلم على مذهب الكوفيين عموما، وإنما أورد مذهبهم في مسألة خاصة، فلا يكون في قوله السابق دليل على أن الاسم الذي يُرفَع بالظرف قبله فاعلا عند الكوفيين مختص بالاسم المؤوَّل من (أنَّ) وما دخلت عليه والاسم المشتق.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في اسم الفاعل –وهو النفي، والاستفهام، والاسم المخبر عنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول– عملا عمل فعل الاستقرار، فرفع الفاعل المضمر أو الظاهر، تقول: ما عندَك مالٌ، وما في الدارِ زيدٌ، والأصل: ما استقرَّ عندَك مالٌ، وما استقرَّ في الدارِ زيدٌ، فحُذِف الفعل، وأُنِيب الظرفُ والمجرورُ عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل: إنما العمل للمحذوف، واختاره ابن مالك، ويجوز لك أن تجعلهما خبرًا مقدَّمًا وما بعدهما مبتدأً مؤخَّرًا، والأول أولى، لسلامته من مجاز التقديم والتأخير، وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه»[1]، وكلامه

---

[1] – ينظر: التبيين، ص 233، واللباب، 1/ 143.

[2] – ينظر: شرح المفصل، 57/2.

[3] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 218/1، و232.

[4] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1106/3

[5] – ينظر: همع الهوامع، 131/5، 132.

[6] – أمالي ابن الشجري، 196/3.

[7] – يدل على ذلك سياق كلام ابن الشجري بعد القول الذي نقلتُه عنه.

[1] – شذور الذهب، ص 419.

يفيد أن الاسم بعد الظرف يُرفَع بالظرف وهو الأولى، أو بالابتداء وهو جائز، إذا كان الظرف معتمدًا على نفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف، أو موصول، وهذا يقتضي أن الاسم بعد الظرف يرفع بالابتداء إذا كان الظرف ليس معتمدا على شيء مما سبق، وهو ما يوافق المذهب الثاني مما نقله المتأخرون عن البصريين في رافع الاسم الواقع بعد الظرف، والذي نسبوه لسيبويه، غير أن ابن هشام رجَّح أن يكون الاسم مرفوعا بالظرف على أن يكون مرفوعا بالابتداء إذا كان الظرف معتمدا، وعلَّل ذلك بأن رفعه بالظرف يجعله سالما من التقديم والتأخير، ورفعه بالابتداء يجعل فيه التقديم والتأخير، وتقدير ما ليس فيه تقديم وتأخير مقدَّم على تقدير ما فيه تقديم وتأخير، كما هو مقرَّر عند النحاة، وأيضا قد جعل الظرف هو العامل في الاسم بعده لأنه تضمَّن معنى الفعل المحذوف (استقرَّ) وناب عنه، وضعَّف أن يكون الفعل المحذوف هو العامل في الاسم بعده.

وقال ابن هشام وهو يعدِّد ما يسند إليه الفاعل مما يكون في تأويل الفعل «الثامن: الظرف والجار والمجرور إذا قَوِيَ فيهما جانب الفعل باعتمادهما إمَّا على استفهام نحو ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[1]، أو نفي نحو ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[2]، فـ(إله) فاعل بالجار والمجرور لنيابته عن (استقرَّ) أو (ثبتَ) محذوفا، أو مبتدأ مخبَر عنه بالجار والمجرور على التقديم والتأخير، وإمَّا على مُخبَرٍ عنه نحو: زيدٌ في الدارِ أبوه، أو موصوفٍ نحو ﴿كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾[3]، أو صاحبِ حالٍ نحو: مررْتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، ويجوز في ذلك كله أن يُجعَل على الابتداء والخبر بالتقديم والتأخير إلَّا أن الأرجح الفاعلية»[4]، وكلامه في هذا القول يفيد ما أفاده في القول السابق تماما، إلا أنه ذكر هنا في اعتماد الظرف أن يكون معتمدا على صاحب حال، بدل أن يكون معتمدا على موصول في القول السابق، فيكون قد ذكر جميع أنواع الاعتماد في مجموع القولين.

وقال ابن هشام «يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة [وهو أن يقع صفةً أو صلةً، أو خبرًا، أو حالًا] وحيث وقع بعد نفي أو استفهام أن يرفع الفاعل، تقول: مررْتُ برجلٍ في الدارِ أبوه، فلك في (أبوه) وجهان: أحدهما: أن تقدِّره فاعلا بالجار والمجرور لنيابته عن (استقرَّ) محذوفا، وهذا هو الراجح عند الحذَّاق، والثاني: أن تقدِّره مبتدأً مؤخَّرًا، والجار والمجرور خبرًا مقدما...تنبيه: جميع ما ذكرناه

---

(1) - إبراهيم، 10.

(2) - الأعراف، 59.

(3) - البقرة، 19.

(4) - شرح اللمحة، 382/1-386.

في الجار والمجرور ثابت للظرف»[1]، وكلامه في هذا القول يفيد ما أفاده في القولين السابقين تماما، وقد ذكر في هذا القول جميع أنواع ما يعتمد عليه الظرف.

نستنتج من أقوال ابن هشام أنه يوافق مذهب البصريين، فالاسم بعد الظرف عنده يُرفَع بالابتداء إذا لم يكنْ الظرفُ معتمدًا، ويجوز أن يُرفَع بالظرف أو بالابتداء إذا كان الظرف معتمدًا، ورفعه بالظرف أرجح عنده.

وقد أشار ابن هشام إلى الخلاف في هذه المسألة، وكلامه يقتضي أن مذهب الأخفش أن الاسم بعد الظرف يجوز أن يُرفَع بالظرف أو بالابتداء سواء أكان الظرف معتمدًا أم لا[2]، كما يقتضي كلامه أن مذهب الكوفيين أن الاسم بعد الظرف يُرفَع بالظرف إمَّا فاعلًا وإمَّا مبتدأً، على اعتبار أن الظرف إمَّا ناب عن الفعل وإمَّا خبرٌ مقدَّمٌ[3].

4- مسألة نوع "اللام" الداخلة على المبتدأ.

اختلف النحاة في "اللام" الداخلة على المبتدأ أهي لام الابتداء أم لام جواب القسم؟ فذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم (لَزيدٌ أفضلُ من عمرٍو) جواب قسم مقدَّر، والتقدير: والله لزيدٌ أفضلُ من عمرٍو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها، وذهب البصريون إلى أن اللام لامُ الابتداء[4].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول المنصوب، نحو قولهم: لطعامَك زيدٌ آكلٌ، فلو كانت هذه اللام لامَ الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا، ولما جاز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوبا[5].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن هذه (اللام) إذا دخلت على المنصوب بـ(ظننت) أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل (ظننت)، تقول: ظننْتُ زيدًا قائمًا، فإذا أدخلت على زيد (اللام) قلت: ظننْتُ لزيدٌ قائمٌ، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا، فدلَّ على أنها لام الابتداء، ولا يجوز أن يُقال: إن (الظنّ) محمول على القسم، فـ(اللام) جواب القسم، كقولهم: والله لزيدٌ قائمٌ، لا لامُ الابتداء، لأنا نقول: لا يجوز أن يكون (الظنّ) قَسَمًا، لأن ما يُقسم به يكون في العادة عظيما عند الحالف،

---

[1] – الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 61، 62

[2] – ينظر: شرح اللمحة، 386/1، والإعراب عن قواعد الإعراب، ص 62.

[3] – ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 62.

[4] – ينظر: الإنصاف، (المسالة: 58)، 330/1.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، (المسالة: 58)، 330/1.

و(الظنّ) خارج عن هذا المعنى، فأما قولهم: جَيْرِ لأذهبَنَّ، وعوْضُ لأقومَنَّ، وكلاَّ لأنطلقَنَّ، فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى (حقّ)، والحقُّ معظم في النفوس، بخلاف (الظنّ) الذي فيه معنى الشك، فـ(جَيْرِ) بمعنى (نَعَمْ)، و(عَوْضُ) بمعنى (الدهر)، و(كلاَّ) بمعنى (حقًّا)[1].

مذهب البصريين:

قال الأخفش «قال الله تعالى ﴿لَمَآ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾[2]، فـ(اللام) التي مع (ما) في أول الكلام هي لام الابتداء، نحو: لزيدٌ أفضلُ منك، لأن (ما آتيتكم) اسم، والذي بعده صلة، و(اللام) التي في (لتؤمنُنَّ به ولتنصرُنَّه) لام القسم، كأنه قال: والله لتؤمننَّ به، فوكد في أوّل الكلام وفي آخره...جعل خبر (ما آتيكم من كتابٍ وحكمةٍ): (لتؤمنن به)، مثل: ما لعبدِ اللهِ واللهِ لتأتينَّه، وإن شئت جعلت خبر (ما): (مِنْ كتابٍ) يريد: لَمَا آتيتُكم كتابٌ وحكمةٌ، وتكون (مِنْ) زائدة»[3]، فواضح من هذا القول أنه جعل اللام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء في قوله تعالى ﴿لَمَآ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾[4]، وهي اللام في (لَمَا)، حيث (ما) اسم موصول مبتدأ، والخبر هو (لتؤمنن به)، وجوَّز الأخفش أن يكون الخبر (من كتابٍ)، وتكون (من) زائدة، وذكر أيضا أن اللام التي في (لتؤمننَّ به) لام القسم، وهذا يعني أن الآية اجتمعت فيها لام ابتداء ولام قسم، وقد مثَّل للام الابتداء بقولنا: لزيدٌ أفضلُ منك، مما يؤكد أنه يعتبر اللام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء، ولو لم تجتمع مع لام القسم[5].

قال ابن السراج «وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا تزيل المبتدأ عن حاله، كلام الابتداء، وحروف الاستفهام، و(أما)، و(ما) إذا كانت نافية في لغة بني تميم، وأشباه ذلك، فتقول: أعمرٌو قائمٌ، ولبكرٌ أخوك، وما زيدٌ قائمٌ، وأما بكرٌ منطلقٌ، فهذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره لمعان فيها...ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لعمرٌو منطلقٌ، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام...ويوصل [أي المبتدأ] بلام القسم فيقال: واللهِ لزيدٌ خيرٌ منك، لأنك لا

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، (المسالة: 58)، 330/1-332.

[2] – آل عمران، 81.

[3] – معاني القرآن، الأخفش، 225/1.

[4] – آل عمران، 81.

[5] – لأنه قد يُقال: إنه جعل اللام الأولى في الآية لام ابتداء ولم يجعلها لام قسم، لوجود لام القسم فيها وهي اللام الثانية، فيؤدي إلى اجتماع لامي قسم في آية واحدة.

تقسم إلا مع تحقيق الخبر»[1]، لقد ذكر أن من الحروف التي تدخل على المبتدأ لام الابتداء، ومثَّل لذلك بقولنا: لبكرٌ أخوك، وذكر أن لام الابتداء تفيد تأكيد الخبر وتحقيقه، وهي بتأكيدها تغني عن إعادة الكلام، فإذا قلت: لعمرٌو منطلقٌ، أغنت (اللام) عن قولك: عمروٌ منطلقٌ عمروٌ منطلقٌ، كما ذكر ابن السراج أن المبتدأ قد يوصل بلام القسم، ومثَّل لذلك بقولنا، واللهِ لزيدٌ خيرٌ منك، وكلامه يوحي بأن هذه اللام تفيد أيضا التأكيد أي تحقيق الخبر (لأنك لا تقسم إلا مع تحقيق الخبر).

نستنتج من كلام ابن السراج أنه يُفرِّق بين لام الابتداء ولام القسم الداخلتين على المبتدأ، فليست الأولى هي الثانية، وإن كانتا في المعنى متشابهتين، فكلاهما يفيد تأكيد الخبر وتحقيقه، ويبدو من خلال تمثيله أن اللام الداخلة على المبتدأ عموما هي لام الابتداء، مثل: لبكرٌ أخوك، فإذا سُبقت بقسم فهي لام القسم، مثل: واللهِ لزيدٌ خيرٌ منك.

قال السيرافي «ولو جاز دخول اللام متأخرة عن رتبتها على غير الترتيب الذي ذكرناه [يعني صدر الكلام] لجاز: زيدٌ فيها لقائمًا، في لام الابتداء، لأنا نقول: لزيدٌ فيها قائمًا، في لام الابتداء، ولفيها زيدٌ قائمًا»[2]، لقد ذكر في هذا القول أن لام الابتداء يجب أن تكون في صدر الكلام، فإما تتصل بالمبتدأ، مثل: لزيدٌ فيها قائمًا، فـ(اللام) لام الابتداء، و(زيدُ) مبتدأ، و(فيها) خبر، و(قائمًا) حال، وإما تتصل بالخبر إذا تقدم على المبتدأ، مثل: لفيها زيدٌ قائمًا، ولا يجوز أن تتصل هذه اللام بالحال فنقول: زيدٌ فيها لقائمًا، لأن الحال هنا لا تتقدم على المبتدأ والخبر، فلا تكون في صدر الكلام، وبالتالي لا يجوز أن تتصل بها لام الابتداء، وقد قيَّد السيرافي المنع في هذه الحالة بأن تكون اللام لام الابتداء (في لام الابتداء)، ويُفهم من ذلك أنه يجوز أن تدخل اللام على الحال في المثال السابق إذا لم تكن لام الابتداء، ولا تكون حينئذ إلا لام القسم، ويكون التقدير: زيدٌ فيها واللهِ لقائما.

نستنتج من كلام السيرافي أن اللام الداخلة على المبتدأ، أو الخبر المقدَّم هي لام الابتداء، فإذا تأخرت عنهما ودخلت على الحال مثلا فهي لام القسم.

قال الفارسي «الدليل عندي على أنَّ لام الابتداء كونها للابتداء أعمُّ من كونها للقسم دخولها في: لعمرُك لأفعلَنَّ، ألا تراها في هذا الموضع للابتداء مجردا من معنى القسم، لأن القسم لا يجوز تقديره هاهنا، لامتناع دخول القسم على القسم، لأن القسم لا يُقسم عليه، إنَّما تُذكر ليُحقَّق به أمرٌ غير

---

[1] – الأصول في النحو، 61/1، 62.

[2] – شرح كتاب سيبويه، 465/2.

القسم»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن (اللام) الداخلة على المبتدأ يمكن حملها على الابتداء في جميع المواضع، في حين لا يمكن حملها على القسم في جميع المواضع (لام الابتداء كونها للابتداء أعمُّ من كونها للقسم)، واستدل على ذلك بمثل قولنا: لعمرُك لأفعلَنَّ، حيث دخلت (اللام) على المبتدأ (عمرُك) وهو اسم يفيد القسم، فتعين أن تكون (اللام) للابتداء ولا يجوز أن تكون للقسم لأنه يؤدي إلى أن تكون متعلقة بقسم قبلها، ويكون التقدير: والله لعمرُك لأفعلَنَّ، وهذا لا يجوز لأن (عمرُكَ) يكون قَسَما ومُقسما عليه في الوقت نفسه، ويبدو أن الفارسي يريد أن يصل من خلال هذا الاستدلال إلى أن (اللام) الداخلة على المبتدأ لأن تكون للابتداء أولى من أن تكون للقسم، لأن حملها على المعنى الذي تصلح له في جميع المواضع أولى من حملها على المعنى الذي لا تصلح له في بعض المواضع.

وقال الفارسي في (اللام) الداخلة على المبتدأ «وقد يجوز أن يكون دخولها للتأكيد وجواب القسم، وأن يكون للتأكيد مُعرًّى من معنى تلقى القسم، يدلك على ذلك قوله تعالى ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[2]، فاللام في (عمرك) لا يجوز أن تكون جوابًا للقسم، لأن القسم لا يقع على قسم»[3]، لقد صرَّح في هذا القول بأن (اللام) الداخلة على المبتدأ يجوز فيها وجهان: أن تكون لام القسم وأن تكون لام الابتداء، ويبدو أن الفارسي يُضعِّف الوجه الأول (أن تكون لام القسم)، لأنه أدخل فيه (قد) التي تفيد التقليل، وبالتالي فهو يُقوِّي الوجه الثاني (أن تكون لام الابتداء)، ولا يُقال إن (قد) مقدرة فيه أيضا، لأنه يؤدي إلى تضعيف الوجهين معًا، وهو بعيد، وإنما تقدير كلامه: وقد يجوز أن يكون دخولها للتأكيد وجواب القسم، ويجوز أن يكون للتأكيد مُعرًّى من معنى تلقي القسم، كما لا يُقال إن تقديمه للوجه الأول يُفيد أنه الأقوى عنده، لأنه إنما أخَّر الوجه الثاني ليُفصِّل فيه، ويذكر أنه يتعيَّن في بعض المواضع مثل قوله تعالى ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[4]، وقد سبق شرح ذلك.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن الفارسي يوجب أن تكون (اللام) الداخلة على المبتدأ لام الابتداء في موضع واحد، إذا كان المبتدأ يفيد القسم، وفي غير هذا الموضع يُرجِّح أن تكون لامَ الابتداء، ويُجوِّز أن تكون لامَ القَسَم.

قال ابن الوراق وهو يتحدث عن (إنَّ) المكسورة الهمزة «وأما كسرها إذا كانت اللام في خبرها

---

[1] – المسائل المشكلة، (المسألة:33)، ص237.

[2] – الحجر، 72.

[3] – الإغفال، 433/2، 434.

[4] – الحجر، 72.

فإن هذه اللام هي لام الابتداء كقولك: لزيدٌ أفضلُ من عمرٍو، فإذا أُدخلت وجب أن تُكسر (إنَّ) قبلها، لأن (إنَّ) من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تدخل على اللام، وإنما تدخل على الاسم، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه، صار الأصل: إنَّ زيدًا لمنطلقٌ»[1]، لقد ذكر أن من مواضع كسر همزة (إنَّ)، إذا كانت (اللام) في خبرها، ثم صرَّح بأن هذه (اللام) هي لام الابتداء، والأصل أن تكون متصلة بالمبتدأ، ومثَّل لها بقولنا: لزيدٌ أفضلُ من عمرٍو، فإذا دخلت (إنَّ) وجب أن تُكسر همزتها لوقوعها في بداية الكلام، ووجب أن تُزحلق (اللام) إلى الخبر حتى تليَ (إنَّ) الاسمَ لأنها من عوامل الأسماء، ومثَّل لذلك بقولنا: إنَّ زيدًا لمنطلقٌ.

يتضح من كلام ابن الوراق أن (اللام) الداخلة على المبتدأ هي لام الابتداء.

قال الرماني «اللامات اثنا عشر: لام الابتداء، ولام القسم، ولام الإضافة[2]، ولام التعريف، واللام الأصلية، واللام الزائدة، ولام الاستغاثة، ولام الكناية[3]، ولام (كي)، ولام الجحود، ولام العاقبة، ولام الأمر، فأما لام الابتداء، فنحو قولك: لزيدٌ خيرٌ منك، ولام القسم: والله لآتينَّك»[4]، لقد عدَّد أنواع (اللام)، وذكر منها: لام الابتداء، ولام القسم، ويتضح من خلال تمثيله لهما، أن لام الابتداء هي الداخلة على المبتدأ، ولام القسم هي الداخلة على الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة.

يتضح من تمثيل الرماني أن (اللام) الداخلة على المبتدأ هي لام الابتداء.

قال ابن جني «وأما لام الابتداء فمن خواص الأسماء، وهي مفتوحة مع المظهر والمضمر، تقول: لَزيدٌ أفضلُ من عمرٍو، ولَأنت أكرمُ من محمدٍ...واعلم أن لام الابتداء موضعها من الكلام الاسم المبتدأ، نحو: لزيدٌ كريمٌ، ولمحمدٌ عاقلٌ، ولأنت أشجعُ من أسامةَ»[5]، لقد صرَّح في هذا القول بأن لام الابتداء تدخل على المبتدأ، لكن هل هذا يعني أن (اللام) الداخلة على المبتدأ عنده هي بالضرورة لام الابتداء وليست لام القسم؟

قال ابن جني «اعلم أن لام الابتداء أحد الحرفين الموجبين اللذين يُتلقَّى بهما القَسَم، وهما: اللام، وإنَّ، وذلك قولك: واللهِ لزيدٌ عاقلٌ، و واللهِ إنَّ زيدًا عاقلٌ، إلا أن هذه اللام قد تتعرَّى من معنى

---

[1] – علل النحو، ص603.

[2] – يقصد: لام الجر.

[3] – يقصد: لام الجر الداخلة على الضمير، مثل: لَه، بحيث تكون مفتوحة وليست مكسورة.

[4] – معاني الحروف، ص 155.

[5] – سر صناعة الإعراب، 369/1، 370.

الجواب، وتخلص للابتداء، فهو لذلك أخص معنَيَيْها بها، وذلك قولك: لعمرُك لأقومنَّ، و[قول، الشاعر]:[1]

.....لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي .....

فهذه اللام لام الابتداء معراة من معنى الجواب، وذلك أن قولك (لعمرك) قَسَم، ومحال أن يُجاب القَسَم بالقَسَم، فلا يجوز إذن أن يكون التقدير: والله لعمرُك لأقومَنَّ، كما يجوز إذا قلت: لزيدٌ قائمٌ، أن يكون تقديره: والله لزيدٌ قائمٌ»[2]، لقد ذكر في هذا القول أن هناك حرفين موجبين[3]، يقعان في جواب القسم، الأول: لام الابتداء، مثل: والله لزيدٌ عاقلٌ، والحرف الثاني: (إنَّ)، مثل: والله إنَّ زيدًا عاقلٌ، ويُفهم من قوله (إلا أن هذه اللام قد تتعرَّى من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، فهو لذلك أخص معنييها بها) أن (اللام) تصلح لمعنيين: الأول: الابتداء، والثاني: الجواب (أي جواب القسم)، وألصق هذين المعنيين بهذه اللام هو الابتداء، لأنها في بعض المواضع لا تصلح إلا له، وقد مثَّل لذلك ابن جني بقولنا: لعمرُك لأقومَنَّ، وبقول الشاعر[4]:

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

فـ(اللام) هنا للابتداء ولا تصلح للجواب، لأنه يؤدي إلى (أن يُجاب القَسَم بالقَسَم)، أي يُجاب القَسَم المقدَّر (والله) بالقسم الظاهر (عمرُك) أو (ايمنُ الله)، أما في غير هذا الموضع، أي إذا كان المبتدأ ليس من ألفاظ القسم، فـ(اللام) الداخلية عليه تصلح للابتداء وللجواب، وقد مثَّل لذلك ابن جني بقولنا: لزيدٌ قائمٌ، فيجوز أن لا يكون فيه تقدير، فـ(اللام) للابتداء، ويجوز أن يكون تقديره: واللهِ لزيدٌ قائمٌ،

---

[1] – البيت من الطويل وتتمته:

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

وهو في شعر نصيب بن رياح، جمع وتقديم: د/داؤد سلُّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، (1967م)، ص94، وينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 477/3، والبيت من شواهد تخليص الشواهد، ص 219، وشرح شواهد المغني، 299/1، والكتاب، 503/3، و148/4، ولسان العرب، 462/13 (يمن)، وسر صناعة الإعراب، 115/1، وشرح المفصل، 35/8، و92/9، والمقتضب، 90/2، و330، والأزهية في علم الحروف، الهروي (أبو الحسن علي بن محمد)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1413هـ- 1993م)، ص 21، ورصف المباني في شرح حروف المباني، المالقي (أبو جعفر أحمد بن عبد النور)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 43، والمنصف (شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، (1373هـ- 1954م)، 58/1.

[2] – سر صناعة الإعراب، 383/1.

[3] – أي ليسا من حروف النفي.

[4] – سبق تخريجه قريبا، الهامش 1.

فـ(اللام) للجواب.

نستنتج من كلام ابن جني أن (اللام) الداخلة على المبتدأ يجوز فيها وجهان عنده: الأول: أن تكون لام الابتداء، والثاني: أن تكون لام القَسَم، والوجه الأول هو الراجح لأنه يصلح في جميع المواضع، والوجه الثاني مرجوح لأنه لا يصلح في بعض المواضع.

مذهب الكوفيين:

قال ابن خالوية في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[1] «(لقادرٌ) اللامُ لامُ التأكيد، ويُقال: تحتها يمينٌ مقدرة، والمعنى: إنَّه على رجعِه واللهِ لقادرٌ»[2]، لقد ذكر وجهين في (اللام) من قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[3]، الأول: أنها لام التأكيد، وهو يعني بذلك أنها لام الابتداء زُحلقت من المبتدأ (هو) إلى الخبر (قادر) بعد دخول (إنَّ)، وأصل الكلام: لهو على رجعه قادرٌ، وإنما سماها لام التأكيد لأنها تفيد التوكيد، والوجه الثاني: أنها لام القَسَم، يدل على ذلك قوله (ويُقال تحتها يمين مقدرة، والمعنى: إنَّه على رجعِه واللهِ لقادرٌ)، وقد ذكر الوجه الأول بالجزم (اللامُ لامُ التأكيد)، وذكر الوجه الثاني بالتضعيف (ويُقال تحتها يمينٌ مقدرة)، مما يدل أنه مُعتمِدٌ للوجه الأول.

مما سبق يمكن أن نقول أن ابن خالوية يرى أن (اللام) الداخلية على المبتدأ هي لام الابتداء.

هذا ما وقفت عليه من أقوال الكوفيين في (اللام) الداخلة على المبتدأ، ولم أقف على قول لأحد من المتأخرين أنه نسب للكوفيين أن (اللام) الداخلة على المبتدأ هي لام القَسَم، إلا إشارتين خفيفتين إلى هذه المسألة، الأولى: عند ابن الشجري، والثانية: عند السيوطي، سأنقلهما لأوضح ما فيهما.

قال ابن الشجري في قوله تعالى ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[4] «واختلف المفسرون في هذه اللام، فذهب قوم من البصريين والكوفيين إلى أن معناها التأخير، فالتقدير: يدعو من لضرُّه أقربُ من نفعه، وجاز تقديمها وإيلاؤُها المفعول، لأنها لام التوكيد واليمين، فحقَّها أن تقع أول الكلام، فقُدِّمت لتُعطى حقَّها، وإن كان الأصل أن يليها المبتدأ»[5]، لقد ذكر في هذا القول الخلاف في (اللام)

---

[1] – الطارق، 8.

[2] – إعراب ثلاثين سورة، ص 49.

[3] – الطارق، 8.

[4] – الحج، 13.

[5] – أمالي، ابن الشجري، 439/2.

من قوله تعالى ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾[1]، حيث اتصلت باسم الموصول (من) وهو مفعول به للفعل (يدعو)، ونسب لقوم من البصريين والكوفيين أنها (اللام) الداخلة على المبتدأ، وكان حقها أن تتأخر وتتصل بالمبتدأ (ضرُّه) من صلة الموصول (ضرُّه أقربُ من نفعه)، لكن قُدِّمت واتصلت باسم الموصول (مَنْ) لتكون في أول الكلام، وذكر ابن الشجري علة هذا التقديم بقوله (لأنها لام التوكيد واليمين، فحقها أن تقع أول الكلام، فقُدِّمت لتُعطي حقَّها)، وفي هذا التعليل تسمية هذه (اللام) بلام التوكيد واليمين، وظاهر كلام ابن الشجري أن هذا التعليل في سياق ما نسبه لقوم من البصريين والكوفيين، فيكونوا قد سموا هذه (اللام) لام التوكيد واليمين، أي لام القَسَم، وعليه يمكن أن نستنتج من ظاهر كلام ابن الشجري أنه نسب لقوم من الكوفيين أن (اللام) الداخلة على المبتدأ هي لام القَسَم.

قال السيوطي «اختلف في (اللام) الداخلة على خبر (إنَّ)، فالبصريون على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيدٌ أخوك، أُخِّرت لأنها للتأكيد و(إنَّ) للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما...وذهب هشام[2]، وأبو عبد الله الطَّوال[3] إلى أنها جواب قَسَم مقدَّر قبل (إنَّ)»[4]، لقد ذكر في هذا القول الخلاف في (اللام) الداخلة على خبر (إنَّ)[5]، فنسب للبصريين أنها لام الابتداء التي حقُّها أن تتصل بالمبتدأ، مثل قولنا: لزيدٌ أخوك، فلما دخلت (إنَّ) أُخِّرت إلى الخبر حتى لا يجتمع حرفا توكيد، (اللام) و(إنَّ)، ونسب لهشام الضرير وأبو عبد الله الطَّوال من الكوفيين أنها جواب لقَسَم مقدَّر قبل (إنَّ)، وهذا يعني أنها عندهما لام القَسَم.

وإذا كان هشام والطوَّال قد قدَّرا القَسَم قبل (إنَّ)، مثل إنَّ زيدًا لمنطلقٌ، تقديره: واللهِ إنَّ زيدًا لمنطلقٌ، فتكون (إنَّ) و(اللام) واقعتان في جواب هذا القسم المقدَّر، فمن المحتمل جدًّا أنهما يقدِّران القسم قبل (اللام)، مثل: لزيدٌ منطلقٌ، تقديره: واللهِ لزيدٌ منطلقٌ، فتكون (اللام) واقعه في جواب هذا القَسَم المقدَّر، وبناء على هذا يمكن أن نستنتج من كلام السيوطي أنه نسب لهشام والطوَّال من

---

[1] – الحج، 13.

[2] – هو هشام الضرير، وقد سبقت ترجمته، ينظر: هذه الأطروحة، ص 128.

[3] – هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوَّال النحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدَّث عن الأصمعي، كان حاذقا بإلقاء العربية، مات سنة 243هـ، ينظر: بغية الوعاة، 50/1.

[4] – همع الهوامع، 177/2.

[5] – وهي التي تسمى اللام المُزحلَقة، لأنها زُحلقت من المبتدأ إلى الخبر.

الكوفيين أن (اللام) الداخلة على المبتدأ هي لام القسم.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «وأما اللام غير العاملة فسبع: إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب (إنَّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، و[الأمر الثاني] تخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون...وتدخل باتفاق في موضعين، أحدهما: المبتدأ، نحو ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[1]، والثاني بعد (إنَّ)، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق، الاسم، نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[2]، والمضارع لشبهه به، نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[3]، والظرف، نحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[4]»[5]، لقد ذكر في هذا القول أحد أنواع (اللام) غير العاملة، وهي لام الابتداء، وذكر أن لها فائدتان: توكيد مضمون الجملة بعدها، وتخليص المضارع للحال، أي تجعله يدل على الحال دون الاستقبال، ثم ذكر بعد ذلك أن للام الابتداء موضعين: الأول: أن تتصل بالمبتدأ، مثل قوله تعالى ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[6]، والموضع الثاني: أن تأتي بعد (إنَّ)، ويتضح من خلال الشواهد القرآنية التي ساقها أنها تتصل بخبر (إنَّ)، فهي إذا لام الابتداء التي كان قد ذكر أنهم (زحلقوها في باب "إنَّ" عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين)، وذكر أنها تدخل على ثلاثة أنواع من الخبر باتفاق[7]، الأول: أن يكون اسما مفردا، مثل قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[8]، والثاني أن يكون جملة فعلية فعلها فعل مضارع، مثل قوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[9]، والثالث: أن يكون شبه جملة، مثل قوله تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[10]، وهذا يعني أن لام الابتداء عند ابن هشام هي التي تدخل على المبتدأ أو خبر (إنَّ).

وقال ابن هشام وهو يعدِّد أنواع (اللام) غير العاملة «الثالث: لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام، لام

---

(1) – الحشر، 13.

(2) – إبراهيم، 39.

(3) – النحل، 124.

(4) – القلم، 4.

(5) – مغني اللبيب، 244/1، 245.

(6) – الحشر، 13.

(7) – وذكر أنها تدخل على ثلاثة أنواع أخرى من الخبر باختلاف، ينظر: مغني اللبيب، 245/1.

(8) – إبراهيم: 39.

(9) – النحل، 124.

(10) – القلم، 4.

جواب (لو)، نحو ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الذِينَ كَفَرُوا﴾[1]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، ولام جواب (لولا)، نحو ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[3]، ولام جواب القسم، نحو ﴿تَا اللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا﴾[4]، ﴿تَا اللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[5]»[6]، لقد ذكر في هذا القول النوع الثالث من أنواع (اللام) غير العاملة، وهي لام الجواب، والتي منها لام جواب القَسَم، إي لام القَسَم، وقد استشهد عليها بآيتين من القرآن الكريم، الأولى: قوله تعالى ﴿تَا اللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا﴾[7]، حيث سُبِقت لام القَسَم بقَسَم مذكور (تالله)، ودخلت على الفعل الماضي المسبوق بقد (قد آثر)، والآية الثانية قوله تعالى ﴿تَا اللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[8]، حيث سُبِقت لام القَسَم أيضا بقَسَم مذكور (تالله)، ودخلت على الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد الثقيلة (أكيدَنَّ)، ونلاحظ أنه لم يستشهد ولم يُمثِّل للام القسم بـ(اللام) الداخلة على المبتدأ وغير المسبوقة بقَسَم ظاهر.

نستنتج مما سبق أن (اللام) الداخلة على المبتدأ عند ابن هشام هي لام الابتداء، وهو ما يوافق مذهب البصريين الذي نقله ابن الأنباري.

5- مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا":

اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد "لولا" ما الذي رفعه؟ فذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء[9].

احتج الكوفيون على مذهبهم بحجتين: الحجة الأولى: إنما يرتفع الاسم بعد (لولا) بها لأنها نائبة عن الفعل، فإذا قلنا: لولا زيدٌ لأكرمتُك، فتقديره: لو لم يمنعني زيدٌ عن إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا، وزادوا (لا) على (لو) عوضا عن الفعل المحذوف، فصارا بمنزلة حرف واحد،

---

[1] - الفتح، 25.

[2] - الأنبياء، 22.

[3] - البقرة، 251.

[4] – يوسف، 91.

[5] - الأنبياء، 57.

[6] - مغني اللبيب، 252/1.

[7] - يوسف، 91.

[8] - الأنبياء، 57.

[9] - ينظر الإنصاف، (المسألة:10)، 60/1.

واستدلوا على جواز حذف الفعل وزيادة حرف عوضا عنه بقول الشاعر:[1]

أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير فيه: أنْ كنت ذا نفرٍ، فحذف الفعل (كان)، وزاد (ما) على (أنْ) عوضًا عنه، والذي يدلُّ على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها، لئلا يُجمع بين العِوَض والمُعوَّض، واستدلوا أيضا بقول العرب (إمَّالا فافعل هذا)، وتقديره: إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا، ثم حُذِف الفعل لكثرة الاستعمال وزِيدت (ما) على (إنْ) عوضا عنه، فصارا بمنزلة حرف واحد، والذي يدلُّ على أنها صارت عوضا عن الفعل وكافية منه أنه يجوز إمالتها كما أمالوا (بلى) و(يا) في النداء، لأنهما كافيان من الفعل[2]، فلو لم تكن كافية من الفعل لما جاز إمالتها، لأن الأصل في الحروف أن لا تمال، والحجة الثانية: إنما يرتفع الاسم بعد (لولا) بها وليس بالابتداء لأن (إنَّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولنا: لولا أنَّ زيدًا ذاهبٌ لأكرمتُك، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة[3].

واحتج البصريون على مذهبهم بحجتين: الحجة الأولى: إنما يرتفع الاسم بعد (لولا) بالابتداء وليس بها، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم بعدها مرفوعا بالابتداء، واستدلوا على جواز دخول (لولا) على الفعل بقول الشاعر:[4]

---

[1] – البيت من البسيط في ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق: د/يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1412هـ- 1991م)، ص 106، وقد نُسِب أيضا لجرير ولم أعثر عليه في ديوانه، ينظر: خزانة الأدب، 13/4، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 265/4، وجزم في الخزانة بأنه لعباس بن مرداس، وهو من شواهد شرح شواهد الإيضاح، ص 479، وشرح شواهد المغني، 116/1، و179، وتخليص الشواهد، ص 260، وشرح المفصل، 99/2، و132/8، والكتاب، 293/1، ولسان العرب، 294/6 (خرش)، و217/8 (ضبع)، و47/14 (أما)، والأزهية، ص 147، وأمالي ابن الحاجب، 411/1، و442، والجنى الداني، ص 528، ورصف المباني، ص99، و101، والمنصف، 116/3، والأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1406هـ- 1985م)، 113/2، والاشتقاق، ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ- 1991م)، ص 313، والشعر والشعراء، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 341/1.

[2] – يعني مُغنِيان عن الفعل، فـ(يا) النداء مثلا أغنت عن الفعل (أنادي).

[3] – ينظر الإنصاف، (المسألة:10)، 60/1-62.

[4] – البيتان من البسيط وقد نُسِبا للجموح الظفري، ينظر: خزانة الأدب، 462/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 455/2، وهما من شواهد شرح المفصل، 95/1، ولسان العرب، 545/4 (عذر)، والأزهية، ص 170، وتذكرة النحاة، ص 79،

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُـــمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقال: لولا حُدِدْتُ، فأدخل (لولا) على الفعل، والحجة الثانية: إنما الاسم ليس مرفوعا بـ(لولا)، بتقدير: لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمْتُك، لأنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعطَف عليها بـ(ولا)، لأن النفي يُعطَف عليه بـ (ولا)، فلما لم يجُز أن يقال: لولا أخوك ولا أبوك، دلَّ على فساد التقدير السابق، واستدلوا على أن النفي يُعطَف عليه بـ(ولا) بقوله تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾[1]، حيث عُطف على النفي (ما) بـ(ولا) عدة مرات، كما استدلوا أيضا بقوله الشاعر:[2]

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلْ لَا لَا وَلَا بِرَخَاءِ بَالِ

حيث عطف على النفي (ما) بـ(ولا)[3].

مذهب البصريين:

قال سيبويه «هذا بابٌ من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبدُ اللهِ لكانَ كذا وكذا، أما (لكان كذا وكذا)، فحديث مُعلَّق بحديث (لولا)، وأما (عبدُ اللهِ) فإنه من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه: زيدٌ أخوك، غير أن ذلك استخبار وهذا خبرٌ، وكأنّ المبنيَّ عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبدُ اللهِ كان بذلك المكان...ولكن هذا حُذِف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام، كما حُذِف الكلام من (إمَّالَا)، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا: إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمَّالَا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام»[4]، لقد عقد هذا الباب للمبتدأ الذي حُذِف خبره، وذلك مثل قولنا: لولا عبدُ اللهِ لكان كذا وكذا، حيث جعل (لكان كذا وكذا) جملة

و387، وجمهرة اللغة، ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين)، تحقيق: د/رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، (1987م)، ص 692، و1230.

[1] – فاطر، 19– 22.

[2] – البيت من الوافرلم يُنسَب لأحد، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 369/6، وهو من شواهد الأشباه والنظائر 44/8.

[3] – ينظر الإنصاف، (المسألة: 10)، 62/1، 63.

[4] – الكتاب، 129/2.

جواب (لولا) مرتبطة بجملة (لولا)، والرابط هو (اللام)، وهو ما عبَّر عنه بقوله (فأما "لكان كذا وكذا" فحديث مُعَلَّق بحديث "لولا")، وجعل (عبدُ اللهِ) الجزء الظاهر من جملة (لولا)، وهو ما عبَّر عنه بقوله (وأما "عبدُ اللهِ" فإنه من حديث "لولا")، ثم صرَّح بأن (عبدُ اللهِ) مرفوع بالابتداء وقاسه على قولنا: أزيدٌ أخوك، حيث (زيدٌ) مرفوع بالابتداء بعد همزة الاستفهام، فكذلك (عبدُ اللهِ) مرفوع بالابتداء بعد (لولا)، والجامع بينهما أن كلا منهما اسم جاء بعد حرف غير عامل، وإن اختلفا المثالين في الخبر والإنشاء، فالأول خبر والثاني استفهام، والجزء المضمر من جملة (لولا) هو الخبر، وذكر سيبويه أنه يُقدَّر مثلا بـ(كان في مكان كذا وكذا)، فيُقدَّر المثال ككل مثلا بـ(لولا عبدُ اللهِ كان بذلك المكان لكان كذا وكذا)، وعلَّل سيبويه حذف الخبر من جملة (لولا) بكثرة الاستعمال، وقاس هذا الحذف على الحذف في قول العرب (إمَّالَا فافعل كذا وكذا)، حيث نقل عن الخليل أن أصله (إن كنت لا تعمل غيره فافعل كذا وكذا)، لكن حذفوه لكثرته في الكلام.

يتضح مما سبق أن الاسم بعد (لولا) عند سيبويه مرفوع بالابتداء، و(لولا) عنده حرف غير عامل مثل همزة الاستفهام.

قال المبرد «اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدلُّ عليه، وذلك قولك: لولا عبدُ اللهِ لأكرمْتُك، فـ(عبدُ اللهِ) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لولا عبدُ اللهِ بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتُك، فقولك (لأكرمْتُك) خبر معلَّق بحديث (لولا)، و(لولا) حرف يوجبُ امتناع الفعل لوقوع اسم»[1]، لقد صرَّح بأن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، فهو مبتدأ لخبر محذوف، مثل قولنا: لولا عبدُ اللهِ لأكرمْتُك، فـ(عبدُ اللهِ) مبتدأ لخبر محذوف، وقد قدَّره بالجار والمجرور (بالحضرة) أو (لسبب كذا)، وجملة (لأكرمْتُك) جواب (لولا) مرتبط بجملة (لولا) المكوَّنة من المبتدأ والخبر المحذوف، وهو ما عبَّر عنه بقوله ("لأكرمتك" خبرٌ معلقٌ بحديث "لولا")، و(لولا) حرف امتناع لوجود، وهو ما عبَّر عنه بقوله ("لولا" حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم).

قال الزجاجي «وأما (لولا) فيمتنع بها الشيء لوجود غيره، وذلك قولك: لولا زيدٌ لأحسنْتُ إليك، والمعنى أن الإحسان امتنع لحضور زيد، فترفعه بالابتداء، والخبر مضمر»[2]، لقد صرَّح في هذا القول أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وأن الخبر بعده محذوف.

---

[1] – المقتضب، 76/3.

[2] – الجمل في النحو، الزجاجي، ص311.

قال السيرافي «(لولا) وجوابها جملتان إحداهما جواب للأخرى، والذي ربط إحداهما بالأخرى (لولا)، ومثلها (إنْ) و(لَوْ) يدخلان على جملتين مباينة إحداهما للأخرى، كقولنا: قَدِمَ زيدٌ وخرجَ عمرٌو، لا يتعلق قدوم زيد بخروج عمرو، فإذا أدخلنا (لو) ربطت إحدى الجملتين بالأخرى، وعلَّقتها بها على المعنى الذي توجبه (لو)، والذي توجبه (لو)[1]، الجواب يمتنع لامتناع الشرط، فإذا قلت: لو قدِمَ زيدٌ لخرجَ عمرٌو، فخروج عمرو لم يقع من أجل أن قدوم زيد لم يقع، ودخلت (لو) على جملتين مبنيتين على فعل واحد وفاعل...وأما (لولا) فتدخل على جملتين، إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فتربط إحداهما بالأخرى، ويكون الذي يليها مبتدأ وخبرا، ويكون الجواب فعلا، واحتاجت إلى (اللام) كاحتياج (لو) إلى (اللام) في جوابها، والأصل: زيدٌ بالبصرةِ وخرجَ عمروٌ، وزيدٌ أميرٌ وذهبَ عمروٌ، فلا تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى، فإذا أدخلت (لولا) علَّقتَ إحداهما بالأخرى، فصارت الأولى شرطا، والأخرى جوابا، فقلت: لولا زيدٌ لذهب عمروٌ، لولا زيدٌ لخرج عمروٌ، وحذفتَ الخبر حين كثر استعمالهم وفُهم المعنى، ومعنى (لولا) أن الثاني يمتنع بوقوع[2] الأول»[3]، لقد ذكر في هذا القول أن (لولا) تدخل على جملتين متباينتين فتربط إحداهما بالأخرى، بحيث تكون الثانية جوابا للأولى، وقد قاسها على (إنْ) الشرطية، و(لو) الامتناعية، فكلتاهما تدخل على جملتين متباينتين، فتربط إحداهما بالأخرى، وتعلِّقها بها على المعنى الذي توجيه كل واحدة منهما[4]، ثم أوضح السيرافي الفرق بين (لو) و (لولا) فـ(لو) تدخل على جملتين فعليتين، أما (لولا) تدخل على جملتين إحداهما اسمية، والأخرى فعلية، وتكون الأولى هي الاسمية مكوَّنة من مبتدأ وخبر، والثانية هي الفعلية، لكن كل من (لو) و(لولا) تحتاج إلى (اللام) في جوابها مما يؤكد تشابههما[5]، وأراد السيرافي من خلال هذا القياس أن يثبت أن ما بعد (لولا) جملتان، عُلِّقت الثانية منهما على الأولى، وحتى يستقيم ذلك يجب أن يكون الاسم بعد (لولا) مبتدأ وخبره محذوف، وعلَّل السيرافي حذف الخبر لكثرة الاستعمال، ووضوح المعنى مع حذفه.

وقد قاس السيرافي ما حُذِف من خبر المبتدأ بعد (لولا) على أشياء من المحذوفات، كقولهم: افعل هذا إمَّالا، وتقديره: اِفعلْ هذا إن لا تفعلْ جميع ما يلزمك، فحذفوا الفعل وما يتصل به، وزادوا (ما)

---

[1] – في الأصل (إنْ)، وإنما يستقيم الكلام بما أثبته.

[2] – في الأصل (بامتناع)، وإنما يستقيم الكلام بما أثبته.

[3] – شرح كتاب سيبويه، 459/2، 460.

[4] – قد أوضح السيرافي المعنى الذي توجبه (لو) وهو امتناع الجواب لامتناع الشرط، لذلك تُسمى (لو) حرف امتناع لامتناع ولم يُوضَّح المعنى الذي توجبه (إنْ).

[5] – أي كل منهما مكون من جملتين، الثانية جواب للأولى.

على (إنْ)، وكقولهم: ما أغفله عنك شيئا، وتقديره: ما أغفله عنك، انظر شيئا، كأنَّ قائل هذا الكلام يريد أن يبعث محدثه على أن يعرف صحة كلامه، فقال له: انظر شيئا فإنَّك تعرف ما أقول لك، ومن المحذوفات: هل من طعامٍ؟ وتقديره: هل من طعامٍ في مكانٍ أو زمانٍ؟[1]

وقال السيرافي «وربما جاء بعد (لولا) مكان الابتداء والخبر الفعل لاستوائهما في المعنى، ألا ترى أن قولك: زيدٌ قام، وقام زيدٌ، بمعنى واحد، قال الشاعر وهو الجموح أخو بني ظافر بن سليم بن منصور:[2]

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُـــمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

أي لولا الحدُّ والحرمانُ...وما يليه الاسم والفعل من الحروف فما بعده رفع بالابتداء، كقولنا: إنَّما، وكأنَّما، وهل، وألف الاستفهام»[3]، لقد ذكر في هذا القول أن (لولا) لا تختص بالدخول على الأسماء، فقد تدخل على الفعل، واستدل بقول الشاعر:[4]

.....إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلاَ حُدِدْتُ....

والتقدير: لولا حُدِدْتُ لَرَميتُهم، حيث دخلت (لولا) على الفعل (حُدِدْتُ)، وأراد السيرافي أن يُثبت من خلال هذا الاستدلال أن (لولا) لا تختص بالدخول على الأسماء، لأنها دخلت على الفعل، فهي غير عاملة، لأن الحرف الذي لا يختص لا يعمل، وبالتالي فالاسم بعدها مرفوع بالابتداء وليس بها، قياسا على الحروف الغير مختصة التي يرتفع الاسم بعدها على الابتداء، مثل: (إنَّما) و(كأنَّما) و(هَلْ) وهمزة الاستفهام.

قال الفارسي «ومن الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسمُ الواقع بعد (لولا)، في نحو قولك: لولا زيدٌ لذهبَ عمروٌ، فـ(زيدٌ) رفع بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: لولا زيدٌ حاضرٌ أو مقيمٌ، و(لولا) هذه هي التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره»[5]، واضح من قول الفارسي أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، فهو مبتدأ وخبره محذوف.

---

[1] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 461/2.

[2] – سبق تخريج هذين البيتين: الهامش 4، ص266.

[3] – شرح كتاب سيبويه، 460/2، 461.

[4] – سبق تخريجه: الهامش 4، ص266.

[5] – الإيضاح، الفارسي، ص 85، 86.

وذكر الفارسي في موضع آخر أن خبر (لولا) مضمر أي محذوف، وهو يقصد خبر المبتدأ بعد (لولا)، وهذا يقتضي أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء[1].

قال الرماني «والثاني [من معاني (لولا)] أن يكون لامتناع الشيء لوجود غيره، وذلك نحو قولك: لولا زيدٌ لأكرمْتُك، فـ(زيدٌ) يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي لولا زيد بالحضرة أو عندك، وما أشبه ذلك، هذا مذهب سيبويه، وقولك: لأكرمْتُك، جواب (لولا)، وليس من (زيد) في شيء، فإن وليتها (أن) فتحتها، فقلت: لولا أنَّك حاضرٌ لقمتُ، وإنما فتحتها هاهنا لأنه مكان أَمِن وقوع الفعل فيه، و(حاضر) خبر (أنَّ)، وهو يسدُّ مسد خبر المبتدأ»[2]، لقد صرَّح بأن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، وأكدَّ أن ذلك مذهب سيبويه، وأكدَّ أن (لأكرمتك) في قولنا: لولا زيدٌ لأكرمتُك، جواب (لولا)، وليست خبر (زيد)، حتى يؤكد أن خبر (زيد) محذوف، كما ذكر أن (لولا) إذا وليتها (إنَّ) فإنها تُفتَح همزتها، وعلَّل ذلك بأنه مكان أَمِن وقوع الفعل فيه، أي أن الفعل قد يأتي بعد (لولا)، فليس يجب أن يكون ما بعد (لولا) مبتدأ، وبالتالي فليس يجب أن تُكسر همزة (إنَّ) بعد (لولا)، وقد مثَّل لذلك بقولنا: لولا أنَّك حاضرٌ لقمتُ، وقد جعل (حاضر) خبر (أنَّ) وقوله (وهو يسد مسد خبر المبتدأ) لا يستقيم في تقديري، لأن (أنَّ) وما دخلت عليه سدت مسد جملة الشرط، أي المبتدأ والخبر المحذوف، أو أن (أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر هو المبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لولا حضورُك لقمتُ، أي لولا حضورُك مستقرٌّ لقمتُ.

هذا ما وقفت عليه من أقوال البصريين في العامل الذي رفع الاسم بعد (لولا)، وقد نسب بعض النحويين للبصريين أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء.

ذكر ذلك السيرافي[3]، والأستراباذي[4]، وابن النحاس[5]، وأبو حيان[6].

وقد أوهم السهيلي أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها عند سيبويه[7]، ولكن كلام سيبويه صريح في

---

[1] – ينظر: المسائل الشيرازيات، 405/2.

[2] – معاني الحروف، الرماني، ص 139.

[3] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 136/3.

[4] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 243/1، 244.

[5] – ينظر: شرح المقرب، 322/1.

[6] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1904/4.

[7] – ينظر: نتائج الفكر، 349.

أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء كما تقدم[1].

مذهب الكوفيين:

قال الفراء «(لولا) و(لوما) لغتان في الخبر والاستفهام، فأما الخبر فقوله [تعالى] ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، وقال الشاعر:[3]

لَوْمَا هَوَى عِرْسٍ كُمَيْتٍ لَمْ أُبَلْ

وهما ترفعان ما بعدهما»[4]، لقد ذكر أن (لولا) و(لوما) لغتان، فيقال في (لولا) (لوما)، ويكونان في الخبر والاستفهام، فالتي في الخبر هي (لولا) الامتناعية، وتفيد امتناع الجواب لوجود الشرط، والتي في الاستفهام هي (لولا) التحضيضية، وتفيد في الأصل التحضيض أو التوبيخ، وقد تخرج عن هذا المعنى فتفيد الاستفهام، وقد مثَّل لـ(لولا) بقوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[5]، ومثَّل لـ(لوما) بقول الشاعر:[6]

لَوْمَا هَوَى عِرْسٍ كُمَيْتٍ لَمْ أُبَلْ

ثم صرَّح بأنهما ترفعان ما بعدهما، فالاسم بعد (لولا) مرفوع بـ(لولا)، والاسم بعد (لوما) مرفوع بـ(لوما) في اللغة الثانية.

قال المختار أحمد ديرة «والفراء يرى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع، ولم يصرِّح بنوع رفعه، هل على الابتداء أو على الفاعلية، في حين أن ابن الشجري نسب إليه بأنه قال (ترفع "لولا" الاسم الواقع بعدها)[7]، أي أنها هي العاملة في الرفع كالفعل للفاعل، وبالرجوع لمعاني القرآن نجد الفراء يقول (لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنها خفض -يعني الكاف في لولاك- والرفع فيها الصواب)[8]، فما

---

(1) – ينظر: الكتاب، 129/2.

(2) – سبأ، 31.

(3) – البيت من الرجز وقد نُسِب لبعض بني أسد وتمامه:

لَوْمَا هَوَى عِرْسٍ كُمَيْتٍ لَمْ أُبَلْ عَلَى كُمَيْتٍ بَنِ أَنِيفٍ مَا فَعَلْ

ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، 300/11، وهو من شواهد لسان العرب، 470/15 (إمَّالا)، والأزهية، ص 168.

(4) – معاني القرآن، الفراء، 84/2، 85.

(5) – سبأ، 31.

(6) – سبق تخريجه قريبا، الهامش 3.

(7) – ينظر: أمالي ابن الشجري، 211/1.

(8) – ينظر: معاني القرآن، الفراء، 85/2.

بعد (لولا) مرفوع، ولكن لم يكن رفعه على أنه فاعل (لولا) لأن (لولا) ليست فعلا، ولم يقل بأنه مرفوع بالابتداء كما قال البصريون»[1]، لقد ذكر بأن الفراء لم يُصرِّح على ماذا رُفِع الاسم بعد (لولا)، على الابتداء أم على الفاعلية؟ ويبدو أنه لم يعلم بأن الفراء صرَّح بأن (لولا) ترفع الاسم بعدها، ومما يدل على ذلك ما نقله عن ابن الشجري أنه نسب للفراء أنه قال: ترفع (لولا) الاسم الواقع بعدها، ويُفهم من كلامه أنه لما رجع إلى معاني القرآن للفراء لم يقف على ذلك، ورحم الله أحمد ديرة، فإن الصفحة التي رجع إليها في معاني القرآن، موجود في أولها (وهما ترفعان ما بعدهما)[2]، يعني (لولا) و(لوما) ترفعان الاسم بعدهما.

هذا ما وقفت عليه من كلام الكوفيين في العامل الذي رفع الاسم الواقع بعد (لولا)، وقد نسب كثير من المتأخرين وبعض المتقدمين أربعة مذاهب للكوفيين أو بعض أئمتهم في عامل رفع الاسم بعد (لولا).

المذهب الأول: الاسم بعد (لولا) مرفوع بـ(لولا) نفسها.

ذكر هذا المذهب السيرافي[3]، وابن الشجري[4]، ونسباه للفراء والكوفيين، كما ذكره ابن مالك[5]، والأستراباذي[6]، وأبو حيان[7]، والمرادي[8]، وخالد الأزهري[9]، والسيوطي[10]، ونسبوه للفراء، وذكره أيضا العكبري[11]، وابن النحاس[12]، ونسباه لبعض الكوفيين.

المذهب الثاني: الاسم بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف، تقديره: وجد، أو حضر، أو كان، أو نحو ذلك.

---

(1) – دراسة في النحو الكوفي، ص 368.
(2) – ينظر: معاني القرآن، الفراء، 85/2.
(3) – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 460/2.
(4) – ينظر: أمالي ابن الشجري، 511/2.
(5) – ينظر: شرح التسهيل، 283/1.
(6) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 243/1.
(7) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1904/4.
(8) – ينظر: الجنى الداني، ص 602.
(9) – ينظر: شرح التصريح، 263/2.
(10) – ينظر: همع الهوامع، 43/2.
(11) – ينظر: التبيين، ص 239، واللباب، 132/1.
(12) – ينظر: شرح المقرب، 325/1.

ذكر هذا المذهب السيرافي[1]، والأستراباذي[2]، وأبو حيان[3]، والمرادي[4]، وخالد الأزهري[5]، والسيوطي[6]، ونسبوه للكسائي، كما ذكره العكبري[7]، وابن النحاس[8]، ونسباه لبعض الكوفيين، وذكره أيضا ابن مالك[9]، ونسبه للكوفيين.

المذهب الثالث: الاسم بعد (لولا) مرفوع بـ(لولا) لنيابتها عن الفعل، فهي تنوب عن (لولا يمنع)، أو (لو لم يوجد).

ذكر هذا المذهب ابن يعيش[10]، ونسبه للكوفيين، كما ذكره المرادي[11]، وخالد الأزهري[12]، وقالا: حكاه الفراء عن بعضهم، وكلام المرادي يفيد أنه حكاه عن بعض الكوفيين.

المذهب الرابع: الاسم بعد (لولا) مرفوع بفعل مقدَّر نابت (لا) منابه، فإذا قلت: لولا زيدٌ، فالمعنى: لو انعدم زيدٌ.

ذكر هذا المذهب المرادي[13]، نقلا عن المالقي في كتابه "رصف المباني"، ونسبه للكوفيين.

وقد نقل النحاة أربع حجج عن الفراء والكوفيين في المذهب الأول على أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بها.

الحجة الأولى: لانعقاد الفائدة بـ (لولا)، واستغناء الاسم بها.

ذكر ذلك السيرافي[1]، وابن الشجري[2]، والسيوطي[3].

---

(1) – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 136/3.

(2) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 243/1.

(3) – قال أبو حيان: يرتفع الاسم بعد (لولا) بالفاعلية عند الكسائي، وهذا يقتضي أنه مرفوع عنده بفعل محذوف، أو بـ(لولا)، لكن جعله مرفوعا عنده بفعل محذوف أولى، تماشيا مع ما نسبه بقية النحاة للكسائي، ينظر: ارتشاف الضرب، 1904/4.

(4) – ينظر: الجني الداني، ص 601، 602.

(5) – ينظر: شرح التصريح، 263/2.

(6) – ينظر: همع الهوامع، 43/2.

(7) – ينظر التبيين، ص 239، واللباب، 132/1.

(8) – ينظر: شرح المقرب، 325/1.

(9) – ينظر: شرح التسهيل، 283/1.

(10) – ينظر: شرح المفصل، 96/1.

(11) – ينظر: الجني الداني، ص 601، 602.

(12) – ينظر: شرح التصريح، 263/2.

(13) – ينظر: الجني الداني، ص 602.

الحجة الثانية: (لولا) حرف يختص بالاسم فيعمل فيه.

ذكر ذلك العكبري[4]، والأستراباذي[5].

الحجة الثالثة: (لولا) معناها معنى الفعل فكانت عاملة كـ(إنَّ) وأخواتها، وبيان ذلك أن قولك: لولا زيدٌ لأتيتك، معناه: منعني زيدٌ من إتيانك.

ذكر ذلك العكبري[6].

الحجة الرابعة: (أنَّ) تُفتح بعد (لولا)، والاسم المؤوَّل من (أنَّ) وما عملت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولا لما قبله.

ذكر ذلك أيضا العكبري[7].

كما نقل النحاة ثلاثة شواهد عن الكسائي في المذهب الثاني على أن الاسم بعد (لولا) مرفوع بفعل محذوف.

الشاهد الأول: قول العرب في المثل (لو ذاتُ سوارٍ لطمتني)[8].

ذكر ذلك الأستراباذي[9]، ويبدو أن الكسائي قاس الاسم الواقع بعد (لولا) على الاسم الواقع بعد (لو) في هذا القول فإنه مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

الشاهد الثاني: ما حُكي عن العرب (لولا رأسُك مدهونًا لكان كذا).

ذكر ذلك أبو حيان[10]، ويبدو أن وجه الاستدلال بهذا القول مجيء الحال بعد الاسم الواقع

---

(1) – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 460/2.

(2) – ينظر: أمالي ابن الشجري، 115/2.

(3) – ينظر: همع الهوامع، 43/2.

(4) – ينظر: التبيين، ص 241.

(5) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 243/1.

(6) – ينظر: التبيين، ص 241.

(7) – ينظر: المصدر نفسه، ص 241.

(8) – ينظر: مجمع الأمثال، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد)، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة، الرضوية المقدسة، (1344هـ)، 122/2.

(9) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 243/1.

(10) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1905/4.

بعد (لولا)، وهذا يدل أن هناك فعل محذوف عمل فيها، وبالتالي عمل في الاسم أيضا.

الشاهد الثالث: قول الشاعر[1]:

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّها فَقُلتُ بَلى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي

ذكر ذلك السيوطي[2]، ووجه الاستدلال بهذا البيت ظهور الفعل قبل الاسم الواقع بعد (لولا).

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلًا بفعل محذوف ولا بـ(لولا) لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافًا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء»[3]، لقد نفى أن يكون الاسم بعد (لولا) مرفوعا بفعل محذوف، وهو مذهب الكسائي، كما نفى أن يكون مرفوعا بـ(لولا) لنيابتها عن الفعل، وهو مذهب بعض الكوفيين، ونفى أيضا أن يكون مرفوعا بـ(لولا) نفسها، وهو مذهب الفراء والكوفيين، أي أنه نفى جميع مذاهب الكوفيين، وصرَّح بأنه مرفوع بالابتداء، وهو مذهب البصريين.

وقال ابن هشام «لـ(لولا) (ولوما) وجهان، أحدهما: أن يدلَّا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما، فيختصان بالجمل الاسمية»[4]، لقد ذكر في هذا القول بأن (لولا) الامتناعية تختص بالدخول على الجملة الاسمية، وهذا يقتضي أن الاسم الواقع بعدها مبتدأ.

وقال ابن هشام «ويجب حذف الخبر بعد (لولا) إن كان كونًا مطلقًا، وإلا فإن لم يُعلَم ذُكِر، وإن عُلِم فالوجهان»[5]، لقد تكلَّم في هذا القول على أحكام الخبر بعد (لولا) من حيث الذكر والحذف، وهذا يفيد أن بعد (لولا) جملة اسمية، وبالتالي فالاسم الواقع بعد (لولا) مبتدأ.

نستنتج مما سبق أن ابن هشام ذهب في جميع مؤلفاته إلى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

---

[1] – البيت من الطويل وقد نُسِب لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر: خزانة الأدب، 246/11، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 527/6، وهو من شواهد شرح شواهد المغني، 671/2، والجني الداني، ص 607، ولسان العرب، 545/4 (عذر)، وشرح أشعار الهذليين، السكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 88/1.

[2] – ينظر: همع الهوامع، 43/2.

[3] – مغني اللبيب، 288/1.

[4] – أوضح المسالك، 214/4.

[5] – الجامع الصغير، ص 51.

ملخص عن هذا المبحث:

ذهب ابن هشام في مسألة "عامل رفع المبتدأ وعامل رفع الخبر" إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وذهب في مسألة "محل ضمير الفصل من الإعراب" إلى أن الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر يُسمَّى فصلا وهو حرف لا محل له من الإعراب، وذهب في مسألة "عامل رفع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور" إلى أن الاسم بعد الظرف يُرفَع بالابتداء إذا لم يكنْ الظرفُ معتمدًا ويجوز أن يُرفَع بالظرف أو بالابتداء إذا كان الظرف معتمدًا ورفعه بالظرف أرجح، وذهب في مسألة "نوع (اللام) الداخلة على المبتدأ" إلى أن (اللام) الداخلة على المبتدأ هي لام الابتداء، وذهب في مسألة "العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)" إلى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وقد وافق ابن هشام مذهب البصريين في كل مسائل الخلاف المتعلقة بهذا المبحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالخبر

يضم هذا المبحث خمس مسائل: أولا: مسألة تضمُّن الخبر الجامد ضمير المبتدأ، ثانيا: مسألة إبراز الضمير مع الوصف الجاري على غير مَنْ هو له، ثالثا: مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا، رابعا: مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، خامسا: المسألة الزنبورية (هل يجب أن يكون الضمير الثاني بعد "إذا" الفجائية خبرا؟).

1- مسألة تضمُّن الخبر الجامد ضمير المبتدأ:

اختلف النحاة في الخبر الجامد هل يتحمَّل ضمير المبتدأ أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا وجامدا يتضمَّن ضميرا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيدٌ أخوك، وعمرٌو غلامُك، وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمَّن ضميرا[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن الاسم المحض والجامد في معنى ما هو صفة، فزيدٌ أخوك، في معنى: زيدٌ قريبُك، وعمرٌو غلامُك في معنى: عمرٌو خادمُك، و(قريبك) و(خادمك) يتضمَّن كل واحد منهما الضمير، فلما كان الاسم المحض والجامد في معنى ما يتحمَّل الضمير، وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ[2].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن الأصل في تضمُّن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمَّن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمِّنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو (ضارب وحسن وكريم) وما أشبه ذلك، والاسم المحض والجامد ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، فـ(أخوك) يدل على الشخص الذي دلَّ عليه (زيد)، وليس فيه دلالة على الفعل، وإذا قلت عمرٌو غلامُك، فـ(غلامك) يدلُّ على الشخص الذي دل عليه (عمرو)، وليس فيه دلالة على الفعل، فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه، كما لا يجوز في (زيد) و(عمرو)[3].

مذهب البصريين.

قال ابن السراج «واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسما من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى وكان جاريا عليه إلى جنبه أُضمِر فيه ما يرجع إليه وانستر الضمير، نحو قولك: عمرٌو قائمٌ، وأنت

---

[1] - ينظر: الإنصاف، (المسألة: 7)، 48/1.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 7)، 48/1.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 7)، 48/1، 49.

منطلقٌ...وإنما احتمل (ضارب وقائم) وما أشبههما من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل ورفع الأسماء التي تُبنَى عليه لمضارعته الفعل، فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل»[1]، لقد صرَّح في هذا القول بأن الخبر إذا كان مشتقا (اسما من أسماء الفاعلين) وكان هو المبتدأ في المعنى (وكان جاريا عليه) تضمَّن واحتمل ضميرا يعود على المبتدأ، وعلَّل ذلك بمشابهته للفعل (لمضارعته الفعل)، لأن الفعل يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ، فما يشبهه أيضا وهو الاسم المشتق من الفعل يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ (فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل)، ويُفهَم من هذا أن الاسم إذا لم يشبه الفعل، وهو الاسم المحض أو الجامد، لا يحتمَّل ضميرا يعود على المبتدأ عند ابن السراج.

يتضح من كلام ابن السراج أن الخبر الجامد عنده لا يتحمَّل ضمير المبتدأ.

قال الفارسي «خبر المبتدأ على ضربين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: أحدهما: اسم لا ضمير فيه يرجع إلى المبتدأ، والآخر: ما احتمل ضميرا راجعا إلى المبتدأ وإعرابه إذا كان مفردا رفعٌ، فالأول كقولنا: بكرٌ غلامُك، وعبدُ اللهِ أخوك، وهندٌ أمُّ عمرٍو، والثاني ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، وذلك نحو: عبدُ اللهِ ضاربٌ، وبكرٌ ذاهبٌ، وعمرٌو كريمٌ، وهندٌ حسنةٌ»[2]، لقد قسَّم الفارسي في هذا القول الخبر المفرد إلى قسمين، قسم لا يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ، وقسم يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ، ومن خلال تمثيله لكل قسم، يتضح أن القسم الذي لا يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ هو الخبر الجامد المحض الغير مشتق.

ومنه فمذهب الفارسي أن الخبر الجامد لا يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ.

وقد نقل بعض المتأخرين مذهب البصريين في تحمُّل الخبر الجامد للضمير:

قال ابن عقيل «وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون [الخبر] الجامد متضمنا معنى المشتق، أو لا، فإن تضمَّن معناه، نحو زيدٌ أسدٌ، أي شجاعٌ، تحمَّل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمَّل الضمير»[3]، فقد نسب للبصريين أن الخبر الجامد لا يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ، لكنه شرط ذلك بأن يكون غير مؤوَّل بمشتق، مثل: هذا أسدٌ، إذا قصدت الحيوان المفترس، أما إذا أُوِّل بمشتق فإنه يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ عندهم، مثل: زيدٌ أسدٌ، لأنه في تأويل: زيدٌ شجاعٌ، و(شجاع) يتحمَّل ضميرا يعود على (زيد)، فكذلك ما كان بمعناه (أسد) يتحمَّل ضميرا يعود على (زيد).

---

[1] – الأصول في النحو، 70/1.

[2] – الإيضاح، ص90.

[3] – شرح ابن عقيل، 187/1.

وذكر خالد الأزهري قولا مثل قول ابن عقيل في أن الخبر المفرد الجامد فارغ إلا إن أُوِّل الجامد بالمشتق فيتحمَّل ضمير المبتدأ ونسبه لجمهور البصريين[1].

كما أن كثيرا من المتأخرين نسبوا للرماني من البصريين أن الخبر الجامد يتحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ مطلقا.

ذكر ذلك العكبري[2]، وابن يعيش[3]، وأبو حيان نقلا عن صاحب الإنصاف وصاحب البسيط[4]، وابن عقيل[5]، وخالد الأزهري[6]، والسيوطي نقلا عن صاحب البسيط[7].

مذهب الكوفيين:

لم أقف على مسألة تحمُّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ في كتب الكوفيين، وقد نسب لهم أو لبعض أئمتهم كثير من المتأخرين أن الخبر الجامد يتحمَّل ضمير المبتدأ مطلقا.

ذكر ذلك العكبري[8]، وابن يعيش[9]، والأشموني[10]، والصبان[11]، ونسبوه للكوفيين، كما ذكر ذلك الأستراباذي[12]، وخالد الأزهري[13]، ونسباه للكسائي، وذكر ذلك ابن مالك، ونسبه للكسائي في التسهيل[14]، وللكوفيين في شرح الكافية الشافية[15]، كما ذكر ذلك أبو حيان[16]، ونسبه للكسائي نقلا عن ابن مالك، وللكوفيين إلا الكسائي نقلا عن صاحب الإنصاف وصاحب البسيط، وذكر ذلك

---

(1) – شرح التصريح، 160/1.

(2) – ينظر: التبيين، ص 236، واللباب، 136/1.

(3) – ينظر: شرح المفصل، 88/1.

(4) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1110/3، وصاحب الإنصاف: هو ابن الأنباري، وصاحب البسيط هو ضياء الدين ابن العلج.

(5) – ينظر: شرح ابن عقيل، 187/1.

(6) – ينظر: شرح التصريح، 160/1.

(7) – ينظر: همع الهوامع، 10/2.

(8) – ينظر: التبيين، ص 236، واللباب، 136/1.

(9) – ينظر: شرح المفصل، 88/1.

(10) – ينظر: شرح الأشموني، 263/1.

(11) – ينظر: حاشية الصبان، 207/1.

(12) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 227/1.

(13) – ينظر: شرح التصريح، 160/1.

(14) – ينظر: شرح التسهيل، 307/1.

(15) – ينظر: شرح الكافية الشافية، 339/1.

(16) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1110/3.

ابن عقيل[1]، ونسبه للكسائي مرة، وللكوفيين مرة أخرى، وذكر ذلك أيضا السيوطي[2]، ونسبه للكسائي، وقال نسبه صاحب البسيط للكوفيين.

ونقل المتأخرون عن الكوفيين حجتين على مذهبهم:

الحجة الأولى: أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجملة.

الحجة الثانية: أن الجامد في معنى المشتق هنا، فـ(أخوك) بمعنى: قريبك، في قولنا: زيدٌ أخوك، (وغلامك) بمعنى: خادمك في قولنا: جعفرٌ غلامك، وكما يفتقر ذلك إلى ضمير فكذلك ما هو بمعناه.

ذكر هذين الحجتين العكبري[3]، وذكر الحجة الثانية ابن يعيش[4].

مذهب ابن هشام.

قال ابن هشام «وهو [الخبر] إما مفرد، وإما جملة، والمفرد إما جامد فلا يتحمَّل ضمير المبتدأ، نحو: هذا زيدٌ، إلا إن أوِّل بالمشتق، نحو: زيدٌ أسدٌ، إذا أُرِيد به (شجاع)»[5]، فقد صرَّح في هذا القول بأن الخبر الجامد لا يتحمَّل ضمير المبتدأ، لكنه استثنى من ذلك الجامد المؤوَّل بالمشتق، فإنه يتحمَّل ضمير المبتدأ.

وقال ابن هشام «و[الخبر] الجامد فارغ خلافا لهم [يعني للكوفيين]، إلا إنْ أوِّل بمشتق كـ(زيدٌ أسدٌ)، أي شجاعٌ»[6]، وقوله (فارغ) أي ليس فيه ضمير، وقد ذكر في هذا القول ما ذكره في القول الأول، إلا أنه ذكر خلاف الكوفيين ومذهبهم في أن الخبر الجامد يتحمَّل ضمير المبتدأ.

وقال ابن هشام أيضا «الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: المفرد، وهو الأصل، وينقسم إلى جامد، فلا يتحمَّل الضمير خلافا للرماني والكسائي، نحو: هذا زيدٌ»[7]، لقد ذهب في هذا القول إلى ما ذهب إليه في القولين السابقين، إلا أنه في هذا القول ذكر خلاف الرماني من البصريين والكسائي من الكوفيين ومذهبهما في أن الخبر الجامد يتحمَّل ضمير المبتدأ.

---

[1] – ينظر: شرح ابن عقيل، 187/1.

[2] – ينظر: همع الهوامع، 10/2.

[3] – ينظر: التبيين، ص 237.

[4] – ينظر: شرح المفصل، 88/1.

[5] – أوضح المسالك، 176/1.

[6] – الجامع الصغير، ص 45.

[7] – شرح اللمحة، 410/1، 411.

نستنتج من الأقوال السابقة لابن هشام أن مذهبه يتوافق مع مذهب البصريين الذي ذكره ابن الأنباري، وهو أن الخبر الجامد لا يتحمَّل ضمير المبتدأ، لكن ذلك مشروط عند ابن هشام بأن يكون الجامد غير مؤوَّل بمشتق، فإذا كان مؤوَّلا بمشتق تحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ، وهو ما نسبه ابن عقيل للبصريين[1].

2- مسألة إبراز الضمير مع الوصف الجاري على غير من هو له.

اختلف النحاة في الوصف الجاري على غير من هو له هل يجب أن يُبرَز معه الضمير؟ فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه، وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه[2].

احتج الكوفيون على مذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع فقد جاء عن العرب ترك إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه، مثل قول الشاعر[3]:

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

و(أرباقهم) مفعول أول لـ(يرى) وأصله مبتدأ، و(متقلِّديها) مفعول ثان لـ(يرى) وأصله خبر لـ(أرباقهم) وهو هنا جارٍ على غير مبتدئه، لأنه وصف للابسي ما عبَّر عنه بالأرباق، لا للأرباق نفسها، ومع ذلك لم يُبرِز معه الضمير، ولو أبرزه لقال (متقلِّديها هم)، وأما القياس فكما جاز الإضمار (ترك إبراز الضمير) في الوصف إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز في الوصف إذا جرى على غير من هو له، لأن علة الإضمار وهي شبه الفعل[4] موجودة في كليهما[5].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن الوصف اسم، والأصل في الأسماء أن لا تتحمَّل الضمير،

---

[1] – ينظر: هذه الأطروحة: ص 279.

[2] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 8)، 50/1.

[3] – البيت من الوافر لم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 291/5، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 535/1، وهو من شواهد لسان العرب، 73/8 (خضع)، وتخليص الشواهد، ص 189، وجاء فيه بلفظ (إِذَا جَمِيَ الحَدِيدُ) بدلا من (كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ)، والأرباق جمع رِبْق، وهو الخيط والحبل والحلقة تشدُّ بها الغنم الصغار لئلا ترضع، ينظر: لسان العرب، 112/10، وربما يقصد الشاعر بالأرباق: ما يلبسه الذي يتقلَّد السيف.

[4] – المقصود بشبه الفعل هنا أن الوصف فيه حروف الفعل ومعناه، فمثلا اسم الفاعل: قائم، فيه حروف الفعل: قَامَ، وفيه معناه وهو الدلالة على الحدث (القِيَام).

[5] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 8)، 50/1-51.

وإنما يُضمَر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة، فالوصف فرع على الفعل في تحمُّل الضمير، وهو أضعف منه في ذلك، لأن الفرع دائما دون الأصل، لذلك يتحمَّل الضمير في حالة، ولا يتحمَّله في حالة أخرى، يتحمَّله إذا جرى على من هو له، ولا يتحمَّله إذا جرى على غير من هو له، واحتج بعضهم بأن عدم إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له يؤدي إلى الالتباس، فإذا قلت: زيدٌ أخوه ضاربٌ، وجعلت (ضارب) وصف لـ(زيد) ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن (ضارب) وصف لـ(أخوه) وليس لـ(زيد)، ويلتبس عليه ذلك، فوجب إبراز الضمير، لأنه به يحصل إفهام السامع ورفع اللبس، فتقول: زيدٌ أخوه ضاربٌ هو[1].

مذهب البصريين:

قال الأخفش «وقال [تعالى] ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَّاهُ﴾[2]، نصبٌ على الحال، أي: إلا أن يُؤذَن لكم غيرَ ناظرين، ولا يكون جرًّا على (الطعام) إلَّا أن تقول: (أنتم)، ألا ترى أنك لو قلت: إِيذنْ لعبدِ اللهِ على امرأةٍ مبغضًا لها، لم يكن فيه إلا النصب، إلَّا أن تقول: مبغضٍ لها هو، لأنك إذا أجريت صفته عليها، ولم تُظهِر الضمير الذي يدلُّ على أن الصفة له لم يكن كلاما، لو قلت: هذا رجلٌ مع امرأةٍ ملازمها، كان لحنا حتى تقول: (ملازمُها)، فترفع، أو تقول: (ملازمها هو) فتجرَّ»[3]، لقد ذكر أن (غيرَ ناظرين) في قوله تعالى ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾[4]منصوب على الحال، ولا يجوز جرُّه نعتا لـ(طعام)، حتى تبرز الضمير (أنتم) فتقول: إلى طعامٍ غيرِ ناظرين أنتم إناه، لأنه جارٍ على واو الجماعة في (تدخلُوا) وليس على (طعامٍ) وقد مثَّل الأخفش لذلك بقولك: إِيذَنْ لعبدِ اللهِ على امرأةٍ مبغضًا لها، لا يجوز في (مبغض) إلَّا النصب على أنه حال من (عبد الله)، ولا يجوز فيه الجرُّ على أنه نعت لـ(امرأة) إلا بإبراز الضمير (هو)، فتقول: على امرأةٍ مبغضٍ هو لها، لأنك إذا جعلته نعتا لـ(امرأة) ولم تُظهِر الضمير الذي يدلُّ أنه جارٍ على (عبد الله) لم يكن كلاما، لذلك لو قلت: هذا رجلٌ مع امرأةٍ ملازمها، كان لحنا، لأنك لو جعلت (ملازمها) نعتا لـ(رجل) لزم أن ترفعه، ولو جعلته نعتا لـ(امرأة) لزم أن تبرز معه الضمير.

يتضح مما سبق أن الأخفش يرى أنه يجب إبراز الضمير مع الوصف إذا جرى على غير من هو

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، (المسألة: 8)، 1/51-52.

[2] – الأحزاب، 53.

[3] – معاني القرآن، الأخفش، 2/482.

[4] – الأحزاب، 53.

له، ووصف عدم إبرازه بأنه ليس كلام، وبأنه لحن.

قال المبرد «وتقول: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو، لا يكون إلا كذلك، لأنك أجريت النعت عليها، والفعل له، وكذلك لو قلت: مررت بامرأةٍ معها رجلٌ ضاربتُه هي[1]، لم يكن من إظهار الفاعل [يعني الضمير] بدٌّ، لأن الفعل [يعني الوصف] جرى على غير من هو له»[2]، فقد ذكر أنه تقول: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو، بإبراز الضمير لا غير، لأن (ضاربها) نعت لـ(امرأة)، لكنه جارٍ على (رجل)، وكذلك تقول: مررت بامرأةٍ معها رجلٌ ضاربتُه هي، بإبراز الضمير لا غير، لأن (ضاربته) نعت لـ(رجل)، لكنه جارٍ على (امرأة).

يتضح مما سبق أن المبرد يرى أنه يجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له.

قال ابن سراج «ومتى جرى اسم الفاعل على غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، كما يكون في الفعل، لأن انستار ضمير الفاعل إنما هو للفعل...فإن قلت: هندٌ زيدٌ ضاربتُه، لم يكن بدٌّ من أن تقول: هي، من أجل أن قولك (ضاربته) ليس لـ(زيد) في الفعل نصيب، وإنما الضرب كان من (هند) ولم يعد عليها شيء من ذكرها، والفعل لها، فإنما (ضاربتُه) خبر عن (زيد) وفاعله (هند) في المعنى، ولم يَجُزْ إلا إظهار الضمير، فقلت حينئذ (هي) مرتفعة بـ(ضاربته) كما ترتفع (هند) إذا قلت: زيدٌ ضاربتُه هندٌ، فالمكَنَّى هاهنا بمنزلة الظاهر، ولا يجوز أن تتضمَّن (ضاربته) ضمير الفاعل»[3]، لقد ذكر أن الوصف ومنه اسم الفاعل متى جرى على غير من هو له لا ينستر فيه الضمير بل يُظهَر، فإذا قلت: هندٌ زيدٌ ضاربتُه، فـ(هند) مبتدأ أول، و(زيد) مبتدأ ثانٍ، و(ضاربته) خبر عن (زيد)، وجملة (زيد ضاربته) خبر عن (هند)، ولا يوجد فيها ضمير يعود على (هند) لأن اسم الفاعل (ضاربته) خبر عن (زيد) لكنه جارٍ على (هند) لوقوع الضرب منها، فلا ينستر فيه ضمير الفاعل (هي) بل يجب أن يُبرَز هذا الضمير فتقول: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، حتى تكون الجملة الخبرية (زيدٌ ضاربتُه هي) فيها ضمير يعود على المبتدأ (هند)، ويُفهَم من قول ابن سراج (متى جرى اسم الفاعل على غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، كما يكون في الفعل، لأن انستار ضمير الفاعل إنما هو للفعل) أن اسم الفاعل يتحمَّل ضمير الفاعل إذا جرى على من هو له، أي أنه يتحمَّل الضمير في حالة، ولا يتحمَّله في

---

[1] – في الأصل: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُه هي، وهو ليس من مواضع وجوب إبراز الضمير، لأن (ضاربته) نعت لـ(امرأة) وهو جارٍ عليها، ولعل الصواب ما أثبته.

[2] – المقتضب، 262/3.

[3] – الأصول في النحو، 70/1، 71.

حالة أخرى، على العكس من الفعل، فإنه يتحمَّل الضمير في جميع الحالات، سواء جرى على من هو له، أو جرى على غير من هو له.

وقد بيَّن ابن السراج هذا التباين بين اسم الفاعل والفعل في تحمُّل الضمير فقال «ألا ترى أنك تقول: زيدٌ أضربُه، وزيدٌ تضربُه، فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا: زيدٌ ضاربُه أنا أو أنت، لأن في تصاريف الفعل ما يدلُّ على المضمر ما هو، كما قد ذكرنا فيما تقدم، وليس ذلك في الأسماء»[1]، أي أن الفعل يتحمَّل الضمير في جميع الحالات لأن صِيَغُهُ (تصاريفه) تختلف فتدلُّ كل صيغة على ضمير الفاعل المستتر فيها، فـ(أضربُ) تدلُّ على ضمير الفاعل (أنا)، و(تضربُ) تدلُّ على ضمير الفاعل (أنت)، وهكذا، بينما اسم الفاعل لا يتحمَّل الضمير في جميع الحالات لأنه على صيغة واحدة، فلا يمكن أن تدلَّ على مختلف ضمائر الفاعل إذا أضمرت فيه، وبالتالي يجب إبراز الضمير معه حتى يتبيَّن الفاعل، فتقول: الضاربُ أنا، والضاربُ أنت، وهكذا، فقد علَّل ابن السراج وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له بأن الوصف على صيغة واحدة على العكس من الفعل فلا يتحمَّل الضمير في جميع الحالات.

قال الفارسي «ولما كان اسم الفاعل يتضمَّن هذا الضمير الذي ذكرتُ، ولم يكنْ كالضمير الذي في الفعل في البيان والظهور الذي في اللفظ بالعلامات المصوغة للمضمرين، أبرزوه إذْ جرى على غير من هو له، وذلك نحو: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، فـ(هند) ترتفع بالابتداء، و(زيد) ابتداء ثان، و(ضاربتُه) لهند، وقد جرت خبرا على زيد، فقد جرى على غير من هو له، إذ هي لهند وقد جرت خبرا على زيد، لذلك أبرزتَ الضمير في ضاربته، وهو (هي) في قولك: ضاربتُه هي، فـ(هي) هذه ترتفع بأنها الفاعلة»[2]، فقد وضَّح أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أبرزوا الضمير المتضمَّن فيه، وكلامه يفيد أن ذلك من باب الوجوب، كما يفيد أنه يشمل الوصف عموما، وقوله (ولما كان اسم الفاعل يتضمَّن هذا الضمير الذي ذكرت ولم يكن كالضمير الذي في الفعل في البيان والظهور في اللفظ بالعلامات المصوغة للمضمرين) يعني أن الضمير المتضمَّن في اسم الفاعل ليس واضحا وظاهرا في اللفظ كالضمير المتضمَّن في الفعل، وهذا يرجع إلى أن الفعل على صِيَغٍ كثيرة، وكل صيغة تدل على الضمير المتضمَّن فيها، فصيغة (أضرب) تدل على الضمير (أنا)، وصيغة (يضرب) تدل على الضمير (هو)، وهكذا، أما اسم الفاعل فهو على لفظ واحد، والضمائر المتضمَّنة فيه مختلفة، فلا يتبيَّن ما هو الضمير المتضمَّن فيه،

---

[1] – المصدر السابق، 71/1، 72.

[2] – كتاب الإيضاح، ص 91.

خاصة إذا جرى على غير من هو له، فلذلك يجب إبرازه حتى يتبيَّن، فتقول: ضارب أنا، وضارب هو، وهكذا، فقد علَّل الفارسي وجوب إبراز الضمير المتضمَّن في الوصف إذا جرى الوصف على غير من هو له بعدم وضوح الضمير في الوصف على العكس من الفعل.

وقال الفارسي «تقول: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به، تجعله صفة للرجل، و(...صائدًا به) تجعله حالا للهاء، لأن الهاء التي في (معه) معرفة وهي الرجل، فلما كانت هي الرجل جاز الحال، و(...صائدٌ به هو) لا غير، لأن (صائدا) لـ(الرجل) فأجريته على غير نفسه، فلا بد من (هو) ليُعلَم أنه كان صفة، ولابد من ذكرٍ [يعني: ضميرٍ] يعود عليه، إما مظهر أو مضمر، فإذا أجريته عليه خلص له، وإذا أجريته على غيره لم يكنْ بدٌّ من أن تُظهِر الذكرَ ليُعلَم أنه له، وإلا تُوُهِّم أنه لغيره، فلذلك جاء بـ(هو)»[1]، لقد صرَّح في هذا القول أن الوصف إذا جرى على غير من هو له فيجب إبراز الضمير المتضمن فيه، وقوله (وإذا أجريته على غيره لم يكن بدٌّ من أن تُظهِر الذكرَ ليُعلَم أنه له، وإلا تُوُهِّم أنه لغيره) يفيد أنه علَّل إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له، بأن عدم إبرازه يؤدي إلى اللبس، فلا يُعلَم الوصف لمن هو؟ لمن هو له حقيقة أم لمن أُجرِي عليه.

قال ابن جني «إذا كان اسم الفاعل –على قوة تحمُّله للضمير– متى جرى على غير من هو له –صفةً أو صلةً أو حالًا أو خبرًا– لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنُّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو، إذا أجريت (شديدًا) خبرا عن (هند)...وظنُّك أيضا [باسم التفضيل][2]،نحو قولك: أخوك جاريتُك أكرمُ عليها من عمرٍو هو»[3]، لقد قارن بين عدة أوصاف في تحمل الضمير، وكلامه يفيد أنه إذا كان اسم الفاعل مع قوة تحمله للضمير، إذا ما قورن بالأوصاف الأخرى، لا يتحمَّل الضمير إذا جرى على غير من هو له، بل يجب أن يُبرَز ويُظهَر، فمن باب أولى الأوصاف الأخرى، كالصفة المشبهة واسم التفضيل، أن لا تتحمل الضمير إذا جرت على غير من هي له، بل يجب أن يُبرَز ويُظهَر، إذا فابن جني يرى أن الوصف بجميع أنواعه إذا جرى على غير من هو له فيجب أن يُظهَر الضمير المتضمَّن فيه.

هذا ما وقفت عليه من أقوال البصريين في وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له، وقد نقل كثير من المتأخرين أن مذهب البصريين وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو

---

[1] – المسائل المنثورة، (المسألة: 53)، ص 52، 53.

[2] – في الأصل: بالصفة المشبهة باسم الفاعل، والصحيح ما أثبته، يدل على ذلك ما مثّلَ به.

[3] – الخصائص، 213/1.

له مطلقا، سواء خيف اللبس أم أمن.

ذكر ذلك ابن الشجري[1]، وابن مالك[2]، والأستراباذي[3]، وابن النحاس[4]، وأبو حيان[5]، وابن عقيل[6]، وخالد الأزهري[7]، و السيوطي[8]، والصبان[9].

مذهب الكوفيين:

قال ثعلب «يا صاحبَ الرمَّانةِ الفالقَها هو، لابد من (هو) معها، و(الفالقها) لا يحتاج إلى (هو) إذا خُفِض لأن الفعل لغير (الألف واللام)، وإذا نُصِب كان معناها الذي فلقها»[10]، فقد ذكر وجهان في اسم الفاعل (الفالقها) في قولنا: يا صاحبَ الرمَّانةِ الفالقَها هو:

الوجه الأول: أن يُنصَب نعتا لـ(صاحب) وهو في المعنى وصف لـ(صاحب) أيضا، فيكون قد جرى على من هو له، رغم ذلك فقد أوجب ثعلب إظهار الضمير المتضمَّن فيه (لابد من "هو" معها)، وهذا مخالف لما نقله ابن الأنباري أنهم أجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه، ويبدو أن ثعلب له توجيه آخر لـمَّا أوجب إظهار الضمير هنا، فقد قال (وإذا نُصِب كان معناها الذي فلقها)، وهذا يعني أن (الألف واللام) اسم موصول بمعنى (الذي) يعود على (صاحب)، واسم الفاعل (فالقها) صلته، وضمير الفاعل (هو) المتضمَّن فيه هو العائد، وقد أوجب ثعلب إظهاره، ربما حتى لا يُتَوَهَّم أن (الألف واللام) بمعنى (التي) فتعود على (الرمَّانة)، وأن العائد هو الضمير (ها).

والوجه الثاني: أن يخفض نعتا لـ(الرمَّانة)، وهو في المعنى وصف لـ(صاحب)، فيكون قد جرى على غير من هو له، ومع ذلك لم يوجب ثعلب إظهار الضمير المتضمَّن فيه (و"الفالقها" لا يحتاج إلى "هو" إذا خُفِض)، ويبدو أن ثعلب لم يوجب إبراز الضمير هنا لأحد سببين:

---

(1) – ينظر: أمالي ابن الشجري، 55/2.

(2) – ينظر: شرح التسهيل، 307/1.

(3) –ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 227/1.

(4) – ينظر: شرح المقرب، 314/1.

(5) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1112/3

(6) – ينظر: شرح ابن عقيل، 188/1.

(7) – ينظر: شرح التصريح، 162/1

(8) – ينظر: همع الهوامع، 12/2

(9) – ينظر: حاشية الصبان، 207/1، 208.

(10) – مجالس ثعلب، 309/1.

السبب الأول: أنه وجَّهه وفق التوجيه السابق في الوجه الأول، فقد علَّل عدم إبراز الضمير في الوجه الثاني بقوله (لأن الفعل لغير "الألف واللام") وهذا يعني أن ضمير الفاعل (هو) المتضمَّن في اسم الفاعل (فالقها) لا يعود على (الألف واللام) مما يعني أن (الألف واللام) اسم موصول بمعنى (التي) يعود على (الرمَّانة)، واسم الفاعل (فالقها) صلة، والضمير (ها) هو العائد، إذا فلا حاجة لإظهار ضمير الفاعل (هو) المتضمَّن في اسم الفاعل لأنه ليس هو العائد على اسم الموصول (الألف واللام).

السبب الثاني: أنه يرى عدم وجوب إبراز الضمير المتضمَّن في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، ولأجل هذا السبب المحتمل أوردت القول السابق لثعلب.

هذا ما وقفت عليه من أقوال الكوفيين في عدم وجوب إبراز الضمير المتضمَّن في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، وقد نقل المتأخرون مذهبين للكوفيين في ذلك:

المذهب الأول: عدم وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له.

ذكر ذلك ابن الشجري[1]، والعكبري[2].

المذهب الثاني: عدم وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له إذا أُمِن اللبس، ويجب إظهاره إذا خِيفَ اللبس.

ذكر ذلك ابن مالك[3]، والأستراباذي[4]، وأبو حيان[5]، وابن عقيل[6]، والسيوطي[7]، والأشموني[8].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «ويُبرَز الضمير المتحمَّل إذا جرى الوصف على غير من هو له، سواء أُلبِس، نحو: غلامُ زيدٍ ضاربُه هو، إذا كانت (الهاء) للغلام، أم لم يُلبَس، نحو: غلامُ هندٍ ضاربتُه هي»[9]، وكلامه يفيد أنه يجب إبراز الضمير المتضمَّن في الوصف إذا جرى على غير من هو له سواء خِيفَ اللبس

---

[1] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 55/2.

[2] – ينظر: التبيين، ص 259، واللباب، 137/1.

[3] – ينظر: شرح التسهيل، 307/1، 308.

[4] – ينظر: شرح كفاية ابن الحاجب، 227/1.

[5] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1112/3.

[6] – ينظر: شرح ابن عقيل، 188/1.

[7] – ينظر: همع الهوامع، 12/2.

[8] – ينظر: شرح الأشموني، 264/1.

[9] – أوضح المسالك، 176/1.

أو أُمِن، ومثَّل للحالة الأولى بقولنا: غلامُ زيدٍ ضاربُه هو، فـ(ضاربه) خبر عن (غلام) وهو في المعنى يحتمل أن يكون وصفا لـ(غلام) فيكون قد جرى على من هو له، ويحتمل أن يكون وصفا لـ(زيد) فيكون قد جرى على غير من هو له، فلما خِيفَ اللبس أُلْتُزِم بإبراز الضمير في الذي جرى على غير من هو له، فتعيَّن أنه يعود على (زيد)، ومثَّل ابن هشام للحالة الثانية بقولنا: غلامُ هندٍ ضاربتُه هو، فـ(ضاربته) خبر عن (غلام) وهو في المعنى وصف لـ(هند) لا غير، لأن فيه تاء التأنيث، فيكون قد جرى على غير من هو له، وليس فيه لبس، لكن أُلْتُزِم بإبراز الضمير فيه حتى يكون هو والذي خيف فيه اللبس على نسق واحد.

وقال ابن هشام «فالخبر المشتق إما رافع لظاهر ذي ضمير كـ(زيدٌ قائمٌ أبوه)، أو لضمير فيُسْتَتَرُ، إلا إن جرى متحمِّله على غير من هو له كـ(زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو) فيُبرَز، ولو لم يُلبَس نحو [قول الشاعر]:[1]

غَيْلَانُ مِيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ»[2]

وكلامه هنا يفيد أيضا أنه يجب إبراز الضمير المتضمَّن في الوصف إذا جرى على غير من هو له، سواء أُلبِس أم لم يُلبَس واستشهد على الحالة الثانية بقول الشاعر:[3]

غَيْلَانُ مِيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَهُ فَحِجَاهُ بَانَ أَوْ كَرِبَا

فـ(مشغوفٌ) خبر عن (مِيَّةَ)، وهو في المعنى وصف لـ(غيلانَ) لا غير، لعدم وجود تاء التأنيث فيه، فقد جرى على غير من هو له، وليس فيه لبس، ومع ذلك فقد التزم الشاعر بإبراز الضمير (هو) فيه.

يتضح مما سبق أن ابن هشام وافق مذهب البصريين، في أنه يجب إبراز الضمير المتضمَّن في الوصف إذا جرى على غير من هو له.

وقد أشار ابن هشام إلى المذهب الثاني للكوفيين، في أنه لا يجب إبراز الضمير المتضمَّن في

---

[1] – البيت من البسيط وتمامه:

غَيْلَانُ مِيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَهُ فَحَجَاهُ بَانَ أَوْ كَرِبَا

وهو في ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1415هـ- 1995م)، ص 38، وينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 121/1، وهو من شواهد همع الهوامع، 217/1، وشرح التسهيل، 229/1.

[2] – الجامع الصغير، ص 44، 45.

[3] – سبق تخريجه قريبا، الهامش1.

الوصف إذا جرى على غير من هو له إذا أُمِن اللبس، ويجب إظهاره إذا خِيفَ اللبس[1].

3- مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا:

اختلف النحاة في العامل الذي نصب الظرف الواقع خبرا، فذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ، نحو: زيدٌ أمامَك، وعمرٌو وراءَك، وما أشبه ذلك، وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينصب لأن الأصل في قولك: زيدٌ أمامَك، زيدٌ حلَّ أمامَك، فحُذِف الفعل وهو غير مطلوب وأُكتُفِيَ بالظرف منه فبَقِيَ منصوبا على ما كان عليه مع الفعل، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدَّر، والتقدير فيه: زيدٌ استقرَّ أمامَك، وعمرٌو استقرَّ وراءَك، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب باسم فاعل مقدَّر، والتقدير: زيدٌ مستقرٌّ أمامَك، وعمرٌو مستقرٌّ وراءَك[2].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ، كان (قائمٌ) في المعنى هو (زيدٌ)، فإذا قلت: زيدٌ أمامَك، لم يكن (أمامَك) في المعنى هو (زيدٌ)، فلما كان مخالفا له نُصِب على الخلاف ليُفرِّقوا بينهما[3].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن الأصل في قولك: زيدٌ أمامَك، زيدٌ في أمامِك، لأن الظرف يراد فيه معنى (في)، و(في) حرف جر، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، فدلَّ على أن التقدير في قولك: زيدٌ أمامَك: زيدٌ استقرَّ في أمامِك، ثم حُذِف الحرف فاتَّصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو (استقرَّ) مقدَّر مع الظرف كما هو مقدَّر مع الحرف، ومن ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل (مستقرّ) احتج بأن اسم الفاعل يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[4].

مذهب البصريين:

قال سيبويه «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه مَوْقُوع فيها ومَكُون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن (العلم) إذا قلت: أنت الرجلُ علمًا، عَمِل فيه ما قبله، وكما عَمِل في (الدرهم) عشرون إذا قلت: عشرون درهمًا، وكذلك

---

[1] - ينظر: أوضح المسالك، 176/1، 177، والجامع الصغير، ص 45.

[2] - ينظر: الإنصاف، (المسألة:29)، 197/1.

[3] - ينظر: المصدر نفسه، (المسألة:29)، 197/1.

[4] - ينظر: المصدر نفسه، (المسألة:29)، 197/1، 198.

يعمل فيها ما بعدها وما قبلها، فالمكان قولك: هو خلفَك، وهو قدامَك وأمامَك، وهو تحتَك وقبالتَك، وما أشبه ذلك...فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده، نحو العشرين، ونحو قوله: هو خيرٌ منك عملًا، فصار: هو خلفَك، وزيدٌ خلفَك، بمنزلة ذلك، والعامل في (خلفٍ) الذي هو موضعٌ له والذي هو في موضعِ خبرِه، كما أنك إذا قلت: عبدُ اللهِ أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه وبه استغنى الكلام، وهو منفصل عنه...وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتالُ يومَ الجمعةِ، إذا جعلت (يومَ الجمعةِ) ظرفا، والهلالُ الليلةَ، وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفا، وجعلت القتال في يوم الجمعة، والهلال في الليلة»[1]، في هذا القول عقد سيبويه بابًا سمَّاه: هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، ويبدو عنوان هذا الباب عاما، يشمل الظرف المنتصب مفعولا فيه، والظرف المنتصب خبرا، لكن هذا الباب أورده في سياق حديثه عن المبتدأ والخبر وأحكامهما، مما يجعله خاصا بالظرف المنتصب خبرا، ومما يدلُّ على ذلك أنه لم يمثِّل للظرف المنتصب مفعولا فيه، واقتصر على التمثيل للظرف المنتصب خبرا، فقد مثَّل لظروف المكان بقوله (فالمكان قولك: هو خلفَك، وهو قدامَك وأمامَك، وهو تحتَك وقبالتَك، وما أشبه ذلك) فكل ظروف المكان التي مثَّل بها منتصبة أخبارا، ومثَّل لظروف الزمان بقوله (وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتالُ يومَ الجمعةِ، إذا جعلت يوم الجمعة ظرفا، والهلالُ الليلةَ) فظرفا الزمان اللذان مثَّل بهما منتصبان خبرين.

إذا ثبت ذلك فقد علَّل سيبويه انتصاب هذه الظروف بقوله (وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه مَوْقُوع فيها ومَكُون فيها) أي أنها انتصبت لأنها محل لوقوع الأشياء فيها أي كونها فيها.

ثم ذكر سيبويه العامل في هذه الظروف، فاستعمل عدة عبارات، ومثَّل بعدة أمثلة، وظاهر كل تلك العبارات والأمثلة يدلُّ على أن العامل في هذه الظروف هو المبتدأ:

فقوله (وعمل فيها ما قبلها، كما أن "العلم" إذا قلت: أنت الرجلُ علمًا، عمل فيه ما قبله، كما عمل في "الدرهم" عشرون إذا قلت: عشرونَ درهمًا، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها) يعني أن الظرف المنتصب خبرا يعمل فيه ما قبله وهو المبتدأ، كما أنك إذا قلت: أنت الرجلُ علمًا، فـ(علما) عمل فيه ما قبله وهو (الرجل)، وإذا قلت: عشرون درهمًا، فـ(درهما) عمل فيه ما قبله وهو (عشرون)،

[1] - الكتاب، 403/1، 404، و406، و418.

وكذلك يعمل في الظرف المنتصب خبرا ما بعده وهو المبتدأ المتأخر عنه، وما قبله وهو المبتدأ المتقدم عليه، أي يعمل فيه المبتدأ سواء تأخر عنه أو تقدم عليه.

وقوله بعد أن أعطى أمثلة كثيرة على ظرف المكان المنتصب خبرا (فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده، نحو العشرين، ونحو قوله: هو خيرٌ منك عملًا، فصار هو خلفَك، وزيدٌ خلفَك، بمنزلة ذلك، والعامل في "خلفٍ" الذي هو موضع له، والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبدُ اللهِ أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام وهو منفصل عنه) يعني انتصب ظرف المكان في الأمثلة السابقة على ما هو فيه، بمعنى: بما هو فيه، ويقصد بالذي الظرف فيه، أي بالمبتدأ، لأنه هو الذي في الظرف، وهذا الظرف هو غير المبتدأ في المعنى، وصار هذا المبتدأ بمنزلة الاسم المنون الذي يعمل فيما بعده، نحو (عشرين)[1] وقد سبق وأن مثَّل له، ونحو قولك: هو خيرٌ منك عملًا، حيث عمل (خيرٌ) فيما بعده وهو (عملا) فصار قولنا: هو خلفَك، وزيدٌ خلفَك، بمنزلة المثالين السابقين، والعامل في الظرفِ (خلفٍ) الذي الظرفُ (خلفٌ) موضعٌ له، والذي الظرفُ (خلفٌ) في موضعِ خبره، أي المبتدأ (زيد) لأنه هو الذي الظرفُ (خلفٌ) موضعٌ له من ناحية المعنى، وفي موضع خبره من ناحية الإعراب، وإنما جعله في موضع خبره، لأنه في موضع الخبر المرفوع (قائم) لو قت: زيدٌ قائمٌ، فالظرف المنتصب خبرا عمل فيه المبتدأ، وحصلت به الفائدة، وهو ليس نعتا للمبتدأ، كما أنك إذا قلت: عبدُ اللهِ أخوك، فالخبر (أخوك) رفعه وعمل فيه المبتدأ (عبدُ اللهِ)، وحصلت به الفائدة، وهو ليس نعتا للمبتدأ.

وقد أوَّل السيرافي قول سيبويه ولم يجعله على ظاهره، فقد ذهب إلى ما يُفِيده ظاهر كلام سيبويه من أن المبتدأ هو العامل في الظرف المنتصب خبرا ليس هو مراد سيبويه، وإنما مراده أن المبتدأ دلَّ على العامل في الظرف المحذوف وجوبا، فناب عنه إذ كان لا يظهر في الكلام ولا يُسمَع، فجعل ما ناب عنه وهو المبتدأ عاملا لبيانه وظهوره في الكلام، واستدلَّ السيرافي على ذلك بأن سيبويه مثَّل للظرف المنصوب خبرا بقوله: أنت الرجلُ علمًا، وإنما (الرجل) نصب (علما) لأنه بتقدير (كامل) ونحوه مما هو بتقدير الفعل، وكذلك مثَّل له بقوله: عشرون درهمًا، وإنما (عشرون) نصب (درهمًا) لأنه مشبه بـ(ضاربين) ونحوه في قولنا: ضاربون زيدًا، فكذلك زيدٌ خلفَك، إنما (زيد) نصب (خلفَك) لأنه دلَّ على (استقرَّ) ونحوه المحذوف وجوبا[2].

---

[1] – إنما اعتبره اسما منونا، لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم، و(نونه) عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

[2] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 2/294-296.

وربما يؤيد ما ذهب إليه السيرافي من تأويل كلام سيبويه ما ذكرت سابقا من تعليل سيبويه انتصاب الظرف الواقع خبرا بأنه محل لوقوع الأشياء وكونها فيه، فيكون منتصبا بهذا المعنى وهو الوقوع والكَوْن أو ما يُعبَّر عنه أيضا بالوجود والحدوث والاستقرار، ومما يؤيد هذا التأويل أيضا، أن سيبويه يسمي الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا: مستقرًّا[1]،وهي كلمة مشتقة من (استقرَّ) مما قد يوحي أن هذا المعنى هو العامل في الظرف.

قال ابن السراج في أنواع خبر المبتدأ «وضرب يُحذَف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان، أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيدٌ خلفَك، وعمرٌو في الدارِ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيدٌ مستقرٌّ خلفَك، وعمرٌو مستقرٌّ في الدارِ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال»[2]، لقد اعتبر الظرف الواقع خبرا ليس خبرا حقيقة، وإنما قام مقام خبر محذوف معناه الاستقرار والحلول وما أشبه ذلك، فإذا قلت: زيدٌ خلفَك، فكأنك قلت: زيدٌ مستقرٌّ خلفَك، وابن السراج لم يذكر ويصرِّح بالعامل في هذا الظرف، لكن تقديره يقتضي أن العامل فيه هو اسم الفاعل المقدر (مستقرّ).

قال ابن الوراق «فإن قال قائل: أليس إذا قلنا: زيدٌ عندَك، فعندَك منصوب بإضمار فعل تقديره: زيدٌ استقرَّ عندَك، فإذا تقدَّم (عندك) على (زيد) فكيف يصلح أن ترفع (زيدا) بالابتداء وقد تقدمه (استقرَّ) وهو فعل؟ فالجواب في ذلك: أن (استقرَّ) لو كان تقديره على ما سألت عنه لم يجز أن ترفع (زيدا) بالابتداء، وإنما (استقرَّ) مؤخَّر بعد ذكر الابتداء وخبره»[3]، يُفهَم من كلامه أنه يقرُّ أن الظرف الواقع خبرا منصوب بفعل محذوف تقديره (استقرَّ)، لكن يُقدَّر عنده بعد المبتدأ في كل الحالات، فإذا قلت: زيدٌ عندَك، فالتقدير: زيدٌ استقرَّ عندَك ، وإذا قلت: عندَك زيدٌ، فالتقدير: عندَك زيدٌ استقرَّ، وذلك حسبه حتى لا يتقدم الفعل على المبتدأ فيكون مرفوعا به وليس بالابتداء.

قال السيرافي «ولا أعلم خلافا بين البصريين، أنك إذا قلت: زيدٌ خلفَك، وكذلك سائر ما يُجعَل الظروف خبرا له، منصوب بتقدير فعل هو: استقرَّ أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك»[4]، وكلامه يفيد أن البصريين مجمعون على أن الظرف الواقع خبرا منصوب بفعل مقدَّر، تقديره (استقرَّ) أو ما في

---

[1] – ينظر: الكتاب، 55/1.

[2] – الأصول في النحو، 63/1

[3] – علل النحو، ص 372

[4] – شرح كتاب سيبويه، 293/2.

معناه.

وقال السيرافي «ومما يقوِّي أن الناصب للظرف الفعل المقدَّر الذي فيه ضمير المبتدأ، لأن الاسم لا يرتبط باسم هو غيره إلا بضمير يعود إليه، ألا ترى أنه لا يجوز: زيدٌ عمرٌو قائمٌ، حتى تقول: إليه ونحو هذا، فلما كان الظرف غيره احتاج إلى شيء تربط به، فكان الفعل المقدَّر الذي ينصب الظرف، وفيه ضمير الاسم»[1]، في كلامه تعليل لما ذهب إليه من أن الظرف الواقع خبرا منصوب بفعل مقدَّر، وهو أن المبتدأ لا يرتبط بخبر ليس فيه لفظه[2]، إلا إذا كان فيه ضمير يعود عليه، فلا يجوز: زيدٌ عمرٌو قائمٌ، لأنه لا يوجد في الخبر (عمرٌو قائمٌ) ضمير يعود على المبتدأ (زيد)، فإذا قلت: زيدٌ عمرٌو قائمٌ إليه، جاز، لأن الخبر فيه ضمير يعود على المبتدأ وهو (الهاء)، ولما كان الظرف الواقع خبرا ليس هو لفظ المبتدأ، ولا فيه ضمير يعود على المبتدأ، وجب تقدير الفعل الذي ينصب الظرف وفيه ضمير المبتدأ.

هذا ما وقفت عليه من كلام البصريين في العامل الذي نصب الظرف الواقع خبرا، وقد نقل المتأخرون ثلاثة مذاهب للبصريين في العامل الذي نصب الظرف الواقع خبرا:

المذهب الأول: الظرف الواقع خبرا منصوب بفعل مُقدَّر، تقديره: (استقرَّ)، وهناك من عبَّر بأن الظرف مُقدَّر بجملة، وهذا يقتضي أنه منصوب بفعل مُقدَّر، تقديره (استقرَّ).

ذكر ذلك العكبري[3]، وابن يعيش[4]، والأستراباذي[5]، والأشموني[6]، ونسبوه لجمهور البصريين، وقال الأشموني: نُسِب لسيبويه أيضا، وذكره ابن عقيل[7]، وقال: نُسِب إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضا، وذكره ابن مالك، ونسبه للفارسي في التسهيل[8]، وللأخفش في شرح الكافية الشافية[9]، وذكره ابن أبي الربيع[10]، ونسبه للفارسي، لكن في غير باب النفي بـ(لا)[1]، وذكره خالد

---

[1] – المصدر السابق، 296/2.

[2] – فيه احتراز من نحو ﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ﴾ لأن المبتدأ (القارعةُ) مرتبط بالخبر (ما القارعةُ) بإعادة لفظه، لذلك لا يوجد ضمير في الخبر يعود على المبتدأ.

[3] – ينظر: التبيين، ص 376، واللباب، 139/1.

[4] – ينظر: شرح المفصل، 90/1.

[5] – ينظر: شرح كفاية ابن الحاجب، 214/1، 215

[6] – ينظر: شرح الأشموني،268/1.

[7] – ينظر: شرح ابن عقيل، 191/1.

[8] – ينظر: شرح التسهيل، 318/1.

[9] – ينظر: شرح الكافية الشافية، 349/1، 350.

[10] – ينظر: البسيط، 547/1.

الأزهري[2]، ونسبه للأخفش والفارسي، وذكره أبو حيان[3]، ونسبه للفارسي وابن جني، وقال: نُسِب لسيبويه.

المذهب الثاني: الظرف الواقع خبرا منصوب باسم فاعل مُقدَّر، وتقديره: (مستقرٌّ) أو (كائن)، وهناك من عبَّر بأن الظرف مُقدَّر بمفرد، وهذا يقتضي أنه منصوب باسم فاعل مُقدَّر، تقديره: (مستقرٌّ) أو (كائن).

ذكر ذلك أبو حيان[4]، ونسبه للبصريين، وقال: قاله في الواضح[5]، وذكره خالد الأزهري[6]، ونسبه لجمهور البصريين، كما ذكره العكبري[7]، ونسبه لبعض البصريين، وذكره ابن مالك، ونسبه لسيبويه إيماءً وللأخفش تصريحًا في التسهيل[8]، ونسبه لسيبويه في شرح الكافية الشافية[9]، كما ذكره ابن عقيل[10]، ونسبه للأخفش، وقال: وقد نُسِب هذا لسيبويه، وذكره السهيلي[11]، ونسبه للفارسي، حيث نقل عنه أنه قال: تقدير الاسم هاهنا أولى، كما ذكره ابن يعيش[12]، والأستراباذي[13]، ونسباه لابن السراج، ونسبه الأستراباذي لابن جني أيضا.

المذهب الثالث: الظرف الواقع خبرا منصوب بالمبتدأ.

ذكر هذا المذهب ابن مالك[14]،وقال: قال ابن خروف[1] هو مذهب سيبويه، وذكره أبو

---

[1] – لأنه قال: "وقد جعله أبو علي من قبيل الجمل، كأنّه قدَّره نائبا مناب (استقرَّ)، وقدَّره في باب النفي بـ(لا) بـ(مستقرّ)"، ولعله يقصد (لا) النافية للجنس، فإذا قلت: زيدٌ عندَك، فتقديره: زيدُ استقرَّ عندَك، وإذا قلت: لا رجلَ عندَك، فتقديره: لا رجلَ مستقرٌّ عندَك.

[2] – ينظر: شرح التصريح، 166/1

[3] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1121/3.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، 1121/3، 1122.

[5] – لعله يقصد: كتاب الواضح، لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، المتوفى سنة 379هـ.

[6] – ينظر: شرح التصريح، 166/1.

[7] – ينظر: التبيين، ص 376، واللباب، 139/1.

[8] – ينظر: شرح التسهيل، 318/1.

[9] – ينظر: شرح الكافية الشافية، 349/1، 350.

[10] – ينظر: شرح ابن عقيل، 191/1

[11] – ينظر: نتائج الفكر، ص 421

[12] – ينظر: شرح المفصل، 90/1.

[13] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 215/1.

[14] – ينظر: شرح التسهيل، 314/1.

حيان[2]، وقال: ذهب ابن أبي العافية[3]وابن خروف إلى أنه مذهب سيبويه، قال ابن خروف وهو مذهب متقدمي البصرة، كما ذكره السيوطي[4]، وقال: نسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه.

مذهب الكوفيين:

لم أقف على أقوال الكوفيين في العامل الذي نصب الظرف الواقع خبرا، وقد نقل المتأخرون مذهبين للكوفيين في العامل الذي نصب الظرف الواقع خبرا.

المذهب الأول: الظرف الواقع خبرا منصوب بالخلاف أو على الخلاف أو بالمخالفة، وهو عامل معنوي يعني مخالفة الظرف للمبتدأ، أي أن الظرف ليس هو المبتدأ في المعنى.

ذكر هذا المذهب العكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7] نقلا عن ابن كيسان والسيرافي، والأستراباذي[8]، وخالد الأزهري[9]، والسيوطي[10]، ونسبوه للكوفيين، وزاد العكبري في تفسير الخلاف بأن الظرف في الأصل يقدر بـ(في) ثم عُدِل عن ذلك ونُصِب، وذكر هذا المذهب أبو حيان[11]، ونسبه للكسائي والفراء وهشام[12]وشيوخ الكوفيين.

المذهب الثاني: الظرف الواقع خبرا منصوب بفعل محذوف تقديره (حلَّ).

---

[1] – هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، كان إماما في العربية، محققا مدققا، أخذ النحو عن ابن طاهر، أقرأ النحو بعدة بلاد، وله مناظرات مع السهيلي، صنف: شرح سيبويه، وشرح الجمل، مات سنة 609هـ بإشبيلية عن خمس وثمانين سنة، ينظر: بغية الوعاة، 203/2.

[2] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1121/3.

[3] – هو محمد بن عبد الرحمان بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، كان شيخا فقيها، وأديبا بارعا، عارفا بالعربية واللغة، ذاكرا لها، انتقل إلى غرناطة وأخذ عن أهلها، وسمع عن ابن العربي وابن الدباغ، ولد سنة 556هـ ومات سنة 583هـ، ينظر: بغية الوعاة، 154/1، 155.

[4] – ينظر: همع الهوامع، 21/2.

[5] – ينظر: التبيين، ص 376

[6] – ينظر: شرح المفصل، 91/1

[7] – ينظر: شرح التسهيل، 313/1

[8] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 214/1

[9] – ينظر: شرح التصريح، 166/1.

[10] – ينظر: همع الهوامع، 21/2.

[11] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1121/3.

[12] – يقصد هشام الضرير، وقد سبقت ترجمته: ص 128.

ذكر هذا المذهب العكبري[1]، وأبو حيان[2]، ونسباه لثعلب.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «ويقع الخبر ظرفًا منصوبا كقوله تعالى ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[3]،وجارا ومجرورا، كقوله تعالى ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4]،وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره: مستقرٌّ أو استقرَّ»[5]، وكلامه يقتضي أن العامل في الظرف الواقع خبرا محذوف، وجوَّز أن يُقدَّر باسم الفاعل (مستقرّ) أو الفعل (استقرَّ).

وقال ابن هشام «ويأتي الخبر ظرفا وجارا ومجرورا تامَّين[6]متعلقين بـ(مستقرّ) أو (استقرَّ) محذوفين»[7]، وكلامه يقتضي ما اقتضاه في القول السابق.

وقال ابن هشام «متى وقع الجار والمجرور صفةً، أو صلةً، أو خبرًا، أو حالًا تعلَّق بمحذوف تقديره: كائن أو استقرَّ...وجميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت للظرف»[8]، وكلامه يقتضي ما اقتضاه في القولين السابقين.

وقال ابن هشام «ولابد من تعلُّق الظرف والمجرور الواقعين خبرا بمحذوف...وذلك المحذوف لابد أن يكون كونًا مطلقًا...ولا خلاف عند المقدِّرين في جواز كون المقدَّر فعلًا نحو (استقرَّ) و(حصل)، أو اسما نحو (مستقرٌّ) و(حاصل)، وإنما الخلاف في الراجح منهما، فمن رجَّح الأوّل فحجته أن المحذوف عامل في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال، ومن رجَّح الثاني فحجته أن المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر الإفراد»[9]، لقد ذكر بأن الظرف الواقع خبرا يتعلق بمحذوف، وهو كون مطلق ويجوز فيه تقديرين بلا خلاف: الفعل (استقرَّ) أو اسم الفاعل (مستقرٌّ)، وهناك خلاف في الراجح منهما،

---

(1) – ينظر: التبيين، ص 377.

(2) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1121/3.

(3) – الأنفال، 42.

(4) – الفاتحة، 1.

(5) – قطر الندى، ص 142.

(6) – يُسمَّى الظرف والجار والمجرور تامَّين إذا كان مُتعلَّقهما كونًا عامًا محذوفا وجوبا، ويُسمَّيان ناقصين إذا كان مُتعلَّقهما كونًا خاصًا مذكورا أو محذوفا جوازا، ينظر شرح التصريح، 141/1.

(7) – الجامع الصغير، ص 48.

(8) – الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 60-62.

(9) – شرح اللمحة، 414/1، 415.

لكنه لم يرجِّح أحدهما، وفي كلامه تصريح بأن هذا المحذوف الذي تعلَّق به الظرف هو العامل فيه (فمن رجَّح الأوَّل فحجته أن المحذوف عامل في الظرف والمجرور).

وقال ابن هشام «ويقع الخبر ظرفا، نحو ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[1]، ومجرورا، نحو ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2]والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتعلَّقُهما المحذوف، وأن تقديره: كائن أو مستقرٌّ، لا كان أو استقرَّ»[3]، إن كلامه هنا يقتضي أن العامل في الظرف الواقع خبرا محذوف، وصحَّح أنه يُقدَّر باسم الفاعل (مستقرٌّ) وليس بالفعل (استقرَّ).

نستنتج مما سبق أن ابن هشام ذهب إلى أن الظرف الواقع خبرا منصوب باسم فاعل مقدَّر، تقديره (مستقرٌّ) أو (كائن)، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

ونذكر في الأخير أن ابن هشام قد أشار إلى الخلاف في هذه المسألة، فنسب لجمهور البصريين أن الظرف الواقع خبرا متعلِّق باسم فاعل محذوف تقديره (مستقرٌّ) ونسب للأخفش والفارسي أنه متعلَّق بفعل محذوف تقدير (استقرَّ)[4]، كما ذكر ابن هشام أن الظرف الواقع خبرا غير متعلَّق بمحذوف عند الكوفيين، دون أن يحدِّد عامله عندهم[5].

يتضح من كلام ابن هشام أن الظرف الواقع خبرا منصوب باسم فاعل محذوف تقديره (مستقرٌّ) عند جمهور البصريين، وبفعل محذوف تقديره (استقرَّ) عند الأخفش والفارسي.

4- مسألة تقديم الخبر على المبتدأ:

اختلف النحاة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمرٌو، والجملة نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرٌو، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبرُ المبتدأ عليه، المفردُ والجملةُ[6].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة يؤدي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلت: قائمٌ زيدٌ، كان في (قائم) ضمير(زيد)، وكذلك إذا قلت: أبوه قائمٌ

---

(1) - الأنفال، 42

(2) - الفاتحة،1

(3) - أوضح المسالك، 181/1، 182

(4) - ينظر: قطر الندى، ص 142.

(5) - ينظر: الجامع الصغير، ص 48.

(6) - ينظر الإنصاف، (المسألة: 9)، 1/ 56.

زيدٌ، كانت (الهاء) في (أبوه) ضمير (زيد)، فقد تقدَّم ضمير(زيد) عليه، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه[1].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن تقديم خبر المبتدأ عليه جاء كثير في كلام العرب وأشعارهم، فممَّا جاء من ذلك في كلامهم قولهم في المثل: في بيتِه يُؤتَى الحَكَمُ، وقولهم: في أكفانِه لُفَّ الميِّتُ، فقد تقدَّم الضمير هنا على الظاهر، لأن التقدير: الحَكَمُ يُؤتَى في بيتِه، والميِّتُ لُفَّ في أكفانِه، وأمَّا ما جاء من ذلك في أشعارهم، فنحو ما قال الشاعر[2]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وتقديره: بنو أبنائِنا بنونا، وقال الشمَّاخ:[3]

كِلَا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

فقوله (وصلُ أروى) مبتدأ، و(ظنونٌ) خبره، و(كِلَا يوميْ طوالةَ) ظرف يتعلَّق بـ(ظنون) فقد تقدَّم معمول الخبر على المبتدأ، فلِمَ لم يجزْ تقديم خبر المبتدأ عليه لَمَّا جاز تقديم معمول خبره عليه، والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، لأن المعمول تبع للعامل، فلا يفوقه في التصرُّف، بل أجمع أحواله أن يقع موقعه، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع، إذًا فقد ثبت في البيت السابق جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ، ولَأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول[4].

مذهب البصريين:

قال هادي نهر «قد أجاز الخليل تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: قائمٌ زيدٌ، إن أردنا جعل

---

[1] – ينظر المصدر السابق، (المسألة: 9)، 1/ 56.

[2] – البيت من الطويل وقد نُسِب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، ينظر: خزانة الأدب، 444/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 405/2، وهو من شواهد تخليص الشواهد، ص 198، وشرح شواهد المغني، 848/2، وشرح التصريح، 173/1، وشرح المفصل، 99/1، و132/9، والحيوان، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، (1384هـ- 1965م)، 346/1.

[3] – البيت من الوافر في ديوان الشمَّاخ بن ضِرار، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، (1327هـ)، ص 90، وينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 247/8، وهو من شواهد لسان العرب، 451/11 (طول)، وشرح شواهد الإيضاح، ص 79، وشرح المفصل، 101/3، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، 663/2.

[4] – ينظر الإنصاف، (المسألة: 9)، 1/ 56-58.

(قائم) خبرًا مقدَّمًا، و(زيد) مبتدأً مؤخَّرًا...جاء في الكتاب: وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يُستَقبَح أن يقول: قائمٌ زيدٌ...وقد علَّق السيرافي على رأي الخليل قائلا: يريد أن قولك: قائمٌ زيدٌ، قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدَّمًا والنية التأخير»[1]، فقد صرَّح بأن الخليل أجاز تقديم الخبر على المبتدأ، واعتمد في ذلك على قول سيبويه في الكتاب (وزعم الخليل أنه يُستَقبَح أن يقول: قائمٌ زيدٌ)[2]، وظاهر هذا القول أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، لكن هادي نهر اعتمد على تفسير السيرافي لهذا القول بأن مقصود الخليل هو استقباح جعل (قائم) المبتدأ، و(زيد) خبره أو فاعله، وليس مقصوده استقباح جعل (قائم) خبرًا مقدَّمًا، وعلى هذا التفسير فكلام الخليل يفيد جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

قال سيبويه «وزعم الخليل رحمه الله أنه يُستَقبَح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدَّما مبنيًّا على المبتدأ، كما تُؤخِّر وتُقدِّم فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، و(عمرٌو) على (ضربَ) مرتفع، وكان الحدُّ أن يكون مُقدَّما ويكون (زيد) مُؤخَّرًا، وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا، وهذا عربيٌّ جيِّد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنؤُك، ورجلٌ عبدُ اللهِ، وخزٌّ صُفَّتُك، فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقومُ زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبُح لأنه اسم، وإنما حَسُن أن يُجرَى مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوفٍ أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه»[3]، لقد أورد قول الخليل (إنه يُستَقبَح أن يقول: قائمٌ زيدٌ) وحمله على غير جعل (قائم) خبرًا مقدَّمًا (إذا لم تجعل "قائما" مقدَّمًا مبنِيًّا على المبتدأ)، أي حمله على غير حالة تقديم الخبر على المبتدأ، لأن هذه الحالة جائزة عنده، واستدلَّ على ذلك بالقياس والسماع، أما القياس فقوله (كما تُؤخِّر وتُقدِّم فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، و"عمرو" على ضربَ مرتفعٌ، وكان الحدُّ أن يكون مقدَّما ويكون "زيد" مؤخَّرا، وكذلك هذا الحدُّ فيه أن يكون الابتداءُ فيه مقدَّما)، أي يجوز أن تُقدِّم الخبر على المبتدأ فتقول: قائمٌ زيدٌ، كما يجوز أن تُقدِّم المفعول به على الفاعل فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وكان الأصل أن تُقدِّم الفاعل على المفعول به فتقول: ضربَ عمرٌو زيدًا، كما كان الأصل أن تُقدِّم المبتدأ على الخبر فتقول: زيدٌ قائمٌ، وأما السماع فقوله (وهذا عربيٌّ جيِّدٌ، وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنؤُك، ورجلٌ عبدُ اللهِ، وخزٌّ صُفَّتُك)، فقد وصف تقديم الخبر على المبتدأ بأنه عربيٌّ جيِّدٌ، وأورد أربعة أقوال تَقدَّم فيها الخبر على المبتدأ.

---

[1] - نحو الخليل من خلال الكتاب، ص 79، 80

[2] - الكتاب، 127/2.

[3] - المصدر نفسه، 127/2.

ثم عاد سيبويه إلى قول الخليل فحمله على جعل (قائم) قام مقام الفعل فرفع (زيد) بعده فاعلا (فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقومُ زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبُح) أي حمله على حالة المبتدأ المكتفي بمرفوعه إذا كان وصفا، وهذه الحالة لا تجوز مطلقا عند سيبويه، وعلَّل ذلك بقوله (لأنه اسم، وإنما حَسُن عندهم أن يُجرَى مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوفٍ أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه)، أي لأن (قائم) اسم، والأصل في الاسم أن لا يقوم مقام الفعل فيعمل عمله وإن كان وصفا، إلا إذا كان صفةً لموصوفٍ، مثل: جاءَ رجلٌ قائمٌ أبوه، أو خبرا لمبتدأ، مثل: زيدٌ قائمٌ أبوه، وهو ما يُسمَّى بالوصف المعتمِد، وهذا غير موجود في المثال الذي أورده الخليل: قائمٌ زيدٌ، فلا يجوز.

نستنتج مما سبق أن سيبويه يجيز تقديم الخبر على المبتدأ واستدلَّ على ذلك بالقياس والسماع.

قال المبرد «وتقول: منطلقٌ زيدٌ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير، لأن (زيدا) هو المبتدأ، وتقول على هذا: غلامٌ لك عبدُ اللهِ، وظريفان أخواك، وحِسَانٌ قومُك»[1]، لقد أجاز تقديم النكرة على المعرفة مثل: منطلقٌ زيدٌ، إذا أُرِيد بالنكرة التأخير، وجعل المعرفة مبتدأ، وهذا يعني جعل النكرة خبرًا مقدَّما والمعرفة مبتدأً مؤخَّرًا، وبالتالي فالمبرد يجيز تقديم الخبر على المبتدأ.

قال ابن السراج «وقد يجوز أن تُقدِّم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلا خاصة، فتقول: منطلقٌ زيدٌ، وأنت تريد: زيدٌ منطلقٌ، فإن أردت أن تجعل (منطلقا) في موضِع (ينطلقُ) فترفع زيدا بمنطلق على أنه فاعل، كأنك قلت: ينطلقُ زيدٌ، قَبُح إلا أن يعتمِد اسم الفاعل وهو (منطلق) وما أشبهه على شيء قبله...فأما إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، فأردت أن ترفع (زيدا) بـ(قائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتَّة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه»[2]، لقد صرَّح في هذا القول أنه قد يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، واستثنى من ذلك الخبر إذا كان فعلا (ما لم يكن فعلا)، أي جملةً فعليةً فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، مثل: زيدٌ انطلقَ، وواضح لو قدَّمت الخبر في هذه الحالة فقلت: انطلقَ زيدٌ، لعمل الفعل في الاسم الظاهر ورفعه فيكون فاعلا، لذلك لا يجوز، ومثَّل ابن السراج لتقديم الخبر على المبتدأ بقوله (فتقول: منطلقٌ زيدٌ، وأنت تريد: زيدٌ منطلقٌ)، أي يجوز أن تُقدِّم الخبر (منطلق) على المبتدأ (زيد) فتقول: منطلقٌ زيدٌ، إذا أردت أن (منطلق) في نِيَّة التأخير، وأن الأصل: زيدٌ منطلقٌ.

ثم نبَّه ابن السراج على أن قولنا: منطلقٌ زيدٌ، قد لا يكون من باب تقديم الخبر على المبتدأ، لأنه قد يكون من باب المبتدأ المكتفي بمرفوعه، وذلك إذا أردت أن (منطلق) قام مقام الفعل ورفع الاسم

---

[1] – المقتضب، 127/4.

[2] – الأصول في النحو، 1/ 59، 60.

بعده فاعلا، وذلك قبيح إلا إذا اعتمد الوصف على شيء قبله (فإن أردت أن تجعل "منطلقا" في موضع "ينطلق" فترفع "زيدا" بـ"منطلق" على أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيد، قَبُحَ إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو "منطلق" وما أشبهه على شيء قبله)، ثم بيَّن أن: قائمٌ زيدٌ، جائز عنده أن يُحمَل على هذا الوجه، أي جعله مبتدأ مكتفيا بمرفوعه ولو لم يعتمد على شيء قبله (فأما إن قلت: قائمٌ زيدٌ، فأردت أن ترفع "زيدا" بـ"قائم" وليس قبله ما يعتمد عليه البَتَّةَ فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه)، وهذا يعني أن ما مثَّل به لتقديم الخبر على المبتدأ وهو قولنا: منطلقٌ زيدٌ، يجوز أن يُحمَل عنده على المبتدأ المكتفي بمرفوعه، فلا يكون فيه تقديم للخبر على المبتدأ، وفي تقديري هذا ما جعل ابن السراج يقول (قد يجوز أن تُقدِّم الخبر على المبتدأ) فاستعمل (قد) التي تفيد التقليل، لجواز أن يُحمَل مثل: منطلقٌ زيدٌ، على غير التقديم.

قال ابن السراج «وأهل الحجاز يُشبِّهون (ما) بـ(ليس) فيقولون: ما عبدُ اللهِ منطلقًا، فإن قدَّموا الخبر أو دخله الاستثناء رفعوا، فيقولون: ما منطلقٌ زيدٌ، وما عمرٌو إلَّا منطلقٌ»[1]، لقد علَّل عدم عمل (ما) المشبَّهة بـ(ليس) في مثل: ما منطلقٌ زيدٌ، بتقديم الخبر على المبتدأ، (فإن قدَّموا الخبر...رفعوا، فيقولون: ما منطلقٌ زيدٌ)، فجعله من باب التقديم مع أنه كان سهلا عليه أن يجعله من باب المبتدأ المكتفي بمرفوعه، لأن الوصف (منطلق) اعتمد على شيء قبله وهو أداة النفي (ما)، مما يدل أنه يجيز تقديم الخبر على المبتدأ.

وقال ابن سراج «واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، إلا إذا كان فعلا، فإنه لا يجوز تقديمه عليه، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ، ومحمدٌ في الدارِ، وفي الدارِ محمدٌ، وزيدٌ أخوه منطلقٌ، وأخوه منطلقٌ زيدٌ، كل ذلك جائز عندنا، فإن كان خبر المبتدأ فعلا ثم قدمته عليه ارتفع به وزال معنى الابتداء عنه، لأن الفعل أقوى منه، وذلك قولك: زيدٌ قامَ، ترفع (زيدا) بالابتداء و(قام) خبره، ثم تقول: قامَ زيدٌ، فترفعه بفعله»[2]، وكلامه في هذا القول يُشبِه كلامه في القول الأول، إلا أن فيه جزم (يجوز) فلم يستعمل(قد)، وفيه تبيين بالأمثلة لأنواع الخبر الذي يجوز تقديمه على المبتدأ، وذلك إذا كان مفردا نحو: قائمٌ زيدٌ، أو شبه جملة نحو: في الدارِ محمدٌ، أو جملة نحو: أخوه منطلقٌ زيدٌ، وفيه نسب الجواز للبصريين (كل ذلك جائز عندنا)، وفيه ذكر علَّة عدم جواز تقديم الخبر إذا كان فعلا على المبتدأ في مثل: زيدٌ

---

[1] – الموجز في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (1965م)، ص 30.

[2] – الجمل في النحو، ابن السراج، ص 37.

قامَ، وهو أنه إذا قدَّمت (قام) على (زيد) فقلت: قامَ زيدٌ، اجتمع عاملان، العامل الأول معنوي وهو الابتداء، والعامل الثاني لفظي وهو الفعل (قام)، وهو أقوى من العامل الأول، لذلك يُرفَع (زيد) بالعامل الأقوى وهو الفعل (قام)، ويزول معنى الابتداء منه.

نستنتج من الأقوال السابقة لابن السراج أنه يجيز تقديم الخبر على المبتدأ، وأفادنا بأن ذلك مذهب البصريين.

قال الفارسي «وقد يجوز أن تُقدِّم خبر المبتدأ فتقول: منطلقٌ زيدٌ، وضربتُه عمرٌو، وتريد: عمرٌو ضربتُه، ويدلُّ على جواز تقديمه قول الشمَّاخ:[1]

كِلَا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ»[2]

لقد أجاز تقديم الخبر على المبتدأ، ومثل لنوعين من الخبر: المفرد نحو: منطلقٌ زيدٌ، والجملة نحو: ضربتُه عمرٌو[3]واستدلَّ على ذلك بقول الشمَّاخ، ولم يُبيِّن وجه الدلالة فيه، وقد بيَّنها ابن الأنباري في الإنصاف، كما جاء في عرض هذه المسألة[4]، كما أنه لم يجزم بالجواز (قد يجوز) دون أن يُوضِّح ذلك، فقد يكون لقِلَّة ما ورد من ذلك، أو لأنه خلاف الأصل.

وقال الفارسي «اعلم أن (ما) النافية مشبهة بـ(ليس)، وجهة الشبه أنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس)، وتدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل (ليس) عليهما، فإذا انتقض معنى النفي رجع إلى الأصل ولم تعمل عمله، لقيام جهة واحدة من الشبه وهي الدخول على الابتداء والخبر، وكذلك إذا قُدِّم الخبر على المبتدأ رجع إلى الأصل»[5]، لقد تكلَّم في هذا القول على (ما) النافية المشبهة بـ(ليس) والتي تعمل عملها، وذكر أنه يبطل عملها إذا انتقض معنى النفي فيها، وذلك إذا دخلت (إلَّا) قبل خبرها، وكذلك ينتقض عملها إذا قُدِّم الخبر على المبتدأ، وهذا يعني أنه يُعلِّل عدم عمل (ما) النافية في مثل: ما منطلقٌ زيدٌ، بتقديم الخبر على المبتدأ مما يدلُّ أنه يجيز ذلك.

نستنتج من أقوال الفارسي أنه يجيز تقديم الخبر على المبتدأ.

---

[1] – سبق تخريج هذا البيت: الهامش 3، ص 299.

[2] – كتاب الإيضاح، ص 98.

[3] – لم يذكر شبه الجملة، وقد يكون سبب ذلك لأنه يميل إلى قول الأخفش أن الظرف يرفع الاسم بعده، فلا يكون من باب تقديم الخبر على المبتدأ، كما رأينا في مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف، ينظر: ص 240، و250.

[4] – ينظر: هذه الأطروحة، ص 299.

[5] – المسائل المشكلة، ص 595.

قال ابن الوراق «لا خلاف في جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، نحو قولك: عمرًا زيدٌ ضاربٌ»[1]، وهذا الكلام قاله في معرض رده على مذهب الأخفش الذي يرى أن الاسم الواقع بعد الظرف يجوز أن يُرفَع بالفعل المضمر (استقرَّ) وانتصاره لمذهب سيبويه الذي لا يرى ذلك، فهو يرى أن الاسم بعد الظرف مبتدأ قُدِّم عليه الخبر وهو الظرف، لذلك يُحمَل قول ابن الوراق (لا خلاف في جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ) على أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش أو بين البصريين بصفة عامة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ووجه الدلالة في المثال الذي أورده (نحو قولك: عمرًا زيدٌ ضاربٌ) أن تقديم معمول الخبر (عمرًا) على المبتدأ (زيد) يُؤذِن بتقديم الخبر (ضارب) عليه، لأن المعمول يقع حيث يقع العامل، فإذا وقع معمول الخبر قبل المبتدأ دلَّ على أنه يجوز أن يقع الخبر قبل المبتدأ، أي يجوز أن يُقدَّم عليه.

نستنتج أن ابن الوراق يجيز تقديم الخبر على المبتدأ، وأفادنا بأنه لا خلاف بين الأخفش وسيبويه أو بين البصريين بصفة عامة في ذلك.

قال ابن جني «ومما يصحُّ ويجوز تقديمه خبرُ المبتدأ على المبتدأ، نحو: قائمٌ أخوك، وفي الدارِ صاحبُك»[2]، لقد صرَّح بأنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وقوله (مما يصحُّ ويجوز) ربما يقصد به: مما يصحُّ في القياس ويجوز في الاستعمال، فيكون قد أجاز تقديم الخبر على المبتدأ قياسا واستعمالا.

هذا ما وقفت عليه من أقوال البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

وقبل أن أذكر ما نقله المتأخرون عن البصريين في تقديم الخبر على المبتدأ، وكذلك ما نقله المتأخرون عن الكوفيين في ذلك حين أذكر مذهبهم، يجب أن أُوضِّح أمرا وهو أن الخبر من حيث التقديم والتأخير عند المتأخرين ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر عن المبتدأ، وقسم يجوز فيه تقديم الخبر على المبتدأ وتأخيره عنه[3]، وفي تقديري أننا عندما نتكلم على جواز تقديم الخبر أو عدم جوازه في هذه المسألة إنما نتكلَّم على القسم الثالث الذي ذكره المتأخرون، أي ما يجوز فيه التقديم والتأخير، لأنه محل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والدليل على ذلك قول ابن الأنباري كما جاء في عرض المسألة (وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه)، وذلك ينطبق على ما يجوز فيه التقديم والتأخير دون ما يجب فيه التقديم أو التأخير.

---

[1] – علل النحو، ص 373.

[2] – الخصائص، 159/2.

[3] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 360/1.

وقد حدَّد السيوطي هذا القسم الذي يجوز فيه التقديم والتأخير فقال «وإذا عُلِم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يُمنَع، عُلِم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير، سواء كان الخبر رافعا ضميرا لمبتدأ أو سببيِّه، أو ناصبا ضميره، أو مشتملا عليه، أو على ضمير ما أُضِيف له، أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر، فالأول نحو: قائمٌ زيدٌ، والثاني نحو: قائمٌ أبوه زيدٌ، أو قامَ أبوه زيدٌ، والثالث نحو: ضربتُه زيدٌ، والرابع نحو: في دارِه زيدٌ والخامس نحو: في دارِه قيامُ زيدٍ، وفي دارِه عبدُ زيدٍ، والسادس نحو: زيدًا أبوه ضربَ، وزيدٌ أبوه ضاربٌ»[1]، فقد حدَّد ستة مواضع يجوز فيها تقديم الخبر وتأخيره، ووضَّح كلَّ موضع بمثال أو أكثر، ويمكن القياس على هذه الأمثلة في تحديد المواضع التي يجوز فيها تقديم الخبر وتأخيره، والتي هي محل خلاف بين البصريين والكوفيين.

وبعد هذا التوضيح فقد نقل بعض المتأخرين مذهب البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وسأذكر أقوالهم لأقف على بعض التفاصيل فيها.

قال ابن الشجري «البصريون مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه، كقولك: مرْتُ به المسكينُ، وأكرمْتُ أخاه زيدٌ، أي: المسكينُ مرْتُ به، وزيدٌ أكرمْتُ أخاه»[2]، فقد ذكر أن البصريين أجمعوا على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة على المبتدأ، وقد يفيد هذا أنهم لم يجمعوا على جواز تقديم الخبر إذا كان مفردا على المبتدأ، وربما حتى إذا كان شبه جملة.

وقال السهيلي «فالقول إذًا ما قاله الخليل -رحمه الله- في امتناع تقديم الخبر عليه [يعني على المبتدأ]»[3]، فقد صرَّح بأن الخليل منع تقديم الخبر على المبتدأ، وربما استدلَّ على ذلك بما نقله سيبويه عن الخليل (وزعم الخليل رحمه الله أنه يُستَقبَح أن يقول: قائمٌ زيدٌ)، وظاهر هذا القول يُفِيد منع تقديم الخبر، إلا أن سيبويه كما رأينا سابقا حمله على منع جعل (قائم) قام مقام الفعل ورفع (زيد) بعده فاعلا، ولم يحمله على منع تقديم الخبر.

وقال ابن أبي الربيع «واستدلَّ أبو علي [الفارسي] على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقول الشمَّاخ[4]»[5]، وهو يفيد أن الفارسي يجيز تقديم الخبر على المبتدأ، وقد نقلت هذا عن الفارسي سابقا.

---

(1) - همع الهوامع، 36/2، 37.

(2) - أمالي ابن الشجري، 37/1.

(3) - نتائج الفكر في النحو، ص 407.

(4) - يقصد بيت الشماخ، وقد سبق ذكره وتخريجه، الهامش3، ص 299.

(5) - البسيط، 578/1.

وقال أبو حيان «وأجاز البصريون: قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ، وقامَ أبوه زيدٌ، وضربتُه زيدٌ، وضربَ أخاها زيدٌ هندٌ»[1]، فقد صرَّح بأن البصريين يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ في المواضع لتي هي محل خلاف بين البصريين والكوفيين من خلال الأمثلة التي أوردها.

وقال ابن عقيل «وقد وقع في كلام بعضهم: أن مذهب الكوفيين منع تقدُّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين»[2]، وقوله (الجائز التأخير عند البصريين) يُفِيد أنه جائز التقديم عندهم، وبالتالي فقوله يُفِيد أن البصريين يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ، وفيه إشارة إلى أن المواضع التي أجاز فيها البصريون التقديم والتأخير هي المواضع التي منع الكوفيون فيها التقديم، أي هي محل الخلاف بين الفريقين، وهذا ما كنت أشرت إليه في التوضيح السابق.

وقال السيوطي «واحتجَّ البصريون بالسماع، حُكِيَ: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنؤُك»[3]، فقد ذكر احتجاج البصريين على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، ويبدو أنهم احتجوا بذلك على الكوفيين، لأنه قال قبل ذلك (منع الكوفيون تقديم الخبر)، وهذا يُفِيد أنه نسب ضمنيا للبصريين جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

يتضح من أقوال المتأخرين أنهم نسبوا جواز تقديم الخبر على المبتدأ للبصريين، ما عدى السهيلي الذي نسب منع تقديم الخبر على المبتدأ للخليل.

مذهب الكوفيين:

لم أقف على أقوال الكوفيين في حكم تقديم الخبر على المبتدأ، وقد نقل المتأخرون مذهبين عن الكوفيين في حكم تقديم الخبر على المبتدأ.

المذهب الأوَّل: لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مطلقا.

ذكر ذلك العكبري[4]، وابن يعيش[5]، والأستراباذي[6]، وأبو حيان[7]، ونسبوه للكوفيين.

---

(1) – ارتشاف الضرب، 1108/3

(2) – شرح ابن عقيل، 205/1، 206

(3) – همع الهوامع، 37/2، 38.

(4) – ينظر: التبيين، ص 245، واللباب، 142/1

(5) – ينظر: شرح المفصل، 92/1

(6) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 218/1

(7) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1108/3.

المذهب الثاني: لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في حالات، ويجوز ذلك في بعض الحالات الأخرى، وسأقف على تفصيل ذلك من خلال أقوال المتأخرين:

قال أبو حيان بعد أن نسب للكوفيين منع تقدُّم الخبر على المبتدأ «ونُقِل عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم، إذا لم يكن الخبر مرفوعا، نحو: ضربتُه زيدٌ، ويمنعان ذلك مع المرفوع نحو: قائمٌ زيدٌ»[1]، وكلامه يُفِيد أن الكوفيين ليسوا مجمعين على منع تقدُّم الخبر على المبتدأ مطلقا، فالكسائي والفراء قصرا المنع على الخبر المرفوع، كأن يكون مثلا مفردا نحو: زيدٌ قائمٌ، فلا يجوز: قائمٌ زيدٌ، وأجازا تقدُّم الخبر الغير مرفوع، كأن يكون مثلا جملة فعلية نحو: زيدٌ ضربتُه، فيجوز: ضربتُه زيدٌ.

وقال ابن عقيل «وقد وقع في كلام بعضهم: أن مذهب الكوفيين منع تقدُّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر، فإن بعضهم نقل الإجماع –من البصريين والكوفيين– على جواز (في دارِه زيدٌ)، فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث»[2]، فقد توقف فيما نُسِب للكوفيين من منع تقدُّم الخبر على المبتدأ، يظهر ذلك من خلال قوله (وفيه نظر) وقوله (وفيه بحث)، ويبدو أن الذي توقف فيه أن يكون الكوفيون منعوا تقدُّم الخبر على المبتدأ مطلقا، أي في جميع الحالات، يظهر ذلك من قوله (فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح)، وهو ما يُفِيد أن المنع عند الكوفيين ليس مطلقا، أي يُجِيزون تقدُّم الخبر على المبتدأ في بعض الحالات.

وقد علَّل ابن عقيل ذلك بأن بعض النحاة نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز (في دارِه زيدٌ) مما يُفِيد أن الكوفيين جوَّزوا تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الحالة، وقد ذكر هذا الإجماع ابن مالك في التسهيل لكنه لم يقل إنه من البصريين والكوفيين[3]، ونقل عنه ذلك أبو حيان وعقَّب عليه فقال «قال ابن مالك، ويجوز نحو: في دارِه زيدٌ، إجماعا، وليس كما ذكر، بل ذكر النحاس فيها خلافا عن الأخفش، فيمنعها إذا ارتفع (زيد) بالظرف، وأجاز ذلك البصريون على الابتداء والخبر والكوفيون، وقياس قولهم أنه لا يجوز ذلك»[4]، ولا يهمنا هنا الخلاف الذي ذكره نقلا عن النحاس، لأنه خلاف

---

[1] – ارتشاف الضرب، 1108/3، 1109.

[2] – شرح ابن عقيل، 205/1، 206

[3] – ينظر: شرح التسهيل، 300/1.

[4] – ارتشاف الضرب، 1108/3.

عن الأخفش[1] وهو من البصريين، والذي يهمنا هو مذهب الكوفيين، ويظهر من قوله (وأجاز ذلك البصريون على الابتداء والخبر والكوفيون) أن الكوفيين جعلوا (في دارِهِ زيدٌ) من باب المبتدأ والخبر كالبصريين، ولم يجعلوه من باب الظرف الذي يعمل فيما بعده كما هو مذهبهم في الاسم الواقع بعد الظرف، وبالتالي فقد أجازوا تقديم الخبر (في داره) على المبتدأ (زيد) في هذه الحالة.

وفي تقديري أن الكوفيين جعلوا (في دارِهِ زيدٌ) من باب المبتدأ والخبر، حسب ما قاله أبو حيان، لأن فيه محظور واحد، وهو تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك غير جائز عندهم، لذلك قال (وقياس قولهم أنه لا يجوز ذلك)، ولم يجعلوه من باب الظرف الذي يعمل فيما بعده لأن فيه محظوران: الأول: تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، والثاني: عمل الظرف في الاسم الظاهر بعده وفيه ضميره، فقدَّموا ما فيه محظور واحد على ما فيه محظوران، وبالتالي فقد جوَّزوا تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الحالة (في دارِهِ زيدٌ) من أجل ذلك، أي من أجل تقديم ما فيه محظور واحد على ما فيه محظوران.

وقال السيوطي بعد أن ذكر ست مواضع[2] يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدأ وتأخيره عنه «ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع، والمفسَّر في الأخير[3]، إلا هشاما منهم فأجاز الأخير بصورتيه، ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية، وهي: زيدًا أبوه ضاربٌ، دون: زيدًا أبوه ضربَ...وأجاز الكسائي أيضا التقديم في الثالث»[4]، لقد ذكر أن الكوفيين يمنعون تقديم الخبر على المبتدأ لكن ليس مطلقا، فقد استثنى ثلاثة مواضع بالرجوع إليها نجدها: الأول: أن يُقدَّم الخبر المشتمل على ضمير المبتدأ، نحو: في دارِهِ زيدٌ، أجاز ذلك الكوفيون، والموضع الثاني: أن يُقدَّم معمول الخبر على المبتدأ المشتمل على ضميره، وله صورتان: الأولى: أن يكون الخبر فعلا، نحو: زيدًا أبوه ضربَ، والصورة الثانية: أن يكون الخبر مفردا، نحو: زيدًا أبوه ضاربٌ، أجاز الكوفيون الصورة الأولى، وأجاز هشام الضرير من الكوفيين كلا الصورتين، وأجاز الكسائي الصورة الثانية دون الأولى، والموضع الثالث: أن يُقدَّم الخبر الناصب لضمير المبتدأ، نحو: ضربتُه زيدٌ، أجاز ذلك الكسائي.

وقد علَّل السيوطي إجازة الكوفيين للموضع الأول (في دارِهِ زيدٌ) فقال «وإنما أجازه الكوفيون ولم

---

[1] – ومفاد هذا الخلاف أن الأخفش منع (في دارِهِ زيدٌ) إذا كان من باب الظرف الذي يعمل فيما بعده، ربما من قِبَل أن الظرف لا يعمل في الاسم الظاهر بعده، وفيه ضميره، وهذا يُفِيد أنه يُجِيز ذلك إذا كان من باب الابتداء والخبر، أي (في دارِهِ) خبر مقدَّم و(زيد) مبتدأ مؤخَّر.

[2] – كنت قد أوردت قول السيوطي الذي فيه تحديد هذه المواضع، ينظر: هذه الأطروحة، ص 305.

[3] – يقصد الصورة الأولى من الموضع الأخير، نحو: زيدًا أبوه ضربَ.

[4] – همع الهوامع، 37/2.

يجيزوا: قائمٌ زيدٌ، وضربتُه زيدٌ، لأن الضمير في قولك (في دارِه زيدٌ) غير مُعتمَد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدارِ زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعَرَض»[1]، فقد برَّر إجازة الكوفيين (في دارِه زيدٌ) رغم أن في مذهبهم لا يجوز تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، بأن الضمير في (داره) غير معتدٌّ به، والمعنى المقصود (في الدارِ زيدٌ)، وكأن الضمير غير موجود، فاغتفروا تقدُّمه على الاسم الظاهر (زيد)، وقد كنت تكلمت على هذا الموضع بإسهاب قبل أن أعرض قول السيوطي.

يتضح من أقوال المتأخرين أن منهم من نسب للكوفيين منع تقدُّم الخبر على المبتدأ مطلقا، ومنهم من نسب لهم أو لبعض أئمتهم منع تقدُّم الخبر على المبتدأ لكن ليس مطلقا.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «قد يتقدَّم الخبر على المبتدأ جوازا...نحو: في الدارِ زيدٌ، وقوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾[2]، و﴿آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾[3]، وإنما لم يُجعَل المقدَّم في الآيتين مبتدأ والمؤخَّر خبرا لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة»[4]، واضح من قوله أنه يجيز تقديم الخبر على المبتدأ، واستعمل (قد) التي تفيد التقليل، إما لقلَّة ورود الخبر مقدَّما على المبتدأ، أو لأنه خلاف الأصل، ومثَّل لذلك بقولنا: في الدارِ زيدٌ، حيث اعتبر الجار والمجرور (في الدارِ) خبرا مقدَّما على المبتدأ (زيد)، ولم يجعله من باب الظرف الذي يعمل فيما بعده، واستشهد على جواز تقدُّم الخبر على المبتدأ بآيتين من القرآن الكريم، الأولى: قوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾[5]، حيث تقدَّم الخبر (سلامٌ) على المبتدأ (هي)، والآية الثانية: قوله تعالى ﴿آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾[6]، حيث تقدَّم الخبر (آيةٌ) على المبتدأ (الليل)، ولأنه قد يُعترَض عليه بأن المقدَّم في الآيتين هو المبتدأ، والمؤخَّر هو الخبر، فلا يكون فيهما دليل على جواز تقدُّم الخبر على المبتدأ، ردَّ بأن ذلك يؤدي إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وبالتالي لا يصحُّ ذلك الاعتراض.

وقال ابن هشام وهو يذكر حالات الخبر «الحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فُقِد فيه موجبُهما، كقولك: زيدٌ قائمٌ، فيترجَّح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع»[7]، لقد ذكر

---

[1] – المصدر السابق، 37/2.

[2] – القدر، 5.

[3] – يس، 37

[4] – قطر الندى، ص 146.

[5] – القدر، 5.

[6] – يس، 37.

[7] – أوضح المسالك، 196/1.

من حالات الخبر جواز تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه، وذلك إذا فُقِد ما يوجب التقديم وما يوجب التأخير، حتى يُخرِج الحالات التي يتقدَّم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا، والحالات التي يتأخَّر فيها عنه وجوبا، ومثَّل لذلك بقولنا: زيدٌ قائمٌ، فـ(قائم) خبر مؤخَّر عن المبتدأ (زيد) وهو الراجح لأنه وفق الترتيب الأصلي، لكن يجوز تقديمه فنقول: قائمٌ زيدٌ، ويكون عند ابن هشام من باب تقديم الخبر على المبتدأ وليس من باب المبتدأ المكتفي بمرفوعه.

وقال ابن هشام في أحكام المبتدأ «وقد يتأخَّر جوازا، خلافا للخليل نحو قوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾[1] فـ(سلامٌ) خبر مقدَّم، و(هي) مبتدأ مؤخَّر، ولا يجوز العكس، لأنه لا يُخبَر بالمعرفة عن النكرة المحضة إجماعا، وأما قول بعضهم أن النكرة هنا فيها معنى الدعاء فمردود، لأن (سلام) المستعمل في الدعاء لا يكون خبره إلا (على) ومجرورها، ولأن الليلة[2] ليست هي نفس السلام، فإن قيل هذا لازم لكم، قلنا: لا لأن (سلام) على قولنا بمعنى (مسلَّمة) أي ممَّا[3] يقع في غيرها، ولا يصحُّ ذلك إذا جُعِل دعاءً ثم يكفي في ردِّه عدم التبادر إلى الذهن»[4]، فقد ذكر أن من أحكام المبتدأ أن يتأخر عن الخبر جوازا، وهذا يُفِيد أن الخبر يجوز أن يتقدَّم على المبتدأ، واستشهد بقوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾[5]، حيث اعتبر (سلام) خبر مقدَّم، و(هي) مبتدأ مؤخَّر،وحتى يتمَّ له الاستشهاد بالآية على جواز تأخير المبتدأ، وبالتالي جواز تقديم الخبر، نفى أن يكون (سلام) مبتدأ و(هي) خبر، واحتجَّ على ذلك بالإجماع على عدم جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة.

ويتبيَّن من خلال كلام ابن هشام أن هناك من أراد أن يُسقِط الاستشهاد بالآية السابقة من سورة القدر على جواز تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، فقال إن (سلام) مبتدأ ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة هنا أن فيها معنى الدعاء، وقد نفى ابن هشام أن يكون (سلام) في الآية فيها معنى الدعاء من ثلاثة أوجه: الأول: أن (سلام) التي فيها معنى الدعاء يكون خبرها حرف الجرِّ (على) ومجروره، مثل: سلامٌ عليكم، و(سلام) في الآية ليست كذلك، والوجه الثاني: على القول بأن (سلام) مبتدأ وفيه معنى الدعاء، يكون الخبر (هي) وهو يعود على ليلة القدر ليس هو المبتدأ في المعنى، أي لا يوجد رابط يربط بين المبتدأ والخبر، وهذا ليس لازم لابن هشام لأن الخبر على قوله (سلام)، وهو مؤوَّل باسم مشتق (مسلَّمة)، أي

---

[1] – القدر، 5.

[2] – يقصد: ليلة القدر، والضمير (هي) في قوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ يرجع إليها.

[3] – في الأصل (ما)، ولا يستقيم المعنى إلا بما أثبته (ممَّا).

[4] – شرح اللمحة، 407/1، 408

[5] – القدر، 5.

مسلَّمة ممَّا يقع في غيرها، وبالتالي فيه ضمير يعود على المبتدأ فيربط بينهما، والوجه الثالث: أنه لا يتبادر إلى الذهن أن (سلام) في الآية فيه معنى الدعاء.

نستنتج من أقوال ابن هشام أنه يجيز تقديم الخبر على المبتدأ وهو ما يوافق مذهب البصريين.

ولم يشر ابن هشام إلى الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين، لكنه أشار في القول الأخير إلى أن الخليل يمنع تأخير المبتدأ عن الخبر (خلافا للخليل)، وهذا يُفِيد أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ.

5- المسألة الزنبورية (هل يجب أن يكون الضمير الثاني بعد "إذا" الفجائية خبرا؟):

اختلف النحاة في ما سُمِي بالمسألة الزنبورية، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال: كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزَّنبورِ فإذا هو إيَّاها، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال: فإذا هو إيَّاها، ويجب أن يقال: فإذا هو هي[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم من جهة السماع بأن العرب قالت (فإذا هو إيَّاها) موافقة للكسائي في المناظرة المشهورة بينه وبين سيبويه في هذه المسألة[2]، كما احتجوا بما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب: قد كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو إيَّاها، ومن جهة القياس، قالوا: إن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وتعمل في الخبر عمل (وجدت) لأنها بمعنى: وجدت[3]، وقال ثعلب: إنَّ (هو) في قولهم (فإذا هو إيَّاها) عماد[4]، و(إيَّاها) منصوب بـ(إذا) لأنها بمعنى: وجدتُ[5].

واحتج البصريون على مذهبهم بأنه لا يجوز إلا الرفع لأن (هو) مرفوع بالابتداء، ولابد للمبتدأ من خبر، وليس هاهنا ما يصلح أن يكون خبرا عنه إلا ما وقع فيه الخلاف (هي أو إيَّاها)، فوجب أن يكون مرفوعا ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما، فوجب أن يُقال (فإذا هو هي)، فـ (هو) راجع إلى

---

(1) – ينظر: الإنصاف، (المسألة:99)، 576/2.

(2) – سُميت هذه المسألة بالمسألة الزنبورية، نسبة إلى (الزنبور) في قولهم: قد كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ.

(3) – ويبقى في ذلك إشكال، لأن (إذا) إذا عملت عمل الظرف يقتضي أن ترفع اسما واحدا، وإذا عملت عمل (وجدت) يقتضي أن ترفع فاعلا وتنصب مفعولين، ينظر: الإنصاف، 578/2.

(4) – وهو بعيد لأن العماد عند الكوفيين، وهو الذي يسميه البصريون الفَصْلَ، يجوز حذفه دون أن يختلَّ معنى الكلام، ولو حُذِف ههنا من قولهم: "فإذا هو إياها" لاختلَّ المعنى، لأنه يصير "فإذا إياها"، وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه، ينظر: الإنصاف، 578/2.

(5) – ينظر: الإنصاف، (المسألة:99)، 576/2، 577.

(الزَّنبور) لأنه مذكر، و(هي) راجع إلى العقرب لأنه مؤنث[1].

مذهب البصريين:

قال الزجاجي وهو يروي المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية «فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: لا، بل سلني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال له: ما تقول أو كيف تقول : قد كنتُ أظنُّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب»[2]، واضح من هذا القول أن سيبويه أجاب الكسائي بأنه يقول: فإذا هو هي، أي أنه جعل (هو) مبتدأ، و(هي) خبره، وأكَّد أنه لا يجوز النصب، أي لا يجوز أن يُقال: فإذا هو إيَّاها.

هذا ما وقفت عليه من كلام البصريين في المسألة الزنبورية، وقد نقل بعض المتأخرين المناظرة المشهورة التي جرت بين سيبويه والكسائي في هذه المسألة، والتي جاء فيها: فقال سيبويه: (فإذا هو هي) ولا يجوز النصب.

ذكر ذلك ابن الشجري[3]، والأستراباذي[4]، وابن النحاس[5].

وقد نقل الأستراباذي عن الزجاجي أنه قال في سياق ردِّه على مذهب الكوفيين في المسألة الزنبورية «وأما مع المعرفة، فلا يجوز عند البصريين إلا الرفع على أنه خبر»[6]، لقد ذكر في هذا القول أن الزجاجي نسب للبصريين أنه لا يجوز إلا الرفع في الاسم الثاني بعد (إذا) الفجائية، إذا كان معرفة (مع المعرفة)، مثل ما هو عليه في المسألة الزنبورية، إذ الاسم الثاني فيها هو الضمير (هي)، وهو معرفة، فلا يجوز فيه إلا الرفع على أنه خبر للاسم الذي قبله (هو)، وهذا يفيد أنه عند البصريين يقال (فإذا هو هي)، ولا يجوز (فإذا هو إيَّاها)، وفيه إشارة أيضا إلى أن الاسم الثاني بعد (إذا) الفجائية إذا كان نكرة، جاز أن يُرفَع ويُنصَب، فالرفع على أنه خبر، والنصب على أنه حال، مثل: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، ويجوز

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، (المسألة:99)، 577/2.

[2] – مجالس العلماء، ص 9، 10، وينظر: أمالي الزجاجي، ص 240.

[3] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 348/1.

[4] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 279/3، وقد تصرَّف الأستراباذي في عبارة سيبويه، فقال: وقال سيبويه: لا يجوز إلا (فإذا هو هي)، وهي تفيد أنه لا يجوز النصب.

[5] – ينظر: شرح المقرب، 386/1.

[6] – شرح كافية، ابن الحاجب، 280/3.

فإذا زيدٌ قائمًا[1].

مذهب الكوفيين:

لم أقف على أقوال الكوفيين في المسألة الزنبورية، وقد نقل بعض المتأخرين المناظرة المشهورة التي جرت بين الكسائي وسيبويه في هذه المسألة، لكن اختلف نقلهم للعبارة التي قالها الكسائي في هذه المناظرة بخصوص هذه المسألة، فنقلوا ثلاث عبارات في ذلك.

العبارة الأولى: فقال الكسائي: العرب ترفع هذا كله وتنصبه.

ذكر ذلك ابن الشجري[2]، وهذه العبارة تفيد أنه يجوز عند الكسائي الرفع، فيقال (فإذا هو هي)، ويجوز عنده النصب، فيقال (فإذا هو إيَّاها)، كما تفيد هذه العبارة أن الكسائي احتج على جواز الرفع والنصب بقول العرب، أي بالسماع.

العبارة الثانية: ومن قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم (كنتُ أظنُّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو إيَّاها): لا يجوز إلا إيَّاها.

ذكر ذلك الأستراباذي[3]، ويظهر من قوله أنه لم يروِ المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه، لكنه ذكر ما قاله الكسائي في هذه المناظرة بخصوص المسألة الزنبورية، وهو قوله (لا يجوز إلا إيَّاها)، وهذه العبارة تفيد –إذا أُستُبعِد التحريف أو الخطأ[4]– أنه يجوز عند الكسائي النصب فيقال (فإذا هو إيَّاها)، ولا يجوز عنده الرفع فلا يقال (فإذا هو هي).

العبارة الثالثة: فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنتَ.

ذكر ذلك ابن النحاس[5]، وهذه العبارة تفيد أن الكسائي خطَّأ سيبويه في قوله: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، وهذا في تقديري يحتمل معنيين: الأول: أنه خطَّأه في قوله: فإذا هو هي، وهذا يقتضي أن الكسائي لا يجوز عنده الرفع (فإذا هو هي)، ويجوز عنده النصب (فإذا هو إيَّاها)، والمعنى الثاني: أنه

---

(1) – ينظر هذه المسألة: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 76/1.

(2) – ينظر: أمالي ابن الشجري، 348/1، 349.

(3) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 279/3.

(4) – فقد ذكر في الهامش: كذا في النسخة المطبوعة، ولعله تحريف، أو خطأ من الناسخ أو من الرضيّ (الأستراباذي) نفسه، فالمشهور في هذه المسألة، التي تسمى المسألة الزنبورية، أن الكسائي أجاز الوجهين: أي (فإذا هو هي)، و(فإذا هو إيَّاها)، ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، (الهامش:3)، 279/3.

(5) – ينظر: شرح المقرب، 386/1.

خطأه في قوله: لا يجوز النصب، وهذا يقتضي أنه يجوز عند الكسائي الرفع والنصب، فيجوز (فإذا هو هي) كما يجوز (فإذا هو إيَّاها)، وإن كان المعنى الأول هو الراجح، لأن اللحن يطلق على الخطأ في القول لا على الخطأ في الحكم، وبالتالي فالكسائي لحَّن سيبويه في قوله: فإذا هو هي، وليس في حكمه: لا يجوز النصب، وهذا ما يرجِّح العبارة الثانية، وإن كانت العبارة الأولى هي المشهورة.

قال العكبري «وتقول: كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو هي، وقال الكوفيون: فإذا هو إيَّاها»[1]، فقد نسب للكوفيين أنهم يقولون: فإذا هو إيَّاها، وظاهر هذا القول أنَّهم لا يقولون: فإذا هو هي ، أي أن الكوفيين يجوز عندهم النصب فقط في المسألة الزنبورية، ولا يجوز عندهم الرفع.

وقد نقل النحاة بعض الحجج عن الكوفيين أو بعض أئمتهم على مذهبهم في المسألة الزنبورية، أي احتجاجهم على وجه النصب في (فإذا هو إيَّاها)، وهي الحجج نفسها تقريبا التي ذكرها ابن الأنباري.

الحجة الأولى: قول جماعة من العرب الذين حكموا بين الكسائي وسيبويه فإذا هو إيَّاها.

ذكر ذلك العكبري ونسبه للكوفيين[2].

الحجة الثانية: (إذا) الفجائية يجوز أن يرتفع ما بعدها بأنه مبتدأ أو خبر، وأن ينتصب على إضمار (أَجِدُ)، وعلى ذلك جاءت الحكاية، أي: فإذا هو إيَّاها.

ذكر ذلك العكبري ونسبه للكوفيين[3]، وما ذكره في هذه الحجة يقتضي أنه يجوز عندهم الرفع والنصب في المسألة الزنبورية، وبالتالي كلامه السابق (وقال الكوفيون: فإذا هو إيَّاها) لا يفيد منع وجه الرفع.

الحجة الثالثة: (إذا) الفجائية ظرف، فرفعت الاسم بعدها، وعملت من جهة أخرى عمل (وجدت) فنصبت الاسم الثاني مفعولا[4].

ذكر ذلك الأستراباذي[5]، ويُستفاد ذلك أيضا مما نقله عن الزجاجي في سياق ردِّه على الكوفيين

---

[1] – اللباب، 497/1.

[2] – ينظر: المصدر نفسه ، 497/1، 498.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، 497/1، 498.

[4] – سبق تبيين ما في ذلك من الإشكال، ينظر: الهامش3، ص 315.

[5] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 279/3.

بخصوص مذهبهم في المسألة الزنبورية[1].

الحجة الرابعة: (إذا) الفجائية معناها (فوجدته) و(رأيته)، والضمير (هو) عماد أدخل بين مفعولي (وَجَدَ)، وكأن التقدير: فوجدته هو إيَّاها[2].

ذكر ذلك الزجاجي[3]، والعكبري[4]، والأستراباذي نقلا عن الزجاجي[5]، ونسبوه لثعلب.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «ولك أن تقول (في قولنا: الإعرابُ لغةً البيانُ، واصطلاحًا تغييرُ الآخرِ للعامل) الأصل: موضوعَ اللغةِ أو موضوعَ الاصطلاحِ، على نسبة الوضع إلى اللغة أو الاصطلاح مجازا، وحينئذ لا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد[6]، ويصير نظير قول بعض العرب (كنتُ أظنُّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو إيَّاها) على تأويل ابن الحاجب، فإنه أعرب (إيَّاها) حالا على أن الأصل: فإذا هو موجودٌ مثلها، فحُذف الخبر، كما حُذف في: خرجتُ فإذا الأسدُ، ثم حُذف المضاف وهو (مثل)، وقام المضاف إليه مقامه، فتحول الضمير المجرور ضميرا منصوبا، بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل، لأن لفظ الضمير معرفة، فانتصابه على الحال بعيد، والظاهر في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف، هو الخبر، والتقدير: فإذا هو يشبهها، ولما حُذف الفعل انفصل الضمير، أو أنه هو الخبر كما في قول الأكثرين: فإذا هو هي، ولكن أُنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع»[7]، لقد تعرض في هذا القول إلى عبارة شاع استعمالها عند النحاة، وهي قولهم (الإعرابُ لغةً البيانُ، واصطلاحًا تغييرُ الآخرِ للعاملِ)، وعدَّها من التراكيب المشكلة، أي التي فيها إشكال من الناحية الإعرابية، ويكمن الإشكال في قولهم (لغةً) و(اصطلاحًا) بالنصب، فما هو وجه النصب هنا؟ ثم خرَّجه على حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه، والتقدير: (موضوعَ اللغةِ) و(موضوعَ الاصطلاحِ) ويكون المضاف المحذوف (موضوعَ) هو

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، 279/3، 280.

[2] – هذه الحجة والتي قبلها هما أقرب أن يكونا تخريجين لوجه النصب في المسألة الزنبورية، ولكن ذكرتهما في الحجج تماشيا مع ابن الأنباري الذي ذكرهما كذلك.

[3] – ينظر: مجالس العلماء، ص 10.

[4] – ينظر: اللباب، 498/1.

[5] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 280/3.

[6] – يشير إلى تقدير ذكره قبل هذا القول، وهو: موضوعَ أهلِ اللغةِ، و موضوعَ أهلِ الاصطلاحِ، على نسبه (الوضع) إلى أهل اللغة وأهل الاصطلاح حقيقة، ففيه حذف مضافان اثنان.

[7] – توجيه بعض التراكيب المشكلة، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: عبد الله الحسني هلال، مطبعة السعادة، ط1، (1410هـ-1990م)، ص 54، 55.

المنصوب في الأصل على الحال، ثم لما حُذف وقام المضاف إليه (اللغةِ) أو (الاصطلاحِ) مقامه انتصب على الحال[1].

وقد شبَّه ابن هشام هذا التخريج للعبارة السابقة، بتخريج ابن الحاجب لعبارة المسألة الزنبورية على حكاية (فإذا هو إيَّاها)، حيث جعل ابن الحاجب التقدير فيها: فإذا هو موجودٌ مثلَها، فـ(هو) مبتدأ و(موجود) خبر، (ومثلها) منصوب على الحال، ولكن حُذف الخبر (موجود) للعلم به (لأنه كون عام)، وحُذف المضاف (مثلَ) وأقيم المضاف إليه الضمير (ها) مقامه، فتحول ضميرا منصوبا (إيَّاها)، لكن ابن هشام استبعد تخريج ابن الحاجب للمسألة الزنبورية على وجه النصب، وعلَّل ذلك بأن الضمير معرفة، والحال نكرة، فلا يمكن أن تقوم المعرفة مقام النكرة، خاصة إذا لم يمكن تأويلها بالنكرة كما في الضمير، ثم أعطى ابن هشام تخريجين آخرين للمسألة الزنبورية على حكاية النصب:

التخريج الأول: أن (إيَّاها) مفعول لفعل محذوف، وهذا الفعل المحذوف هو خبر المبتدأ (هو)، والتقدير: فإذا هو يشبهُها، ثم حُذف الفعل (يشبهُ) لدلالة السياق عليه، وبقي الضمير (ها) فانفصل وأصبح (إيَّاها)،

والتخريج الثاني: أن (إيَّاها) هو الخبر كما في حكاية الرفع (فإذا هو هي)، لكن أُنيب ضمير النصب (إيَّاها) عن ضمير الرفع (هي)، كما أُنيب ضمير الرفع عن ضمير النصب في قولنا: أكرمتك أنت، فـ(أنت) ضمير رفع لكنه في محل نصب توكيد للضمير المتصل (الكاف).

بعد هذا العرض لقول ابن هشام وما تعرض فيه للمسألة الزنبورية يمكن أن نلمح موقفه منها:

فمن جهة السماع: أشار إلى قوة حكاية الرفع (فإذا هو هي)، يدلُّ على ذلك قوله (كما في قول الأكثرين: فإذا هو هي)، وأشار إلى ضعف حكاية النصب (فإذا هو إيَّاها)، يدلُّ على ذلك قوله (نظير قول بعض العرب: كنتُ أظنُّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو إيَّاها)، فقد جعل حكاية الرفع لغة كثيرة، وحكاية النصب لغة قليلة.

ومن جهة القياس: أشار أيضا إلى قوة وجه الرفع بأنه لا يحتاج إلى تخريج أو تأويل، فالضمير (هي) واضح أنه خبر، لذلك قاس عليه (إيَّاها) في تخريجه الثاني لحكاية النصب بأنه خبر مثله (أو أنه

[1] – إنما سَهُل إعراب (موضوع) حالا، لأنه اسم مشتق (اسم مفعول)، ففيه ضمير يعود على صاحب الحال (الإعراب) فيربط الحال بصاحبها، ويكون التقدير: الإعرابُ هو البيانُ في حال كونه موضوعًا للغةِ، وهو تغييرُ الآخرِ للعاملِ في حال كونه موضوعًا للاصطلاحِ، أما (لغةً) و(اصطلاحًا) فهما مصدران، فلا يوجد فيهما ضمير يعود على صاحب الحال فيربطهما به لذلك صَعُب إعرابهما حالا.

هو الخبر كما في قول الأكثرين: فإذا هو هي)، وأشار إلى ضعف وجه النصب بأنه يحتاج إلى تخريج، ثم احتماله عدة تخريجات، فالضمير (إيَّاها) إعرابه ليس واضح، فقد يكون حالا حسب تخريج ابن الحاجب، وقد يكون مفعولا به حسب تخريجه الأول له، كما قد يكون خبرا حسب تخريجه الثاني له.

وقد ذكر ابن هشام في "مغني اللبيب" المسألة الزنبورية بأكثر تفصيل، وهذا ملخص ما جاء فيها «قالت العرب (قد كنتُ أظنُّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو هي)، وقالوا أيضا (فإذا هو إيَّاها)، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو (فإذا هو هي) هذا وجه الكلام، مثل ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾[1]، ﴿فَإِذَا هِيَ حِيَّةٌ﴾[2]، وأما (فإذا هو إيَّاها) إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ(لن)، والنصب بـ(لم)، والجر بـ(لعلَّ)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعضُ العرب به، وقد ذُكر في توجيهه أمور: أحدها: أن (إذا) ظرف فيه معنى (وجدت)، و(رأيت)، فجاز له أن ينصب المفعول، وهذا خطأ، لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، والثاني: أن ضمير النصب أُسْتعير في مكان ضمير الرفع، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك (فإذا زيدٌ القائمَ) بالنصب، والثالث: أنه مفعول به، والأصل: فإذا هو يساويها، ثم حُذف الفعل فانفصل الضمير، وأما قوله تعالى ﴿وَالذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[3]، إذ قيل: إن التقدير: يقولون ما نعبدهم، فإنما حسَّنه أن إضمار القول مستسهل عندهم، والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعها، ثم حُذف الفعل، ثم حُذف المضاف، قال الشلوبين هو أشبهُ ما وُجِّه به النصب، والخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلَها، ثم حُذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال»[4]، لقد ذكر في هذا القول المسألة الزنبورية وخصَّها بالحديث، وحكى عن العرب وجه الرفع (فإذا هو هي)، ووجه النصب (فإذا هو إيَّاها)، كما روى المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي في هذه المسألة (لكن حذفتها من هذا القول لطولها)، وذكر خمسة تخريجات جاءت في وجه النصب، لكنه ضعَّفها تقريبا كلها، وهي:

---

[1] – الشعراء، 33.

[2] – طه، 20.

[3] – الزمر، 3.

[4] – ينظر: مغني اللبيب، 110/1- 113

التخريج الأول: (إيَّاها) مفعول به منصوب بـ(إذا) لأنها ظرف فيه معنى (وجدت) و(رأيت)[1]، وهو التخريج المنسوب للكوفيين، كما ذكر ابن الأنباري، وكما أوضحته في مذهب الكوفيين، وقال عنه ابن هشام: هذا خطأ، وعلَّل ذلك بأن المعاني لا تنصب المفعول به، وإنما تنصب الحال والظرف.

التخريج الثاني: (إيَّاها) خبر، لكن أستعير ضمير النصب في مكان ضمير الرفع[2]، وقد ضعَّف ابن هشام هذا التخريج، وعلَّل ذلك بأنه لا يصلح في مثل: فإذا زيدٌ القائمَ، والذين أجازوا وجه النصب في المسألة الزنبورية، أجازوا النصب في هذا المثال.

التخريج الثالث: (إيَّاها) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فإذا هو يساويها[3]، وكأن الذين ذكروا هذا التخريج احتجوا بقوله تعالى ﴿وَالذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[4]، فإن التقدير: يقولون ما نبعدُهم، فحُذف الفعل (يقولون)، وبقي المفعول به، وهو جلمة مقول القول (ما نعبدهم)، وقد ضعَّف ابن هشام هذا التخريج أيضا، وعلَّل ذلك بأن حذف الفعل يَسهُل إذا كان قولا، والفعل المحذوف على هذا التخريج ليس قولا.

التخريج الرابع: (إيَّاها) مفعول مطلق، والتقدير: فإذا هو يلسعُ لسعتَها، فحُذف الفعل (يلسعُ)، وحُذف المضاف (لسعةَ) وهو مفعول مطلق، وأقيم المضاف إليه الضمير (ها) مقامه، فأصبح ضميرا منصوبا (إيَّاها)، ويبدو أن هذا التخريج هو الأحسن عند ابن هشام، لنقله عن الشلوبين أنه قال: هو أشبه ما وُجِّه به النصب.

التخريج الخامس: (إيَّاها) منصوب على الحال، والتقدير: فإذا هو ثابتٌ مثلَها[5]،فحُذف الخبر (ثابتٌ)، وحُذف المضاف (مثلَ) وهو حال، وأقيم المضاف إليه الضمير (ها) مقامه، فأصبح ضميرا منصوبا (إيَّاها)، وصاحب الحال الضمير المُقدَّر في الخبر المحذوف، ، وقال عنه ابن هشام: وهو وجه غريب، وعلَّل ذلك بأن الضمير لا ينتصب على الحال.

بعد هذا العرض للتخريجات التي ذكرها ابن هشام لوجه النصب في المسألة الزنبورية، سأقف على رأيه بخصوص هذه المسألة في هذا القول، والذي يبدو فيه أكثر وضوحا من القول السابق:

---

[1] – سبق تبيين ما فيه من الإشكال، ينظر: الهامش3، ص 315.

[2] – تَقدَّم الحديث على هذا التخريج في القول السابق، ينظر: ص 316.

[3] – تَقدَّم الحديث على هذا التخريج في القول السابق، ينظر: ص 316.

[4] – الزمر، 3.

[5] – تَقدَّم الحديث على هذا التخريج في القول السابق، ينظر: ص 316.

فقد قوَّى جدا حكاية الرفع (فإذا هو هي)، يدلُّ على ذلك قوله (وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو "فإذا هو هي" هذا وجه الكلام)، وعلَّل ذلك بموافقة حكاية الرفع للسماع، فقد استشهد على ذلك بالقرآن الكريم، مثل قوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾[1]، حيث جاء الاسم الثاني (بيضاءُ) مرفوعا بعد (إذا) الفجائية، وهو خبر للمبتدأ (هي)، ومثل قوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ حِيَّةٌ﴾[2]، فقد جاء الاسم الثاني (حيَّةٌ) مرفوعا بعد (إذا) الفجائية، وهو خبر للمبتدأ (هي).

وعلى العكس من حكاية الرفع فقد ضعَّف جدا ابن هشام حكاية النصب (فإذا هو إيَّاها)، يدلُّ على ذلك قوله (وأما "فإذا هو إيَّاها" إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ"لن"، والنصب بـ"لم" والجر بـ"لعلَّ")، فقد ضعَّفها من ناحية السماع، حيث شكَّك في ثبوتها (إن ثبت)، وعلى فرض ثبوتها فقد جعلها شاذة في الاستعمال كشذوذ بعض الاستعمالات، مثل: الجزم بـ"لن" والنصب بـ"لم" والجر بـ"لعلّ"، كما ضعَّفها من ناحية القياس، حيث وصفها بأنها خارجة عن القياس، وضعَّف التخريجات التي ذُكِرت في توجيهها، كما سبق وأن عرضته.

نستنتج مما سبق أن ابن هشام ذهب في المسألة الزنبورية إلى أنه لا يقال (فإذا هو إيَّاها) إلا من باب الشذوذ، ووجه الكلام أن يُقال (فإذا هو هي)، و هو ما يوافق مذهب البصريين.

ملخص عن هذا المبحث:

ذهب ابن هشام في مسألة "تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ" إلى أن الخبر الجامد لا يتحمَّل ضمير المبتدأ، لكن ذلك مشروط بأن يكون غير مؤوَّل بمشتق، فإذا كان مؤوَّلا بمشتق تحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ، وذهب في مسألة "إبراز الضمير مع الوصف الجاري على غير مَنْ هو له" إلى أنه يجب إبراز الضمير المتضمَّن في الوصف إذا جرى على غير من هو له سواء أُخِيفَ اللبس أم أُمِن واحتج من السماع بقول الشاعر: (غَيْلَانُ مِيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ)، وذهب في مسألة "عامل النصب في الظرف الواقع خبرا" إلى أن الظرف الواقع خبرا منصوب باسم فاعل مقدَّر، تقديره (مستقرٌّ) أو (كائن)، وذهب في مسألة "تقديم الخبر على المبتدأ" إلى أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، واحتج من السماع بقوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ و﴿آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾، وذهب في "المسألة الزنبورية" إلى أنه لا يقال (فإذا هو إيَّاها) إلا من باب الشذوذ، ووجه الكلام أن يُقال (فإذا هو هي)، واحتج من السماع بقوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ و﴿فَإِذَا هِيَ حِيَّةٌ﴾، ومن القياس بأن وجه الرفع لا يحتاج إلى تخريج، ووجه النصب يحتاج إلى

---

[1] – الشعراء، 33.

[2] – طه، 20.

تخريج ثم احتماله عدة تخريجات، وقد وافق ابن هشام مذهب البصريين في كل مسائل الخلاف المتعلقة بهذا المبحث.

ملخص عن الفصل الثالث:

لقد وافق ابن هشام مذهب البصريين في كل مسائل الخلاف المتعلقة بهذا الفصل، واحتجَّ بالسماع في مسألتين: مسألة "إبراز الضمير مع الوصف الجاري على غير مَنْ هو له"، ومسألة "تقديم الخبر على المبتدأ"، وبالسماع والقياس في "المسألة الزنبورية".

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصـــــل الرابع

مسائل خلافية متعلقة بنواسخ الجملة الاسمية

المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بـ"كان" وأخواتها

المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بـ"إنَّ" وأخواتها

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اشتمل هذا الفصل على تسع مسائل نحوية من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين والمتعلقة بنواسخ الجملة الاسمية من "كان" وأخواتها و"إنَّ" وأخواتها وما تعلق بهنَّ من أحكام، وقد وزعتها على مبحثين، المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بـ"كان" وأخواتها، والمبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بـ"إنَّ" وأخواتها.

المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بـ"كان" وأخواتها

يشمل هذا المبحث ثلاث مسائل: أولا: مسألة نصب خبر "كان" وثاني مفعولي ظننتُ[1]، ثانيا: مسألة تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهنَّ، ثالثا: مسألة تقديم خبر "ليس" عليها.

1- مسألة نصب خبر "كان" وثاني مفعولي "ظننت":

اختلف النحاة في خبر (كان) والمفعول الثاني لـ(ظننتُ) علام ينتصبا؟ فذهب الكوفيون إلى أنهما نُصِبا على الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال[2].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن الفعل (كان) غيرُ متعدٍّ (غيرُ واقعٍ) وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون خبره منصوبا نصب الحال لا نصب المفعول به، واستدلوا على أن (كان) غير متعدٍّ بدليلين: الأول: الفعل المتعدي إذا كان مسندا لألف الاثنين يجوز أن يكون مفعوله مفردا أو جمعا، مثل: هما ضربا رجلًا، أو هما ضربا رجالًا، ولا يجوز ذلك في (كان)، فلا يقال: هما كانا قائمًا، أو هما كانا قيامًا، والثاني: أنه يُكنى عن الفعل المتعدي، نحو: ضربتُ زيدًا، فتقول: فعلتُ بزيدٍ (أي ضربته)، ولا يجوز ذلك في (كان)، نحو: كنتُ أخاك، فلا تقول: فعلتُ بأخيك، كما استدلوا على أن خبر (كان) منصوبا نصب حال بدليلين: الأول: لا يوجد في المفعولات ما هو الفاعل في المعنى إلا الحال، نحو: أقبل زيدٌ راكبًا، فـ(راكبًا) هو (زيدٌ) في المعنى، وكذلك خبر (كان) هو اسمها في المعنى، نحو: كان زيدٌ أخوك، فـ(أخوك) هو (زيدٌ) في المعنى، فكان حمله على نصب الحال أولى، والثاني: أنه يحسن أن يُقال في خبر (كان): كان زيدٌ في حالة كذا، ويحسن أيضا أن يُقال في ثاني مفعولين (ظنَّ): ظننتُ زيدًا في حالة كذا، فدلَّ على أنه نُصِب على الحال، واستدلوا على جواز مجيء خبر (كان) وثاني مفعولين (ظنَّ) معرفة، نحو: كان زيدٌ أخاك، وظننتُ عمرًا غلامَك، مع أن الحال لا يكون معرفة، بدليلين: الأول: أن (أخاك) و(غلامَك) وما أشبه ذلك قام مقام الحال، كقولك: ضربتُ زيدًا سوطًا، فإن (سوطًا) ينصب على

---

[1] – (ظنَّ) ليست من أخوات (كان)، وكان يفترض أن أضع مبحثا ثالثا لـ(ظنَّ) وأخواتها، ويكون ما تعلَّق بـ(ظنَّ) من هذه المسألة ضمنه، ولكن لوجود هذه المسألة فقط في (ظنَّ) ولتشابه الخلاف فيها بين (كان) و(ظنَّ)، جعلني أُلحِق (ظنَّ) بـ(كان) في هذه المسألة.

[2] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 119)، 676/2.

المصدر، وإن كان آلة، لقيامه مقام المصدر (ضَرْب)، والثاني: مجيء الحال معرفة مثل قول الشاعر:[1]

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

حيث جاءت الحال (العِرَاكَ) معرفة، فجاز أن ينتصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظنَّ) على الحال، وإن كانا معرفتين[2].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن خبر (كان) وثاني مفعولي (ظنَّ) يقعان ضميرا، نحو قولهم: كُنَّاهم، وإذا لم نَكُنْهم فمن ذا يكونُهم؟ ونحو قول الشاعر:[3]

دَعَ الخَمْرَ يَشْرَبُها الغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاها مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْـهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُـــوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

والشاهد فيه قوله (يَكُنْهَا) و(تَكْنهُ) حيث وقع خبر (كان) فيهما ضميرا، وكذلك قالوا أيضا: ظننتُه إيَّاه، والضمائر لا تقع أحوالا بحال، فانتفت شروط الحال فيهما، فوجب أن ينتصبا نصب المفعول به لا الحال[4].

مذهب البصريين:

قال الخليل «والنصب بخبر (كان) وأخواتها قولهم: كان زيدٌ قائمًا، وهو في التمثال بمنزلة المفعول به الذي تقدَّم فاعله، مثل قولهم: ضربَ عبدُ الله زيدًا»[5]، فقد شبَّه خبر (كان) بالمفعول به واسمها

---

[1] – البيت من الوافر في ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، ص 108، وجاء بلفظ (وأوردها) بدلا من (وأرسلها)، وينظر: خزانة الأدب، 192/3، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 390/6، وهو من شواهد شرح التصريح، 373/1، وشرح المفصَّل، 62/2، ولسان العرب، 99/7 (نغص)، و465/10 (عرك)، والكتاب، 1/ 372، والأشباه والنظائر، 85/6، والمقتضب، 237/3، وكتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ- 1984م)، 446/1.

[2] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 119)، 676/2، 677.

[3] – البيتان من الطويل في ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة: أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، (1418هـ- 1998م)، ص 162، و306، وينظر: خزانة الأدب، 327/5، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 148/8، وهما أو الثاني منهما من شواهد لسان العرب، 371/13 (كون)، و374 (لبن)، وشرح المفصل، 107/3، والكتاب، 46/1، والمقتضب، 98/3، وأدب الكاتب، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 407، وإصلاح المنطق، ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ص 297.

[4] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 119)، 677/2-679.

[5] – الجمل في النحو، الخليل، ص 73.

بالفاعل.

وقال الخليل «وإذا عدُّوها [يعني: كان] إلى مفعول قالوا: كنتُ زيدًا، وكانَني زيدٌ، فهذا مثل: ضربتُ زيدًا، وضربني زيدٌ، وقالوا في المثل: إذا لم تَكُنْهُمْ فمن ذا يَكُونُهُمْ؟ قال الشاعر:[1]

فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا»[2]

وظاهر كلامه أن (كان) تتعدى إلى المفعول به، في نحو قولنا: كنْتُ زيدًا، وكانَني زيدٌ، ولاشك أن (زيدًا) في المثال الأول، (وياء المتكلم) في المثال الثاني هما خبرا (كان)، ولعله سماه مفعولا لوقوعه ضميرا في المثال الثاني، ووقوع اسم (كان) ضميرا في المثال الأول، أي شبهه بالمفعول، لأن المفعول يقع ضميرا، مثل ضربني زيدٌ، ويقع فاعله ضميرا، مثل ضربتُ زيدًا.

واستشهد الخليل على وقوع خبر (كان) ضميرا بقولهم: إذا لم تَكُنْهُمْ فمن ذا يَكُونُهُمْ؟ وبقول الشاعر:[3]

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

نستنتج مما سبق أن خبر (كان) عند الخليل ينتصب نصب المفعول، لا على الحال.

قال سيبويه «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك، حسبَ عبدُ الله زيدًا بكرًا، وظنَّ عمروٌ خالدًا أباك، وخالَ عبدُ اللهِ زيدًا أخاك»[4]، لقد عقد بابا لأفعال القلوب، وهي (ظنَّ) وأخواتها، التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، لذلك ذكر أنه لا يجوز في هذا الباب الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر، وأعطى عدة أمثلة على هذا الباب، نحو: ظنَّ عمروٌ خالدًا أباك، ويُفهم من قوله (الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) أن الفعل (ظنَّ) يتعدى إلى مفعولين، أولٍ وثانٍ، وهذا يقتضي أن ثاني مفعولين (ظنَّ) منصوب نصب مفعول لا نصب حال، أولا: لأنه سماه مفعولا، وثانيا: لأنه ذكر أن الفعل تعدى إليه، ولو كان نصبه نصب حال، لما قال أن الفعل تعدى إليه.

يتضح أن ثاني مفعولين (ظنَّ) عند سيبويه ينتصب نصب المفعول.

---

[1] – سبق تخريجه، الهامش3، ص 323.

[2] – الجمل في النحو، الخليل، ص 146.

[3] – سبق تخريجه، الهامش3، ص 323.

[4] – الكتاب، 39/1.

قال المبرّد «و(كان) فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر، ويكون معرفة ونكرة، أيُّ ذلك فعلت صَلُحَ، وذلك قولك: كانَ زيدٌ أخاك، وكانَ أخاك زيدٌ، وأخاك كانَ زيدٌ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة»[1]، لقد ذكر أن الفعل (كان) فعل متصرف يتقدم عليه مفعوله ويتأخر، ويقصد بـ(مفعوله) خبره، أي أنه سمى خبر (كان) مفعولا، فيتضح من هذا أنه منصوب عنده نصب مفعول.

قال ابن السراج «فأدخلوها [يعني: كان] على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول، فقالوا: كان عبدُ اللهِ أخاك، كما قالوا: ضربَ عبدُ اللهِ أخاك»[2]، لقد ذكر أن (كان) ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول به، وشبَّه قولنا: كان عبدُ اللهِ أخاك، بقولنا: ضربَ عبدُ اللهِ أخاك، إذا فخبر (كان) منصوب على التشبيه بالمفعول به عنده، وقد ذكر هذا أيضا في موضع آخر[3].

يتضح أن خبر (كان) عند ابن السراج منصوب نصب مفعول.

قال السيرافي بعد أن ذكر الأوجه الإعرابية في مثل قولنا: الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ «وأجود هذه الوجوه نصب الأول ورفع الثاني، وإنما صار كذلك من قِبَل أن (إنْ) تقتضي الفعل فلابد من إضمار (كان) أو نحوها، فإذا أضمرنا (كان) ونصبنا فقد جعلنا اسم (كان) مضمرا محذوفا، والفعل متى أُضمِر أُضمِر معه الفاعل، لأن الفعل والفاعل كشيء واحد، وإذا أضمرنا (كان) وجعلنا الاسم الذي بعد (إنْ) مرفوعا فالذي أُضمر مع (كان) الخبر الذي هو بمنزلة المفعول، فكأنك أضمرت الفعل مع المفعول، ولا يدلُّ على المفعول كدلالته على الفاعل لأنه لا يَستغني عن الفاعل»[4]، لقد ذكر أن أحسن الوجوه الإعرابية في (إنْ خيرًا فخيرٌ) هو نصب الأول (خيرًا) ورفع الثاني (خيرٌ)، ثم بيَّن أن الأول إنما كان النصب فيه أفضل، لأن (إنْ) الشرطية لا يليها إلا الفعل، فلا بد من إضمار الفعل (كان) أو نحوه بعدها، فإذا نصبنا الاسم الذي بعدها، فهو خبر الفعل المحذوف (كان)، وهذا يعني أن اسم (كان) محذوف معها، و(كان) متى حُذفت حُذف معها اسمها، وقول السيرافي (والفعل متى أُضمِر أُضمِر معه الفاعل، لأن الفعل والفاعل كشيء واحد) يدلُّ أنه شبه اسم (كان) بالفاعل، أما إذا رفعنا الاسم الذي بعد (إنْ) فهو اسم (كان)، وهذا يعني أن خبر (كان) محذوفا معها، وقول

---

[1] – المقتضب، 87/4.

[2] – الأصول في النحو، 82/1.

[3] – ينظر: الموجز في علم النحو، ابن السراج، ص30.

[4] – شرح كتاب سيبويه، 156/2، 157.

السيرافي (فالذي أُضمِر مع "كان" الخبر الذي هو بمنزلة المفعول، فكأنك أضمرت الفعل مع المفعول) فيه تصريح بأن خبر (كان) بمنزلة المفعول، وتشبيه لحذف (كان) مع خبرها بحذف الفعل مع مفعوله، وإنما كان نصب الاسم بعد (إنْ) أحسن من رفعه، لأن النصب فيه حذف (كان) واسمها، والرفع فيه حذف(كان) وخبرها، وحذف (كان) واسمها أحسن من حذف (كان) وخبرها، لأن دلالة (كان) على الاسم أكثر من دلالتها على الخبر، وهذا يعني أن الاسم المحذوف مع (كان) يُعلَم أكثر مما يُعلَم الخبر المحذوف معها، والسيرافي جعل اسم (كان) بمنزلة الفاعل وخبرها بمنزلة المفعول لذلك قال (ولا يدلُّ – أي الفعل– على المفعول كدلالته على الفاعل لأنه لا يَستغنِي عن الفاعل).

يستفاد من قول السيرافي أن خبر (كان) عنده ينتصب انتصاب المفعول.

قال الفارسي «المضمر لم يقع أحوالا في شيء لأنه لا دلالة فيه على لفظ الفعل...فقول من ذهب إلى أن خبر (كانَ) والمفعول الثاني من (ظننْتُ) أحوال، فاسد، لأنه قد يقع مضمرا في نحو: كُنْتَهُ، وظننتُهُ إيَّاه»[1]، لقد ذكر أن الضمير لا يقع حالا، وعلَّل ذلك بأنه لا يدل على لفظ الفعل، أي ليس فيه حروف الفعل، والذي يقع حالا عنده إنما هو الفعل أو ما دلَّ عليه، كما صرَّح بذلك قبل هذا القول[2]، ومن ثَمَّ أبطل قول من ذهب إلى أن خبر (كان) وثاني مفعولين (ظنَّ) هما حالان، وعلَّل ذلك بأنهما قد يقعان ضميرين، كما في كُنْتُهُ، وظننتُهُ إيَّاه، والضمير لا يقع حالا.

وقال الفارسي «وقولنا (كان عمرٌو منطلقًا) مشبَّه بـ(ضربَ عمرٌو بكرًا) تشبيها لفظيا غير معنوي، لما كان (كان) فعلا كما أن (ضرب) فعل، وكان الاسم يرتفع به ارتفاعه بـ(ضرب)، شُبِّه به لموافقة اللفظين، فنُصِب الاسمُ بعده كما نُصِب بعد (ضربَ عمرٌو)، وإن كان معناه مخالفا لمعنى (ضربَ عمرٌو) وجهة خلافه له أن (ضربَ عمرٌو) دالٌّ على معنى [حدث] وزمانٍ وفاعلٍ، و(كان عمروٌ) [دالٌّ] على زمانٍ وفاعلٍ ولا دلالة فيه على الحدث، لكن قولك (منطلقًا) بعد (كان عمروٌ) كالحدث الذي دلَّ عليه (ضرب)»[3]، لقد ذكر أن الفعل الناقص (كان) مع اسمه وخبره مشبه بالفعل التام (ضرب) مع فاعله ومفعوله، وذكر أن هذا الشبه لفظي وليس معنوي، ثم وضَّح هذا الشبه اللفظي بأن (كان) فعل رَفع بعده اسما كما أن (ضرب) فعل رَفع بعده اسما، فأصبح مثلا (كان عمروٌ) موافق في اللفظ لـ(ضرب عمروٌ)، ونتيجة لهذا الشبه نُصب الاسم بعد (كان عمروٌ) كما نُصب بعد (ضرب عمرٌو)، وهذا يعني

---

[1] – كتاب الإيضاح، الفارسي، ص 172، 173.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص 172.

[3] – المسائل المشكلة، (المسألة:11)، ص 115.

أن انتصاب خبر (كان) يشبه انتصاب المفعول به، ثم وضَّح الخلاف المعنوي بين (كان عمروٌ) و(ضرب عمروٌ) وهو أن (ضرب عمروٌ) يدلُّ على حدثٍ وزمنٍ وفاعلٍ، و(كان عمروٌ) يدلُّ على زمنٍ وفاعلٍ، وهذا مبني عند الفارسي على أن الفعل الناقص (كان) يدلُّ على زمن دون حدث كما صرَّح بذلك قبل هذا القول[1]، لذلك فالحدث في (كان عمروٌ) يدلُّ عليه الاسم المنتصب بعده (منطلقا).

يتضح أن خبر (كان) عند الفارسي ينتصب انتصاب المفعول لا انتصاب الحال.

قال ابن الوراق «هذه الأفعال [الناقصة] لما كانت عبارة عن جمل وجب من حيث كانت أفعالا أن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال [التامة]، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية، وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية[2]، فوجب أن ترفع أحد الاسمين ليكون المرفوع كالفاعل وتنصب الثاني ليكون كالمفعول، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار»[3]، لقد ذكر أن الفعل الناقص من حيث كونه فعلا يُكوِّن جملة، وجب أن يعمل في ما بعده كما يعمل الفعل التام في ما بعده، فيرفع أحد الاسمين ليكون كالفاعل وينصب الثاني ليكون كالمفعول، فلهذا وجب أن يرفع الفعل الناقص المبتدأ وينصب الخبر، إذا فقد شبَّه نصب الفعل الناقص للخبر بنصب الفعل التام للمفعول به، وهذا ما صرَّح به في موضع آخر فقال «إن الاسم المرفوع في هذه الأفعال [الناقصة] مشبَّه بالفاعل، والخبر مشبَّه بالمفعول»[4]، وهذا يفيد أن خبر (كان) عند ابن الوراق ينتصب انتصاب المفعول.

وقال ابن الوراق «إن قال قائل لم وجب أن تتعدى هذه الأفعال [ظنَّ وأخواتها] إلى مفعولين؟ قيل له: لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ لابد له من خبر، فوجب لدخولها عليهما أن ينتصبا، فإن قال قائل: أنت قلت: ظننْتُ زيدًا خارجًا، فالشك إنما وقع في خروجه لا في زيد، فلِمَ وجب أن ينتصب (زيد)؟ فأما الفائدة من ذكره فلِيُعلَم من الذي وقع الشك في خروجه، فلو لم يُذكَر (زيد) لم يُعلَم صاحب الخروج، فلهذا وجب ذكر (زيد)، وإنما عمل فيه الفعل نصبا إذ كان هو والخبر شيئا واحدا، والفعل قد استغنى بفاعله، فوجب نصبه إذ قد جرى مجرى المفعول المحض»[5]، لقد ذكر أن

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، (المسألة: 11)، ص 113.

[2] – يقصد الأفعال التامة، التي تدل على الحدث إضافة إلى الزمن، وحقيقة الفعل أنه حدث، لذلك فالفعل التام هو فعل حقيقي لأنه يدل على الحدث.

[3] – علل النحو، ص 345.

[4] – المصدر نفسه، ص 355.

[5] – المصدر نفسه، ص 398.

(ظنَّ) وأخواتها تتعدى إلى مفعولين لأنها تدخل هي ومرفوعها على المبتدأ والخبر فوجب أن تنصبهما، ثم وضَّح أن فعل الظنّ والشك في قولنا: ظننْتُ زيدًا خارجًا إنما وقع في خروج زيد، لا في زيد، وكأن (خارجًا) انتصب لأنه يدل على المفعول (خروج)، وإنما ذُكر (زيد) ليُعلم من الذي وقع الشك في خروجه، وعمل فيه الفعل النصب لأنه هو والخبر شيئا واحدًا.

إذا فثاني مفعولي(ظنَّ) عند ابن الوراق انتصب انتصاب المفعول.

هذا ما وقفت عليه من كلام البصريين في مسألة: على ماذا كان انتصاب خبر (كان) وثاني مفعولين (ظنَّ)؟ وقد نقل بعض المتأخرين عن البصريين أو بعض أئمتهم أن خبر (كان) منصوب على التشبيه بالمفعول.

ذكر ذلك خالد الأزهري[1]، والصبان[2]، ونسباه للبصريين، كما ذكر ذلك السيوطي[3]، ونسبه لسيبويه.

ونقل بعض المتأخرين أن خبر (كان) عبَّر عنه سيبويه باسم المفعول، وعبَّر عنه المبرد بالمفعول، وهو يقتضي أنه منصوب عندهما على التشبيه بالمفعول.

ذكر ذلك ابن مالك[4]، والسيوطي[5].

كما نقل بعض المتأخرين أن ثاني مفعولين (ظنَّ) مشبه بالمفعول عند البصريين.

ذكر ذلك السيوطي نقلا عن أبي حيان[6].

ونقل بعض المتأخرين أن البصريين استدلوا على أن ثاني مفعولين (ظنَّ) مشبه بالمفعول بوقوعه معرفة وضميرا واسما جامدا كالمفعول به، ولا يكون شيء من ذلك حالا، قالوا ولا يقدح وقوع الجملة والظرف موقع ثاني مفعولين (ظنَّ) أن يكون مشبها بالمفعول به، لأنهما قد يُنصَبان على التشبيه بالمفعول به، مثل: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، فـ(عمروٌ منطلقٌ) جملة في محل نصب لأنها مشبهة بالمفعول به للفعل

---

[1] – ينظر: شرح التصريح، 184/1.

[2] – ينظر: حاشية الصبان، 238/1.

[3] – ينظر: همع الهوامع، 64/2.

[4] – ينظر: شرح التسهيل، 337/1.

[5] – ينظر: همع الهوامع، 63/2.

[6] – ينظر: المصدر نفسه، 222/2.

قال، ومثل: مررت بزيد، فـ(بزيد) جار ومجرور في محل نصب لأنه مشبه بالمفعول به للفعل (مرَّ)[1].

مذهب الكوفيين:

لم أقف على أقوال الكوفيين في مسألة: على ماذا كان انتصاب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظنَّ)؟ وقد نقل المتأخرون عن الكوفيين أو بعض أئمتهم مذهبين في خبر (كان) على ماذا انتصب؟

المذهب الأول: خبر (كان) انتصب على الحال، أو هو حال.

ذكر ذلك العكبري[2]، والأستراباذي[3]، ونسباه للكوفيين، كما ذكر ذلك أبو حيان[4]، وخالد الأزهري[5]، والسيوطي[6]، ونسبوه للكوفيين غير الفراء.

المذهب الثاني: خبر (كان) انتصب على التشبيه بالحال، أو هو مشبه بالحال.

ذكر ذلك أبو حيان[7]، وخالد الأزهري[8]، والسيوطي[9]، ونسبوه للفراء.

كما نقل المتأخرون عن الكوفيين أو بعض أئمتهم مذهبين في ثاني مفعولين (ظنَّ) على ماذا انتصب؟

المذهب الأول: ثاني مفعولين (ظنَّ) حال، أي أنه انتصب على الحال.

ذكر ذلك الأستراباذي[10]، ونسبه للكوفيين.

المذهب الثاني: ثاني مفعولي (ظنَّ) انتصب على التشبيه بالحال.

ذكر ذلك أبو حيان[11]، وخالد الأزهري[1]، والسيوطي[2]، ونسبوه للفراء.

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، 222/2.

[2] – ينظر: التبيين، ص 295، واللباب، 167/1.

[3] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 143/4.

[4] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1146/3.

[5] – ينظر: شرح التصريح، 184/1.

[6] – ينظر: همع الهوامع، 64/2.

[7] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1146/3.

[8] – ينظر: شرح التصريح، 184/1.

[9] – ينظر: همع الهوامع، 64/2.

[10] – ينظر: شرح كافية ان الحاجب، 143/4.

[11] – ينظر: ارتشاف الضرب، 2097/4.

ونقل بعض المتأخرين أن الفراء استدلَّ على أن ثاني مفعولين (ظنَّ) منصوب على التشبيه بالحال، بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقعه.

ذكر ذلك خالد الأزهري[3]، والسيوطي[4].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر (كان وأخواتها) فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها»[5]، لقد صرَّح في هذا القول بأن خبر (كان) منصوب تشبيها بالمفعول.

وقد أطلق ابن هشام كلمة (مفعول) على خبر (كان) في مواضع كثيرة، فسماه خبرا ومفعولا[6]، وسماه خبر (كان) ومفعولها[7]، كما سماه خبر (كان) حقيقة ومفعولها (مجازا)[8]، وذكر في موضع آخر أن خبر(كان) يجوز أن يتقدم على عامله لأنه كالمفعول[9]، وكل ذلك يفيد أن خبر (كان) عنده منصوب على التشبيه بالمفعول.

وقال ابن هشام «ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو أفعال القلوب المذكورة قَبْلُ [(ظنَّ) وأخواتها]»[10]، لقد ذكر أن (ظنَّ) وأخواتها تتعدى إلى مفعولين، الأول أصله مبتدأ، والثاني أصله خبر.

وذكر ابن هشام في موضع آخر أن (ظنَّ) وأخواتها من الأفعال المتعدية التي تنصب مفعولين[11]، فقد سمَّى ثاني مفعولي (ظنَّ) مفعولا، وذكر أن (ظنَّ) تتعدى إليه، وهو ما يفيد أنه انتصب انتصاب

---

(1) – ينظر: شرح التصريح، 246/1، 247.

(2) – ينظر: همع الهوامع، 222/2.

(3) – ينظر: شرح التصريح، 246/1، 247.

(4) – ينظر: همع الهوامع، 222/2.

(5) – أوضح المسالك، 209/1.

(6) – ينظر: قطر الندى، ص 149.

(7) – ينظر: الجامع الصغير، ص 53، وشرح اللمحة، 5/2.

(8) – ينظر: شذور الذهب، ص 214.

(9) – ينظر: شرح اللمحة، 12/2.

(10) – شذور الذهب، ص 370.

(11) – ينظر: شرح اللمحة، 69/2، 70.

المفعول، لأن الفعل لا يتعدى إلا إلى المفعول أو ما هو بمنزلته.

يتضح من كلام ابن هشام أن خبر (كان) وثاني مفعولي (ظنَّ) ينتصبان انتصاب المفعول عنده، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

2- مسألة تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهنَّ.

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهنَّ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك، وإليه ذهب ابن كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (مادام) عليها[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن (مازال) ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة، وذلك أن(زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابا، مثل قولنا: انتفى الشيءُ، فهو نفي، فإذا قلنا: ما انتفى الشيءُ، فهو إيجاب، وإذا كان كذلك صار (مازال) بمنزلة (كان) في أنه إيجاب، وكما أن (كان) يجوز تقديم خبرها عليها، فكذلك (مازال) ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها، والذي يدل أن (مازال) بمنزلة (كان) في الإيجاب، أنهم لم قولوا: مازالَ زيدٌ إلَّا قائمًا، كما لم يقولوا: كانَ زيدٌ إلَّا قائمًا، لأن (إلَّا) إنما يؤتى بها لنقض النفي، مثل: ما ضربتُ إلَّا زيدًا، تفيد أن الضرب وقع على زيد، لأن (ما) نفت الضرب و(إلَّا) نقضت هذا النفي، فأصبح الضرب واقعا على زيد، وأما قول الشاعر:[2]

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

فالكلام فيه من أربعة أوجه، الأول: أنه يُروي (ما تنفك آلًا مناخةً)[3]، والآل: الشخص، يقال: هذا آلٌ قد بدا، أي شخصٌ، والوجه الثاني: أنه يُروى (ما تنفك إلا مناخةٌ)[4] بالرفع، والوجه الثالث:

---

[1] - ينظر: الإنصاف، (المسألة: 17)، 126/1.

[2] - البيت من الطويل في ديوان ذى الرمة ص86، وينظر: خزانة الأدب 247/9، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 131/3، وهو من شواهد الكتاب، 48/3، وأسرار العربيَّة، ص 142، ولسان العرب، 477/10، (فكك)، والجنى الداني، ص 521، وتخليص الشواهد، ص 270، وشرح شواهد المغني، 219/1، والأشباه والنظائر، 173/5.

[3] - فيكون (آلًا) خبر (ما تنفك)، و(مناخةً) صفة، وأنَّث الصفة لأن (الآل) - وهو الشخص- يطلق على المذكر والمؤنث، كالشخص الذي هو بمعناه، ولما كان المراد هنا النوق (حراجيج) أنَّث الصفة، ويكون المعنى: ما تنفك النوقُ شخوصًا مناخةً.

[4] - فيكون (مناخة) خبر، والمبتدأ ضمير مستتر في (تنفك) تقديره هي، وتكون (ما تنفك) غير عاملة، لأن شرط عمل (انفك) أن تسبق بنفي، وأن لا ينتقض بدخول (إلَّا) في خبرها.

أن التقدير (ما تنفك على الخسفِ إلا مناخةً)[1]، أي بتقديم الجار والمجرور (على الخسف) على (إلَّا)، والوجه الرابع: أنه جعل (ما تنفك) تامة وليست ناقصة، كما تقول (انفكتْ يدُه)، ثم استثنى[2]، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي، وبهذه الأوجه يتبين أن (إلَّا) لم تدخل في خبر (مازال) وأخواتها، كما لم تدخل في خبر (كان)، لأنها تفيد الإيجاب كما تفيده (كان)، فيجوز أن يتقدم خبرها عليها كما جاز أن يتقدم خبر (كان) عليها[3].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن (ما) في (مازال) للنفي، والنفي له صدر الكلام، لأنه يجري مجرى حرف الاستفهام، والسر في ذلك أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يكون قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك حرف النفي (ما)، فكما لا يجوز أن تقول: زيدًا أضربتَ، لأنك تقدِّم معمول ما بعد حرف الاستفهام عليه، فكذلك لا يجوز أن تقول: قائمًا مازالَ زيدٌ، لأنك تقدِّم معمول ما بعد حرف النفي عليه[4].

مذهب البصريين:

قال الزجاجي «ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف [كان وأخواتها] عليها وتوسيطها، لأنها متصرِّفة، فتقول: كانَ محمدٌ شاخصًا، وكانَ شاخصًا محمدٌ، وشاخصًا كانَ محمدٌ، وما أشبهه»[5]، ظاهر هذا القول أن (كان) وكل أخواتها يجوز أن يتقدم خبرها عليها أو يتوسط بينها وبين اسمها، لإطلاقه ذلك (يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها) وعدم استثنائه لبعض أخوات (كان) من هذا الحكم، لكن تعليله لهذا الحكم بقوله (لأنها متصرِّفة) قد يستثني (ليس) لعدم تصرفها، لكن لا يستثنى (مازال) وأخواتها لتصرفهنَّ، لكن قد لا يُحمَل كلامه على ظاهره، ويكون مقصوده بـ(هذه الحروف) الفعل (كان) على وجه الخصوص لأنها أم الباب، يدلُّ على ذلك أنه مثل بـ(كان) دون غيرها، أو يكون مقصودة (كان) وأخواتها التي تشبهها، أي الغير مبدوءة بـ(ما) النافية، يدلُّ على ذلك قوله (وما أشبهه) بعد تمثيله بـ(كان).

---

[1] – فيكون (على الخسف) هو خبر (ما نفك)، أو متعلق بخبرها المحذوف وكأنه قال: ما تنفك كائنةً على الخسف، (ومناخةً) منصوب على الحال.

[2] – فتكون (مناخةً) مستثنى منصوب، من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، والتقدير: إلَّا حراجيجَ مناخةً.

[3] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 17)، 126/1-129.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 17)، 129/1.

[5] – الجمل في النحو، الزجاجي، ص 42.

قال السيرافي «فأما (مازال) و(مافتئ) و(ما نفك)[1] فلا يجوز تقديم الأسماء على (ما) فيهنَّ، وذلك أن (ما) في (مازال) و(ما فتىء) و(ما انفك) للنفي، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يجوز أن تقول: زيدًا ما ضرب عمرٌو، وأنت تريد: ما ضرب عمرٌو وزيدًا، وقد كان أبو الحسن بن كيسان يجيز: قائمًا مازال زيدٌ، وقد بيَّنا فساد ذلك، ويجوز في (لا) و(لم) تقديم الخبر، فتقول: قائمًا لم يزلْ زيدٌ، وقائمًا لا يزال زيدٌ، كما يجوز أن تقول: زيدًا لم يضربْ عمرٌو، وزيدًا لا تضربْ»[2]، لقد صرَّح بأنه لا يجوز تقديم الأسماء على (ما) في (مازال) وأخواتها، ويقصد بـ(الأسماء) أخبار هذه الأفعال لأنه ذكر قبل هذا القول أنه يجوز تقديم خبر (كان) وأخواتها عليها، فكأنه استثنى هذه الأفعال، أي (مازال) وأخواتها، من هذا الجواز، فلا يجوز تقديم أخبارهنَّ عليهنَّ، وعلَّل ذلك بأن (ما) في هذه الأفعال للنفي، و(ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بدليل أنه لا يجوز تقديم المفعول على فعله في قولنا: ما ضربَ عمرٌو زيدًا، فلا يجوز: زيدًا ما ضربَ عمرٌو.

لكن ذكر السيرافي بأن عدم جواز تقديم خبر (مازال) وأخواتهنَّ عليهنَّ ليس مطلقا، وإنما هو مُقيَّد بأن تكون أداة النفي في هذه الأفعال هي (ما)، أما إذا كانت أداة النفي (لم) أو (لا) فيجوز تقديم خبر هذه الأفعال عليهنَّ، فنقول: قائمًا لم يزلْ زيدٌ: وقائمًا لا يزالُ زيدٌ، بدليل جواز ذلك في المفعول، فيجوز أن نقول: زيدًا لم يضربْ عمرٌو، وزيدًا لا تضربْ.

وقد نسب السيرافي لابن كيسان أنه يُجيز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ، فيُجيز: قائمًا مازال زيدٌ.

قال ابن الوراق «فإن قال قائل: فهل يجوز تقديم الخبر على (ما دام ومازال)؟ قيل له: لا يجوز ذلك عندي...و(مازال) فـ(ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه، لأن الموجب للنفي حرف، والحروف ضعاف وليست لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها، فلهذا لم يتقدم الخبر على (مازال)، ولا على ما في أوله (ما) للنفي من سائر الأفعال»[3]، لقد صرَّح بأنه لا يجوز تقديم خبر (مازال) عليها، وعلَّل ذلك بأن (ما) الداخلة على (زال) للنفي، وحرف النفي لضعفه لا يجب أن يتقدم ما دخل في حكمه عليه، وخبر (مازال) داخل في حكم (ما) فلا يتقدم

---

[1] – في الأصل (ما دام)، والصواب ما أثبته، بدليل أنه ذكر بعد ذلك بقليل (ما انفك) بدل (ما دام)، ولأنه تكلم بعد هذا القول على (دام) لوحدها، لأن لها أحكاما تخصها.

[2] – شرح كتاب سيبويه، 299/1.

[3] – علل النحو، ص 357.

عليها، ثم عمَّم فقال بأن الخبر لا يتقدم على ما في أوله (ما) النافية من سائر الأفعال، وذلك يشمل أخوات (مازال) فلا يتقدَّم خبرهنَّ عليهنَّ.

واحتجَّ ابن الوراق على أن (ما) في (مازال) للنفي فقال «فإن قال قائل: فلو كانت (ما) في (مازال) للنفي، لجاز أن تقول: مازال زيدٌ إلَّا قائمًا[1]، فلما امتنعت هذه المسألة في ذلك علمنا أنها مخالفة لحكم (ما) الداخلة على (كان) في قولك: ما كان زيدٌ إلا قائمًا؟ فالجواب في ذلك: أن هذه المسألة إنما امتنعت من (مازال) لأن حكم الاستثناء أن يُبطِل حكم النفي، ألا ترى أنك إذا قلتَ: ما كانَ زيدٌ قائمًا، نفيتَ القيام، وإذا قلتَ: ما كانَ زيدٌ إلا قائمًا، أثبتَّ القيام، فصار بمنزلة قولك: كان زيدٌ قائمًا، وكذلك لو جوَّزنا الاستثناء بعد (مازال)، لصار التقدير: زالَ زيدٌ قائمًا، وقد بيَّنَّا أن ذلك لا يستعمل إلا بحرف النفي»[2]، لقد ذكر أن امتناع قولنا: مازالَ زيدٌ إلَّا قائمًا، لا يدل أن (ما) ليست للنفي، وإنما امتنع ذلك لأن الاستثناء يُبطِل النفي، وشرط عمل (مازال) عمل (كان) أن تكون مسبوقة بالنفي، فلو جاز الاستثناء بعد (مازال) لأصبح التقدير: زالَ زيدٌ قائمًا، لأن النفي بطل بـ(إلَّا)، ولأدى إلى عمل (زال) عمل (كان) من غير أن تكون مسبوقة بالنفي، وهذا غير جائز.

قال ابن جني «ومما يصحُّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ، نحو: قائمٌ أخوك، وفي الدار صاحبُك، وكذلك خبر (كان) وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها»[3]، لقد ذكر أنه يجوز تقديم خبر (كان) وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، ولم يستثنِ من ذلك (مازال) وأخواتها، فيفيد ظاهر كلامه أنه يجوز تقديم أخبارهنَّ عليهنَّ.

هذا ما وقفت عليه من كلام البصريين في تقديم خبر (مازال) وأخواتهنَّ عليهنَّ، وقد نقل المتأخرون مذهبين للبصريين أو بعض أئمتهم في هذه المسألة:

المذهب الأول: لا يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتهنَّ عليهنَّ إذا كان حرف النفي فيها (ما)، فإذا كان حرف النفي فيها (لم) أو (لن) أو (لا)، فيجوز تقديم أخبارهنَّ عليهنَّ.

ذكر هذا المذهب العكبري[4]، وابن يعيش[5]، والسيوطي[1]، ونسبوه للبصريين، وزاد ابن يعيش

---

[1] – في الأصل: ما زيدٌ إلا قائمًا، والصواب ما أثبته، لأنه هو الذي يمتنع.

[2] – علل النحو، ص 357، 358.

[3] – الخصائص، 159/2.

[4] – ينظر: اللباب، 167/1.

[5] – ينظر: شرح المفصل، 113/7.

سيبويه، كما ذكره ابن مالك[2]، والأستراباذي[3]، والأشموني[4]، ويُفهم من كلامهم أنه مذهب البصريين.

المذهب الثاني: يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتهنَّ عليهنَّ مطلقا، سواء أكان حرف النفي فيها (ما) أم غيرها.

ذكر هذا المذهب العكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7]، والأستراباذي[8]، وابن أبي الربيع[9]، وأبو حيان[10]، وابن عقيل[11]، والأشموني[12]، ونسبوه لابن كيسان.

وقال أبو حيان «وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم [يعني خبر (مازال) وأخواتهنَّ عليهنَّ] مطلقا، نُفي بـ(ما) أو بغيرها، ورُوي عن الكسائي والأخفش...وفي النقد لابن الحاج[13]: وأما (مازال) وأخواتها فقد نصَّ النحاس في الكافي: أن تقديم خبر (مازال) عليها جيِّد بالغ عند البصريين، وحكاه ابن خروف عن البصريين»[14]، لقد ذكر في هذا القول أن المذهب الثاني رُوِي عن الأخفش، كما ذكر نقلا عن ابن الحاج أن النحاس نسبه للبصريين، وذكر أن ابن خروف حكاه عنهم أيضا.

وقد نقل المتأخرون تعليل البصريين للمذهب الأول بأن (ما) لها الحق في صدر الكلام فلا يجوز

---

(1) – ينظر: همع الهوامع، 89/2.

(2) – ينظر: شرح الكافية الشافية، 397/1، 398.

(3) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 199/4.

(4) – ينظر: شرح الأشموني، 322/1.

(5) – ينظر: اللباب، 168/1.

(6) – ينظر: شرح المفصل، 113/7، 114.

(7) – ينظر: شرح التسهيل، 351/1، وشرح الكافية الشافية، 398/1.

(8) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 199/4.

(9) – ينظر: البسيط، 674/2.

(10) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1170/3.

(11) – ينظر: شرح ابن عقيل، 248/1.

(12) – ينظر: شرح الأشموني، 322/1.

(13) – هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوبين وأمثاله، له على كتاب سيبويه إملاء، ومختصر خصائص ابن جني، وله حواشي على سر الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقود على الصحاح، وإيرادات على المقرب، كان متحققا بالعربية، برع في لسان العرب حتى لم يبق فيه من يفوقه أو يدانيه، مات سنة 647هـ، وقيل: 651هـ، ينظر: بغية الوعاة، 359/1، 360، ولعل أبو حيان يقصد بـ(النقد لابن الحاج) ما ذكر السيوطي أن له نقود على الصحاح.

(14) – ارتشاف الضرب، 1170/3، 1171.

أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

أشار إلى هذا التعليل العكبري[1]، وابن مالك[2]، والسيوطي[3].

كما نقل المتأخرون تعليلين عن ابن كيسان للمذهب الثاني:

التعليل الأول: (ما) والفعل صارا في معنى الإثبات، فـ(مازال زيدٌ فاضلاً) بمنزلة (كان زيدٌ فاضلاً) في المعنى، فاستويا في تقديم الخبر.

أشار إلى هذا التعليل العكبري [4]، وابن مالك[5]، والأشموني[6].

التعليل الثاني: (ما) في (مازال) وأخواتها ليست من الحروف التي لها حق الصدر في الكلام فهي تشبه (لم)، فيجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

أشار إلى هذا التعليل ابن يعيش[7]، وابن أبي الربيع[8].

مذهب الكوفيين:

لم أقف على أقوال الكوفيين في تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ، وقد نقل المتأخرون ثلاثة مذاهب للكوفيين أو بعض أئمتهم في هذه المسألة:

المذهب الأول: يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ.

ذكر هذا المذهب العكبري[9]، وابن يعيش[10]، وابن مالك في شرح التسهيل[11]، والأستراباذي[12]، والسيوطي[1]، ونسبوه للكوفيين غير الفراء، وذكره ابن مالك في شرح الكافية[2]،

---

[1] – ينظر: اللباب، 167/1.

[2] – ينظر: شرح الكافية الشافية، 397/1، 398.

[3] – ينظر: همع الهوامع، 89/2.

[4] – ينظر: اللباب، 168/1.

[5] – ينظر: شرح التسهيل، 351/1.

[6] – ينظر: شرح الأشموني، 322/1.

[7] – ينظر: شرح المفصل، 113/7، 114.

[8] – ينظر: البسيط، 674/2، 675.

[9] – ينظر: التبيين، ص 302، واللباب، 168/1.

[10] – ينظر: شرح المفصل، 113/7، 114.

[11] – ينظر: شرح التسهيل، 351/1.

[12] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 199/4.

والأشموني نقلا عنه فيها[3]، ونسباه للكوفيين، كما ذكره أبو حيان، وقال: رُوِي عن الكسائي، وقيل: وعن الكوفيين غير الفراء، وقال نقلا عن ابن الحاج في النقد نقلا عن النحاس في الكافي: حكاه ابن خروف عن الكسائي[4].

المذهب الثاني: لا يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ، إذا كان حرف النفي فيها (ما).

ذكر هذا المذهب العكبري[5]، وابن يعيش[6]، ونسباه للفراء.

المذهب الثالث: لا يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ مطلقا سواء أكان حرف النفي فيها (ما) أم غيرها من حروف النفي.

ذكر هذا المذهب أبو حيان[7]، والسيوطي[8]، والأشموني[9]، ونسبوه للفراء.

وقد نقل المتأخرون ثلاث حجج للكوفيين على المذهب الأول في أنه يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ:

الحجة الأولى: جاء ذلك في السماع كقول الشاعر:[10]

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فنصب(خيرًا) بـ(يزيدُ)، وقدَّم معمول خبر (لازال) عليها، وهو يُؤذِن بتقديم الخبر نفسه[11].

---

(1) – ينظر: همع الهوامع، 82/2.

(2) – ينظر: شرح الكافية الشافية، 398/1.

(3) – ينظر: شرح الأشموني، 322/1.

(4) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1170/3، 1171.

(5) – ينظر: التبيين، ص 302، واللباب، 167/1.

(6) – ينظر: شرح المفصل، 113/7.

(7) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1170/3.

(8) – ينظر: همع الهوامع، 89/2.

(9) – ينظر: شرح الأشموني، 323/1، 324، وحاشية الصبان، 245/1.

(10) – البيت من الطويل وقد نُسِب للمعلوط القريعي، ينظر: خزانة الأدب، 443/8، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 306/2، وهو من شواهد الكتاب، 222/4، وسر صناعة الإعراب، 378/1، والأزهية، ص 52، و96، وشرح المفصل، 130/8، ولسان العرب، 35/13 (أنن)، والجنى الداني، ص 211، وشرح التصريح، 189/1، وشرح شواهد المغني، ص 85، و716، والأشباه والنظائر، 187/2.

(11) – لكن ذلك جائز عند معظم النحاة، لأن (زال) هنا مسبوقة بأداة النفي (لا).

ذكر هذه الحجة العكبري[1].

الحجة الثانية: (مازال) فعل مثبت، لأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، ومن هاهنا لم يجز الاستثناء منه، فلا تقول: مازالَ زيدٌ إلَّا كريمًا، كما جاز في (ما) مع (كان) لأنها منفصلة عنها، فتقول: ما كان زيدٌ إلَّا كريمًا.

ذكر هذه الحجة العكبري[2]، وأشار إليها الأستراباذي[3].

الحجة الثالثة: (ما) ليس لها حق الصدراة في الكلام فهي تشبه (لم)، فيجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

أشار إلى هذه الحجة ابن يعيش[4]، وابن مالك[5]، والسيوطي[6]، والأشموني نقلا عن ابن مالك[7].

ونذكر في الأخير أن (مادام) ليست من أخوات (مازال) لأن (ما) فيها ليست للنفي، بل هي حرف مصدري، وتسمى (ما) الظرفية المصدرية، لأنها تُؤوَّل مع (دام) بمصدر يقع ظرف زمان (مدة دوام)، والحرف المصدري لا يتقدم ما هو في صلته عليه.

وقد نقل المتأخرون الإجماع على أنه لا يجوز أن يتقدم خبر (مادام) عليها.

ذكر ذلك العكبري[8]، والأستراباذي[9]، والنحاس[10]، وأبو حيان[11]، والسيوطي[12]، والأشموني[13].

---

(1) – ينظر: التبيين، ص 303، 304.

(2) – ينظر: المصدر نفسه، ص 304، 305.

(3) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 199/4.

(4) – ينظر: شرح المفصل، 113/7، 114.

(5) – ينظر: شرح التسهيل، 351/1، وشرح الكافية، 398/1.

(6) – ينظر: همع الهوامع، 89/2.

(7) – ينظر: شرح الأشموني، 322/1.

(8) – ينظر: التبيين، ص 302، واللباب، 168/1.

(9) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 199/4.

(10) – ينظر: شرح المقرب، 404/1.

(11) – ينظر: النكت الحسان، ص71.

(12) – ينظر: همع الهوامع، 88/2.

(13) – ينظر: شرح الأشموني، 321/1، 322.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام في خبر الأفعال الناقصة «للخبر ثلاثة أحوال...والثالث: التقدُّم على الفعل واسمه، كقولك: عالِمًا كان زيدٌ...ويمتنع ذلك في خبر (ليس) و(دام)»[1]، لقد ذكر أحوال خبر الأفعال الناقصة من حيث التقديم والتأخير، والتي منها جواز تقديمه على الفعل الناقص واسمه، مثل: عالِمًا كانَ زيدٌ، لكن استثنى من هذه الحالة فعلين ناقصين لا يجوز أن يتقدم خبرهما عليهما، وهما (ليس) و(مادام)، ولم يستثنى (مازال) وأخواتها، مما يدلُّ أنه يجوز أن يتقدَّم خبرهنَّ عليهنَّ.

وقال ابن هشام في خبر الأفعال الناقصة «ويجوز تعدُّده...وتقدُّمه إلا على (دام) اتفاقا، وعلى (ليس) في الأصح»[2]، لقد ذكر في هذا القول أيضا أنه يجوز أن يتقدَّم خبر الفعل الناقص عليه، واستثنى من ذلك (دام) و(ليس) فلا يجوز تقديم خبرهما عليهما، ولم يستثنى أيضا (مازال) وأخواتها مما يدلُّ أنه يجوز تقدُّم خبرهنَّ عليهنَّ.

وقال ابن هشام «ويجوز أن يتقدَّم الخبر على عامله، لأنه كالمفعول... وهكذا الحكم في أخبار بقية الأفعال [أخوات كان] إلا فعلين: أحدهما: (دام) فلا يتقدَّم عليه الخبر وفاقا، والثاني: (ليس) فلا يجوز تقدُّم خبرها عند المحققين»[3]، لقد ذكر في هذا القول ما ذكره في القولين السابقين، أي يجوز أن يتقدم الخبر على عامله في الأفعال الناقصة إلا في فعلين هما (دام) و(ليس)، وهذا يعني أنه يجوز أن يتقدَّم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ.

يتضح من أقوال ابن هشام السابقة أنه يجوز عنده أن يتقدَّم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ، وهو ما يوافق مذهب الكوفيين.

3- مسألة تقديم خبر "ليس" عليها:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر (ليس) عليها فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها[4].

---

[1] - قطر الندى، ص 155، 156.

[2] - الجامع الصغير، ص53.

[3] - شرح اللمحة، 12/2، 13.

[4] - ينظر: الإنصاف، (المسألة: 18)، 130/1.

احتجَّ الكوفيون على مذهبهم بأن (ليس) فعل غير متصرِّف فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلا متصرِّفا مثل (كان)، فلا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرِّف، لأن الفعل إنما يتصرَّف عمله، فيتقدَّم معموله عليه ويتأخَّر، إذا كان متصرِّفا في نفسه، كما احتجوا بأن (ليس) تشبه (ما)، وكما أن (ما) لا يتقدم معمولها عليها، فكذلك (ليس)، وأوجه الشبه بينهما: أولا: من حيث المعنى فـ(ليس) تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال، وثانيا: من حيث الحرفية فمن النحويين من يغلِّب على (ليس) الحرفية كما أن (ما) حرف، واحتجوا على ذلك بحجج منها: أولا: ما حُكِيَ عن بعض العرب أنه قال: ليسَ الطِّيبُ إلا المسكُ، فرفع (الطِّيب) و(المسك) جميعا، وكأنه قال: ما الطِّيبُ إلا المسكُ، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم لا يُعمِل (ليس) في شيء، ويجعلها بمنزلة (ما) في اللغة التي لا يُعمِلون فيها (ما)، فيقولون: ليسَ زيدٌ منطلقٌ، وثانيا: ما حُكِيَ أن بعض العرب قيل له: فلانٌ يتهدَّدُك، فقال: عليه رجلاً ليسي، فأتى بالياء وحدها من غير نون وقاية في (ليس)، ولو كانت فعلا لوجب أن يأتي بنون الوقاية معها كسائر الأفعال، وثالثا: لو كانت (ليس) فعلا لرُدَّت إلى الأصل بكسر العين إذا اتصلت بها تاء الفاعل فيقال (لَسِتُ)، مثل الفعل (صَيْدَ) بتخفيف العين لو أدخلتَ عليه تاء الفاعل لقلتَ (صَيِدْتَ) فرددْتَه إلى الأصل وهو الكسر[1].

واحتجَّ البصريون على مذهبهم من السماع بقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، ووجه الاستدلال في هذه الآية أنه قُدِّم معمول خبر (ليس) عليها، فإن قوله (يومَ يأتيهم) يتعلَّق بالخبر (مصروفًا)، وقد قُدِّم على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، كما احتجوا من القياس: بأن الأصل في العمل للأفعال لذلك يجوز تقديم معمول الفعل عليه، و(ليس) فعل فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها، وهي وإن كانت فعلا غير متصرِّف إلا أنها أشبهت الأفعال المتصرِّفة، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، كما أنها تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة، والظاهرة والمضمرة، فهي بهذا ليست كالأفعال الجامدة مثل (نِعْمَ وبِئْسَ، وفعل التعجب، وعسى) التي لا يجوز تقديم معمولها عليها، أما (نِعْمَ وبِئْسَ) فلأنهما لا يعملان في المعارف الأعلام، بخلاف (ليس)، فنقصا عن رتبتها، وأما فعل التعجب فأجرَوْهُ مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبَعُدَ عن الأفعال، وكذلك لا يتصل به ضمير الفاعل وإنما يُضمر فيه، ولا تلحقه تاء التأنيث، بخلاف (ليس)، فنقص عن رتبتها، وأما (عسى) وإن كانت تلحقها

[1] – ينظر: المصدر السابق، (المسألة: 18)، 130/1، 131.

[2] – هود، 8.

الضمائر وتاء التأنيث إلا أنها لا تعمل في الاسم الصريح، إنما تعمل في (أَنْ) مع الفعل، أي في الاسم المؤوَّل، مثل عسى زيدٌ أَنْ يقومَ، ولا يجوز: عسى زيدٌ القيامَ، فأمَّا قولهم في المثل: عسى الغُوَيْرُ أبؤسًا[1]، فهو من الشاذ الذي لا يُقاسُ عليه، فلما كان مفعولها مختصًّا بخلاف (ليس) نقصت عن رتبتها، ولا يجوز أن تُقاس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها، بدليل أنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها، نحو: ليس قائمًا زيدٌ، ولا يجوز ذلك في (ما)، فلا يُقال: ما قائمًا زيدٌ، وإذا جاز أن تخالف (ليس) (ما) في جواز تقديم خبرها على اسمها، جاز أن تخالفها في جواز تقديم خبرها عليها[2].

مذهب البصريين:

قال ابن السراج «ولا يتقدَّم خبر (ليس) قبلها، لأنها لم تصرَّفْ تصرُّفَ (كان)، لأنك لا تقول منها: يَفْعَل ولا فاعل، وقد شبَّهها بعض العرب بـ(ما) فقال: ليس الطِّيبُ إلَّا المسكُ، فرفع وهذا قليل»[3]، لقد صرَّح بأن خبر (ليس) لا يجوز أن يتقدم عليها، وعلَّل ذلك بأنها فعل غير متصرِّف، فليس لها مضارع ولا اسم فاعل، كما علَّل ذلك بأنها تشبه (ما) محتجًّا بقول بعض العرب: ليس الطِّيبُ إلَّا المسكُ، فلم يُعمِل (ليس) لأنه شبَّهها بـ(ما).

قال الزجاجي بعد أن ذكر الأفعال الناقصة ومثَّل لها «ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها لأنها متصرِّفة، فتقول: كان محمَّدٌ شاخصًا، وكان شاخصًا محمَّدٌ، وشاخصًا كان محمَّدٌ»[4]، لقد ذكر أنه يجوز تقديم أخبار الأفعال الناقصة عليها دون أن يستثني أيَّ فعل منها، وهذا يفيد أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، لكنه علَّل الجواز بقوله (لأنها متصرِّفة)، وهذا يفيد أن خبر (ليس) لا يجوز أن يتقدَّم عليها، لأن (ليس) فعل غير متصرِّف، ويؤيد هذا أنه مثل بـ(كان) ثم قال (وما أشبهه)، فلعلَّه يقصد: وما أشبهه في التصرُّف من الأفعال الناقصة، فيكون حكم جواز تقديم الخبر خاص بها، فلا يشمل الفعل (ليس) لعدم تصرُّفه.

قال السيرافي «وأما (ليس) فإن الذي يدلُّ عليه قول سيبويه في باب سأقفك عليه إذا انتهينا إليه، أن تقديم الخبر عليها جائز، فتقول: قائمًا ليسَ زيدٌ، وبعض النحويين يأباه»[5]، لقد أشار إلى

---

[1] – الغُوَيْر: تصغير غار، والأبؤس: جمع بُؤْس، وهو الشدَّة، والمعنى: لعلَّ الشرَّ يأتيكم من قِبَل الغار، ينظر: مجمع الأمثال، الميداني، 477/1.

[2] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 18)، 131/1، 132.

[3] – الأصول في النحو، 89/1، 90.

[4] – الجمل في النحو، الزجاجي، ص 42.

[5] – شرح كتاب سيبويه، 300/1.

الخلاف في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وذكر أن قول سيبويه يدلُّ على أنه يجوز ذلك، وقول سيبويه الذي قصده هو «ومثل ذلك: أعبدَ اللهِ كنتَ مثلَه، لأن (كنت) فعل، (والمثل) مضاف إليه، وهو منصوب، ومثله: أزيدًا لستَ مثلَه، لأنه فعل، فصار بمنزلة: أزيدًا لقيتَ أخاه، وهو قول الخليل»[1]، فقد قال السيرافي في شرح هذا القول «(وليس) بمنزلة (كان)، وإن كان لا يتصرَّف [فينتصب الاسم قبله مثل]: أعبدَ اللهِ ضربتَ مثلَه، وضربتَ أخاه، وليس لها مستقبل، ولا اسم فاعل، لأنها فعل يتصل بها كنايات الفاعلين، كقولك: لستُ، ولسنَا، ولستُمَا، ولستُمْ، وما أشبه ذلك، وقد فُهِم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يُجيز (قائمًا ليس زيدٌ)، فيُقدِّم خبر (ليس) عليها»[2]، لقد شرح قول سيبويه الذي سبق ذكره، بأن (ليس) بمنزلة (كان) في أنه ينتصب الاسم قبلها في باب الاشتغال، فهما بمنزلة الفعل التام الذي ينتصب الاسم قبله في باب الاشتغال، مثل: أعبدَ اللهِ ضربتَ مثلَه، وأعبدَ اللهِ ضربتَ أخاه، و(عبدَ اللهِ) مفعول به لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده (ضربتَ)، فسيبويه قاس كلا من (كان) و(ليس) على (ضرب) في جواز انتصاب الاسم قبلهما في باب الاشتغال، فتقول: أعبدَ اللهِ كنتَ مثلَه، وأزيدًا لستَ مثلَه[3]، رغم أن (ليس) فعل غير متصرِّف، فليس له فعل مضارع ولا اسم فاعل، وعلَّل السيرافي ذلك، أي أن (ليس) بمنزلة (كان) في انتصاب الاسم قبلها في باب الاشتغال مع أن (ليس) ليست متصرِّفة، بأنها فعل تتصل به ضمائر الرفع (كنايات الفاعلين)، وقال السيرافي: إنه فُهِم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يُجيز تقديم خبر (ليس) عليها، أي أن سيبويه لما جعل (ليس) بمنزلة (كان) في جواز انتصاب الاسم قبلها في باب الاشتغال، فُهِم منه أنه يُجيز تقديم خبر (ليس) عليها، أو بعبارة أخرى: لولا أن سيبويه يجيز تقديم خبر (ليس) عليها، لما أجاز انتصاب الاسم قبلها في باب الاشتغال ، لأن الاسم المنتصب قبل (ليس) في باب الاشتغال كأنه خبر مقدم، وذلك لما كان خبرا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

وقال السيرافي «وقد أنكر بعض النحويين تقديم خبرها عليها، وتقديمه جائز لأن الذي منع (ليس) من التصرُّف في نفسها أنَّ معناها في زمان واحد، وإنما جاز تقديم الخبر في ليس لأنها فعل يتصل بها الضمائر التي ذكرناها، ولا خلاف بين النحويين في جواز تقديم خبرها على اسمها، كقولك: ليس

---

[1] – الكتاب، 102/1.

[2] – شرح كتاب سيبويه، 412/1، 413.

[3] – فيكون (عبدَ اللهِ) خبر لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده (كنتَ)، و(زيدًا) أيضا خبر لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده (لستَ).

قائمًا زيدٌ، فهذا أحد ما يدلُّ على جواز التقديم، لأن تقديم الخبر على الاسم ضرب من التصرُّف»[1]، فبعد أن أشار إلى الخلاف في هذه المسألة، صرَّح بأنه يُجيز تقديم خبر (ليس) عليها، واحتج على ذلك بثلاث حجج: الأولى: الذي منع (ليس) من التصرُّف هو دلالتها على زمن واحد هو الزمن الحاضر، وإلا لكانت فعلا متصرِّفا كبقية الأفعال المتصرِّفة، والحجة الثانية: لأنها فعل تتصل به ضمائر الرفع كبقية الأفعال المتصرِّفة، والحجة الثالثة: جواز تقديم خبرها على اسمها، وهو نوع من التصرُّف، يدلُّ على أنها متصرِّفة في عملها.

وقال السيرافي «بين (ليس) وبين فعل التعجب و(نِعْمَ وبِئْسَ) فرق، وذلك لأن (ليس) لا يمتنع دخولها على الأسماء كلها، مضمرها ومظهرها ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم اسمها على خبرها وخبرها على اسمها، و(نعم وبِئْس) لا يتصل بها كناية المتكلم، ولا يقعان على الأسماء الأعلام، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعلها إلا ضمير (ما)، فكانت (ليس) أقوى منها...[و] لا يُشبِه (عسى) (ليس) لأنَّ عسى وُضِعت للدلالة على المستقبل بلفظ (أَنْ)، حتى لا يحسن نقل (أَنْ) إلى المصدر فلا يقال: عسى زيدٌ القيامَ»[2]، لقد ذكر أن (ليس) تختلف عن الأفعال الجامدة مثل (نِعْم وبِئْسَ) وفعل التعجب و(عسى)، لأن فيها خصائص لا يوجد بعضها في تلك الأفعال، حيث تتصل بها ضمائر الرفع كلها، وتدخل على الأسماء كلها الظاهرة والمضمرة، النكرة والمعرفة، ويجوز أن يتقدم خبرها على اسمها، بينما (نِعْمَ وبِئْسَ) لا تتصل بهما ضمائر المتكلم، ولا يدخلان إلا على العَلَم، وفعل التعجب يلتزم طريقة واحدة، فلا يسبق إلا بـ(ما) التعجبية، ولا يرفع إلا ضميرها، و(عسى) لا ينصب إلا (أَنْ) والفعل، فلا ينصب الاسم الصريح، بهذا يتبيَّن أن (ليس) أقوى في التصرُّف من الأفعال الجامدة.

يريد السيرافي من خلال ما سبق أن يُدلِّل على أن (ليس) هي أقرب إلى الأفعال المتصرِّفة منها إلى الأفعال الجامدة بما فيها من خصائص، ومن ثَمَّ يجوز أن يتقدَّم خبرها عليها.

قال الفارسي «وهكذا خبر (ليس) [أي يجوز تقديمه عليها] في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس، فتقول: منطلقًا ليسَ زيدٌ، وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر ليس على (ليس) لا يجوز»[3]، لقد نسب للمتقدمين من البصريين أنه يجوز أن يتقدَّم خبر (ليس) عليها، وقد أيَّدهم فجوَّز أن يتقدَّم خبر (ليس) عليها، يدلُّ على ذلك قوله (وهو عندي القياس)، وجوَّز أن نقول: قائمًا ليس

---

[1] – شرح كتاب سيبويه، 413/1.

[2] – المصدر نفسه، 413/1.

[3] – كتاب الإيضاح، الفارسي، ص 117.

زيدٌ، وأشار إلى الخلاف في هذه المسألة (وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر ليس على "ليس" لا يجوز).

قال ابن الوراق «واعلم أن سيبويه قد نصَّ على جواز تقديم خبر (ليس) في مسألة، وإن كان فيها معنى النفي، ووجه جوازه أن (ليس) فعل في نفسها، وإنما مُنِعت من التصرُّف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها، ولما ذكرناه من العلل، وهذا المعنى (ليس) تنقص به في ذاتها، وهي مع ذلك تعمل في جميع الأسماء، المعرفة والنكرة، والمضمرة والظاهرة، فوجب أن يجوز تقديم خبرها عليها، كما يجوز في غيرها من الأفعال»[1]، لقد ذكر أن سيبويه نصَّ على جواز تقديم خبر (ليس) عليها في مسألة، ولعله يقصد بها ما ذكره سيبويه في باب الاشتغال من جواز انتصاب الاسم قبل (ليس)، كما سبق ذكر ذلك، وقوله (وإن كان فيها معنى النفي) أي أن (ليس) تدل على النفي مثل (ما)، و(ما) لا يتقدَّم خبرها عليها، ومع ذلك فقد نصَّ سيبويه على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، واحتج ابن الوراق على جواز ذلك بأن (ليس) فعل في نفسها، وإنما لم تتصرَّف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها من أدوات النفي، واختصت هي بنفي الحاضر، فلم تتغير صيغتها لذلك، وقوله (وهذا المعنى "ليس" تنقص به في ذاتها) يعني عدم التصرُّف تنقص به (ليس) في ذاتها لا في عملها، ومعنى نقصانها في ذاتها أنها موجودة على صيغة واحدة فلا تتغير، ومعنى عدم نقصانها في عملها أنها تعمل في جميع الأسماء، لذلك قال بعد ذلك (ومع ذلك تعمل في جميع الأسماء)، أي مع نقصانها في ذاتها فقد عملت في جميع الأسماء، المعرفة والنكرة، الظاهرة والمضمرة، فنقصانها في ذاتها لا يدلُّ على نقصانها في عملها، أو عدم تصرُّفها في ذاتها لا يدل على عدم تصرُّفها في عملها، بل هي متصرِّفة تماما في عملها، ومن ثمَّ (وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها كما يجوز في غيرها من الأفعال).

وقال ابن الوراق «ولا يلزم جواز ما تعمل فيه (نِعْمَ وبِئْسَ) وفعل التعجب، لأن (نِعْمَ وبِئْسَ) لا يعملان في المعارف غير الأجناس، فقد نقصتا من درجة (ليس)، فجاز أن يمتنع تقديم المفعول عليها، وأما فعل التعجب فقد أجروه- وإن كان فعلا- مجرى الأسماء، فصغَّروه كما يصغِّرون الأسماء، فبَعُدَ عن حكم الأفعال الحقيقية، ومع هذا فلا يتصل بضمير الفاعل، وإنما يضمر فيه الفاعل بعد نقص بما ذكرناه عن رتبة (ليس)، ومع هذا لا يؤنَّث، وهذا مما يوجب نقص فعل التعجب عن حكم (ليس)، فقد افترقا في جواز تقديم المفعول...إن (عسى) وإن كانت على ما ذكره السائل: فليست مما يعمل في جميع الأسماء، لأنه لا يجوز أن يكون مفعولها إلا (أنْ) مع الفعل، ولم قلتَ: عسى زيدٌ القيامَ أو قيامًا، لم

[1] – علل النحو، ص 355.

يجز»[1]، لقد ذكر أن جواز تقديم خبر (ليس) عليها لا يلزم منه جواز تقديم المفعول على عامله في (نِعْمَ وبِئْسَ) وفعل التعجب وحتى في (عسى)، بحكم أن هذه الأفعال جامدة مثل (ليس)، وعلَّل ابن الوراق ذلك بأن هذه الأفعال نقصت رتبتها عن (ليس)، وذلك بما ذكره في كل فعل منها، والذي محصلته أنها لا تعمل في جميع الأسماء كما هو الشأن في (ليس) فنقص تصرُّف هذه الأفعال في عملها كما هو عليه في(ليس)، ومن ثَمَّ لم يجز تقديم مفعول هذه الأفعال عليها كما جاز تقديم خبر (ليس) عليها.

يريد ابن الوراق من خلال ما سبق أن يُدلِّل على أن (ليس) كاملة التصرُّف في عملها أكثر مما هي عليه الأفعال الجامدة، ومن ثَمَّ وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها.

قال ابن جني «ومما يصحّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ...وكذلك خبر (كان) وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، وكذلك خبر (ليس) نحو: زيدًا ليسَ أخوك، ومنطلقين ليسَ أخواك، وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين: البصريين والكوفيين، وترك لموجب القياس عند النُظَّار والمتكلمين»[2]، لقد صرَّح بأنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، مثل: زيدًا ليسَ أخوك، منطلقين ليسَ أخواك، ونسب للمبرد (أبي العباس) أنه لا يُجوِّز ذلك، وأنه خالف في ذلك البصريين والكوفيين، وهذا يفيد أنه نسب للبصريين جواز تقديم خبر (ليس عليها)، قوله (وترك لموجب القياس عند النُظَّار والمتكلمين) يفيد أن القياس في (ليس) يوجب أنه يجوز تقديم خبرها عليها، وربما يقصد أن قياسها على الأفعال المتصرِّفة أولى من قياسها على الأفعال الجامدة، لما فيها من خصائص تجعلها أكثر تصرُّفًا في عملها.

هذا ما وفقت عليه من أقوال البصريين في تقديم خبر (ليس) عليها، وقد نقل المتأخرون مذهبين عن البصريين أو بعض أئمتهم في هذه المسألة:

المذهب الأول: يجوز تقديم خبر (ليس) عليها.

ذكر هذا المذهب العكبري[3]، ونسبه لجمهور البصريين، وذكره ابن يعيش[4]، ونسبه لسيبويه والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين كالسيرافي والفارسي، وذكره أبو حيان[5]، ونسبه لقدماء

---

[1] – علل النحو، ص 355، 356.

[2] – الخصائص، 159/2.

[3] – ينظر: التبيين، ص 315.

[4] – ينظر: شرح المفصل، 114/7.

[5] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1171، 1172.

البصريين والفارسي في المشهور عنه، وقال: رُوِي عن السيرافي، وذكره أيضا خالد الأزهري[1]، والسيوطي[2]، ونسباه لقدماء البصريين، وذكره أيضا ابن أبي الربيع[3]، ونسبه للنحويين المتقدمين، ولعله يقصد بهم قدماء البصريين، وذكره أيضا ابن مالك[4]، ونسبه لسيبويه والسيرافي والفارسي، كما ذكره ابن عقيل[5]، ونسبه للفارسي.

المذهب الثاني: لا يجوز تقديم خبر (ليس عليها).

ذكر هذا المذهب العكبري[6]، ونسبه لبعض البصريين، وذكره ابن يعيش[7]، والأستراباذي[8]، وأبو حيان في النكت[9]، ونسبوه للمبرد، وقال أبو حيان: ونسبه بعضهم لسيبويه، وذكره أيضا ابن مالك[10]، ونسبه للمبرد وابن السراج، وذكره ابن عقيل[11]، ونسبه للمبرد والزجاج وابن السراج، وذكره أيضا أبو حيان في الارتشاف[12]، والسيوطي[13]، والأشموني[14]، ونسبوه للمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في الحلبيات[15]، ولم يذكر السيوطي (في الحلبيات)، كما ذكره خالد الأزهري[16]، ونسبه لجمهور البصريين من متأخريهم.

---

(1) – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

(2) – ينظر: همع الهوامع، 88/2، 89.

(3) – ينظر: البسيط، 676/2.

(4) – ينظر: شرح التسهيل، 351/1.

(5) – ينظر: شرح ابن عقيل، 249/1، 250.

(6) – ينظر: التبيين، ص 315، واللباب، 168/1، وعبارة اللباب: وأما تقديمه عليها فيجوز عند الكوفيين وبعض البصريين، وأظن أن الصحيح (فلا يجوز) فسقطت (لا)، حتى يتوافق مع ما في التبيين.

(7) – ينظر: شرح المفصل، 114/7.

(8) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 200/4.

(9) – ينظر: النكت الحسان، ص 71.

(10) – ينظر: شرح التسهيل، 351/1.

(11) – ينظر: شرح ابن عقيل، 249/1.

(12) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1171/3.

(13) – ينظر: همع الهوامع، 88/2.

(14) – ينظر: شرح الأشموني، 325/1.

(15) – الحلبيات: كتاب لأبي علي الفارسي أملاه بحلب ورتبه مسائل وأبواب تشتمل على مفردات لغوية وتصريفها وموارد استعمالها إفرادا وجمعا، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدين)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (1428هـ-2008م)، (الهامش6)، 497/1.

(16) – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

وقد نقل بعض المتأخرين أن سيبويه نُسِب إليه المذهبان الأول والثاني، أي الجواز، والمنع.

ذكر ذلك أبو حيان[1]، وابن عقيل[2].

وقال ابن النحاس «والدليل الصحيح على جواز تقديم الخبر تجويز سيبويه في باب الاشتغال: أزيدًا لستَ مثلَه، على ما تقدَّم، ولا يفسِّر حيث لا يجوز أن يعمل»[3]، فلم ينسب لسيبويه جواز تقديم خبر (ليس) عليها، لكن استدلَّ بقوله على جواز ذلك.

وقد نقل المتأخرون حجج البصريين في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ويمكن أن نلخصها في ثلاث حجج:

الحجة الأولى: تقديم معمول خبر (ليس) عليها في قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4]، فـ(يوم) معمول للخبر (مصروفًا)، وقد قُدِّم على (ليس)، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل، لأن رتبة العامل قبل المعمول.

أشار إلى هذه الحجة العكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7]، والأستراباذي[8]، وابن أبي الربيع[9]، وابن النجاس[10]، وابن عقيل[11]، وخالد الأزهري[12]، والسيوطي[13]، والأشموني[14].

الحجة الثانية: (ليس) فعل في حد ذاته، وإن كان غير متصرِّف في نفسه فهو متصرِّف في عمله، فيجوز تقديم خبره عليه، وعلَّلوا عدم تصرُّفه في نفسه بأن العرب استغنت عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان،

---

(1) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1171/3، 1172.

(2) – ينظر: شرح ابن عقيل، 249/1، 250.

(3) – شرح المقرب، 406/1.

(4) – هود، 8.

(5) – ينظر: اللباب، 169/1.

(6) – ينظر: شرح المفصل، 114/7.

(7) – ينظر: شرح التسهيل، 355/1.

(8) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 200/4.

(9) – ينظر: البسيط، 676/2.

(10) – ينظر: شرح المقرب، 405/1.

(11) – ينظر: شرح ابن عقيل، 250/1.

(12) – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

(13) – ينظر: همع الهوامع، 88/2، 89.

(14) – ينظر: شرح الأشموني، 325/1، 326.

فنفَوْا بها الماضي والحال والمستقبل، مثل: ليس زيدٌ قائمًا أمسِ، وليس زيدٌ قائمًا الآن، وليس زيد قائمًا غدًا، فصارت بذلك كأنها متصرِّفة، واحتجوا على تصرُّفه في عمله بجواز تقديم خبره على اسمه اتفاقا، وبقياسه على (يدع) و(يذر) لما مُنِعا لفظ الماضي منهما استغناء بـ(ترك) لم يُمنَعا من التصرُّف في عملهما.

وقد أشار إلى هذه الحجة أو بعضا منها العكبري[1]، وابن يعيش[2]، وابن أبي الربيع[3].

الحجة الثالثة: (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها، فإذا جاز تقديم الخبر على (كان) وأخواتها، جاز في (ليس) أيضا طردًا للباب.

وقد أشار إلى هذه الحجة ابن النحاس[4].

كما نقل المتأخرون حجج البصريين الذين لم يجيزوا تقديم خبر (ليس) عليها (المذهب الثاني)، ويمكن تلخيصها في حجتين.

الحجة الأولى: (ليس) فعل جامد لا يتصرَّف في نفسه فلا يتصرَّف في عمله، فلا يجوز أن يتقدَّم خبره عليه قياسا على الأفعال الجامدة، مثل نِعْمَ وبِئْسَ، وفعل التعجب، التي لا يجوز أن يتقدَّم معمولها عليها، وهناك من قاسه خصوصا على (عسى) لأنه فعل جامد ناسخ للجملة الاسمية ولا يجوز أن يتقدَّم خبره عليه.

أشار إلى هذه الحجة أو بعضا منها العكبري[5]، وابن مالك[6]، وخالد الأزهري[7]، والسيوطي[8]، والأشموني[9].

الحجة الثانية: (ليس) فعل لكنها تشبه حرف النفي (ما)، واستدلوا على ذلك بجواز ترك نون

---

[1] – ينظر: اللباب، 169/1.

[2] – ينظر: شرح المفصل، 114/7.

[3] – ينظر: البسيط، 678/2.

[4] – ينظر: شرح المقرب، 405/1.

[5] – ينظر: اللباب، 168/1، 169.

[6] – ينظر: شرح التسهيل، 351/1.

[7] – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

[8] – ينظر: همع الهوامع، 88/2.

[9] – ينظر: شرح الأشموني، 325/1.

الوقاية معها، كقول الشاعر:[1]

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

وجواز إبطال عملهما بـ(إلَّا) كما في قول بعضهم (ليسَ الطِّيبُ إلَّا المسكُ) بالرفع، فلا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها قياسا على (ما) التي لا يجوز تقديم خبرها عليها.

أشار إلى هذه الحجة الأستراباذي[2]، والأشموني[3].

مذهب الكوفيين:

لم أقف على أقوال الكوفيين في تقديم خبر (ليس) عليها، وهو ما لم يقف عليه أيضا المختار أحمد ديره، فقد قال «في حين إني لم أجد كلامًا موثقًا لكوفيٍّ معيَّنٍ في هذا الموضوع، وإنما نسب النحاة لهم ذلك»[4]، ويقصد بالموضوع: تقديم خبر (ليس) عليها، ويقصد بـ(نسب النحاة لهم ذلك) أي نسب النحاة لهم منع تقديم خبر (ليس) عليها.

وقد نقل المتأخرون مذهبين للكوفيين أو بعض أئمتهم في هذه المسألة.

المذهب الأول: لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها.

ذكر هذا المذهب العكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7]، والأستراباذي[8]، وأبو حيان في

---

[1] – البيت من الرجز في ملحق ديوان رؤية، تحقيق: وليم بن الورد، البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص 175، وينظر: خزانة الأدب، 324/5، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 320/10، وهو من شواهد شرح التصريح، 110/1، ولسان العرب، 128/6 (طيس)، و211 (ليس)، وشرح شواهد المغني، 488/2، و769، وجمهرة اللغة، 839/2، و861، وتخليص الشواهد، ص 99، والجنى الداني، ص 150، وسر صناعة الإعراب، 32/2، وشرح المفصل، 108/3، وتهذيب اللغة، الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، الجزء الثالث عشر، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مراجعة: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ص 28، و74، ومقاييس اللغة، ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1399هـ- 1979م)، 436/3.

[2] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 200/4.

[3] – ينظر: شرح الأشموني، 325/1.

[4] – دراسة في النحو الكوفي، ص 371.

[5] – ينظر: التبيين، ص 315، واللباب، 168/1، وعبارة اللباب: وأما تقديمه عليها فيجوز عند الكوفيين وبعض البصريين، وأظن أن الصحيح: (فلا يجوز) فسقطت (لا)، حتى يتوافق مع ما في التبين.

[6] – ينظر: شرح المفصل، 114/7.

[7] – ينظر: شرح التسهيل، 351/1.

[8] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 200/4.

النكت[1]، والأشموني[2]، ونسبوه للكوفيين، كما ذكره أبو حيان في الارتشاف[3] وخالد الأزهري[4]، والسيوطي[5]، ونسبوه لجمهور الكوفيين.

المذهب الثاني: يجوز تقديم خبر (ليس) عليها.

ذكر هذا المذهب ابن يعيش[6]، وأبو حيان[7]، وخالد الأزهري[8]، ونسبوه للفراء.

وقد نقل المتأخرون حجج الكوفيين على منع جواز تقديم خبر (ليس) عليها، ويمكن تلخيصها في حجة واحدة: وهي أن (ليس) فعل جامد لا يتصرَّف في نفسه فلا يتصرَّف في عمله، وبالتالي لا يجوز أن يتقدم خبره عليه قياسا على الأفعال الجامدة مثل: نعْمَ وبئْس، وفعل التعجب، وعسى.

وقد أشار إلى هذه الحجة العكبري[9]، وابن مالك[10]، وخالد الأزهري[11]، والسيوطي[12]، والأشموني[13].

قال الأستراباذي «وأما (ليس) فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية من ذلك، لأن مذهبهم أنها حرف كـ(ما)، فألحقوها بها كـ(إنَّ)»[14]، وهذا يفيد أن من حجج الكوفيين على منع تقديم خبر (ليس) عليها أن (ليس) حرف مثل (ما)، فألحقوها بها، وهذا يعني أن (ما) عندهم لا يجوز تقديم خبرها عليها، ويبدو هذا بعيد، فقد رأينا في المسألة التي قبل هذه أن من حجج الكوفيين على جواز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ، أن (ما) ليس لها حق الصدارة في الكلام فهي تشبه

---

(1) – ينظر: النكت الحسان، ص71.

(2) – ينظر: شرح الأشموني، 325/1.

(3) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1171/3.

(4) – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

(5) – ينظر: همع الهوامع، 88/2.

(6) – ينظر: شرح المفصل، 114/7.

(7) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1171/3، 1172.

(8) – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

(9) – ينظر: اللباب، 168/1، 169.

(10) – ينظر: شرح التسهيل، 351/1.

(11) – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

(12) – ينظر: همع الهوامع، 88/2.

(13) – ينظر: شرح الأشموني، 325/1.

(14) – شرح كافية ابن الحاجب، 200/4.

(لم)، فيجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[1]، ولهذا قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني «(قوله لضعفها بعدم التصرُّف) هذه العلة من طرف جميع المانعين، وقوله (وشبهها بـ"ما" النافية) من طرف المانعين من غير الكوفيين، لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على (ما) النافية، لمنعهم وجوب تصديرها»[2]، أي أن علة عدم تصرُّف (ليس) احتج بها الجميع من كوفيين وبصريين على منع تقديم خبر (ليس) عليها، أما علة مشابهة (ليس) لـ(ما) النافية، فاحتج بها البصريون الذين منعوا تقديم خبر (ليس) عليها دون الكوفيين، لأن الكوفيين جوَّزوا تقدم الخبر على (ما) النافية، لأنها ليست من حروف الصدارة عندهم.

كما نقل المتأخرون حجة الفراء على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وهي تقديم معمول خبر (ليس) عليها في قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3]، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

أشار إلى ذلك خالد الأزهري[4]، وابن يعيش[5].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام عن خبر الأفعال الناقصة «ويجوز تعدُّده، خلافا لابن درستويه، وتوسُّطه، خلافا له في (ليس)، ولابن معط في (دام) ولا يتصرفان، وتقدُّمه إلا على (دام) اتفاقا، وعلى(ليس) في الأصحِّ»[6]، لقد ذكر في هذا القول أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها في الأصحِّ، يعني في الأصحِّ من أقوال النحاة، أي أنه صحَّح قول من ذهب إلى المنع.

وقال ابن هشام في خبر (كان) وأخواتها أيضا «ويجوز أن يتقدم الخبر على عامله، لأنه كالمفعول...إلَّا فعلين، أحدهما (دام) فلا يتقدم عليه الخبر وفاقا، والثاني (ليس) فلا يجوز تقدُّم خبرها عند المحققين، وأما قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[7]، فإن الظرف يُتَّسَع فيه ما لا

---

[1] – ينظر: هذه الأطروحة، ص 338.

[2] – حاشية الصبان، 246/1.

[3] – هود، 8.

[4] – ينظر: شرح التصريح، 188/1.

[5] – ينظر: شرح المفصل، 144/7.

[6] – الجامع الصغير، ص 53.

[7] – هود، 8.

يُتَّسَع في غيره»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن خبر (ليس) لا يجوز أن يتقدَّم عليها عند المحققين، وهذا يدلُّ على تصويبه لهذا الرأي وهو المنع، وأجاب أيضا عن حجة من ذهبوا إلى الجواز، وهي تقدم معمول خبر (ليس) عليها في الآية الثامنة من سورة هود، وذلك بأن المعمول هنا وقع ظرفا (يومَ)، والعرب قد توسعوا في الظرف ما لم يتوسعوا في غيره، فلا يدلُّ تقدُّمه على جواز تقدُّم الخبر.

وقال ابن هشام أيضا في (كان) وأخواتها «وتقديم أخبارهنَّ جائز...إلا خبر (دام) اتفاقا، و(ليس) عند جمهور البصريين، قاسوها على (عسى)، واحتج المجيز بنحو قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، وأجيب بأن المعمول ظرف فيُتَّسَع فيه»[3]، لقد أشار في هذا القول إلى الخلاف في تقدُّم خبر (ليس) عليها، ونسب المنع لجمهور البصريين، وذكر أنهم قاسوا (ليس) على (عسى) في منع تقديم خبرها عليها، كما ذكر حجة من أجازوا ذلك بالآية الثامنة من سورة هود، وذكر الجواب على هذه الحجة، وهو نفسه في القول السابق، وهذا كله يفيد أنه يذهب إلى المنع.

وقال ابن هشام «وأما امتناع ذلك [يعني التقدم على الفعل الناقص واسمه] في خبر (ليس) فهو اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح، لأنه لم يُسمَع مثل (ذاهبًا لستُ)، ولأنها فعل جامد فأشبهت (عسى)، وخبرها لا يتقدَّم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز، مستدلين بقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[4]، وذلك لأن (يومَ) متعلق بـ(مصروفا)، وقد تقدَّم على (ليس)، وتقدَّم المعمول يُؤذِن بجواز تقدم العامل، والجواب: أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها، ونُقِل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع»[5]، لقد ذكر في هذا القول الخلاف في تقدُّم خبر (ليس) عليها بالتفصيل، فنسب المنع للكوفيين، والمبرد وابن السراج من البصريين، ونسب الجواز للفارسي وابن جني من البصريين، وقال بأنه نُقِل القولان عن سيبويه الجواز والمنع، وصرَّح بأن الصحيح هو القول بالمنع، واحتج على ذلك بالسماع والقياس، أما الأول فلأنه لم يُسمع عن العرب مثل: ذاهبًا لستُ، وأما الثاني فلأن (ليس) فعل جامد فأشبهت (عسى)[6]، و(عسى) خبرها لا يتقدم عليا باتفاق،

---

[1] – شرح اللمحة، 12/2، 13.

[2] – هود، 8.

[3] – أوضح المسالك، 220/1، 221.

[4] – هود، 8.

[5] – شرح قطر الندى، ص 156.

[6] – إنما قاسها على (عسى) خصوصا، ولم يقسها على بقية الأفعال الجامدة، مثل: نِعْمَ وبِئْسَ، وفعل التعجب، لأن (عسى) فعل ناسخ مثل (ليس).

فوجب أن لا يتقدَّم خبر (ليس) عليها، قياسا عليها أي على (عسى)، وذكر ابن هشام ما استدلَّ به الفارسي وابن جني على الجواز وهو الآية الثامنة من سورة هود، ثم أجاب عنها بمثل ما أجاب به في القولين السابقين.

يتضح من خلال أقوال ابن هشام في تقديم خبر (ليس) عليها أنه ذهب إلى منع ذلك، وهو ما يوافق مذهب الكوفيين.

ملخص عن هذا المبحث:

ذهب ابن هشام في مسألة "نصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظننت)" إلى أن خبر (كان) وثاني مفعولي (ظنَّ) ينتصبان انتصاب المفعول، وذهب في مسألة "تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ" إلى أنه يجوز أن يتقدم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ، وذهب في مسألة "تقديم خبر (ليس) عليها" إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، واحتج من السماع بأنه لم يُسمع عن العرب مثل: ذاهبًا لستُ، ومن القياس بأن (ليس) فعل جامد فأشبهت (عسى)، و(عسى) خبرها لا يتقدم عليا باتفاق، وقد وافق ابن هشام مذهب البصريين في المسألة الأولى، ومذهب الكوفيين في المسألتين الثانية والثالثة.

المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بـ"إنَّ" وأخواتها

يضم هذا المبحث ست مسائل: أولا: مسألة الحروف الأصلية لـ "لعلَّ"، ثانيا: مسألة عمل "إنَّ" وأخواتها في الخبر بعدها، ثالثا: مسألة زيادة لام الابتداء في خبر "لكنَّ"، رابعا: مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر، خامسا: مسألة عمل وإلغاء "إنْ" المخفَّفة من الثقيلة، سادسا: مسألة معنى "إنَّ" ومعنى "اللام" بعدها.

1- مسألة الحروف الأصلية لـ "لعلَّ":

اختلف النحاة في اللام الأولى لـ(لعلَّ)، فذهب الكوفيون إلى أنها أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة[1].

احتجَّ الكوفيون على مذهبهم بأن (لعلَّ)حرف، والحرف جميع حروفه أصلية، لأن حروف الزيادة المجموعة في كلمة (سألتمونيها) إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان وعلى كل حال، واستدلوا على ذلك بأن (الألف) لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يُحكَم عليها في (ما) و(لا) و(يا) بأنها زائدة أو منقلبة بل يُحكَم عليها بأنها أصلية، واستدلوا أيضا بأن (اللام) خاصَّة لا تكاد تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذا، نحو (زَيْدَل، وعَبْدَل، وفَحْجَل) في كلمات معدودة، فإذا كانت (اللام) لا تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلَّا على طريق الشذوذ، فكيف يُحكَم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال[2]؟

وأما البصريون فاحتجوا على مذهبهم من جهة السماع بأن (لعلَّ) يستعملونها كثيرا في كلامهم عارية من اللام، قال نافع بن سعد الطائي:[3]

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

---

[1] - ينظر: الإنصاف، (المسألة: 26)، 177/1.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 26)، 177/1.

[3] - البيت من الطويل وقد نُسِب لنافع بن سعد الطائي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 62/7، وهو من شواهد لسان العرب، 607/11 (لعلَّ)، وديوان الحماسة لأبي تمام، المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد)، علَّق عليه وكتب حواشيه، فريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ- 2003م)، ص817.

أراد: لعلَّ، وقال العجير السلُّولي:[1]

لَكَ الْخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ وَسَهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر:[2]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِـــــهَا

فلما استعملوها عارية عن (اللام) في معنى إثباتها دلَّ ذلك على أنها زائدة، كما أن (اللام) في (زَيْدَل) و(عَبْدَل) وما أشبه ذلك زائدة لأن مثل هذه الألفاظ تستعمل عارية من (اللام) فنقول (زَيْد) و(عَبْد)، وكما أن الهمزة زائدة في (النِّئْدُلَان) وهو الكابوس، لأن نقول في معناه (النِيدُلان) من غير همز، وكما أن النون زائدة في (عَرَنْتَن) لأن نقول في معناه (عَرْتَن) بغير النون الأولى، أما من جهة القياس فاحتجوا بأن (لعلَّ) من أخوات (إنَّ)، وهذه الحروف إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل، فأَنَّ مثل مَدَّ، ولَيْتَ مثل لَيْسَ، ولَكِنَّ أصلها (كِنَّ) رُكِّبت معها (لا) كما رُكِّبت (لو) مع (لا) فقيل: لَكِنَّ، وكأنَّ أصلها (أنَّ) أدخلت عليها كاف التشبيه، فكذلك (لَعَلَّ) أصلها (عَلَّ) وزيدت عليها (اللام)، ولو قلنا إن (اللام) أصلية في (لعلَّ) لأدى ذلك إلى أن لا تكون على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية، لأن الثلاثية على ثلاثة أوزان: فَعَلَ، وفَعُلَ، وفَعِلَ، والرباعية على وزن واحد: فَعْلَلَ، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها، فوجب أن يُحكَم بزيادتها لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها[3].

مذهب البصريين:

قال سيبويه «و(لعلَّ) حكاية، لأن (اللام) هاهنا زائدة، بمنزلتها في (لأَفْعَلَنَّ)، ألا ترى أنك تقول: علَّك»[4]، لقد ذكر أن (لعلَّ) حكاية، ويقصد أنه إذا سُمِّيَ بـ(لَعَلَّ) فتكون حكاية، لأنه ذكر هذا القول في باب سماه (هذا باب الحكاية التي لا تُغَيَّرُ فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام)[5]، وكأن (لعلَّ) إذا سُمِّيَ

---

[1] – البيت من الطويل وقد نُسِب للعجير السلّولي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 273/1.

[2] – البيت من الرجز ولم يُنسَب لأحد، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 175/9، وهو من شواهد الجني الداني، ص 584، وشرح شواهد المغني، 454/1، ورصف المباني، ص 249، وسر صناعة الإعراب، 407/1، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، تحقيق: عدنان عبد الرحمان الدوري، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، بغداد، (1397هـ- 1977م)، 339/1.

[3] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 26)، 177/1-181.

[4] – الكتاب، 332/3.

[5] – ينظر: المصدر نفسه، 326/3.

بها شخص، فتُحكَى كما هي فلا تُحذَف منها (اللام) الأولى مع أنها زائدة، وهذا ما صرَّح به (اللام هاهنا زائدة)، وقاسها على (لأفعلَنَّ) فإن (اللام) في بدايته زائدة، لأنها (لام) القسم دخلت على الفعل المضارع (أفعلُ)، واستدل سيبويه على أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) زائدة بأنه يجوز حذفها (ألا ترى أنك تقول: علَّك).

قال المبرد «و(لعلَّ) حرف جاء لمعنى مُشبَّه بالفعل، كأن معناه التوقع لمحبوب أو مكروه، وأصله (علَّ) واللام زائدة»[1]، لقد صرَّح بأن (لعلَّ) أصلها (علَّ) و(اللام) الأولى فيها زائدة.

قال ابن السراج «وقال أصحابنا: إن (اللام) في (لعلَّ) زائدة، لأنهم يقولون (علَّ)، والذي عندي أنهما لغتان، وأن الذي يقول (لعلَّ) لا يقول (علَّ) إلا مستعيرًا لغةَ غيرِه، لأني لم أر زائدا لغير معنى، فإن قيل: إنها زيدت توكيدا فهو قول»[2]، لقد نسب للبصريين (أصحابنا) أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) زائدة، وذكر تعليلهم لذلك بأن العرب يقولون (علَّ)، أي استدلوا على زيادة (اللام) بحذفها، لكن ابن السراج ذهب مذهبا آخر وهو أن (علَّ) لغة في (لعلَّ)، فهما لغتان فبعض العرب يقولون (لعلَّ) باللام، وبعضهم يقول (علَّ) بدون لام، والذي يقول (لعلَّ) لا يقول (علَّ) إلا إذا قالها على لغة من يقول ذلك (إلا مستعيرا)، وعلَّل ابن السراج ما ذهب إليه بأن الحرف الزائد لا يكون إلا لمعنى، ولو كانت (اللام) الأولى في (لعلَّ) زائدة لدلت على معنى زائدا فيها على المعنى الذي تدل عليه (علَّ)، فلما كانت (لعلَّ) و(علَّ) يدلان على المعنى نفسه، وليس للأولى معنى زائد على الثانية، دلَّ على أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) ليست زائدة، وكأن ابن السراج اعترض عليه أحد بأن (اللام) الأولى في (لعلَّ) قد تكون زائدة للتوكيد، أي زيدت لمعنى وهو التوكيد، فأجاب بقوله (فهو قولٌ)، وفيه تقليل لهذا الاعتراض، وكأنه استبعد أن تكون (اللام) في (لعلَّ) تدل على التوكيد (ولعلَّ) في حد ذاتها تدل على التوقُّع، ولا ينسجم التوكيد مع التوقُّع.

يتضح من كلام ابن السراج أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) أصلية وليست زائدة.

قال الرماني «(لعلَّ) وهي من الحروف العوامل...وفيها لغات، قد يُقال: لعلَّ، ولعنَّ، وعلَّ، ورعنَّ، وأنَّ، والأفصح: لعلَّ وعلَّ وأنَّ، قال الله تعالى ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾[3]، وقال الراجز:[4]

---

[1] – المقتضب، 73/3.

[2] – الأصول في النحو، 220/2.

[3] – الكهف، 6.

[4] – البيت من الرجز وهو في ملحق ديوان رؤبة، ص 181، بلفظ:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا»[1]

لقد ذكر أن (لعلَّ) فيها عدة لغات أفحصها (لعلَّ) و(علَّ) و(أنَّ)، استشهد على الأولى بالآية من سورة الكهف، وعلى الثانية بالبيت لرؤية، وهذا يعني أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) عنده أصلية وليست زائدة، ونلاحظ أنه لم يستشهد بالبيت لرؤية على أن (اللام) زائدة في (لعلَّ)، وإنما استشهد به على أن (علَّ) لغة في (لعلَّ).

قال ابن جني «واعلم أن (اللام) قد لحقت من الحروف موضعين، جاءت لأحدهما للتوكيد، وفي الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن، الأول: نحو قولك: لعلَّ زيدًا قائمٌ، إنما هو (علَّ)، و(اللام) زائدة مؤكدة، قال الشاعر:[2]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

أي لَعلَّك، وقال الآخر:[3]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي:[4]

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وفي ملحق ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه)، تحقيق: د/عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، 310/2، بلفظ:

تَصْفِيرَ أَيْدِي الْعُرُسِ الْمَدَاكَا تَأَنِّيًا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وينظر: خزانة الأدب، 362/5، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 252/11، وذكر في الخزانة أن الأكثرين على أنه لرؤبة وليس للعجاج، وهو من شواهد الكتاب، 375/2، وشرح أبيات سيبويه، 164/2، وشرح شواهد المغني، 433/1، والأشباه والنظائر، 336/1، والجنى الداني، ص 446، و470، ورصف المباني، ص 29، و249، و355، وسر صناعة الإعراب، 406/1، و493/2، و502، والمقتضب، 71/3، وما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (1391هـ- 1971م)، ص 130.

[1] – معاني الحروف، ص 124، 125.

[2] – سبق تخريجه، الهامش4، ص 356.

[3] – سبق تخريجه، الهامش2، ص 355.

[4] – البيت من الرجز ولم يُنسَب لأحد، وتمامه:

عَلِّيَ فِي مَا أَبْتَغِي أَبْغِيشِ بَيْضَاءَ تُرْضِينِي وَلَا تُرْضِيشِ

عَلِّيَ فِي مَا أَبْتَغِي أَبْغِيشِ

أي: لعلِّي»[1]، لقد جعل (اللام) الأولى في (لعلَّ) زائدة للتوكيد، وجعل الأصل في (لعلَّ) (علَّ) فزيدت فيها (اللام) للتأكيد، واستدل على ذلك بثلاثة أبيات من الرجز، أحدها بيت رؤبة، جاء في كلٍّ منها (علَّ) بدون (لام)، وهو الأصل حسب رأيه.

وقال ابن جني « وقال الراجز:[2]

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يُسْكَنِ فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يُبْكِنِي

فأكد الحرف بـ(اللام)، وقال الآخر:[3]

لَلَوْلَا حُصَيْنٌ عَيْنُهُ أَنْ أَسُرَّهُ وَأَنَّ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَوَالِدُ

وقال الآخر:[4]

لَلَوْلاَ قَاسِمٌ وَيَدَا بَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدٌ غَشُومُ»[5]

لقد ذكر في هذا القول الحجة على أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) زائدة للتوكيد، وهي أن (اللام) دخلت زائدة على بعض الحروف لتفيد التوكيد، واستشهد على ذلك بثلاثة أبيات، في الأول أُكِّد الحرف (كَأَنْ) بـ(اللام) فأصبح (لَكَأَنْ)، وفي البيتين الآخرين أُكِّد الحرف (لولا) بـ(اللام) فأصبح (للولا)، وهذا يدل عند ابن جني على أن الحرف (علَّ) أُكِّد بـ(اللام) فأصبح (لعلَّ)، أي أن (اللام) الأولى في (لعلَّ)

ينظر: خزانة الأدب، 461/11، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 335/10، وهو من شواهد لسان العرب، 342/6 (كشش)، ومجالس ثعلب، 116/1، وفي موضع آخر من سر صناعة الإعراب، 207/1، وقد ذُكِر في المصادر السابقة بلفظ (عَلَيَّ) إلا في سر صناعة الإعراب ذُكِر في الموضعين بلفظ (عَلِّيَ).

[1] – سر صناعة الإعراب، 406/1، 407.

[2] – البيت من الرجز ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 332/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 294/12، وقال في الخزانة: وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني، وليس كذلك فهو من شواهد لسان العرب، 33/13 (أنن).

[3] – البيت من الطويل ولم يُنسَب لأحد، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 267/2، وهو من شواهد رصف المباني، ص 248، ولسان العرب، 471/15 (إمَّالا)، وقد جاء في المصادر السابقة بلفظ:

لَلَوْلَا حَصِينُ عُقْبَةٍ أَنْ أَسُوءَهُ وَأَنَّ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَوَالِدُ

[4] – البيت من الوافر ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 332/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 214/7، وقال في الخزانة: وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة، وليس كذلك فهو من شواهد رصف المباني، ص 248، ولسان العرب، 438/12 (غشم).

[5] – سر صناعة الإعراب، 408/1.

زائدة دخلت لتفيد التوكيد.

هذا ما وقفت عليه من أقوال البصريين في لام (لعلَّ) الأولى، وقد نقل بعض المتأخرين مذهبين عن البصريين في هذه المسألة:

المذهب الأول: لام (لعلَّ) الأولى زائدة.

ذكر هذا المذهب العكبري[1]، وقال: ظاهر قول البصريين، وذكره الأستراباذي[2]، ونسبه للبصريين، كما ذكره ابن يعيش[3]، والمرادي[4]، ونسباه للمبرد وجماعة من البصريين، وذكر المرادي أن (اللام) زائدة عندهم للتوكيد.

المذهب الثاني: لام (لعلَّ) الأولى أصلية.

ذكر هذا المذهب ابن يعيش[5]، ونسبه لجماعة من متأخري البصريين.

وقد نقل المتأخرون أربع حجج عن البصريين في المذهب الأول على أن لام (لعلَّ) الأولى زائدة.

الحجة الأولى: (لعلَّ) استعملت بغير (اللام) في الشعر كثيرا، والأصل عدم حذف الحرف الأصلي، فلما كانت (اللام) مما تسقط في بعض الاستعمال كانت زائدة.

أشار إلى هذه الحجة العكبري[6]، وابن يعيش[7]، والمرادي[8].

الحجة الثانية: (علَّ) مكونة من ثلاثة أحرف، وأصل الباب (إنَّ) و(أنَّ) وهما على ثلاثة أحرف، وهذا يُؤنِس بأن (لعلَّ) أصلها (علَّ)، أي مكونة من ثلاثة أحرف و(اللام) الأولى فيها زائدة.

أشار إلى هذه الحجة العكبري[9].

الحجة الثالثة: (لعلَّ) مشبهة بالفعل في العمل، والفعل تلحقه الزوائد، فجاز أن تكون (اللام)

---

[1] – ينظر: التبيين، ص 359.

[2] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 396/4.

[3] – ينظر: شرح المفصل، 87/8.

[4] – ينظر: الجنى الداني، ص 579.

[5] – ينظر: شرح المفصل، 87/8، 88.

[6] – ينظر: التبيين، ص 359.

[7] – ينظر: شرح المفصل، 87/8، 88.

[8] – ينظر: الجنى الداني، ص 579.

[9] – ينظر: التبيين، ص 359، 360.

زائدة كما تُزاد في الفعل، مثل قولنا: إنَّ زيدًا لَيقومُ.

أشار إلى هذه الحجة العكبري[1].

الحجة الرابعة: كثرة التصرف في (لعلَّ) والتقلب فيها بالزيادة والنقصان والإبدال، فقد جاءت فيها لغات كثيرة[2]، فجاز أن تكون (اللام) فيها زائدة، خاصة وأنه جاز أن تزاد فيها التاء[3].

أشار إلى هذه الحجة الأستراباذي[4].

مذهب الكوفيين:

لم أقف على أقوال الكوفيين في لام (لعلَّ) الأولى، هل أصلية أم زائدة؟ وقد نقل بعض المتأخرين عن الكوفيين أن لام (لعلَّ) الأولى أصلية.

ذكر ذلك العكبري[5]، وابن يعيش[6]، والأستراباذي[7]، وأبو حيان[8]، ونسبوه للكوفيين، كما ذكره السيوطي[9]، وقال: حكاه في (البسيط)[10] عن الكوفيين.

وقد نقل المتأخرون حجتين عن الكوفيين على أن لام (لعلَّ) الأولى أصلية:

الحجة الأولى: الحذف والزيادة نوع من التصرف وهو بعيد في الحروف، لأن الأصل عدم التصرف فيها بالحذف والزيادة، لهذا يُحكَم على (الألف) في (ما) و(لا) بأنها أصل، وليست في الأسماء والأفعال أصلا بحال، بل إما زائدة أو منقلبة.

أشار إلى هذه الحجة العكبري[11]، وابن يعيش[12]، والأستراباذي[1].

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ص 360.

[2] – أوصلها السيوطي إلى ثلاث عشرة لغة، ينظر: همع الهوامع، 153/2.

[3] – ذكر أبو حيان أنه يُقال في (لعلّ) (لعلَّتْ)، ينظر: ارتشاف الضرب، 1281/3، 1282.

[4] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 396/4.

[5] – ينظر: التبيين، ص 359.

[6] – ينظر: شرح المفصل، 87/8، 88.

[7] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 396/4.

[8] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1281/3.

[9] – ينظر: همع الهوامع، 153/2.

[10] – لم أقف عليه في (البسيط في شرح جمل الزجاجي) لابن أبي الربيع، ولعله يقصد (البسيط في النحو) لابن العَلْج.

[11] – ينظر: التبيين، ص 359، 360.

[12] – ينظر: شرح المفصل، 88/8.

الحجة الثانية: نون الوقاية لا تكاد تجيء مع (لعلَّ)، بل تقول (لعلِّي)، و(لعلَّنِي) قليل جدا، وما كان ذلك إلا لأن (اللام) الأولى أصل، وبعد (العين) لامان، و(النون) تشبه (اللام)، فكانت على هذا تجتمع في التقدير أربع لامات، لذلك لم تلحق نون الوقاية (لعلَّ) فرارًا من اجتماع الأمثال.

أشار إلى هذه الحجة العكبري[2].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «(علَّ) بلامٍ مشددةٍ مفتوحة أو مكسورة لغةٌ في (لعلَّ)، وهي أصلها عند من زعم ذلك»[3]، لقد ذكر أن (علَّ) لغةٌ في (لعلَّ)، وهذا يفيد أن (اللام) الأولى في (لعلَّ) أصلية وليست زائدة، وقد أشار إلى الخلاف في هذه المسألة، حيث أشار إلى الرأي الآخر وهو أن (اللام) زائدة، يُفهَم ذلك من قوله (وهي أصلها عند من يزعم ذلك)، أي (علَّ) هي أصل (لعلَّ) عند من يرى ذلك، وهذا يفيد أن (اللام) عند هؤلاء زائدة، ويُفهَم من قوله (من يزعم ذلك) أنه يُضعِّف هذا الرأي.

وقال ابن هشام وهو يُعدِّد حروف الجر «الحادي عشر: (لعلَّ)، وتختص بلغة عقيل، قال شاعرهم:[4]

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا.....

وأجازوا في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الأخيرة الفتح والكسر»[5]، لقد ذكر في هذا القول أن (لعلَّ) عند عقيل حرف جر، يجرُّون بها الاسم بعدها، وهي (لعلَّ) نفسها التي يَنصِب بها غيرهم المبتدأ ويرفعون بها الخبر، ويُفهَم من كلام ابن هشام (ولهم في "لامها" الأولى الإثبات والحذف)أن لام (لعلَّ) الأولى عنده أصلية، إذ لو كانت عنده زائدة لقال (وتُزاد فيها "اللام" الأولى وتحذف).

---

(1) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 396/1.

(2) – ينظر: التبيين، ص 359، 360.

(3) – مغني اللبيب، 174/1.

(4) – البيت من الوافر ولم يُنسَب لأحد وتمامه:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ

ينظر: خزانة الأدب، 422/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 239/7، وقد ذكره في الخزانة بلفظ (لَعَاءَ اللهِ)، وقال: المشهور في إنشاد البيت: (لَعَلِّ اللهِ) بكسر لام (لعلَّ) وجر لفظ الجلالة (الله)، وهو من شواهد الجنى الداني، ص 584، ورصف المباني، ص 375، وشرح التصريح، 2/2.

(5) – شرح اللمحة، 247/2، وينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 56.

نستنتج من أقوال ابن هشام أن لام (لعلَّ) الأولى عنده أصلية، وهو ما يوافق مذهب الكوفيين.

2- مسألة عمل "إنَّ" وأخواتها في الخبر بعدها:

اختلف النحاة في "إنَّ" وأخواتها هل تعمل في الخبر بعدها أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أنها لا ترفع الخبر، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ، وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر[1].

احتجَّ الكوفيون على مذهبهم بأن الأصل في (إنَّ) وأخواتها أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه وأضعف منه، والقياس في الفروع أن تكون أحطَّ وأقلَّ من الأصول في العمل، فلو أعملنا (إنَّ) وأخواتها عمل الفعل، فترفع وتنصب، لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون الخبر بعد (إنَّ) وأخواتها باقيا على رفعه قبل دخولها، واستدلوا على ضعف عمل (إنَّ) وأخواتها بدليلين: الأول: أنه يدخل على الفعل الواقع خبرا بعد (إنَّ) ما يدخل عليه لو ابتدئ به، قال الشاعر:[2]

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فنصب الفعل (أهلكَ) الواقع خبرا لـ(إنَّ) بـ(إِذَنْ)، وهي لا تنصب إلا إذا أُبتُدِئ بها، والدليل الثاني: أنه إذا أُعتُرِض على (إنَّ) بأدنى شيء بطل عملها، كقولهم: إنَّ بك يكفل زيدٌ، كأنها اكتفت بالصفة (الجار والمجرور) ولم تعمل لضعفها، وقد رُوِي أن ناسًا قالوا: إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فلم تعمل لدخول معمول الخبر (بك) بينها وبين اسمها، رغم أنه ظرف (جار ومجرور)، مما يدل على ضعفها[3].

واحتجَّ البصريون على مذهبهم بأن (إنَّ) وأخواتها أشبهت الفعل لفظا ومعنى فقَوِيَ شبهها به وذلك من خمسة أوجه: الأول: أنها على وزن الفعل[4]، والثاني: أنَّها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني عليه، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو (إنَّنِي وكأنَّنِي) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية، والخامس: أن فيها معنى الفعل، فمعنى (إنَّ)

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة:22)، 144/1.

[2] – البيت من الرجز ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 456/8، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 110/10، وهو من شواهد الجنى الداني، ص 362، وشرح شواهد المغني، 70/1، ورصف المباني، ص 66، وشرح التصريح، 234/2.

[3] – ينظر: الإنصاف، (المسألة:22)، 144/1، 145.

[4] – أي أنها تشبه الأفعال في وزنها وبنائها، فـ(إنَّ) مثل (نِعْمَ)، و(أنَّ) مثل (مَدَّ)، و(لَيْتَ) مثل (لَيْسَ)، أما بقية الحروف فقيل أنها مركبة مع حروف أخرى، فـ(لكنَّ) أصلها (كِنَّ) ركبت معها (لا)، و(كأنَّ) أصلها (أنَّ) أدخلت عليها كاف التشبيه، و(لعلَّ) أصلها (علَّ) وزيدت عليها (اللام)، فهي تشبه الأفعال في وزنها وبنائها قبل التركيب، ينظر: الإنصاف، 181/1.

و(أنَّ) حقَّقت، ومعنى (كأنَّ) شبَّهت، ومعنى (لكنَّ) استدركت، ومعنى (ليْتَ) تمنَّيتُ، ومعنى (لعلَّ) ترجَّيتُ، فلما أشبهت الفعل من كل هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب، ليكون المرفوع مشبها بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول، إلا أن المنصوب هاهنا قُدِّم على المرفوع لأن عمل (إنَّ) فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع، أو ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليُعلم أنها حروف أشبهت الأفعال وليست أفعالا، وعدم التصرُّف في (إنَّ) وأخواتها لا يدلُّ على عدم مشابهتها للفعل، لأن هناك أفعال لا تتصرَّف مثل: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى، ولَيْسَ، وحبذا، وفعل التعجب[1].

مذهب البصريين:

قال الخليل «والرفع بخبر (إنَّ) قولهم: إنَّ زيدًا قائمٌ، إنَّ عبدَ اللهِ خارجٌ، ويقولون: إنَّ عبدَ اللهِ الظريفَ خارجٌ، نصبت (عبدَ اللهِ) بـ(إنَّ) ونصبت (الظريفَ) لأنه من نعته، ورفعت (خارجا) لأنه خبره»[2]، لقد عقد بابا سماه (الرفع بخبر إنَّ)، ومثل له بـ(إنَّ زيدًا قائمٌ، وإنَّ عبدَ اللهِ خارجٌ)، فيكون (قائمٌ) و(خارجٌ) مرفوعا بخبر (إنَّ)، أي أنه مرفوع لأنه خبر (إنَّ)، وقد يُفهَم من هذا أنه مرفوع بـ(إنَّ)، لأنه علَّل رفعه بكونه خبر (إنَّ)، وهذا يقتضي أنه مرفوع بها، لكنه لم يصرِّح بذلك كما صرَّح بأن الاسم منصوب بها حينما قال (نصبتَ "عبدَ اللهِ" بـ"إنَّ") وذلك في المثال الأخير الذي أورده (إنَّ عبدَ اللهِ الظريفَ خارجٌ)، لكنه قال في هذا المثال (ورفعت "خارجا" لأنه خبره)، فأضاف الخبر إلى (الهاء) وهي تعود على (عبد الله)، وكأنه علَّل رفعه هنا بأنه خبر (عبد الله) وليس خبر (إنَّ) لكن هذا يُحمَل على اعتبار أصله قبل دخول (إنَّ)، إذ أنه كان خبرا للمبتدأ (عبد الله)، أما بعد دخول (إنَّ) فلا شك أنه خبر (إنَّ) وهذا ما تدل عليه ترجمة الباب (الرفع بخبر "إنَّ").

وقال الخليل في (المنظومة النحوية):

«وَحُرُوفُ (إِنَّ) وَ(لَيْتَ) فَاعْلَمْ حَدَّهَا ... وَاحْفَظْ فَإِنَّكَ إِنْ حَفِظْتَ مُذَرَّبُ

وَ(لَعَلَّ) ثُمَّ (كَأَنَّ) إِنْ ثَقَّلْتَهَا ... وَطَرِيقُ (لَكِنَّ) التَّقِيلَةِ تَنْصِبُ

فَانْصَبْ بِهَا الأَسْمَاءَ ثُمَّ نُعُوتَهَا ... وَارْفَعْ بِهَا أَخْبَارَهَا يَا مُعْتَبُ»[3]

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة:22)، 145/1.

[2] – الجمل في النحو، الخليل، ص 153.

[3] – المنظومة النحوية، المنسوبة إلى الخليل (أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي)، دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت– القاهرة، ط1، (1424هـ– 2003م)، ص 209.

لقد عدَّد الحروف المشبهة بالفعل (إنَّ) وأخواتها، ثم صرَّح بأنها تنصب الأسماء وترفع الأخبار (فانصب بها الأسماءَ...وارفع بها أخبارَها).

يتضح من كلام الخليل أن خبر (إنَّ) مرفوع بها عنده.

قال سيبويه «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرَّف تصرُّف الأفعال كما أن (عشرين) لا تصرَّف تصرُّف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يُقال بمنزلة الأسماء التي أُخِذَتْ من الأفعال وشُبِّهت بها في هذا الموضع، فنصبت (درهمًا) لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمِل العشرون عليه، لكنه واحدٌ بُيِّن به العددُ فعملت فيه كعمل (الضارب) في (زيد)، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدًا، لأن (زيدًا) ليس من صفة (الضارب) ولا محمول على ما حُمِل عليه (الضارب)، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال، وهي: أنَّ وإنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ، وذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وإنَّ عمرًا مسافرٌ، وإنَّ زيدًا أخوك، وكذلك أخواتها»[1]، لقد عقد بابا للحروف المشبهة بالفعل (إنَّ) وأخواتها، ووصفها في ترجمة الباب بقوله (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)، فقد شبَّه عملها فيما بعدها بعمل الفعل فيما بعده، وهذا يقتضي أنها ترفع وتنصب كما أن الفعل يرفع وينصب، وقد قاس سيبويه هذه الحروف المشبهة بالفعل على (عشرين) المشبهة بالاسم الذي يعمل عمل الفعل (الاسم المشتق أو الوصف)، ووجه الشبه بينها وبينه أن هذه الحروف غير متصرِّفة و(عشرين) غير متصرِّف، فهي لم تتصرَّف كما تصرَّف الفعل فجاءت منه الأفعال الثلاثة، وهو لم يتصرف كما تصرف الاسم المشتق فجاءت منه مشتقات كثيرة، فإذا كانت (عشرون) تنصب الاسم بعدها (درهما) في قولنا: عشرونَ درهمًا، تشبيها باسم الفاعل الذي ينصب الاسم بعده في قولنا: هذا ضاربٌ زيدًا، فكذلك هذه الحروف تنصب وترفع ما بعدها في قولنا: إنَّ زيدًا قائمٌ، تشبيها بالفعل الذي ينصب ويرفع ما قبله في قولنا: ضرب زيدًا عمروٌ.

وقال سيبويه «وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ، إلا أنه ليس لك أن تقول: كأنَّ أخوك عبدَ اللهِ، تريد: كأنَّ عبدَ اللهِ أخوك، لأنها لا تصرَّف تصرُّف الأفعال ولا يُضمَر فيها المرفوع كما يُضمَر في (كان)، فمن ثَمَّ فرَّقوا بينهما كما فرَّقوا بين (ليس) و(ما)، فلم يُجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست

[1] – الكتاب، 131/2.

بأفعال»[1]، لقد أورد رأي الخليل في الحروف المشبَّهة بالفعل (إنَّ) وأخواتها، فذكر أنه قاسها على (كان) وأخواتها، فكما أن (كان) عملت عملين: الرفع والنصب فيما بعدها، كقولنا: كان أخاك زيدٌ، فكذلك هذه الحروف عملت عملين، الرفع والنصب فيما بعدها، كقولنا: كأنَّ عبدَ اللهِ أخوك[2].

وقال سيبويه «ف(لعلَّ) وأخواتها قد عملن فيما بعدهنَّ عملين: الرفع والنصب، كما أنك حين قلت: ليس هذا عمرًا، وكان هذا بشرًا، عملتا عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت: ضرب هذا زيدًا، ف(زيدًا) ينتصب بـ(ضربَ)، و(هذا) ارتفع بـ(ضربَ)»[3]، لقد صرَّح في هذا القول بأن (إنَّ) وأخواتها تعمل فيما بعدها عملين: الرفع والنصب، وقاسها على الفعل الناقص ك(ليس) و(كان)، والفعل التام ك(ضرب)، اللذين يعملان فيما بعدهما عملين: الرفع والنصب.

يتضح مما قاله سيبويه ومما نسبه للخليل، أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عندهما.

قال الأخفش «فإنما رفع المبتدأ ابتداؤُك إيَّاه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، كما كانت (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره، وكلٌّ حسنٌ، والأوَّلُ أقيسُ»[4]، لقد ذكر مسألة: العامل الذي رفع المبتدأ والخبر، وأورد رأيين: الأول: أن الابتداء هو الذي رفع المبتدأ والخبر، وهذا بقياسه على (إنَّ) التي تنصب الاسم وترفع الخبر، والثاني: أن الخبر هو الذي رفع المبتدأ، ولم يذكر ما لذي رفع الخبر، ولاشك أنه المبتدأ، لأنه يشير إلى رأي الكوفيين[5]، ثم صوَّب كلا الرأيين (وكلٌّ حسنٌ)، لكنه رجَّح الأول (والأوَّلُ أقيسُ)، وهذا يفيد أن القياس الذي ذكره في الرأي الأول صحيح عنده، مما يفيد بدوره أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

قال المبرد «اعلم أن (إنَّ) مكسورة مشبهة بالفعل بلفظها، فعملها عمل الفعل المتعدي إلى مفعول»[6]، وكلامه يفيد أن (إنَّ) تعمل عملين فيما بعدها، الرفع والنصب، كما أن الفعل المتعدي إلى مفعول يعمل عملين فيما بعده، الرفع والنصب.

---

[1] – المصدر السابق، 131/2.

[2] – إلا أن هذه الحروف –كما ذكر سيبويه عن الخليل– تختلف عن (كان) في أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها، فلا يقال: كأنَّ أخوك عبدَ اللهِ، بسبب أنها حروف فهي غير متصرفة ولا يُضمَر فيها الاسم كما يُضمَر في (كان)، ومن ثَمَّ افترقت عنها في عدم تصرُّفها في عملها، كما افترقت (ما) عن (ليس) في ذلك.

[3] – الكتاب، 148/2.

[4] – معاني القرآن، الأخفش، 9/1.

[5] – ينظر: هذه الأطروحة، ص 222.

[6] – المقتضب، 340/2.

وقال المبرد «فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال...وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قُدِّم مفعوله، نحو: ضربَ زيدًا عمروٌ»[1]، لقد صرَّح بأن الحروف المشبهة بالفعل (إنَّ) وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر لشبهها بالفعل، وذكر وجهين من الشبه بينهما: أنها تدخل على الأسماء كما أن الفعل يدخل على الأسماء، والثاني: أن فيها معاني الأفعال، كالترجي، والتمني، والتشبيه.

قال الزجاج «زعموا أن نصب (إنَّ) ضعيف لأنها إنما تُغيِّر الاسم ولا تُغيِّر الخبر، وهذا غلط لأن (إنَّ) عملت عملين: النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع إلا فيما لم يُسَمَّ فاعله، وكيف يكون نصب (إنَّ) ضعيفا، وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، نحو قوله [تعالى] ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[2]، ونصب (إنَّ) من أقوى المنصوبات»[3]، لقد أشار إلى الخلاف في رافع الخبر بعد (إنَّ)، فغلَّط رأي من ذهب إلى أن (إنَّ) تنصب الاسم ولا ترفع الخبر لأن عملها ضعيف، وذهب إلى أنها عملت عملين، الرفع والنصب، فالخبر بعدها مرفوع بها، واحتج بأنه لا يوجد عامل في العربية ينصب ولا يرفع، فالمنصوب بمنزلة المفعول، ولابد للمفعول من فاعل، كما احتج بأن عمل (إنَّ) قويّ بدليل أنها تنصب الاسم حتى لو فُصِل عنها بالظرف، واستشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[4]، فـ(قومًا) منصوب بـ(إنَّ)، وقد فُصِل عنها بالجار والمجرور (فيها).

قال ابن السراج «فهذه الأحرف الخمسة [(إنَّ) وأخواتها] تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر... فـ(إنَّ) تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله، نحو: ضربَ زيدًا رجلٌ، وأُعمِلت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أُعمِلت (كان)، وفُرِّق بين عمليهما بأن قُدِّم المنصوب بالحروف على المرفوع، كأنهم جعلوا ذلك فرقا بين الحرف والفعل»[5]، لقد صرَّح بأن (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، إذا فالخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده، وقد قاس (إنَّ) على الفعل التام الذي قُدِّم مفعوله، نحو: ضربَ زيدًا رجلٌ، كما قاس عمل (إنَّ) على عمل (كان)، فكلاهما أُعمِل في المبتدأ والخبر، لكن فُرِّق بين عمليهما فقُدِّم المنصوب على المرفوع في (إنَّ) إشارة إلى الفرق بينهما، فـ(إنَّ) حرف و(كان) فعل.

---

(1) – المصدر السابق، 108/4، 109.

(2) – المائدة، 22.

(3) – معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 156/2.

(4) – المائدة، 22.

(5) – الأصول في النحو، 230/1، وقد وقعت في الأصل تصحيفات وتحريفات فصوَّبتها دون أن أشير إلى مواضعها.

وقال ابن السراج بعد أن ذكر رأي[1] من ذهب إلى أن (إنَّ) عملت في الاسم فقط دون الخبر «الدليل على أنها هي الرافعة للخبر أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا به، ومع ذلك أنا وجدنا كلَّ ما عمل في المبتدأ رفعا ونصبا عمل في خبره، ألا ترى إلى (ظننتُ) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك (كان) وأخواتها، فكما جاز ذلك في المبتدأ والخبر جاز مع (إنَّ)، لا فرق بينهما في ذلك»[2]، لقد استدلَّ على أن (إنَّ) هي التي رفعت الخبر بعدها بأن العامل الذي رفع الخبر قبل أن تدخل (إنَّ) قد زال بعد دخولها، وحسب رأيه العامل الذي رفع الخبر قبل دخول (إنَّ) هو الابتداء والمبتدأ، فلما دخلت (إنَّ) وهي عامل لفظي زال العامل المعنوي وهو الابتداء، فلم يعد الخبر مرفوعا بالابتداء والمبتدأ لزوال الابتداء، ولم يبق إلا العامل اللفظي (إنَّ)، فوجب أن يكون الخبر مرفوعا بها.

وقال ابن السراج في باب (المشبه بالمفعول) «ومن ذلك الحروف التي تعمل عمل الفعل فترفع وتنصب وهي خمسة أحرف: إنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ وكأنَّ، وجميع هذه مبنية على الفتح، وهي تدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل (كان)، فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع الخبر»[3]، وقد ذهب في هذا القول إلى ما ذهب إليه في القول الأول.

يتضح من أقوال ابن السراج أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

قال الزجاجي «هذه الحروف [(إنَّ) وأخواتها] على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر...وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي، وذلك أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل»[4]، لقد صرَّح بأن (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، وعلَّل ذلك بمضارعتها للفعل المتعدي أي مشابهتها له، ووجه الشبه بينهما أنها تطلب اسمين (المبتدأ و الخبر) كما يطلب الفعل المتعدي اسمين (الفاعل والمفعول به)، وأيضا يتصل بها الضمير المنصوب نحوَ: إنَّكَ ذاهبٌ، كما يتصل بالفعل المتعدي نحوَ: ضربكَ زيدٌ.

يتضح من قول الزجاجي أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

وذكر الزجاجي في كتابه (مجالس العلماء) «مجلس أبي عثمان المازني مع جماعة من النحويين،

---

[1] – وقد نُسِب هذا الرأي للكوفيين، كما ذكر ابن الأنباري: ص 362، و كما سيأتي: ص 372.

[2] – الأصول في النحو، 230/1، 231، وقد وقعت في الأصل تصحيفات وتحريفات فصوَّبتها دون أن أشير إلى مواضعها.

[3] – الموجز في النحو، ابن السراج، ص 37.

[4] – الجمل في النحو، الزجاجي، ص 51.

قالوا: إذا قلت: زيدٌ قائمٌ: (زيدٌ) ابتداء و(قائمٌ) خبره، قالوا: فإذا قلت: إنَّ زيدًا قائمٌ، عملت (إنَّ) في الابتداء وبقي الخبر على حاله، لأن (إنَّ) لا تعمل في الخبر، فخبرها خبر الابتداء[1]...قال أبو عثمان: هذا خطأ، ثم سألهم فقال: أخبروني عن (إنَّ) لِمَ نصبتْ عندكم؟ قالوا: لأنها مشبهة بالفعل، قال لهم: فإذا قلتم: إنَّ زيدًا قادمٌ، (زيدٌ) عندكم إنه ماذا؟ قالوا: عندنا أنه مفعول مقدَّم، قال: فما الفعل فيه؟ قالوا: (إنَّ)، قال: فبين (إنَّ) وبين (قادم) سبب؟ قالوا: لا، قال: فهل رأيتم فعلًا قطُّ نصب ولم يرفع شيئا؟ قالوا: هذا محالٌ، لأن الفعل إذا لم يرفع خلا من الفاعل، قال: فالشيء إذا شُبِّه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب فقط ولا يرفع، لأنه إذا كان كذلك فليس هو مشبَّهًا بفعلٍ، لأنه لا فعل في الكلام نصب ولم يرفع، قالوا: أجل كذا يجب، قال لهم: فيجب في الحرف المشبه بالفعل أن يكون الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول ويكون الخبر بمنزلة الفاعل حتى يكون هذا الحرف مشبَّهًا، وإلا فليس هذا مشبَّهًا»[2]، لقد ذكر في هذا القول حوار جرى بين المازني وجماعة من النحويين حول مسألة: رافع الخبر بعد (إنَّ)، فقالوا: إنه مرفوع على حاله قبل دخول (إنَّ)، وليس مرفوعا بها لأنها لا تعمل في الخبر، فخطَّأ المازني رأيهم، وطرح عليهم مجموعة من الأسئلة، فتبيَّن من إجاباتهم عليها أن (إنَّ) عندهم نصبت الاسم بعدها لأنها مشبَّهة بالفعل، وأن الاسم بعدها بمنزلة مفعول مقدم، وأنها بمنزلة الفعل، وأنهم يقرُّون أن الفعل الذي ينصب المفعول لابد له أن يرفع الفاعل، وأن الشيء إذا شُبِّه بالفعل ينبغي أن ينصب ويرفع مثله، وإلا فليس هو مشبَّه به إذ لا فعل في الكلام ينصب ولا يرفع، وبهذا أقام المازني الحجة على هؤلاء النحويين بأن الحرف المشبَّه بالفعل يجب أن يكون الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول، ويكون الخبر بمنزلة الفاعل، حتى يكون هذا الحرف مشبَّها بالفعل حقًّا.

يتضح من كلام المازني الذي نقله الزجاجي أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

قال السيرافي «وأما الشبه بين هذه الحروف [إنَّ) وأخواتها] وبين الأفعال فمن وجهين، أحدهما من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى ، فأما الشبه من جهة اللفظ فلبناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضي، وأما الشبه من جهة المعنى فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها كما أن الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها، وتدخل هذه الحروف على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وشُبِّهت في نصب المبتدأ ورفع الخبر بفعل قُدِّم مفعوله على فاعله»[3]، لقد صرَّح بأن (إنَّ)

---

[1] – وقد نسبوا هذا الرأي للكسائي، وسأذكر ذلك في (مذهب الكوفيين).

[2] – مجالس العلماء، (المجلس:59)، ص 103.

[3] – شرح كتاب، سيبويه، 463/2.

وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وعلَّل ذلك بأنها تشبه الفعل وعلى وجه الخصوص الفعل الذي قُدِّم مفعوله على فاعله، وكان قد حدَّد وجهين للشبه بين هذه الحروف والفعل، الأول: من جهة اللفظ، فكلاهما مبني على الفتح، والثاني: من جهة المعنى، فكلاهما يختص بالدخول على الأسماء.

وقال السيرافي «وإنما اختير أن يكون الاسم منصوبا [في (إنَّ) وأخواتها] لأنه لو جُعِل مرفوعا ثم أُضمِر المتكلم والمخاطب لتغيرت بنيته كما تتغير (كان) إذا قلت: كُنْتُ وكُنْتَ، وكان يلزم فيها أن يُقال: إِنَنْتُ قائمًا، وإِنَنْتَ منطلقًا، وهذه الحروف ليس لها تصرُّف الأفعال فلم تحتمل التغيير، ولهذه العلة لم يجز تقديم الخبر، لأنه لو قُدِّم ثم اتصلت به كناية المتكلم أو المخاطب للزمه التغيير الذي ذكرناه، ومع هذا أنه يضعف تغيير ما تعمل فيه الحروف عن مواضعها المرتب فيها»[1]، لقد ذكر أمرين تميَّز بهما عمل (إنَّ)، الأول: أنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، وهذا عكس (كان) فإنها رفعت الاسم ونصبت الخبر، وعلَّل ذلك بأنها لو رفعت الاسم لأدى ذلك إلى تغيير بنيتها في بعض الحالات، وذلك حينما يكون الاسم ضمير متكلم أو مخاطب (التاء)، كما تتغير بنية (كان) في هذه الحالة[2]، (وإنَّ) لكونها حرفا لا يتصرَّف لا تحتمل التغيير كما تحتمله (كان) لكونها فعلا يتصرَّف، والأمر الثاني: أن خبرها لا يجوز أن يتقدَّم على اسمها، وعلَّل السيرافي ذلك بالعلة السابقة نفسها، وهو أنه لو قُدِّم الخبر فوَلِيَ (إنَّ) لأدى إلى تغيير بنيتها في بعض الحالات، وذلك حينما يكون الخبر ضمير متكلم أو مخاطب، وأضاف علة أخرى وهي أن (إنَّ) حرف، والحروف لا يُتصرَّف في عملها بالتقديم أو التأخير لعدم تصرُّفها في نفسها.

يتضح من أقوال السيرافي أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

قال الفارسي «وهذه الحروف [(إنَّ) وأخواتها] تدخل على الابتداء، فينتصب بها ما كان يرتفع بالابتداء ويرتفع بها ما كان يرتفع بخبر الابتداء»[3]، وفيه تصريح بأن (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر.

وقال الفارسي «قوله[4]: تركوا الثاني في الخبر على ما كان عليه، هو خطأ، من قِبَل أن الكلام قد تغيَّر في كل موضع فيه منصوب، فلا بد من مرفوع، وليس المنصوب كالمرفوع، لأنه لا يكون منصوب لا

---

[1] – المصدر السابق، 463/2.

[2] – لأن ضمير المتكلم والمخاطب (التاء) من ضمائر الرفع المتحركة، وإذا اتصلت بالفعل الماضي بُنِي على السكون، مثل: ضَرَبْتُ، بينما ضمائر النصب ولو أنها متحركة، لكن إذا اتصلت بالفعل الماضي لا يُبنَى على السكون، بل يبقى على حاله مبنيا على الفتح، مثل ضربَهُ وضربَكَ، والسيرافي قد شبَّه (إنَّ) بالفعل الماضي، فلو أنها رفعت اسمها وكان ضمير رفع متحرك لبُنِيَتْ على السكون، ولزم أن نقول: إِنَنْتَ قائمًا ، لكن لما نصبته فكان ضمير نصب متحرك بَقِتْ على حالها مبنية على الفتح، فقلنا: إنَّكَ قائمٌ.

[3] – كتاب الإيضاح، الفارسي، ص 123.

[4] – الهاء في (قوله) تعود على قطرب حسب المسألة التي جاء فيها هذا القول، لكنه قد يكون كنَّى عن (الكوفيين) أي قول الكوفيّ.

مرفوع معه، فإذا كان هذا هكذا علمت أنه ليس على ما كان عليه، ووجه آخر، وذلك أن خبر المبتدأ إنما يرتفع إما بالمبتدأ أو بالابتداء، وقد انتقض المعنيان، وذلك بدخول (إنَّ)، فيُعلَم أن العامل في الخبر هو العامل في الاسم وهو (إنَّ)، كما أن العامل في الفاعل هو العامل في المفعول»[1]، عبارة الفارسي غير واضحة في هذا القول خاصة في أوله، لكن يتضح من آخره أنه يتحدث عن مسألة: رافع الخبر بعد (إنَّ)، فقد خطَّأ قول من جعل الخبر بعد (إنَّ) متروكا على ما كان عليه قبل دخولها، أي أنها لم تعمل فيه، واحتج على ذلك بحجتين: الأولى: أن الكلام إذا كان فيه منصوب لعامل يقتضي أن يكون معه مرفوع لذلك العامل، فإذا كان الاسم بعد (إنَّ) منصوبا بها اقتضى أن يكون معه مرفوع بها وهو الخبر، والحجة الثانية: أن خبر المبتدأ يرتفع إما بالمبتدأ أو بالابتداء، فإذا دخلت (إنَّ) ذهب العاملان في الخبر جميعا ولم يبقَ في الكلام إلا عاملا واحدا هو (إنَّ)، فاقتضى أن يكون العامل في الخبر هو العامل في الاسم وهو (إنَّ)، قياسا على أن العامل في الفاعل هو العامل في المفعول وهو الفعل.

يتضح من أقوال الفارسي أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

قال ابن الوراق في (إنَّ) وأخواتها «إنها حروف تختص بالاسم ولا تدخل على الفعل، وبعضها يُحدِث معنًى في الاسم، وأواخرها كأواخر الفعل الماضي، فلما شاركت الفعل في لفظها ولزومها الاسم وجب أن تعمل عمله، والذي أوجب لها أن تعمل عملين: الرفع والنصب، أن لها معنى في العبارة عن الجمل[2]، وليس لها معنى في العبارة عن الاسم المفرد، فلما اقتضت اسمين وجب أن تعمل – لما ذكرناه– فيهما»[3]، لقد ذكر أن (إنَّ) وأخواتها عملت عمل الفعل لشبهها به في البناء على الفتح وفي اختصاصها بالاسم، وصرَّح بأنها عملت عملين: الرفع والنصب، والذي أوجب لها ذلك أن لها معنى في الجملة وليس في الاسم المفرد.

يتضح من كلام ابن الوارق أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

قال الرماني «(إنَّ) وهي من الحروف العوامل، تنصب الأسماء وترفع الأخبار، واسمها مشبَّه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل»[4]، لقد صرَّح بأن (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، قوله (واسمها مشبَّه بالمفعول، وخبرها مشبَّه بالفاعل) يقتضي أنه شبَّه عملها بعمل الفعل.

---

[1] – المسائل المنثورة، ص 47.

[2] – في الأصل (أنها عبارة الجمل)، وما بعدها يدل على أن ما أثبته هو الصواب.

[3] – علل النحو، ص 332.

[4] – معاني الحروف، ص 123.

يتضح من قول الرماني أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

هذا ما وقفت عليه من أقوال البصريين في رافع الخبر بعد (إنَّ)، وقد نقل بعض المتأخرين أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عند البصريين.

ذكر ذلك الأستراباذي[1]، وابن النحاس[2]، وأبو حيان[3]، وابن عقيل[4]، والسيوطي[5].

وذكر خالد الأزهري أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها على الأصح عند البصريين وأنهم احتجوا بأن (إنَّ) أشبهت (كان) الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر، فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معها كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر، تنبيها على الفرعية[6].

مذهب الكوفيين:

قال ابن خالويه في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[7] «(إنَّ) حرف نصب، و(الهاء) نصب بـ(إنَّ) ولا علامة فيه لأنه مكنيٌّ، والمكنيُّ لا يُعرَبُ... (وقادرٌ) رفعٌ خبرُ (إنَّ)»[8]، لقد صرَّح من خلال إعرابه للآية الثامنة من سورة الطارق، بأن اسم (إنَّ) منصوب بها ("والهاء" نصب بـ"إنَّ")، وإن كان الضمير لا يظهر فيه الإعراب لأنه مبني (ولا علامة فيه لأنه مكنيٌّ، والمكنيُّ لا يُعرَبُ)، لكنه لم يصرِّح بأن خبر (إنَّ) مرفوع بها أو بغيرها ("قادرٌ" رفعٌ)، لكنه أضافه إليها (خبر "إنَّ")، فقد يُفهَم من هذه الإضافة أنه مرفوع بها عنده.

وقال ابن خالوية في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾[9] «(قولٌ) رفع بخبر (إنَّ)، و(الهاء) اسم (إنَّ)»[10]، لقد ذكر من خلال إعراب الآية الثالثة عشرة من سورة الطارق أن (قولٌ) رفع بخبر (إنَّ) ويظهر أن تقدير كلامه: (قولٌ) رفع بأنه خبر (إنَّ)، فحذف (أنَّ) واسمها، وترك خبرها، وتكون (الباء)

---

(1) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 349/4.

(2) – ينظر: شرح المقرب، 441/1.

(3) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1237/3.

(4) – ينظر: شرح ابن عقيل، 308/1.

(5) – ينظر: همع الهوامع، 155/2.

(6) – ينظر: شرح التصريح، 210/1، 211.

(7) – الطارق، 8.

(8) – إعراب ثلاثين، سورة ص 48، 49

(9) – الطارق، 13.

(10) – إعراب ثلاثين سورة، ص 52

للتعليل بمعنى (اللام)، فيكون تقدير كلامه: (قولٌ) رفعٌ لأنه خبر (إنَّ)، وهذا يفيد أنه مرفوع بـ(إنَّ) إذ لو كان مرفوعا بغيرها لما صح هذا التعليل.

نستنتج من أقوال ابن خالوية أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده.

هذا ما وقفت عليه من أقوال الكوفيين في رافع الخبر بعد (إنَّ)، وقد نقل كثير من النحويين عن الكوفيين أو أحد أئمتهم أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، وأنها لم تعمل فيه.

ذكر ذلك من البصريين ابن السراج[1]، والسيرافي[2]، ونسباه للكوفيين، وذكره الزجاجي[3]، ونسبه للكسائي.

كما ذكر ذلك من المتأخرين العكبري[4]، وابن يعيش[5]، والأستراباذي[6]، وابن النحاس[7]، وأبو حيان[8]، والمرادي[9]، وابن عقيل[10]، وخالد الأزهري[11]، والسيوطي[12]، ونسبوه كلهم للكوفيين.

وقد نقل العكبري[13]عن الكوفيين ثلاث حجج على مذهبهم:

الحجة الأولى: قول الشاعر:[14]

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فنصب (أَهْلِكَ) بـ(إِذَنْ)، ولم يجعله خبر (إنَّ)[1].

---

[1] – ينظر: الأصول في النحو، 230/1.

[2] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 463/2.

[3] – ينظر: مجالس العلماء، (المجلس: 59)، ص 103.

[4] – ينظر: التبيين، ص 333، واللباب، 210/1.

[5] – ينظر: شرح المفصل، 102/1.

[6] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 255/1، و348/4.

[7] – ينظر: شرح المقرب، 441/1.

[8] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1237/3.

[9] – ينظر: الجنى الداني، ص 393.

[10] – ينظر: شرح ابن عقيل، 308/1، 309.

[11] – ينظر: شرح التصريح، 210/1، 211.

[12] – ينظر: همع الهوامع، 155/2.

[13] – ينظر: اللباب، 211/1.

[14] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 362.

[1] – سبق تبيين وجه الدلالة في هذا البيت على مذهب الكوفيين عند عرض المسألة، ينظر: ص 362.

الحجة الثانية: قول العرب: إنَّ بك تكفَّلَ زيدٌ، فجعل الفعل في اسمها، ولو كانت هي الفاعلة في الخبر لم تكن كذلك[1].

الحجة الثالثة: هذه الحروف فرع في العمل، فلم تَقْوَ على العمل في الاسمين.

كما نقل ابن النحاس حجة الكوفيين «أن هذه الحروف تنحط عن رتبه (كان) وأخواتها التي هي أفعال، فلا تعمل في الجزأين كما عملت (كان) فيهما»[2]، وهي قريبة من الحجة الثالثة التي نقلها العكبري.

ونقل خالد الأزهري حجة الكوفيين «أنه لا يجوز (إنَّ قائمٌ زيدًا)، ولو كان الخبر معمولها، لجاز أن يَلِيَها»[3]، أي استدلوا على أن الخبر بعد (إنَّ) ليس مرفوعا بها بعدم جواز تقدمه على اسمها، ووجه الدلالة فيه أنه لو كان معمولا لـ(إنَّ) لجاز أن يَلِيَها، لأنه لا يلي العامل إلا ما عمل فيه، فلما امتنع من أن يليها دلَّ على أنه ليس معمولا لها.

وقد ذكر هذه الحجة السهيلي دون أن ينسبها للكوفيين[4].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام في كتابه (شرح قطر الندى) «الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهو ستة أحرف: إنَّ وأنَّ...ولكنَّ...وكأنَّ...وليتَ...ولعلَّ)»[5]، لقد صرَّح بأن (إنَّ) وأخواتها ينصبن الاسم ويرفعن الخبر.

ولقد صرَّح ابن هشام بمثل ما صرَّح به في القول السابق في شذور الذهب[6]، ومغني اللبيب[7]، وأوضح المسالك[8]، والجامع الصغير[9]، وشرح اللمحة[1].

---

(1) – سبق تبيين وجه الدلالة في هذا القول على مذهب الكوفيين عند عرض المسألة، ينظر: ص 362.

(2) – شرح المقرب، 441/1.

(3) – شرح التصريح، 211/1.

(4) – ينظر: نتائج الفكر، ص232.

(5) – شرح قطر الندى، ص 170- 172.

(6) – ينظر: شذور الذهب، ص 230.

(7) – ينظر: مغني اللبيب، 59/1.

(8) – ينظر: أوضح المسالك، 291/1، 292.

(9) – ينظر: الجامع الصغير، ص 62.

(1) – ينظر: شرح اللمحة، 38/2.

وقال ابن هشام «وإنما أعملت هذه الحروف لشبهها بالأفعال في الاختصاص بالأسماء، وإنما كان عملها هذا العمل الخاص لأن الفعل إذا عمل عملين كان أحدهما رفعا والآخر نصبا، وإنما كان المرفوع خبرها لأن معانيها فيه، فأشبه العمدة فاستحقَّ الرفع، ولزم عن ذلك استحقاق الاسم للنصب، فإن قلت: فذلك لازم في خبر (كان)، قلت: إن تلك أفعال تحتاج إلى ما يكون على صورة الفاعل، فلذلك وجب رفع الأول، وأوجبوا تقديم اسمها وتأخير خبرها، لأن الحرف بعيد من التصرُّف في معمولاته، وليكون ورودها على هذه الصورة التي هي فرعية في معمولات الأفعال، وهي تقديم المنصوب على المرفوع كـ(ضربَ زيدًا عمروٌ)، دليلا على فرعيتها في العمل، ويُستَثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا فإنه يجوز توسطه، نحو قوله [تعالى] ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾[1]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾[2]»[3]، لقد علَّل عمل (إنَّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر بأنها أشبهت الفعل، ووجه الشبه هو اختصاصها بالدخول على الأسماء، وعلَّل عملها عملين: الرفع والنصب بأنها مُشبَّهة بالفعل، والفعل يعمل عملين: الرفع والنصب إذا عمل في اسمين، وعلَّل كون مرفوعها هو الخبر بأنه هو المقصود بمعاني هذه الحروف، فإذا قلت: ليتَ زيدًا قائمٌ، فإنك تمنيتَ قيامَ زيدٍ، فالتمني وقع على قيامِ زيد وليس على زيد، ومن ثَمَّ أشبه الخبرُ العمدةَ فاستحقَّ الرفعَ، ولما لم يكن من بد لـ(إنَّ) أن ترفع وتنصب، واستحق الخبر الرفع، لزم عن ذلك نصب الاسم، ولأن لقائل أن يقول: هذه العلة موجودة أيضا في خبر (كان) فلم لم يستحقّ الرفع؟[4] فقد ردَّ ابن هشام على هذا الاعتراض، بأن (كان) فعل، فتحتاج أن يكون معمولها الأول مرفوعا كالفاعل، لذلك استحقَّ الاسم الرفع في (كان) وليس الخبر، وعلَّل ابن هشام عدم جواز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها بعلتين: الأولى: لأن (إنَّ) حرف، والحرف لا يُتصَرَّف في عمله، والثانية: أن تقديم المنصوب على المرفوع فرع، لأن الأصل هو تقديم المرفوع على المنصوب، وعمل (إنَّ) فرع على عمل الفعل، فالتزموا تقديم المنصوب على المرفوع في (إنَّ) وهو فرع، ليكون دليلا على أن عمل (إنَّ) فرع، أي ليدل الفرع على الفرع، وذكر ابن هشام أنه يُستَثنى من عدم جواز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها ما إذا كان الخبر ظرفا كقوله تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾[1]، أو كان مجرورا كقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾[1]، ولم يعلِّل

---

[1] – المزمل، 12.

[2] – النازعات، 26.

[3] – شرح اللمحة، 2/38-40.

[4] – وهذا الاعتراض في تقديري إنما يلزم ابن هشام على مذهب من يرى أن (كان) الناقصة تدل على الحدث، وهو الوجود، لأن خبرها في هذه الحالة يكون هو المقصود بمعناها، فإذا قلت: كان زيدٌ قائمًا، فالمعنى: وُجدَ قيامُ زيد، فالوجود وقع على قيام زيد وليس على زيد.

[1] – المزمل، 12.

ابن هشام ذلك لأن تعليله واضح، وهو أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها.

يتضح من أقوال ابن هشام أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها عنده، وهو ما يتوافق مع مذهب البصريين.

وقد أشار ابن هشام إلى الخلاف في رافع الخبر بعد (إنَّ)، ونسب للكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها[2].

3- مسألة دخول لام الابتداء في خبر "لكنَّ":

اختلف النحاة في (لكنَّ) هل يجوز أن تدخل (اللام) في خبرها أم لا؟ فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول (اللام) في خبر (لكنَّ) كما يجوز في خبر (إنَّ)، نحو ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا لقائمٌ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول (اللام) في خبر (لكنَّ)[3].

احتج الكوفيون على مذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع فقد جاء عن العرب إدخال (اللام) على خبر (لكنَّ)، قال الشاعر:[4]

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وأما القياس فلأن الأصل في (لكنَّ) (إنَّ)، زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا جميعا حرفا واحدا، كما زيدت عليها (اللام) و(الهاء) في قول الشاعر:[5]

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

فقوله (لَهِنَّكِ) هي (إِنَّكِ) زاد عليها (اللام) و(الهاء)، وكذلك نقول: إن قول العرب: كمْ مالُك، إنها (ما) زيدت عليها (الكاف)، ثم إن الكلام كثر بها فحُذِفت (الألف) من آخرها وسُكِّنت (ميمُها)، كما

---

[1] - النازعات، 26.

[2] - ينظر: شرح اللمحة، 38/2.

[3] - ينظر: الإنصاف، (المسألة: 25)، 169/1.

[4] - البيت من الطويل ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 361/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 316/2، وهو من شواهد الأشباه والنظائر، 38/4، وشرح شواهد المغني، 605/2، وتخليص الشواهد، ص 357، والجنى الداني، ص 132، و618، ورصف المباني، ص 235، و279، وسر صناعة الإعراب، 380/1، ولسان العرب، 391/13، (لكن)، وقد رُوِي في بعض المصادر السابقة بلفظ (لَكَمِيدُ) بدلا من (لَعَمِيدُ).

[5] - البيت من الطويل ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 340/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 313/6، وهو من شواهد لسان العرب، 336/12 (وسم)، و98/13 (جنن)، و393/13 (لهن)، و467/13 (أله)، و367/15 (ها).

زيدت (اللام) على (ما) ثم لما كثر الكلام بها سُكِّنت (ميمُها) فقالوا: لِمْ فعلتَ كذا؟ قال الشاعر:[1]

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقاتٍ وَذِكَرْ

فكذلك في (لَكِنَّ) زيدت (لا) و(الكاف) على (إنَّ) وحُذِفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فصارت حرفا واحدا، كما قالوا (لنْ) وأصلها (لا أنْ)، فحذفوا (الألف) و(الهمزة) لكثرة الاستعمال، فصارتا حرفا واحدا، فإذا جاز حذف (الألف) و(الهمزة) في (لَنْ) لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف (الهمزة) في (لكنَّ) من باب أولى، قالوا: ولا يقال: إنه لو كان أصل (لَنْ) (لا أن) لما جاز أن يُقال: أمَّا زيدًا فلن أضربْ، لأن ما بعد (أنْ) لا يجوز أن يعمل في ما قبلها، لأنه إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا رُكِّبت تغيَّر حكمها بعد التركيب عمَّا كان عليه قبل التركيب، فـ(هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض، جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: زيدًا هلاَّ ضربتَ؟ والذي يدل على أن (لكنَّ) أصلها (إنَّ) زيدت عليها (لا) و(الكاف) وحُذِفت منها (الهمزة) أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إنَّ)، فكما يجوز دخول (اللام) في خبر (إنَّ) فكذلك يجوز دخولها في خبر (لكنَّ)[2].

واحتج البصريون على مذهبهم أنه لا يجوز أن تدخل (اللام) في خبر (لكنَّ) بأنه لا تخلو هذه (اللام) أن تكون لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين[3]، وعلى المذهبين فلا يستقيم دخولها في خبر (لكنَّ)، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما (لكنَّ) فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فلام القسم إنما حسنت مع (إنَّ) لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم كما أن (اللام) تقع في جواب القسم، وأما (لكنَّ) فمخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم، فينبغي أن لا تدخل (اللام) في خبرها[1].

---

[1] – البيت من الرمل ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 108/7، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 43/3، وهو من شواهدشرح المفصل 88/9، وشرح شواهد المغني، 709/2، وشرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي (الرضي محمد بن الحسن نجم الدين)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1402هـ- 1982م)، القسم الأول (شرح الشافية)، 297/2، والقسم الثاني (شرح شواهد الشافية): ص 224.

[2] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 25)، 169/1- 173.

[3] – يقصد اختلاف البصريين والكوفيين في (اللام) الداخلة على المبتدأ، أهي لام الابتداء أم لام القسم؟ وقد سبقت هذه المسألة في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، ينظر: ص 256.

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 25)، 173/1.

مذهب البصريين:

قال ابن السراج «و(اللام) تدخل على خبر (إنَّ) خاصة مؤكدة له، ولا تدخل في خبر أخواتها»[1]، لقد ذكر أن (اللام) تدخل في خبر (إنَّ) ونفى أن تدخل في خبر أخواتها، وهذا يعني أنه نفى أن تدخل في خبر (لكنَّ).

وقال ابن السراج «و(اللام) تدخل في خبر (إنَّ) ولا تدخل في خبر أخوتها»[2]، ويدلُّ هذا القول على ما دلَّ عليه القول السابق.

يتضح من أقوال ابن السراج أن (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ) عنده.

قال الزجاجي «واعلم أنه يدخل في خبر (إنَّ) وحدها من بين سائر أخواتها (اللام)، كقولك: إنَّ زيدًا لقائمٌ...وإنما لم تدخل (اللام) على أخبار سائر هذه الحروف لانقطاعها مما قبلها، وتضمنها المعاني التي ذكرناها، وأما (إنَّ) فهي صلة للقسم، وابتداء لكلام مستأنف، و(لكنَّ) كذلك في الاستئناف، إلا أنها متضمنة معنى الاستدراك بعد الجحد، فلذلك لم تدخل في خبرها (اللام)»[3]، لقد ذكر أن (اللام) لا تدخل إلا في خبر (إنَّ) دون سائر أخواتها، وعلَّل ذلك بعلتين: الأولى: أن أخوات (إنَّ) لا تكون إلا منقطعة عمَّا قبلها، بينما (إنَّ) قد تكون صلة للقسم، فتكون متصلة بما قبلها، الثانية: أن أخوات (إنَّ) متضمِّنة لمعان غير التوكيد، كالتمني والترجي والتشبيه، بينما (إنَّ) لا تتضمَّن إلا معنى التوكيد، فحسن أن تدخل (اللام) في خبرها، لأنها تفيد التوكيد، والتوكيد يتناسب مع التوكيد، ثم تعرض الزجاجي لـ(لكنَّ) على وجه الخصوص، فذكر أن الكلام بعدها يكون مستأنفا مثل (إنَّ)، لكن تختلف عنها في أنها متضمَّنة لمعنى غير التوكيد وهو الاستدراك، لذلك لا تدخل (اللام) في خبرها.

يتضح من كلام الزجاجي أن (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ) عنده.

قال السيرافي «اعترض أبو العباس [المبرد] على سيبويه في قوله: و(لكنَّ) المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ)، فقال: نحن ندخل (اللام) في خبر (إنَّ) ولا ندخلها في خبر (لكنَّ)، لا نقول: لكنَّ زيدًا لقائمٌ، كما نقول: إنَّ زيدًا لقائمٌ، والذي أراده سيبويه: أن (لكنَّ) بمنزلة (إنَّ) في العطف الذي ساق الكلام عليه، وسياقه للكلام يدلُّ على إرادته، وإنما لم تدخل (اللام) على (لكنَّ) لأنها لاستدراك شيء

---

[1] – الأصول في النحو، 231/1.

[2] – الموجز في علم النحو، ابن السراج، ص 38.

[3] – الجمل في النحو، الزجاجي، ص 53، 54.

مما قبلها ولا تقع في أول الكلام، (وإنَّ) تدخل في أول الكلام واللام تُقدَّر قبلها، فخالفت (لكنَّ) (إنَّ) في دخول (اللام) لهذا المعنى»[1]، لقد أتى بهذا القول شرحا لقول سيبويه «و(لكنَّ) المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ)، وإذا قلت: إنَّ فيها زايدًا وعمرٌو، جرى (عمرو) بعد (فيها) مجراه بعد الظرف، لأن (فيها) في موضع الظرف، وفيها إضمار»[2]، وظاهر قوله (و"لكنَّ" المثقَّلة في جميع الكلام بمنزلة "إنَّ") يفيد أن (اللام) تدخل في خبر (لكنَّ) كما تدخل في خبر (إنَّ)، فذكر السيرافي أن المبرد اعترض على سيبويه في هذا القول، فقال: نحن (البصريون) ندخل (اللام) في خبر (إنَّ) ولا ندخلها في خبر (لكنَّ)، لكن السيرافي وجَّه كلام سيبويه بأن مراده: أن (لكنَّ) بمنزلة (إنَّ) في العطف خصوصا، أي يجوز أن يُعطَف على اسم (لكنَّ) بالرفع كما يجوز أن يُعطَف على اسم (إنَّ) بالرفع، أي بالنظر إلى الموضع[3]، واستدل على أن هذا هو مراده بسياق كلامه، ثم أيَّد السيرافي كلام المبرد بأن (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ)، وعلَّل ذلك بعلتين: الأولى: أن (لكنَّ) للاستدراك، فلا يجوز أن تُقدَّر (اللام) قبلها وهي للتوكيد لعدم تناسب المعنيين، بينما (إنَّ) للتوكيد، فيجوز أن تُقدَّر (اللام) قبلها[4] وهي للتوكيد لتناسب المعنيين، والعلة الثانية: (أن (لكنَّ) لا تقع في أول الكلام بينما (إنَّ) تقع في أول الكلام، والأصل في (اللام)، والتي هي للتوكيد، أن تدخل في أول الكلام.

يتضح من كلام السيرافي أن (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ) عنده وعند المبرد وعند البصريين عموما.

قال الفارسي «ويجوز دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) وعلى اسمها إذا فُصِل بينهما بظرف»[5]، لقد ذكر أن (اللام) تدخل في خبر (إنَّ)، ويبدو أن ذلك خاص بـ(إنَّ) لوحدها لأنه لم يعمِّم هذا الحكم، فلم يقل (ويجوز دخول لام الابتداء على خبر "إنَّ" وأخواتها)، فيستفاد من ذلك أنه لا يجوز أن تدخل (اللام) في خبر (لكنَّ) عنده.

قال الرماني «وأما [لكنَّ] المثقلة، فهي من أخوات (إنَّ)، وعملها كعملها...وقد أدخلوا على خبرها (اللام)، وذلك قوله:[1]

---

[1] – شرح كتاب سيبويه، 474/2.

[2] – الكتاب، 145/2.

[3] – لأن موضع اسم (لكنَّ) واسم (إنَّ) رفع بالابتداء.

[4] – الأصل في قولنا: إنَّ زيدًا لقائمٌ، هو: لإنَّ زيدا قائم، لكن أُخِّرت (اللام) حتى لا يجتمع حرفا توكيد (اللام) و(إنَّ).

[5] – كتاب الإيضاح، ص 124.

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 375.

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهاَ لَعَمِيدُ

وهذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه»[1]، لقد أورد البيت الذي فيه دخول (اللام) في خبر (لكنَّ)، وهو البيت الذي أورده ابن الأنباري وذكر أن الكوفيين احتجوا به على جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)، لكن الرماني جعله (من الشاذ الذي لا يُقاس عليه)، وهذا يفيد أن (اللام) لا يجوز أن تدخل في خبر (لكنَّ) عنده.

قال ابن جني «فإن قيل: ولم دخلت (اللام) على خبر (إنَّ) المكسورة دون سائر أخواتها؟ فالجواب: أنها إنما اختصت بخبر [إنَّ] المكسورة من قبل أن كل واحدة من (اللام) ومن (إنَّ) يُجاب بها القسم، وذلك قولك: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ، فلما اشتركتا في هذا الوجه وكانت كل واحدة حرف توكيد أُدخِلت (اللام) على خبر (إنَّ) للمبالغة في التوكيد، وفُرِّق بينهما لما ذكرنا من كراهيتهم اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولما لم يكن في أخوات (إنَّ) شيء يُجاب به القسم كما يجاب بها لم تدخل (اللام) خبره كما دخلت خبرها»[2]، لقد ذكر أن (اللام) تختص بالدخول على خبر (إنَّ) المكسورة دون سائر أخواتها، وعلَّل ذلك بعلتين: الأولى: أن (إنَّ) و(اللام) يقع كل منهما في جواب القسم، الثانية: أن (إنَّ) و(اللام) كل منهما حرف توكيد، فدخلت (اللام) في خبر (إنَّ) مبالغة في التوكيد، كما علَّل عدم دخول (اللام) في خبر أيٍّ من أخوات (إنَّ) بأن أيًّا منهنَّ لا تقع في جواب القسم، وهذه العلة في مقابل العلة الأولى الخاصة بـ(إنَّ) ويمكن أن تُفهم علة أخرى في مقابل العلة الثانية الخاصة بـ(إنَّ)، وهي أن أيًّا من أخوات (إنَّ) ليست حرف توكيد ما عدى (أنَّ) المفتوحة[3]، و(اللام) إنما تدخل مع حرف التوكيد مبالغة في التوكيد.

يتضح من كلام ابن جني أن (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ) عنده.

هذا ما وفقت عليه من كلام البصريين في حكم دخول (اللام) في خبر (لكنَّ)، وقد نقل بعض المتأخرين أن (اللام) يمتنع دخولها في خبر (لكنَّ) عند البصريين.

ذكر ذلك ابن النحاس[1]، وهو ما يفهم من كلام الأستراباذي[1]، وقد نقلا حجتين عن

---

[1] – معاني الحروف، ص 149، وينظر أيضا: ص 62، 63.

[2] – سر صناعة الإعراب، 376/1.

[3] – فتكون (اللام) لا تدخل في خبر (أنَّ) المفتوحة حسب ابن جني لعلة واحدة وهي أن (أنَّ) المفتوحة لا تقع في جواب القسم، وربما اكتفى ابن جني بذكر هذه العلة لأنها تشمل جميع أخوات (إنَّ).

[1] – ينظر: شرح المقرب، 442/1.

البصريين على مذهبهم.

الحجة الأولى: معنى (لكنَّ) يناقض معنى (اللام)، إذ كانت (لكنَّ) تقتضي تعلُّق ما بعدها بما قبلها، و(اللام) تقطع ما بعدها عما قبلها، إذ كانت من أدوات الصدور، وذلك يمنع من اجتماعهما.

ذكر هذه الحجة ابن النحاس[2].

الحجة الثانية: (لكنَّ) لا تناسب (اللام) في المعنى، فـ(لكنَّ) للاستدراك و(اللام) للتوكيد، فلو دخلت (اللام) في خبر (لكنَّ) لأدى إلى تأخير ما له مرتبة الصدر عما ليس له مرتبة الصدر، وذلك غير مُغتفَر، لذلك لا يجوز دخول (اللام) في خبر (لكنَّ).

أشار إلى هذه الحجة الأستراباذي[3].

مذهب الكوفيين:

قال الفراء «وإنما نصبت العرب بها إذا شدِّدت نونها [يعني: لكنَّ] لأن أصلها: إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ، فزيدت على (إنَّ) (لام) و(كاف) فصارتا جميعا حرفا واحد، ألا ترى أن الشاعر قال:[4]

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

فلم تدخل (اللام) إلا لأن معناها (إنَّ)، وهي فيما وصلت به أولها بمنزلة قول الشاعر:[5]

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

وصل (إنَّ) هاهنا بـ(لام) و(هاء) كما وصلها ثَمَّ بـ(لام) و(كاف)، والحرف قد يُوصَل من أوَّله وآخره، فما وُصِل من أوَّله (هذا) و(هاذاك)، وُصِل بـ(ها) من أوله، ومما وُصِل من آخره قوله [تعالى] ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[1]، وقوله: لتذهبَنَّ ولتجلسَنَّ، وُصِل من آخره بـ(نون) وبـ(ما)»[2]، لقد ذكر أن (لكنَّ) أصلها (إنَّ) فزيدت عليها (اللام) و(الكاف)، واحتج على ذلك بالسماع والقياس: أما السماع

---

(1) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 381/4، 382.

(2) – ينظر: شرح المقرب، 443/1.

(3) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 382/4.

(4) – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 375.

(5) – سبق تخريج هذا البيت، الهامش5، ص 375.

(1) – المؤمنون، 93.

(2) – معاني القرآن، الفراء، 465/1، 466.

فاستدلَّ بقول الشاعر:[1]

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

فأدخل (اللام) في خبر (لكنَّ) وهو قوله (لَكميدُ)، مما يدلُّ أن (لَكنَّ) أصلها (إنَّ)، وأما القياس، فقد قاس (لكنَّ) على (لَهِنَّ) في قول الشاعر:[2]

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمةٌ عَلَى هَنَواتٍ كَاذبٍ مَنْ يقُولُها

فـ(لَهِنَّ) أصلها (إنَّ) زيدت في أولها (لام) و(هاء)، فكذلك (لكنَّ) أصلها (إنَّ) زيدت في أولها (لام) و(كاف).

ثم عمَّم الفراء هذا الحكم وهو زيادة بعض الحروف في الكلمة فذكر أن الكلمة – وقد عبَّر عنها بـ(الحرف)– قد تزاد بعض الحروف في أولها أو في آخرها، وقد مثَّل لما زيد في أوله بـ(هذا) و(هاذاك)، حيث زيدت (ها) التنبيه في أول اسمي الإشارة (ذا) و(ذاك)، ومثَّل لما زيد في آخره بقوله تعالى ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[3]، حيث زيدت (ما) في آخر حرف الشرط (إنْ) فأصبح (إمَّا)[4]، كما زيدت نون التوكيد الثقيلة في آخر الفعل المضارع (تُرِي) فأصبح (تُرِيَنَّ)[5]، كما مثَّل لما زيد في آخره بقولنا: لتذهبَنَّ، ولتجلسَنَّ، حيث زيدت نون التوكيد الثقيلة في آخر الفعلين المضارعين (تذهبُ) و(تجلسُ).

لما ذكر الفراء أن (لكنَّ) أصلها (إنَّ) زيدت عليها (اللام) و(الكاف)، فهذا يعني أن (لكنَّ) عنده ليست كلمة واحدة (بسيطة)، وإنما هي كلمة (مركبة)، حيث رُكبت من عدة كلمات: (اللام) أو (لا) و(الكاف) و(إنَّ) بعد حذف همزتها، وقد استدل الفراء على التركيب في (لكنَّ) بالتركيب في بعض الكلمات الأخرى، فقال «ونرى أن قول العرب: كمْ مالُك؟ إنها (ما) وُصِلت من أولها بـ(كاف) ثم إن الكلام كثر بـ(كمْ) حتى حُذِفت الألف من آخرها فسُكِّنت ميمها، كما قالوا: لِمْ قلت ذاك؟ ومعناه: لِمَ قلت ذاك، ولِمَا قلت ذاك؟ قال الشاعر:[1]

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

---

[1] – سبق تخريجه، الهامش4، ص 375.

[2] – سبق تخريجه، الهامش5، ص 375.

[3] – المؤمنون، 93.

[4] – (إمّا) في الآية أصلها: إنْ مَا، أبدلت (النون) ميما وأدغمت في (الميم).

[5] – وقد اتصل الفعل (تُرَيَنَّ) في الآية بياء المتكلم، فكُسرت نون التوكيد الثقيلة للمناسبة (تُرِيَنِّي).

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش1، ص 376.

وقال بعض العرب في كلامه وقيل له: منذ كمْ قعدَ فلانٌ؟ فقال: كمُذْ أخذت في حديثك، فردَّه (الكاف) في (مُذْ) يدل على أن (الكاف) في (كَمْ) زائدة، وإنهم ليقولون: كيف أصبحتَ؟ فيقول: كالخيرِ، وكخيرٍ، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأَقِط؟ فقال: كهيِّنٍ»[1]، ذكر أن (كمْ) مركبة من (الكاف) و(ما) فأصلها (كَمَا)، ثم حُذِفت (الألف) من آخرها وسُكِّنت (الميم) لكثرة الاستعمال، وقاس ذلك على (لِمْ) فهي مركبة من (اللام) الجارة و(مَا) وأصلها (لِمَا) ثم حُذفت (الألف) من آخرها فأصبحت (لِمَ)، وهناك من يُسكِّن (الميم) فيقول (لِمْ)، كما قال الشاعر:[2]

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وذِكَرْ

واستدلَّ الفراء على أن (الكاف) في (كمْ) زائدة مركبة مع (ما) بأن هناك من العرب من يُعيدها في الجواب إذا كان السؤال بـ(كم)، فإذا قيل له: منذُ كمْ قعد فلانٌ؟ قال: كمُذْ أخذتَ في حديثِك، فـ(الكاف) التي في (كَمْ) هي نفسها التي أعادها في (كمُذْ)، كما استدلَّ على أن (الكاف) في (كمْ) زائدة بزيادتها في (كيفَ)، لأن هناك من العرب من يعيدها في الجواب إذا كان السؤال بـ(كيف)، فإذا قيل له: كيف أصبحتَ؟ قال: كالخيرِ وكخيرٍ، وذكر أنه قيل لبعضهم: كيف تصنعون الأَقِط؟ فقال: كهيِّنٍ[3]، فـ(الكاف) التي في (كيف) هي نفسها التي أعيدت في (كالخيرِ) و(كخيرٍ) و(كهيِّنٍ).

نستنتج من كلام الفراء أن (اللام) يجوز أن تدخل في خبر (لكنَّ).

هذا ما وفقت عليه من كلام الكوفيين في حكم دخول (اللام) في خبر (لكنَّ)، وقد نقل كثير من المتأخرين أن (اللام) يجوز أن تدخل في خبر (لكنَّ) عند الكوفيين.

ذكر ذلك العكبري[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[1]، وابن مالك[2]، والأستراباذي[3]، وابن النحاس[4]، والمرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسيوطي[3].

---

[1] – معاني القرآن، الفراء، 466/1.

[2] – سبق تخريجه، الهامش1، ص 376.

[3] – (هيِّن) هنا قام مقام موصوف محذوف، والتقدير: كأمرٍ هيِّنٍ.

[4] – ينظر: التبيين، ص 353، واللباب، 217/1.

[5] – ينظر: شرح المفصل، 64/8.

[1] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 437/1.

[2] – ينظر: شرح التسهيل، 29/2.

[3] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 381/4.

[4] – ينظر: شرح المقرب، 442/1، 443.

كما نقل المتأخرون ثلاث حجج عن الكوفيين على مذهبهم:

الحجة الأولى: أن (اللام) دخلت في خبر (لكنَّ) في قول الشاعر:[4]

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

ذكر هذه الحجة العكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن عصفور[7]، والأستراباذي[8]، وابن النحاس[9]، وابن عقيل[10]، والسيوطي[11].

الحجة الثانية: (لكنَّ) مركبة من (لا) و(إنَّ)، فحُذِفت (الهمزة) وعُوِّض عنها بـ(الكاف)، كما أن (لنْ) مركبة من (لا) و(أنْ) فحُذِفت (الألف) و(الهمزة)، فـ(لكنَّ) جاز دخول (اللام) في خبرها من حيث أن أصلها (إنَّ).

ذكر هذه الحجة العكبري[12]، وابن يعيش[13].

الحجة الثالثة: (لكنَّ) لا تُغيِّر معنى الابتداء، ومن ثَمَّ ساوت (إنَّ) في جواز العطف على موضع اسمها بالرفع بعد الخبر، فقاسوا (لكنَّ) على (إنَّ) في جواز دخول (اللام) في خبرها بجامع ما يشتركان فيه من بقاء معنى الابتداء فيهما.

ذكر هذه الحجة العكبري[1]، وابن مالك[2]، والأستراباذي[1]، وابن النحاس[2].

---

[1] – ينظر: الجني الداني، ص 132، و618، 619

[2] – ينظر: شرح ابن عقيل، 323/1.

[3] – ينظر: همع الهوامع، 175/2.

[4] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 375.

[5] – ينظر التبيين، ص 356، 357، واللباب، 217/1.

[6] – ينظر: شرح المفصل، 64/8.

[7] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 437/1، 438.

[8] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 381/4.

[9] – ينظر: شرح المقرب، 443/1، 444.

[10] – ينظر: شرح ابن عقيل، 323/1.

[11] – ينظر: همع الهوامع، 175/2، 176.

[12] – ينظر: التبيين، ص 356، 357، واللباب، 217/1.

[13] – ينظر: شرح المفصل، 64/8.

[1] – ينظر: التبيين، ص 356، 357، واللباب، 217/1.

[2] – ينظر: شرح التسهيل، 92/2.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «وتدخل لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة على أربعة أشياء: أحدها: الخبر»[3]، فذكر لما تلكم على الحروف المشبهة بالفعل أن (اللام) تدخل على خبر (إنَّ) المكسورة، ولم يذكر أنها تدخل على بقية الحروف المشبهة بالفعل.

وقال ابن هشام «القسم الثاني: (اللام) الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ، في نحو قوله:[4]

أُمُّ الْخُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَهْ

وقيل: الأصل: لهي عجوز، وفي خبر (أنَّ) المفتوحة كقراءة[5]سعيد بن جُبير ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[6]، بفتح الهمزة، وفي خبر (لكنَّ) في قوله:[7]

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وليس دخول (اللام) مقيسا بعد (أنَّ) المفتوحة خلافا للمبرد، ولا بعد (لكنَّ) خلافا للكوفيين، ولا (اللام) بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء على أن الأصل (ولكنْ إنّني) فحُذِفت همزة (إنَّ) للتخفيف، ونون (لكنَّ) لذلك لثقل اجتماع الأمثال»[1]، لقد ذكر القسم الثاني من أقسام (اللام) غير العاملة، وهي (اللام) الزائدة، بعد أن ذكر القسم الأول، وهي لام الابتداء، فذكر ثلاثة مواضع تكون فيها (اللام) زائدة، الأول: في خبر المبتدأ، ومثل له بقول الشاعر:[2]

---

[1] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 381/4.

[2] – ينظر: شرح المقرب، 443/1، 444.

[3] – أوضح المسالك، 308/1.

[4] – البيت من الرجز في ملحق ديوان رؤبة ص 170، وقد نُسِب لعنترة بن عروس أيضا، ينظر: خزانة الأدب، 323/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 75/9، وهو من شواهد شرح التصريح، 174/1، وشرح شواهد المغني، 604/2، ولسان العرب، 510/1 (شهرب)، وجمهرة اللغة، ص 1121، وتخليص الشواهد، ص 358، والجنى الداني، ص 128، ورصف المباني، ص 336، وسر صناعة الإعراب، 378/1، و381.

[5] – ذكر هذه القراءة العكبري وأبو حيان ولم ينسباها لأحد، ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمان، ص 161، وإعراب القراءات الشواذ، 197/2، والبحر المحيط، 592/6، وذكرها أحمد الأشموني ونسبها لسعيد بن جبير، ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، الأشموني (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، (2008م)، 86/2.

[6] – الفرقان، 20.

[7] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 375.

[1] – مغني اللبيب، 249/1.

[2] – سبق تخريج هذا البيت قريبا، الهامش4.

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَهْ

فـ(أمُّ الحليس) مبتدأ، و(لعجوز) خبره، و(اللام) فيه زائدة، و ذكر أن البيت خُرِّج على وجه ثان، وهو أن يكون التقدير فيه: أم الحليس لهي عجوز شهربه، فتكون (اللام) لام الابتداء لدخولها على المبتدأ المحذوف (هي)[1]، والموضع الثاني: في خبر (أنَّ) المفتوحة، ومثَّل له بالقراءة[2] الشاذة ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[3]، بفتح همزة (أنَّهم)، فالضمير (هم) اسم (أنَّ) و(ليأكلون الطعام) خبرها (واللام) فيه زائدة، والموضع الثالث: في خبر (لكنَّ)، ومثَّل له بقول الشاعر:[4]

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

فـ(ياء المتكلم) اسم (لكنَّ)، و(لعميدُ) خبرها، و(اللام) فيه زائدة، وذكر أن البيت خُرِّج على وجه ثان، وهو أن يكون التقدير فيه: ولكنْ إنَّني من حبِّها لعميد، فحُذفت (الهمزة) من (إنَّ) و(النون) من (لكنْ) للتخفيف[5]، فتكون (اللام) لام الابتداء دخلت في خبر (إنَّ) المكسورة، ولم يذكر ابن هشام الوجه الذي خُرِّج عليه البيت عند الكوفيين، وهو أن (اللام) هي لام الابتداء دخلت في خبر (لكنَّ)، وهذا يعني أن هذا الوجه غير جائز عنده، وهذا ما أكدَّه بقوله (وليس دخول "اللام" مقيسا بعد "أنَّ" المفتوحة خلافا للمبرد، ولا بعد "لكنَّ" خلافا للكوفيين)، فقد أشار إلى أن الكوفيين أجازوا دخول (اللام) في خبر (لكنَّ)، لكن ذلك عنده (ليس مقيسا) أي لا يوافق القياس.

يتضح مما سبق من كلام ابن هشام أن (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ) عنده، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

4- مسألة العطف على اسم "إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر:

اختلف النحاة في جواز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان اسم (إنَّ) يظهر فيه عملها أم لا، وذلك نحو قولنا: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ، وإنَّك وبكرٌ منطلقانِ، وذهب

---

[1] – ذكر هذا الوجه بصيغة التضعيف (وقيل) مما يدل أنه مرجوح على الوجه الأول عنده، لأن فيه حذف والأول ليس فيه حذف.

[2] – سبق تخريج هذه القراءة، الهامش5، ص 384.

[3] – الفرقان، 20.

[4] – سبق تخريجه، الهامش4، ص 375.

[5] – ذكر هذا الوجه بصيغة التضعيف (وقيل) مما يدل أنه مرجوح على الوجه الأول عنده، لما فيه من حذف والوجه الأول ليس فيه حذف.

الفراء إلى أنه يجوز ذلك فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) ولا يجوز فيما ظهر فيه عملها، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع فقد قال الله تعالى ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾[2]، ووجه الاستدلال أنه عُطِف (الصائبون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى ﴿مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3]، فـ(مَنْ) اسم شرط في محل رفع مبتدأ، و(آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ) جملة الشرط، و(عملَ صالحًا) معطوفة على جملة الشرط، و(الفاء) واقعة في جواب الشرط، و(لا خوفٌ عليهمْ) جملة جواب الشرط، و(لا همْ يحزنونَ) معطوفة على جملة جواب الشرط، وجملتا فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر (مَنْ)، وجملة (مَنْ) مع خبرها في محل رفع خبر (إنَّ)[4]، ومن السماع أيضا ما رواه الثقات عن بعض العرب: إنَّك وزيدٌ ذاهبان، وقد ذكره سيبويه في كتابه[5]، وأما من جهة القياس فقالوا: إنه يجوز بالإجماع العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك، فكذلك مع (إنَّ) لأنها بمنزلتها، وإن كانت (إنَّ) للإثبات و(لا) للنفي، لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، ويدل عليه أيضا أنه يجوز بالإجماع العطف على اسم (إنَّ) بالرفع بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر، لأنه لا فرق بينهما، خاصة وأن (إنَّ) لا تعمل في الخبر عندنا لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها[6]، فلا يؤدي إلى اجتماع عاملين قبل الخبر، (إنَّ) التي عملت في الاسم والابتداء الذي عمل في المعطوف على موضع الاسم، فلا تفسد المسألة عندنا[7].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن العطف على الموضع قبل تمام الخبر يؤدي إلى اجتماع عاملين في اسم واحد، وذلك محال، فإذا قلنا: إنَّك وزيدٌ قائمان، وجب أن يكون (زيدٌ) مرفوعا بالابتداء، ووجب أن يكون الابتداء عاملا في خبر (زيد)، وتكون (إنَّ) عاملة في خبر (أنت)[1]، وقد اجتمع خبر (زيد) وخبر (أنت) في لفظ واحد (قائمان)، وهذا يعني أن (قائمان) عمل فيه عاملان: الابتداء و(إنَّ)

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 23)، 151/1.

[2] – المائدة، 69.

[3] – المائدة، 69.

[4] – ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للنشر والتوزيع، 106/3، 107.

[5] – الكتاب، 155/2، وسيأتي الكلام عليه في مذهب البصريين.

[6] – سبق توضيح ذلك في مسألة: رافع الخبر بعد (إنَّ)، ينظر: هذه الأطروحة، ص 372.

[7] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 23)، 151/1، 152.

[1] – هو الضمير (الكاف) قبل دخول (إنَّ).

وذلك لا يجوز[1].

مذهب البصريين:

قال سيبويه «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال:[2]

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

على ما ذكرت لك، وأما قوله ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[3]، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصائبون) بعد ما مضى الخبر، وقال الشاعر بشر بن أبي خازم:[4]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

كأنه قال: بغاةٌ ما بقينا وأنتم»[5]، لقد نقل عن بعض العرب أنهم يقولون (إنَّهم أجمعون ذاهبون) و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، فظاهر القول الأول أن (أجمعون) توكيد معنوي مرفوع لموضع اسم (إنَّ) الضمير (هم)، وظاهر القول الثاني أن (زيد) معطوف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر (ذاهبان)، لكن سيبويه لم يحمل القولين على هذا الظاهر، ولكن حملهما على (التوهم)، وهو معنى قوله (يغلطون)، ويقصد بذلك أن هؤلاء العرب يتوهمون أن ما بعد (إنَّ) مبتدأ مرفوع، وكأن (إنَّ) لم تدخل في الكلام، ففي القول الأول توهموا أنهم قالوا: هم أجمعونَ ذاهبونَ، فرفعوا (أجمعون) لأنه توكيد معنوي للمبتدأ (هم)، وفي القول الثاني توهموا أنهم قالوا: أنت وزيدٌ ذاهبانِ، فرفعوا (زيد) لأنه معطوف على المبتدأ (أنت)، وهذا يعني أن (زيد) عند سيبويه معطوف على المبتدأ المتوهم (أنت)، وليس على موضع اسم

---

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 23)، 152/1.

[2] – البيت من الطويل وتمامه:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1408هـ-1988م)، ص 140، وقد نُسِب أيضا لصرمة الأنصاري، ينظر: خزانة الأدب، 102/9، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 312/8، وهو من شواهد تخليص الشواهد، ص 512، وشرح شواهد المغني، 282/1، ولسان العرب، 360/6 (نمش)، وأسرار العربية، ص 154، والأشباه والنظائر، 347/2.

[3] – المائدة، 69.

[4] – البيت من الوافر في ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (1415هـ- 1994م)، ص 116، وينظر: خزانة الأدب، 293/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 205/5، وهو من شواهد تخليص الشواهد، ص 373، وشرح التصريح، 228/1، وأسرار العربية، ص 154.

[5] – الكتاب، 155/2، 156.

(إنَّ) الضمير (الكاف)، وقد استدلَّ على التوهم في كلام العرب بقول الشاعر:[1]

بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فـ(مدركَ) خبر (ليس) منصوب، و(سابقٍ) معطوف عطف نسق بـ(الواو) على (مدرك)، وكان حقه أن يكون منصوبا، لكن الشاعر جرَّه على توهم أن (مدرك) مجرور بـ(الباء) الزائدة، أي توهم أنه قال: لستُ بمدركٍ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا، لأن الغالب أن تزاد (الباء) في خبر (ليس).

ومما يشبه القولين السابقين اللذين نقلهما سيبويه عن بعض العرب قول الله عز وجل في سورة المائدة ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2]، فظاهر هذه الآية أن (الصابئون) معطوف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) الاسم الموصول (الذين)، لأن موضعه قبل دخول (إنَّ) الرفع بالابتداء، لكن سيبويه لم يحمل الآية على هذا الظاهر وحملها على التقديم والتأخير، أي على تقديم خبر (إنَّ) على (الصابئون) وتأخير (الصابئون) على خبر (إنَّ)، أي أنه حمل الآية على تقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى، فـ(الصابئون) مرفوع بأنه مبتدأ وخبره محذوف دلَّ عليه خبر (إنَّ)، على نية أن (الصابئون) مؤخر عن خبر (إنَّ)، وجملة (الصابئون) وخبره المحذوف مستأنفة أو معطوفة على موضع (إنَّ) واسمها وخبرها، وهذا يعني أن (الصابئون) عند سيبويه مرفوع بالابتداء على نية أن خبر (إنَّ) قد تقدم عليه، وليس معطوفا على موضع اسم (إنَّ)، وقد استدلَّ على التقديم والتأخير بين المبتدأ وخبر (إنَّ) بقول الشاعر:[3]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فالضمير (نا) في محل نصب اسم (أنَّ)[1]، والضمير (أنتم) معطوف عطف نسق بـ(الواو) على الضمير (نا)، وكان حقه أن يأتي ضمير نصب (إيَّاكم)، لكن الشاعر أتى به ضمير رفع على تقدير: فاعملوا أنَّا بغاةٌ وأنتم، فـ(أنتم) في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف دلَّ عليه خبر (أنَّ) على نية أن (أنتم) مؤخر على خبر (أنَّ)، وجملة (أنتم) وخبره المحذوف مستأنفة.

وإنما لم يحمل سيبويه القول السابق الذي نقله عن بعض العرب (إنَّك وزيدٌ ذاهبان) على التقديم

---

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 387.

[2] – المائدة، 69.

[3] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

[1] – (أنَّا) أصلها (أنَّنَا)، لكن حُذِفت (النون) الأخيرة لتوالي ثلاث نونات: نونا (إنَّ) ونون (نا).

والتأخير لأنه لا يصح أن يقال: إنَّك ذاهبان وزيدٌ، ولم يحمل الآية من سورة المائدة على التوهم لأنه متى جاز الحمل على غيره فلا يحمل عليه لقلته في الكلام أو تنزيها لكلام الله عز وجل.

نستنتج من كلام سيبويه أنه لا يجوز عنده العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، لأنه حمل ما جاء من ذلك على التوهم أو على التقديم والتأخير.

قال الأخفش «وقال [تعالى] ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾[1]، وقال [تعالى] في موضع آخر ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾[2]، والنصب القياس على العطف على ما بعد (إنَّ)، فأما هذه [يعني الآية الأولى] فرفعها على وجهين: كأن قوله [تعالى] ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا﴾[3] في موضع رفع في المعنى لأنه كلام مبتدأ، لأن قولك[4]: إنَّ زيدًا منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ –من غير أن يكون فيه (إنَّ)– في المعنى سواء، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئا [يعني: اسم (إنَّ)] جعلته على المعنى، كما قلت: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمروٌ، ولكنه إذا جُعِل [يعني: المعطوف على اسم (إنَّ)] بعد الخبر فهو أحسن وأكثر، وقال بعضهم: لما كان قبله فعل شُبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله –وهو ﴿الذِينَ هَادُوا﴾[5]– أجراه عليه فرفعه به، وإن كان ليس عليه في المعنى، ذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ، وقولهم: كذبَ عليكم الحجُّ، يرفعون (الحجّ) بـ(كذبَ)، وإنما معناه: عليكم الحجَّ، نصبٌ بأمرِهم، وتقول: هذا حبُّ رمَّانٍ، فتضيف (الرمَّان) إليك، وإنما لك الحبُّ وليس لك الرمَّان، فقد يجوز أشباه هذا والمعنى على خلافه»[6]، لقد ذكر قوله تعالى ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾[1]، بالرفع، وقوله تعالى في آية أخرى ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾[2]، بالنصب، وجعل النصب في الآية الثانية هو القياس لأن (صابئين) عطف على اسم (إنَّ) وهو منصوب، أما الرفع في الآية الأولى فخرَّجه على وجهين:

الوجه الأول: أن (صابئون) عُطِف على موضع اسم (إنَّ) لأن موضعه الرفع بالابتداء قبل دخول

---

[1] – المائدة، 69.

[2] – البقرة، 62.

[3] – المائدة، 69.

[4] – في الأصل (قوله) والأحسن ما أثبته، لأن (الهاء) توحي بأن القول لله سبحانه وتعالى والأمر على خلاف ذلك.

[5] – المائدة، 69.

[6] – معاني القرآن، الأخفش، 285/1، 286.

[1] – المائدة، 69.

[2] – البقرة، 62، والآية كاملة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(إنَّ)، وسماه العطف على المعنى لأن قولنا: إنَّ زيدًا منطلقٌ، يساوي في المعنى قولنا: زيدٌ منطلقٌ، واستدلَّ على جواز العطف على الموضع –أو العطف على المعنى كما سماه– قبل مجيء الخبر بجواز ذلك بعد مجيء الخبر، مثل قولنا: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمروٌ، فـ(عمروٌ) معطوف على موضع (زيدًا) بعد مجيء الخبر (منطلقٌ)، ولكن الأخفش أقرَّ بأن العطف على اسم (إنَّ) بالرفع بعد مجيء الخبر (أحسن وأكثر) من العطف عليه بالرفع قبل مجيء الخبر، أي أحسن في القياس وأكثر في الاستعمال.

والوجه الثاني: أن (الصابئون) عطف على (واو الجماعة) للمجاورة بين اللفظين في قوله تعالى ﴿الذِينَ هَادُوا﴾[1]، أي أن (الصابئون) لما جاء بعد (واو الجماعة) في (هادوا) –والذي هو في محل رفع فاعل– رُفِع لمجاورته للمرفوع، أي شُبِّه بالمعطوف على الفاعل في اللفظ وإن كان في المعنى ليس معطوفا على الفاعل وإنما هو معطوف على اسم (إنَّ)، وقد استشهد الأخفش بعدة شواهد على الإعراب بالمجاورة، وهو أن يأخذ اللفظ إعراب لفظٍ مجاورٍ له في اللفظ وإن كان في المعنى يستحق إعرابا آخر: الأول: قول العرب: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فـ(خربٍ) لما جاور (ضبٍّ) في اللفظ أُعطِي إعرابه وهو الجرُّ، وإن كان في المعنى يستحق الرفع لأنه نعت لـ(جحر)، والشاهد الثاني: قول العرب (كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ)، فهذا القول يبدو أنه في الأصل مركب من كلامين مختلفين: الأول: كَذَبَ، وهو فعل وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره (هو)، والثاني: عليكمْ الحجَّ، فـ(عليكم) اسم فعل أمر بمعنى (اِلْزَمُوا) وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره (أنتم) و(الحجَّ) مفعول به منصوب، ثم تجاور الكلامين في اللفظ فأصبحا كلاما واحدا: كذبَ عليكمْ الحجُّ، فتعلَّق (عليكمْ) بالفعل (كذبَ) لمجاورته له في اللفظ لأنه شُبِّه بالجار والمجرور، ورُفِع (الحجُّ) أيضا بالفعل (كذبَ) لمجاورته له مع معموله لأنه شُبِّه بالفاعل، والشاهد الثالث: أن تقول[1]: هذا حبُّ رُمَّانِي، فأصل هذا القول: هذا حبُّ رمَّانٍ أنا أملكه، فجاور ضمير الرفع (أنا) المضاف إليه (رُمَّان) فأخذ حكمه وأصبح ضمير جر (ياء المتكلم) مضافا إليه، وأُستُغني عن الخبر (أملكه) لدلالة الإضافة عليه.

ويبدو أن الأخفش معتمد أكثر على الوجه الأول في تخريجه للرفع في قوله تعالى في سورة المائدة ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[2]، وذلك لأمرين: الأول: أنه قدَّم الوجه الأول على الثاني في الذكر، والأمر الثاني: أنه نسب الوجه الثاني لغيره (قال بعضهم)، ولم يفعل ذلك في الوجه الأول.

---

[1] – المائدة ، 69.

[1] – توحي هذه الصيغة بأنه تمثيل وليس استشهاد، لكن السياق يوحي بأنه استشهاد وأنه مما قالته العرب، وقد يكون الأخفش استعمل صيغة المخاطب (تقول) حتى يلائم ذلك مجيء (ياء المتكلم) في (رمَّاني).

[2] – المائدة، 69.

نستنتج من كلام الأخفش أنه يجوز عنده العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، لأنه خرَّج الآية من سورة المائدة على ذلك في الوجه المعتمد عنده، مع إقراره بأن العطف على اسم (إنَّ) بالرفع بعد مجيء الخبر هو الأقوى في القياس والاستعمال.

قال الزجاج «وقال سيبويه والخليل وجميع البصريين: إن قوله [تعالى] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[1]، محمول على التأخير ومرفوع بالابتداء، المعنى: إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هادُوا مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وعملَ صالحًا فلا خوفٌ عليهمْ، والصابئونَ والنصارَى كذلكَ أيضًا، أي: مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ فلا خوفٌ عليهمْ، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر:[2]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

المعنى: وإلا فاعلموا أنّا بغاةٌ ما بقينا في شقاقٍ وأنتم أيضا كذلك»[3]، لقد نسب لسيبويه والخليل وجميع البصريين أنهم حملوا قوله تعالى في سورة المائدة ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[4]، على التأخير، أي على أنه في نية التأخير عن خبر (إنَّ)، فيكون إعرابه مبتدأ مرفوع بالابتداء وخبره محذوف دلَّ عليه خبر (إنَّ)، وجملة المبتدأ وخبره المحذوف معطوفة على موضع (إنَّ) واسمها وخبرها، واستشهدوا على ذلك بقوله الشاعر:[5]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فحملوا (أنتم) في البيت على التأخير، أي على أنه في نية التأخير عن خبر (أنَّ) (بغاةٌ)، فهو مبتدأ مرفوع وخبره محذوف دلَّ عليه خبر (أنَّ)، وقد مضى شرح ذلك بالتفصيل لما أوردت قول سيبويه.

وكلام الزجاج يُفيد أن سيبويه والخليل وجميع البصريين لا يجيزون العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، لحملهم الآية من سورة المائدة وبيت بشر بن أبي خازم على غير ذلك.

قال ابن السراج «قال [يعني سيبويه] وناس من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال زهير:[1]

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

---

[1] – المائدة 69.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

[3] – معاني القرآن وإعرابه، 156/2.

[4] – المائدة، 69.

[5] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 387.

فأضمر الباء وأعملها، وأما قوله [تعالى] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[1]، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ فقال: والصابئون بعدما ما مضى الخبر، قال الشاعر:[2]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

كأنه قال: فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك»[3]، فقد نقل قول سيبويه، وهو القول الذي كنت قد نقلته عنه[4] مع بعض التصرف الطفيف، والغريب أن ابن السراج ذكر مباشرة بعد هذا القول بعض المسائل المتعلقة بـ(إنَّ) دون أن يشرح هذا القول أو يشير إلى مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، ويظهر أنه يذهب مذهب سيبويه في هذه المسألة لنقله لهذا القول عنه.

نستنتج من كلام ابن السراج أنه لا يجوز عنده العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، لأنه يبدو موافقا لسيبويه في حمل ما جاء من ذلك على التوهم أو على التقديم والتأخير.

فال السيرافي «وأما [قوله تعالى] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[5]، فالذي قال سيبويه: على أنه على التقديم والتأخير، كأنه قال: إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هادُوا مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وعملَ صالحًا فلا خوفٌ عليهمْ ولا همْ يحزنونَ، والصابئونَ والنصارَى كذلكَ أيضًا، وفيه وجه آخر نحو هذا غير خارج عن مذهبه، وهو أن يجعل (من آمن بالله واليوم الآخر إلى آخر الآية) للصابئين والنصارى خبرا، وتضمر مثل الذي ظهر للذين آمنوا والذين هادوا، لأنه يجوز أن تقول: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، تجعل (قائم) خبرا لأيِّهما شئت»[1]، لقد ذكر الآية من سورة المائدة ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[2]، وأن سيبويه حملها على التقديم والتأخير، وقد سبق شرح هذا الوجه[3]، لكن السيرافي ذكر وجها آخر يمكن أن تُحمل عليه الآية، لا يخرج عن مذهب سيبويه، وهو أن يكون (الصابئون) مبتدأ، وما بعده خبره وهو ﴿مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4]، ويكون خبر (إنَّ) محذوف دلَّ عليه خبر

---

(1) – المائدة، 69.

(2) – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

(3) – الأصول في النحو، 252/1، 253، وقد وقعت في الأصل بعض التحريفات فصوَّبتها دون أن أشير إلى مواضعها.

(4) – وقد شرحت هذا القول بالتفصيل، ينظر: هذه الأطروحة، ص 387–389.

(5) – المائدة، 69.

(1) – شرح كتاب سيبويه، 483/2.

(2) – المائدة، 69.

(3) – ينظر: هذه الأطروحة، ص 388.

(4) – المائدة، 69.

(الصابئون)، واستدلَّ على ذلك بأنه يجوز أن نقول: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، فـ(قائم) يجوز فيه وجهان: الأول: أن يكون خبرا لـ(زيد) وخبر (عمرو) محذوف دلَّ عليه خبر (زيد)، والثاني: أن يكون خبرا لـ(عمرو) وخبر (زيد) محذوف دلَّ عليه خبر (عمرو)، وهذا يعني أنه إذا دخلت (إنَّ) فقلنا: إنّ زيدًا وعمروٌ قائمٌ، ففيه وجهان: الأول: أن يكون (عمروٌ) في نية التأخير عن (قائم) فهو مبتدأ وخبره محذوف دلَّ عليه (قائم) الذي هو خبر (إنَّ)، وهذا وجه التقديم والتأخير الذي ذكره سيبويه، والوجه الثاني: أن يكون (عمروٌ) مبتدأ و(قائمٌ) بعده خبره، وقد دلَّ على خبر (إنَّ) المحذوف، وهذا الوجه الآخر الذي ذكره السيرافي.

نستنتج من كلام السيرافي أنه لا يجوز عنده العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، لحمله ما جاء من ذلك على إضمار خبر (إنَّ) وجعل ما بعد (الواو) مبتدأ وخبرا.

قال الفارسي «إذا قلت إنَّ زيدًا وعمرٌو منطلقٌ، جاز ذلك على أن تعطفه على موضع (زيد) لأن (زيدا) في الحقيقة كأنه رفع فعطفت على موضعه، وإنما جاز ذلك لأن التقدير أن يكون عَطْفُ الاسمِ بعد الخبر، فكأنك قلت: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو»[1]، لقد ذكر أنه في قولنا: إنَّ زيدًا وعمرٌو منطلقٌ، يجوز أن يُعطف (عمرو) على موضع (زيد) لأن موضعه الرفع بالابتداء قبل دخول (إنَّ)، لكنه جعل هذا الجواز على نية تأخير (عمرو) على الخبر (إنما جاز ذلك لأن التقدير أن يكون عَطْفُ الاسمِ بعد الخبر)، وجعل القول السابق على تقدير: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، أي أنه حمله على التقديم والتأخير، تقديم (قائم) على (عمرو) وتأخير (عمرو) على (قائم)، وكلام الفارسي يقتضي أنه في قولنا: إنَّ زيدًا وعمرٌو منطلقان، لا يجوز أن يُعطَف (عمرو) على موضع (زيد)، لأنه لا يصحُّ أن يُقدَّر مؤخرا عن الخبر، فلا يقال: إنَّ زيدًا منطلقان وعمرٌو.

نستنتج من كلام الفارسي أنه لا يجوز عنده العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، لحمله ما جاء من ذلك على التقديم والتأخير.

قال ابن الوراق «فإن قال قائل: فهل يجوز أن تعطف على الموضع قبل تمام الخبر، نحو قولك: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان؟ قيل له: لا، فإن قال: فما الفصل بين جوازه بعد تمام الخبر وامتناعه قبل الخبر؟ فالجواب في ذلك: أن الذي منع من المسألة الأولى[1]، أن شرط ما يعمل في الاسم أن يعمل في الخبر، فإذا قلنا: إنَّ زيدًا قائمٌ، فـ(زيد) نصب بـ(إنَّ) و(قائمٌ) رفع بـ(إنَّ)، وإذا قلنا: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان، وجب أن يُرفَع (عمروٌ) بالابتداء لأنه عطف على موضع الابتداء، ووجب أن يعمل في خبر (عمرو)

[1] – المسائل المنثورة، (المسألة: 72)، ص 68.

[1] – يقصد بها: العطف على الموضع قبل تمام الخبر.

الابتداء وفي خبر زيد (إنَّ)، وقد اجتمعا في لفظة واحدة وهو قوله (قائمان)، فكان يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا فساد، لهذا لم تصحّ[1] المسألة...فإن قلت: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمٌ، فأردت الخبر، جازت المسألة»[2]، لقد صرَّح بأنه لا يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر في مثل قولنا: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان، وعلَّل ذلك بأنه يؤدي إلى أن يعمل عاملان في اسم واحد، وبيان ذلك أن (قائمان) خبر عن (زيد) و(عمرو) فيعمل فيه ما عمل فيهما، و(زيد) عملت فيه (إنَّ) فهو منصوب بها، و(عمرو) عمل فيه الابتداء فهو مرفوع به، لأنه عطف على موضع (زيد) وموضعه رفع بالابتداء[3]، فتعيَّن أن (قائمان) مرفوع بـ(إنَّ) لأنه خبر عن (زيد) ومرفوع بالابتداء لأنه خبر عن (عمرو)، وذلك فاسد، ولهذا لم يصحّ القول السابق، فإذا قلنا: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمٌ، صحَّ القول.

ولم أنقل كلام ابن الوارق في تخريجه لهذا القول، بسبب ما في الأصل الذي أخذت منه من تحريفات، والذي يظهر أنه حمله على وجهين: الوجه الأول: أن يكون (قائم) خبرا للاسم الثاني (عمرو) وخبر الاسم الأول (زيد)[4] محذوف دلَّ عليه خبر الاسم الثاني، والوجه الثاني: أن يكون (قائم) خبرا للاسم الأول (زيد)، والاسم الثاني (عمرو) في نية التأخير عن (قائم) وخبره محذوف دلَّ عليه خبر الاسم الأول، وقد رجَّح ابن الوراق الوجه الأول لأن فيه تقديرا واحدا (أو ما سماه: توسعا)، وهو تقدير خبر محذوف للاسم الأول، بينما الوجه الثاني فيه تقديران اثنان: تقدير تأخير الاسم الثاني عن الخبر، وتقدير خبر محذوف له[1].

يتَّضح من كلام ابن الوراق أنه لا يجوز عنده العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر.

هذا ما وقفت عليه من كلام البصريين في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، وقد نقل المتأخرون ثلاثة مذاهب عن البصريين أو بعض أئمتهم في هذه المسألة:

المذهب الأول: لا يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر، فلا يجوز نحو: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان.

---

[1] – في الأصل: صحَّت، وهو تصحيف.

[2] – علل النحو، ص 342، 343.

[3] – لأنه يعمل في المعطوف ما عمل في المعطوف عليه.

[4] – وذلك باعتبار الأصل: زيدٌ قائم، وفي الحقيقة هو خبر (إنَّ) بعد دخولها: إنَّ زيدًا قائمٌ

[1] – ينظر: علل النحو، ص 343، 344.

ذكر هذا المذهب ابن عصفور[1]، وابن مالك[2]، والأستراباذي[3]، وابن النحاس[4]، وخالد الأزهري [5]، ونسبوه للبصريين.

المذهب الثاني: يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر مطلقا سواء كان يظهر فيه عمل العامل، نحو: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان، أم لم يظهر، نحو: إنَّك وبكرٌ منطلقان.

ذكر هذا المذهب ابن يعيش[6]، وأبو حيان[7]، ونسباه للأخفش، وقال أبو حيان: ورُوِي عن الخليل إذا أُفرِد الخبر.

المذهب الثالث: يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر فيما لم يظهر فيه الإعراب، نحو: إنَّك وزيدٌ قائمان، ولا يجوز فيما ظهر فيه الإعراب، نحو: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان.

ذكر هذا المذهب ابن النحاس[8]، ونسبه للمبرد.

كما نقل المتأخرون حجتين عن البصريين في المذهب الأول:

الحجة الأولى: لأن العطف على الموضع قبل استكمال الخبر يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان مختلفان مستقلان في العمل (الابتداء) و(إنَّ) رفعا واحدا فيه، وذلك لا يجوز.

أشار إلى هذه الحجة الأستراباذي[1]، وخالد الأزهري[2].

الحجة الثانية: لأن الموضع أمر مُتوَّهم لا حقيقة، وقبل مجيء الخبر لم يتم معنى الابتداء والخبر فكيف يُتوَّهم؟

ذكر هذه الحجة ابن النحاس[3].

---

[1] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 458/1-460.
[2] – ينظر: شرح التسهيل، 48/2.
[3] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 370/4.
[4] – ينظر: شرح المقرب، 464/1.
[5] – ينظر: شرح التصريح، 228/1، 229.
[6] – ينظر: شرح المفصل، 69/8.
[7] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1288/3.
[8] – ينظر: شرح المقرب، 464/1.
[1] – ينظر: شرح كافية ابن الحجاب، 370/4.
[2] – ينظر: شرح التصريح، 229/1.
[3] – ينظر: شرح المقرب، 464/1.

مذهب الكوفيين:

قال الفراء «وقوله [تعالى] ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى...﴾[1]، فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدا وكان نصب (إنَّ) نصبا ضعيفا –وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره– جاز رفع الصابئين»[2]، ذكر في قوله تعالى ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3] أن (الصابئون) معطوف على اسم الموصول (الذين)، و(الذين) اسم (إنَّ)، وخبرها (من آمن بالله واليوم الآخر...)، وهذا يعني أن (الصابئون) عُطِف في الآية على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، وقد علَّل الفراء جواز ذلك بعلتين: الأولى: أن اسم (إنَّ) وهو اسم الموصول (الذين) اسم مبني فلا يظهر عليه الإعراب وهو النصب، لذلك جاز أن يُعطَف عليه بالرفع، وقد عبَّر عن ذلك بقوله (و"الذين" حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدا...جاز رفع الصابئين) يعني أن (الذين) كلمة أو لفظ على حركة واحدة في آخره وهي الفتحة في الحالات الثلاثة: الرفع والنصب والجر، فلما كان له إعراب واحد من جهة اللفظ –وهو البناء على الفتح فلا يظهر عليه الرفع ولا النصب ولا الجر– جاز رفع المعطوف عليه بعده (الصابئون)، والعلة الثانية: أن عمل (إنَّ) ضعيف فهي تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر، لذلك جاز أن يعطف على اسمها قبل مجيء الخبر لعدم عملها في الخبر، وقد عبَّر عن ذلك بقول (وكان نصب "إنَّ" نصبا ضعيفا –وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره– جاز رفع "الصابئين") يعني لما عملت (إنَّ) النصب في الاسم ولم تعمل في الخبر شيئا جاز أن يُرفَع (الصابئون) قبل مجيء الخبر لعدم عملها فيه، عطفا على موضع اسمها لأن موضعه الرفع قبل دخولها.

وقال الفراء «ولا أستحب أن أقول: إنَّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمان، لتبيُّن الإعراب في (عبد الله)، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنَّ)، وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا:[1]

---

[1] – المائدة، 69.

[2] – معاني القرآن، الفراء، 310/1، 311.

[3] – المائدة، 69.

[1] – البيت من الطويل وقد نُسِب لضابئ بن الحارث البرجمي، ينظر: خزانة الأدب، 312/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 322/1، وهو من شواهد تخليص الشواهد، ص 385، وشرح شواهد المغني، ص 867، وشرح التصريح، 228/1، والشعر والشعراء، ص 351، والكتاب، 75/1، ولسان العرب، 125/5 (قير)، والأشباه والنظائر، 103/1، ورصف المباني، ص 267، وسر صناعة الإعراب، ص 372، ومجالس ثعلب، 262/1.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ

وقِيَّارٌ، ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنَّ عمرًا وزيدٌ قائمان)، لأن (قيَّارا) قد عُطف على اسم مكنًّى عنه والمكنَّى لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأن المكنَّى لا يتعين فيه الرفع في حال، و(الذين) قد يُقال (اللذون) فيُرفَع في حال، وأنشد بعضهم:[1]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وقال الآخر:[2]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ بِبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ

وأنشدني بعضهم:[3]

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ»[4]

لقد ذكر أنه لا يستحب أن يقول: إنَّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمان، وهذا يفيد أنه لا يجوز عنده أن يُعطف (زيدٌ) بالرفع على اسم (إنَّ) المنصوب (عبدَ اللهِ)، وعلَّل ذلك بقوله (لتبيُّن الإعراب في "عبد الله")، أي لأن اسم (إنَّ) في القول السابق معرب وقد ظهر فيه الإعراب وهو النصب، فلا يجوز أن يُعطف عليه بالرفع لأجل ذلك، لما فيه من ظهور الخلاف بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب.

وذكر الفراء أن الكسائي يُجيز مثل القول السابق، فيجوز عنده: إن عمرًا وزيدٌ قائمان، واحتج بقول الشاعر:[1]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ

فقد رُوِي البيت (وقيَّارًا) بالنصب كما رُوِي (وقيَّارٌ) بالرفع، وهو معطوف على اسم (إنَّ) الضمير (الياء) في (إنِّي) قبل مجيء الخبر (لغريبُ)، فرواية الرفع حجة للكسائي على جواز العطف على اسم

---

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

[2] – البيت من الرجز في ملحق ديوان رؤية ص 176، وملحق ديوان العجاج (تخريج ما أنشد للعجاج وليس له)، ص488، وينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 285/10، وهو من شواهد شرح التصريح، 230/1، ومجالس ثعلب، 262/1.

[3] – لم أقف على تخريج لهذا البيت.

[4] – معاني القرآن، الفراء، 311/1.

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

(إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر مطلقا، لكن الفراء ذكر أن ذلك ليس حجة له في إجازته مثل: إنَّ عمرًا وزيدٌ قائمان، وعلَّل ذلك بأن (قيَّار) في البيت على رواية الرفع عُطِف على الضمير، والضمير مبني لا يظهر فيه الإعراب فسهل العطف عليه بالرفع، كما سهل في (الذين) أن يُعطف عليه (الصابئون) بالرفع في الآية من سورة المائدة لأنه اسم موصول، والاسم الموصول مبني لا يظهر فيه الإعراب.

وقد أورد الفراء ثلاثة شواهد حتى يقوِّي رأيه في أنه لا يجوز أن يعطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر إلا إذا كان اسم (إنَّ) مبينا لا يظهر فيه الإعراب، الشاهد الأول: قول الشاعر:[1]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فقد عطف ضمير الرفع (أنتم) على اسم (أنَّ) الضمير (نا) قبل مجيء الخبر (بغاة)، والذي سهَّل ذلك حسب الفراء كون اسم (أنَّ) ضميرا، والضمير مبني لا يظهر فيه الإعراب.

والشاهد الثاني: قول الشاعر:[2]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ بِبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ

فقد عطف (أنت) وهو ضمير رفع على اسم (ليت) الضمير (الياء) قبل مجيء الخبر (ببلد) لأن اسم (ليت) ضمير، والضمير مبني لا يظهر فيه الإعراب.

والشاهد الثالث: قول الشاعر:[3]

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ

فقد عطف الضمير (هما) وهو ضمير رفع على اسم (ليت) وهو الضمير (الياء) قبل مجيء الخبر (نخلو)، والذي سهَّل ذلك كون اسم (ليت) ضميرا مبنيا لا يظهر فيه الإعراب.

وقد نُقل عن الفراء أنه لا يشترط في جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر أن يكون العامل هو (إنَّ) بل يجوز عنده أن يكون العامل إحدى أخوات (إنَّ)، فيجوز عنده أن يُعطف على اسم إحدى أخوات (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر كما يجوز ذلك في (إنَّ)[1]، لذلك استشهد في البيت الأول بالعطف على اسم (أنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، واستشهد في البيتين الثاني والثالث بالعطف على اسم

---

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 397.

[3] – لم أقف على تخريجه.

[1] – ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، 1/314– 325.

(ليت) بالرفع قبل تمام الخبر، لأن كل ذلك جائز عنده.

يتضح من كلام الفراء أنه يجوز عنده العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر إذا كان اسم (إنَّ) مبنيا لا يظهر فيه الإعراب، ولا يجوز ذلك عنده إذا كان اسم (إنَّ) معربا يظهر فيه الإعراب.

كما نسب الفراء للكسائي أنه يجوز عنده العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر مطلقا، أي سواء أكان اسم (إنَّ) مبنيا لا يظهر فيه الإعراب أم معربا يظهر فيه الإعراب.

جاء في مجالس ثعلب «﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1]، قال [ثعلب]: يجوز ولم نسمع من قرأ به[2]، ويُقال: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان، وإنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، قال [ثعلب]: مثل قوله:[3]

فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وأنشد [ثعلب] أيضا:[4]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ بِبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ

قال أبو العباس [ثعلب]: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبيَّن فيه الإعراب، والكسائي يقول: فيما يتبيَّن وفيما لا يتبيَّن»[5]، لقد ذكر أنه يجوز أن يُرفَع (ملائكتُه) في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1]، فـ(ملائكته) في الآية منصوب وفق القياس لأنه معطوف على اسم (إنَّ) المنصوب لفظ الجلالة (الله)، لكن ثعلب أجاز الرفع في (ملائكته) عطفا على موضع اسم (إنَّ) لأن موضعه الرفع بالابتداء قبل دخول (إنَّ)، لكن ثعلب صرَّح بأنه لم يسمع من قرأ بذلك، فيكون قد ذكر الرفع في الآية على سبيل التجويز، ثم ذكر أنه يُقال: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، فـ(عمرو) معطوف على (زيد) قبل مجيء الخبر (قائمان) بالرفع على الموضع وبالنصب على اللفظ، ويبدو أنه ذكر ذلك على سبيل التمثيل لجواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر كما جاز العطف عليه بالنصب، وقد استدلَّ على ذلك بشاهدين: الأول: قول الشاعر:[2]

---

[1] – الأحزاب، 56.

[2] – بل هناك من قرأ به، وستأتي قريبا قراءة الرفع في هذه الآية في الحجج التي نقلها المتأخرون عن الكوفيين على مذهبهم.

[3] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

[4] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 397.

[5] – مجالس ثعلب، 262/1.

[1] – الأحزاب، 56.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فقد عطف (قيَّار) بالرفع على اسم (إنَّ) الضمير (الياء) قبل مجيء الخبر (لغريبُ)، والشاهد الثاني: قول الشاعر:[1]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ بِبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ

فقد عطف (أنت) وهو ضمير رفع على اسم (ليت) الضمير (الياء) قبل مجي الخبر (ببلد)، و(ليت) من أخوات (إنَّ).

يتضح من كلام ثعلب أنه يجوز عنده العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر مطلقا، سواء أكان اسم (إنَّ) معربا يظهر فيه الإعراب كلفظ الجلالة (الله) في الآية و(زيد) في المثال اللذَيْنِ جوَّز العطف عليهما بالرفع، أم كان اسم (إنَّ) مبينا لا يظهر فيه الإعراب كالضمير (الياء) الذي عُطف عليه بالرفع في البيتين اللذَيْنِ استشهد بهما.

وقد نسب ثعلب للفراء أنه لا يجوز عنده العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر إلا إذا كان اسم (إنَّ) لا يظهر فيه الإعراب، كما نسب للكسائي أنه يجوز ذلك عنده مطلقا سواء أكان اسم (إنَّ) يظهر فيه الإعراب أم لا.

هذا ما وقفت عليه من كلام الكوفيين في العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، وقد نقل كثير من النحاة مذهبين في هذه المسألة:

المذهب الأول: يجوز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر مطلقا سواء أكان اسم (إنَّ) يظهر فيه الإعراب، نحو: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان، أم لا يظهر فيه الإعراب، نحو: إنَّك وزيدٌ قائمان.

المذهب الثاني: يجوز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر إذا كان اسم (إنَّ) لا يظهر فيه الإعراب، نحو: إنَّك وبكرٌ ذاهبان، ولا يجوز ذلك إذا كان اسم (إنَّ) يظهر فيه الإعراب، فلا يجوز نحو: إنَّ زيدًا وبكرٌ ذاهبان.

ذكر هذين المذهبين الزجاج[1]، والسيرافي[2]، والعكبري[3]، وابن يعيش[1]، وابن عصفور[2]، وابن

---

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 397.

[1] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 155/2، 156.

[2] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 482/2.

[3] – ينظر: التبيين، ص 341، واللباب، 212/1.

مالك[3]، والأستراباذي[4]، وابن النحاس[5]، وأبو حيان[6]، والأشموني[7]، ونسبوا المذهب الأول للكسائي والمذهب الثاني للفراء، واقتصر ابن الوراق[8] على المذهب الثاني فقط، ونسبه للفراء.

كما نقل هؤلاء النحاة ثماني حجج عن الكوفيين عموما والكسائي والفراء خصوصا على جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، فنقلوا عنهم أربعة شواهد من السماع:

الشاهد الأول: قوله تعالى ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[9]، فقد عُطِف (الصابئون) بالرفع على اسم (إنَّ) الاسم الموصول (الذين) قبل مجيء الخبر (من آمن بالله واليوم الآخر...).

ذكر هذا الشاهد العكبري[10]، وابن يعيش[11]، وابن مالك[12]، والأشموني[1].

الشاهد الثاني: قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[2]، فقد قرأ بعضهم (وملائكتُه) بالرفع[3]، ففي هذه القراءة عُطِف (ملائكتُه) بالرفع على اسم (إنَّ) لفظ الجلالة (اللهَ) قبل مجيء الخبر (يُصَلُّونَ).

---

(1) – ينظر: شرح المفصل، 96/8.

(2) – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 460/1.

(3) – ينظر: شرح التسهيل، 51/2، وشرح الكافية الشافية، 511/1، 512.

(4) – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 370/4، 371.

(5) – ينظر: شرح المقرب، 464/1.

(6) – ينظر: ارتشاف الضرب، 1288/3، 1289.

(7) – ينظر: شرح الأشموني، 432/1- 435.

(8) – ينظر: علل النحو، ص 343.

(9) – المائدة، 69.

(10) – ينظر: التبيين، ص 343، واللباب، 212/1.

(11) – ينظر: شرح المفصل، 69/8.

(12) – ينظر: شرح الكافية الشافية، 512/1.

(1) – ينظر: شرح الأشموني، 432/1.

(2) – الأحزاب، 56.

(3) – ذكر هذه القراءة العكبري والزمخشري ولم ينسباها لأحد، ينظر: إعراب القراءات الشواذ، 316/2، والكشاف، 92/5، وذكرها القرطبي ونسبها لابن عباس، ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 215/17، كما ذكرها أبو حيان ونسبها لابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو، ينظر: البحر المحيط، 331/7.

ذكر هذا الشاهد العكبري[1]، والأشموني[2].

الشاهد الثالث: ما روي عن بعض العرب: إنَّك وزيدٌ ذاهبان [3]، فقد عُطِف (زيد) بالرفع على اسم (إنَّ) الضمير (الكاف) قبل مجيء الخبر (ذاهبان).

ذكر هذا الشاهد العكبري[4]، وابن يعيش[5].

الشاهد الرابع: قول الشاعر:[6]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فقد رُوِي برفع (قيَّار)، ففي هذه الرواية عُطِف (قيَّارٌ) بالرفع على اسم (إنَّ) الضمير (الياء) قبل مجيء الخبر (لغريبُ).

ذكر هذا الشاهد ابن مالك[7]، والأشموني[8].

كما نقلوا عنهم أربع حجج من القياس:

الحجة الأولى: عمل (إنَّ) ضعيف فهي تعمل في الاسم وحده ولا تعمل في الخبر، فجاز العطف على اسمها بالرفع لأن الأصل فيه الرفع، وجاز ذلك قبل تمام الخبر لأن الخبر مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخول (إنَّ) فلا يؤدي إلى أن يعمل فيه عاملان.

ذكر هذه الحجة الزجاج[1]، والسيرافي[2]، والأستراباذي[3].

الحجة الثانية: اسم (لا) يجوز أن يُعطَف عليه بالرفع قبل تمام الخبر، فكذلك اسم (إنَّ) يجوز أن

---

[1] – ينظر: التبيين، ص 343، 344.

[2] – ينظر: شرح الأشموني، 432/1.

[3] – حكاه سيبويه في الكتاب، 155/2.

[4] – ينظر: اللباب، 212/1، وذكره بلفظ: إنَّ زيدًا وعمرٌو ذاهبان، وقال: حكاه سيبويه، وليس كذلك فالذي حكى سيبويه: إنَّك وزيدٌ ذاهبان.

[5] – ينظر: شرح المفصل، 69/8.

[6] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

[7] – ينظر: شرح الكافية الشافية، 512/1.

[8] – ينظر: شرح الأشموني، 432/1.

[1] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 155/2.

[2] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 482/2.

[3] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 370/4.

يُعطَف عليه بالرفع قبل تمام الخبر، لأن (لا) و(إنَّ) لكل منهما اسم وخبر.

ذكر هذه الحجة العكبري[1].

الحجة الثالثة: المعطوف على اسم (إنَّ) إذا تأخَّر عن الخبر جاز رفعه، فكذلك إذا تقدَّم عليه، لأن المعنى فيهما واحد.

ذكر هذه الحجة العكبري[2].

الحجة الرابعة: (إنَّ) لا تُغيِّر معنى الابتداء، فلا تُغيِّر معنى الخبر كـ(ليت)، ولا تُغيِّر الجملة بتقدير المفرد مثل (أنَّ)، فجاز أن يُعطَف على موضعها قبل تمام الخبر.

ذكر هذه الحجة ابن عصفور[3].

ونقل بعض المتأخرين حجتين عن الفراء على المذهب الثاني في جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر إذا كان اسم (إنَّ) لا يظهر فيه الإعراب، وعدم جواز ذلك إذا كان اسم (إنَّ) يظهر فيه الإعراب:

الحجة الأولى: أنه لم يُسمع من كلامهم الرفع في المعطوف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر إلا حيث لا يظهر الإعراب في المعطوف عليه، نحو: إنَّك وزيدٌ ذاهبان.

ذكر هذه الحجة ابن عصفور[1].

الحجة الثانية: أن اسم (إنَّ) إذا لم يظهر فيه الإعراب سهل مخالفة المعطوف عليه بالرفع له، وإذا كان اسم (إنَّ) معربا ظهر قبح المخالفة وأُنكِر، لأن خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الإعراب مُستَبدَع، ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع.

ذكر هذه الحجة ابن عصفور[2]، والأستراباذي[3]، وخالد الأزهري[4].

---

[1] – ينظر: التبيين، ص 343، 344، واللباب، 212/1.

[2] – ينظر: اللباب، 212/1.

[3] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، 460/1.

[1] – ينظر: المصدر نفسه، 460/1.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، 460/1.

[3] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 371/4.

[4] – ينظر: شرح التصريح، 228/1، 229.

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «الخامس [في ما تخالف فيه (لا) (إنَّ)]: أنه يجوز مراعاة محلِّها مع اسمها قبل مُضِيّ الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها، ولا رجلَ وامرأةٌ فيها»[1]، لقد ذكر في هذا القول وجها من وجوه اختلاف الحكم بين (لا) النافية للجنس و(إنَّ) المؤكدة، وهو أنه يجوز أن يُرفَع التابع لاسم (لا) إذا كان نعتا أو معطوفا عطف نسق تبعا لمحل (لا) مع اسمها، لأن محل (لا) مع اسمها رفع بالابتداء، سواء أكان هذا التابع قبل تمام الخبر أم بعده، وقد مثَّل ابن هشام للنعت بقولنا: لا رجلَ ظريفٌ فيها، فـ(رجلَ) اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، و(ظريف) نعت لـ(رجل) قبل مضي الخبر (فيها)، وجاز رفعه مراعاة لمحل (لا) مع اسمها، كما مثَّل للمعطوف عطف نسق بقولنا: لا رجلَ وامرأةٌ فيها، فـ(امرأة) معطوف على (رجل) بـ(الواو) قبل مجيء الخبر (فيها)، وجاز رفعه تبعا لمحل (لا) مع اسمها.

نلاحظ أن ابن هشام ذكر أن مراعاة المحل في التابع لاسم (لا) يجوز قبل مضي الخبر وبعده، لكنه مثَّل للحالة الأولى (قبل مُضِيّ الخبر) ولم يمثِّل للحالة الثانية (بعد مُضِيّ الخبر)، وفي هذا إشارة إلى محلِّ الخلاف بين (لا) و(إنَّ) وهو الحالة الأولى (قبل مُضِيّ الخبر)، فيجوز الإتباع على المحلِّ قبل مُضِيِّ الخبر في (لا) ولا يجوز ذلك في (إنَّ)، أي لا يجوز أن يُرفَع النعت لاسم (إنَّ) أو المعطوف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر.

وقال ابن هشام «يُعطَف على أسماء هذه الحروف [(إنَّ) وأخواتها] بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده، كقوله:[1]

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

ويُعطَف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لكنَّ)، نحو [قوله تعالى] ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2]، وقول [الشاعر]:[3]

---

[1] – مغني اللبيب، 255/1.

[1] – البيت من الرجز في ملحق ديوان رؤبة ص 179، وقد نُسِب للعجاج أيضا ولم أقف عليه في ديوانه، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 107/11، وهو من شواهد شرح التصريح، 226/1، وتخليص الشواهد، ص 368، والكتاب، 145/2، والمقتضب، 111/4.

[2] – التوبة، 3.

[3] – البيت من الطويل لم يُنسَب لأحد، وتمامه:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

وقول [الشاعر]:[1]

وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ

والمحققون أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأةٌ، بالرفع، لأن الرافع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ»[2]، لقد ذكر في هذا القول وجهين في حكم المعطوف على اسم (إنَّ) وأخواتها:

الوجه الأول: أن يُعطَف على اسم (إنَّ) وأخواتها بالنصب، ولما كان النصب يوافق القياس لأن المعطوف على المنصوب يكون منصوبا فقد جاز مطلقا، سواء أكان العامل في المعطوف عليه (إنَّ) أم إحدى أخواتها، وسواء أكان المعطوف قبل الخبر أم بعده، وقد صرَّح ابن هشام بالإطلاق الأخير واستدلَّ عليه بقول الشاعر:[3]

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

فقد عطف (الخريفا) و(الصيوفا) بالنصب على اسم (إنَّ) (الربيع)، الأول قبل مجيء الخبر (يدا أبي العباس)، والثاني بعده.

والوجه الثاني: أن يُعطف على اسم (إنَّ) وأخواتها بالرفع، ولما كان الرفع مخالفا للقياس لأن المعطوف على المنصوب لا يكون مرفوعا، فقد صرَّح ابن هشام بأن الرفع يجوز بشرطين: الأول: أن يأتي المعطوف بعد استكمال الخبر، والثاني: أن يكون العامل في المعطوف عليه (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ)[1]، وقد استدلَّ ابن هشام على هذين الشرطين في وجه الرفع بثلاثة شواهد من السماع:

ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 162/1، وهو من شواهد تخليص الشواهد، ص 370، وشرح التصريح، 227/1.

[1] – البيت من الطويل لم يُنسَب لأحد، وتمامه:

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ

ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 161/6، وهو من شواهد شرح التصريح 227/1، وتخليص الشواهد ص 370.

[2] – أوضح المسالك، 314/1-320.

[3] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش2، ص 404.

[1] – سبب جواز العطف بالرفع مع هذه الأحرف دون غيرها من الحروف المشبهة بالفعل هو أن هذه الأحرف لا تُغيِّر معنى الابتداء، وغيرها من الأحرف كـ(ليتَ) و(لعلَّ) و(كأنَّ) تُغيِّر معنى الابتداء لتضمنها معاني الأفعال، فـ(ليتَ) تتضمن معنى التمني و(لعلَّ) تتضمن معنى الترجي (وكأنَّ) تتضمن معنى التشبيه، ينظر في هذه المسألة: المقتضب 114/4، والجمل في النحو، الزجاجي، ص 56.

الشاهد الأول: قوله تعالى ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1]، فـ(رسولُه) معطوف بالرفع على اسم (إنَّ) لفظ الجلالة (الله) بعد استكمال الخبر (بريءٌ من المشركين)، والعامل في المعطوف عليه الحرف المشبَّه بالفعل (أنَّ) المفتوحة.

الشاهد الثاني: قول الشاعر:[2]

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

فقد عُطِف (الأبُ) بالرفع على (الأمّ) بعد استكمال الخبر (لنا)، والعامل في المعطوف عليه الحرف المشبَّه بالفعل (إنَّ) المكسورة.

الشاهد الثالث: قول الشاعر:[3]

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ

فقد عُطِف (الخالُ) بالرفع على (عمِّي) بعد استكمال الخبر (الطيِّبُ الأصل)، والعامل في المعطوف عليه الحرف المشبَّه بالفعل (لكنَّ).

وقد حمل ابن هشام رفع المعطوف على اسم (إنَّ) وأخواتها في الشواهد السابقة ونحوها تبعا لما ذهب إليه المحققون على وجهين:

الوجه الأول: أنه مبتدأ حُذف خبره، وقد دلَّ عليه خبر (إنَّ) وأخواتها قبله، ويكون من باب عطف جملة على جملة، فيكون التقدير في الشاهد الأول: أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه بريءٌ منهم، والتقدير في الشاهد الثاني: فإنَّ لنا الأمَّ النجيبةَ ولنا الأبُ النجيبُ، والتقدير في الشاهد الثالث: لكنَّ عمِّي الطيِّبُ الأصلِ والخالُ الطيِّبُ الأصلِ كذلك.

الوجه الثاني: أنه معطوف على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، لكن يشترط في هذا الوجه أن يكون هناك فاصل بين الخبر والاسم المعطوف بالرفع، ولعدم وجود فاصل في الشواهد السابقة لا يمكن حملها على هذا الوجه، ومثاله في غيرها: إنَّ زيدًا قائمٌ هو وعمروٌ، وإنَّ زيدًا قائمٌ في الدارِ وعمرٌو، فـ(عمروٌ) معطوف على الضمير المستتر المرفوع في (قائم)، لوجود الفاصل بينهما، الضمير المنفصل (هو) في المثال الأول، والجار والمجرور (في الدار) في المثال الثاني.

---

[1] – التوبة، 3.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 404.

[3] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش1، ص 405.

وقد استبعد ابن هشام وجها ثالثا يمكن أن يُحمل عليه رفع المعطوف على اسم (إنَّ) وأخواتها في الشواهد السابقة ونحوها، وهو العطف على محل اسم (إنَّ) وأخواتها قبل دخول الناسخ لأن محله الرفع بالابتداء قياسا على مثل: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأةٌ، فـ(امرأة) مرفوع بالعطف على محل (رجل) لأن محله الرفع بالفعل (جاء) قبل دخول (مِنْ) الزائدة، وعلَّل ابن هشام ذلك بأن الرافع للمعطوف على محل اسم (إنَّ) هو الابتداء -لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه- والابتداء وهو عامل معنوي قد زال بدخول العامل اللفظي (إنَّ)، فلا يمكن أن يُرفع المعطوف بالابتداء لزواله، وإنما جاز الرفع بالعطف على المحل في مثل: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأةٌ، لأن العامل هنا لفظيّ وهو الفعل (جاء) ولم يزل بدخول (مِنْ) الزائدة على المعطوف عليه (رجل) فجاز أن يعمل في المعطوف (امرأةٌ)، ويكون التقدير في المثال السابق: ما جاءني من رجلٍ ولا جاءتني امرأةٌ.

وقال ابن هشام مواصلا قوله السابق «ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول [استكمال الخبر] تمسكا بنحو [قوله تعالى] ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[1]، وبقراءة[2] بعضهم ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[3]، وقول [الشاعر]:[4]

فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقول [الشاعر]:[1]

وَإِلاّ فَاعْلَمُوا أَنّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ...

ولكن اشترط الفراء -إذا لم يتقدم الخبرُ- خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة»[2]، لقد ذكر في هذا القول أن الكسائي والفراء لم يشترطا استكمال الخبر في المسألة السابقة، فيجوز عندهما أن يُرفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر، وذكر أنهما استدلا على ذلك بأربعة شواهد من السماع:

الشاهد الأول: قوله تعالى ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ

---

[1] - المائدة، 69.

[2] - سبق تخريج هذه القراءة، الهامش14، ص 401.

[3] - الأحزاب، 56.

[4] - سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

[1] - سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

[2] - أوضح المسالك، 320/1-323.

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، فقد رُفِع (الصابئون) وهو معطوف على اسم إنَّ (الذين) قبل استكمال الخبر (مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم لا هم يحزنون).

الشاهد الثاني: قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[2]، في قراءة من قرأ (وملائكتُه) بالرفع[3]، فقد رُفِع وهو معطوف على اسم (إنَّ) لفظ الجلالة (الله) قبل استكمال الخبر (يصلون على النبي).

الشاهد الثالث: قول الشاعر:[4]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

في رواية من رواه (وقيّارٌ) بالرفع[5]، فقد رُفِع وهو معطوف على اسم (إنَّ) الضمير (ياء المتكلم) قبل مجيء الخبر (لغريبُ).

الشاهد الرابع: قول الشاعر:[1]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فـ(أنتم) ضمير رفع وهو معطوف على اسم (أنَّ) الضمير (نا) قبل مجيء الخبر (بغاةٌ).

وذكر ابن هشام أن الفراء اشترط خفاء إعراب اسم (إنَّ) في هذه المسألة، أي يجوز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر إذا كان إعراب اسم (إنَّ) لا يظهر، ويكون اسم (إنَّ) كذلك إذا كان مبنيا، وهذا يفيد أن الكسائي لم يشترط ذلك فيجوز عنده أن يُرفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر مطلقا خفي إعراب اسم (إنَّ) أم ظهر، وذكر ابن هشام أن الفراء اعتمد في شرطه الذي شرطه على الشواهد السابقة ففي معظمها اسم (إنَّ) أو اسم (أنَّ) مبني لا يظهر فيه الإعراب كما في الشواهد الأول والثالث والرابع.

---

(1) – المائدة، 69.

(2) – الأحزاب، 56.

(3) – سبق تخريج هذه القراءة، الهامش14، ص 401.

(4) – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

(5) – هناك من رواه (وقيَّارًا) بالنصب، وهو وفق القياس على هذه الرواية لأن المعطوف على المنصوب منصوب، ولم يشر ابن هشام لرواية النصب واكتفى برواية الرفع لأن فيها الشاهد على مذهب الكسائي والفراء.

(1) – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

وقال ابن هشام مستكملا القول السابق «وخرَّجها [الشواهد السابقة] المانعون على التقديم والتأخير أي: والصائبون كذلك، أو على الحذف من الأول، كقوله:[1]

....فإنِّي وَأَنْتُمَا -وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بالهوى- دَنِفَانِ

ويتعيَّن التوجيه الأول في قوله:[2]

فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ولا يأتي فيه الثاني لأجل (اللام)، إلاّ إن قُدِّرت زائدة مثلها في قوله:[3]

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

و[يتعين التوجيه] الثاني في قوله تعالى ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾[4]، ولا يتأتى فيه الأول لأجل (الواو) في (يُصلُّون) إلا إن قُدِّرت للتعظيم مثلها في [قوله تعالى] ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[1]»[2]، لقد ذكر في هذا القول أن الشواهد السابقة التي استدلَّ بها الكسائي والفراء على جواز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر حملها المانعون لذلك -ومنهم ابن هشام نفسه- على وجهين:

الوجه الأول: أنها على التقديم والتأخير، فالاسم المرفوع في نية التأخير عن الخبر والخبر في نية التقديم على الاسم المرفوع، فيكون الاسم المرفوع مبتدأ وخبره محذوف دلَّ عليه خبر (إنَّ) المؤخر عليه في اللفظ المقدَّم عليه في النية.

الوجه الثاني: أنها على حذف خبر (إنَّ)، فيكون الاسم المرفوع مبتدأ وما بعده خبره وقد دلَّ على خبر (إنَّ) المحذوف، واستدلَّ ابن هشام على هذا الوجه بقول الشاعر:[3]

خَلِيلِيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا -وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى- دَنِفَانِ

---

[1] – البيت من الطويل لم يُنسَب لأحد، وتمامه:

خَلِيلِيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا -وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بالهوى- دَنِفَانِ

ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 178/8، وهو من شواهد شرح التصريح، 229/1، وتخليص الشواهد، ص 374، وشرح شواهد المغني، 866/2.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

[3] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 384.

[4] – الأحزاب، 56، وهذا على قراءة الرفع.

[1] – المؤمنون، 99.

[2] – أوضح المسالك، 323/1- 325.

[3] – سبق تخريجه قريبا، الهامش1.

فـ(أنتما) ضمير رفع معطوف على اسم (إنَّ) الضمير (ياء المتكلم) قبل استكمال الخبر (دنفان)، ولما كان (دنفان) مثنى فلا يصلح أن يكون خبرا لـ(إنَّ)، لأن اسمها مفرد، فلا يصلح: إنِّي دنفان، فتعين أن يكون (أنتما) مبتدأ و(دنفان) خبرا له وقد دلَّ على خبر (إنَّ) المحذوف، والتقدير: فإنِّي دنفٌ وأنتما دنفان، فحُذِف خبر الأول (دنف) لدلالة خبر الثاني (دنفان) عليه.

وقد خرَّج ابن هشام الشاهد الأول وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1] على التقديم والتأخير (الوجه الأول)، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك، فـ(الصائبون) مبتدأ، وخبره محذوف دلَّ عليه خبر "إنَّ" (من آمن بالله واليوم الآخر...) المؤخر عليه في اللفظ المقدم عليه في النية، ويمكن أن يُخرَّج على حذف خبر "إنَّ" (الوجه الثاني)، فيكون (الصابئون) مبتدأ و(من آمن بالله واليوم الآخر...) خبره وقد دلَّ على خبر (إنَّ) المحذوف.

وقد ذكر ابن هشام بأن الشاهد الثاني وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1]، على قراءة الرفع[2]، يتعيَّن فيه الوجه الثاني (على حذف خبر "إنَّ")، لأن (يُصَلُّونَ) لا يصلح خبرا لـ(إنَّ)، فلا يصلح: إنّ اللهَ يُصَلُّونَ، فتعيَّن أن يكون خبرا لـ(ملائكتُه)، وقد دلَّ على خبر (إنَّ)، والتقدير: إنَّ اللهَ يُصَلِّي وملائكتُه يُصَلُّونَ، إلا إذا قُدِّرت (الواو) في (يُصَلُّونَ) للواحد المعظم نفسه وهو الله سبحانه وتعالى، مثل (الواو) في قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[3]، فيجوز الوجه الأول أيضا على هذا التقدير.

كما ذكر ابن هشام أن الشاهد الثالث وهو قول الشاعر:[4]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

على رواية الرفع، يتعيَّن فيه الوجه الأول (على التقديم والتأخير) لأن (لغريبُ) لا يصلح خبرا لـ(قيَّار)، فلا يصلح: قيارٌ لغريبٌ، لأن (اللام) هي لام الابتداء ولا تدخل على خبر المبتدأ، فتعيَّن أنه خبر لـ(إنَّ)

---

[1] – المائدة، 69.

[1] – الأحزاب، 56.

[2] – سبق تخريج هذه القراءة، الهامش14، ص 401.

[3] – المؤمنون، 99.

[4] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 396.

لأن (اللام) تدخل في خبر (إنَّ) وهو في نية التقديم على (قيَّار) ويدلُّ على خبره المحذوف، والتقدير: فإنِّي بها لغريبٌ وقيارٌ كذلك، إلا إذا قُدِّرت (اللام) زائدة مثل (اللام) في قول الشاعر:[1]

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَهْ

فيجوز الوجه الثاني أيضا على هذا التقدير.

وأما الشاهد الرابع وهو قول الشاعر:[2]

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فيمكن أن يُحمَل على الوجهين: الأول والثاني، أي: على التقديم والتأخير أو على حذف خبر (أنَّ)، فـ(بغاةٌ) يصلح أن يكون خبرًا لـ(أنَّ) وهو في نية التقديم على (أنتم) ويدلُّ على خبره المحذوف، والتقدير: فاعلموا أنَّا بغاةٌ وأنتم كذلك، ويصلح أن يكون (بغاةٌ) خبرًا لـ(أنتم) ويدلُّ على خبر (أنَّ) المحذوف، والتقدير: فاعلموا أنَّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ.

وتخريج ابن هشام للشواهد السابقة على الوجهين: الأول والثاني واقتصاره عليهما يقتضي أنه لا يجوز عنده ما نقله سيبويه عن بعض العرب: إنَّك وزيدٌ ذاهبان[1]، لأن هذا الشاهد لا يمكن أن يُحمَل على الوجه الأول ولا الثاني، لأن (ذاهبان) لا يصلح أن يكون خبرا لـ(إنَّ)، فلا يصلح: إنَّك ذاهبان، كما لا يصلح أن يكون خبرا لـ(زيد)، فلا يصلح: زيدٌ ذاهبان، وإنما يمكن أن يُحمَل هذا الشاهد على وجهين آخرين:

الوجه الأول: أنه على العطف على اسم (إنَّ) بالتوهم، أي توهموا أن (إنَّ) لم تدخل في الكلام واسمها مبتدأ، وكأنهم قالوا (أنت) فعطفوا (زيد) عليه بالرفع، وهو تخريج سيبويه.

الوجه الثاني: أنه على العطف على محل اسم (إنَّ)، فـ(زيد) مرفوع بالعطف على محل اسم (إنَّ) لأن محله الرفع بالابتداء قبل دخول (إنَّ)، وهو تخريج الكوفيين.

وابن هشام لم يذكر هذين الوجهين مما يدلُّ أنه لا يجوز عنده نحو: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان، برفع (عمرو).

---

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 384.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 387.

[1] – الكتاب، 155/2.

وقال ابن هشام في موضع آخر «حكم المعطوف على اسم هذه الأحرف [(إنَّ) وأخواتها]: ويُرفع مطلقا تالي العاطف إن نُسق على ضمير الخبر، وبعد (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) إن قُدِّر مبتدأ، وقيل أو معطوفا على محلِّ الاسمِ إن مضى الخبر، وقيل: يمتنع مع المفتوحة مطلقا، وقيل: إلا إذا سُبقت بما يطلب الجملة، ولا يشترط الكسائي والفراء مضيَّ الخبر، ويعمُّمه الفراء في الستة، ويشترط خفاء الإعراب، والحقُّ المنع مطلقا، ونحو [قوله تعالى] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[1]، مبتدأ حُذِف خبره، أو دلَّ بخبره على خبر (إنَّ)»[2]، لقد ذكر في هذا القول أنه يجوز أن يُرفع المعطوف على اسم (إنَّ) وأخواتها، وحمل ذلك على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يُرفع عطفا على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، وهذا الوجه يجوز مطلقا، أي سواء أكان الحرف المشبه بالفعل (إنَّ) أو إحدى أخواتها، لكن يُشترط في هذا الوجه أن يكون هناك فاصل بين الخبر والاسم المرفوع[3]، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ هو وعمروٌ، وليتَ زيدًا قائمٌ في الدار وعمروٌ، فـ(عمروٌ) معطوف على الضمير المرفوع المستتر في (قائم).

الوجه الثاني: أن يرفع على تقديره مبتدأ وخبره محذوف دلَّ عليه خبر (إنَّ)، وهذا الوجه لا يجوز إلا إذا كان الحرف المشبه بالفعل (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ)[1]، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ، ولكنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ، فـ(عمروٌ) مبتدأ وخبره محذوف دلَّ عليه (قائمٌ) خبر (إنَّ) أو (لكنَّ).

الوجه الثالث: أن يُرفع على محل اسم (إنَّ) لأن محله الرفع بالابتداء قبل دخول (إنَّ)، وهذا الوجه مثل الوجه الثاني يجوز مع (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) دون غيرها من الحروف المشبهة بالفعل، لكن يُشترط فيه أن يكون بعد استكمال الخبر (إن مضى الخبر)، ففي المثالين السابقين: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ، ولكنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ، فـ(عمروٌ) على هذا الوجه معطوف على محل اسم (إنَّ) أو (لكنَّ) بعد استكمال الخبر (قائمٌ)، وقد ذكر ابن هشام هذا الوجه بصيغة التضعيف (قيل).

---

[1] – المائدة، 69.

[2] – الجامع الصغير، ص 68.

[3] – وقد أشار إلى ذلك ابن هشام في القول السابق، ينظر: أوضح المسالك، 320/1.

[1] – لقد سبقت الإشارة إلى أن هذه الحروف لا تُغيِّر معنى الابتداء، ولكن حصل الاتفاق في ذلك على (إنَّ)، ووقع الخلاف في (لكنَّ) لأنها تفيد الاستدراك، وفي (أنَّ) لأنها تقع مع معموليها موقع المفرد، ينظر في ذلك: شرح المفصل: 67/8، 68، والبسيط، 804/2، 805، ويبدو أن (لكنَّ) و(أنَّ) لا يُغيِّران معنى الابتداء عند ابن هشام لذلك أجاز رفع المعطوف بعدهما في هذا الوجه والذي بعده، وقد نقل رأيين آخرين في (أنَّ) بصيغة التضعيف (وقيل)، الأول: لا يجوز رفع المعطوف بعدها مطلقا، أي سواء أسُبِقت بما يطلب الجملة كالفعل (عَلِم) أم لا، والثاني: لا يجوز رفع المعطوف بعدها إلا إذا سُبِقت بما يطلب الجملة كالفعل (عَلِم).

وذكر ابن هشام في الوجه الثالث أن الفراء والكسائي لا يشترطان مضيّ الخبر، وهذا يفيد أنهما يجيزان رفع الاسم عطفا على محل اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر، وذكر أن الفراء يشترط خفاء الإعراب، إي أنه لا يجوز عنده رفع الاسم عطفا على محل اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر إلا إذا كان اسم (إنَّ) مبنيا لا يظهر فيه الإعراب[1]، وهذا يفيد أن الكسائي يجوز ذلك عنده مطلقا ظهر الإعراب في اسم (إنَّ) أم لم يظهر.

وقد ردَّ ابن هشام ما ذهب إليه الكسائي والفراء بقوله (والحقُّ المنع مطلقا) وهذا يفيد أنه لا يجوز عنده رفع الاسم عطفا على محل اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر مطلقا، أي سواء أظهر إعراب اسم (إنَّ) أم لم يظهر، وحمل نحول قوله تعالى ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[2] على أنه مبتدأ حُذِف خبره، أي على التقديم والتأخير، أو على أنه مبتدأ وما بعده خبره، أي على حذف خبر (إنَّ).

وملخص كلام ابن هشام من خلال أقواله السابقة أنه يجوز عنده أن يرفع الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر، وذلك محمول عنده على أن الاسم المرفوع معطوف على الضمير المرفوع المستتر في الخبر إذا وجد فاصل بينهما أو على أنه مبتدأ حُذف خبره إذا لم يوجد فاصل، ويمتنع أو يضعف عنده أن يكون معطوفا على محل اسم (إنَّ)، ولا يجوز عنده أن يُرفع الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر، وما جاء من ذلك في بعض الشواهد فهو محمول عنده على التقديم والتأخير أو على حذف الخبر، أي أن الاسم المرفوع قبل استكمال الخبر إما أنه مبتدأ حُذِف خبره وما بعده خبر (إنَّ) وهو في نية التقديم عليه، وإما أنه مبتدأ وما بعده خبره وخبر (إنَّ) محذوف.

يتضح مما سبق أنه لا يجوز عند ابن هشام العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر على كل حال، وهو ما يتوافق مع مذهب البصريين.

5- مسألة عمل وإلغاء "إنْ" المخفَّفة من الثقيلة:

اختلف النحاة في عمل (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة، فذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن (إنَّ) المشدَّدة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في

---

[1] – ولا يشترط الفراء في هذه المسألة أن يكون الحرف المشبه بالفعل (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ)، بل يجوز ذلك عنده بعد جميع الحروف المشبهة بالفعل الستة: إنَّ وأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ وكأنَّ، وهذا معنى قول ابن هشام (ويعممه الفراء في الستة).

[2] – المائدة، 69.

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 24)، 159/1.

اللفظ، فهي على ثلاثة أحرف مثله ومبنية على الفتح مثله، فإذا خُفِّفت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها، ومنهم من احتج بأن (إنَّ) المشدَّدة من عوامل الأسماء و(إنْ) المخفَّفة من عوامل الأفعال، فينبغي أن لا تعمل المخفَّفة في الأسماء كما لا تعمل المشدَّدة في الأفعال، لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[1].

واحتج البصريون على مذهبهم بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2]، في قراءة من قرأ بـ(إنْ) المخفَّفة وهي قراءة نافع وابن كثير[3]، وروى أبو بكر عن عاصم بـ(إنْ) المخفَّفة و(لَمَّا) المشدَّدة[4]، فـ(كلًّا) منصوب بـ(إنْ) المخفَّفة، ولا يجوز أن يكون منصوبا بـ(ليُوفِّيَنَّهم) لأن لام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يجوز أن تقول: زيدًا لأكرمَنَّ ، فتنصب (زيدًا) بـ(لأكرمَنَّ)، فكذلك هاهنا لا يجوز أن يكون (كلًّا) منصوبا بـ(ليوفِّيَنَّهم)، واحتجوا أيضا بأنه قد صحَّ عن العرب أنهم قالوا: إِلَّا أنْ أَخَاكَ ذَاهِبٌ، فنصبوا (أخاك) بـ(أنْ) المخفَّفة[1]، وقد قال الشاعر:[2]

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فنصب (ثدييه) بـ(كأنْ) المخفَّفة، وقال الآخر:[3]

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، (المسألة: 24)، 159/1.

[2] – هود، 111، وقد ضُبِطت الآية على قراءة نافع، أي بتخفيف (إنْ) و(لَمَا).

[3] – ذكر هذه القراءة أبو زرعة ونسبها لنافع وابن كثير، ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة (عبد الرحمان بن محمد)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، (1418هـ- 1997م)، ص 350، وذكرها أبو عمرو الداني وابن الجزري ونسباها لنافع وابن كثير وأبي بكر، ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد)، عني بتصحيحه: أوتورتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، (1404هـ- 1984م)، ص126، والنشر في القراءات العشر، 290/2، 291.

[4] – ذكر أبو زرعة أنه قرأ بهذه القراءة أبو بكر، ينظر: حجة القراءات، ص 352، وذكر ابن النحاس أنه قرأ بها عاصم، ينظر: إعراب القرآن، ابن النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد)، تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، (1429هـ- 2008م)، ص 433، وذكر ابن مجاهد أنه قرأ بها عاصم في رواية أبي بكر، ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى)، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، ص 339، وذكر في الإتحاف أنه قرأ بها أبو بكر ووافقه الحسن، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، 136/2، ونسبها في الغيث لشعبة، ينظر: غيث النفع، ص 316.

[1] – وفي هذا استدلال بـ(أنْ) المفتوحة على (إنْ) المكسورة، وهما مخفَّفتان من (أنَّ) و(إنَّ)، فإما لأنهم اعتبروا (إنَّ) و(أنَّ) حرفا واحدا، إلا أنه تُكسَر همزته في مواضع وتُفتَح في مواضع أخرى، وإما لأنهم قاسوا (إنْ) المخفَّفة المكسورة على (أنْ) المخفَّفة المفتوحة في العمل.

[2] – البيت من الهزج لم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 398/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 178/8، وهو من شواهد تخليص الشواهد، ص 389، والجنى الداني، ص 575، والكتاب، 135/2، و140، ولسان العرب، 30/13، و32 (أنن)، والمنصف، 128/3، وقد جاء البيت في أكثر هذه المصادر بالرفع (كأنْ ثدْياه)، كما جاء في أكثرها بلفظ (وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ) وفي بعضها (وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ).

[3] – البيت من الرجز في ملحق ديوان رؤبة، ص 169، وتمامه ولفظه فيه:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ

فنصب (وريديه) بـ(كأنْ) المخفَّفة أيضا، (وكَأَنْ) أصلها (أنْ) أضيف إليها (الكاف) للتشبيه، والأصل في (الكاف) أن تكون مؤخَّرة كما أن الأصل في (اللام) أن تكون مقدَّمة، فإذا قلت: كأنَّ زيدًا الأسدُ، كان الأصل فيه: إنَّ زيدًا كالأسدِ، كما إذا قلت: إنَّ زيدًا لقائمٌ، كان الأصل فيه: لأنَّ زيدًا قائمٌ، إلا أنه قُدِّمت (الكاف) على (أنَّ) عناية بالتشبيه، وأُخِّرت (اللام) على (إنَّ) لئلا يجمعوا بين حرفي تأكيد، فلما نُصِب بها مع التخفيف دلَّ على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه، والرواية المشهورة في البيتين السابقين (كأنْ ثدييه) و(كأن وريديه) بالنصب فيهما، وأما رواية الرفع (كأنْ ثدياه) و(كأنْ وريداه) إن صحَّت فيهما فعلى حذف الضمير مع التخفيف كما قال الأعشى:[1]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

كأنه قال: أَنْهُ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتقلُ، وقال الأخر:[2]

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلاَنَا عَلَىَ مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

كأنه قال: أنْه كِلانا حريصٌ.

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هَدَّارُ بِبَبْ إِذَا دَعَاهَا أَقْبَلَتْ لَا تَتَّئِبْ

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلُبْ

وينظر: خزانة الأدب، 391/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 135/9، وقد جاء البيت فيه برواية الرفع (كَأَنْ وريدَاهُ)، وهو من شواهد شرح التصريح، 234/1، وتخليص الشواهد، ص 390، ولسان العرب، 365/1 (خلب)، و32/13 (أنن)، والجني الداني، ص 576، ورصف المباني، ص 211، والكتاب، 164/3، 165، وقد جاء لفظه في بعض هذه المصادر:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ

كما جاء تمامه ولفظه في بعض هذه المصادر:

غَضَنْفَرٌ تَلْقَاهُ عِنْدَ الْغَضَبْ كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَا آخْلُبْ

[1] – البيت من البسيط في ديوان الأعشى، ص 59، وقد جاء فيه بلفظ:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيَلُ

وينظر: خزانة الأدب، 390/8، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 243/6، وهو من شواهد الأزهية، ص 64، وتخليص الشواهد، ص 382، والكتاب، 137/2، و74/3، و164، و454، والمنصف، 129/3، ورصف المباني، ص 115، والمقتضب، 9/3.

[2] – البيت من الوافر وقد نُسِب لعدّي بن زيد، ولم أقف عليه في ديوانه، كما نُسِب لعمرو بن جابر الحنفي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 123/4، وهو من شواهد الكتاب، 74/3، والمقتضب، 241/3، والحماسة، البحتري (أبو عبادة الوليد بن عبيد)، تحقيق: د/محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، (1428هـ- 2007م)، ص 65.

ومن كلامهم: أوَّلُ ما أقول أنْ بسمِ اللهِ، كأنهم قالوا: أنْهُ بسم الله، وقال تعالى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[1]، كأنه قال: أنْهُ لا يرجعُ إليهم قولًا، إلا أنها لا تُخفَّف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف وهي: لا وقد وسوف والسين، كقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[2]، أي: أنْهُ سيكون منكم مرضى، وقال أبو صخر الهذلي:[3]

فَتَعَلَّمِي أَنْ قدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ افْعَلِي مَا شِئْتِ عَنْ عِلْمِ

أي: أَنْهُ قدْ كلفتُ بكم، وجعلوا هذه الأحرف عوضا مما لحق (أنْ) من التغيير، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم، وذلك لأن (أنْ) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف ووقوع الفعل بعدها، فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم، واحتجوا أيضا بما حكاه بعض أهل اللغة من إعمال (أنْ) المخفَّفة في المضمر، نحو قولهم: أظنُّ أنْكَ قائمٌ، وأحسبُ أنْه ذاهبٌ، يريدون (أنَّك) و(أنَّه) بالتشديد، قال الشاعر:[1]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

أراد: فلو أنَّكِ، بالتشديد[2]، لكنه خفَّف (أنَّ) وأبقى عملها في ضمير المخاطبة (الكاف)[3].

مذهب البصريين:

قال سيبويه «وحدَّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرءون ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]، يخفِّفون وينصبون، كما قالوا:[5]

---

[1] – طه، 89.

[2] – المزمل، 20.

[3] – البيت من الكامل وقد نُسِب لأبي صخر الهذلي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 410/7، وهو من شواهد شرح المفصل، 8/ 76، وشرح أشعار الهذليين، 975/2، وقد جاء في هذا الأخير بلفظ (فَاسْتَيْقِنِي) بدلا من (فَتَعَلَّمِي).

[1] – البيت من الطويل ولم يُنسَب لأحد، ينظر: خزانة الأدب، 381/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 185/5، وهو من شواهد الأزهية، ص 62، وشرح شواهد المغني، 105/1، والأشباه والنظائر، 238/5، و262، والجنى الداني، ص 218، ورصف المباني، ص 115، ولسان العرب، 181/4 (حرر)، و194/10 (صدق)، و30/13 (أنن)، والمنصف، 128/3.

[2] – وذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام، مما يجعل الاستدلال بهذا البيت ونحوه على إعمال (أنْ) المخفَّفة ضعيف كما يقول ابن الأنباري، ينظر: الإنصاف، 168/1.

[3] – ينظر: الأنصاف، (المسألة: 24)، 159/1-168.

[4] – هود، 111.

[5] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش6، ص 414.

كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذِف من نفسه شيءٌ لم يغيَّر عملُه كما لم يُغيَّر عملُ: لم يكُ، ولم أُبَلْ، حين حُذِف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها (ما)»[1]، لقد ذكر في هذا القول ثلاثة شواهد من السماع على إعمال (إنْ) المخفَّفة:

الشاهد الأول: قول بعض العرب: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، فقد نصبت (إنْ) المخفَّفة (عمرًا).

الشاهد الثاني: قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2]، في قراءة من قرأ (إنْ) بتخفيف (النون)[3]، فقد نصبت (إنْ) المخفَّفة (كلًّا).

الشاهد الثالث: قول الشاعر:[1]

كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فقد نصبت (كأنْ) المخفَّفة (ثدييه)، وقد وقع الاستدلال في هذا الشاهد بـ(كأنْ) المخفَّفة وليس بـ(إنْ) المخفَّفة كما في الشاهدين السابقين، ربما لأن (كأنْ) المخفَّفة عند سيبويه مركبة من (الكاف) وهي كاف التشبيه و(أنْ) المخفَّفة، و(أنْ) و(إنْ) المخفَّفتين كأنهما حرف واحد، تُفتح همزته في مواضع وتُكسر في أخرى، فيستدلُّ بإحداهما على الأخرى في جواز العمل عموما، وإن كان لكل واحدة منهما أحكام تخصها.

وقد استدلَّ سيبويه على إعمال (إنْ) المخفَّفة من جهة القياس بأن (إنْ) المخفَّفة أشبهت الفعل الذي حُذِفت بعض حروفه، مثل: (لم يَكُ) الذي أصله (لم يَكُنْ)، فحُذِفتْ منه (النون)، و(لم أُبَلْ) الذي أصله (لم أُبَالِ) فحُذِفت منه (الألف)وسُكِّنت لامه، فكما أن الفعل إذا حُذِف منه شيء لا يَبطل عملُه، كقولنا: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، فالفعل (يكُ) رفع المبتدأ (زيدٌ) ونصب الخبر (منطلقًا)، فكذلك الحرف إذا حُذِف منه شيء لا يبطل عمله، و(إنْ) المخفَّفة من (إنَّ) حرف حُذِف منه (النون)

---

[1] – الكتاب، 140/2

[2] – هود، 111.

[3] – وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر، كما سبق في تخريج هذه القراءة عند عرض المسألة، ينظر: الهامش3، ص 414، وقد نسب سيبويه هذه القراءة لأهل المدينة، ويقصد نافعا ومن روى عنه، ولكن هي أيضا قراءة أهل مكة لأن ابن كثير من مكة، وقراءة بعض أهل الكوفة، لأن أبا بكر وهو شعبة –الراوي الأول عن عاصم– من الكوفة.

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش6، ص 414، وقد رُوِي البيت بالرفع (ثدياه) وهو الأكثر كما سبق في تخريجه.

الثانية المفتوحة، فيجوز أن يعمل كما عملت (إنَّ) ولا يبطل عملُه.

وذكر سيبويه في مقابل جواز إعمال (إنْ) المخفَّفة وجها آخر، وهو أن أكثر العرب يُهمِلون (إنْ) المخفَّفة ولا يُعمِلونها، يُفهم ذلك من قوله (وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها "ما")، أي أكثر العرب ألحقوا (إنَّ) إذا حُذِفت منها (النون) أو لحقتها (ما) بحروف الابتداء المهملة الغير عاملة التي تدخل على الاسم والفعل، فلم تختص بأحدهما فتكون عاملة فيه[1]، فسيبويه يقصد أن أكثر العرب أهملوا (إنْ) المخفَّفة ولم يُعمِلوها كما أهملوا (إنَّما)، وهذا يعني أنه قاس (إنْ) المخفَّفة إذا أُهمِلت على (إنَّما)، فكلاهما تغيَّر عن (إنَّ) المشدَّدة إما بحذف (النون) أو بزيادة (ما)، وهذا التغير في اللفظ صحبه زوال في الاختصاص، فكلاهما يدخل على الاسم والفعل، فلم يختص بأحدهما فيكون عاملا فيه.

وكان سيبويه قد ذكر قبل هذا القول الذي نقلته عنه عدة شواهد من السماع على إهمال (إنْ) المخفَّفة وعدم إعمالها، وعلى عدم اختصاصها أي دخولها على الاسم والفعل[1]، فتحصَّل أن سيبويه ذكر في (إنْ) المخفَّفة وجهين: الإهمال وهو الأكثر، والإعمال وهو جائز.

يتضح من كلام سيبويه أن (إنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل.

قال المبرد «وجاز النصب بها [يعني (إنْ)] إذا كانت مخفَّفة من الثقيلة، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل، فلما حُذِف منها صار كفعل محذوف، فعمل الفعل واحد وإن حُذِف منه[2]، كقولك: لم يكُ زيدٌ منطلقٌ، وقولك: عِ كلامًا، وأما الذين رفعوا بها فقالوا: إنما أشبهت الفعل في اللفظ لا في المعنى، فلما نقصت عن ذلك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله...وهذا القول الثاني هو المختار»[3]، لقد ذكر في هذا القول أنه يجوز النصب بـ(إنْ) المخفَّفة، واستدلَّ على ذلك بالقياس، فقد قاس (إنْ) المخفَّفة على فعل حُذِفتْ بعضُ حروفه، فإن ذلك لا يُبطِل عمله، مثل الفعلين: (يكُ) و(عِ)، الأول حُذِفت منه (النون) والثاني حُذفت منه (الواو) أصله (اِوْعِ)، فقد عملا في قولنا: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، وقولنا: عِ كلامًا، فكذلك (إنْ) المخفَّفة التي أصلها (إنَّ) فحُذِفت منها (النون) الثانية،

---

[1] – هي التي تكون في بداية الكلام، كحروف الاستفتاح (أَلاَ، أَمَا)، وحروف التحضيض (لولا، لوما، هلاّ، ألاَ)، وحروف الاستئناف (أمّا، الواو، الفاء، حتى).

[1] – ينظر: الكتاب، 139/2، 140.

[2] – في الأصل: منك، وهو تحريف.

[3] – المقتضب، 189/1.

يجوز أن تعمل.

وذكر المبرد وجها آخر في مقابل وجه إعمال (إنْ) المخفَّفة هو وجه إهمالها، دلَّ على ذلك قوله (وأما الذين رفعوا بها)، وعبارته تُوهِم بأن (إنْ) المخفَّفة رفعت الاسم، وإنما يقصد: والذين رفعوا الاسم بعدها، أي جعلوها مهملة، وهم العرب، وقد يقصد المبرد النحاة الذين ذهبوا إلى أن (إنْ) المخفَّفة لا يجوز أن تعمل فالاسم بعدها يُرفع ولا يُنصب، وذكر المبرد أن النحاة استدلوا على هذا الوجه أو المذهب[1]، بأن (إنَّ) المشدَّدة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل في اللفظ لا في المعنى، والمقصود بالمعنى هنا غير التأكيد كالترجي والتشبيه والتمني، فلما حُذِفت منها (النون) الثانية فخُفِّفت أصبحت لا تشبه الفعل لا في اللفظ ولا في المعنى، فبطل عملها، ورجع الكلام إلى أصله قبل دخول (إنَّ) المشددة، أي أصبح الاسم بعد (إنْ) المخفَّفة مرفوعا بالابتداء.

وبعد أن ذكر المبرد وجهين في (إنْ) المخفَّفة: الإعمال والإهمال وذكر وجه الاستدلال على كل منهما، قال (وهذا القول الثاني هو المختار)، وكلامه قد يوحي بأنه اختار وجه الإهمال في (إنْ) المخفَّفة وبالتالي لا يجيز إعمالها، وفي تقديري أن المبرد اختار قولا على قول وليس وجها على وجه، فاختار القول الثاني في الاستدلال على إهمال (إنْ) المخفَّفة على القول الأول في الاستدلال على إعمالها، والقول الثاني هو (أشبهت "إنَّ" الفعل في اللفظ لا في المعنى)، أما القول الأول فهو (أشبهت "إنَّ" الفعل)، والفرق بين القولين أن الثاني فيه تقييد الشبه بالشبه اللفظي، أما الأول ففيه إطلاق الشبه فيشمل الشبه اللفظي والشبه المعنوي، فـ(إنْ) المخفَّفة حسب القول الثاني لا تشبه الفعل لذهاب الشبه اللفظي، وحسب القول الأول تشبه الفعل لبقاء الشبه المعنوي، فالمبرد اختار القول بأن (إنَّ) تشبه الفعل في اللفظ لا في المعنى على القول بأنها تشبهه مطلقا، أي أن القياس الثاني عنده أقوى من القياس الأول، وبالتالي وجه إهمال (إنْ) المخفَّفة عنده أقوى في القياس من وجه إعمالها، فتحصَّل أن المبرد ذكر في (إنْ) المخفَّفة وجهين: الإهمال وهو الأقيس، والإعمال وهو جائز.

يتضح من كلام المبرد أن (إنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل.

قال ابن السراج «واعلم أن (إنَّ) و(أنَّ) تُخفَّفان، فإذا خُفِّفتا فلك أن تُعمِلهما، ولك أن لا تُعمِلهما أما من لم يُعمِلهما فالحجة له أنه إنما أَعمَل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها

[1] – إذا كان يقصد العرب، فهو استدلال على وجه إهمالهم (إنْ) المخفَّفة وعدم إعمالها، وإن كان يقصد النحاة الذين ذهبوا إلى أن (إنْ) المخفَّفة لا تعمل، فهو استدلال على مذهبهم.

مفتوحة، فلما خُفِّفت زال الوزن والشبه[1]، والحجة لمن أَعمَل أن يقول: هما بمنزلة الفعل، فإذا خُفِّفتا كانتا بمنزلة فعل محذوف، فالفعل يعمل محذوفًا عمله تامًّا، وذلك قولك: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، فعمل عمله و(النون) فيه، والأقيس في (أنْ) أن يُرفَع ما بعدها، وكان الخليل يقرأ[2] ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3]، فيؤدِّي خط المصحف[4]»[5]، لقد ذكر أن (إنْ) و(أنْ) المخفَّفتين يجوز فيهما وجهان: الإعمال والإهمال، وذكر وجه الاستدلال على كل منهما، فالإهمال وجهه أن (إنَّ) و(أنَّ) المشدَّدتين عملتا لشبههما بالفعل، فلما خُفِّفتا زال شبههما به، فلم تعودا مكوَّنتين من ثلاثة أحرف ولا مبنيتان على الفتح كما كانتا قبل التخفيف، فبطل عملهما، والإعمال وجهه أن (إنْ) و(أنْ) المخفَّفين أشبهتا الفعل الذي حُذِفت بعض حروفه، وقد سبق شرح هذا الوجه من الاستدلال.

وذكر ابن السراج أن الأقيس في (أنْ) المخفَّفة أن يُرفع ما بعدها، أي الأقيس فيها وجه الإهمال[1]، وقد سكت عن (إنْ) المخفَّفة مما يدلّ أنه يستوي فيها الوجهان عنده: الإعمال والإهمال، من جهة القياس، لكنه ذكر أن الخليل كان يقرأ ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2]، بالتخفيف في (إنْ) والرفع في (هذان)[3]، وهذا يعني أن (إنْ) المخفَّفة مهملة و(هذان) مبتدأ و(ساحران) خبره، فقد استشهد ابن السراج على وجه الإهمال في (إنْ) المخفَّفة بهذه القراءة، في حين لم يأت بشاهد على وجه الإعمال فيها، وكأنه يشير إلى أن وجه الإهمال في (إنْ) المخفَّفة أكثر من جهة السماع.

واضح من كلام ابن السراج أن (إنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل.

---

(1) – ربما العبارة الصحيحة (الحجة له أنه إنما أُعملتا لما أشبهتا الفعل بأنهما على ثلاثة أحرف وأنهما مفتوحتان، فلما خُفِّفتا زال الوزن والشبه) أي بالتثنية وليس بالإفراد، لعود الكلام على (إنْ) و(أنْ) المخفَّفتين.

(2) – قال في النشر: اختلفوا في (إنْ) فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها، واختلفوا في (هذان) فقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء، وقرأ الباقون بالألف وابن كثير على أصله في تشديد النون، ينظر: النشر في القراءات العشر، 320/2، 321، ويتبيَّن أن هذه القراءة التي نسبها ابن السراج للخليل هي قراءة متواترة قرأ بها حفص وابن كثير، إلا أن ابن كثير شدَّد (النون) من (هذان).

(3) – طه، 63.

(4) – يعني يوافق خط المصحف، وذلك أن (هذان) رُسم في الصحف بغير ألف ولا ياء، وهذا يعني أنه مرفوع، لأنهم إذا كتبوا الرفع لم يكتبوه بالألف وأسقطوها، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها، ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1423هـ- 2002م)، 317/6.

(5) – الأصول في النحو، 235/1.

(1) – أي عدم عملها في اللفظ، فالأقيس في (أنْ) المخفَّفة المفتوحة أن لا تنصب الاسم، لكن يُقدَّر فيها ضمير الشأن (الهاء) تكون عاملة فيه، وهذا ما ذكره ابن السراج نقلا عن سيبويه، ينظر: الأصول في النحو، 238/1.

(2) – طه، 63.

(3) – سبق تخريج هذا القراءة قريبا، الهامش1.

قال السيرافي «واعلم أن (إنَّ) إذا خُفِّفت كان لها مذهبان: أحدهما: أن يبطل عملها...والمذهب الآخر في (إنَّ) إذا خُفِّفت أن لا يبطل عملها وتكون بمنزلة فعل سقط بعض حروفه وبقي عمله، كقولك: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، ولم أُنَل زيدًا، ومثله قراءة أهل المدينة ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[1]، كما قالوا:[2]

كَأَنْ ثَدْيَيْه حُقَّانِ

قال [يعني: سيبويه] وحدَّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ...والأكثر في المخفَّفة أن يبطل عملها، لأنها كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها، وقد بطل اللفظ الذي كانت تعمل به، والفعل يعمل بمعناه وإن نقص لفظه، وقد جاء التخفيف والإعمال في المفتوحة وأنشدوا:[3]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وليس هذا بالجيد ولا بالكثير كالمكسورة»[1]، لقد ذكر أن (إنْ) المخفَّفة لها مذهبان، أي وجهان: الأول الإهمال (أن يبطل عملها)[2]، والثاني: الإعمال (أن لا يبطل عملها)، وقد استدلَّ على وجه إعمالها في سياق شرحه لكلام سيبويه من جهة القياس بأن (إنْ) المخفَّفة أشبهت الفعل الذي حُذِفت بعض حروفه وبقي عمله، ومن جهة السماع بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3]، في قراءة من قرأ بتخفيف (إنْ)[4]، وبقول الشاعر:[5]

كَأَنْ ثَدْيَيْه حُقَّانِ

وبما ثبت من قول بعض العرب: إنْ عمرًا لمنطلقٌ[6].

وذكر السيرافي أن الأكثر في (إنْ) المخفَّفة من حيث الاستعمال وجه الإهمال (والأكثر في

---

[1] – هود، 111.

[2] – سبق تخريجه، الهامش6، ص 414.

[3] – سبق تخريجه، الهامش4، ص 416.

[1] – شرح كتاب سيبويه، 468/2، 469.

[2] – لقد ذكر السيرافي عدة شواهد على إهمال (إنْ) المخفَّفة في سياق شرحه لكلام سيبويه، لكنني لم أنقلها عنه لأن الغرض في المسألة التي نحن بصددها هو إبراز وجه إعمال (إنْ) المخفَّفة وليس وجه إهمالها.

[3] – هود، 111.

[4] – سبق تخريج هذه القراءة، الهامش3، ص 414.

[5] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش6، ص 414.

[6] – سبق توضيح ما استدل به السيرافي من القياس ومن هذه الشواهد عندما نقلت كلام سيبويه في هذه المسألة: ص 417، 418.

المخفَّفة أن يبطل عملها)، وعلَّل ذلك من جهة القياس بأن (إنَّ) المشدَّدة عملت لشبهها بالفعل من جهة اللفظ في أنها مكوَّنة من ثلاثة أحرف ومبنية على الفتح (لأنها كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها)، فلما خُفِّفت زال شبهها بالفعل، لأنها أصبحت مكوَّنة من أقل من ثلاثة أحرف ومبنية على غير الفتح، فبطل عملها (وقد بطل اللفظ الذي كانت تعمل به).

ولأن الفعل قد تُحذَف بعض حروفه، فتنقص بنيته عن ثلاثة أحرف ويتغير بناؤه على الفتح، ورغم ذلك لا يبطل عمله، مثل الفعل (يكُ)، قال السيرافي (والفعل يعمل بمعناه وإن نقص لفظه)، ويقصد أن الفعل قبل الحذف يعمل بلفظه ومعناه، فلما تُحذَف بعض حروفه يعمل بمعناه، وليست كذلك (إنْ) المخفَّفة، لأنها عملت قبل التخفيف بلفظها فقط وهو (إنَّ) المشدَّدة[1]، فلما خُفِّفت زال ما كانت تعمل به فبطل عملها.

نلاحظ أن السيرافي كان قد علَّل إعمال (إنْ) المخفَّفة بأنها أشبهت الفعل الذي حُذِفت بعض حروفه، في حين علَّل إهمالها هنا بزوال شبهها بالفعل، وهذا فيه تناقض في القياس بين الوجهين، لأن (إنْ) المخفَّفة إما أنها تشبه الفعل وإما أنه قد زال شبهما بالفعل، فلا نقول مرة أنها أشبهت الفعل ومرة أخرى أنه قد زال شبهها بالفعل[1]، وفي تقديري أن القياس الأول إنما ذكره في سياق شرحه لكلام سيبويه فهو قياس سيبويه، وأما القياس الثاني فذكره في مقابل القياس الأول فهو قياسه، لأنه يُستَبعد أن يكون السيرافي متناقضا مع نفسه في قول واحد، وبالتالي فـ(إنْ) المخفَّفة عنده قد زال شبهها بالفعل، وهذا يقتضي أنها تكون مهملة ولا تكون عاملة، مما يوحي أنه قد ضعَّف وجه الإعمال فيها.

الذي يظهر من كلام السيرافي أنه ضعَّف وجه الإعمال في (إنْ) المخفَّفة من جهة القياس، لكن لم يضعِّفه من جهة السماع، فلم يرد الشواهد التي أوردها على إعمال (إنْ) المخفَّفة في سياق شرحه لكلام سيبويه، وأنى له ذلك[2]، لكن حسب السيرافي لما كانت (إنْ) المخفَّفة قد زال شبهها بالفعل كان وجه الإهمال فيها من حيث الاستعمال أكثر من وجه الإعمال.

وانتقل السيرافي في الأخير إلى الكلام على (أنْ) المخفَّفة المفتوحة واستشهد على إعمالها بقول

---

[1] – وهذا بناء على رأي السيرافي في أنها عملت لشبهها بالفعل في اللفظ فقط.

[1] – نتج هذا التناقض من إطلاق الشبه في القياس الأول، فشمل الشبه في اللفظ والمعنى، وتقييد الشبه في القياس الثاني بالشبه في اللفظ، فلم يشمل الشبه في المعنى.

[2] – أنى له أن يرد قراءة متواترة قرأ بها ثلاثة من السبعة، نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وأنى له أن يرد كلاما فصيحا ثبت عن بعض العرب.

الشاعر:[1]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

فقد عملت (أنْ) المخفَّفة في الضمير (الكاف)، قال السيرافي (وليس هذا بالجيد)، أي في اختيار الكلام، لأن الشاعر أراد: فلو أنَّك، بالتشديد، لكنه خفَّف (أنَّ) للضرورة، وقال السيرافي (ولا بالكثير كالمكسورة) إشارة إلى أن وجه الإعمال في (أنْ) المخفَّفة المفتوحة أقل من وجه الإعمال في (إنْ) المخفَّفة المكسورة، وإذا كان وجه الإعمال في (إنْ) المخفَّفة المكسورة قليل مقارنة بوجه الإهمال فيها ينتج عن ذلك أن وجه الإعمال في (أنْ) المخفَّفة المفتوحة قليل جدا.

يتضح من كلام السيرافي أن (إنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل.

قال الفارسي «وإذا خُفِّفت [يعني (إنَّ)] زال شبه الفعل عنها...ولزوال شبهها بالفعل أُختِير في الاسم الواقع بعدها الرفع، وجاء أكثر القراءة على ذلك»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن (إنَّ) المشدَّدة إذا خُفِّفت زال عنها شبه الفعل، أي أن الفارسي ذهب إلى أن (إنْ) المخفَّفة قد زال شبهها بالفعل، وقد استدلَّ بهذه العلة على وجه الإهمال فيها، وجعله هو الوجه المختار (ولزوال شبهها بالفعل اختير في الاسم الواقع بعدها الرفع)، هذا من جهة القياس، ومن جهة السماع أشار إلى أن وجه الإهمال هو الأكثر فيها (وجاء أكثر القراءة على ذلك)، ويقصد بالقراءة وجوه القراءات في القرآن الكريم، أي أن (إنْ) المخفَّفة أكثر ما جاءت في هذه القراءات مهملة[2].

والفارسي إذ ذكر أن وجه الإهمال في (إنْ) المخفَّفة هو الوجه المختار في القياس، والأكثر في الاستعمال، فهو يشير ضمنيا إلى جواز وجه آخر فيها، ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، هو وجه الإعمال.

وقال الفارسي «فإن قلت: إن (النون) الثانية لا تلزم في (إنَّ) ألا ترى أنها تُحذَف في مَنْ خفَّف، [فأجاب] فإنها وإن خُفِّفت فمن أصل الكلمة، وفي هذا الموضع يلزم أن تكون ثابتة، ألا ترى أنَّها وإن خُفِّفت تعمل، فإذا أُعمِلت وجب ثباتها، لأن الأكثر أن تُعمِلها عمل الفعل غير محذوفة، فإذا خفِّفت

---

[1] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش4، ص 416.

[1] – المسائل المشكلة، ص 176.

[2] – وكلام الفارسي فيه إشارة إلى أن (إنْ) المخفَّفة جاءت في القرآن الكريم عاملة، وهو يشير إلى الآية 111 من سورة هود ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ في قراءة من قرأ بتخفيف (إنْ)، فيكون قد استشهد ضمنيا بهذه الآية على إعمال (إنْ) المخفَّفة.

لم يُعملوا، وعليه القراءة، والتنزيل على هذا الوجه دون الآخر»[1]، انطلق الفارسي في هذا القول من فرضية وهي أن (النون) الثانية في (إنَّ) المشدَّدة ليست حرفا أصليا، بدليل أنها تُحذَف إذا خُفِّفت (إنَّ)، والمعروف أن الحرف الزائد هو الذي يُحذَف من الكلمة، وأراد الفارسي أن يبطل هذه الفرضية ويثبت أن (النون) الثانية من (إنَّ) المشدَّدة حرف أصلي وليس زائدا، فاستدلَّ على ذلك بأن (إنَّ) تعمل وإن خُفِّفت (ألا ترى أنها تعمل وإن خُفِّفت)، فإذا عملت (إنَّ) وهي مخفَّفة أي محذوفة (النون) الثانية وجب أن تكون هذه (النون) ثابتة أي أصلية، وهذا معنى قوله (فإذا أُعمِلت وجب ثباتها)، لأن الأكثر في (إنَّ) أن تعمل وهي غير محذوفة (النون) الثانية (لأن الأكثر أن تُعملها عمل الفعل غير محذوفة)، وكأنَّ الفارسي يريد أن يقول: لما كان الأكثر في (إنَّ) أن تعمل وهي مشدَّدة، وجاز في الأقل أن تعمل وهي مخفَّفة، دلَّ ذلك على أن (النون) الثانية فيها أصلية وليست زائدة، فقد حكم على أصل البنية في الكلمة من خلال عملها، فالبنية التي تكون فيها الكلمة أكثر عملا هي الأصل، والبنية التي تكون فيها الكلمة أقل عملا هي الفرع.

لقد صرَّح الفارسي بأن (إنْ) المخفَّفة يجوز أن تعمل، وإن كان الأكثر فيها أن لا تعمل، لذلك قال (فإذا خفِّفت لم يعملوا وعليه القراءة، والتنزيل على هذا الوجه دون الآخر)، ويُحمل قوله هنا (على الأكثر)، أي الأكثر في كلام العرب، وفي القراءات، وفي التنزيل وهو القرآن الكريم أن تُهمل (إنْ) المخفَّفة ولا تعمل.

وقال الفارسي «فإن قلت: أفحُذِفت (النون) من (إنَّ) وأُعمِلت، وقد قلت: إن الوجه فيها ألا تعمل استدلالا [بقوله تعالى] ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾[1]، ونحو ذلك؟ قلنا: إن إعماله[2] مع الحذف مذهب، وله وجه من القياس، وإن كان الأكثر في الاستعمال غيره، والأقوى في القياس سواه»[3]، لقد أراد في هذا القول أن يوضِّح مسألة (إنْ) المخفَّفة هل تعمل أم لا؟ خاصة وأنه ذكر في بعض أقواله أن الوجه فيها أن لا تعمل، واستدلَّ بنحو قوله تعالى ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾[4]، حيث جاء بعد (إنْ) المخفَّفة الفعل (كاد)، مما يدل على عدم اختصاصها وبالتالي عدم عملها.

ويتبيَّن من توضيح الفارسي لهذه المسألة أن (إنْ) المخفَّفة لها وجهان: الأول: وجه الإعمال وعبَّر

---

[1] – الإغفال، 385/2.

[1] – الفرقان، 42.

[2] – (الهاء) في (إعماله) تعود على اللفظ، أي: لفظ (إنَّ)، فيكون المقصود: إعمالها.

[3] – الإغفال، 390/2.

[4] – الفرقان، 42.

عنه بقوله (إن إعماله مع الحذف مذهب)، أي أن إعمال (إنَّ) مع حذف (النون) الثانية منها مذهب، يعني: وجه، وقوله (وله وجه من القياس) إشارة إلى قياس (إنْ) المخفَّفة في هذا الوجه على فعل حُذِفت بعض حروفه وبقي عمله، والوجه الثاني: وجه الإهمال، وهو ما عبَّر عنه بقوله (وإن كان الأكثر في الاستعمال غيره والأقوى في القياس سواه) أي الأكثر في الاستعمال والأقوى في القياس غير وجه الإعمال، وهو وجه الإهمال.

يتضح من أقوال الفارسي أن (إنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل.

قال ابن الوراق «واعلم أنك إذا خفَّفت هذه المكسورة [يعني "إنَّ"] جاز أن تُعمِلها وتنوي التشديد، لأنك لم تحذف التشديد حذفا لازما فصار حكمها مراعى، فلذلك جاز أن تحذفها ويبقى حكم (إنَّ) على العمل، كقولك: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، ومن أبطل عملها فإنه شبهها بالفعل من جهة اللفظ دون المعنى، فلما زال لفظها سقط شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عملها»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن (إنَّ) المشدَّدة إذا خُفِّفت جاز أن تعمل ويُنوَى فيها التشديد، أي يجوز أن نقول: إنْ زيدًا منطلقٌ، على نية وتقدير: إنَّ زيدًا منطلقٌ، فتكون (إنْ) مخفَّفة في اللفظ لكنها مشدَّدة في النيَّة والتقدير، وعلَّل ابن الوراق ذلك بقوله (لأنك لم تحذف التشديد حذفا لازما فصار حكمها مراعى)، أي لم تُحذَف (النون) الثانية من (إنَّ) المشدَّدة حذفا لازما بحيث تصبح (إنْ) وكأنها حرفا ثنائيا فتُراعَى فيها أحكام الحروف الثنائية، كـ(إنْ) الشرطية مثلا، وإنما حُذِفت (النون) الثانية في اللفظ من باب التخفيف، وهي منويَّة ومقدَّرة في المعنى، وبالتالي تبقى (إنْ) حرفا ثلاثيا وتراعى فيها أحكام (إنَّ) المشدَّدة (لذلك جاز أن تحذفها ويبقى حكم "أنْ" على العمل)، وقد شبَّه ابن الوراق (إنْ) المخفَّفة بالفعل (يكُ)، فقد خُفِّف من الفعل (يكنْ) بحذف (النون) في اللفظ لكن مع بقائها في المعنى، لذلك جاز أن يعمل، فنقول: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، والنيَّة والتقدير: لم يكنْ زيدٌ منطلقًا، فـ(يكُ) لو لم ننوِ به (يكنْ) لما جاز أن يعمل.

وذكر ابن الوراق وجها آخر في (إنْ) المخفَّفة وهو أن لا تعمل (ومن أبطل عملها)، ووجه الاستدلال عليه أن (إنَّ) المشدَّدة عملت لشبهها بالفعل في اللفظ دون المعنى، فلما خُفِّفت بحذف (النون) الثانية منها زال شبهها بالفعل فبطل عملها.

وقال ابن الوراق «وحكم [أنَّ] المفتوحة المشدَّدة في التخفيف والتثقيل، وجواز العمل [مثل (إنَّ)

[1] – علل النحو، ص 603، 604.

المكسورة المشدَّدة] إلا في خصلة واحدة، وهو أن (إنَّ) المكسورة إذا خُفِّفت ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، و(أنَّ) المفتوحة المشدَّدة إذا خُفِّفت أُضمِر فيها اسمها، كقولك: قدْ علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، تقديره: أنّه زيدٌ قائمٌ، ف(الهاء) المضمرة اسم (أنْ)»[1]، لقد ذكر أن حكم (أنَّ) المفتوحة المشدَّدة في التخفيف وجواز العمل كحكم (إنَّ) المكسورة المشدَّدة، وهذا يعني أن (أنْ) المخفَّفة المفتوحة يجوز فيها الوجهان اللذان ذكرهما ابن الوراق في (إنْ) المخفَّفة المكسورة، أي يجوز أن تعمل وأن لا تعمل، لكنه ذكر أن (أنْ) المخفَّفة المفتوحة تختلف عن (إنْ) المخفَّفة المكسورة في شيء واحد، و هو أن (إنْ) المخفَّفة المكسورة إذا لم تعمل ارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، ولا يكون للجملة بعدها محل من الإعراب لأنها جملة ابتدائية، أما (أنْ) المخفَّفة المفتوحة إذا لم تعمل وارتفع ما بعدها، يُقدَّر فيها ضمير الشأن (الهاء) يكون اسما لها، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر بعدها خبرا لها، أي أن (إنْ) المخفَّفة المكسورة إذا لم تكن عاملة في اللفظ لم تكن عاملة في التقدير، وأما (أنْ) المخفَّفة المفتوحة إذا لم تكن عاملة في اللفظ كانت عاملة في التقدير[1].

يتضح من كلام ابن الوراق أن (إنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل.

قال الرماني «وقال الشاعر في [أنْ] المخفَّفة:[2]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

إذا خُفِّفت لم تعمل، ويكون ما بعدها رفعًا على الابتداء والخبر، ومنهم من يُعمِلها وهي مُخفَّفة كما يُعمِل (لم تكُ) وهي محذوفة، والأكثر الرفع»[3]، لقد ذكر أن (أنْ) المخفَّفة لا تعمل واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر:[4]

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

حيث لم يُعمِل الشاعر (أنْ) المخفَّفة، ورفع بعدها (هالكٌ) على الابتداء، و(كلُّ مَنْ يحفَى وينتعلُ)

---

[1] – المصدر السابق، ص 604.

[1] – أشار ابن الوراق إلى سبب هذا الفرق بين (إنْ) و(أنْ) المخفَّفتين، وهو أن (أنْ) وما بعدها تقع موقع اسم يكون معمولا لغيره، فلم يجز إلغاء حكمها، ووجب تقديرها عاملة، وأما (إنْ) فهي تقع في صدر الكلام، فإذا ارتفع ما بعدها، لم تكن بنا ضرورة إلى تقديرها عاملة، وأمكن تقديرها من الحروف غير العوامل، نحو: هل وبل، ينظر: علل النحو، ص 604.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش1، ص 415.

[3] – معاني الحروف، ص 176.

[4] – سبق تخريجه، الهامش1، ص 415.

خبره.

لكن الرماني أجاز وجه الإعمال في (أنْ) المخفَّفة (ومنهم من يُعمِلها وهي مخفَّفة) تشبيها بالفعل الذي حُذِفت بعض حروفه (كما يُعمِل "لم تكُ" وهي محذوفة)، وأشار إلى أن وجه الإهمال في (أنْ) المخفَّفة أكثر من وجه الإعمال فيها (والأكثر الرفع).

يتضح من كلام الرماني أن (أنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل، ومن باب أولى أن (إنْ) المخفَّفة عنده يجوز أن تعمل أيضا[1].

هذا ما وقفت عليه من كلام البصريين في إعمال (إنْ) المخفَّفة، وقد نقل بعض المتأخرين عن البصريين أو بعض أئمتهم أن (إنْ) المخفَّفة يجوز أن تعمل.

ذكر ذلك ابن مالك[1]، وأبو حيان[2]، ونسباه للبصريين، كما ذكره ابن عقيل[3]، وقال: حكاه سيبويه والأخفش.

مذهب الكوفيين:

قال الفراء «وقوله [تعالى] ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]، قرأت القراء بتشديد (لَمَّا) وتخفيفها، وتشديد (إنَّ) وتخفيفها[5]...وأما الذين خفَّفوا (إنَّ) فإنهم نصبوا (كلًّا) بـ(ليُوَفِيَنَّهم)، وقالوا: كأنا قلنا: وإنْ لَيُوَفِّيَنَّهم كُلًّا، وهو وجه لا أشتهيه، لأن (اللام) إنما لا[6] يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كلّ) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ولا يصلح أن تقول: إنْ زيدًا لأضربُ، لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلا أضربُ، فهذا خطأ في (إلَّا) وفي (اللام)»[7]، لقد ذكر في هذا القول أن قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[8]، قد قُرئ بالتشديد والتخفيف

---

[1] – ذلك لأن وجه الإعمال في (أنْ) المخفَّفة المفتوحة أقل من وجه الإعمال في (إنْ) المخفَّفة المكسورة، كما سبق توضيح ذلك عند شرح كلام السيرافي، ينظر: هذه الأطروحة، ص 423.

[1] – ينظر: شرح التسهيل، 33/2.

[2] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1271/3.

[3] – ينظر: شرح ابن عقيل، 336/1.

[4] – هود، 111.

[5] – سبق تخريج هذه القراءات، الهامش3، والهامش4، ص 414.

[6] – في الأصل: إنما يقع، بدون (لا)، والمناسب ما أثبته، ينظر: معاني القرآن، الفراء، (الهامش 1)، 30/2.

[7] – معاني القرآن، الفراء، 28/2- 30.

[8] – هود، 111.

في (إنَّ) وفي (لَمَّا)[1]، وقد خرَّج الفراء قراءة التخفيف في (إنَّ) ﴿إِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ﴾[2] على أن (كلًّا) منصوب بالفعل (ليُوفِّيَنَّهم)، أي أنه مفعول به مقدَّم، والتقدير: إنْ لَمَا ليوفينَّهم كلًّا، وأقرَّ الفراء أن هذا التخريج فيه ضعف عنده (وهو وجه لا أشتهيه)[3]، وعلَّل ذلك بقوله (لأن "اللام" إنما لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله) أي لأن على هذا الوجه إنما يعمل الفعل الذي بعد (اللام) في شيء قبله، أي قبل (اللام)[4]، وهذا لا يصح، لأن (اللام) وهي في الأصل لام الابتداء[5] لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ويبدو أن الفراء لا يجوز عنده أن تكون (كلًّا) في قراءة تخفيف (إنَّ) منصوبة بـ(إنْ) المخفَّفة، لذلك قال (فلو رفعت "كلّ" لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيدٌ لقائم)، يريد أن يقول: لو جاء (كلًّا) في قراءة تخفيف (إنَّ) مرفوعا (إنْ كلٌّ لَمَا ليُوفِّيَنَّهم) لاستقام ذلك، لأن (إنْ) المخفَّفة تكون حينئذ مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر، مثل قولنا: إنْ زيدٌ لقائمٌ.

بل يبدو أن الفراء جعل (إنْ) في قراءة التخفيف نافية وليست مخفَّفة من الثقيلة[1] لذلك قال (ولا يصلح أن تقول: إنْ زيدًا لأضربُ، لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلَّا أضربُ)، أي لا يستقيم أن تقول: إنْ زيدًا لأضربُ، لأن معناها: ما زيدًا إلَّا أضربُ، وبيَّن السبب في ذلك فقال (فهذا خطأ في "إلَّا" وفي "اللام") ويقصد أنه لا يصحُّ أن يعمل ما بعد (إلَّا) فيما قبلها، وكذلك لا يصحُّ أن يعمل ما بعد (اللام) التي بمعنى (إلَّا) فيما قبلها، ففي المثال الذي ذكره الفراء يكون الفعل (أضربُ) قد نصب (زيدًا)، أي عمل ما بعد (اللام) فيما قبلها، وذلك لا يصحّ لأن (اللام) بمعنى (إلَّا).

نستنتج من كلام الفراء أن (إنْ) المخفَّفة لا يجوز أن تعمل عنده.

قال ثعلب «ما بعد (إنَّما) استئناف، [مثل]: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وما بعد (أنْ) استئناف، مثل: ظننْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ»[2]، لقد ذكر في هذا القول أن ما بعد (إنَّما) استئناف، أي جملة ابتدائية غير تابعة أو

---

[1] – وهي كلها قراءات متواترة قرأ بها السبعة، ينظر: النشر، 290/2، 291.

[2] – وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر عن عاصم، وإن كان نافع وابن كثير قرآ بالتخفيف في (لما)، وأبو بكر قرأ بالتشديد فيها، كما سبق تخريج القراءات التي وردت في هذه الآية، ينظر: الهامش3، و4، ص 414.

[3] – وقد يقصد بالوجه (القراءة)، فيكون تضعيفا لقراءة التخفيف في (إنَّ) من الناحية النحوية عنده.

[4] – (الهاء) في (قبله) تعود على الفعل، وإذا عمل الفعل المتصل بـ(اللام) في شيء قبله فقد عمل في شيء قبل (اللام).

[5] – وإنما أخِّرت إلى الخبر (لما ليوفينَّهم) لدخول (إنْ) على المبتدأ (كلّ) وتسمى بسبب ذلك اللام المزحلقة.

[1] – سيأتي بيان ذلك في المسألة التي بعد هذه.

[2] – مجالس ثعلب، 20/1.

معمولة لما قبلها، ومثَّل لذلك بقولنا: إنَّما زيدٌ قائمٌ، فـ(زيدٌ قائمٌ) جملة ابتدائية لم تعمل فيها (إنَّما)، وذكر أيضا أن ما بعد (أنْ) استئناف، ويظهر من خلال تمثيله: ظننْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، أنه يقصد (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة، أي ما بعدها مستأنف غير تابع أو معمول لما قبله، فيكون (زيدٌ قائمٌ) في المثال السابق جملة مستأنفة غير معمولة للفعل (ظنَّ) ولا لـ(أنْ) المخفَّفة، فلا محل لها من الإعراب، وإن كانت قد سدت مسد مفعولي (ظنَّ) أي أغنت عنهما.

ويقصد ثعلب بالقول السابق أن (إنَّما) لا تعمل فيما بعدها، وإنما هي حرف ابتداء مهمل وما بعده مستأنف، وكذلك (أنْ) المخفَّفة لا تعمل فيما بعدها، وإنما هي حرف ابتداء مهمل وما بعده مستأنف، وكأن ثعلب قاس (أنْ) المخفَّفة على (إنَّما) في أنها حرف ابتداء مهمل لا يعمل فيما بعده وما بعده مستأنف.

وكلام ثعلب يدل على أن (أنْ) المخفَّفة لا يجوز أن تعمل، أولا: لأنه قارنها بـ(إنَّما) و(إنَّما) لا يجوز أن تعمل باتفاق لأنها كافة ومكفوفة، أي أن (ما) كفَّت (إنَّ) عن العمل، وثانيا: لأنه أطلق الحكم فيها بأن ما بعدها مستأنف، فيُفهَم من هذا الإطلاق أنها لا يجوز أن تعمل.

وإذا كانت (أنْ) المخفَّفة المفتوحة لا يجوز أن تعمل عند ثعلب، فمن باب أولى أن تكون (إنْ) المخفَّفة المكسورة لا يجوز أن تعمل عنده أيضا[1]، لأن (أنْ) المخفَّفة المفتوحة حرف مصدري له صلة بما بعده، أي ما بعده صلة له، لكن ثعلب جعل ما بعدها مستأنفا، أي مقطوعا عنها، و(إنْ) المخفَّفة ليست حرفا مصدريا، ولا تكون إلا في بداية الجملة، فمن باب أولى أن يكون ما بعدها مستأنفا.

نستنتج من كلام ثعلب أن (إنْ) المخفَّفة عنده لا يجوز أن تعمل.

هذا ما وقفت عليه من كلام الكوفيين في إعمال (إنْ) المخفَّفة، وقبل أن أذكر ما نقله المتأخرون عن الكوفيين في حكم (إنْ) المخفَّفة من حيث العمل، يجب أن أقف عند أمر مهم في هذه المسألة، وفي المسألة التي ستأتي بعدها[2]، وهو أن ابن الأنباري قال في بداية هذه المسألة «ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم»[3]، وهو يقتضي أن الكوفيين يجيزون تخفيف

---

[1] – وهذا بناء على أنه يرى أن هناك (إنْ) المخفَّفة، لأن هناك من المتأخرين من نقل عن الكوفيين أن (إنَّ) لا تُخفَّف، وأن (إنْ) هي النافية، كما سيأتي قريبا، وقد يُرجِّح هذا أن ثعلبا ذكر (إنَّما) المكسورة وذكر معها (أنْ) المخفَّفة المفتوحة، وكان الأَوْلى أن يذكر معها (إنْ) المخفَّفة المكسورة، لأن كلاهما متغيِّر عن (إنَّ) المشدَّدة، الأُولى بزيادة (ما) والثانية بحذف (النون).

[2] – وهي مسألة معنى (إنْ) ومعنى (اللام) بعدها.

[3] – الإنصاف، (المسألة:24)، 159/1.

(إنَّ) المشدَّدة، إذ لا يتصور أنهم يحكمون على (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة بأنها لا تعمل إذا كانوا لا يجيزون تخفيف (إنَّ) المشدَّدة، لأنهم يكونوا قد حكموا على شيء غير موجود، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، كما يقول علماء الأصول، فإذا كان الكوفيون لا يتصوَّرون تخفيف (إنَّ) الثقيلة، فكيف يحكمون على (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة بأنها لا تعمل !

وقال ابن الأنباري في بداية المسألة التي ستأتي بعد هذه «ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) إذا جاء بعدها (اللام) تكون بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إلَّا)»[1]، وهو يقتضي أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف (إنَّ) المشدَّدة، لأن (إنْ) المخفَّفة هي التي تأتي بعدها (اللام)، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، حتى تتميَّز عن (إنْ) النافية التي لا تأتي بعدها (اللام)، نحو: إنْ زيدٌ قائمٌ، أي: ما زيدٌ قائمٌ، فإذا ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) تكون بمعنى (ما)، فقد نفوا وجود (إنْ) المخفَّفة، مما يعني أنهم لا يجيزون تخفيف (إنَّ) المشدَّدة.

وهذا التناقض الذي وقع فيه ابن الأنباري قد وقع فيه بعض المتأخرين أيضا، مثل ابن يعيش، والأستراباذي، فقد ذكرا في موضع أن (إنْ) المخفَّفة لا تعمل عند الكوفيين[1]، وذكرا في موضع آخر أن (إنْ) إذا جاء بعدها (اللام) فهي بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا) عند الكوفيين[2]، لكن بعض المتأخرين كأنهم تفطَّنوا لهذا التناقض فصرَّحوا بأن (إنَّ) المشدَّدة لا يجوز أن تُخفَّف عند الكوفيين، أي لا وجود لـ(إنْ) المخفَّفة عندهم، وممن ذكر ذلك ابن مالك[3]، وأبو حيان[4]، والمرادي[5]، والسيوطي[6].

وهذا التناقض الذي وقع فيه ابن الأنباري وغيره في تقديري يمكن أن يُفسَّر بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن الكوفيين على رأيين: فبعضهم يرى أن (إنَّ) المشدَّدة يجوز أن تُخفَّف، و(إنْ) المخفَّفة لا يجوز أن تعمل، وهؤلاء تنطبق عليهم هذه المسألة ولا تنطبق عليهم المسألة التي بعده هذه، وبعضهم يرى أن (إنَّ) المشدَّدة لا يجوز أن تُخفَّف، و(إنْ) الخفيفة إذا جاءت بعدها (اللام) فهي بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا)، وهؤلاء لا تنطبق عليهم هذه المسألة وتنطبق عليهم المسألة التي بعد

---

[1] – المصدر السابق، (المسألة: 90)، 526/2.

[1] – ينظر: شرح المفصل، 74/8، وشرح كافية ابن الحاجب، 384/4.

[2] – ينظر: شرح المفصل، 72/8، وشرح كافية ابن الحاجب، 386/4.

[3] – ينظر: شرح التسهيل، 34/2، 35.

[4] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1271/3.

[5] – ينظر: الجنى الداني، ص 395.

[6] – ينظر: همع الهوامع، 183/2.

هذه.

الأمر الثاني: أن (إنْ) التي بعدها (اللام) لها حالتان عند الكوفيين: حالة أولى: تكون فيها مخفَّفة من الثقيلة ولا يجوز أن تعمل، وهذه الحالة تنطبق عليها هذه المسألة ولا تنطبق عليها المسألة التي تأتي بعدها، وحالة ثانية، تكون فيها ليست مخفَّفة من الثقيلة، وهي بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا)، وهذه الحالة لا تنطبق عليها هذه المسألة وتنطبق عليها المسألة التي بعدها.

بعد هذه الوقفة نذكر أن المتأخرين نقلوا عن الكوفيين أو بعض أئمتهم مذهبين في حكم عمل (إنْ) المخفَّفة:

المذهب الأول: (إنْ) المخفَّفة لا يجوز أن تعمل.

ذكر هذا المذهب العكبري[1]، وابن يعيش[2]، والأستراباذي[1]، ونسبوه للكوفيين، وذكر المرادي أن (أنْ) المخفَّفة المفتوحة لا يجوز أن تعمل عند الكوفيين[2].

المذهب الثاني: إن دخلت (إنْ) على الاسم كانت مخفَّفة من المشدَّدة عاملة.

ذكر هذا المذهب السيوطي[3]، ونسبه للكسائي، ويظهر أنه يقصد بـ(عاملة) يجوز أن تعمل، وقد تفرد السيوطي بهذا، فغيره قد نقل عن الكسائي أن (إنْ) إن دخلت على الأسماء كانت مخفَّفة من الثقيلة، ولم ينقل عنه أنها عاملة أو يجوز أن تعمل، ذكر ذلك الأستراباذي[4]، وأبو حيان[5].

وقد نقل بعض المتأخرين ثلاث حجج عن الكوفيين على المذهب الأول، وهو أن (إنْ) المخفَّفة لا يجوز أن تعمل.

الحجة الأولى: (إنْ) المخفَّفة زال شبهها بالفعل، فبطل عملها.

ذكر هذه الحجة العكبري[6]، وابن يعيش[1].

---

[1] – ينظر: التبيين، ص 347، واللباب، 222/1.

[2] – ينظر: شرح المفصل، 74/8.

[1] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 384/4.

[2] – ينظر: الجنى الداني، ص 219.

[3] – ينظر: همع الهوامع، 184/2.

[4] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 386/4.

[5] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1274/3.

[6] – ينظر: التبيين، ص 351.

الحجة الثانية: (إنْ) المخفَّفة تشبه (إنْ) النافية العاملة في الفعل، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، فما يشبهها كذلك، فـ(إنْ) تعمل بالشبه، وشبهها بالفعل المحذوف كشبهها بـ(إنْ) النافية، وليس أحد الشبهين أولى بها من الآخر، فعندما تعارض الشبهان سقطا ورجعت (إنْ) إلى الأصل وهو إلغاؤها عن العمل.

ذكر هذه الحجة العكبري[2].

الحجة الثالثة: (إنْ) المخفَّفة لا تعمل لضعفها.

ذكر هذه الحجة العكبري[3].

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام في القطر «كما يجوز الإعمال والإهمال في (ليتمَا) كذلك في (إنَّ) المكسورة إذا خُفِّفت، كقولك: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، وإنْ زيدًا منطلقٌ، والأرجح الإهمال، عكس (ليت)...وقال تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[1] قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال[2]»[3]، لقد صرَّح في هذا القول أن (إنْ) المخفَّفة يجوز فيها وجهان: الإعمال والإهمال، ومثَّل لوجه الإهمال بقولنا: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، حيث ارتفع (زيد) على الابتداء بعد (إنْ) المخفَّفة لأنها مهملة، ولزمت (اللام) في الخبر (لمنطلقٌ) لتدلَّ أن (إنْ) مخفَّفة وليس نافية[4]، ومثَّل لوجه الإعمال بقولنا: إنْ زيدًا منطلقٌ، حيث نصبت إنْ المخفَّفة (زيدًا) اسما لها، ورفعت (منطلقٌ) خبرا لها ولم تلزم فيه (اللام) لأن نصب (زيدا) يظهر أن (إنْ) هي المخفَّفة وليست النافية، وذكر ابن هشام أن وجه الإهمال هو الأرجح دون أن يُعلِّل ذلك.

واستشهد ابن هشام على وجه الإعمال بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[5]، بقراءة تخفيف (إنْ)[6]، ونسب هذه القراءة للحرميان وهما نافع وابن كثير، ولأبي بكر وهو شعبة الراوي

---

(1) – ينظر: شرح المفصل، 74/8.

(2) – ينظر: التبيين، ص 351، 352.

(3) – ينظر: اللباب، 222/1.

(1) – هود، 111.

(2) – سبق تخريج هذا القراءة، الهامش3، ص 414.

(3) – قطر الندى، ص 175، 176.

(4) – ولذلك تسمى (اللام) الفارقة، لأنها تفرِّق بين (إنْ) المخفَّفة (وإنْ) النافية.

(5) – هود، 111.

(6) – سبق تخريج هذه القراءة، الهامش3، ص 414.

الأول عن عاصم، ففي هذه القراءة نصبت (إنْ) المخفَّفة (كلًّا)، ورفعت محل الفعل (ليوفينَّهم).

وقد قال ابن هشام في الشذور مثل ما قال في القطر في حكم (إنْ) المخفَّفة من حيث الإعمال والإهمال، إلا أنه قال (والأكثر الإهمال) بدل (والأرجح الإهمال)، وهذا يعني أن إهمال (إنْ) المخفَّفة في الاستعمال أكثر من إعمالها[1].

وقال ابن هشام في أوضح المسالك «تُخفَّف (إنَّ) المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2]، ويجوز إعمالها استصحابا للأصل، نحو ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ﴾[3]»[4]، ذكر في هذا القول كثرة إهمال (إنْ) المخفَّفة، وعلَّل ذلك بزوال اختصاصها، أي أن (إنَّ) المشدَّدة مختصة بالدخول على الاسم لذلك تعمل فيه، فإذا خُفِّفت زال اختصاصها بالدخول على الاسم حيث تدخل على الفعل أيضا، فبطل عملها من هذا الوجه، لكن ذكر ابن هشام أنه يجوز إعمال (إنْ) المخفَّفة، وعلَّل ذلك باستصحاب الأصل أي بالنظر إلى أصل (إنْ) المخفَّفة وهو (إنَّ) المشددة، وكأنه قدَّر في (إنْ) المخفَّفة (النون) المحذوفة، فجاز أن تعمل من هذا الوجه.

وقد استشهد ابن هشام على الإهمال بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[1] وعلى الإعمال بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2]، فـ(كلّ) جاءت في الآية الأولى بالرفع على إهمال (إنْ) المخفَّفة وفي الآية الثانية بالنصب على إعمالها.

وقال ابن هشام في اللمحة «وإذا خُفِّفت (إنْ) المكسورة فالغالب إهمالها...ويجوز إعمالها في النثر كقراءة الحرمين وشعبة[3] ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]»[5]، فقد ذكر أن الغالب في الاستعمال إهمال (إنْ) المخفَّفة، ويجوز إعمالها في النثر، وهذا القيد الذي ذكره هنا (في النثر) لا يقصد به قصر وجه الجواز على النثر دون الشعر، بل إعمالها في الشعر أكثر، وإنما قصد ابن هشام أن يؤكد

---

(1) – ينظر: شذور الذهب، ص 303، 304.

(2) – يس، 32.

(3) – هود، 111.

(4) – أوضح المسالك، 327/1.

(1) – يس، 32.

(2) – هود، 111.

(3) – سبق تخريجها، الهامش3، ص 414.

(4) – هود، 111.

(5) – شرح اللمحة، 43/2، 44.

على جواز الإعمال حتى في النثر فضلا عن جوازه في الشعر، وكأنه يرد على من قصر جواز إعمال (إنْ) المخفَّفة على الشعر دون النثر، واستدلَّ ابن هشام على ذلك بعملها في الآية من سورة هود.

وقال ابن هشام في كتابه: الإعراب عن قواعد الإعراب «وتأتي (إنْ) المكسورة الخفيفة مخفَّفة من الثقيلة في نحو [قوله تعالى] ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] في قراءة من خفَّف (النون)[2]، ويقل إعمالها عمل المشدَّدة كهذه القراءة، ومن إهمالها [قوله تعالى] ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3]، في قراءة من خفَّف (لما)[4]»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن (إنْ) الخفيفة تأتي مخفَّفة من (إنَّ) المشدَّدة، وفيه تأكيد أن (إنَّ) المشدَّدة تُخفَّف فتأتي منها (إنْ) المخفَّفة، واستدلَّ على ذلك بالآية من سورة هود في قراءة من قرأ بتخفيف (إنْ)، والدليل على أن (إنْ) في هذه القراءة مخفَّفة من الثقيلة أن هذه الآية قُرئت بتشديد (إنَّ)، ولاشك أن (إنْ) في قراءة التخفيف هي (إنَّ) في قراءة التشديد لكن حُذفت منها (النون) الثانية، وذكر ابن هشام أن (إنْ) المخفَّفة يقلُّ عملها لكنه يجوز كما في هذه القراءة، وهو دليل آخر على أن (إنْ) في هذه القراءة مخفَّفة من الثقيلة، إذ لو لم تكن كذلك لما جاز إعمالها.

وتتمة لحكم (إنْ) المخفَّفة من حيث العمل ذكر ابن هشام أنها تأتي مهملة كقوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2] في قراءة من خفَّف (لما)[3]، حيث تكون (إنْ) في هذه القراءة مخفَّفة من الثقيلة[4] وهي مهملة لارتفاع (كلّ) بعدها.

وقال ابن هشام في كتابه: الجامع الصغير «وتُهمل قليلا (ليتَ) مقرونة بـ(ما) الحرفية، وكثيرا (إنْ)

---

[1] – هود، 111.

[2] – سبق تخريجها، الهامش3، ص 414.

[3] – الطارق، 4.

[4] – ذكر ابن خالويه هذه القراءة ولم ينسبها لأحد، ينظر: الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، والقاهرة، ط3، (1399هـ- 1979م)، ص 368، وذكر ابن مجاهد أنه قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات، ص 678، ونسبها ابن النحاس لأبي عمرو ونافع والكسائي، ينظر: إعراب القرآن، ص 1303، وذكر الطبري أنه قرأ بها نافع وأبو عمرو، ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (أبو جعفر محمد ابن جرير)، تحقيق: د/بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1415هـ-1994م)، 499/7.

[1] – الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 78.

[2] – الطارق، 4.

[3] – سبق تخريج هذه القراءة قريبا، الهامش4.

[4] – لأن في قراءة تشديد (لمَّا) تكون (إنْ) نافية و(لمَّا) بمعنى (إلَّا)، وسيأتي ذلك مفصلا في المسألة التي بعد هذه إن شاء الله.

المكسورة مخفَّفة»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن (إنْ) المخفَّفة تُهمَل كثيرا، وهذا يفيد أنه يجوز فيها الإعمال في القليل.

وأخيرا قال ابن هشام في المغني «وتُخفَّف (إنَّ) فتعمل قليلا وتُهمل كثيرا»[2]، لقد صرَّح في هذا القول أن (إنْ) المخفَّفة فيها وجهان من حيث الاستعمال: الإهمال وهو كثير، والإعمال وهو قليل.

يتضح من أقوال ابن هشام في مختلف مؤلفاته أن (إنْ) المخفَّفة يجوز أن تعمل، وهو ما يتوافق مع مذهب البصريين، وقد اكتفى في الاستدلال على ذلك بالسماع دون القياس[3]، واكتفى من السماع بالآية (111) من سورة هود في قراءة من خفَّف (إنْ)، فقد اعتبر هذا الشاهد وهو قراءة متواترة كافيا في الاستدلال على هذه المسألة.

6- مسألة معنى "إنْ" ومعنى "اللام" بعدها:

اختلف النحاة في معنى "إنْ" ومعنى "اللام" بعدها، فذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) تكون بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إلَّا)، وذهب البصريون إلى أنها مخفَّفة من الثقيلة و(اللام) بعدها لام التأكيد[1].

احتج الكوفيون على مذهبهم بأن ذلك قد جاء كثيرا في القرآن وكلام العرب، قال تعالى ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[2]، أي: وما كادوا إلَّا يستفزونَكَ، وقال تعالى ﴿وَإِنْ يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾[3]، أي: وما يكاد الذين كفروا إلَّا يزلقونَكَ، وقال تعالى ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا﴾[4]، أي: وما كانُوا إلَّا يقولونَ، وقال تعالى ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[5]، أي: ما كانَ وعدُ ربِّنا إلَّا مفعولا، ثم قال الشاعر:[6]

---

(1) – الجامع الصغير، ص 63.

(2) – مغني اللبيب. 59/1.

(3) – ذكر في موضع واحد (استصحاب الأصل).

(1) – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 90)، 526/2.

(2) – الإسراء، 76.

(3) – القلم، 51.

(4) – الصافات، 167، 168.

(5) – الإسراء، 108.

(6) – البيت من الكامل وقد نُسِب لعاتكة بنت زيد، كما نُسِب لأسماء بنت أبي بكر، ينظر: خزانة الأدب، 373/10، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 440/2، وهو من شواهد شرح التصريح، 231/1، وشرح شواهد المغني، 71/1، والأزهية، ص 49،

شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

أي: ما قتلتَ إلا مسلمًا، وهو في كلامهم أكثر من أن يُحصَى[1].

واحتج البصريون على مذهبهم بأن (إنْ) المخفَّفة لها نظير في كلام العرب، فقد أجمعنا على أنه يجوز تخفيف (إنَّ) وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف، و(لام) التأكيد لها أيضا نظير في كلام العرب، وكون (اللام) للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته، فأما كون (اللام) بمعنى (إلَّا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[2].

مذهب البصريين:

قبل أن أقف عند كلام البصريين في هذه المسألة، أنبه أنه قد اتضح من كلامهم الذي وقفت عليه في المسألة السابقة أن (إنْ) المخفَّفة فيها وجهان: الإهمال والإعمال، والأكثر في الاستعمال هو وجه الإهمال، و(إنْ) المخفَّفة في هذا الوجه يجب أن تأتي بعدها (لام) هي لام التأكيد، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، حتى تتميز عن (إنْ) النافية التي لا تأتي بعدها (اللام)، نحو: إنْ زيدٌ قائمٌ، أي: ما زيدٌ قائمٌ.

فقد حصل التأصيل لمذهب البصريين في هذه المسألة من خلال التأصيل لمذهبهم في المسألة السابقة، إلَّا أنني في المسألة السابقة كنت مركزا على نقل كلام البصريين في (إنْ) المخفَّفة دون (اللام) التي تأتي بعدها، ولهذا سأركز في هذه المسألة على نقل كلام البصريين في (اللام) التي تأتي بعد (إنْ) المخفَّفة، فيتكامل ما أنقله في هذه المسألة من كلام البصريين مع ما نقلته من كلامهم في المسألة السابقة لتأصيل مذهبهم في معنى (إنْ) و معنى (اللام) بعدها.

قال الخليل «و(اللام) التي في موضع (إلَّا) كقول الله جل ذكره ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[1]، معناه: ما وجدنا أكثرهم إلَّا فاسقين، ومثله قول الله تبارك وتعالى ﴿تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي

وتخليص الشواهد، ص 379، والجني الداني، ص 208، ورصف المباني، ص 109، وسر صناعة الإعراب، 548/2، و550، وشرح عمدة الحافظ، ص 236، وشرح المفصل، 71/8، و9 27، والمنصف، 127/3، وقد جاء في بعض هذه المصادر بلفظ:

تَاللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وفي بعضها بلفظ:

هَبَلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

[1] – ينظر: الإنصاف، (المسألة: 90)، 526/2، 527.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، (المسألة: 90)، 527/2.

[1] – الأعراف، 102.

ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[1]، معناه: إلَّا في ضلال مبين، قال الشاعر:[2]

ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

معناه: ما قتلتَ إلَّا مسلمًا»[3]، لقد ذكر في هذا القول أن من معاني (اللام) أن تأتي في موضع (إلَّا)، ويظهر من خلال ما مثَّل به أنها تأتي كذلك إذا كانت مسبوقة بـ(إنْ)، فتكون (إنْ) بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا)، وقد استشهد الخليل على ذلك بآيتين: الأولى: قوله تعالى ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[4]، وتأويلها عنده: ما وجدْنَا أكثرَهم إلَّا فاسقينَ، والثانية: قوله تعالى ﴿تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[5]، وتأويلها عنده: ما كنَّا إلَّا في ضلالٍ مبينٍ، كما استشهد بقول الشاعر:[6]

ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ومعنى البيت عنده: ما قتلتَ إلَّا مسلمًا.

نلاحظ من خلال الشواهد السابقة أن (إنْ) لم تدخل إلا على الجملة الفعلية: (إنْ وجدْنَا) و(إنْ كنَّا) و(إنْ قتلتَ)، مما يدل أن (إنْ) التي تكون بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا) عند الخليل إنما هي (إنْ) التي تدخل على الجملة الفعلية، وهذا يعني أن (إنْ) التي تدخل على الجملة الاسمية، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، فقد لا تكون بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا) عند الخليل، بل تكون عنده مخفَّفة من الثقيلة و(اللام) بعدها لام التأكيد.

يبدو من كلام الخليل أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) عنده تكون بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إلَّا)، لكن بشرط أن تدخل على الجملة الفعلية.

قال سيبويه «واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك، لما خفَّفها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خفَّفها، وألزمها (اللام) لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن العرب يقولون (إنْ زيدٌ لذاهبٌ) و(إنْ عمروٌ لخيرٌ منك)، واعتبر (إنْ) في المثالين مخفَّفة

---

[1] – الشعراء، 97.

[2] – سبق تخريج هذا البيت، الهامش9، ص 435.

[3] – الجمل في النحو، الخليل، ص 272.

[4] – الأعراف، 102.

[5] – الشعراء، 97.

[6] – سبق تخريجه، الهامش9، ص 435.

[1] – الكتاب، 139/2.

من الثقيلة، وجعلها بمنزلة (لكنْ) المخفَّفة من الثقيلة في أنها لم تعمل في الاسم بعدها، وذكر أن (اللام) تلزم في المثالين السابقين حتى لا يقع اللبس بين (إنْ) المخفَّفة و(إنْ) النافية، وهذا يعني أنه اعتبر (اللام) في المثالين السابقين هي لام التأكيد التي كانت في خبر (إنَّ) المشدَّدة، وإنما لزمت مع (إنْ) المخفَّفة للعلة التي ذكرها.

وقال سيبويه «و(إنَّ) توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خفَّفت فهي كذلك تُؤكِّد ما يُتَكَلَّم به، وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن (إنَّ) المشدَّدة تُؤكِّد قولنا: زيدٌ منطلقٌ، وذلك إذا قلنا: إنَّ زيدًا منطلقٌ، أو قلنا: إنَّ زيدًا لمنطلقٌ، فإذا خُفِّفت (إنَّ) فهي تفيد التأكيد أيضا، إلا أن لام التوكيد تلزم بعدها، فنقول: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ[2]، وعلَّل سيبويه ذلك، أي لزوم (اللام) بعد (إنْ) المخفَّفة، بأنها عوض عن (النون) التي حُذِفت من (إنَّ) المشدَّدة عند تخفيفها[1]، فقد صرَّح في هذا القول بأن (اللام) تلزم بعد (إنْ) المخفَّفة وهي لام التوكيد.

يتضح من كلام سيبويه أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة و(اللام) بعدها هي لام التوكيد.

قال الأخفش «وتكون [إنْ] خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلا وفي خبرها (اللام)، يقولون: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، ولا يقولونه بغير (لام)، مخافة أن تلتبس بالتي معناها (ما)، وقد زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيدًا لمنطلقٌ، يُعمِلها على المعنى، وهي مثل ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، تُقرَأ بالنصب والرفع[3]، و(ما) زيادة للتوكيد، و(اللام) زيادة للتوكيد، وهي التي في قوله ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾[4]، ولكنها إنما وقعت على الفعل حين خُفِّفت كما تقع (لكنْ) على الفعل

---

[1] – المصدر السابق، 233/4.

[2] – هذا على وجه إهمال (إنْ) المخفَّفة، وهو الأكثر في الاستعمال.

[1] – هذا التعليل يختلف عن تعليله في القول السابق، ولا تنافي بين التعليلين، فقد يكون لزوم (اللام) بعد (إنْ) المخفَّفة عوضا عن (النون) المحذوفة من جهة، وحتى لا يقع اللبس بين (إنْ) المخفَّفة و(إنْ) النافية من جهة أخرى.

[2] – الطارق، 4.

[3] – القراءة المتواترة بتخفيف (إنْ) ورفع (كلّ)، وقُرِئت بتشديد (إنَّ) ونصب (كلّ)، وهي قراءة شاذة ذكرها العكبري ولم ينسبها لأحد، ينظر: إعراب القراءات الشاذة، 698/2، وذكر أبو حيان أنه حكاها هارون، ينظر: البحر المحيط، 638/8، وظاهر كلام الأخفش أن الآية تُقرَأ بتخفيف (إنْ) ونصب ورفع (كلّ)، ولم أقف في كتب القراءات على أنها قُرِئت بتخفيف (إنْ) ونصب (كلّ)، مما يدل أن الأخفش يقصد: قُرئت بالنصب مع تشديد (إنَّ)، وبالرفع مع تخفيف (إنْ).

[4] – الحجر، 78.

إذا خُفِّفت»[1]، لقد ذكر في هذا القول أن (إنْ) المكسورة تكون مخفَّفة من الثقيلة (خفيفة في معنى الثقيلة)، فيلزم في خبرها (اللام)[2]، واستشهد على ذلك بقول العرب: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، فـ(إنْ) مخفَّفة من الثقيلة مهملة، و(زيد) مبتدأ و(لمنطلق) خبر، و(اللام) فيه هي الداخلة على الخبر بعد (إنْ) المخفَّفة[3].

وذكر الأخفش أن القول السابق لا يقوله العرب بغير (اللام)، أي لا يقولون: إنْ زيدٌ منطلقٌ، وهم يريدون بـ(إنْ) المخفَّفة من الثقيلة التي تفيد التأكيد، وعلَّل ذلك بأنه يؤدي إلى التباس (إنْ) المخفَّفة بـ(إنْ) النافية التي بمعنى (ما)، وهذا يفيد أن العرب إذا قالوا: إنْ زيدٌ منطلقٌ، فهم يريدون بـ(إنْ) النافية، ويكون المعنى: ما زيدٌ منطلقٌ، وهذا يبيِّن أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي المخفَّفة من الثقيلة عند الأخفش وليست النافية التي بمعنى (ما).

وذكر الأخفش وجها آخر في (إنْ) المخفَّفة، وهو وجه الإعمال واستشهد عليه بقول بعض العرب: إنْ زيدًا لمنطلقٌ[1]، فـ(إنْ) مخفَّفة من الثقيلة عاملة، و(زيدًا) اسمها منصوب، و(لمنطلقٌ) خبرها مرفوع، و(اللام) فيه هي الداخلة في خبر (إنْ) المخفَّفة.

ويبدو أن الأخفش قد استشهد على وجهي الإعمال والإهمال في (إنْ) المخفَّفة بقوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، حيث ذكر أن هذه الآية تُقرَأ بالنصب والرفع، أي في الاسم الواقع بعد (إنْ) المخفَّفة وهو (كلّ)، وقد ذكرت في تخريج القراءتين أن من قرأ (كلّ) بالرفع قرأ (إنْ) بالتخفيف، ففيها شاهد على إهمال (إنْ) المخفَّفة، ومن قرأ (كلّ) بالنصب قرأ (إنَّ) بالتشديد، فليس فيها شاهد على وجه إعمال (إنْ) المخفَّفة، إلا أن تكون هناك قراءة ثالثة عند الأخفش، أي بنصب (كلّ) و تخفيف (إنْ) ، ففيها شاهد على وجه إعمال (إنْ) المخفَّفة، وهو ما يفيده ظاهر قوله[3].

وما ذكر الأخفش من شواهد على إعمال (إنْ) المخفَّفة لا علاقة له بهذه المسألة التي نحن بصددها، ومحله هو المسألة التي قبل هذه، والذي يهمنا في هذه المسألة هو ما قاله الأخفش بعد الآية

---

[1] – معاني القرآن، الأخفش، 120/1.

[2] – وإنما تلزم (اللام) في وجه الإهمال دون وجه الإعمال، لأن في هذا الوجه يقع اللبس بين (إنْ) المخفَّفة، و(إنْ) النافية.

[3] – وقد تجاوز الأخفش فجعلها داخلة في خبر (إنْ) المخفَّفة (ولا تكون إلا وفي خبرها "اللام")، وإنما هي داخلة في خبر المبتدأ، لأن (إنْ) المخفَّفة مهملة، فيكون الأخفش حمل (إنْ) المخفَّفة على أصلها وهي (إنَّ) المشدَّدة، فـ(اللام) داخلة في خبرها لأنها عاملة.

[1] – يبدو أن هذا القول لم يثبت عند الأخفش، يدل على ذلك أنه أورده بعبارة (قد زعموا) التي تدل على عدم التثبت.

[2] – الطارق، 4.

[3] – وقد استدلَّ الأخفش على وجه الإعمال من جهة القياس بحمل (إنْ) المخفَّفة على أصلها وهو (إنَّ) المشدَّدة وهذا معنى قوله (يُعملها على المعنى) أي من أعمل (إنْ) المخفَّفة حملها على معنى (إنَّ) المشدَّدة.

السابقة (و"ما" زيادة للتوكيد و"اللام" زيادة للتوكيد)، فقد صرَّح بأن (اللام) في قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، هي لام التوكيد، ويقصد بها (اللام) في (لَمَا)[2]، فتكون (ما) زائدة، وهي تفيد التوكيد أيضا كما صرَّح بذلك، و(اللام) هي لام التوكيد داخلة على الخبر (عليها حافظ).

وذكر الأخفش أن (اللام) التي في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾[3]، هي أيضا لام التوكيد، ويقصد بها (اللام) في (لظالمين)، فـ(إنْ) مخفَّفة من الثقيلة مهملة دخلت على الفعل الناقص (كان)، و(أصحابُ الأيكةِ) اسم كان مرفوع، و(لظالمين) خبر كان منصوب، و(اللام) فيه هي لام التوكيد، دخلت في الأصل على خبر (إنَّ) المشدَّدة، وبعد تخفيف (إنَّ) ودخول الفعل الناقص (كان) بعدها أصبحت (اللام) داخلة في خبر كان (ظالمين)، وعلَّل الأخفش دخول (إنْ) المخفَّفة على الفعل بأن (إنَّ) المشدَّدة لما خُفّفت زال اختصاصها بالدخول على الاسم، فجاز دخول (إنْ) المخفَّفة على الفعل، وقد قاسها على (لكنَّ) المشدَّدة، فإنها بالتخفيف يزول اختصاصها بالدخول على الاسم، وتصبح (لكنْ) المخفَّفة حرف ابتداء مهمل، فيجوز دخوله على الجملة الفعلية كما يجوز دخوله على الجملة الاسمية.

نلاحظ أن الأخفش قد جعل (إنْ) الداخلة على الاسم في قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، مخفَّفة من الثقيلة، و(اللام) بعدها لام التوكيد، كما جعل (إنْ) الداخلة على الفعل في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾[2]، مخفَّفة من الثقيلة، و(اللام) بعدها لام التوكيد، فلا فرق عنده في ذلك أن تدخل (إنْ) على الاسم أو الفعل.

يتضح من كلام الأخفش أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة (واللام) بعدها لام التوكيد.

قال المبرد «والموضع الثالث: أن تكون (إنْ) المكسورة المخفَّفة من الثقيلة، فإذا رفعتَ ما بعدها لزمك أن تُدخِل (اللام) على الخبر، ولم يجز غير ذلك، لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما)، وإذا دخلت (اللام) عُلم أنها الموجبة لا النافية، وذلك قوله: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، وعلى هذا قوله عز وجل ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ

---

[1] – الطارق، 4.

[2] – هذا على قراءة تخفيف (الميم) في (لَمَا)، أما على قراءة تشديد (الميم) فيها فـ(لَمَّا) حرف واحد بمعنى (إلَّا)، و(إنْ) قبله بمعنى (ما)، ينظر: همع الهوامع، 298/3، 299.

[3] – الحجر، 78.

[1] – الطارق، 4.

[2] – الحجر، 78.

لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾[2]، وإذا نصبت بها لم تحتج إلى (اللام) إلا أن تُدخلها توكيدا كما تقول: «إنْ زيدًا لمنطلقٌ»[3]، وكلامه هنا يشبه كثيرا كلام الأخفش السابق، فقد ذكر أن من مواضع ومعاني (إنْ) أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، وذكر فيها وجهين من حيث العمل، الإهمال (فإذا رفعت ما بعدها)، والإعمال (وإن نصبت بها)، وذكر أن الوجه الأول (الإهمال) تلزم معه (اللام) ولا يجوز إسقاطها، حتى لا تلتبس (إنْ) الموجبة وهي المخفَّفة من الثقيلة بـ(إنْ) النافية وهي التي بمعنى (ما)، ومثَّل لهذا الوجه بقولنا: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، واستشهد عليه بآيتين: الأولى: قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4]، حيث دخلت (إنْ) المخفَّفة على الاسم (كلُّ نفسٍ)، والآية الثانية: قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾[1] حيث دخلت (إنْ) المخفَّفة على الفعل (كانوا)، فالمبرد قد استشهد بهاتين الآيتين ليشير إلى أن (إنْ) المخفَّفة قد زال اختصاصها، فتدخل على الاسم كما تدخل على الفعل.

يتضح من كلام المبرد أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة، و(اللام) بعدها لام التوكيد.

قال ابن السراج «ولابد من إدخال (اللام) على الخبر إذا خُفِّفت (إنْ) المكسورة تقول: إنِ الزيدانِ لمنطلقانِ، وإنْ هذانِ لمنطلقانِ، كيلا يلتبس بـ(إنْ) التي تكون نفيا في قولك: إنْ زيدٌ قائمٌ، تريد: ما زيدٌ بقائمٍ، وإذا نُصِب الاسم بعدها لم يحتج إلى (اللام)، لأن النصب دليل»[2]، لقد صرَّح بأن (اللام) يجب أن تدخل في خبر (إنْ) المخفَّفة، ومثَّل لذلك بقولنا: إنِ الزيدانِ لمنطلقانِ، وعلَّل ابن السراج وجوب إدخال (اللام) في خبر (إنْ) المخفَّفة بأن هذه (اللام) تُمَيِّز (إنْ) المخفَّفة عن (إنْ) النافية، أي أن (إنْ) إذا لم تدخل (اللام) في خبرها تكون نافية بمعنى (ما)، مثل قولنا: إنْ زيدٌ قائمٌ، أي: ما زيدٌ قائمٌ، ويُفهَم من كلام ابن السراج أنه إنما يجب إدخال (اللام) في خبر (إنْ) المخفَّفة إذا أُهمِلت ورُفِع الاسم بعدها، لأنه قال (وإذا نُصب الاسم بعدها لم يُحتج إلى اللام لأن النصب دليل)، أي إذا أُعمِلت (إنْ) المخفَّفة فنصبت الاسم بعدها لم يُحتَج إلى إدخال (اللام) في خبرها لتتميز عن (إنْ) النافية، لأن نصب الاسم نفسه دليل على أنها مخفَّفة من الثقيلة وليس نافية.

---

[1] – الطارق، 4.

[2] – الصافات، 167.

[3] – المقتضب، 363/2.

[4] – الطارق، 4.

[1] – الصافات، 167.

[2] – الأصول في النحو، 235/1.

وقال ابن السراج وهو يعدد مواضع (إنْ) «الرابع: أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تُدخِل (اللام) على الخبر، ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به[1]، وعلى هذا قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، وقوله ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾[3]، وإن نصبت بها لم تحتج إلى (اللام)، إلا أن تدخلها توكيدا كما تدخلها في (إنْ) الثقيلة لأن اللبس قد زال»[4]، لقد ذكر في هذا القول ما ذكره في القول السابق، وقد صرَّح في هذا القول بأنه إذا أُهمِلت (إنْ) المخفَّفة وجب إدخال (اللام) في خبرها، كما صرَّح بأنه إذا أُعمِلت (إنْ) المخفَّفة جاز إدخال (اللام) في خبرها توكيدا، وقد استشهد ابن السراج على إدخال (اللام) في خبر (إنْ) المخفَّفة إذا أُهمِلت بآيتين: الأولى قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، حيث دخلت (إنْ) المخفَّفة على الاسم (كلّ) والثانية قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾[2]، حيث دخلت (إنْ) المخفَّفة على الفعل (كانوا).

يتضح من كلام ابن السراج أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة، (واللام) بعدها هي لام التوكيد، ولا فرق عنده في ذلك بين (إنْ) الداخلة على الاسم و(إنْ) الداخلة على الفعل.

قال السيرافي «وأما (إنْ)[3] المخفَّفة التي للإيجاب فهي مخفَّفة من الثقيلة فإن أبقيت إعمالها[4] لم يُحتَج إلى (اللام) كما لا يُحتَاج في الثقيلة، كقولك: إنْ زيدًا قائمٌ، وإن شئت أدخلت (اللام) فقلت: إنْ زيدًا لقائمٌ، ولا تدخل إلا على اسم وخبر، وإن خفَّفتها ولم تعملها لزمت (اللام) فيما بعدها للدلالة على الفرق بينها وبين (إنْ) في معنى الجحد، ودخلت على الاسم والفعل، فالاسم كقولك: إنْ زيدٌ

---

[1] – يشير إلى التعليل الذي ذكره في القول السابق (كيلا يلتبس بـ"إنْ" التي تكون نفيا).

[2] – الطارق، 4.

[3] – الصافات، 167.

[4] – الأصول في النحو، 237/1.

[1] – الطارق، 4.

[2] – الصافات، 167.

[3] – في الأصل: (أنْ) بفتح الهمزة، وهو تصحيف، والصحيح (إنْ) بكسر الهمزة، يدل على ذلك أنه قيَّدها بـ(التي للإيجاب) حتى يُخرِج (إنْ) التي للنفي، و(أنْ) المفتوحة لا تكون إلا للإيجاب فلا تحتاج إلى هذا القيد، وقد تواصل هذا التصحيف في جميع ما مثَّل به السيرافي في هذا القول، فقد جاء من ذلك (أنْ زيدًا لقائمٌ)، والصحيح (إنْ زيدًا لقائمٌ)، لأن (أنْ) المفتوحة لا تأتي في بداية الكلام، ومما يؤكد أن السيرافي يريد في هذا القول (إنْ) المكسورة وليست المفتوحة أنه استشهد في هذا القول من القرآن بـ(إنْ) المكسورة وليس بـ(أنْ) المفتوحة.

[4] – في الأصل: بقيت أعمالهم، والصواب ما أثبته.

لذاهبٌ، والفعل [كقولك]: إنْ قامَ لزيدٌ، ومنه قوله عز وجل ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[1]، وقوله عز وجل ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾[2]»[3]، لقد ذكر في هذا القول أن (إنْ) إذا كانت للإيجاب ولم تكن للنفي فهي مخفَّفة من الثقيلة، ثم ميَّز بين وجهين فيها، الأول: أن تكون عاملة، فلا يكون إدخال (اللام) في خبرها واجبا وإنما يكون جائزا، وتبقى مختصة فلا تدخل إلا على الجملة الاسمية، مثل: إنْ زيدًا قائمٌ، ويجوز فيه: إنْ زيدًا لقائمٌ، باللام، والوجه الثاني: أن تكون مهملة، فيجب إدخال (اللام) فيما بعدها، ويزول اختصاصها فتدخل على الجملة الاسمية، مثل: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، كما تدخل على الجملة الفعلية، مثل: إنْ قامَ لزيدٌ، وقد استشهد السيرافي على زوال اختصاص (إنْ) المخفَّفة المهملة ودخولها على الفعل بقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[4]، حيث دخلت (إنْ) على الفعل (كان)، وقوله تعالى: عز وجل ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾[1]، حيث دخلت (إنْ) على الفعل (كانوا)، وقد علَّل السيرافي وجوب إدخال (اللام) بعد (إنْ) المخفَّفة في هذا الوجه بقوله (للدلالة على الفرق بينهما وبين "إنْ" في معنى الجحد)، أي أن إدخال (اللام) بعد (إنْ) يدلُّ على أنها (إنْ) المخفَّفة التي للإيجاب وليست (إنْ) النافية، فيحصل التمييز بينهما بذلك.

يتضح من كلام السيرافي أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة و(اللام) بعدها لام التوكيد، يستوي في ذلك عنده (إنْ) الداخلة على الاسم و(إنْ) الداخلة على الفعل.

قال الرماني «وتكون [إنْ] مخفَّفة من الثقيلة، ويلزم خبرها (اللام) للفرق بينها وبين النافية، وذلك قولك: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإنْ عبدُ اللهِ لخارجٌ، قال الله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]»[3]، لقد ذكر من مواضع (إنْ) أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، فيجب إدخال (اللام) في خبرها لتتميز عن (إنْ) النافية، ومثَّل لذلك بقولنا: إنْ زيدٌ لقائمٌ، واستشهد بقوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4]، ويتضح من خلال ما مثَّل به وما استشهد به أنه إنما يجب إدخال (اللام) بعد (إنْ) المخفَّفة إذا أهملت.

---

(1) – الإسراء، 108.

(2) – الصافات، 167، 168.

(3) – شرح كتاب سيبويه، 383/3، 384.

(4) – الإسراء، 108.

(1) – الصافات، 167، 168.

(2) – الطارق، 4.

(3) – معاني الحروف، ص 85.

(4) – الطارق، 4.

يتبيَّن من كلام الرماني أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة و(اللام) بعدها لام التوكيد.

مذهب الكوفيين:

قال الفراء «ولا يصلح أن تقول: إن زيدًا لأضربُ لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلَّا أضربُ، فهذا خطأ في (إلَّا) وفي (اللام)»[1]، لقد ذكر بأنه لا يجوز أن نقول: إنْ زيدًا لأضربُ، وعلَّل ذلك بأن معنى هذا القول وتأويله كقولنا: ما زيدًا إلَّا أضربُ، ثم بيَّن سبب المنع بقوله (فهذا خطأ في "إلَّا" وفي "اللام") ويقصد بالخطأ في (إلَّا) وفي (اللام) أنه قد عمل الفعل الذي بعدهما (أضربُ) في المفعول به الذي قبلهما (زيدًا)، و(إلَّا) و(اللام) لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما، وهذا يعني أن الفراء قد أوَّل وفسَّر (إنْ) و(اللام) من خلال هذا القول بـ(ما) و(إلَّا).

نستنتج من كلام الفراء أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا).

هذا ما وقفت عليه من كلام الكوفيين في معنى (إنْ) ومعنى (اللام) بعدها، وقد نقل كثير من النحاة ثلاثة مذاهب للكوفيين في هذه المسالة.

المذهب الأول: (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا).

ذكر هذا المذهب ابن السراج[1]، والسيرافي[2]، والرماني[3]، وابن الشجري[4]، وابن يعيش[5]، وابن الحاجب[6]، وابن مالك[7]، والأستراباذي[8]، وأبو حيان نقلا عن ابن مالك[9]، والمرادي[10]،

---

[1] – معاني القرآن، الفراء، 30/2.

[1] – ينظر: الأصول في النحو، 260/1.

[2] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، 384/3.

[3] – ينظر: معاني الحروف، ص 85.

[4] – ينظر: أمالي ابن الشجري، 564/2، و146/3.

[5] – ينظر: شرح المفصل، 72/8.

[6] – ينظر: أمالي ابن الحاجب، 157/1.

[7] – ينظر: شرح التسهيل، 34/2، 35.

[8] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 386/4.

[9] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1274/3.

[10] – ينظر: الجنى الداني، ص 208، 209، و133، 134، و394، 395.

والسيوطي[1]، ونسبوه للكوفيين.

المذهب الثاني: (إنْ) التي بعدها (اللام) إن دخلت على الاسم نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، فهي مخفَّفة من الثقيلة و(اللام) للتوكيد، وإن دخلت على الفعل، نحو: إنْ ذهبَ لزيدٌ، فهي بمعنى (ما) و(اللام) بعدها بمعنى (إلَّا).

ذكر هذا المذهب ابن السراج[2]، والأستراباذي[3]، وأبو حيان نقلا عن غير ابن مالك[4]، والسيوطي[5]، ونسبوه للكسائي.

المذهب الثالث: (إنْ) التي بعدها (اللام) بمنزلة (قدْ) إلَّا أن (قدْ) تختصُّ بالأفعال و(إنْ) تدخل على الأسماء والأفعال.

ذكر هذا المذهب ابن السراج[1]، وأبو حيان نقلا عن غير ابن مالك[2]، والسوطي[3]، ونسبوه للفراء

مذهب ابن هشام:

قال ابن هشام «وقد يكون دخول (اللام) واجبا، وذلك إذا خُفِّفت (إنَّ) وأُهمِلت، ولم يظهر قصد الإثبات كقولك: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، وإنما وجبت ههنا فرقًا بينها وبين (إنْ) النافية كالتي في قوله تعالى ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾[4]، ولهذا تسمى (اللام) الفارقة لأنها فرَّقت بين النفي والإثبات»[5]، لقد ذكر أن (إنَّ) إذا خُفِّفت وأُهملت فلم تعمل في الاسم، ولم يتبيَّن أنها تفيد الإيجاب لالتباسها بـ(إنْ) النافية، وجب أن تدخل (اللام) بعدها تفريقا بينها وبين (إنْ) النافية، وقد مثَّل ابن هشام لـ(إنْ) المخفَّفة

---

[1] – ينظر: همع الهوامع، 183/2.
[2] – ينظر: الأصول في النحو، 260/1.
[3] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 386/4.
[4] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1274/3.
[5] – ينظر: همع الهوامع، 183/2، 184.
[1] – ينظر: الأصول في النحو، 260/1.
[2] – ينظر: ارتشاف الضرب، 1274/3.
[3] – ينظر: همع الهوامع، 184/2.
[4] – يونس، 68.
[5] – قطر الندى، ص 187.

بقولنا: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، ومثَّل لـ(إنْ) النافية بقوله تعالى ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾[1]، أي: ما عندكم منْ سلطانٍ بهذا، ليوضَّح أن مجيء (لام) بعد (إنْ) مما تتميز به (إنْ) المخفَّفة عن (إنْ) النافية.

وقال ابن هشام «تُخفَّف (إنَّ) المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها...وتلزم (لام) الابتداء بعد المهملة فارقةً بين الإثبات والنفي، وقد تُغنِي عنها قرينة لفظية نحو: إنْ زيدٌ لنْ يقومَ، أو معنوية كقوله:[2]

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ»[3]

لقد ذكر في هذا القول ما ذكره في القول السابق من أنه يجب إدخال (اللام) بعد (إنْ) المخفَّفة إذا أُهمِلت تفريقًا بينها وبين (إنْ) النافية، فإذا أمن اللبس بوجود قرينة لفظية أو معنوية تدلُّ على أن (إنْ) هي المخفَّفة أغنى ذلك عن إدخال (اللام) بعدها، وقد مثَّل ابن هشام للقرينة اللفظية بقولنا: إنْ زيدٌ لنْ يقومَ، فدخول حرف النفي (لنْ) في الخبر يدلُّ على أن (إنْ) مخفَّفة وليست نافية، إذ لا يدخل على جملة واحدة نفيان أحدهما على المبتدأ والآخر على الخبر، ومثَّل للقرينة المعنوية بقول الشاعر:[1]

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فمدح الشاعر لنفسه وقبيلته يدلُّ على أن (إنْ) مخفَّفة وليست نافية، إذ أن نفي الكرم لا يتناسب مع ما يريده الشاعر من مدح وفخر.

وقال ابن هشام «وقد تُخفَّف (إنَّ)[2] فيلزمها (اللام) غالبا [كقوله تعالى] ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3]، أي: إنَّ[4] كلَّ نفسٍ لعليها حافظٌ، فخُفِّفت (إنَّ) وأُبطِل العمل وزيدت (ما) بين

---

[1] – يونس، 68.

[2] – البيت من الطويل وتمامه:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وهو في ديوان الطرماح، تحقيق: د/عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط2، (1414هـ- 1994م)، ص 280، وينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 216/8، وهو من شواهد تخليص الشواهد، ص 378، وتذكرة النحاة، ص 43، والجنى الداني، ص 134، وشرح عمدة الحافظ، ص 237، وقد جاء في بعض هذه المصادر بلفظ:

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

[3] – أوضح المسالك، 327/1، 328.

[1] – سبق تخريج هذا البيت قريبا، الهامش2.

[2] – في الأصل (أنَّ) بفتح الهمزة، وهو تصحيف.

[3] – الطارق، 4.

[4] – في الأصل (أنَّ) بفتح الهمزة، وواضح أنه تصحيف.

(اللام) والخبر تأكيدا على تأكيد»[1]، لقد ذكر في هذا القول ما ذكره في القولين السابقين من أن (إنَّ) إذا خُفِّفت وأُبطِل عملها لزمت بعدها (اللام)، ومثَّل لذلك بقوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، حيث يرى ابن هشام أن (إنْ) في الآية مخفَّفة من الثقيلة و(اللام) بعدها لام التوكيد زيدت بعدها (ما) توكيدا على توكيد (اللام).

قال ابن هشام «وتُخفَّف (إنَّ) فتُعمَل قليلا، وتُهمَل كثيرا، وعن الكوفيين أنها لا تُخفَّف، وأنه إذا قيل: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، فـ(إنْ) نافية، و(اللام) بمعنى (إلَّا)، ويردُّه أن منهم من يُعملها مع التخفيف، حكى سيبويه: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، وقرأ الحرميان وأبو بكر ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3]»[4]، لقد ذكر أن (إنَّ) تخفَّف فيجوز فيها وجهان: الإعمال والإهمال ويختلف هذان الوجهان في الاستعمال، فالإعمال قليل، والإهمال كثير، ونقل عن الكوفيين أن (إنَّ) لا تُخفَّف، قالوا وأما قولنا: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، فـ(إنْ) نافية و(اللام) بمعنى (إلَّا)، ثم ردَّ ابن هشام هذا المذهب بأن من العرب من يُعمِل (إنْ) المخفَّفة عمل (إنَّ) المشدَّدة، فدلَّ على أنها مخفَّفة من الثقيلة وليست نافية[1]، و(اللام) بعدها لام التوكيد وليست بمعنى (إلَّا)، واستشهد على ذلك بما حكاه سيبويه عن بعض العرب: إنْ عمراً لمنطلقٌ، حيث أُعمِلت (إنْ) المخفَّفة فنصبت (عمرًا)، كما استشهد بالقراءة المتواترة ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2]، بتخفيف (إنْ) و(لما) [3]، حيث أُعمِلت (إنْ) المخفَّفة فنصبت (كلًّا).

يتضح من كلام ابن هشام أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة، و(اللام) بعدها هي لام الابتداء، وهو ما يتوافق مع مذهب البصريين.

ونذكر في الأخير أن ابن هشام ذكر الخلاف في هذه المسألة وركز في ذلك على معنى (اللام) التي بعد (إنْ) فنسب للأكثرين أنها لام الابتداء أفادت التوكيد وأفادت الفرق بين (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة (وإنْ) النافية، ونسب للفارسي وابن جني وجماعة أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، أي

---

[1] – شرح اللمحة، 264/2.

[2] – الطارق، 4، وهذا في قراءة تخفيف (إنْ) و(لَمَا).

[3] – هود، 111.

[4] – مغني اللبيب، 59/1.

[1] – لأن (إنْ) النافية لا تعمل عمل (إنَّ) فتنصب المبتدأ، وإنما قد تعمل عمل (كان) تشبيها لها بـ(ليس) فتنصب الخبر، مثل: (إنْ زيدٌ قائما، أي ما زيد قائما، ينظر: شرح المفصل، 112/8، 113.

[2] – هود 111.

[3] – سبق ذكر أوجه القراءة في هذه الآية، الهامش3، والهامش4، ص 414.

بين (إنْ) المخفَّفة و(إنْ) النافية، ونسب للكوفيين أنها بمعنى (إلَّا)، و(إنْ) قبلها نافية[1].

ملخص عن هذا المبحث:

ذهب ابن هشام في مسألة "الحروف الأصلية لـ(لعلَّ)" إلى أن لام (لعلَّ) الأولى أصلية، وذهب في مسألة "عمل (إنَّ) وأخواتها في الخبر بعدها" إلى أن الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها، وذهب في مسألة "دخول لام الابتداء في خبر (لكنَّ)" إلى أن (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ)، وذهب في مسألة "العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر" إلى أنه لا يجوز أن يُرفع الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، وما جاء من ذلك في بعض الشواهد فهو محمول على التقديم والتأخير أو على حذف الخبر، وذهب في مسألة "عمل وإلغاء (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة" إلى أن (إنْ) المخفَّفة يجوز أن تعمل، واحتج على ذلك من السماع بالقراءة المتواترة ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ بتخفيف (إنْ)، وذهب في مسألة "معنى (إنْ) ومعنى (اللام) بعدها" إلى أن (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي عنده مخفَّفة من الثقيلة، و(اللام) بعدها هي لام الابتداء، واستدلَّ بأن مجيء (اللام) بعد (إنْ) يؤكِّد أنها مخفَّفة وليست نافية، وقد وافق ابن هشام مذهب الكوفيين في المسألة الأولى، ومذهب البصريين في بقية المسائل.

ملخص عن الفصل الرابع:

لقد وافق ابن هشام في مسائل الخلاف المتعلقة بهذا الفصل مذهب البصريين إلا في ثلاث مسائل وافق مذهب الكوفيين، واحتجَّ بالسماع والقياس في مسألة "تقديم خبر "ليس" عليها"، وبالسماع في مسألة "عمل وإلغاء (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة"، وبالقياس في مسألة "معنى (إنْ) ومعنى (اللام) بعدها".

[1] – ينظر: مغني اللبيب، 248/1، 249.

الخاتمـــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بعد دراسة ثلاثين مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، وتحديد آراء وحجج ابن هشام الأنصاري فيها من خلال مؤلفاته، وهذا بعد توثيقها بالاعتماد على كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وتأصيلها بتحديد آراء وحجج كلا الفريقين فيها من خلال مؤلفاتهم أو مؤلفات المتأخرين عنهم، ثم مقاربة آراء ابن هشام وحججه بآراء وحجج كلا الفريقين، انتهت الدراسة إلى:

أولا: نتائج عامة تتعلق بمنهج ابن هشام والأصول التي اعتمد عليها في المسائل المعالجة:

1- وافق ابن هشام البصريين في سبعة وعشرين مسألة، ووافق الكوفيين في ثلاث مسائل فقط، وهذا يُظهِر جنوح ابن هشام الأنصاري لآراء البصريين مع أخذه بآراء الكوفيين.

2- لم يظهر احتجاج ابن هشام في المسائل التي درسها البحث إلا في ثماني مسائل، وهو يظهر الطريقة المبسطة التي يقدم بها ابن هشام القاعدة النحوية بعيدا عن الاحتجاج غالبا، مع ذكره للحجج أحيانا إذا تطلب المقام ذلك.

3- يظهر من المسائل التي ذكر فيها ابن هشام الاحتجاج أنه احتج بالسماع فقط في أربع مسائل، واحتج بالسماع والقياس معا في مسألتين، واحتج بالقياس فقط في مسألة واحدة، واحتج باستصحاب الأصل في مسألة واحدة، وهذه النتائج تظهر تغليب ابن هشام للسماع على القياس، وهذا يؤكد أن ابن هشام يربط القاعدة النحوية بالنص اللغوي أكثر مما يربطها بالتفكير العقلي.

4- يظهر من المسائل التي احتجَّ فيها ابن هشام بالسماع أنه احتجَّ بالآيات القرآنية في أربع مسائل، ومجموع الآيات التي احتج بها ستُّ آيات، واحتجَّ بالأبيات الشعرية في مسألة واحدة، وبيت واحد، واحتج بأقوال العرب في مسألة واحدة، وهو احتجاج سلبي، أي أنه احتج بأنه لم يُسمَع عن العرب مثل كذا، فيكون مجموع ما احتج به ابن هشام سبعة شواهد، ستة شواهد قرآنية، وشاهد واحد شعري، وهذا يظهر أن ابن هشام كثيرا ما يربط القاعدة النحوية بالنص القرآني، مما يؤكد مرة أخرى جنوح ابن هشام للمنهج التعليمي، إذ إن ربط القاعدة النحوية بالنص القرآني يجعلها أكثر استيعابا من ربطها بالنص الشعري، فالنص القرآني يخلو من الألفاظ الغريبة والتراكيب المعقدة، وهذا يجعله أسرع إلى فهم المتلقي من النص الشعري.

5- لم يذكر ابن هشام الخلاف في المسائل التي درسها البحث إلا في ست عشرة مسألة، وذكر الفريق المخالف لرأيه وهم الكوفيون في إحدى عشر مسألة، وهذا يعني أن ما يقارب نصف المسائل لم يذكر فيها الخلاف، وما يزيد عن ثلثا المسائل التي ذكر فيها الخلاف صرَّح فيها بالفريق المخالف، وهذا يكشف عن منهج ابن هشام في التعامل مع الخلاف، فهو متوسط في نقل الخلاف، وفي الغالب يصرِّح

بالطرف المخالف.

6- يجنح ابن هشام إلى المنهج التعليمي في مؤلفاته، حيث يبتعد عن التعقيد في المسألة التي تتعدَّد فيها الآراء والمذاهب ويكثر فيها الجدل، ويذهب فيها إلى ما هو بسيط ويدركه المتلقي بسهولة، كاختياره في مسألة إعراب الأسماء الستة أنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

7- يتميز ابن هشام في عرضه للآراء والمذاهب النحوية بتوخي الصحة وتحرِّي الصواب، كذكره في مسألة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم أربعة أوجه إعرابية، وردَّها كلها، وذكره في المسألة الزنبورية خمسة أوجه إعرابية خرَّج عليها النصب في قول بعض العرب (فإذا هو إيَّاها)، وضعَّفها كلها.

8- يتميز ابن هشام في تحليله للمسائل النحوية بأنه يحيط بجميع الأحكام المتعلقة بها، كتعرَّضه في مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر لأحكام عديدة متعلقة بهذه المسألة، فتكلَّم على العطف بالنصب، والعطف بالرفع وشروطه، والعطف بالرفع بعد استكمال الخبر ووجوهه الإعرابية، والعطف بالرفع قبل استكمال الخبر عند من أجازه والوجوه الإعرابية التي خُرِّج عليها.

9- يميل ابن هشام إلى الاعتداد بالقراءة المتواترة فيكتفي بها ويقدِّمها على غيرها، كاستدلاله على جواز الإعمال في مسألة إعمال وإلغاء (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة بشاهد واحد من القرآن الكريم جاء بقراءة متواترة، وذلك في جميع مؤلفاته، مع أن جواز الإعمال فيه شواهد أخرى كثيرة من الشعر ومن أقوال العرب.

ثانيا: نتائج خاصة تتعلق باختيار ابن هشام واحتجاجه في كل مسألة من المسائل المعالجة:

1- فعل الأمر مبني، وهو ما يوافق مذهب البصريين، واحتجَّ باستصحاب الأصل.

2- "السين" أصل بنفسها، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

3- حروف المد في الأسماء الستة هي علامات الإعراب، وهو ما يوافق مذهب قطرب من البصريين.

4- الألف والواو والياء في المثنى والجمع هي علامات الإعراب نابت عن الحركات، وهو ما يوافق مذهب قطرب من البصريين.

5- "كِلَا" و"كِلْتَا" مفردان لفظا مثنيان معنىً، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

6- لا يُجمَع نحو (طلحة) جمعًا مذكرًا سالمًا، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

7- مراتب المعارف: المضمر، ثم العلم، ثم المشار به، ثم الموصول ويُعبَّرُ عنهما بالمبهم، ثم ذو الأداة، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

8- (إيَّا) هو الضمير الدال على الذات (المتكلم والمخاطب والغائب)، والياء والكاف والهاء هي حروف دالة على معنى مجرد (التكلم والخطاب والغيبة)، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

9- الألف في (ذا) والياء في (الذي) حرفان أصليان، وهو ما يوافق مذهب البصريين، وعلَّل إسقاطهما عند التثنية بالتفريق بين المعرب والمبني قياسا على التفريق بينهما في التصغير.

10- ألفاظ الإشارة لا تأتي أسماء موصولة إلَّا "ذا" بشرط أن يتقدمها (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميين وأن لا تكون ملغاة وأن لا تكون للإشارة، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

11- (أيّ) الموصولة تُبْنَى في حالة واحدة إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها، وهو ما يوافق مذهب البصريين، واحتجَّ من السماع بقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾، ويجوز أن تعرب في هذه الحالة، واحتجَّ بقراءة النصب في الآية السابقة وبرواية الجر في قول الشاعر (فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ).

12- المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد، والخبر مرفوع بالمبتدأ وهو ما يوافق مذهب البصريين.

13- الضمير الذي يدخل بين المبتدأ والخبر يُسمَّى فصلا وهو حرف لا محل له من الإعراب وهو ما يوافق مذهب البصريين.

14- الاسم بعد الظرف يُرفَع بالابتداء إذا لم يكنْ الظرفُ معتمدًا ويجوز أن يُرفَع بالظرف أو بالابتداء إذا كان الظرف معتمدًا ورفعه بالظرف أرجح وهو ما يوافق مذهب البصريين.

15- (اللام) الداخلة على المبتدأ هي لام الابتداء وهو ما يوافق مذهب البصريين.

16- الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء وهو ما يوافق مذهب البصريين.

17- الخبر الجامد لا يتحمَّل ضمير المبتدأ، لكن ذلك مشروط بأن يكون غير مؤوَّل بمشتق، فإذا كان مؤوَّلا بمشتق تحمَّل ضميرا يعود على المبتدأ وهو ما يوافق مذهب البصريين.

18- يجب إبراز الضمير المتضمَّن في الوصف إذا جرى على غير من هو له سواء أخِيفَ اللبس أم أُمِن وهو ما يوافق مذهب البصريين، واحتج من السماع بقول الشاعر (غَيْلَانُ مِيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ).

19- الظرف الواقع خبرا منصوب باسم فاعل مقدَّر، تقديره (مستقرٌّ) أو (كائن) وهو ما يوافق مذهب البصريين.

20- يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وهو ما يوافق مذهب البصريين، واحتج من السماع بقوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ و﴿آيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾.

21- لا يقال (فإذا هو إيَّاها) إلا من باب الشذوذ، ووجه الكلام أن يُقال (فإذا هو هي) وهو ما يوافق مذهب البصريين، واحتج من السماع بقوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ و﴿فَإِذَا هِيَ حِيَّةٌ﴾، ومن القياس بأن وجه الرفع لا يحتاج إلى تخريج، ووجه النصب يحتاج إلى تخريج ثم احتماله عدة تخريجات.

22- خبر (كان) وثاني مفعولي (ظنَّ) ينتصبان انتصاب المفعول، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

23- يجوز أن يتقدم خبر (مازال) وأخواتها عليهنَّ، وهو ما يوافق مذهب الكوفيين.

24- لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وهو ما يوافق مذهب الكوفيين، واحتج من السماع بأنه لم يُسمع عن العرب مثل: ذاهبًا لستُ، ومن القياس بأن (ليس) فعل جامد فأشبهت (عسى)، و(عسى) خبرها لا يتقدم عليا باتفاق.

25- لام (لعلَّ) الأولى أصلية، وهو ما يوافق مذهب الكوفيين.

26- الخبر بعد (إنَّ) مرفوع بها، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

27- (اللام) لا تدخل في خبر (لكنَّ)، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

28- لا يجوز أن يُرفع الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، وما جاء من ذلك في بعض الشواهد فهو محمول على التقديم والتأخير أو على حذف الخبر، وهو ما يوافق مذهب البصريين.

29- (إنْ) المخفَّفة يجوز أن تعمل، وهو ما يوافق مذهب البصريين، واحتج على ذلك من السماع بالقراءة المتواترة ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ بتخفيف (إنْ).

30- (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي مخفَّفة من الثقيلة، و(اللام) بعدها هي لام الابتداء، وهو ما يوافق مذهب البصريين، واستدلَّ بأن مجيء (اللام) بعد (إنْ) يؤكِّد أنها مخفَّفة وليست نافية.

الفهـــارس العامـــة

أولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانيا: فهرس الشواهد الشعرية

ثالثا: فهرس المصادر والمراجع

رابعا: فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾(1)..... 221
﴿الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(1)..... 297
﴿اِهْدِنَا﴾(6)..... 113

سورة البقرة

﴿كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾(19)..... 255
﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾(26)..... 180
﴿وَالصَّابِئِينَ﴾(62)..... 389
﴿وَمِنهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾(78)..... 246
﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(85)..... 185
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾(251)..... 265
﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾(275)..... 150

سورة آل عمران

﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾(44)..... 195
﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾(81)..... 257
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(159)..... 233
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ (180)..... 226

سورة المائدة

﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾(22)..... 366
﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴾(69)..... 386
﴿ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(69)..... 386
﴿يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الوَصِيَّةِ اِثْنَانِ﴾(106)..... 251
﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾(117)..... 227

سورة الأنعام

﴿تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنَ﴾(154)..... 195

سورة الأعراف

﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(59)..... 255
﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾(102)..... 436
﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(157)..... 232

سورة الأنفال

﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِن عِندِكَ﴾(32)..... 226
﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾(42)..... 297

سورة التوبة

﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(3)..... 404

سورة يونس

﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (58)..... 109
﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾(68)..... 445

سورة هود

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(8)..... 340
﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾(78)..... 237
﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾(111)..... 414

سورة يوسف

﴿تَا اللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا﴾(91)..... 265
﴿اِذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾(93)..... 170

سورة الرعد

﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذِينَ آمَنُوا أَن لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾(31)..... 201

سورة إبراهيم

﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾(10)..... 255
﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾(39)..... 264

سورة الحجر

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(72)..... 259
﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾(78)..... 440

سورة النحل

﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾(30)..... 180
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾(124)..... 264

سورة الإسراء

﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾(23)..... 142
﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾(57)..... 200
﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾(76)..... 435
﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾(108)..... 435
﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾(110)..... 224

سورة الكهف

﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾(6)..... 356
﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(33)..... 141
﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾(49)..... 171

سورة مريم

﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾(69)..... 188

سورة طه

﴿فَإِذَا هِيَ حِيَّةٌ﴾(20)..... 317
﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾(17)..... 179
﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(63)..... 420

سورة الأنبياء

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾(22)..... 265
﴿تَا اللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾(57)..... 265

سورة الحج

﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾(12، 13)..... 181
﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾(13)..... 262

سورة المؤمنون

﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾(93)..... 380

﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾(99)..... 409

سورة الأحزاب

﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَّاهُ﴾(53)..... 283

﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾(56)..... 399

سورة الفرقان

﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾(20)..... 384

﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾(42)..... 424

سورة الشعراء

﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾(33)..... 317

﴿تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (97)..... 437

سورة النمل

﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾(23)..... 203

سورة سبأ

﴿وَيَرَى الذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾(6)..... 229

﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(31)..... 272

سورة فاطر

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾(19- 22)..... 267

سورة يس

﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(32)..... 433

﴿آيَةٌ لَهُمُ اللَيْلُ﴾(37)..... 309

سورة الصافات

﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ ﴾(167، 168)..... 435

سورة الزمر

﴿وَالذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾(3)..... 317

سورة الزخرف

﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَالِمِينَ﴾(76)..... 231

سورة الجاثية

﴿قُلْ لِلذِينَ آمَنُو يَغْفِرُوا﴾(14)..... 112

سورة الفتح

﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الذِينَ كَفَرُوا﴾(25)..... 265

سورة الحشر

﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾(13)..... 264

سورة القلم

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(4)..... 264
﴿وَإِنْ يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾(51)..... 435

سورة المزمل

﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾(12)..... 374

سورة النازعات

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾(26)..... 374

سورة الطارق

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(4)..... 434
﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾(8)..... 262
﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾(13)..... 371

سورة الأعلى

﴿سَبِّحْ﴾(1)..... 114

سورة الضحى

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾(5)..... 116

سورة القدر

﴿سَلَامٌ هِيَ﴾(5)..... 309

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الشواهد الشعرية

البسيط

غَيْلَانُ مِيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ	بَدَتْ لَهُ فَحَجَاهُ بَانَ أَوْ كَرِبَا	(ذي الرمة)	289
كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا	قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي	(الفرزدق أو لجرير)	142
قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَا جِئْتُ زَائِرَهَا	هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ		
لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ	لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ	(الجموح الظفري)	267
مِنْ طَالِبِينَ البُعْرانَ لَنَا رَفَضَتْ	كَيْلاَ يُحِسُّونَ مِنْ بُعْرَنِنَا أَثَرَا	(عمرو بن أحمر)	117
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ	(العباس بن مرداس)	266
اللَّذْ بأسْفَلِهِ صَحْراءُ واسعةٌ	واللّذْ بأعْلاهُ سيْلٌ مَدَّهُ الجُرُفُ	(مجهول)	170
يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ	حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتَلِفُ	(مجهول)	397
فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا	أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ	(الأعشى)	415

الخفيف

رَحِم اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا	بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ	(ابن قيس الرقيات)	147
لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ	فَتُقَضَّى حَوَائِجُ المُسْلِمِينَ	(مجهول)	110

الرجز

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ	تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ	(رؤبة)	384
يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هَدَّارُ بِبَبْ	إِذَا دَعَاهَا أَقْبَلَتْ لَا تَتَّئِبْ		
كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلُبْ		(رؤبة)	415
فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ	كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ	(أبي الدهماء)	141
لَا تَتْرُكَنِي فِيهِمْ شَطِيرًا	إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا	(مجهول)	362
يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ	بِبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ	(رؤبة)	397
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ	قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي	(رؤبة)	349
عَلِّيَ فِي مَا أَبْتَغِي أَبْغِيشِ	بَيْضَاءَ تُرْضِينِي وَلَا تُرْضِيشِ	(مجهول)	358
إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا	يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا	(رؤبة)	405
تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَيَا	يَا أَبَتَا عَلَّك أو عَسَاكَا	(رؤبة)	357
لَوْمَا هَوَى عِرْسٍ كُمَيْتٍ لَمْ أُبَلْ	عَلَى كُمَيْتٍ بَنِ أَنِيفٍ مَا فَعَلْ	(بعض بني أسد)	272
وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمِّ		(مجهول)	147

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يُسْكَنِ	فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يُبْكِنِي	(مجهول)	358
عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا	تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا		
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا		(مجهول)	355

الرمل

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي	لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ	(مجهول)	376

الطويل

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ	فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ	(مجهول)	405
لَكَ الْخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً	تَمُرُّ وَسَهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ	(العجير السلّولي)	355
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ	فَإِنِّي وَقِيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ	(ضابئ بن الحارث)	397
لَلَوْلَا حُصَيْنٌ عَيْنُهُ أَنْ أَسُرَّهُ	وَأَنَّ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقٌ وَوَالِدُ	(مجهول)	358
وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ	عَلَى السِّنِّ خيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ	(المعلوط القريعي)	338
يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي	وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ	(مجهول)	375
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا	بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ	(نُسِب للفرزدق)	299
حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً	عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا	(ذي الرُّمَّة)	332
تَحِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنتَ تَرَكْتَهَا	وَكُنتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنتَ أَقْدَرُ	(قيس بن ذريح)	227
فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ	نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي	(نصيب بن رياح)	261
كِلاَ عَقِبَيْهِ قَدْ تَشَعَّبَ رَأْسُهَا	مِنْ الضَّرْبِ فِي جَنْبَيْ ثَفَالٍ مُبَاشِرِ	(جُبيهاء الأشجعي)	146
فَإِنَّ كِلاَبًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ	وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ	(النوّاح الكلابي)	150
إِذَا مَا جَنَى لَمْ يَسْتَشِرْنِي بِذُو جَنَى	وَلَيْسَ يُعَرِّينِي الذِي هُوَ قَارِفُ	(مجهول)	171
فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي	فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ	(مجهول)	416
عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ	أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ	(يزيد بن مفرغ)	179
وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ	وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ	(مجهول)	405
أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا	فَقُلتُ بَلى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي	(أبي ذؤيب الهذلي)	276
وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا	يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا	(نافع بن سعد الطائي)	354
خَلِيلِيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا	-وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى- دَنِفَانِ	(مجهول)	409
وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ مَالِكٍ	وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ	(الطرمَّاح)	446
لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ	عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا	(مجهول)	375

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُها الغُوَاةُ فَإِنَّنِي	رَأَيْتُ أَخَاها مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا		
فَإِنْ لَا يَكُنْـهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ	أَخُـــوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا	(أبي الأسود الدؤلي)	323
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا	(زهير بن أبي سلمى)	387
الكامل			
شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا	كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ	(عاتكة بنت زيد، أو أسماء بنت أبي بكر)	436
وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنزِلٍ	فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرُومُ	(الأخطل)	190
فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ	ثُمَّ افْعَلِي مَا شِئْتِ عَنْ عِلْمِ	(أبي صخر الهذلي)	416
مَنْ ذَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ إِلَى الْكَرَى	فَعَسَى خَيَالُ أَحِبَّتِي يَلْقَانِي	(مجهول)	187
وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ	قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا	(الأعشى)	186
المتقارب			
إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ	فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ	(غسان بن وعلة)	194
الوافر			
يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا	كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ	(مجهول)	282
أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلاَنَا	عَلَىَ مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ	(عدّي بن زيد)	415
وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ	بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ	(بشر بن أبي خازم)	387
وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ	أَجَلْ لَا لَا وَلَا بِرَخَاءِ بَالِ	(مجهول)	267
فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا	وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ	(لبيد بن ربيعة)	323
كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ	وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلاَّ لَمَامَا	(جرير)	143
لَلَوْلاَ قَاسِمٌ وَيَدَا بَسِيلٍ	لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدٌ غَشُومُ	(مجهول)	358
لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا	بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ	(مجهول)	361
كِلَا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى	ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ	(الشمَّاخ بن ضِرار)	299
الهزج			
وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ	كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ	(مجهول)	414

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم** (رواية حفص عن عاصم).

1- **أبجد العلوم** (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، **القنوجي** (صديق ابن حسن)، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

2- **إتحاف فضلاء البشر** بالقراءات الأربعة عشر (المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، **أحمد بن محمد البنا**، تحقيق: د/شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، (1407هـ-1987م).

3- **الأزهية** في علم الحروف، **الهروي** (ت415هـ) (أبو الحسن علي بن محمد)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1413هـ- 1993م).

4- **أدب الكاتب، ابن قتيبة** (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

5- **ارتشاف الضرب** من لسان العرب، **أبو حيان** الأندلسي (محمد بن يوسف أثير الدين)، تحقيق: د/رجب عثمان محمد، مراجعة: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

6- **أسرار العربية، ابن الأنباري** (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (1377هـ- 1957م).

7- **الأشباه والنظائر** في النحو، **السيوطي** (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1406هـ- 1985م).

8- **إعراب ثلاثين سورة** من القرآن الكريم، **ابن خالويه** (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

9- **الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: د/ علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1401هـ-1981م).

10- **إعراب القراءات الشواذ، العكبري** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، (1417هـ-1996م).

11- **إعراب القرآن، ابن النحاس** (ت 338هـ) (أبو جعفر أحمد بن محمد)، تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، (1429هـ- 2008م).

12- **الأعلام** (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، **الزركلي** (خير الدين)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، (2002م).

13- **الإغفال** (وهو المسائل المصلَحَةُ من كتاب: معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج)، **الفارسي** (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، (2003م).

14- **الأصول في النحو، ابن السراج** (أبو بكر محمد بن السري)، تحقيق: د/عبد الحسين الفتيلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1408هـ-1988م).

15- **إصلاح المنطق، ابن السكيت** (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.

16- **أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب** (أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين)، تحقيق: د/فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، عمان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، (1409هـ-1989م).

17- **أمالي ابن الشجري، ابن الشجري** (أبو السعادات هبة الله بن علي ضياء الدين)، تحقيق: د/محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1413هـ-1992م).

18- **أمالي الزجاجي، الزجاجي** (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، (1407هـ- 1987م).

19- **إملاء ما منَّ به الرحمن** من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، **العكبري** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1399هـ - 1979 م).

20- **إنباء الغمر** بأنباء العمر، **ابن حجر العسقلاني** (أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين)، تحقيق: د/حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، (1389هـ-1969م).

21- **إنباه الرواة** على أنباه النحاة، **القفطي** (أبو الحسن علي بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، (1406هـ-1986م).

22- **الإنصاف** في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، **ابن الأنباري** (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين)، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين

عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1428هـ-2007م).

23- **أوضح المسالك** إلى ألفية ابن مالك، **ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1426هـ-2005م).

24- **الإيضاح، الفارسي** (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: د/كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، (1416هـ-1996م).

25- **إيضاح الرموز** ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، **القباقبي** (أبو عبد الله محمد بن خليل شمس الدين)، تحقيق: د/أحمد خاد شكري، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،(1424هـ-2003م).

26- **البحر المحيط، أبو حيان** الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1423هـ- 2002م).

27- **بدائع الزهور** في وقائع الدهور، **ابن إياس الحنفي** (أبو البركات محمد بن أحمد)، تحقيق: محمد مصطفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، (1395هـ-1975م).

28- **البدر الطالع** بمحاسن من بعد القرن السابع، **الشوكاني** (محمد بن علي)، تحقيق: محمد حسن حلّاق، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، (1427هـ-2006م).

29- **البديع في علم العربية، ابن الأثير** (أبو السعادات مبارك بن محمد مجد الدين)، تحقيق: د/فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1420هـ).

30- **البسيط** في شرح جمل الزجاجي، **ابن أبي الربيع** (عبيد الله بن أحمد)، تحقيق: د/عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1407هـ-1986م).

31- **بغية الوعاة** في طبقات اللغويين والنحاة، **السيوطي** (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، (1399هـ-1979م).

32- **تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان**، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار الهلال.

33- **تاريخ ابن خلدون** المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، **ابن خلدون** (أبو زيد عبد الرحمان بن محمد ولي الدين)، تحقيق: الأستاذ خليل شحادة، مراجعة: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، (1421هـ-2000م).

34- **تاريخ المماليك** في مصر والشام، **محمد سهيل طقوش**، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ-1997م).

35- **التبصرة والتذكرة، الصيمري** (أبو محمد عبد الله بن علي)، تحقيق: د/فتحي أحمد مصطفى

علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، (1402هـ-1982م).

36- **التبيين** عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، **العكبري** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ-1986م).

37- **تخليص الشواهد، ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ- 1986م).

38- **تذكرة النحاة، أبو حيان** (محمد بن يوسف أثير الدين)، تحقيق: عفيف عبد الرحمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1406هـ- 1986م).

39- **تسهيل السابلة** لمريد معرفة الحنابلة، **صالح بن عبد العزيز آل عثيمين**، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ-2001م).

40- **تفسير الفخر الرازي** (الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، **الرازي** (أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، (1401هـ- 1981م).

41- **تهذيب اللغة، الأزهري** (أبو منصور محمد بن أحمد)، الجزء الثالث عشر، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مراجعة: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

42- **توجيه بعض التراكيب المشكلة، ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: عبد الله الحسني هلال، مطبعة السعادة، ط1، (1410هـ-1990م).

43- **توضيح المقاصد والمسالك** بشرح ألفية ابن مالك، **المرادي** (أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدين)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (1428هـ-2008م).

44- **التيسير** في القراءات السبع، **أبو عمرو الداني** (عثمان بن سعيد) ، عني بتصحيحه: أوتورتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، (1404هـ- 1984م).

45- **جامع البيان** عن تأويل آي القرآن، **الطبري** (أبو جعفر محمد ابن جرير)، تحقيق: د/يشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1415هـ- 1994م).

46- **الجامع الصغير** في النحو، **ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1400هـ-1980م).

47- **الجامع لأحكام القرآن** والمُبَيِّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، **القرطبي** (أبو عبد الله محمد بن أحمد)، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1،

(1427هـ- 2006م).

48- **جلال الدين السيوطي** عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، **طاهر سليمان حمودة**، المكتب الإسلامي، بيروت، 18، (1410هـ-1989م).

49- **الجمل في النحو**، المنسوب **للخليل** (أبو عبد الرحمان بن أحمد الفراهيدي)، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط6، (1430هـ-2009م).

50- **الجمل في النحو**، **الزجاجي** (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق: د/علي توفيق الحمد، انتشارات استقلال، طهران، ط1، (1410هـ-1989م).

51- **جمهرة اللغة**، **ابن دريد** (أبو بكر محمد بن الحسين) ، تحقيق: د/رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، (1987م).

52- **الجنى الداني** في حروف المعاني، **المرادي** (أبو محمد حسن بن قاسم بدر الدين)، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، وأ/محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1413هـ-1992م).

53- **حاشية الصبان** على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، **الصبان** (أبو العرفان محمد بن علي)، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.

54- **الحجة في القراءات السبعة**، **ابن خالويه** (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، تحقيق: د/عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، والقاهرة، ط3، (1399هـ- 1979م).

55- **حجة القراءات**، **أبو زرعة** (عبد الرحمان بن محمد)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، (1418هـ- 1997م).

56- **الحركة الفكرية في مصر** في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول، **عبد اللطيف حمزة**، تقديم د.جيلان حمزة، وزارة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

57- **حسن المحاضرة** في تاريخ مصر والقاهرة، **السيوطي** (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (1387هـ-1967م).

58- **الحماسة**، **البحتري** (أبو عبادة الوليد بن عبيد)، تحقيق: د/محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، (1428هـ- 2007م).

59- **الحماسة الشجرية**، **ابن الشجري** (أبو السعادات هبة الله بن علي ضياء الدين)، القسم الأول، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (1970).

60- **أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي**، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، (1385هـ-1966م).

61- **الحيوان، الجاحظ** (أبو عثمان عمرو بن بحر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، (1384هـ- 1965م).

62- **خزانة الأدب** ولبّ لُباب لسان العرب، **البغدادي** (عبد القادر بن عمر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، (1418هـ-1997م).

63- **خزانة التراث**، فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، (الكتاب مرقم آليا).

64- **الخصائص، ابن جني** (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

65- **دراسة في النحو الكوفي** من خلال معاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير من جامعة الفاتح، طرابلس، **المختار أحمد ديرة**، دار قتيبة، بيروت، ودمشق، ط1، (1411هـ-1991م).

66- **الدرر الكامنة** في أعيان المائة الثامنة، **ابن حجر العسقلاني** (أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين)، تحقيق: د/ سالم الكرنكري الألماني.

67- **الدليل إلى المتون العلمية**، عبد العزيز بن إبراهيم **بن قاسم**، دار الصيمعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1420هـ-2000م).

68- **دمشق** بين عصر المماليك والعثمانيين، **أكرم حسن الحلبي**، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، (1402هـ-1982م).

69- **ديوان الأخطل**، شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1414هـ- 1994م).

70- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة: أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، (1998هـ- 1418م).

71- **ديوان الأعشى** ميمون بن قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.

72- **ديوان بشر** بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (1415هـ- 1994م).

73- **ديوان ابن نباتة** المصري، **ابن نباتة** (أبو بكر محمد بن محمد جمال الدين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

74- **ديوان البوصيري**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مكتبة البابي الحلبي، ط2، (1973م).

75- **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (1406هـ-1986م).

76- **ديوان الحماسة لأبي تمام، المرزوقي** (أبو علي أحمد بن محمد)، علّق عليه وكتب حواشيه، فريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ- 2003م).

77- **ديوان ذي الرمة**، قدم له وشرحه: أحمد حسن سبج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1415هـ- 1995م).

78- **ديوان رؤبة**، تحقيق: وليم بن الورد، البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

79- **ديوان زهير** بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1408هـ- 1988م).

80- **ديوان الشمَّاخ** بن ضِرار، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، (1327هـ).

81- **ديوان العباس** بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق: د/يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1412هـ- 1991م).

82- **ديوان عبيد الله** بن قيس الرقيات، تحقيق: د/محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

83- **ديوان العجاج** (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه)، تحقيق: د/عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

84- **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق: الأستاذ علي فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1417هـ-1997م).

85- **ديوان لبيد** بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.

86- **ديوان يزيد** بن مفرغ الحميري، تحقيق: د/عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1402هـ- 1982م).

87- **رصف المباني** في شرح حروف المباني، **المالقي** (أبو جعفر أحمد بن عبد النور)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

88- **الروض الزاهر** في سيرة الملك الظاهر، **ابن عبد الظاهر** (أبو الفضل عبد الله محيي الدين)، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض، ط1، (1396هـ-1976م).

89- **روضات الجنات** في أحوال العلماء والسادات، **الخوانساري** (الميرزا محمد باقر الموسوي)، الجزء

الخامس، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، تهران، وقم، (1392هـ).

90- **السحب الوابلة** على ضرائح الحنابلة، **ابن حُمَيْد** (محمد بن عبد الله)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، (1416هـ-1996م).

91- **سر صناعة الإعراب، ابن جني** (أبو الفتح عثمان)، دراسة وتحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، (1413هـ-1993م).

92- **السلوك** لمعرفة دول الملوك، **المقريزي** (أبو العباس أحمد بن علي تقي الدين)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ-1997م).

93- **سمط اللآلي** في شرح أمالي القالي، **أبو عبيد البكري** (عبد الله بن عبد العزيز)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

94- **سير أعلام النبلاء، الذهبي** (أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين)، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، (2004م).

95- **الاشتقاق، ابن دريد** (أبو بكر محمد بن الحسين)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ- 1991م).

96- **شذرات الذهب** في أخبار من ذهب، **ابن العماد** (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، وبيروت، ط1، (1406هـ-1986م).

97- **شرح أشعار الهذليين، السكري** (أبو سعيد الحسن بن الحسين)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

98- **شرح الأشموني** لألفية ابن مالك المسمى منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، **الأشموني** (أبو الحسن علي بن محمد نور الدين)، تحقيق: د/عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

99- **شرح التسهيل، ابن مالك** (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، و د/ محمد بدوي المفتون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

100- **شرح التصريح** على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن هشام، **خالد الأزهري** (أبو الوليد بن عبد الله زين الدين)، وبهامشه حاشية للعلامة شيخ يس، تصحيح ومراجعة: لجنة من العلماء، دار الفكر.

101- **شرح جمل الزجاجي** المسمى بالشرح الكبير، **ابن عصفور** (أبو الحسن علي بن مؤمن)، تحقيق: د/صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ)-1999م).

102- **شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي** (الرضي محمد بن الحسن نجم الدين)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1402هـ- 1982م).

103- **شرح شذور الذهب** في معرفة كلام العرب، **الجوجري** (محمد بن عبد المنعم شمس الدين)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، (1423هـ-2004م).

104- **شرح شذور الذهب** في معرفة كلام العرب، **ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

105- **شرح شواهد الإيضاح** لأبي علي الفارسي، **ابن بري** (أبو محمد عبد الله)، تحقيق: عبيد مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علاّم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (1405هـ-1985م).

106- **شرح شواهد المغني، السيوطي** (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، ذُيِّل بتصحيحات وتعليقات: محمد محمود بن التلاميد التركيزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي.

107- **شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك، **ابن عقيل** (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بهاء الدين)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

108- **شرح عمدة الحافظ** وعدة اللافظ، **ابن مالك** (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، تحقيق: عدنان عبد الرحمان الدوري، إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، بغداد، (1397هـ- 1977م).

109- **شرح قطر الندى** وبل الصدى، **ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (1429هـ-2008م).

110- **شرح الكافية الشافية، ابن مالك** (أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين)، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث.

111- **شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي** (الرضي محمد بن الحسن نجم الدين)، تقديم:

د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

112- **شرح كتاب سيبويه، السيرافي** (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1433هـ-2012م).

113- **شرح اللمحة البدرية** في علم اللغة العربية، **ابن هشام** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: أ.د/هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.

114- **شرح المفصل، ابن يعيش** (أبو البقاء يعيش بن علي موفق الدين)، عالم الكتب، بيروت.

115- **شرح المقرب** المسمى التعليقة، **ابن النحاس** (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بهاء الدين)، تحقيق: د/خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع.

116- **شروح كتاب مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب للإمام جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دارسة منهجية مقارنة، رسالة دكتوراه، إعداد: **عبد الله محمد عياني**، إشراف: أ.د ظافر اليوسف، مكتبة الجامعة الأردنية، (1428هـ-2007م).

117- **شعر عمرو بن أحمر** الباهلي، جمع وتحقيق: د/حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

118- **شعر نصيب** بن رباح، جمع وتقديم: د/داوُد سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، (1967م).

119- **الشعر والشعراء، ابن قتيبة** (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.

120- **الضوء اللامع** لأهل القرن التاسع، **السخاوي** (أبو الخير محمد بن عبد الرحمن شمس الدين)، دار الجيل، بيروت.

121- **العصر المماليكي** في مصر والشام، **سعيد عبد الفتاح عاشور**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، (1976م).

122- **عصر سلاطين المماليك** ونتاجه العلمي والأدبي، **محمود رزق سليم**، مكتبة الآداب، ط1، (1385هـ-1965م).

123- **علل النحو، ابن الوراق** (أبو الحسن محمد بن عبدالله)، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ-2002م).

124- **غيث النفع** في القراءات السبع، **النوري السفاقسي** (أبو الحسن علي بن محمد)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1425هـ- 2004م).

125- **قصة التتار** من البداية إلى عين جالوت، **راغب السرجاني**، مؤسسة اقرأ، القاهرة، ط1، (1427هـ-2006م).

126- **الكتاب**، **سيبويه** (أبو بشر عمرو بن عثمان)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

127- **كتاب الجيم**، **أبو عمرو الشيباني** (إسحاق بن مرار)، تحقيق: إبراهيم الإبياري ومحمد خلف الله أحمد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (1394هـ- 1974م).

128- **كتاب السبعة في القراءات**، **ابن مجاهد** (أبو بكر أحمد بن موسى)، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة.

129- **كتاب المعاني الكبير** في أبيات المعاني، **ابن قتيبة** (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ- 1984م).

130- **الكشاف** عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، **الزمخشري** (أبو القاسم محمود بن عمر)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي أحمد معوّض، بمشاركة: أد/فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، (1418هـ- 1998م).

131- **الكشف** عن وجوه القراءات السبع وعللها، **القيسي** (أبو محمد مكي بن أبي طالب)، تحقيق: د/محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (1394هـ- 1974م).

132- **كشف الظنون** عن أسامي الكتب والفنون، **حاجي خليفة** (مصطفى بن عبد الله) الشهير بكاتب جلبي، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

133- **اللباب** في علل البناء والإعراب، **العكبري** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، إعادة ط1، (1422هـ-2001م).

134- **لسان العرب**، **ابن منظور** (أبو الفضل محمد بن المكرم جمال الدين)، دار صادر، بيروت.

135- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، **الزجاج** (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (1391هـ- 1971م).

136- **المؤتلف والمختلف** (في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم)، **الآمدي** (أبو القاسم الحسن بن بشر)، تصحيح: أ.د/ف .كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط2، (1411هـ- 1991م).

137- **مجالس ثعلب، ثعلب** (أبو العباس أحمد بن يحيى)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ال ط4، (1400هـ-1980م).

138- **مجالس العلماء، الزجاجي** (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

139- **المجتمع المصري** في عصر سلاطين المماليك، **سعيد عبد الفتاح عاشور**، دار النهضة العربية، القاهرة، (1992م).

140- **مجمع الأمثال، الميداني** (أبو الفضل أحمد بن محمد)، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، (1344هـ).

141- **المجمع المؤسس** للمعجم المفهرس، **ابن حجر العسقلاني** (أبو الفضل أحمد بن علي شهاب الدين)، تحقيق: د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، (1415هـ-1994م).

142- **المحتسب** في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، **ابن جني** (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ-1998م).

143- **المحرر الوجيز** في تفسير كتاب الله العزيز، **ابن عطية** (أبو محمد عبد الحق بن غالب)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ - 2001م).

144- **محض الصواب** في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، **ابن عبد الهادي** (أبو المحاسن يوسف بن الحسن جمال الدين) الشهير بابن المِبْرَد، تحقيق: د. عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الفريح، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، (1420هـ-2000م).

145- **مختصر في شواذ القرآن** من كتاب البديع، **ابن خالويه** (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، مكتبة المتنبي، القاهرة.

146- **المدائح النبوية** حتى نهاية العصر المملوكي، د/ **محمود سالم محمد**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط1، (1417هـ-1996م).

147- **المدارس النحوية، شوقي ضيف**، دار المعارف، ط7.

148- **مسائل خلافية في النحو، العكبري** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، وحلب، سورية، ط1، (1412هـ-1992م).

149- **مراصد الاطلاع** على أسماء الأمكنة والبقاع، **ابن عبد الحق البغدادي** (أبو الفضائل عبد المؤمن صفي الدين)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، (1373هـ-1954م).

150- **المسائل الشيرازيات، الفارسي** (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: أ.د/حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، (1424هـ-2004م).

151- **المسائل المشكلة** المعروفة بالبغداديات، **الفارسي** (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله الشَيْكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

152- **المسائل المنثورة، الفارسي** (أبو علي الحسن بن أحمد)، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

153- **معاني الحروف، الرماني** (أبو الحسن علي بن عيسى)، تحقيق: د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ودار الشروق، جدة، (1429هـ-2008م).

154- **معاني القرآن، الأخفش** (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، تحقيق: د/هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1411هـ-1990م).

155- **معاني القرآن، الفراء** (أبو زكريا يحي بن زياد)، **ج1**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، **ج3**، تحقيق: د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: أ/علي النجدي ناصف.

156- **معاني القرآن وإعرابه، الزجاج** (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، (1424هـ- 2004م).

157- **معجم المؤلفين**، تراجم مصنفي الكتب العربية، **عمر رضا كحالة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1414هـ-1993م).

158- **معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس** (يوسف إليان)، مطبعة سركيس بمصر، (1346هـ- 1928م).

159- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1417هـ-1996م).

160- **المغني في تصريف الأفعال، محمد بن عبد الخالق عُضَيْمة**، دار الحديث، القاهرة، ط2، (1420هـ-1999م).

161- **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب، **ابن هاشم** الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

162- **مفتاح السعادة** ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، **طاش كبرى زادة** (أحمد بن مصطفى)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ-1985م).

163- **المقاصد الشافية** في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، **الشاطبي** (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، الجزء الرابع، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، وعبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، (1428 هـ - 2007 م).

164- **مقاييس اللغة، ابن فارس** (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (1399هـ- 1979م).

165- **المقتضب، المبرد** (أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

166- **مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون** (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ولي الدين)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، (1425هـ-2004م).

167- **المقصد الأرشد** في ذكر أصحاب الإمام أحمد، **ابن مفلح** (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد برهان الدين)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، (1410 هـ-1990م).

168- **منار الهدى** في بيان الوقف والابتدا، **الأشموني** (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، (2008م).

169- **المنصف** (شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، **ابن جني** (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، (1373هـ- 1954م).

170- **المنظومة النحوية**، المنسوبة إلى **الخليل** (أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي)، دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت- القاهرة، ط1، (1424هـ- 2003م).

171- **منهج ابن هشام** من خلال كتابه (المغني)، **عمران عبد السلام شعيب**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1395هـ-1986م).

172- **الموجز في النحو، ابن السراج** (أبو بكر محمد بن السري)، تحقيق: مصطفى الشويمي، وبن سالم دامِرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (1965م).

173- **الموسوعة الميسرة** في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: **مجموعة من العلماء**، مجلة الحكمة، مانشتسر، بريطانيا، ط1، (1424هـ-2003م).

174- **نتائج الفكر** في النحو، **السهيلي** (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله)، تحقيق: د/محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

175- **النجوم الزاهرة** في ملوك مصر والقاهرة، **الأتابكي** (أبو المحاسن يوسف بن تغرِي بردِي جمال الدين)، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة، وزارة الثقافية والإرشاد القومي: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

176- **نحو الخليل من خلال الكتاب، هادي نهر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

177- **نحو الخليل من خلال معجمه، هادي نهر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

178- **نحو المازني**، جمع وتوثيق ودراسة: **علي بن أحمد بن علي المازني**، تقديم: أ.د/هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، (2008م).

179- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي**، دار المعارف، ط2.

180- **النشر** في القراءات العشر، ابن **الجزري** (أبو الخير محمد بن محمد)، تصحيح ومراجعة: على محمد الضباع، دار الكتاب العربي.

181- **النكت الحسان** في شرح غاية الإحسان، **أبو حيان** الأندلسي (محمد بن يوسف أثير الدين)، تحقيق: د/عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1408هـ-1988م).

182- **هدية العارفين** (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، **إسماعيل باشا البغدادي**، مؤسسة التاريخ العربي.

183- **ابن هشام الأنصاري** آثاره ومذهبه النحوي، **علي فودة نيل**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1405هـ-1985م).

184- **ابن هشام النحوي**: عصره، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النحو، **سامي عوض**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، (1987م).

185- **ابن هشام وأثره في النحو العربي، يوسف عبد الرحمن الضبع**، دار الحديث، القاهرة، ط1، (1418هـ-1998م).

186- **همع الهوامع** شرح جمع الجوامع، **السيوطي** (أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين)، تحقيق: أ/عبد السلام محمد هارون، و أ.د/عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، (1421هـ-2001م).

فهرس الموضوعات

المقدمة

الفصل الأول: ابن هشام الأنصاري وإنتاجه العلمي..... 1

المبحث الأول: ابن هشام الأنصاري..... 2

أولا: حياته..... 2

ثانيا: بيئته 18

I- الحياة السياسية..... 18

II- الحياة العلمية..... 27

المبحث الثاني: الإنتاج العلمي لابن هشام..... 40

أولا: آثار ابن هشام المطبوعة..... 40

ثانيا: آثار ابن هشام المخطوطة..... 84

ثالثا: آثار ابن هشام المفقودة..... 90

رابعا: آثار أخرى لابن هشام..... 96

الفصل الثاني: مسائل خلافية متعلقة ببعض المقدمات نحوية..... 108

المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالإعراب والبناء..... 109

1- مسألة الإعراب والبناء في فعل الأمر..... 109

2- مسألة أصل حرف التنفيس "السين"..... 115

3- مسألة علامات إعراب الأسماء الستة..... 118

4- مسألة علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم..... 129

5- مسألة التثنية في "كلا" و"كلتا"..... 141

6- مسألة جمع العَلَم المذكر المنتهي بالتاء..... 146

ملخص عن هذا المبحث..... 152

المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالتنكير والتعريف..... 153

1- مسألة مراتب المعارف..... 153

2- مسألة الضمير في "إيَّاك" وأخواتها..... 158

3- مسألة الحروف التي وُضِع عليها الاسم في "ذا" و"الذي"..... 169

4- مسألة مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة..... 179

5- مسألة بناء "أيّ" الموصولة في بعض الحالات..... 188
ملخص عن هذا المبحث..... 207
ملخص عن الفصل الثاني..... 207
الفصل الثالث: مسائل خلافية متعلقة بالجملة الاسمية..... 208
المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بالمبتدأ..... 209
1- مسألة عامل رفع المبتدأ وعامل رفع الخبر..... 209
2- مسألة محل ضمير الفصل من الإعراب..... 225
3- مسألة عامل رفع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور..... 240
4- مسألة نوع "اللام" الداخلة على المبتدأ..... 256
5- مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا"..... 265
ملخص عن هذا المبحث..... 277
المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بالخبر..... 278
1- مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ..... 278
2- مسألة إبراز الضمير مع الوصف الجاري على غير مَنْ هو له..... 282
3- مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا..... 290
4- مسألة تقديم الخبر على المبتدأ..... 298
5- المسألة الزنبورية (هل يجب أن يكون الضمير الثاني بعد "إذا" الفجائية خبرا؟)..... 311
ملخص عن هذا المبحث..... 319
ملخص عن الفصل الثالث..... 320
الفصل الرابع: مسائل خلافية متعلقة بنواسخ الجملة الاسمية..... 321
المبحث الأول: مسائل خلافية متعلقة بـ"كان" وأخواتها..... 322
1- مسألة نصب خبر "كان" وثاني مفعولي "ظننت"..... 322
2- مسألة تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهنّ..... 331
3- مسألة تقديم خبر "ليس" عليها..... 339
ملخص عن هذا المبحث..... 353
المبحث الثاني: مسائل خلافية متعلقة بـ"إن" وأخواتها..... 354
1- مسألة الحروف الأصلية لـ "لعلّ"..... 354

2- مسألة عمل "إنَّ" وأخواتها في الخبر بعدها..... 362
3- مسألة دخول لام الابتداء في خبر "لكنَّ"..... 375
4- مسألة العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل استكمال الخبر..... 385
5- مسألة عمل وإلغاء "إنْ" المخفَّفة من الثقيلة..... 413
6- مسألة معنى "إنْ" ومعنى "اللام" بعدها..... 435
ملخص عن هذا المبحث..... 448
ملخص عن الفصل الرابع..... 448
الخاتمة..... 449
الفهارس العامة..... 454
1- فهرس الآيات القرآنية..... 455
2- فهرس الشواهد الشعرية..... 460
3- فهرس المصادر والمراجع..... 463
4- فهرس الموضوعات..... 478

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث

هذا البحث عنوانه: **الاختيارات النحوية في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين لابن هشام الأنصاري –دراسة وصفية مقارنة–** وهو يهدف إلى إبراز المنهج النحوي لابن هشام ومعرفة الأصول العامة التي اعتمد عليها في استنباط القواعد النحوية، من خلال مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المقرون بالإجراء التحليلي، وجاءت الدراسة في مقدمة، وفصل نظري، وثلاثة فصول تطبيقية، وخاتمة.

تناولت المقدمة التعريف بموضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة حوله، ومنهج البحث، وخطة البحث.

وتضمن الفصل الأول التعريف بابن هشام وآثاره، فخصصت مبحثا أولا لحياته وبيئته، ومبحثا ثانيا لإنتاجه العلمي.

واشتمل الفصل الثاني على مسائل الخلاف المتعلقة ببعض المقدمات النحوية، فجعلت ما تعلق منها بالإعراب والبناء في مبحث أول، وما تعلق بالتنكير والتعريف في مبحث ثان.

وتضمن الفصل الثالث على مسائل الخلاف الخاصَّة بالجملة الاسمية، فأفردت ما اختصَّ منها بالمبتدأ في المبحث الأول، وما اختصَّ بالخبر في المبحث الثاني.

وتناول الفصل الرابع مسائل الخلاف الخاصة بنواسخ الجملة الاسمية، فما كان منها خاصًّا بـ(كان) وأخواتها وضعته في مبحث أول، وما كان خاصًّا بـ(إنَّ) وأخواتها وضعته في مبحث ثان.

أمّا الخاتمة فقد تضمَّنت أهمّ النّتائج التي توصَّل إليها البحث.

وختم البحث بفهارس عامة ضمت فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الشواهد الشعرية، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع النحوية، أهمها كتب ابن هشام:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- شرح قطر الندى وبل الصدى.

وخلص البحث إلى نتائج أهمها:

- جنوح ابن هشام الأنصاري لآراء البصريين مع أخذه بآراء الكوفيين.

- يبتعد ابن هشام عن الاحتجاج غالبا، مع ذكره للحجج أحيانا إذا تطلب المقام ذلك، وهو يغلِّب السماع على القياس في الاحتجاج، ويعتمد أكثر على الشواهد القرآنية، ويعتدُّ كثيرا بالقراءة المتواترة.

- يتوسط ابن هشام في نقل الخلاف، وفي الغالب يصرِّح بالطرف المخالف، ويتميز بتوخي الصحة وتحرِّي الصواب في عرضه للآراء والمذاهب النحوية.

- يتميز ابن هشام في تحليله للمسائل النحوية بأنه يحيط بجميع الأحكام المتعلقة بها، ويبتعد عن التعقيد في المسألة التي تتعدَّد فيها الآراء والمذاهب ويكثر فيها الجدل، ويذهب فيها إلى ما هو بسيط ويدركه المتلقي بسهولة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Résumé

Cet article s'intitule: Choix grammaticaux sur les questions controversées entre les Basriens et les Koufiens par **Ibn Hisham Al-Ansari** -Une étude descriptive comparée- et il vise à mettre en évidence l'approche grammaticale d'Ibn Hisham et à apprendre les principes généraux sur lesquels il s'est appuyé pour concevoir des règles grammaticales, à travers les questions controversées grammaticale entre les Basriens et les Kufiens.

Dans cette étude, le chercheur a suivi l'approche descriptive couplée à la procédure analytique, L'étude est venue dans une introduction, un chapitre théorique, trois chapitres pratiques et une conclusion.

L'introduction couvrait la définition du sujet de recherche, son importance, ses objectifs, les études antérieures sur celui-ci, la méthodologie de recherche et le plan de recherche.

Le premier chapitre comprenait l'introduction d'Ibn Hisham et ses effets, j'ai donc consacré un premier sujet à sa vie et son environnement, et un deuxième sujet à sa production scientifique.

Le deuxième chapitre comprenait des questions controversées liées à certaines introductions grammaticales, j'ai donc fait ce qui était lié à déclinaison et à la construction dans un premier sujet, et ce qui était lié au indetermination et à la définition dans un deuxième sujet.

Le troisième chapitre comprenait les questions controversées de la phrase nominale, donc j'ai choisi ce qui était concerné le primate dans le premier sujet, et ce qui était concerné le predicate dans le deuxième sujet.

Le quatrième chapitre traite des questions controversées liées aux annuleur de la phrase nominale, donc ce qui était spécifique à "KaENa" et ses sœurs l'a placé dans un premier sujet, et ce qui était spécifique à "EiNa" et ses sœurs l'a placé dans un deuxième sujet.

Quant à la conclusion, elle comprenait les résultats les plus importants de la recherche.

La recherche s'est terminée par des index généraux qui comprenaient l'index des versets coraniques, l'index des preuves poétiques, l'index des sources et des références et l'index des sujets.

La recherche s'est appuyée sur un groupe de sources grammaticales et de références, dont les plus importantes sont les livres d'Ibn Hisham:

- Mughni al-Labib An Kutub Al-Aarib.
- Awdah Al-Masalik Ila Alfiat Ibn Malik.
- Sharh Qatar Al-Nada wa Bal Al-Sada.

La recherche a abouti aux résultats les plus importants:

- La délinquance d'Ibn Hisham Al-Ansari aux vues des Basriens tout en prenant les vues des Koufiens.

- Ibn Hisham évite souvent les protestations, avec sa mention d'arguments parfois si le statut l'exige, et il préfère entendre par analogie en signe de protestation, s'appuyant davantage sur les preuves coraniques, et il prend grand soin de Lecture coranique fréquemment.

- Ibn Hisham intervient dans la transmission du désaccord, déclare souvent la partie adverse, et se caractérise par être correct dans sa présentation des vues et des doctrines grammaticales.

- Ibn Hisham se distingue dans son analyse des questions grammaticales qu'il englobe toutes les décisions qui y sont liées, évite la complexité dans la question dans laquelle il y a beaucoup d'opinions et de doctrines et où la controverse abonde, et en elle il va à ce qui est simple et le destinataire le perçoit facilement.

Abstract

This paper is entitled: Grammatical Choices on Controversial Issues between the Basrians and the Kufians by **Ibn Hisham Al-Ansari** -A Comparative Descriptive Study- and it aims to highlight Ibn Hisham's grammatical approach and learn the general principles on which he relied in devising grammatical rules, through the issues of the grammatical dispute between the Basrians and the Kufians.

In this study the researcher followed the descriptive approach coupled with the analytical procedure. The study came in an introduction, a theoretical chapter, three practical chapters, and a conclusion.

The introduction covered the definition of the research topic, its importance, objectives, previous studies on it, research methodology, and research plan.

The first chapter included introducing Ibn Hisham and his effects, so I devoted first topic to his life and environment, and a second topic to his scientific production.

The second chapter included Controversial Issues related to some grammatical introductions, so I made what was related to declination and construction in a first topic, and what related to indetermination and definition in a second topic.

The third chapter included the Controversial issues of the nominal sentence, so I singled out what was concerned with the primate in the first topic, and what was concerned predicat the news in the second topic.

The fourth chapter deals with the Controversial issues related to the annuller of the nominal sentence, so what was specific to "KaENa" and its sisters placed it in a first topic, and what was specific to "EiNa" and its sisters placed it in a second topic.

As for the conclusion, it included the most important findings of the research.

The search was concluded with general indexes that included the index of Qur'anic verses, the index of poetic evidence, the index of sources and references, and the index of subjects.

The research relied on a group of grammatical sources and references, the most important of which are Ibn Hisham's books:

- Mughni al-Labib An Kutub Al-Aarib.

- Awdah Al-Masalik Ila Alfiat Ibn Malik.

- Sharh Qatar Al-Nada wa Bal Al-Sada.

The research concluded with the most important results:

- The delinquency of Ibn Hisham Al-Ansari to the views of the Basrians while taking the views of the Kufians.

- Ibn Hisham often avoids protest, with his mention of arguments sometimes if the standing requires that, and he favors hearing over analogy in protest, relying more on Qur'anic evidence, and he takes great care of frequent Quranic reading.

- Ibn Hisham mediates in the transmission of the disagreement, and often declares the opposing party, and is characterized by being correct in his presentation of the views and grammatical doctrines.

- Ibn Hisham is distinguished in his analysis of grammatical issues that he encompasses all the rulings related to it, avoids complexity in the issue in which there are many opinions and doctrines and where controversy abounds, and in it he goes to what is simple and the recipient easily perceives it.

The People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Emir Abdel-kadder University for Islamic Sciences -Constantine-

Faculty of Arts and Islamic Civilization
the department of Arabic language

Ordinal number: ……./…….

Grammatical choices in the controversial issues between the Basrians and the Kufians For Ibn Hisham Al-Ansari

- A comparative descriptive study-

Research submitted to obtain a doctorate of science in linguistics

Under the supervision of professor:

Abdel-Nasser Ben Tanneche

Student:

Salim Latreche

Committe	Name and Surname	Rank	The original university
President	Dahbya Borouis	professor	Emir Abdel-kadder University .Constantine.
Supervisor and rapporteur	Abdel-Nasser Ben Tanneche	professor	Emir Abdel-kadder University .Constantine.
Member	Aziz Kaouach	professor	Muhammad Khider University .Biskra.
Member	Nadia Touhami	Lecturer professor	Emir Abdel-kadder University .Constantine.
Member	Elhaj kedideh	Lecturer professor	University of Muhammad Seddik Benyahya .Jijel.
Member	Rachid Falkawi	Lecturer professor	Higher School of Professors Asia Jabbar .Constantine.

Discussed on: 04 January 2021

Academic Year: 1441-1442 A.H / 2020-2021 A.D